وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945م – قالمة –

كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التّاريخ

محمد المنصف وعلاقته بالحركة الوطنية التونسية 1942-1948م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التّاريخ * ل. م. د *
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
حنان بوعزيز

أستاذ الاشراف:
أ. د/ رمضان بورغدة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د شرقي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسًا
أ.د بورغدة رمضان	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفًا ومقررًا
أ. بن شعبان سبتي	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية: 1440-1441ه/2019 – 2020 م

بسم الله الرّحمان الرّحيم

وبه أتوكل وعليه أستعين

"إن الأسوأ من الخطأ هو أن نترك العمل خوفًا من الوقوع
في الخطأ، أمّا أن نتوقع أن نكون كاملين في كل شيء
فهو أمر غير وارد على الإطلاق
فالخطأ يمكن إصلاحه أمّا الإحجام عن العمل
خوفًا من الزّلات فلا معنى لإصلاحه
إذ ليس له وجود".

الهادي المدرسي، كيف تبدأ نجاحك من الحد الأدنى.

الإهداء

إلى أعز الناس على قلبي، الحبيب الغالي الذي منحني كل ما يتمناه الجميع من حب ورعاية وعمل على أن يراني دائمًا في العلياء، كان أحسن داعمًا وسندًا لي في كل أوقاتي، أبي الغالي مصطفى، بارك الله في عمره وأدامه تاجًا فوق رؤوسنا.

إلى ذروة الوفاء ورمز العطاء إلى التي كانت دعواتها ولا تزال سترًا يحميني، لك أمي الحبيبة حفظك الله.

إلى إخوتي الأعزاء: صلاح الدين، سمية وخولة حفظهم الله.

إلى روح أجدادي تغمدهم الله برحمته الواسعة

إلى جميع أقاربي

إلى أستاذي الفاضل رمضان بورغدة، والأستاذة وردة شرقي صاحبة الفضل ومحببة التاريخ لي أيام دراستي الثانوية، إلى أستاذتي سلوى بوشارب، إلى جميع أساتذتي الكرام في قسم التاريخ.

إلى كل من قدم لي يد العون والسند

إلى كل زملاء الدراسة، دارسي تخصص التاريخ وكل طالب علم

إلى صديقاتي: أميرة، بسمة، خلود، هجيره، ياسمين وياسمينة.

إلى شهداء الجزائر وفلسطين الحبيبة

إلى جميع مؤرخي تاريخ الجزائر وإلى روح المؤرخ يحي بوعزيز رحمة الله عليه.

أهدي لكم جميعا ثمرة جهدي وعملي المتواضع عسى أن ينفعنا جميعًا.

تقدير واعتراف

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ"

الآية 19 سورة النمل

أعظم الشكر ومنتهاه إلى الذي لا انحناء إلّا بفضله ولا هداية إلّا بأمره لا توفيق إلا بإذنه ولا تقدم إلا بتسهيل منه. الحمد لمن علمنا ما لم نعلم وأنار لنا دربنا بنوره الهادي، الحمد لله أولًا وأخيرًا أعاننا على المضي قدمًا في إعداد بحثنا، فكان له التوفيق، فله خالص الثناء والحمد.

إلى الذي سُئل فأجاب، ورضي بنا طلبة تحت رعايته وتوجيهاته، إلى الذي وقف موقف المشجع دافعًا بنا إلى الأمام دائمًا، وزرع فينا الرغبة لمواصلة التفوق وإثبات الذات، إلى الذي تابع عملنا ورافقنا بتوجيهاته ونصائحه من بدايته إلى آخرته. لك مني الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير، بوركت وجزاك الله منا كل خير. أستاذي المشرف رمضان بورغدة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الجهد الذي بذلوه من أجل مناقشة هذه المذكرة.

كما أنوه إلى فضل جميع أساتذتي بقسم التاريخ لجامعة قالمة، لهم يعود الفضل في تكويني وتعلم أبجديات المنهجية والبحث التاريخي العلمي الجاد.

وعملاً بالحديث الشريف: "ما ندم من استشار"، لا يفوتنا أن نقدم تشكراتنا إلى كل من قدم لنا الاستشارة والنصيحة، فالشكر إلى الأستاذين: نور بن علي وبدر الدين نصيري من كلية 9 أفريل 1938م جامعة تونس 1، دون أن ننسى الأستاذ عبد الهادي جلاب مدير مركز الأرشيف الوطني التونسي والأستاذ خالد عبيد مدير معهد تاريخ تونس المعاصر.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى موظفي الأرشيف الوطني وأخص بالذكر السيد محمد سعيد، وكذا موظفي المكتبة الوطنية التونسية على رأسهم السيد سفيان عوادي والسيدة سماح بن عمارة، كما لا ننسى بالذكر موظفي معهد تاريخ تونس المعاصر وبالأخص السيد محسن فرشيشي، وموظف معهد التراث الوطني الأستاذ زين الشابي، وموظف المركز القومي الجامعي للتوثيق على تعاونهم اللامتناهي في جمع المادة العلمية وتزويدنا بكل الوثائق اللازمة.

ولا يسعني أن أنسى فضل الطلبة الباحثين الآتي أسماؤهم: عبد الله العيساوي باحث من جامعة قسنطينة، مبروكة حميدات باحثة من كلية الآداب والفنون والانسانيات بجامعة منوبة والزهرة بلعيد باحثة من المعهد العالي لأصول الدين لجامعة الزيتونة، إضافة الى الطالب عدنان بوصلاح من جامعة مسيلة.

كما أخص بالشكر مسؤول وعمال مكتبة بلديتنا -بلدية لخزارة- على ما حفنا به من تسهيلات طيلة سنوات البحث العلمي.

وأشكر كل من كانت له مساهمة في هذا العمل البحثي المنجز من قريب أو بعيد.

إلى أولئك جميعًا أوجه شكري وامتناني ولهم مني كامل الاحترام والتقدير.

قائمة المختصرات

أ، م، ت، م	أرشيف معهد تاريخ تونس المعاصر
أ، و، ت	الأرشيف الوطني التونسي
تر/ تع	ترجمة/تعريب
تق/ مر	تقديم/ مراجعة
ج	الجزء
د د ن	دون دار نشر
د س	دون سنة
د م	دون مكان
ص	صفحة
م	مجلد
و غ م	وثيقة غير مرقمة

خطة البحث

مقدمة

الفصل التمهيدي: محمد المنصف قبل توليه العرش التونسي 1881-1942

المبحث الأوّل: مولد ونشأة المنصف باي

المبحث الثاني: موقف محمد المنصف من الحركة الوطنية التونسية 1920-1922

المبحث الثالث: اعتزاله الحياة السياسية

الفصل الأوّل: محمد المنصف بايًا على تونس 1942-1943

المبحث الأوّل: ظروف تولية محمد المنصف للعرش

المبحث الثاني: اعتلاء محمد المنصف للعرش

المبحث الثالث: الفترة الأولى من حكمه

المبحث الرّابع: العمل السياسي للمنصف باي

الفصل الثاني: المنصف باي وتحول تونس إلى جبهة حرب بين المحور والحلفاء (8نوفمبر 1942/ 14ماي1943)

المبحث الأوّل: المواقف الوطنية من نزول المحور

المبحث الثاني: العمليات العسكرية في تونس

المبحث الثالث: تأثير الحملة على تونس

المبحث الرّابع: خلع المنصف باي

الفصل الثالث: المنصف باي في المنفى وتأثير نفيه على الحركة الوطنية 1943-1948

المبحث الأوّل: نفي المنصف باي

المبحث الثاني: تشكل الحركة المنصفية

المبحث الثالث: العمل المنصفي ضمن جبهة وطنية 1945-1948

المبحث الرّابع: النشاط الخارجي للمنصفيين

المبحث الخامس: وفاة المنصف باي وصداه

خاتمة.

قائمة الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

المقدمة

خضعت تونس للحماية الفرنسية بموجب معاهدة باردو التي فرضتها فرنسا الاستعمارية على باي تونس يوم 12 ماي 1881، ونصت على تكفلها بإعادة النظام، حفظ الأمن الداخلي وتولي الشؤون الخارجية، أمَّا نظام الحكم فتُرك في يد باي تونسي تبعًا لقانون وراثة العرش في الأسرة الحسينية، وقد عرفت مرحلة 1881 – 1942 (نستثني الفترة الأخيرة من حكم الباي محمد الناصر 1920 – 1922) مسايرة البايات لأوامر الإقامة العامة التي سحبت تدريجيًا سلطات الباي لصالح تعزيز هيمنتها على البلاد، وهو ما غَيَّب وجود أي نوع من التنسيق أو التضامن بين الحركة الوطنية التونسية والعرش الحسيني.

لكن الوضع اختلف لما تعلق الأمر بمحمد المنصف، الباي الثامن عشر (18) في سلسلة الحكام الحسينيين والتي دامت فترة حكمه أحد عشر (11) شهرا (19جوان 1942– 14 ماي 1943)، استغل خلالها ظرفية الحرب العالمية الثانية وانعكاسها على تونس لتطبيق سياسة ذات نزعة إصلاحية، أفضت إلى تقارب الرؤى بينه وبين الحركة الوطنية أي الحزب الدستوري التونسي بشقيه: اللجنة التنفيذية (القديم) والديوان السياسي (الجديد) التي تسعى هي الأخرى إلى تحقيق الإصلاح الحقيقي، فاجتمع الطرفان وتجسدت مظاهر التناسق بينهما ميدانيًا طيلة فترة حكمه وتواصلت في فترة نفيه 1943– 1948.

– أهمية الموضوع

تتجلى أهمية دراسة شخصية المنصف باي وعلاقته بالحركة الوطنية التونسية في كونه يسلط الضوء على فترة حكم تعد زمنيًا الأقصر في تاريخ تونس المحمية الفرنسية، رغم ذلك فقد كان الباي الأكثر شعبية في إشارة إلى تضاد منطقي على اعتبار أن الحاكم الشعبي الذي يملك زادًا معتبرًا من الإنجازات يتطلب منه وقتًا يسمح بتحقيق ذلك، مما يعني الوقوف على السر الذي أدى بباي لم يتجاوز عامًا كاملًا وهو في سدة الحكم يكسب احترامًا وطنيًا من قبل شعبه والحركة الوطنية التونسية، بالإضافة إلى ما يكمن في الموضوع من أهمية كبيرة على مستوى تطور النضال الوطني، إذ تحول محمد المنصف إلى رمز وطني فرض نفسه باجتماع تنظيمات سياسية والتفافها حوله خلال فترة نفيه من قبل سلطات الحماية الفرنسية تجسيدًا لأهمية الشخصية في حد ذاتها والتي تحولت إلى قضية عرش وجب حلها في نطاق نشاط الحركة الوطنية التونسية.

– دواعي اختيار الموضوع

يعود اهتمامي بموضوع هذه الدراسة إلى تأثير مجموعة من العوامل، من الناحية الذاتية يكمن المبرر فيما شد انتباهي في إطار مواضيع البحث التي سبق إنجازها والمتعلقة بالحركة الوطنية المغاربية هو اختلاف طبيعة النظام الاستعماري، حيث خضعت تونس والمغرب لنظام الحماية، كان أهم ميزته الإبقاء على الكيان السياسي والإدارة المحلية، ومن جهة أخرى الجزائر التي أُزيل وجودها السياسي منذ مرسوم 1834م الذي اعتبرها قطعة من الأراضي الفرنسية في ما وراء البحر، لذلك رغبة منها في معرفة مدى أهمية الإبقاء على نظام الحكم المحلي ومدى مساهمته في النضال الوطني والدعوة إلى الإصلاح الحقيقي كان الاختيار في إطار دراسة علاقة العرش بالحركة الوطنية ومنه تتبع علاقة الباي الحسيني محمد المنصف بالحركة الوطنية التونسية. أمَّا من الناحية الموضوعية فهناك مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

* أهمية الشخصية المدروسة، فرغم قصر فترة حكمه التي لم تتجاوز عامًا بتمامه، إلا أن محمد المنصف استطاع كسب تأييد شعبي لا نظير له في تاريخ السلالة الحسينية التي حكمت في فترة (1705 - 1957)، حتى أنّه يمكن أن نلاحظ ذلك من خلال نظرة في أسماء التونسيين مواليد عام 1948 تاريخ وفاته وما بعده، فالكثير من التونسيين تعبيرًا منهم عن محبتهم لبايهم الذي فتح لهم أبواب قصره اختاروا لأبنائهم اسم منصف.

* يعتبر محمد المنصف الباي الوحيد في سلسلة العائلة الحسينية الذي أطلق عليه تسمية الباي الوطني الشهيد وباي الشعب، وذلك لتبنيه مطالب الحركة الوطنية التونسية ووقوفه الى جانب الوطنيين، وفي هذا التصرف ينفرد عن بقية البايات الذين عُرف عنهم الضعف أمام قوة نظام الحماية الذي سَلب منهم تقريبًا جميع الصلاحيات المعهودة وتجسّد نظام حكم مباشر رغم أن العلاقة بينهما هي علاقة حامي بمحمي.

* لم يختلف محمد المنصف عن بقية البايات الحسنيين في مقدار وطنيته فقط، بل كان أشدّهم حرصًا على تطبيق نظام الحماية دون تجاوزات من الإقامة العامة بتونس، ولأنه تمسك بما يراه الأنسب نُفي وعُزل عن عرشه وشعبه في ظروف قاسية، حيث تم الانتقام منه لأنه أراد العمل كباي لا كمتفرج عن الأحداث، فهذه العقوبة ليست بالغريبة عن السلط الاستعمارية التي اعتادت على نفي الوطنيين الذين تصفهم بالمتمردين أو المشاغبين كإجراء للإزاحة كل من يقف في طريقها، ولاشك أن الرغبة في الوقوف على الأسباب الحقيقية وما جرى في فترة حكمه كانت عاملًا لاختيار شخصية تعد الوحيدة في الحكم التي تعرضت ليست للعزل فقط بل إلى النفي أيضًا.

* المميز في هذا الموضوع، أن علاقة محمد المنصف بالحركة الوطنية التي دامت طيلة فترة حكمه كانت في ظروف عرفت عدم استقرار أمني عالمي بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية، لا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل في فترة عرفت تحول تونس إلى أرض حربية وجبهة قتال بين الحلفاء ودول المحور، فتَمسّك بدعم الوطنيين وحثِّهم على الدفاع عن القضية التونسية، كما أن علاقته بها لم تنتهي بانتهاء فترة حكمه، بل بمجرد نفيه تشكلت حركة سميت نسبةً إليه –الحركة المنصفية– ليس لها هدف غير وضع مطلب عودة المنصف إلى عرش تونس في رأس قائمة مطالبها، والتي اندمجت في نضالها مع الحركة الوطنية وصار النضال لإعادته لعرش أجداده أولوية النضال الداخلي والخارجي للحركة الوطنية التونسية.

* لقد تناولت العديد من أقلام الباحثين والمؤرخين التونسيين موضوع دراسة فترة حكم المنصف باي، عكس دراسة علاقته بالحركة الوطنية والتي لم أجد بحسب ما اطلعت دراسات معمقة حولها، فقد ظل موضوع علاقته بالحركة الوطنية اثناء فترة حكمه وما بعدها غامضة خاصة في فترة نفيه التي دامت 5 سنوات و3 أشهر و18 يومًا، أمّا بالنسبة للدراسات التاريخية في الجزائر فهي منعدمة حوله سواء تعلق الأمر بشخصيته وفترة حكمه أو بعلاقته بالعمل الوطني والحركة الوطنية، لذلك كان من أسباب الاختيار الرغبة في إضافة هاته الدراسة الأوّلية إلى جعبة الدَّراسات الجزائرية حول موضوع الحركة الوطنية التونسية.

– الإشكالية البحثيّة

أمّا فيما يخص الإشكالية التي تعالجها الدراسة، فهي مرتبطة أساسًا بالبحث في فترة مهمة من حياة محمد المنصف وهي فترة حكمه للعرش الحسيني التونسي ومحاولة ربط ذلك بعلاقته بالحركة الوطنية التونسية أثناء وبعد فترة حكمه أي فترة المنفى، ولتوضيح ذلك أكثر يمكن طرح تساؤلات فرعية لعل أبرزها ما يأتي:

– ماهي الجذور الأولى لتواصل محمد المنصف مع الحركة الوطنية التونسية؟.

- أين تجسد دوره في الدعوة إلى الإصلاح ومواجهة نظام الحكم المباشر للإقامة العامة؟.

- كيف كانت علاقته مع إدارة الحماية وبالخصوص مع المقيم العام استيفا؟.

- كيف استطاع محمد المنصف أن يلعب دور فعال في تنشيط الحركة الوطنية؟.

- ماهي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خلع محمد المنصف باي؟.

-كيف كان رد الفعل الشعبي والوطني من عزل ونفي المنصف باي؟ وما مدى نفوذ الدعوة المنصفية في أعماقه؟.

- إلى أي مدى ساهمت الحركة المنصفية في وحدة النضال الوطني؟.

- حدود الدراسة

إن التعليل الذي يمكن أن يقدم حول صيغة عنوان الدراسة يبدو واضحًا من خلال المصطلحات المستقاة، فالدراسة تتعلق بشخصية المنصف والتي لم تقترن بعبارة الباي حتى لا يبرز اكتفاء الدراسة بفترة حكمه القصيرة التي دامت 11 شهرًا، لكن هذا لا يعني أن الموضوع أساسه دراسة شخصية محمد المنصف منذ ولادته إلى غاية الوفاة، وإنما اقترنت الشخصية كموضوع بحث بالحركة الوطنية التونسية في إطار دراسة العلاقة بينهما التي حددت بإطار زماني معين يمثل حدود هذا البحث التاريخية، فقد تلازمت حدين زمنيين يتمثل الأول في تاريخ 19جوان 1942 وهو اليوم الذي تولى فيه محمد المنصف عرش تونس إثر وفاة الباي أحمد الذي كان قد عينه قبل ذلك كولي للعهد، وتوى الحكم بموجب نظام الوراثة الحسيني وهو يعني بداية العلاقات الرسمية بين الباي محمد المنصف والحركة الوطنية التونسية بعد فترة من العزلة السياسية، أمّا الحد الزمني الثاني لهذا البحث فيرتبط بتاريخ وفاة الباي المنفي يوم 1 سبتمبر 1948 بمنفاه ببو الفرنسية بعد 5 سنوات من الكفاح في المنفى لغاية دفع مظلمة فرضت عليه أدت إلى تنحيته عن العرش، وهو نفس التاريخ الذي انتهت على إثره رسميًا علاقته بالحركة الوطنية التونسية.

تبعًا لذلك فإن مجال الدراسة يغطي تقريبًا فترة أربعينات القرن العشرين، الذي كان ثري بالأحداث المحلية، وفي ظل وضع دولي كان دون شك له تأثير على البلاد التونسية، إذ يمكن أن نرصد في هاته الفترة: وصول المنصف إلى العرش، فرنسا المنهزمة في الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على تونس، دعم المنصف للحركة الوطنية، عزله ونفيه عن العرش، ظهور الحركة المنصفية وتداخل نشاطها مع الحركة الوطنية.

- أدبيات الدراسة

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع التي تناولها بعض الباحثين المهتمين بدراسة العرش الحسيني وبشخصية محمد المنصف باي ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولته نجد:

* **الحياة اليومية للمبعدين السياسيين التونسيين: المنصف باي نموذجا**، وهي عبارة عن دراسة بحثية أُعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر بسوسة التونسية سنة 2005، أعدتها الطالبة ليلى الساكري تحت إشراف الأستاذ الكراي القسنطيني وقد حاولت من خلال هاته الدراسة الوقوف على الأوضاع الخاصة للمبعدين السياسيين من بوابة دراسة حياة المنصف باي في المنفى منذ عزله عن العرش إلى غاية وفاته، وما مر به مفصلة في ذلك واصفة حياته الجديدة التي بدون

شك تختلف عن حياة القصر الحسيني من خلال الوقوف على ما جرى في منفاه بمدينة الأغواط ثم تنس الساحلية الجزائرية وسلطت الضوء أكثر على منفاه بمدينة بو الفرنسية.

* **المنصف باي الملك الشهيد:** عبارة عن كتاب معرب ألّفه عمار الخليفي وتُرجم من قبل محمد الطاهر الزاوي، يمثل ورقة بحثية مهمة ركز فيها على دراسة الوضع التونسي خلال فترة حكم محمد المنصف التي لم تتجاوز 11 شهرًا محاولًا من خلال ذلك سرد الوقائع التي جرت في تلك الفترة، مساهمًا بقسط وافر في شرح ما عشته الحركة الوطنية، مسجلاً أحداث ساهمت في نفي محمد المنصف باي. والجدير بالذكر بخصوص هاته الدراسة هو إطلاع المؤلف على وثائق أرشيفية مهمة لوزارة الخارجية الفرنسية حول الموضوع وأخذ منه 10 أعوام من البحث.

***المنصف باي الحكم والمنفى:** ألفه الأستاذ الطبيب سعيد المستيري أو كما يلقب بمؤرخ تاريخ المنصف باي نشر طبعته الأولى سنة 1991م، يجمع هذا الكتاب محاولة لعمل شمولي يغطي مرحلتين تاريخيتين في جزئين، الأولى مرحلة الحكم وتناول فيها تونس أثناء فترة حكم المنصف باي وهو الجزء الأول من الكتاب، أمّا الثاني فعرج فيها إلى فترة النفي، وقد تمكن المؤلف من تقديم صورة واضحة عن الموضوع مستعينًا بشهادة محمد شنيق بصفته الوزير الأول للمنصف باي، واستقى أغلب معلوماته بالاعتماد على ما رواه له صهره نظرًا لصلة القرابة بينهما.

- خطة البحث

وفي محاولة مني للإجابة على التساؤلات المطروحة، قمت بناءً على ما توصلت إليه من مادّة علميّة بإعداد خطة عمل تضمنت: مقدمة، فصل تمهيدي، ثلاث فصول، وخاتمة متبوعة بمجموعة من الملاحق التي تحتوي على بعض الوثائق الأرشيفية والنصوص، هذا بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

فبالنّسبة للمقدّمة فإني تطرقت فيها إلى التعريف بالموضوع مع إبراز أهميته ودواعي اختياره، موضحةً فيها إشكالية البحث الرئيسيّة والتساؤلات الفرعية مع ضبط حدود البحث والاشارة إلى أهم الدّراسات السّابقة، كما استعرضت الخطة بشكل عام، وحددت فيها الإطار المنهجي للدراسة، مشيرةً في النهاية إلى بعض الصعوبات التي اعترضتني أثناء فترة البحث.

في الفصل التمهيدي تطرقت بنظرة عامّة إلى التعريف بشخصية المنصف باي قبل توليه حكم تونس في الفترة التاريخية 1881- 1942، مستهلة الحديث عن ذلك بمولده ونشأته، وتناولت فيه انتماء هذه الشخصية إلى الأسرة الحسينية والظروف التي ولد ونشأة فيها هذا الأمير الحسيني، ثم انتقلت للحديث عن علاقته بالحركة الوطنية التونسية ما بين 1920-1922 الفترة التي عرفت نشاطًا للحزب الحر الدستوري التونسي وخصصت فيها عنصرًا للحديث عن ميلاد هذا الحزب مع توضيح أهدافه، كما حددت طبيعة تلك العلاقة من خلال الحديث عن انضمام المنصف إليه والعمل على دعم نشاط الوطنيين من خلال لعب دور الوسيط بينهم وبين العرش الحسيني الممثل في والده الناصر باي، وبحثت في أزمة أفريل 1922 والتي كانت وجه من أوجه حسن العلاقة بين الطرفين، كما تحدثت في نهاية هذا الفصل عن تلك الفترة التي امتدت ما بين 1922-1942 والتي عرفت عزلة وإبعاد الأمير محمد المنصف عن الساحة السياسية.

وخصصت الفصل الأول للحديث عن فترة حكم المنصف باي القصيرة 1942-1943 محاولةً تحديد الظروف الدولية والمحلية التي تزامنت مع صعوده إلى العرش الحسيني، وفيه أيضا استعرضت أبرز أعمال الباي في فترة حكمه الأولى التي دامت 5 أشهر من اعتلاءه العرش على المستوى: الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، العسكري، والقضائي، أمّا عمله

السياسي فقد تطرقت إليه في المبحث الأخير للفصل، تناولت فيه علاقته بالحركة الوطنية والإقامة العامة وفصلت في الحديث عن مذكرة المطالب الستة عشر (16) التي رفعها إلى رئيس الحكومة الفرنسية المارشال بيتان.

أمّا فيما يخص الفصل الثاني من المذكرة فكان تتمة لفترة حكم المنصف باي الأولى والتي شكل فيها نزول الحلفاء وتراجع قوات المحور إلى تونس فاصلًا بين المرحلتين، وقد تطرقت إلى تلك الأحداث التي وقعت نتيجة ما استجد، كانت البداية بالبحث في الموقف الوطني من هذا الانزال ضمّ: رد الفعل الشعبي، موقف الحركة الوطنية، وكذا رد المنصف باي، وفيه أيضا تحدثت عن معركة تونس وتحولها إلى جبهة حربية، تمثلت في سلسلة من العمليات العسكرية التي وقعت على الأراضي التونسية بين قوات الحلفاء والمحور، مع إبراز تأثير ذلك على الوضع التونسي سياسيًا، اجتماعيًا، اقتصاديًا وثقافيًا، وخصصت آخر عنصر من الفصل للحديث عن نهاية حكم محمد المنصف بعزله عن عرشه من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية.

أمَّا الفصل الثالث والأخير الذي يمكن اعتباره جوهر الموضوع وهو الذي غطّى الفترة الأطول من الإطار الزّماني للدراسة، وفيها تجسد تأثير نفي محمد المنصف على الحركة الوطنية التونسية، في البداية كان الحديث عن الأوضاع التي أُحيطت به في منفاه بكل من: الأغواط وتنس الجزائريتين، وبو الفرنسية، كما تطرقت إلى تشكل أهم حركة داعمة للمنصف سميت نسبة إليه بالحركة المنصفية والتي كان هدفها المطالبة بإعادته إلى العرش الحسيني، تحدثت أيضا عن ظهور جبهة وطنية ودور الحركة المنصفية فيها، ولم يقتصر النشاط المنصفي على النضال الداخلي بل انتقل إلى النشاط الخارجي بعد أن توفرت شروط انتقاله إلى المشرق العربي والمتروبول، وهناك تواصلت الجهود من أجل التعريف بالقضية المنصفية إلى غاية وفاة محمد المنصف غرة سبتمبر 1948.

وأنهيت موضوع الدراسة بخاتمة عبارة عن مجموعة من النتائج التي توصلت إليها أثناء فترة البحث محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة في المقدمة في شكل خلاصات واستنتاجات.

- الإطار المنهجي للموضوع

تعتبر المنهجية الصحيحة مفتاح أي عمل أكاديمي منظم، فمن الدعائم الأساسية للقيام بأي دراسة علميّة، ضرورة الاعتماد على منهج علمي قصد سلك طريق لبلوغ الأهداف والنتائج المرجوة، وهو الأمر الذي يستلزم أن أضع هاته الدراسة في إطار منهجي بالاعتماد في معالجة الموضوع على المنهج التاريخي القائم على ثنائية التحليل والتركيب ومنه تحليل الوقائع التاريخية ومناقشتها وربطها ببعضها البعض لأجل تقديم مقاربة واقعية لها. ويكمن ذلك من خلال تحليل الوثائق الأرشيفية في شاكلة الرسائل والعرائض التي تم معالجتها ووضعها في سياق وصف الأحداث التاريخية، كما تستلزم اختلاف وتداخل الشهادات المصدرية المكتوبة والشفوية وكذا اختلاف الآراء والمواقف الشخصية والحزبية ضرورة الاعتماد إضافة إلى التحليل على المنهج المقارن، كما تتضح من خلاله أوجه الشبه والاختلاف في السياسة التي انتهجها كل من المنصف باي والحركة الوطنية ومن ثم معرفة نقاط الالتقاء التي جمعت بين الطرفين.

- المصادر والمراجع

بناء على خطة عمل ومن أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع في محاولة للإجابة على التساؤلات التي أثرتها، فقد ارتأيت للبحث عن المادة العلمية، فكانت متنوعة، مختلفة ومتداخلة من مصادر ومراجع، لا يسعنا المجال لحصرها في المقدمة لذا فإننا سنركز في هذا المقام على ذكر الأهم منها:

1- **الوثائق الأرشيفية:**

باعتبار الأرشيف هو المصدر الأول والأساسي لأي دراسة من الدّراسات التاريخية، فإنني اعتمدت في انجاز هاته المذكرة على مجموعة من الوثائق الأرشيفية (مراسلات، تقارير، عرائض، مقالات صحفية) التي أُتيحت لي فرصة الإطلاع عليها أثناء زيارتي لمركز الأرشيف الوطني التونسي، كما استفدت أيضا من الأرشيف الميكروفيلمي بزيارتي لمعهد تاريخ تونس المعاصر كونه مؤسسة وطنية تونسية تعنى بدراسة المسائل المتعلقة بطبيعة العمل النضالي التونسي منذ ما قبل الاستعمار إلى بناء الدولة وما بعدها وقد كانت سابقًا تسمى معهد تاريخ الحركة الوطنية، ومن أهم الوثائق التي استندت اليها بدرجة كبيرة في توثيق البحث أذكر:

- مجموعة من الملفات التي تحمل رسائل تونسية وجهت إلى المنصف باي لعديد الأغراض في عدة مجالات منها: مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات ماليّة وسكنيّة، وأخرى متعلقة بطلب العفو عن المساجين، وكذا الذين فرضت عليهم الخدمة العسكريّة، إضافة إلى رسائل شكاوى تظلم الإدارة والاعيان، وأخرى تخص بالنزاعات العقارية، وقد أُرخت هاته الرسائل في الفترة الأولى من حكم المنصف باي قبل نزول الحلفاء إلى شمال إفريقيا من 13 جوان- 8 نوفمبر 1942، وشكلت مادة علميّة ساعدت على معرفة أوضاع التونسيين في تلك الفترة إجتماعيًا، إقتصاديًا، تعليميًا وإداريًا، ومن ثم الوقوف على أهمية تلك الرسائل في ما أقره المنصف باي بعد ذلك.

- مراسلات تتعلق بتهنئة المنصف باي لارتقائه إلى العرش التونسي، وهي الرسائل التي أمكن من خلالها معرفة مدى تقبل الشعب التونسي للمنصف كباي ومقدار الترحاب الذي حضي به مقارنة ببقية البايات الحسينيين.

- برقيات تعازي ورسائل موجهة من القياد إلى الوزير الأكبر تتعلق بمظاهر الحداد العام بالبلاد التونسية إثر وفاة المنصف باي، وشملت هاته المظاهر: غلق المحلات التجارية والصناعية، وهو ما ساعد على معرفة ما جرى بالبلاد التونسية منذ لحظة وصول الخبر المفاجئ الذي هز التونسيين إلى غاية يوم جنازته من أحداث دلت على حجم الحداد الذي عم كامل البلاد التونسية، ليس هذا فقط فقد حمل الملف الأرشيفي نوع من الوثائق غير المكتوبة، ولكنها قد تكون أكثر تعبيرًا وهي مجموعة من الصور الفوتوغرافية المقرّبة والجويّة التي التقطت يوم جنازة الفقيد تاركةً للباحث حرية التعبير في ما يراه من جموع غطت طروقات وساحات وأراضي شاسعة.

- كما تم الاعتماد أيضا على ملف يحوي الكثير من المقالات المقتطعة من جرائد عاصرت الأحداث وكانت لها أهمية بالغة في هاته الدراسة، فشملت أخبار المنصف باي في تونس وفي المنفى، والتي بدورها تتابع كل ما يتعلق بهاته الشخصية في ألسنة الجرائد الأخرى: التونسية بمختلف توجهاتها والأجنبية أيضا.

- دون أن ننسى وثائق الإدارة الفرنسية التي احتوت الكثير من التقارير المتعلقة بالحركة المنصفية التي تدعو إلى عودة المنصف باي إلى العرش، وبقدر الأهمية كان الحرص شديدًا على التأكد من مصداقيتها وإن كان من الصعب الحصول على فحوى

ما حملته في المصادر التونسية، وشملت هاته الوثائق المخابراتية ما كان يجري في البلاد التونسية من نشاط داعم للباي المنفي والتعامل بشتى السُبل من أجل الحيلولة دون تحول مسألة العرش التونسي إلى مسألة مهمة في القضية التونسية ومحاولة ضرب الوحدة الوطنية التي يمكن أن تتحقق بفضل الالتفاف السياسي بمختلف مشاربه حول المنصف باي كرمز وطني.

2- الشهادات الحية:

أفادتني كثيرًا في موضوع البحث وهي متنوعة وعديدة منها: تسجيلات شفوية، تمكنت من الاستماع إلى عدد هام منها في المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر أذكر منها على سبيل المثال: شهادة الصادق بسباس المسجلة بتاريخ 14 جويلية 1992 الذي كشف في حديثه عدة جوانب مهمة من تاريخ الحركة الوطنية وبالخصوص ما يتعلق بالحزب الدستوري التونسي راويًا تلك الوقائع كدستوري، إضافة إلى مجموع التسجيلات الأخرى التي مكنتني من الوقوف على بعض الحقائق التاريخية المهمة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث منها: شهادة الطيب بن بلقاسم، كتونسي زيتوني أدلى بشهادته حول مجريات الحرب العالمية الثانية في تونس وما عاشه الحزب الدستوري جراء تلك الأوضاع التي عرفت احتلال محوري ألماني وإيطالي للمنطقة وما انجر عنه من تغيير لسياسة الحزب الداخلية وتعامله مع الإدارة الفرنسية، إضافة الى شهادة دستوري آخر وهو عبد الحفيظ حداد الذي تتطرق ولو بزاوية مختلفة إلى ما تناولته الشهادات الأخرى عن الحزب الجديد، دون أن ننسى شهادة ابن الباي الحسيني التاسع عشر الشاذلي ابن الأمين باي. كما تم الحرص على الاستفادة من الشهادات السمعية البصرية التي حملت شهادات أشخاص ممن عاشوا أحداث ووقائع فترة الدراسة منها: شهادة الدستوري أحمد المستيري المقدمة في حصة برنامج وثائقي أُعدّ لمناقشة موضوع بايات تونس، وقد أنتجتها قناة شاهد الوثائقية بتاريخ 29-11-2019، وشهادة أحمد بن صالح، حسين التريكي وسعيد بن عمر بن محمد المنصف إضافة الى أحد أحفاده أيضًا الذي يدعى سفيان بن مراد والذي أدلى بشهادته في برنامج "ما لم يقل: المنصف الباي الشعبي"، وهم في معظمهم عايشوا أحداث ووقائع فترة حكم المنصف باي وفترة نفيه، دون أن ننسى الشهادات المكتوبة مثلا: شهادتي كل من الحبيب شلبي ويوسف الرويسي المنشورة بالمجلة التاريخية المغاربية -كدورية أكاديمية بإشراف مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات مديرها عبد الجليل التميمي ويعود تاريخ بداية صدورها إلى سنة 1974م- الأولى تحت عنوان: "موقف الحزب الدستوري التونسي من المحور والحلفاء" في عددها 21-22، والثانية "قضية المغرب العربي" في عددها 35-36، وشهادات شفوية جمعت لعدد من المناضلين والمقاومين في المؤلف المعنون ب"لم يناموا على الذل".

3- المذكرات الشخصية:

اعتمدت في موضوع البحث على مجموعة من المذكرات الشخصية التونسية التي كانت على قدر كبير من الأهمية في التعرف على عدة جوانب من موضوع البحث، من ذلك مثلا: مذكرات البشير بوعلي "ذكريات مناضل وطني" التي كشفت في فصولها عن أبرز الأحداث التي كان شاهدًا عليها أثناء حكم المنصف باي والمتعلقة بالحركة الوطنية، هذا فضلا عن مذكرة المناضل محمود الماطري رئيس الحزب الدستوري الجديد في مؤلفه "مذكرات مناضل" مشيرًا إلى العلاقة القوية التي كانت تربطه بالمنصف باي، وروى الأحداث بصفته وزيرًا للداخلية، إضافة إلى مذكرات كل من فريخة محمود، أحمد المستيري والحبيب نويرة تحت عنوان: "مناضل شاهد على عصره"، "شهادة للتاريخ"، "ذكريات عصفت بي" على التوالي، كما تم الاستعانة بمذكرات الدستوري أحمد توفيق المدني "حياة كفاح" بجزئيه الأول والثاني للوقوف على مواقف المدني الذي يمثل اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي فيما يخص مجريات وتطور الأحداث.

4- الجرائد:

لقد استفدت كثيرا من الصحف والجرائد التي كانت تختص برصد الأحداث التاريخية التي عاشتها تونس في ظل فترة حكم ونفي محمد المنصف، منها جرائد حزبية مثل الجريدة اليومية إفريقيا الفتاة لسان حال الحزب الدستوري الجديد التي تأسست في فترة التواجد الألماني الإيطالي في تونس، مديرها السياسي الحبيب ثامر، إضافة الى جرائد حرة منها: النهضة كجريدة سياسية يومية صاحبها الشاذلي القسطلي وهي موالية للحزب الإصلاحي، الزهرة سياسية أدبية مديرها عبد الرحمان الصنادلي، دون أن ننسى جريدتي كل من الوزير كجريدة أسبوعية ثم نصف شهرية ثم يومية 1920-1956 مديرها الطيب بن عيسى وهي مساندة لحزب الدستور القديم ثم الجديد، أمّا الأسبوع التي تصدرها نخبة من الصحافيين السياسيين يديرها نور الدين بن محمود المتعاطف مع الحركة المنصفية.

5- الكتب العربية:

كان وجه الاستفادة من الكتب المعتمدة كمصادر ومراجع للبحث متفاوتة من كتاب إلى آخر، ومن أهم الكتب التي استفدت منها بدرجة كبيرة نجد: مؤلف محمد بوذينة بعنوان: "الحرب العالمية الثانية في تونس 8 نوفمبر1942-13 ماي 1943" الذي احتوى مضمونه على تفاصيل مهمة عن فترة حكم المنصف باي أيام تواجد الحلفاء والمحور على الأراضي التونسي، من خلال الإشارة إلى جملة المعارك التي دارت بين الطرفين، وتتبع ذلك منذ الإنزال إلى غاية الإجلاء، كذلك مؤلفات حمادي الساحلي منها: "الحركة الوطنية والاستقلالية في تونس"، "فصول من تاريخ والحضارة"، "تراجم وقضايا معاصرة" الذي أشار فيه بنوع من التفصيل لتاريخ تونس في فترة حكم الباي ال18 محمد المنصف، كما أفادتني كتابات كل من الباحث عبد الوهاب جمل في مؤلفه "حكام افريقيا وتونس" والذي تناول في دراسته الأحداث على أساس فترة حكم كل باي كل على حدى، والباحث غربي محمد الأزهر في كتابه "تونس رغم الاستعمار" في تغطية بعض الجوانب المهمة من الموضوع. فضلًا على مؤلف صالح مزالي "الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها" الذي كان له الفضل في رسم شجرة عائلة الأسرة الحسينية في تونس.

6- الرسائل والأطروحات الجامعية

تتواجد في القائمة الاسمية لمراجع موضوعي كمادة علمية مجموعة من الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير، الدكتوراه، والدراسات المتعمقة في البحث، والتي لها علاقة بالموضوع، والملاحظ حول هذه الدراسات أنها تناولت في جوهرها معلومات ثرية عن جزئيات مهمة في البحث وأذكر منها على سبيل المثال: دراسة الباحث العلاقي عبد الكريم الموسوم ب"الأقلية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى 1948" والتي ساعدتني في الوقوف على تاريخ هاته الأقلية في فترة حكم المنصف باي، خاصة الاضطهاد النازي الذي عانت منه داخل تونس، كذلك رسالة الباحث ضيف الله طالب المعنونة ب"الحياة اليومية في البلاط الحسيني وأبرز تحولاتها من أحمد باي الى المنصف باي 1837-1943".

- الصعوبات

مهما كانت طبيعة الموضوع فالباحث يواجه دائمًا عقبات في سبيل إنجاز موضوعه وإن تختلف درجتها، وهو الحال بالنسبة لهاته الدراسة، بودّي الإشارة إلى أهم تلك الصعوبات التي واجهتي والمتمثلة في: صعوبة التعامل مع الوثائق الأرشيفية بحكم أنه لم يسبق الاعتماد عليها في الدراسات البحثية المصغرة خاصة إذا تعلق الأمر بالوثائق الفرنسية وكل الوثائق التي

اختططت بخط اليد – المخطوطات– وهو ما استلزم صرف وقت معتبر، الأول من أجل ترجمة الوثائق الفرنسية والثانية التعود على قراءة المخطوطات، رغم ذلك فهي لم تكن بالحاجز أمام مواصلة العمل، فلم تثني من عزيمتي في البحث بل العكس من ذلك، فبذلت قصارى جهدي إلى أن تمكنت بفضل من المولى عز وجل ثم بتشجيع من أستاذي المشرف من انجاز هذه الدراسة أملاً بذلك في تسجيل الحقيقة التاريخية في طابع أكثر موضوعية: الحياد والعلمية، وأملاً في فتح المجال للباحثين والدارسين للبحث وتقديم بحوث أخرى قد تنطلق من هذا العمل أو تتناول ما يمكن أن يلفت انتباه الباحث في أي جزئية منه، لتكون هناك مساهمات غير هذه المساهمة في كتابة تاريخ تونس المعاصر، والشكر موصول لكل من ساهم في ذلك.

الفصل التمهيدي:

محمد المنصف قبل توليه العرش التونسي 1881-1942:

- ✓ **المبحث الأوّل: مولد ونشأة محمد المنصف**
  1. انتمائه للأسرة الحسينية
  2. مولده
  3. نشأته
- ✓ **المبحث الثاني: موقف محمد المنصف من الحركة الوطنية التونسية 1920-1922**
  1. تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي
  2. انضمام محمد المنصف إلى الحزب
  3. أزمة أفريل 1922 وموقف الدستوريين والمنصف منها
- ✓ **المبحث الثالث: اعتزاله الحياة السياسية**

المبحث الأوّل: مولد ونشأة محمد المنصف

عادة ما تقترن الدراسات الوصفيّة حول الشخصيات التاريخية وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة نقطة المولد والنشأة باقتباس مقولة "الإنسان ابن بيئته" على أساس أن الظروف التي تحيط بها في هاته المرحلة العمرية تلعب دورًا جيدًا في بناء وتكوين الشخصية فكريًا وعمليًا، وإن هذا ما سنقف عليه في دراسة مولد ونشأة من سيصبح بايًا من بايات الأسرة الحسينية ألا وهو: محمد المنصف، وقبل ذلك لنتعرف على نسبه وانتمائه لهاته العائلة.

1- انتمائه إلى العائلة الحسينية:

ينتمي محمد المنصف إلى العائلة الحسينية، التي تبتدأ من تاريخ أول الملوك الحسينيون على العرش الحسيني سنة 1705م وهو المولى حسين بن علي التركي[1] المؤسس للعائلة الحسينية، وتعتبر هذه الأخيرة الدور الثاني من الحكم التركي للبلاد، فالدايات[2] والمراديون هم الحلقة الأولى بعد أن حرر الأتراك البلاد من الحكم الإسباني الذي كان نهاية لدولة[3] بني حفص.[4]

لقد تمتعت العائلة الحسينية الحاكمة في تونس باستقلالها عن السلطة العثمانية، والتي تحولت تدريجيًا إلى نوع من الحكم الذاتي، وهو أمر بدا واقعًا ومقبولًا ضمنيًا من الدولة العثمانية التي لم يُعرف لها تدخلًا مباشرًا في هذا المسار، واستغلوا البايات حقيقة تبعية تونس الشكلية لها ليحكموا البلاد حكمًا مطلقًا وبقي الوضع على ذلك الحال إلى أن انتصبت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881.[5] (**الملحق رقم 1**)

---

[1]– هو أول من بايعه القوم على اختيار له لما رأى فيه الناس من الصلاح واللباقة والكفاءة للقيام بأعباء الملك بعدما اغتاظ الرأي العام من سلوك ومظالم آخر ولاة الدولة المرادية التابعة للسلطة العثمانية وهو إبراهيم الشريف الذي عاث في البلاد فساد مدة 4 أعوام، فاجتمع العلماء والعظماء وقرروا خلعه ومبايعة الأمير المذكور وتم اعلام الدولة العثمانية بذلك ووافقت على ولايته حسب التقاليد المتبعة، لترسل الفرمان السلطاني المقتضي للمصادقة على المبايعة. للمزيد ينظر: جريدة الوزير، العدد 702، 9 /1948/9.

[2] – عرف حكم الدايات تسلط على سكان البلاد فتراجع حكمهم لفائدة البايات، فالباي في عهد الدايات كان مكلف بجمع الضرائب من الأهالي وهو ما يسهل له التقرب من القبائل التونسية واحتلال مكانة اجتماعية بينهم. للمزيد ينظر: سناء البكوش، **رجال صنعوا التاريخ: المنصف باي الباي الشهيد**، مر: سمير البكوش، دار اليمامة للنشر والتوزيع، تونس، 2006، ص 7.

[3]- تنتسب لعبد الواحد بن ابى حفص، عينه سلطان الموحدين الناصر بن منصور والي جديد على افريقية سنة 603هـ/1207م، انتهى عهد الدولة الحفصية بانهزام أحمد الحفصي في مواجهة علي باشا 1569م. وانقرضت السلطة الحفصية نهائيًا بانتصار الأتراك العثمانيين على الإسبان وكان مصير محمد بن الحسن الحفصي 980-983هـ أن حمل من طرف سنان باشا إلى استنبول واعتقل هناك خشية فراره واستنجاده بالإسبان مرة أخرى، لتدخل البلاد التونسية بعد عهد حفصي امتد من 603-981هـ مرحلة جديدة من تاريخها بتبعيتها للدولة العثمانية. للمزيد ينظر: محمد العروسي المطوي، **السلطنة الحفصية: تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص ص85. 86. 720 .734.

[4] – محي الدين القليبي، **مأساة عرش : سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية يقدمها مكتب الاستعلامات للجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي للراي العام العالمي ليستنير بها في حكمه على مأساة عرش تونس وعدوان السياسة الاستعمارية الفرنسية عليه**، المطبعة العصرية، القاهرة، د س، ص 7.

[5]– عميرة علية الصغير، **العائلة الحسينية أثناء أزمة أفريل 1922 م**، مجلة الروافد، العدد 3 ، 1997، ص 51.

تولى الحكم على رأس الأسرة الحسينية تسعة عشر (19) بايًا، ثمانية عشر بايًا (18) من سلالة حسين بن علي التركي،[1] وواحد من سلالة أخيه غير الشقيق محمد بن علي التركي.[2] ويعتبر محمد المنصف الباي الثامن عشر (18)،[3] ابن محمد الناصر الباي الخامس عشر (15)[4] ابن المشير الثاني[5] مَحمد (بالفتح) الباي الحادي عشر (11)[6] ابن حسين بن محمود [7] الباي الثامن (8)[8] ابن محمود بن محمد رشيد[9] الباي السابع (7) ابن محمد رشيد بن حسين [10] الباي الثالث (3) بن حسين بن علي التركي الباي الأوّل.[11]

والدته تدعى لالة فاطمة وهي ابنة إسماعيل السني صهر محمد باي ووزير القلم في عهده.[12] توفيت هاته الأخيرة وتزوج الناصر باي والد المنصف من لالة قمر والتي كانت لها مكانة خاصة لدى المنصف، ويصف الأستاذ سعيد المستيري طبيعة هاته العلاقة فيقول: **"كان يحترمها (يقصد زوجة أبيه) أكثر من الجميع وكان لها الأثر في تربيته وتكوينه وهي أميرة تركية شركسية تزوجت على التوالي ثلاث بايات ارتقوا على العرش وهم: علي باي[13]، الصادق باي[14]، وناصر**

---

[1]- ولد في 1669 تقلد الولاية في 15 جويلية 1705 إلى سبتمبر 1735 ، توفي في ماي 1740. للمزيد ينظر: محمد صالح المزالي، **الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1969، ص 9.

[2]- عبد الوهاب جمل، حكام إفريقيا وتونس : **من الفتح الإسلامي الى العهد الجمهوري** ، د ن ، د م ، 2017 ، ص 593.

[3] -(أ،و،ت)، السلسة f، الحافظة 2 ، الملف 12 ، **ثلاثة نسخ لشجرة العائلة الحسينية وضعها بيار قران شان** ، رقم الوثيقة 2 .

[4]- ابن المشير الثاني ولد في 14 جويلية 1855 تولى الحكم في1906/5/11 إلى غاية 1922/7/10. للمزيد ينظر: صالح المزالي، المرجع السابق، ص 12.

[5]- رتبة لم يحرزها إلا ثلاثة (3) من الحسينيين وهم أحمد باشا الأول، محمد جد المنصف، ومحمد الصادق، بعد أن تنعم عليهم الدولة العثمانية بالخلعة السلطانية وهي حبشة الشاشية، فأوّلهم يضع واحدة، وثانيهم اثنين وثالثهم ثلاثة، وبقيت شواشي الملوك المتأخرين تحمل ثلاثة إلى آخر باي. للمزيد ينظر: (أ، و، ت)، وثائق ابى القاسم محمد كرو، الحافظة 3، الملف 9، علبة 8، عمر بن يوسف، حياة سيدنا المنصف باي، رقم الوثيقة 27106، ص 2.

[6]- محمد باشا باي وهو ابن حسين بن محمود، ولد عام 1811، تولى الحكم في 1855/5/30 إلى غاية 1859/9/22م. للمزيد ينظر: صالح المزالي، المرجع السابق، ص 11.

[7]- حسين باشا باي ابن محمود، ولد في 1784/3/16، تولى الحكم في 1824/3/29م إلى غاية 1835/5/20م، المرجع نفسه، ص 11.

[8]- (أ، و، ت)، ثلاثة نسخ لشجرة العائلة ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 1.

[9] - محمود باي ابن محمد رشيد ولد في 1757/7/10م تولى العرش في 1814/12/21 الى غاية 1824/3/28. للمزيد ينظر: محمد مزالي، المرجع السابق، ص 10.

[10]- محمد باي: ويدعى رشيد وهو ابن حسين، ولد سنة 1710، تولى الحكم في أوت/ سبتمبر 1756 إلى غاية 1759/2/12. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 10.

[11] - (أ، و، ت)، ثلاثة نسخ لشجرة العائلة ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 1.

[12]- سالم المنصوري، **أحمد بن صالح وزمانه**، تق: شاذلي القليبي، منشورات نيرفانا، تونس، 2018، ص 96.

[13]- علي بن حسين بن محمود باي 1882-1902. للمزيد ينظر: (أ، و، ت)، ثلاثة نسخ لشجرة العائلة ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 1.

[14]- محمد الصادق: المشير الثالث وهو ابن حسين بن محمود ولد سنة 1814 تولى الحكم في 1859/9/22 م إلى غاية 1882/10/28م. للمزيد ينظر: محمد المقداد الورتاني، **المفيد السنوي بتونس**، مطبعة الشمال الافريقي، تونس، 1936، ص 19.

باي[1]".[2] أمّا عن إخوته فهم ثلاث: الهاشمي، حسين ومحمد، ولدوا على التوالي في: 5 جويلية 1890، 22 أفريل 1893، 22 ديسمبر 1897. [3]

2- مولده

ولد محمد المنصف بن الناصر باي وحفيد محمد باشا الذي أمر بسن عهد الأمان [4]يوم الثامن من شهر مارس 1881م[5] أي قبل الاحتلال الفرنسي بشهرين وأسبوع، [6] فهو آخر أمير حسيني مولود قبل انتصاب الحماية الفرنسية[7] على تونس[8] في 12 ماي 1881م، [9] ومنه يقع التساؤل عن ظروف ولادة المنصف باي.

كان مولد محمد المنصف في ظل أوضاع دولية كانت تسير لمصلحة الدول الأوربية الكبرى آنذاك في مقابل ذلك وضع داخلي عرف التراجع والضعف، وكان قد بدأ منذ النصف الثاني من القرن 19م، لقد كانت الدول الأوربية تبحث عن تأمين مصالحها داخل الدولة العثمانية التي سميت رجل أوربا المريض، وأصبحت مسألة التدخلات الدولية لتقسيم ممتلكاتها ضمن ما سمي بالمسالة الشرقية أحد المواضيع الهامة التي نالت شرف النقاش بين الدول الأوربية.[10]

---

[1]- الباي: أول الألقاب الملكية هو لقب الباي، معرب من لفظ بك في التركية ومعناه السيد العظيم، وهو في أصله عندهم من ألقاب رؤساء الجيش وأبناء الباشوات. للمزيد ينظر: محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تع: حمادي الساحلي والجيلالي ابن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 57.

[2] - سعيد المستيري، **المنصف باي الملك الشهيد**، تر: هشام القروي، دار الاقواس للنشر، تونس، 1991، ص 31.

[3]-(أ، و، ت)، ثلاثة نسخ لشجرة العائلة ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 3.

[4] - أمر بسن عهد الأمان في 9 سبتمبر 1857م والذي أقر المساواة أمام القانون مع ضمان حرية المعتقد والتعبد واحترام الأقليات من أهل الذمة وغيرهم وعدم الإجبار على تبديل الديانة وضمان حرية التجارة ووجوب احترام القيم الرفيعة. للمزيد ينظر: سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 95.

[5]- محمد بوذينة، **سلسلة مشاهير: محمد المنصف باي 1881-1948 م**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، الحمامات، 1996، ص 3.

[6] -(أ، و، ت)، وثائق ابى القاسم محمد كرو، عمر بن يوسف، **المصدر السابق**، ص 1.

[7]- الحماية: الاصطلاح الدبلوماسي على صعيد العلاقات بين الدول بمعنى تفويض يمنح من طرف دولة إلى دولة صديقة لها حتى تحمي مواطنيها العاملين أو المستوطنين بدولة لا تربطها بها علاقات دبلوماسية بسبب نزاع عسكري أو خلاف ايديولوجي أو غير ذلك، فيتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدولة المفوضة لحمايتهم ويكونوا بمنأى عن كل أذى أو انتقام، في الميدان الاستعماري تستعمل للتعريف بنظام احتلال وهيمنة يقوم على معاهدة ثنائية بين دولة استعمارية ودولة متهالكة مستضعفة، تجيز للدولة الأولى التسلط على الثانية وإخضاعها للاحتلال بدعوى بذل كل المساعدات الكفيلة بترقية شؤون الدولة المحمية في كافة النواحي الإدارية والإقتصادية والإجتماعية مع المحافظة على مؤسساتها السياسية والدينية والتقليدية، وتحت قناع هذه الحماية اخضعت تونس وغيرها من الدول كالمغرب والهند الصينية للاستعمار الفرنسي. للمزيد ينظر: كريدية إبراهيم، **الحماية القنصلية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد سنة 1880**، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1989م. ص 11.

[8] - عرفت تونس قديمًا باسم ترشيش، فلما أحدث فيها المسلمون البنيان واستحدثوا البساتين سميت تونس، وهي كلمة بربرية معناها البرزخ، أول السجلات التاريخية تشير إلى أن المناطق الداخلية التونسية كانت مأهولة بقبائل بربرية، أمّا الساحل التونسي فقد نشأت فيه حضارة قديمة تمثلت في مدينة قرطاج، التي تعود إلى القرن 9 ق م. للمزيد ينظر: السرجاني الراغب، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011**، دار أقلام، القاهرة-مصر، 2011، ص 7.

[9] - حمادي الساحلي، **مساهمة المنصف في الحركة الوطنية 1922-1948** م، مجلة الروافد، العدد 3، 1997م ص 75.

[10]- عاطف عيد، **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الامس واليوم: تونس الجزائر**، edito Greps، بيروت، 1998-1999، ص 58.

لقد كان محمد الصادق آنذاك البالغ من العمر 67 عامًا بايًا على تونس، والذي عُرف عنه نقص في التّكوين وضعف في الإدارة تاركًا السلطنة لحاشيته وبالأخص إلى وزيره الأكبر مصطفى بن إسماعيل.[1] وهو ما سهل للدول الأوربية التدخل بعد أن اعترفت السلطة العثمانية تحت ضغوط أوربية قوية على نظام الامتيازات والذي يقر بمنحها حق فرض حمايتها على رعايا معينين ضمن دولة معينة. فهيمنت هاته القوى على المؤسسة المالية سنة 1881 وأخضعتها للرقابة الأجنبية بعد أن كانت قد أسّست اللجنة المالية الدولية سنة 1869م [2] نتج عنها إغراق تونس بأزمة الديون بعد أن فتحت باب الاقتراض على أوسع نطاق على الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا.[3] وهو ما سمح لها بالسيطرة على كل مداخيل الايالة وأصبح الباي في وضع الباي العاجز، فلم يكن يمتلك سلطة إبرام أي اتفاقية أو منح أي امتياز دون موافقة اللجنة المالية الدولية.[4]

لقد حصلت فرنسا على الضوء الأخضر لاحتلال تونس منذ مؤتمر برلين 1878 وذلك بعد فترة 1877-1878م تأكدت فيها المطامع الأوربية واستفحلت بين إيطاليا وفرنسا فاختل الميزان لصالح هاته الأخيرة، ومن باب التسوية الأوربية قامت كل من ألمانيا وبريطانيا بتشجيع فرنسا عل الاستحواذ على تونس كمملكة من ممتلكات الدولة العثمانية. [5]

وأمام هذا الوضع لم تكن فرنسا إلا لتبحث عن ذريعة واهية، لتجد مرادها بعد المناوشات[6] البسيطة التي لم تكن قد وقعت لأوّل مرة على الحدود بين التونسيين والجزائريين، فما كان من رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري[7]**Jules ferry** إلا أن يُسرع في وتيرة تنفيذ مشروع الاحتلال الذي كان قد لقي معارضة من الحزب الراديكالي والرأي العام الفرنسي.[8]

---

[1] – كان شديد التأثير على الباي، كان أمره غريبًا إذ استطاع الارتقاء بسرعة مذهلة في سلم الوظيفة العمومية ليصبح في 24 أوت 1878 وزيرًا أكبر وهو في سن 25 سنة، بعد أن تقلد عدة مناصب، كان مكلفا بحراية الباي، فقايد للوطن القبلي ثم وزيرا للداخلية رغم أنه غير مكون ولا مؤهل لتسيير شؤون الدولة. للمزيد ينظر: علي محجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضر وحليمة قرقوري، سراس للنشر، تونس، 1986م، ص 9.

[2]–علي محجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 10.

[3]– ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 222.

[4] – علي المحجوبي، انتصاب الحماية ...، المرجع السابق، ص 10.

[5]– محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، تع: محمد شاوش ومحمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 97.

[6] – اتخذت من انتقال القبائل التونسية – قبائل خمير – عبر الحدود مع الجزائر ذريعة للمواجهة بحجة مساندتها للمقاتلين الجزائريين، فاجتازت القوات الفرنسية – 35 ألف جندي – الأرض التونسية في 24 أفريل 1881. للمزيد ينظر: محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص 30.

[7]- رجل دولة فرنسي، ولد في فوسجس سنة 1832، درس القانون ودخل مجال السياسة في أواخر الستينات من القرن 19، وقد انتخب فيري نائبا في البرلمان عن الحزب الجمهوري من مدينة باريس وذلك عام 1869، مدير الشرطة في باريس الاشتراكية عام 1871، وأصبح عضوًا في عهد الحكومات الجمهورية خلال الفترة ما بين 1879-1885، وركز فيري اهتمامه على مجالي التعليم والتطوير الاستعماري، أمّا في مجال الاستعمار فقد تمكن من الحصول على تونس إضافة الى قيامه بإنجاز فتح منطقة الهند الصينية، كما نجح في تمكين فرنسا من الحصول على حصة في الكونغو ومدغشقر، وقد كان لانشغاله بالخطط الاستعمارية دور في تعرضه إلى الهجوم من الوطنيين الراديكاليين الذين كانوا معادين لألمانيا نظرًا لتعاون فيري مع بسمارك في مؤتمر برلين، الأمر الذي أدى إلى هزيمته سياسيًا في شهر أفريل 1885 وقتل في شهر مارس 1893. للمزيد ينظر، فراس البيطار، ج 3، المرجع السابق، ص 863.

[8] – حبيب ثامر، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، د م، د س، ص 25.

ودون سابق إنذار زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر إلى القطر التونسي، وبعد معارك بين الطرفين حوصر الباي في قصره وأُجبر على إمضاء معاهدة باردو في 12 ماي 1881.[1]

وبهذه المعاهدة والتي ذكرت أن الاحتلال العسكري إجراء مؤقت فرضته الظروف أصبح الوزير المفوض المقيم في تونس بمثابة وزير الخارجية،[2] ليتخلى الباي صاحب السلطة المطلقة في تونس على صلاحية إشرافه على الشؤون الخارجية لصالح المقيم الفرنسي وأبقت فرنسا الباي كصورة وأخذت تنزع منه الصلاحيات الواحدة تلو الاخرى تدريجيًا. [3]

وبذلك سقطت البلاد التونسية التي كانت تابعة للخلافة العثمانية منذ ما يقارب ثلاثة (3) قرون وسقطت معها السيادة الوطنية[4] وأصبحت تونس تحت السيطرة الفرنسية، واضطر بايات تونس إلى تسليم الإدارة الفعلية للبلاد إلى ممثل الجمهورية الفرنسية بتونس بمقتضى معاهدة باردو واتفاقية المرسى 1883م[5] وقد علقت جريدة البيان[6] عن محتوى هاته الأخيرة بالقول:"... **ثم تلتها اتفاقية المرسى عام 1883 م الاتفاقية التي أمعنت في انتهاك الحرمات القومية وتقييد السلطات المحلية، وإطلاق يد الفرنسيين في أمور هذا القطر إلى حد جعل الحماية اسمًا معناه السيطرة المطلقة والاسترقاق.**"[7]

3- نشأته

في هذا الجو والذي أحسنت جريدة البيان وصفه بقولها: "**الجو القاتم**" نشأ الأمير محمد المنصف في بلاد خاضعة خضوعا كاملًا بالطول والعرض للحماية الفرنسية. [8]

---

[1] – خليفة شاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 7.

[2] – وثيقة معاهدة الحماية نقلها عبد الفتاح عمر وقيس السعيد ، **نصوص ووثائق سياسية تونسية** ، مركز الدراسات والبحوث والنشر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تونس ، 1987 ، ص 78.

[3] – محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1926، ص 125.

[4]- هي حق الدولة في مباشرة الأمور الداخلية والتقرير بشأنها دون الخضوع لمراقبة دولة ما أو تنظيم بقدر ما تشاء الدولة نفسها في حدود قوانينها وأنظمتها وإدارتها، وتتمثل السيادة الوطنية في نظر الدول والمجتمع الدولي باستقلال تلك الدولة في إطار نظام العلاقات الدولية والقانون والعرف الدولي. للمزيد ينظر: فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج 1، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، 2013، ص 117.

[5] – احمد قصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881-1956 م**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 7.

[6] – جريدة البيان: جريدة عربية حرة شعارها الوطنية والحقيقة، أنشأها سليمان بدور، تصدر ثلاث مرات في الأسبوع الثلاثاء الخميس والسبت بواشنطن، رئيس تحريرها أبو مصلح هاني، يساهم في تحريرها نخبها من أدباء المهجر منهم: خليل الرواف، راجي ضاهر، حنا نصر عباس نصر الله، المحامي سكري الخوري. للمزيد ينظر: (أ، و، ت)، السلسلة f، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 29، **مقالات صحفية وتونسية وأجنبية تتعلق بأخبار المنصف باي والأمير عبد الكريم الخطابي بمنفاهما**، جريدة البيان، 8 أفريل 1947، و غ م.

[7] – المصدر نفسه.

[8]– المصدر نفسه.

لما بلغ المنصف سن الدراسة، ألحقه والده الناصر باي بالمدرسة الصادقية الفرع الإبتدائي[1] وذلك سنة 1888م وهو ما نلاحظه في القائمة الإسمية لتلاميذ المدرسة الصادقية والتي وردت في ديوان الشاذلي خزندار[2] للتلاميذ الذين ارتادوا المدرسة سنة 1888م، وكان المنصف قد دخلها رفقة 19 تلميذًا في نفس السنة.[3] وكان إدخاله إلى هاته المدرسة بهدف أن يتمكن من الاختلاط بأفراد الشعب وأبناء أمته من الصغر،[4] فدرس بها علوم الدين على يد علماء بازين،[5] كان معروفًا بين أقرانه بالكد والنشاط والتفوق في الذكاء،[6]وقد استرعى انتباه أساتذته خلال فترة الدراسة بتواضعه وحسن أخلاقه وإقباله على التعليم.[7]

وقبل أن يلتحق بالمدرسة الابتدائية كان قد تعلم القراءة والكتابة وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم على يد الشيوخ المؤدبين بالقصر، ولم يكتفي بما يتحصل عليه في المدرسة الصادقية،[8] والتي زاول بها التعليم باللغتين العربية والفرنسية، بل تلقى دروسًا من شيوخ القصر وأساتذته الذين يكملون معارفه في دروسهم الخصوصية [9]ونذكر من بينهم: الشيخ محمد السنوسي الذي لازمه إلى أن أتم ثقافته،[10] الشيخ محمد ابن عيسى، الطيب بن عيسى، وأشرف كل من: المختار كوردة وخير الله بن مصطفى على تعليمه اللغة الفرنسية،[11] حسن بن يوسف على الفقه الحنفي والحديث، دون أن ننسى الشيخ أحمد بيرم الذي أشرف على تعليمه اللغة والآداب العربية.[12]

---

[1] – حمادي الساحلي، **تراجم وقضايا معاصرة**، جمع وترتيب: محمد العزيز الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 87.

[2] – الشاذلي خزندار 1881–1954: الشاعر الوطني الملقب بأمير الشعراء، ارتبط شعره بالقضايا الوطنية فكان حماسيًا مثيرًا للاعتزاز والمقاومة، من آثاره: ديوان شعر وكتيب حول حياة الشعر وأطواره. للمزيد ينظر: معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، **الذاكرة الثقافية الوطنية 1881– 1956**، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1997، ص 49.

[3]– محمد الشاذلي خزندار، **ديوان محمد شاذلي خزندار: المنصفيات**، ج 3، شركة الطابعة للنشر والاشهار، حلق الوادي، 1991، ص 372.

[4] – حمادي الساحلي، **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 م، ص 305.

[5] – جريدة باريس ميدي Paris-midi، العدد 5091، 2 جوان 1942.

[6] – نور الدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881–1956م**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998م، ص 138.

[7] – الصادق الزمرلي، **تونس في عهد المنصف باي 1942–1943: بين الرجاء وخيبة الأمل**، تع وتق: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989 م، ص 7.

[8]– تأسست بمقتضى أمر علي مؤرخ في ذي الحجة 1291هـ الموافق ل 13 جانفي 1875. يعود تأسيسها إلى المصلح الشهير خير الدين عن عهد محمد الصادق، أسست بصورة وقف وحبست عليها عقارات شاسعة وكان من مرادها تكوين نخبة مثقفة من الشبيبة التونسية تتجه في مستقبلها نحو مباشرة المهن الحرة. للمزيد ينظر: محمد الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 370. محمود أبو رقيبة، **ما بلغه التعليم بالبلاد التونسية من نمو وازدهار: سلسلة من المباحث نشرت تباعا بجريدة الزهرة 1941**، المطبعة التونسية، تونس، د س، ص 11.

[9] – جريدة الوزير، العدد 702، 9 /1948/9.

[10]– وثائق ابى القاسم محمدكرو، الحافظة 3، الملف 9، **مخطوط أصلي لكتاب ألفه علي الجندوبي عن الملك محمد المنصف**، ص 31.

[11] – وثائق ابى القاسم محمدكرو، عمر بن يوسف، المصدر السابق، ص 2.

[12] – حمادي الساحلي، تراجم وقضايا معاصرة، المرجع السابق، ص 87.

ويروي حفيده محمد السعيد في شهادته قائلًا: "**كان متأثر بابن عمه سيدي البشير، كان إنسانًا متدينًا يعتبره قدوة له، غرس فيه الوازع الديني وهو الذي دفعه إلى المحافظة على العبادات وتلاوة القرآن**".[1]

ولما أتم التعليم الابتدائي التحق بالقسم الثانوي في نفس المدرسة،[2] وقطع أشواطًا لا بأس بها من المرحلة الثانوية،[3] ثم تلقى العلوم بمعهد كارنو[4] إلى أن أحرز على نصيب وافر من العلوم الحية.[5]

بعد ذلك عكف على تعلم الرمايّة وركوب الخيل كعادة أبناء الملوك، ولم يتجه إلى التعليم العالي لأنه لم يقع الاتجاه إليه بعد في ذلك الحين، على عكس أخويه حسين ومحمد اللذان أرسلهما الناصر باي بعد أن أتما الدراسة الثانوية إلى المدرسة العسكرية الفرنسية سان -سير بباريس.[6]

رغم ذلك اكتسب زادًا لا بأس به من الثقافة العامة باللغتين العربية والفرنسية، [7] وتصف جريدة الوزير تعليم المنصف فتقول:" **من شأن التعليم المزدوج بهذه المثابة أن تُكوِن رجلًا عظيمًا لا سيما إن أضيفت إلى تلك المواهب الكسبية المواهب الفطرية الغريزية: منها الشجاعة والاقدام والثبات والاستعداد للتضحيات مهما كانت خطورتها ومهما تعددت مصائبها**". [8]ويعلق الأستاذ سعيد المستيري على ثقافة المنصف بشكل أكثر موضوعي فيقول: "**قد كانت تنقصه تلك الثقافة التاريخية والسياسية الحديثة وعناصر التكوين الاقتصادي الضرورية، وخاصة معلومات ذات مستوى رفيع في شؤون الدولية ... من الواضح أنه اكتسب خبرته الخاصة بشؤون الايالة إبان عهد والده**".[9]

تزوج محمد المنصف ثلاث مرات[10] دون أن يجمع بين زوجاته، زواجه الأول تم في حياة أبيه،[11] انجبت له زوجته الأولى تراكي بنت محمد باي أربعة أولاد[12] هم: صلاح الدين (1902/2/4-1938/4/4)، محمد رؤوف (10/19/ 1903 [13]-1977)،[14] عمر باي (1904/9/10 -1938/12/31)[15] إضافة إلى الأميرة فريدة التي ولدت سنة

---

[1] – شهادة محمد سعيد حفيد المنصف باي، **برنامج نهاية عرش: المنصف باي**، إخراج جلال الدلالي وإنتاج الجزيرة الوثائقية في 2014/7/27. http//trib.al/KC8xmbJ.

[2] – نور الدين الدقي، تنظيم الحكم بتونس...، المرجع السابق، ص 138.

[3]– محمد بوذينة، سلسلة مشاهير، المرجع السابق، ص 3.

[4]– مدرسة ثانوية يرجع عهد تأسيسها إلى ما قبل انتصاب الحماية الفرنسية على تونس بعام واحد أي 1880 وقد كان يدعى باسم كوليج سان شارل، وكان في ذلك العهد يتولى إدارته جماعة من الاباء المسيحيين. للمزيد ينظر: محمود أبو رقيبة، المرجع السابق، ص 30.

[5] – وثائق ابى القاسم محمد كرو، مخطوط أصلي...، المصدر السابق، ص 30

[6] – نور الدين الدقي، تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق، ص 138.

[7] – حمادي الساحلي، مساهمة المنصف ...، المرجع السابق، ص 75.

[8]– جريدة الوزير، العدد 702، 1948/9/9.

[9] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 31.

[10] – يذكر أحمد بن صالح أن المنصف تزوج أربع مرات وكانت زوجته الثالثة هي حبيبة. للمزيد ينظر: سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 96.

[11] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 30.

[12] – عمار الخليفي، **المنصف باي: الملك الشهيد**، تر: محمد الطاهر الزاوي، مدياكوم، بنزرت، 2006، ص 20.

[13] –(أ، و، ت)، ثلاثة نسخ لشجرة عائلة...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 2.

[14] – سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 96.

[15] –(أ، و، ت)، ثلاثة نسخ لشجرة عائلة...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 2.

1911، وليس له أولاد من غيرهم.[1] توفي كل من عمر ومحمد في نفس السنة، فروى حفيده محمد السعيد ابن عمر يقول: "**كان جدي سيدي المنصف قد فقد اثنين من أبناءه وهما عمي سيدي صالح وتلاه الوالد سي عمر بعد تسعة أشهر عام 1838م**" ،[2] وعلى إثر وفاة زوجته الأولى شابة سنة 1919 تزوج فتاة برجوازية وهي زبيدة عزوز سليلة الولي الصالح سي علي عزوز، أما زوجته الأخيرة فهي السيدة ربيعة ابنة الشيخ المختار عزوز[3] والتي كانت خادمة لزبيدة عزوز،[4] وقد توفيت سنة 1974 وكانت قد رافقت المنصف في منفاه بعد زواجهما في أوت 1942م.[5]

لما ولي محمد الناصر عرش تونس عام 1906، اتخذ ابنه محمد المنصف مستشارًا له وأمين سره، كان كبير أبنائه الأربع ويبلغ من العمر 25 سنة آنذاك،[6] فقام بمهمته على أحسن وجه وذل كل الصعوبات التي كانت تعترض والده في تلك الظروف القاسية بقدر ما سمحت له الفرص، فكان ينوب والده في المذكرات مع رجال السلطة،[7] كما أوكل إليه الاتصال بالأوساط الوطنية وخصوصًا الفاعلة في الحزب الحر الدستوري التونسي بعد الحرب العالمية الأولى.[8] فكان له ولإخوته علاقة بحركة الشباب التونسي **parti jeune tunisien**،[9] وتوطدت مع الأعضاء الوطنيين الدستورين وستظهر جليًا مع حادثة أزمة أفريل 1922.[10]

إن تعيينه كمستشار لوالده جعله يقترب أكثر من محيط السلطة والعمل السياسي، فكان يستشيره في المهمات ويعمل بسديد رأيه،[11] وجعله ينوب عنه في الكثير من الحفلات الرسمية مثل الحفلة التي أقيمت بمناسبة تدشين الخط الحديدي وغيرها. وبأوامر شريفية صاحب والده في أسفاره إلى الديار الفرنسية بصفته معينا له.[12]

إن تولي المنصف لهذا المنصب كان عاملًا من عوامل بروز وطنيته في فترة 1920-1922 وستتحدد أكثر وضوحًا في علاقته بالحزب الحر الدستوري التونسي وعلاقة والده كذلك بهذا الأخير.

---

[1] – سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 96.

[2] – شهادة محمد سعيد ابن عمر بن المنصف، نهاية عرش ...، المصدر السابق.

[3] – (أ، و، ت)، السلسلة F، الحافظة 4، الملف 25، **مراسلات تتعلق بمصاريف وديون واملاك المنصف باي وأوامر محلية تتعلق بتوسيمه نياشين مختلفة**، العدد 1184، نوفمبر 1939، رقم الوثيقة 174.

[4] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 30.

[5] – سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 96.

[6] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 14.

[7] – نور الدين الدقي، تنظيم الحكم بتونس...، المرجع السابق، ص 138.

[8] – البشير بوعلي، **ذكريات مناضل وطني**، تق: جلولي فارس، معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، د س، ص 23.

[9] – عبد الكريم عزيز، **نضال شعبي ابي: تونس 1881-1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص 327.

[10] – الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف ...، المصدر السابق، ص 8.

[11] – وثائق ابى الكرو أبو القاسم، مخطوط أصلي لكتاب علي الجندوبي حول المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 32.

[12] – جريدة لودباش جورنال، عدد 27008، 20 جوان 1942 م.

المبحث الثاني: موقف المنصف من الحركة الوطنية التونسية 1920-1922

1- تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي:

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى تطور الوعي الوطني لدى جميع شعوب المستعمرات، وخاصة باعتراف الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن[1] **woodrow Wilson** في جانفي 1918 بحق الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية في تقرير مصيرها. وعلى إثر ذلك تقدم وفد تونسي على رأسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي[2] بمذكرة تتعلق باستقلال تونس، وتطالب بتطبيق مبادئ ويلسن 14،[3] وذلك في مؤتمر يَدَّعي أنه يعمل على تنظيم العالم على أساس من العدل والحرية وهو مؤتمر الصلح الذي انعقد بفرساي **Versailles** بباريس.[4]

إلا أن القوى المنتصرة خيبت الآمال واعتبرت القضية قضية داخلية ولا حاجة لعرضها في مؤتمر الصلح، رغم ذلك عمل الثعالبي على إيصال مطالب التونسيين إلى الرأي العام العالمي، فكان كتابه تونس الشهيدة [5] عنوان لتلك المطالب.[6]

---

[1]- 1856–1924 الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون بين عامي 1913 و1921، تخرج من جامعة برنستون عام 1879، وفي عام 1902 انتخب بالإجماع رئيسا للجامعة ليستقيل عام 1910 ويخوض غمار حياة سياسية، انتخب رئيسًا وكسب الانتخابات ضد روزفلت، في فترة حكمه عرف العالم حرب عالمية كان قد أعلن الرئيس فيها حياده، وفاز مرة أخرى بالرئاسة تحت شعار رفعه الحزب الديمقراطي الذي رشحه "لقد أبقانا ويلسون بعيدًا عن الحرب" لكن هذا الحياد لم يدم طويلًا بعد تعرض السفن التجارية لهجوم ألماني ليعلن الحرب عليها في 6 أفريل 1917، بعدها بسنة ألقى خطابه أمام الكونغرس حدد فيها 14 نقطة للاسترشاد بها في حالة الوصول إلى تسوية سلمية للحرب، قاد الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح ونجح في تنفيذ خطة إنشاء عصبة الأمم، منح جائزة نوبل للسلام لجهوده الرامية لعقد اتفاقية سلام عادلة ولإنشائه عصبة الأمم ولعلها من سخرية التاريخ أن لا تنضم الولايات المتحدة للهيئة التي كافح ولسن لإنشائها. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 3، ص ص 1104- 1106.

[2] – هو عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمان الثعالبي المنحدر من أسرة جزائرية الأصل، معروفة بالعلم والصلاح، ولد في مدينة تونس يوم 5 سبتمبر 1876، سهر والده وجده على تربيته تربية إسلامية أصيلة، وبعد أن حفظ نصيبًا من القران الكريم في الكتاب، وتعلم مبادئ اللغتين العربية والفرنسية بالمدرسة الابتدائية في حي باب السويقة، التحق بجامع الزيتونة بتونس لمواصلة دراسته الثانوية، وتلمذ على يد نخبة من كبار علماء عصره: سالم بوحاجب، إسماعيل الصفايحي، محمد نجار، ومصطفى بن خليل، بعد مغادرته للجامع الأعظم سنة 1894، شرع في تحرير بعض المقالات للنشر في جرائد مصرية مثل النيل، المؤيد والغيوم، انتهى به الأمر بإصدار جريدة أسبوعية سبيل الرشاد 1895، زار المشرق سنة 1897، ولم يرجع إلى تونس إلا في سنة 1904، كان له نشاط سياسي واجتماعي بارز منذ انضمامه إلى الحركة السياسية 1907، تزعم الحزب الدستوري التونسي القديم 1920 إلى غاية وفاته بمدينة تونس يوم 1 أكتوبر 1944. للمزيد ينظر: محمد العزيز الساحلي، **حمادي الساحلي في اخر كتاباته**، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2008، ص (22، 29).

[3] – خليفة شاطر واخرون، المرجع السابق، ص 84.

[4] – علال الفاسي، **الحركة الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 57.

[5] – نشر في باريس كتابًا بالفرنسية بعنوان تونس الشهيدة فضح فيه فضحًا كاملًا وشاملًا دسائس الاستعمار وإجرامه في حق شعوب المغرب العربي، وقد تلقفت الجماهير والمثقفون في المغرب العربي ذلك الكتاب الذي يفضح الاستعمار الفرنسي وأساليبه، فاعتقلته السلطات الفرنسية وأرجعته إلى تونس مكبلًا بالحديد ورمته في أحد سجونها. للمزيد ينظر: الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830–1956م**، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، د س، ص 54.

[6] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 158.

في تونس نظمت الاجتماعات وتكررت اللقاءات بين الرجال الوطنيين من محامين، صحفيين ومدرسين [1] من أبرزهم: علي كاهية، الصادق الزمرلي،[2] حسن قلاتي،[3] أحمد سقا، صالح فرحات، الشاذلي خزندار، أحمد صافي، محمد نعمان، الشاذلي القسطي، محي الدين القليبي، وذلك في 15 حزيران 1920م، وظهرت جريدة الصواب[4] في ذلك اليوم تحمل أكبر عنوان: "**الدستور في تونس**".[5]

ونتيجة لذلك تأسس حزب وطني يقوم على أساس المطالبة بنظام دستوري أطلق عليه اسم: الحزب الحر الدستوري التونسي [6] برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي.[7]

وقد أوضح الحزب مطالبه من خلال البيان الذي وُجه ونُشر للشعب التونسي جاء كما وضحه الأستاذ محمد محمود السروجي: "**الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن رشده وتحريره من الاستبداد كي يصبح الشعب التونسي حرًا متمتعًا بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة، وهو يريد أن يصل إلى هذه الغاية عن طريق العاجل لنظام دستوري يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه وفاقًا للأسس التي يسير عليها العالم المتمدين**"، وهو ما يوضح الاتجاه الوسطي الإصلاحي الذي سلكه أعضاء الحزب الدستوري.[8] وذلك بالعدول عن مطلب الاستقلال وإلغاء الحماية الفرنسية على تونس نظرًا لأن الظروف لا تسمح بذلك والاكتفاء بمطلب دستور يُمكن التونسيين من إدارة شؤون بلادهم، ومن هذا المنطلق واصل الحزب نشاطه وكَسَب تأييد كافة الفئات الإجتماعية للشعب التونسي.[9]

---

[1]- مجموعة من الباحثين، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة: 1881-1964م**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص59.

[2] – ولد بمدينة تونس سنة 1884 أو 1885، درس بالمعهد الصادقي، انخرط في جمعية قدماء المدرسة الصادقية التي أسسها في 1905 جمع من المثقفين التونسيين، وعندما أصدر علي باش حانبه جريدة التونسي 1907 الناطقة بلسان حركة الشباب التونسي كان من أول المحررين فيها، واشترك رفقة الثعالبي في تحرير نشرة عربية أصدرتها جريدة التونسي الناطقة بالفرنسية 1909، كما ساهم مساهمة فعالة في جميع الإجتماعات والمشورات التي جرت بين الوطنيين سنة 1919 وافضت إلى الإعلان عن تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي، عندما ارتقى صديقه المنصف الى العرش 1942 عينه مديرًا للمراسيم ومنحه لقب أمير أمراء، فأصبح يعرف بالجنرال الزمرلي، توفي سنة 1983. للمزيد ينظر: الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق وتع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص (7، 20).

[3] –ولد ببلدة بوغاري في مقاطعة الجزائر وقدم إلى تونس في سن الواحدة، تلقى ثقافة عربية أين كلف والده أحد أساتذة جامع الزيتونة بتدريسه 3 أو 4 مرات في الأسبوع، درس في معهد كارنو، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1898، والتحق بكلية الحقوق في تولوز وتخرج منها سنة 1902، كتب في جريدة التونسي وكانت فرصة لتحليل دواليب المصالح العدلية وأظهر عيوبها، لم ينتمي إلى أي كتلة سياسية رغم اعجابه بالحبيب بورقيبة والحزب الدستوري الجديد، توفي في 27 نوفمبر من سنة 1966. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص (333، 340).

[4] –هي لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي، وقد منعت من الصدور بعد نهاية ما سمي بأزمة 5 أفريل 1922. للمزيد ينظر: عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 501.

[5] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 132. 133.

[6]– في جوان 1919 تقدم الرجال الوطنيين إلى سمو الباي محمد الناصر بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر ورفعوا له عريضة يطالبون فيها باسم الشعب التصريح بالدستور، واظهر الباي عطفه عليهم ووعدهم بإرضائهم في مطالبهم وإزاء هذا الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب جديد أطلقوا عليه الحزب الدستوري. للمزيد ينظر: علال الفاسي، المرجع السابق، ص 59.

[7] – محمد علي داهش، المرجع السابق، 160.

[8]– محمد محمود السروجي، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال**، المكتبة الوطنية، بنغازي، د س، ص 203.

[9] – قدادرة الشايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 101.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما موقف الباي التونسي وابنه المنصف من ذلك؟

2- انضمام محمد المنصف إلى الحزب الحر الدستوري التونسي:

لقد كان لنشأة محمد المنصف وتكوينه العلمي الأثر الكبير في تحديد مواقفه لاسيما الوطنية منها، إضافة إلى تلك العوامل فالفضل يعود كذلك لأمير الشعراء خزندار الذي غرس فيه الروح الوطنية واعترف بنفسه بهذا الدور الذي قام به بجلب الأمير الشاب إلى حظيرة الحركة الوطنية ويبرز ذلك من خلال الرسالة التي وجهها له في سنة 1947 بالمنفى يلتمس منه مساعدته على العمل الوطني الذي اعتزم القيام به لنشر الدعوة الإسلامية: "**هذه بشارة أزفها إليك...وأنا الذي عرفت من ذي قبل مبلغ قوة إيمانك، وأنا الذي دعوتك لخدمة وطنك بالسياسة، واستحلفتك على الكتاب المقدس مرتين وقد بررت بيمينك**".[1]

كما كان للمنصب الذي تولاه المنصف كمستشار للباي محمد الناصر دور في تقربه من رجال الحركة الوطنية لاسيما أعضاء حركة الشباب التونسي خريجي المدرسة الصادقية التي ارتادها المنصف أيضًا، لذلك فليس من الغريب بمكان أن يتعاطف المنصف باي مع الحزب الحر الدستوري التونسي منذ انبعاثه سنة 1920. [2]

وقد أجمع المؤرخون على مناصرة محمد المنصف للحزب الدستوري ومساندته له، ومن أمثلة هؤلاء نجد:

عمار الخليفي الذي ذكر أن: "...**أمّا الأمير المنصف وإخوته فإنهم يناصرون بدون قيد أو شرط الوطنيين التونسيين**".[3]

وعبر منصف بن فرج بالقول: "**فهب رافضًا الاستعمار ساعيًا في إقامة الدستور والالحاح على تنفيذ الاتفاقيات مع فرنسا مؤيدًا مطالب الحزب الحر الدستوري التونسي في استرجاع السيادة مناصرًا الشعب في كل مطالبه الشرعية**".[4]

وفي موضع آخر يذكر عمار الخليفي: "**إن الباي وأخاه حسين كانا في شبابهما منخرطين في حزب الدستور(القديم)**".[5]

بمعنى أن المنصف باي لم يكن متعاطفًا ومؤيدًا للحزب الدستوري فقط وإنما انخرط فيه، وهو ما أكده الطاهر عبد الله بقوله: "**أخذ الباي محمد الناصر يساند الحزب الحر الدستوري مساندة مطلقة، وانخرط محمد المنصف فيه وأدى يمين الإخلاص للحركة الوطنية**".[6]

وفي مقال تحت عنوان: "الجهاد القومي في تونس" نشر بجريدة السمير اليومية أكد الكاتب حبيب إبراهيم عضوية محمد المنصف وذلك بقوله: "...**وانضم إلى الحركة القومية أفراد من الأسرة المالكة وفي مقدمتهم محمد الناصر... ومحمد المنصف.**" [7]

---

[1]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 315.

[2] - تأليف جماعي، **الموسوعة التونسية**، ج1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، قرطاج-تونس، 2013، ص 300.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 16.

[4]- منصف بن فرج، **ملحمة النضال التونسي: من خير الدين...إلى...زين العابدين وفاء للزعماء والشهداء المقاومين**، تق: فؤاد المبزع، مطبعة فنزي، تونس، 2009، ص90.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، 166.

[6]- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 55.

[7]- جريدة السمير اليومية، عدد 136، 27 جانفي 1946.

ويؤكد ذلك ما عثر عليه في ديوان الشاذلي خزندار أين أورد صورتين عبارة عن بطاقتي انخراط للحزب الحر الدستوري التونسي، فالأولى تبرز أن المنصف باي كان عضو من أعضاء الحزب الدستوري منذ سنة 1920[1](**الملحق رقم 2**)، ونفس الأمر ينطبق على والده الباي محمد الناصر الذي صار عضو فيه منذ سنة 1921 بعد أن أقنعه ابنه بالانخراط فيه.[2] كذلك أكدت شهادة المناضل الدستوري السيد علي البلهوان[3] ذلك بقوله:" ...**أدى يمين الخدمة الوطنية واشترك في الحزب الدستوري منذ حياة أبيه عام 1922** ".[4] وفي موضع آخر يقول:" **الأمير محمد المنصف النجل الأكبر لجلالة الملك الذي لم يقتصر على مجرد التأييد بل انضم إلى الحزب وأدى يمين الإخلاص للمبادئ الوطنية**".[5]

إن هذا الأمر لسابقة في تاريخ حكم البايات في فترة الحماية الفرنسية، فلم يسبق أن انضم أي باي إلى الحركة الوطنية وعبر عن مساندته لها إلى درجة الانخراط الحزبي كما فعل الباي الناصر ومحمد المنصف المستشار له.

وبصفته عضوًا ناشطًا في الحزب الدستوري ومستشارًا للباي محمد الناصر عمل على المساهمة في نشاط الحزب، وإن كانت مساهمة غير مباشرة، فكان غرض انضمامه وتبنيه للطرح الدستوري هو الدفاع عن أفكار الحزب في مواجهة ضغوطات الإقامة العامة الهادفة إلى تضييق الخناق على النشاط الوطني،[6] وقد أكد عمر بن يوسف ذلك جليًا من خلال عنوان فرعي لمؤلفه: **قسمه على تأييد الدستور مرتين**، ويقول فيه: "**أدى ملكنا المنصف يمين الإخلاص للدستور عام 1922، وصيغة القسم قدمها له المنعم الأستاذ الشيخ حسن بن يوسف مدرس القصر الرسمي**".[7]

ولتلك الغاية فتح أبواب القصر الملكي بالمرسى في وجه وفد الأربعين الذي قدم إلى الناصر باي عريضة دستورية يوم 18 جوان 1920، رغم معارضة الوزير الأكبر الطيب الجلولي،[8] فقد استقبل الباي الوفد بحضور ابنه المنصف،[9] ويذهب الصادق الزمرلي في طرحه إلى أن المنصف لم يفتح فقط الباب ليسهل للوفد لقاء الباي، وإنما اعتبره هو من يقف خلف دفع هؤلاء لعرض مطالبهم على الباي، فيقول: "**هو الذي دفع وفد الأربعين من الحزب والأعيان لتقديم مطالبهم إلى والده الناصر باي 18 جوان 1920، رغم معارضة الوزير الأكبر الطيب الجلولي**".[10] أمّا علي البهلوان فيعتبره صاحب الفضل في مؤازرة القصر الملكي للحزب وأعظم نصير له.[11]

لقد كان اللقاء في اليوم الثالث من أيام عيد الفطر، حرص الحزب من خلاله على إضفاء صبغة الشرعية على مطالبه، والهدف من هذا هو إقامة البرهان على أن المطالب التونسية لم تكن نابعة فقط من حزب سياسي ليس له وجود

---

[1]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 373.

[2]- المصدر نفسه، 134.

[3]- (1909، 1958) درس بالصادقية وأتم دراسته العليا بباريس ثم عاد للتدريس بالصادقية، انخرط في العمل السياسي الوطني وكان من الزعماء البارزين، ترك عدة مؤلفات منها: تونس الثائرة، ثورة الفكر، نحن أمة. للمزيد ينظر: الذاكرة الثقافية الوطنية، المرجع السابق، ص 36.

[4] - علي البهلوان، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي، د م، 2018، ص 59.

[5] – المصدر نفسه، ص 49.

[6]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي، المصدر السابق، ص 31.

[7]- وثائق ابي القاسم محمدكرو، عمر بن يوسف، المصدر السابق، ص 5.

[8]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 88.

[9]- المرجع نفسه، ص 89.

[10]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي، المصدر السابق، ص 327.

[11] – علي البهلوان، المصدر السابق، ص 49.

قانوني بل وكذلك من أمير تقر سيادته معاهدات الحماية، وكان الدستور يعتقد أنه يدحض بهذه الطريقة حجة السلطات الفرنسية القائلة أن فرنسا قد التزمت بضمان سيادة الباي، ولا يمكنها بالتالي الحد منها بواسطة ميثاق دستوري، وهو ما يقتضي بحمل الباي على المطالبة بنفسه بدستور، أو على الأقل التكفل بمساندة هذا المطلب، وهذا هو الغرض الذي كان يريد الوفد تحقيقه.[1] وتكون هذا الأخير من أربعين عضو تحت رئاسة الشيخ الصادق نيفر، وبعد تهنئته بالعيد قدموا له نسخة من المطالب الوطنية، كما قدمت أيضا نسخة أخرى إلى ابنه الأكبر محمد المنصف،[2] وحرص هذا الوفد على ضمان تأييد الباي للقضية الوطنية بحمله على المطالبة بدستور،[3] وأكد على رغبة التونسيين وإصرارهم على المطالبة بدستور و" **أن الشعب التونسي الذي استجاب إلى نداء أميره وشارك في الحرب العالمية الأولى دفاعًا عن الحرية والعدالة التي هو محرومًا منها اليوم...وأنه واثق بأن أميره المخلص لإرادة أجداده الذين سنوا قانون عهد الأمان سيستجيب إلى نداء شعبه ويعلن عن قيام الدستور ليضمن له حريته العامة، ويفصل السلطات الاجتماعية ليسمح بمشاركة الشعب الكاملة في إدارة شؤون البلاد دون تمييز عرقي أو ديني**". [4]

لقد كان رد فعل الباي من المسائل التي أثارت اختلافًا بين المؤرخين رغم وجود شهادات من عاصر الحدث، فنجد أحمد توفيق المدني[5] في مذكراته يعبر عما قاله الناصر أثناء المقابلة قائلًا: "**يا أولادي، ما تظنون بموقفي؟ ما أنا إلا واحد منكم، أشعر بما تشعرون وأُحس بما تحسون وأرغب بما ترغبون، ستجدونني معكم دومًا واستمرارًا، ومطالبكم هي مطالبي وسأسعى جاهدا لتحقيقها، بكل ما ملكت من قوة**".[6]

وعبر الباحث يوسف مناصرية عن رد فعل الناصر الذي كان يثق بالفرنسيين على أنهم لن يعترضوا على إقامة هذا الدستور بقوله: "**كونوا على ثقة بأنني سأبذل مجهوداتي في تحقيق رغباتي ولا أظن رجال فرنسا ممثلي تاريخها بالعدل والحرية سيبخلون بإنجاز هذه المطالب**".[7]

في حين نجد رواية أخرى لخير الله بن مصطفى[8] نقلها الأستاذ عميرة علية الصغير والذي ينقل بدوره رواية الناصر باي يوم ملاقاته في قصر المرسى23 جوان 1920 بقوله:" **اقسم أنّهم فقدوا عقولهم، إنّهم يتحدثون في كل مكان أنّي استقبلتهم**

---

[1]- علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، تع: عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 251.

[2]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص 133.

[3]- خليفة شاطر واخرون، المرجع السابق، ص 87.

[4] -يوسف مناصرية، **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1986، ص 137.

[5] - (1899، 1983) أحد زعماء الحركة الدستورية إبان تأسيسها، درس بالزيتونة، نشر بجريدتي الصواب والوزير ثم بالزهرة، نفي إلى الجزائر سنة 1925، من مؤلفاته: تقويم المنصور، تونس وجمعية الأمم، قرطاجنة في أربعة عصور، حياة كفاح .... للمزيد ينظر: الذاكرة الثقافية الوطنية، المرجع السابق، ص 49.

[6]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح: في تونس 1905-1925**، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 183.

[7]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 137.

[8] - (1867-1965) أجنبي الأصل، جده من عائلة عسكرية تركية والذي ولد في منطقة موري اليونانية، عاش في تونس منذ سن 11 وانضم إلى الجيش التركي وتدرج في سلك الجندية إلى أن بلغ إلى رتبة آغا، له ابن يدعى حسونة وهو أب خير الله مصطفى، تلقى تعليمه بالمدرسة العلوية الحديثة العهد، عين مدرسًا في المدرسة الصادقية للغة الفرنسية ست سنوات، أحرز على شهادة الدراسات العربية العليا، انتدب كمترجم للعدلية، عين أيضا كرئيس

بحرارة وأنّي صرحت لهم بأنّي سأفعل كل ما في مقدوري لأجعل فرنسا تقبل إعادة تطبيق الدستور الذي منحه سابقًا والدي – وقد اقسمت لك في ذلك – لم أعبر عن تلك الفكرة...إنّي لا أريد أي سوء تفاهم مع ممثلي فرنسا، وإنّي أعرف أن لا أحد من بينهم يشك في ولائي" والأكثر من ذلك يقول الباي عن تلك المقابلة مع وفد الأعيان: "**إن اكتافه سقطت عندما وصل الصادق النيفر لعبارة الدستور"** ثم طلب من مصطفى خير الله أن يشرح له هذه العبارة مقرًا له:" **إنّي أعترف لك أنّي لا اعرف بالضبط ما معنى دستور أتصور أن العبارة تعني منح الحريات للشعب لكن كيف التوفيق بين هذه الحريات وحقوق فرنسا أولًا وحقوقي ثانيًا".**[1]

وان كان موقف الناصر باي ليوصف بضعف شخصية وقابليته للتأثير كما عبر عن ذلك الأستاذ عميرة علية الصغير الذي أخذ برواية وشهادة مصطفى خير الله محمل الصدق، فكيف يفسر سوء علاقة الناصر باي بالإقامة العامة ورغبته في التنازل على العرش سنة 1922؟.[2]

إن الوقوف على هذه الروايات والتصريحات المتعارضة يجعل من موقف الناصر باي غير واضح وضوح موقف ابنه الأكبر المنصف، فاذا تمعنا النظر في تصريح الوفد فلا نجزم أن الغرض منه حجة رسمية يمثل مساندة السلطة القانونية في البلاد لمطالبهم أكثر منها لتعبر عن الموقف الصريح للباي. كذلك الأمر بالنسبة إلى رواية خير الله و التي بدا عليها التداخل فلا يعقل أن يصرح الناصر باي بأنه لا يفهم معنى كلمة الدستور ويطلب شرحًا لها في حين أنه أُصيب بالذهول لما سمع به، كان من المفروض ما دام لا علم له بالمقصود أن لا يصف حاله بالذهول، ليس هذا فقط فالوفد لم يطالب بتجسيد دستور والده وإنّما رفعوا مطالب تسعة، وإن أخذنا على سبيل المثال بصحة رواية خير الله فمن المرجح أن كلام الناصر من وراء ذلك هو تهدئة الإقامة العامة لتخوفه من ردة فعلها خاصة بعد الأحداث التي أفرزتها تلك المقابلة، وهذا واضح من تقرير خير الله الذي أوضح بأنه كلفه بمهمة نقل تلك المعلومات إلى الكاتب العام للحكومة السيد بيو غابريال، كما أن صحة ما كتب خير الله تقل مصداقية إذا ما علمنا أنه تورط مع كاتب الحكومة في أزمة أفريل 1922.

وبذلك توطدت علاقة الدستوريون بالباي رغم المكائد التي كان يقوم بها الوزير الأكبر الطيب الجلولي وغيره من رجال الحكومة بفضل وساطة محمد المنصف وموقفه الصريح من الحزب.[3]

3- أزمة أفريل 1922 وموقف الدستوريين ومحمد المنصف منها

لقد كان من المقرر تنظيم مظاهرة يوم وصول رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر مليران Alexander Millerand يوم27 أفريل 1922م وذلك بعدما أصبح التأييد بالجهر أو السر سمة واضحة لدى الباي وأغلبية المحيطين

جمعية قدماء الصادقية سنة 1905، عمل في هيئة تحرير جريدة التونسي، سمي مديرًا للتشريفات السنية في بلاط الملك محمد الناصر باي، خلفًا للجنرال محمد بن الخوجة لما يمتلك من كفاءة في الترجمة، وتولى بعد ذلك إدارة جمعية الأوقاف مدة 10 سنوات. للمزيد ينظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيين، المرجع السابق، ص (319، 325).

[1]- عميرة علية الصغير، العائلة الحسينية ...، المرجع السابق، ص 65.

[2]- المرجع نفسه، ص 66.

[3]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 138.

به للنظريات الدستورية تحت تأثير من الشاذلي خزندار، وبفضل تشجيع من محمد المنصف وإخوته: الحسين، الهاشمي ومحمد، تم الإعداد لتنظيم تلك المظاهرة رفقة الدستوريين.[1]

لكن قبل ذلك حدثت أزمة سياسية اندلعت في شهر أفريل 1922 بددت كل تلك المساعي بين القصر الملكي والإقامة العامة الفرنسية،[2]وقد قام المنصف بدور بارز في الأزمة وسنبرز ذلك بالوقوف على حيثيات واقعة 5 أفريل 1922م.[3]

لم يكن الجوّ السياسي في أحسن الأحوال، لقد كان الاضطراب في العلاقات بين الباي والإقامة العامة على أشد ما يمكن من التوتر،[4] ليزيد من سوء العلاقات ما جد: إذ نشر صحفي فرنسي يدعى دوميزيار DEMAKZIERES الملحق الإعلامي بالإقامة العامة ومن جريدة البيتي بارزيان petit parisien مقالًا أورد فيه غضب الباي من رجال الحركة الوطنية واتهامه لهم بالشيوعية.[5]

في حين أن حقيقة الواقعة سردها الأستاذ صالح الخرفي بأن الباي الناصر اقترح عليه أن يستقبل مندوب جريدة الجورنال الباريسية ليتحدث معه باسم جريدته، وبالفعل تم استقبال الصحفي رغم أنه لم يكن من عادة الباي استقبال الصحفيين، وذلك في حضور كبير الوزراء ووزير العدلية ووزير القلم والاستشارة وحاكم القصر، وقد وفدوا إلى القصر الكبير قبل زيارة الصحفي، ويعبر عن ذلك بقوله: "**ودخل المندوب على الملك وهم في حضرته وبذلك أخذ صفة رسمية خاصة، قدم الوزير الأكبر الزائر بصفته الصحفية**"، فوجه إلى جلالة الباي سؤالًا عن الدعوة الشيوعية في تونس فأجاب: "**لا مكان في بلادي للشيوعية، وليست الاعتبارات التي اقتضت وجودها في روسيا موجودة في بلادنا، ولا الأحوال متشابهة، وفوق ذلك فان الشعب التونسي شعب متدين وعريق في الإسلام، وهو بعيد عن الإباحية وهدم التقاليد**".[6]

في صبيحة اليوم التالي صدرت جريدة "لادياش تونزيان" وفي صدرها رسالة طويلة منقولة عن جريدة الجورنال الباريسية، وإذا بالحديث منصب على قضية الدستور في تونس بدلًا من الشيوعية، وإذ بالباي ينكر وجود أمة تطالب بدستور إنكارًا باتًا ثم يقول: "**هناك أفراد قلائل من الناقمين المقلقين للراحة يريدون الاصطياد في الماء العكر، واقلاق راحة الجمهور، أُريد أن أُلفت إليهم نظر الحكومة والجمهورية وأرى من مصلحة البلاد كبح جماحهم بصرامة وشدة**". [7]

وفي ذكرى تلك الحادثة سنة 1943 كتبت جريدة إفريقيا الفتاة حول الواقعة: "**وقد كان لحادثة 2أفريل 1922 وقعًا على الناصر باي أين حملت جريدة بوتي جورنال صورة له مرفوق بمقال مجهول الصاحب ادَّعى أنه حظي بمقابلته وأن ما يقوله حقيقة وهو يهدف إلى تضليل قراءه، ورد فيه أنه تلقى من جلالة الناصر تصريحات خطيرة**

---

[1]- أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 515.

[2]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 89.

[3]- محمد بوذينة، سلسلة مشاهير، المرجع السابق، ص 4.

[4] -علال الفاسي، المصدر السابق، 64.

[5] -عميرة علية الصغير، العائلة الحسينية...، المرجع السابق، ص 66.

[6]- صالح الخرفي، **عبد العزيز الثعالبي من اثاره واخباره في المشرق والمغرب: خمسون صورة ووثيقة تاريخية**، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص 183.

[7]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 498.

ضمنها فيه، وهو كلام يرمي إلى عدم موافقة الناصر على رغائب الأمة التونسية من تكوين مجلس تشريعي يمثل الشعب وحكومة مسؤولة". [1]

فما كان من الباي إلا أن غضب غضبًا شديدًا كرد فعل طبيعي على ما نشرته الجريدة، فدعا وزرائه وأمر بإصدار تكذيب لما نشر في الجريدة، فأجابه الوزير بأن ما نشر لا يعدو أن يكون سخف صحف اعتادت أن تنشر الأكاذيب ولا داعي للرد عليها، فقال له: **"إن الجريدة نسبت إليّ أقوال لم تصدر عني، وفيها تحريض ضد البلاد التونسية، وهذا اعتداء على مقام الباي وعرشه وإحداث الفتنة بينه وبين شعبه ولا بد من تكذيبها فورًا"**، ولكن رغم ذلك لم يصدر التكذيب.[2]

بعد ثلاثة أيام من الحادث بالتحديد يوم الفاتح من أفريل 1922م استقبل الباي المقيم العام سان لوسيان San Lucian وفي لقاءه صرح له قائلًا:" **أبلغ حكومة الجمهورية أن باي تونس تخلى عن العرش**"، فأربك المقيم العام ونزلت عليه نزول الصاعقة، فوقع بين يدي الباي وأخذ يحاول استرضائه، فقال له حازمًا: "**انتهى الأمر ولم تعد بيني وبينك علاقة بعد الآن، وإذا أرادت حكومة الجمهورية أن تتفاهم معي فيمكنها أن ترسل غيرك**".[3]

لقد تحول اللقاء الذي كان من المفروض أن يكون في إطار إعداد الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي مليران إلى عود ثقاب أشعل نار الخلاف بين الباي والإقامة العامة من جهة وبين الباي والحركة الوطنية من جهة أخرى على اعتبار ما حملته تلك التصريحات المغالطة التي تفيد بأنه يرفض مطالب الحزب الحر الدستوري بسن دستور البلاد، وأنه لا يرى داعي للمطالبة ببرلمان منتخب بصفة مباشرة من الشعب، معبرًا عن رضاه فيما تحقق لتونس في جميع المجالات بفضل الحماية الفرنسية. [4]

وعلى إثرها حدثت ضجة كبيرة هزت أركان البلاد وأحدثت حرجًا في العلاقات، خاصة العلاقات الطيبة بين الباي ورجال الحركة الوطنية قادة الحزب الدستوري وكذلك النشطاء الشيوعيين التونسيين، ومن حسن الحظ أن سوء التفاهم لم يدم طويلًا بعد أن تيقن معظم قادة الحزب وكذلك الأمراء الحسينيون والعديد من أعيان البلاد ومشايخها وإطارتها بأن المقال قد تم تحريف محتواه بإيعاز من الكاتب العام للحكومة غابريال بيو وبتواطؤ مع الوزير الأكبر الطيب الجلولي ومدير التشريفات خير الله مصطفى والمترجم الرسمي للباي. [5]

فما كان من قادة الحزب إلا أن نظموا رفقة الموظفون والعمال يوم 5 أفريل 1922 في سابقة لم تشهد البلاد مثلها منذ انتفاضة 1881م مظاهرة حاشدة،[6] كما شن العمال في كل القطاعات باستثناء المصالح الإدارية إضرابًا عامًا شلت بمفعوله الحركة الاقتصادية بتمامها وكمالها،[7] وسار الشعب على الأقدام من تونس إلى المرسى في مسيرة مهيبة ليعلن عن وقوفه

---

[1]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 68، 5 سبتمبر 1943.

[2]- صالح الخرفي، المرجع السابق، ص 184.

[3]- المرجع نفسه، ص 184.

[4]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 498.

[5]- المرجع نفسه، ص 498.

[6] -حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 90.

[7] -مجموعة من باحثي المعهد الأعلى لتاريخ الحرة الوطنية، المرجع السابق، ص 67.

إلى جانب الناصر باي.[1]وقد وصف المؤرخ الحبيب هيلة المظاهرة بقوله: "**وقف الشعب التونسي سنة 1922 بجانب الناصر باي، وتعتبر المظاهرة من أكبر المظاهرات في تاريخ تونس في ذلك الوقت، فخرج التونسيون وعلى رأسهم الزيتونيون من تونس إلى المرسى لمناصرة الباي مشيًا على الأقدام** ".[2]

تناقلت الحادثة الصحف والجرائد ومنها من أحيتها كذكرى بعد مرور عدة سنوات، فكتبت البرهان[3] في 5 أفريل 1922 تحت عنوان: "حادث مهول رغبة سمو الباي في التنازل عن العرش" واصفة أحداث ذلك اليوم بالقول:" ...**ولأجل الاشعار بهذا الاستياء العام واتحاد القلوب على موالات هذا الملك الكريم...فأصبحت المدينة اليوم شاغرة من الأشغال والدكاكين مقفلة وتجمهرت الخلائق تشق الطرقات والأزقة صارخين فليعش سيدنا فلتعش الحرية وليعش الدستور. وقد شاركت الإدارات الأهلية في هذا الاستياء حتى أن جلسات المحاكم العدلية لم تفتح إلا في ساعة الحادية عشر أمّا الديوان فقد أُقفل أبوابه**".[4]

وذكرت نفس الجريدة في عددها الصادر يوم الثلاثاء 18 أفريل 1922 تحت عنوان: ننتظر اليوم كلمة فرنسا:"...**إن الرواية الرسمية تقتضي أن سمو الباي لم يفكر في التنازل عن عرش أجداده، أمّا في الواقع فإن الأمير عزم في وقت ما وعلى الأخص في يومي 4-5 أفريل على التنازل، وانتشر خبر هذا العزم الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الايالة بسرعة مدهشة فكان له تأثير في كل النوادي وعلى الأخص بين طبقات الشعب التونسي...**".[5]

أمّا جريدة الأسبوع وفي ذكرى الحادثة كتبت يوم الأحد 4 أفريل 1948 جعلت من تاريخ 5 أفريل رمز العزة والإباء التونسي ومظهرًا من مظاهر الوحدة بين العرش التونسي وشعبه: "**لقد كان العرش والشعب منفصلين بفضل دسائس الاستعمار وأحاييله الماكرة فتم في هذا اليوم التحامهما واتحادهما وهو ما يقتضيه الحق والواجب ليعلنا في صرخة مدوية وموقف مشرف أن الأمة والعرش شيء واحد لا يتجزأ ولا ينقسم**" وتكمل مبرزة سبب التنازل: "**لقد تنازل المنعم المبرور جلالة محمد الناصر باي في ذلك اليوم عن العرش التونسي لأن الاستعمار الغشوم أراد أن يفرق بينه وبين أُمته ويطعن بواسطة سموه الحركة الوطنية التي ازدهرت في البلاد بتزييف حديث له مع مندوب جريدة جرنال الفرنسية ينكر فيها وجود أمة تطالب بالدستور ويغري بالوطنيين بهم حكومة فرنسا للإيقاع بهم وكبح جماحهم وكان هذا الحديث كذبًا وزورًا فاحتج جلالته عليه وألح في تكذيبه ولما لم يجب إلى رغبته أعلن تنازله تضامنا مع أمته وتأييدا لحركتها الوطنية المقدسة**".[6]

وهو نفس الوصف الذي تناولته جريدة افريقيا الفتاة التي نقلت رواية أحد شهود العيان قائلًا:" **كان يوم الأربعاء من شهر أفريل 1922 يومًا عظيمًا شهد في تاريخ هذه البلاد ما لم يسبق له أثر ولا ألفته حكايات الأمم الخالية**".[7]

---

[1]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص 134.

[2]- نهاية عرش: المنصف باي، المرجع السابق.

[3] - جريدة حرة سياسية اقتصادية أدبية أسبوعية، مديرها السياسي حسن قلاتي.

[4] - جريدة البرهان، العدد 28، 5 أفريل 1922.

[5]- جريدة البرهان، العدد 30، 18 أفريل 1922.

[6]- جريدة الأسبوع، العدد 105، 4 أفريل 1948.

[7]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 68، 5 سبتمبر 1943.

ثم كتبت تقول: **"وبمجرد ما شاع الخبر في الأوساط التونسية إلا وكان له وقع كبير، عبر عن عطف الباي على أمته وموقفه من مطالب الأمة على أنها مطالب مشروعة لابد من تحقيقها، وفي الغد يوم الأربعاء 5 أفريل أصبحت الأسواق مغلقة بدكاكينها ومقاهيها وأضرب الناس عن العمل، وترك التلامذة دروسهم إظهارًا منهم لتضامنهم بصورة فعليّة مع ملكهم المحبوب، وتنقل السكان من العاصمة إلى المرسى أين يقيم الناصر باي غير مبالين بطول الطريق واحتشدوا مساءً يهتفون بحياة ملكهم معربين للباي عن تعلقهم بذاته والعرش الحسني راغبين منه أن يبقى على الملك، ولما أطل عليهم من شرفة القصر رفقة أبناءه منهم المنصف باي بلغت الهتافات منتهاها ثم قابله وفد من الأمة أكدوا له عن رفض الأمة التونسية تنازله عن العرش".** [1]

إن تضامن الجماهير الشعبية هو تعبير عن الالتفاف الشعبي حول هذا الباي الذي أظهر وطنيته بدعمه لمطالب الدستوريين وهو ما تأكد حينما استقبل في ذلك اليوم وفد من قيادة الحزب يترأسه صادق النيفر بقصره بالمرسى وتم تحديد أمر دعمهم ومساندته له، فسر بهذا الموقف واعتبره انسجامًا محمودًا بينه وبين ممثلي الشعب وتعهد بإبلاغ مطالبهم إلى من يهمه الأمر. [2]

وقد روت جريدة إفريقيا الفتاة ما جرى بين الوفد والناصر باي، فعنونت في واجهة الجريدة يوم 5 سبتمبر 1943 في عددها 68: **صورة المقدس المبرور جلالة الملك الناصر الذي دعم الوحدة بين البيت الحسيني المجيد والشعب بقبوله بقصره العامر بالمرسى للوفد الدستوري مؤيدًا المطالب الوطنية المقدسة المقدمة له في سجل أحمر تتوسطه شارة العلم التونسي الخفاق مطرز بالذهب ومكتوب عليه الدستور في تونس"** ونفهم مما تناولته أن وفدًا من الدستوريين يتقدمه الشيخ الصادق النيفر الذي ألقى خطابًا وقدم عريضة إلى الناصر باي مذيلة بآلاف من الإمضاءات ومما جاء في العريضة: **"...هي مجتمعة الإرادة على أن تكون مسيرة مثل ما كان أباءها من قبل بدستور محرر يعلن ويضمن حقوق والحريات العمومية وفصل السلط عن بعضها وإشراك الأمة اشراكًا تامًا من غير ما تفرقه من الأجناس والأديان في حكم البلاد مع مراعاة الواجبات التي علينا في صور المشاركة...أمّا ما يخص الحالة الداخلية فإن القيود العمومية الأصلية التي تقررت في العهد الماضي هي بعينها لم تتبدل اليوم، والالتزامات الدولية التي تعهد بها أسلافكم قد تركت على حدة حق الأمة التونسية في تشريع قوانين هيئتها السياسية الداخلية بحرية تامة، وظاهر بصورة أوضح أنها تركت لمشاركتنا السلطة التشريعية السياسية برمتها ... وهي دواعي أكيدة تجعل لسموكم وثوقًا راسخًا بوجوب سماع الصوت المقدس الذي تدعوكم إليه الأمة وهو إعلان الدستور".** [3]

في إطار الوعد الذي تقدم به الباي إلى الدستوريين وبنصائح ابنه محمد المنصف طلب مقابلة المقيم العام، ورفع إليه جملة من المطالب هي نفسها التي سبق وأن عرضت عليه في 5 أفريل 1922، تحتوي على 18 مطلبًا وطنيًا[4] وقد اقترح عليه المقيم العام إمضاء مشروع بيان يتراجع بمقتضاه عن عزمه التنحي عن كرس العرش، وعبر له الباي عن استعداده

[1]- جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 68، 5 سبتمبر 1943.

[2] - عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 499.

[3] - جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 68، 5 سبتمبر 1943.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 17.

للاستجابة لطلبه شريطة أن يتسلم من يديه عريضة المطالب، ووقع في الأخير الباي على المشروع المعروض عليه واستلم المقيم من المترجم تلك العريضة.[1]

رغم ذلك لم يوافق المقيم العام على مطلب الباي بعزل وزير العدل طاهر خير الله ومدير التشريفات خير الله بن مصطفى واكتفى بعزل الوزير الأكبر الطيب الجلولي الذي عوضه في ذلك المنصب بوزير القلم والاستشارة مصطفى دنقزلي،[2] كما قدم له لائحة من 36[3] شخصًا من زعماء الحركة وأقطابها طالبًا منه المصادقة عليها لإبعادهم فأجابه الناصر قائلًا: **"إن لائحتك ناقصة العدد، وكان من حقك أن تضم إليها اسمي وأسماء أفراد عائلتي"**، وذلك في حضور محمد المنصف الذي زجر المقيم العام وطلب منه الكلام في حدود الأدب. وبذلك يكون قد رفض رفضًا قاطعًا معاقبة رجال الحركة الوطنية.[4]

بوقوف محمد المنصف خلف والده الناصر يكون قد أكد على موقفه الوطني ودوره الكبير في اختيار الناصر لخيار الرغبة في التنازل عن العرش[5] الذي كان له ولأخيه الأمير محمد اليد الطولى. كما كان قد تعهد لوالده رفقة الأمراء الحسينيون أن لا يقبلوا اعتلاء العرش مكانه إذا ما أقدمت فرنسا على عرضه على أحد منهم.[6]

لتنتهي أزمة أفريل 1922[7] بعد موافقة الباي على عدم التنازل عن العرش، وعادت الأمور إلى سابق عهدها دون تغيير كبير، ولم تستجب الإدارة العامة الفرنسية إلى المطالب الوطنية التي تبناها الباي وابنه محمد المنصف،[8] فاستولى اليأس على الناصر باي ولازم الفراش إلى أن عاجلته المنية في 10 جويلية 1922.[9]

---

[1]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 500.

[2] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 19.

[3]- أمّا جريدة الوزير تذكر أن القائمة كانت تحمل 50 من الذين تريد الحكومة نفيهم واقصائهم من بلادهم من رجال الحركة الوطنية الدستورية. للمزيد ينظر: جريدة الوزير، 9 /1948/9، العدد 702.

[4]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 65.

[5] - لم يستبعد عميرة علية الصغير أن مبادرة التنازل عن العرش من تأثير ابنه محمد المنصف، كما يشكك في أن سبب الرغبة في التنازل عن العرش كان بسبب المقال الذي نشر فقط، بل قدم احتمال أن ذلك سببه ضيق الباي ذرعًا بتصرفات معاونيه وخاصة بوزيره الأكبر ووزير العدلية. للمزيد ينظر: عميرة علية الصغير، العائلة الحسينية...، المرجع السابق، ص 68.

[6] -وثائق ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 1.

[7]- على إثر نهاية أزمة افريل تم إيقاف الموظفين الذين شاركوا في المظاهرة عن عملهم لا سيما شيوخ جامع الزيتونة، كما اعفي الشاذلي خزندار من مهامه في البلاط الملكي. للمزيد ينظر: أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 517.

[8] - محمد بوذينة، **أحداث العالم في القرن العشرين 1940-1949**، مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، تونس، د س، ص 348.

[9] - حمادي الساحلي، تراجم وقضايا..، المرجع السابق، ص 90.

المبحث الثالث: اعتزاله الحياة السياسية

بعد وفاة الباي محمد الناصر أُجبر محمد المنصف رفقة إخوته على اعتزال الحياة السياسية، خاصة بعد حادثة رغبة الباي في التنازل عن العرش.[1] وكتب غابريال بيوGabriel puaux الكاتب العام للحكومة التونسية إبان حكم الناصر عن تلك الحادثة سنة 1951 والتي وصفها بحركة التمرد الفاشلة التي كان المنصف من دعاتها: "**إن الإيالة لن يتسنى لها أن تعود إلى ما كانت عليه قبل عام 1922، ذلك بأن التجارب التي حصلت خلال هذه السنة وما تبعها من محاولات اعتباطية وحتى الفشل الذي منيت به، يمكن أن تكون عبرة للذين قاموا بها**".[2]

انتقل محمد المنصف رفقة عائلته إلى منزل خاص متواضع يبعد بضعة أمتار عن القصر الملكي بالمرسى، وأطلق عليه فخفخة اسم القصر، وكان حينذاك بعمر الواحد والأربعين (41) سنة، وهو سابع الأمراء المؤهلين لاعتلاء العرش، لكنه مع ذلك يعتبر بعيدًا كل البعد منطقيًا عن الحكم في يوم من الأيام، فتركه الطامعون ولم يهتموا به مثلما هو الشأن عادة مع الأمراء ملوك المستقبل.[3]

في هاته الفترة، فترة العزلة السياسية، كان محمد المنصف يتقاضى مثل بقية الأمراء راتبًا شهريًا يصرفه لهم موظف فرنسي، يكون مقداره بحسب عمره ودرجة قرابته من الباي الحاكم، عاش منعزلًا لا يخرج من بيته إلا نادرًا، مال إلى المطالعة، كان يتصل بأصدقائه من رجال الحركة الوطنية الذين كانوا من رواد مجلس شقيقه حسين في قصره بضاحية سيدي السعيد، أمثال: شاذلي خزندار، صالح فرحات، علي كاهية، والصادق الزمرلي، يقضي معهم أوقات فراغه وبفضلهم تمكن من الإطلاع على أوضاع البلاد.[4]

لم تكن وضعيته المادية على أحسن ما يرام، لم يستغل فترة حكم والده للإثراء كما يفعل الأمراء، وهو ما جعله بلا عائل ولا سند، بقي يعيش بدين يدفعه بدين آخر، وارتفعت قيمة الديون ما اضطره على الموافقة على خصم جزء من راتبه الشهري لدفع ما تخلد بذمته من ديون، ورغم الحاجة المادية وما يعانيه محمد المنصف من الاتعاب، إلا أن التقارير الفرنسية سجلت مواقفه الإنسانية ودفاعه عن التونسيين فها هو تقرير أعده رئيس مركز الشرطة بالمرسى يوم 16 أوت 1934م يتحدث عن ذلك واصفًا حادثة وقعت بسبب الأمر الذي أصدره الباي بعدم السماح بإقامة أي خيمة للعرب باستثناء ستة خيام أميرية وضعها الأمير حمودة تحت رعايته، وفي حالة ما ظهرت خيمة للعرب الرحل في أي مكان تزال بمجرد تدخل شرطي أو أحد الصبايحية الوجق، لتظهر 15 خيمة لعائلات سنوسية تم اقامتها ليلًا في أرض خصصت في السنين الماضية للعرب الرحل، وعندما تم القيام بعملية الطرد تدخل محمد المنصف بحجة أنهم تحت رعايته، وانهم لن يغادروا المكان إلا بعد أن يطرد الرحل من أرض حمودة باشا.[5]

---

[1]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 305.

[2]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 20.

[3]- المرجع نفسه، ص 20.

[4] - حمادي الساحلي، مساهمة المنصف باي في الحركة الوطنية ...، المرجع نفسه، ص 76

[5] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 21.

إن موقفه هذا يعبر عن الاندفاع العاطفي الذي أدى به إلى معارضة أوامر الباي الحاكم نفسه، ولأن الباي يعرف جيدًا المنصف تجنب مواجهته وأمر بطرد جميع العرب الرحل بمن فيهم من سمح لهم بالانتصاب بأرض الأمير حمودة.[1]

تناول الأستاذ عمار الخليفي موقف آخر للمنصف باي في هاته الفترة، من خلال إيراده لنسخة من نص رسالة توضح تدخل المنصف لدى المقيم العام الفرنسي من أجل منح المسمى صالح بن القليبي وظيفة صبايحي في الوجق أو عون كاتب أو شاوش في إدارة أملاك الحبس أو حتى في شرطة الخيالة، شارحًا له وضعيته الصعبة، فهو عاطل عن العمل منذ سنين، وفي كفالته سبع أشخاص، ومما ورد في رسالته التي خطها يوم 9 جوان 1934م ما يلي: "**انا الممضي أسفله، الأمير المنصف ابن المرحوم سيدي الناصر باي، والحامل لوسام الشرف من الصنف الأكبر، بالاعتماد على المودة القائمة بين فرنسا الحامية والأسرة الحسينية، أترجاكم أن تجدوا خطة شاغرة لتعيين المسمى صالح بن القليبي وهو من عائلة تونسية، وكان منذ طفولته في خدمة العائلة الحسينية...**".[2]

لقد كانت فترة حكم الحبيب باشا باي الذي تولى الحكم بعد وفاة والد المنصف محمد الناصر باي، فترة اتسمت بالسكينة للدولة الحامية خاصة بعد فترة حكم أحسن غابريال بيو بوصفها: "**فترة مرض، يترك بعد الشفاء منه آثارًا في البدن الذي أصيب فيه**"،[3] اكتفى المنصف بمراقبة الأحداث التي كانت البلاد التونسية مسرحًا لها طوال الفترة،[4] وتصف سناء البكوش حالة المنصف القابع في القصر فتقول: "**يلحظ ما كان يقع دون أن يتصرف...لم يكن راضيًا عن الوضع، غير أنه كان يعلم أنه غير قادر على القيام بشيء، وكان ينتظر أن تحين الساعة**". [5]

لما توفي الحبيب باشا باي في 11 فيفري 1928م، اعتلى العرش أحمد باشا باي، وهو الباي السابع عشر من البيت الحسيني، وكان عمره آنذاك 67 عاما.[6] كما تم استبدال المقيم العام لوسيان سان 1920-1929 بمقيم جديد هو فرنسوا مانصرون François Mansuron 1929-1933.[7]

لقد حدد الفصل الأول من دستور 1861م مسألة ولاية العهد على النحو التالي:" **أكبر هذا البيت الحسيني هو الذي يتقدم لولاية المملكة عند انقضاء سلفه على عادة آله المقررة المألوفة، ولا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر يعجزه عن خدمة المملكة** ". وهذا يعني أن ولاية العهد لا تكون لابن الباي وإنما للأكبر سنًا من بعده من الأمراء الحسينيون، وقد ذكر سعيد المستيري في حديثه عن هذه المسالة بأن أحمد باي أعاد طرح هذه المسالة لصالح ابنه الأكبر الطيب باي، ولوضع حد للإشاعات التي راجت حول هذا الموضوع أثناء زيارة الباي باريس سنة 1934م نشرت الإقامة العامة يوم 1 جويلية 1935م البلاغ الآتي:" **على إثر سفر جلالة الباي إلى فرنسا ظهرت في بعض الصحف تعاليق**

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، ص 195.

[3] - المرجع نفسه، ص 22.

[4] - الصادق الزمرلي، تونس في فترة المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 8.

[5] - سناء البكوش، المرجع السابق، ص 22.

[6]- محمد المقداد الورتاني، المرجع السابق، ص 20.

[7] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 23.

تخص مسائل السيادة ووارثة العرش، إن حكومة الحماية تكذب تلك الأراجيف وتؤكد أنه ليس من الوارد أبدًا إدخال أي تبديل على نظام الحكم". [1]

كان للباي أحمد رغبة في أن يخلفه ابنه البكر الطيب في ولاية العرش، وهذا ما جعله يرغب في التمرد على قاعدة الوراثة المضمنة في دستور 1861م،[2] وللإشارة فقد توفي ولي العهد الأمير إسماعيل في 10 جانفي 1928 وهو يناهز 70 عامًا ليصبح المنصف الرابع في الترتيب لبلوغ العرش، ثم توفي ولي العهد محمد العادل عن سن 70 عامًا، وعين أحمد باي الأمير الطاهر بايًا للأمحال، وصار الأمير محمد المنصف الثالث في الترتيب لاعتلاء العرش.[3]

فكانت المفاجئة بوفاة الطاهر في 6 مارس 1941 عن عمر يناهز 64 عامًا، فتقدم المنصف في الترتيب مرة أخرى فأصبح الثاني في وراثة العرش، فخلفه أخوه الأمير البشير ابن الباي 14 محمد الهادي باشا باي، وهو الآخر كان مصيره لا يختلف عن باقي بايات الامحال، إذ توفي بعد أسبوع فقط من ولايته للعهد يوم 26 أفريل 1942 .[4]

وبذلك شهدت فترة أحمد باي وفاة ثلاث بايات امحال في مدة 3 سنوات [1942-1939] لتحدث المعجزة إذ يقفز محمد المنصف في وراثة الترتيب إلى أن صار باي المحال،[5] بعد أن مكث تسعة عشر (19) عامًا منزويًا يراقب الأمور عن كثف،[6] فتم تعيينه يوم 30 أفريل 1942م بقصره في ضاحية أوزره القريبة من مرناق حيث كان في فترة راحة واستجمام.[7]

يذكر المستيري عن يوم تولية المنصف لولاية العهد فيقول: "**قام بالتنصيب أحمد باي وهو الباي الحاكم الذي لم يكن يضمر للمنصف عطفًا كبيرًا، فهو طالما حلم بوضع ابنه في ذلك الموضع، ووقع ذلك أثناء احتفال لم يرد الباي أن يضفي عليه زيادة في الرونق، إصرارًا منه على الحد من بهرج الاحتفال وإشعاعه رفض أحمد باي إقامته في قصر باردو وبدل من ذلك أقيم الحفل في قصره قصر أوزره قرب حمام الأنف**". [8]

في حين نجد جريدة النهضة تعلق على تولية المنصف لولاية العهد في غرة ماي 1942 تحت عنوان: الأمير سيدي محمد المنصف باي يقلد ولاية عهد المملكة التونسية فتقول:" **في صبيحة الأمس أقيم بالقصر الملوكي العامر حفل بهيج أسندت فيه الحضرة العلية ولاية عهد المملكة التونسية إلى الأمير محمد المنصف باي**".[9]

---

[1]- السعيد المستيري، المرجع السابق، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص 19.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 25.

[4] - وثائق ابى القاسم كرو، عمر بن يوسف، المصدر السابق، 6.

[5]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 528

[6] -محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 30.

[7] - جريدة الوزير، العدد 702، 9 /1948/9.

[8]- محمد المستيري، المرجع السابق، ص 23.

[9] - (أ، و، ت)، الملف ع، ج 144، جريدة النهضة، 1 ماي 1942.

بمجرد أن اعتلى المنصف منصب ولي العهد حتى توالت التهاني، فتم تهنئته في هاته المناسبة من قبل أصدقائه خاصة: محمد شنيق[1] ومحمود الماطري، اللذان زاراه في بيته بالمرسى وهنئاه فيه بولاية العهد ودار حديث بينهم حول مواضيع الساعة.[2] كما هنئه الشاذلي خزندار بطريقته الخاصة فكتب قصيدة شعرية مما جاء فيها:

لي فيك هذا اليوم حسب طريقتي ما شأنه في المخلصين وجوبي

صدقي واخلاصي وحسن طويتي قبل التهاني فيك والترحيب

كل يرى فيك المثال لوالد ما زال حبه في قرار قلوب

فأبشر بإرثك في ولاية عهدهم وأشكر لربك فهو خير مثيب [3]

وبعد أن تم تنصيبه من قبل أحمد باي كولي للعهد، توجه في زيارة بروتوكولية إلى المقيم العام، ذلك يوم غرة ماي 1942، وقد نشرت جريدة لاديباش تونزيان في عددها الصادر يوم السبت 2 ماي 1942م نص الخطاب الذي ألقاه المنصف أمام المقيم العام مما جاء فيه: " **أتشرف بأن أتقدم إليكم بصفتي ولي العهد المنتظر وخلفًا للمرحوم سيدي البشير باي الذي اختطفته ريب المنون، وانذهل التونسيون لفقدانه وأصيبوا بالوجوم، واني ليسعدني أن مكَّنني تعييني في هذا المنصب السامي من قبل ملكي المحترم والعزيز جلالة الملك المعظم سيدي أحمد باشا باي من فرصة التعبير عن تعلقي المتين بفرنسا ورئيسها الأكبر السيد المارشال بيتان[4]، وذلك طبقا لتقاليد البيت الحسيني النبيلة".[5]**

الواضح أن إدارة الإقامة العامة، لم تنسى مواقف المنصف سنة 1922م، نستشف هذا في رد فعل المقيم العام استيفا Estiva[6] آنذاك، والذي أعلم حكومته بأدق التفاصيل في رسالة الإقامة تحت عدد 518 بتاريخ 4 ماي 1942،

---

[1] - 1889-1976، ولد محمد شنيق بمدينة تونس سنة 1889، التحق بالمدرسة الصادقية سنة 1904، وقد غادرها قبل إتمام المرحلة الثانوية والتحق بمعهد الجمعية الخلدونية، كان مولعًا منذ صغره بالشؤون الاقتصادية، اشتغل أولًا في مطحنة عبد الجليل الزاوش، ثم عين مديرًا للاتحاد التجاري الذي أسسه جمع من تجار الجرابة منذ سنة 1906، وإثر انهيار هذه المؤسسة في مطلع العشرينات أسس بنك التعاضد التونسي الذي مكنه من احتلال مركز مرموق في الميدان التجاري، ومشاغله المهنية لم تمنعه من الاهتمام بالقضية التونسية كان عضوًا في حركة الشباب التونسي، ترشح كعضو في المجلس الكبير من أجل الدفاع عن مصالح التونسيين من تجار وفلاحيين وحرفيين، عين وزيرًا أكبر في عهد المنصف باي، ثم استدعي لرئاسة الوزارة مرة أخرى بعد سنتين من وفاة هذا الأخير والتي شكلها محمد الأمين في 17 أوت 1950. للمزيد ينظر: حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص (170، 180).

[2] – محمد المستيري، المرجع السابق، ص 24.

[3]– الشاذلي خزندار، المرجع السابق، ص 38.

[4]- مارشال ورجل دولة فرنسي ولد في كوشي 1856، وتوفي في بور جوانفيل في 1951، شارك في عدة معارك أثناء الحرب العالمية الأولى حيث تولى منصب قائد الجيش الفرنسي في 15جانفي1917 وهو المنصب الذي احتفظ به إلى غاية نهاية الحرب، منح لقب مارشال فرنسا في 19 نوفمبر1918، بعد الحرب العالمية الأولى تولى عدة مناصب في القيادة العسكرية، كلف بتسوية الأوضاع في الريف المغربي أيام ثورة عبد الكريم الخطابي 1925، وفي عام 1934 أصبح وزيرًا للحربية، اعتبر الحرب العالمية 2 خاسرة فعارض رينو الذي كان يريد استمرار الحرب بنقلها إلى مختلف المستعمرات الفرنسية، وأصبح هو رئيس المجلس في بوردو وفي 16-17 جوان 1940 طلب عقد هدنة مع المانيا، وفي 10 جويلية 1940 اتخذ من فيشي مقرًا لحكومته وانتقلت جميع السلطات في يده ليعين في اليوم الموالي كرئيس للدولة الفرنسية بموجب صدور قانون دستوري. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 2، المرجع السابق، ص521.

[5]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 26.

[6] – ولد في رانس يوم 1880/9/14، ظل جل حياته عسكريًا، شارك في الحرب العالمية 1، التحق في 1918/7/9 بديوان وزير البحر، تولى بعد ذلك التدريس بالمدرسة العليا للبحرية، كما عين بين 1921- 1925 قائدًا للفرقة البحرية الفرنسية بالشرق الأقصى وارتقى إلى رتبة أميرال في 16 أوت

حتى أنه قال فيها: "**إن الأمير المنصف مصاب بالصمم، ويرى بعض الأشخاص أنه بالإمكان إقصاؤه اعتمادًا على هذه العاهة من ولاية العهد، إذ ينبغي للباي المنتظر أن يكون سليم البدن والعقل**" [1]. ولكن هل المسألة مسألة عاهة فقط؟

إن موقف عدم الترحاب بالمنصف قد تأكد بما رفعه المقيم العام في تقرير ثان له، حيث يقول: "**إن الأمير المنصف قد أدى لي الزيارة النظامية في منتصف نهار يوم الجمعة، وقد اختصرت جميع الشكليات في هذه المرة، والرأي العام مرتاح لما حصل، لأنه لم يترك بهذه الطريقة أي فسحة للدسائس المعتادة**".[2]

رغم جو التحفظ الذي أُحيط به المنصف يوم توليه لولاية العهد من جهة الباي أحمد، وعدم الرضى الواضح من تصرف المقيم العام، فإن ارتقاء محمد المنصف إلى مركز الوريث المحتمل كان حدثًا ملحوظًا، وقد نشأ عنه تيار قوي متعاطف وخصوصًا الأمل في التغيير، لقد كان عهد أحمد باي الثاني من أطول العهود [1929-1942] وأضناها في التاريخ التونسي الحديث، إنها 13 عامًا تقطعها إهانات متتالية وفترات من القمع: خمسينية الحماية،[3] المؤتمر الافخارستي،[4] أزمة التجنيس[5]،[6] نفي الزعماء الوطنيين، وأخيرا القمع الوحشي الذي تبع يوم 9 أفريل 1938م.[7]

كانت فترة ولاية العهد قصيرة لم تدم طويلا ولم تتجاوز مدة شهرين: من غرة ماي إلى 19 جوان، هذا التاريخ الأخير يمثل تاريخ اعتلاءه العرش، فما ذكر حول ولاية العهد عبرت عنه جريدة الوزير بالقول: "**منذ تسليم ولاية العهد أخذ يدعو ملكه إلى اتخاذ طريقة جديدة في الدفاع عن صالح البلاد، وبث مبادئه أثناء تلك المدة الوجيزة، ولكن لم تحوجه الظروف إلى الإلحاح المتزايد، إذ عجلت المنية ملكه فجاءت نوبته وجلس على كرسي الملك واستب**

1929، لم يسبق له أن شغل خطة دبلوماسية، ومع ذلك فقد وقع اختياره لتعويض مارشال بيروطون كمقيم عام لفرنسا بتونس. للمزيد ينظر: نور الدين دقي واخرون، تنظيم الحكم بتونس...، المرجع السابق، ص 205.

[1] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 27.

[2]– المرجع نفسه، ص 27.

[3]– عقد مؤتمر لرهبان الكاثوليك بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس، وقاوم الحزب الدستوري التونسي هذه المبادرة عن طريق التظاهر وإحداث اضطرابات أمنية، فقد تبنت الحكومة الفرنسية هذا المؤتمر بمساعدته ماديًا، واعتباره تظاهرة مسيحية ضد المسلمين، والإيجابي في الأمر أن بالتفاف الشعب حول الحزب الدستوري تمكنوا من افشال المؤتمر. للمزيد ينظر: عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2015، ص 325.

[4]– تظاهرة مسيحية نظمتها الكنيسة سنة 1930 بقرطاج بمساعدة سلطات الحماية، فكان لها وقع سيء على السكان التونسيون الذين اعتبروها مسًا بشخصيتهم، وكذلك تعبيرًا لإرادة فرنسا على تدعيم هيمنتها على البلاد التونسية، ثم إن وجود الباي وكبار رجال الدين ضمن الهيئة الشرفية للمؤتمر قد زاد في استياء الأهالي، كما تأثر هؤلاء من الاعلانات التي تبين أن اختيار قرطاج يرمز إلى بعث كنيسة افريقيا التي ازدهرت في العهد الروماني، وكذلك من الاستعراض الذي قام به الشبان المسيحيون وهو مزينون باللباس الصليبي. للمزيد ينظر: علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، م 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 88.

[5]– تم اعلان حق التجنيس سنة 1930، ويعني منح حق التجنيس الجماعي للتونسيين ومحاولة بعث الحركة التبشيرية الكاثوليكية في تونس، وقد واجه الحزب الدستوري المبادرة الأولى بالرفض والتظاهر، ولكن الخطة العملية هي رفض دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية وأدى هذا الرفض إلى مقاومة الإدارة الفرنسية، حيث تدخلت لإقبار أحد المتجنسين في مقبرة إسلامية، وكان ذلك تحديًا للحركة الوطنية والجماهير المسلمة. للمزيد ينظر: عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 325. علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية ...، المرجع السابق، ص 91.

[6]– سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 24.

[7]– سناء البكوش، المرجع السابق، ص 22.

له الأمر بدون منازع، فأمكنه أن يتحمل مسؤوليته بنفسه أمام الله والناس أجمعين، وها هو قد ثبت على مبدئه ثبوت الرواسي، وقد حقق له التاريخ ما قام به جلائل الأعمال وعظائم الخصال يوم أصبح الآمر الناهي".[1]

انطلاقًا من معرفة حيثيات هاته المرحلة التاريخية التي عاشها محمد المنصف منذ ولادته إلى غاية توليه لولاية العهد 1881-1942، وما مر به من محطات لربما كان أهمها محطة تعامله مع الحركة الوطنية ليس بصفته أميرًا أو مستشارًا لوالده الباي ولكن بصفته دستوريًا وناشطًا في صفوف الحزب الدستوري التونسي، وقفنا على أن تدخلاته وإن جاز القول نضاله الوطني وإن لم يكن بصيغة مباشرة وهو ما لم يحدث ما دامت إدارة الإقامة العامة مسيطرة على الوضع إلا أنه شكل علاقة وثيقة بين محمد المنصف والحركة الوطنية التونسية وعلى إثرها سيصبح عند اعتلائه العرش ملقبًا بالباي الوطني من طرف شعبه على أساس تلك الخلفيات التي سبق ذكرها. وهو ما سنكتشفه من خلال دراسة فترة حكمه القصيرة التي لم تجتز مدة عام وعلاقاته السياسية مع الحركة الوطنية من جهة والإقامة العامة من جهة أخرى.

[1]-جريدة الوزير، العدد 702، 9 /1948/9.

الفصل الأوّل:

محمد المنصف بايًا على تونس 1942-1943

- ✓ **المبحث الأول: ظروف تولية محمد المنصف للعرش**
  - **1-** الظروف الدولية
  - **2-** الظروف المحلية
    - **أ-** الأوضاع السياسية
    - **ب-** الأوضاع الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- ✓ **المبحث الثاني: اعتلاء محمد المنصف للعرش**
  - **1-** يوم تنصيبه على كرسي العرش
  - **2-** الغاء عادة تقبيل اليد
  - **3-** المبايعة العامة
- ✓ **المبحث الثالث: الفترة الأولى من حكمه (جوان-نوفمبر 1942)**
  - **1-** في الجانب الإجتماعي
  - **2-** الجانب الثقافي
  - **3-** الجانب الاقتصادي
  - **4-** الجانب العسكري
- ✓ **المبحث الرّابع: العمل السياسي للمنصف باي**
  - **1-** علاقته بالحركة الوطنية
  - **2-** تقديم مذكرة المطالب 16 الإصلاحية
  - **3-** علاقته بالمقيم العام إستيفا

المبحث الأوّل: ظروف تولية محمد المنصف للعرش:

1- الظروف الدوليّة :

كان اندلاع الحرب العالمية الثانية نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل تمخّضت عن تسويات الحرب العالمية والتطورات التي أعقبتها منها: إذلال ألمانيا وحرمانها من المجال الحيوي مما هيأ الظروف لازدهار الفكر النازي الذي إزداد انتشارًا مع العواقب الإقتصادية والاجتماعية المدمرة التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت سنة 1929، وأوصلت الحزب النازي بقيادة أدولف هتلر[1] إلى السلطة يوم 30 جانفي 1933م، فقام بالتخلص من قيود معاهدة فرساي ليعهد لنفسه تنفيذ سياسته التوسعية، كان أساسها التسليح والتجنيد الإجباري، توسع على عدة أقاليم منها النمسا وإقليم السوديت 1938م وتم ضم التشيك وسلوفاكيا 1939م، ولما كانت إيطاليا واليابان وألمانيا أكثر الدول الكبرى تضررًا من إفرازات أزمة الكساد العظيم فقد سعت إلى البحث عن مجالات حيوية مما فجر أزمات دولية خطيرة كالأزمات التي ترتبت عن توسع ألمانيا مثل ضم النمسا واحتلال تشيكوسلوفاكيا وأزمة بولندا التي أشعلت فتيل الحرب، إلى جانب العدوان الإيطالي على الحبشة واحتلال ألبانيا، والاحتلال الياباني لإقليم منشوريا الصيني.[2]

وهكذا عجلت هذه الأزمات بإندلاع الحرب يوم 1 سبتمبر 1939 كما سلف ذكره بالهجوم الألماني على بولندا، واجتاحت القوات الألمانية إقليم سليزيا الصناعية في 7 أيام لم ينقذها منها إعلان فرنسا وبريطانيا دخول الحرب في الثالث من شهر سبتمبر.[3]

لقد اكتفت فرنسا بحشد قواتها منتظرة الهجوم الألماني، والذي شكل المفاجئة بحسب تعبير ونستون تشرشل[4] وقد وصف الأخير الوضع في ذلك الوقت بقوله: "**لما بدأت الحرب حشدت ألمانيا معظم قواتها ضد بولونيا لسحقها والانتهاء منها، وأمّا على حدود فرنسا، أو على حدود الجبهة الغربية على وجه الدقة، فإنّهم لم يحشدوا سوى 42 فرقة لم تكن مجهزة تجهيزًا تامًا من الوجهة العسكرية والحربية، وأمّا فرنسا فكانت قد حشدت ضد هذه القوة ما**

---

[1]- **1889- 1945**، ولد بمدينة براونو في النمسا، درس في جامعة أكاديمية الفنون بفيينا، سافر الى ميونخ بألمانيا عام 1913، وتطوع في الخدمة بالجيش الألماني أثناء الحرب العالمية 1، بعد الهزيمة الألمانية وتوقيع معاهدة فرساي التحق بحزب العمال الألماني وعقد اجتماعاته ثم وغير اسمه إلى حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي وأصبحت تعرف هذه الجامعات باسم الحزب النازي، تزعم ألمانيا النازية وحكمها حكمًا استبداديًا فترة 1933-1945، حول ألمانيا إلى آلة حرب قوية وأشعل نار الحرب العالمية 2 عام 1939، هزمت قواته معظم أوربا قبل هزيمتها هي عام 1945. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 3، المرجع السابق، ص ص 1064-11065.

[2]- عبد اللطيف صباغ، **تاريخ أوربا المعاصر**، د د ن، دم، د س، ص 60.

[3]- المرجع نفسه، ص 64.

[4]- ولد عام 1874م، تخرج من كلية هارو 1895 برتبة ملازم 2، عمل مراسلًا حربيًا في حرب البوير، انتخب عضوًا في مجلس العموم البريطاني عام 1900، عين قائدا للبحرية عام 1911، التحق بعد ذلك بالجيش البريطاني في فرنسا برتبة رائد بعد استقالته من البحرية ، ثم عين وزيرًا للذخائر والعتاد الحربي سنة 1918، بعد نهاية الحرب العالمية 1 عين وزيرًا للحربية والطيران، ثم وزيرًا للمستعمرات سنة 1921، وعند اندلاع الحرب العالمية 2 عين مجددًا قائدًا للبحرية، عاد إلى رئاسة الوزراء عام 1951 ليتقاعد عن العمل سنة 1955، تحصل على جائزة نوبل في الآداب لبراعته في عرض الأحداث التاريخية والسير الذاتية، أصيب بسكتة دماغية عام 1965، توفي على إثرها وهو يبلغ 90 من عمره. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 2، المرجع السابق، ص ص550-553.

يقارب 70 فرقة، لكن الفرنسيين لم يحركوا ساكنًا للإفادة من كثرة عددهم، والسبب أنهم لم يكونوا يملكون الطائرات الكافية، ولا الدبابات الضرورية لخوض معركة هجومية ضد الحصون والمراكز الألمانية".[1]

بعد أن دخلت الجيوش الألمانية كل من هولندا وبلجيكا التي استسلمت في معركة الفلاندر، أصبحت فرنسا هي الهدف التالي للدبابات الألمانية،[2] واستطاعت ألمانيا في مدة 5 أيام دخول باريس وذلك في شهر ماي 1940 بعد أن سُحق الجيش التّاسع الفرنسي الذي يقوده كولاب في معركة سيدان بتاريخ 14 ماي.[3] وبناء على ذلك سقطت وزارة رينو Reynaud وتولى الحكم المارشال بيتان Pétain الذي طلب من الألمان عقد هدنة بين الدولتين، وتم ذلك يوم 22 جوان في ريتوند وفي القاطرة الحديدية التي فرض على حكومة ويمار الألمانية أن توقع هدنة الوفاق عام 1918م.[4] وعلق رينو على توقيع بيتان للهدنة قائلا: "**هو آخر رجل يحق له أن ينتقد التسليم... لأنه تجاوز ما فعله الملك ليوبولد وطلب عقد الهدنة التي نصت على استسلام فرنسا كلها... بأسطولها وإمبراطوريتها".**[5]

لقد خسرت فرنسا المواجهة واستولى الألمان على ثلث فرنسا، تركوا لحكومة المارشال بيتان القسم الصغير المتاخم لحدود إسبانيا والقائم على البحر المتوسط، أمّا ألمانيا فقد وضعت يدها على كل المرافئ الفرنسية بما فيها القائمة على المحيط الأطلسي.[6] وعن أسباب خسارة فرنسا [7] للمواجهة أمام ألمانيا الهتليرية فهو راجع لعدة اعتبارات:

أوّلها مثلما عبر عنه رينو ضعف الإمكانيات العسكرية في مواجهة عدو حضر نفسه جيدًا للمعركة، حيث يقول: **"لقد كنا نشكو من شيئين: قلة فرقنا من الدبابات وضعف قواتنا الجويّة...وهما العنصران المهمان لكسب أي معركة في هذه الحرب الحديثة".**[8]

أمّا الكاتب وعضو الأكاديمية الفرنسية اندره موروا والذي كان شاهدًا هو الآخر على الوقائع، فإنه اعتبر التساهل الفرنسي والاستخفاف بالقوة الألمانية والثقة الزائدة في النفس أهم عامل يقف وراء الخسارة، عبر عن ذلك محاولًا الإجابة عن التساؤل: كيف انهارت فرنسا؟ قائلا:" **الواقع أنه كان هناك من يعتقد أن غزو فرنسا غير ممكن وصعب جدًا، وذلك بفضل ما وراء الخطوط من عوائق الاسمنت، وقد نسي العسكريون أن في الإمكان مهاجمة جزء صغير من هذه الخطوط وتطويق الخط كله...الرأي السائد حينئذ أن خط ماجينو لا يمكن أن يقتحم وأن ألمانيا لن تتحرك في صيف 1940 وأن الوقت في خدمتنا، وإننا في سنة 1941 سنملك من المدفعية الثقيلة والدبابات...هذا ما كان**

---

[1]- عمر أبو النصر، **موسوعة الحرب العالمية الثانية من 1939-1945**، م 1، ج 5، دار النشر المتحدة للنشر والترجمة، بيروت، د س، ص 159.

[2]- شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوربا: من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 264.

[3]- لبيب عبد الساتر، **احداث القرن العشرين منذ 1919**، ط5، دار المشرق ش م م، بيروت-لبنان، 1987، ص 110.

[4]- عبد اللطيف صباغ، المرجع السابق، ص 66.

[5] - موسوعة الحرب العالمية الثانية، ج 1، ص 122.

[6] - المرجع نفسه، ص 143.

[7] - رغم خسارة فرنسا إلا أن أحد مساعدين رينو العسكريين لم يعترف بالخسارة وهو الجنرال ديغول، غادر بوردو سرًا إلى إنجلترا، وفي 18 جوان أي قبل توقيع الهدنة أعلن من راديو لندن "أن فرنسا خسرت معركة ولم تخسر حربا"، وبعد يومين أعلن عن قيام حكومة "فرنسا الحرة" نواة المقاومة الفرنسية التي انتقلت إلى الجزائر بعد أن أجلى الحلفاء أنصار فيشي منها. للمزيد ينظر: لبيب عبد الستار، المرجع السابق، ص 111.

[8] - المرجع نفسه، ص 117.

عليه الاعتقاد في فرنسا، ليس بين الشعب فحسب، ولكن بين العسكريين أيضا، ولم يفطن أحد من هؤلاء إلى ما قاله هتلر: سأفسد عليهم حربهم."[1]

ثم يواصل ويقول: **"في وقت كان هتلر يقول: أُريد أن أكون في باريس في 15 حزيران، ولهذا لابد من بدأ الهجوم في أول ماي، أمّا عندنا في فرنسا ماذا يجري؟ يسألون الخبراء: كم من الوقت يلزم لإنتاج كذا من الطائرات في شهر؟ وكذا من الدبابات؟".**[2]

تبعًا لسقوط فرنسا، أصبحت بريطانيا وحدها في الميدان، إلا أنها استطاعت تحصين جزيرتها، واستغلت الفترة التي لم يهاجم فيها هتلر مباشرة، ما ساهم بالنسبة لها في أن تكون مهلة تستعد فيها لاستئناف الحرب، فتشكلت وزارة جديدة ائتلافية في 10 ماي 1940 بزعامة تشرشل، واستطاعت الصمود أمام وابل ما اسقطته قوات الطيران الألماني طوال فصلي الصيف والخريف من عام 1940[3]، وهو ما أشار إليه رينو بالقول:" **لما وفق الألمان في فرنسا وسيطروا على أوربا لم يبق من عدو أمامهم غير إنجلترا...وجدوا أنه يصعب عليهم إذلالها من البحر، بسبب سيطرة الأسطول الإنجليزي عليه وكثرة عدده، فقررت محاربتهم جوًا، بإرسال الأسراب الجويّة الألمانية لإغراقها بالقنابل المدمرة والمحرقة، وليس في هذا العمل ما يعترض عليه في الوجهة الحربية، لو أحسن الألمان اختيار الأهداف، ولم يوزعوا قواهم وقنابلهم على السكان المدنيين والمراكز العديمة الجدوى، من الناحيتين العسكرية والاقتصادية".**[4]

لقد كانت هذه هي حالة فرنسا المتروبول، ولا شك أن سقوطها سيكون له وقع على شعوب المستعمرات والبلدان المحمية ومنها تونس، فكان الواقع يشير إلى انهزام ثاني قوة استعمارية وتشكل حكومة عميلة للنازية في إقليم فيشي Vichy يقابلها ظهور حركة مقاومة تزعمها الجنرال ديغول، لكن التساؤل الذي كان يطرح: **ما مصير فرنسا الدولة الحامية؟**

2- الظروف المحلية:

أ- الأوضاع السياسية:

- **مظاهرة التاسع من أفريل 1938م ومصير الحزب الحر الدستوري الجديد**

لقد كان لانسحاب الدكتور محمود الماطري من رئاسة الحزب الدستوري الجديد أن مهد الطريق أمام الحبيب بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي[5] الذين أكدوا على تصعيد النضال الوطني، فتوالت الاجتماعات والمظاهرات بداية من سنة 1938م احتجاجًا على سياسة القمع التي استهدفت قادة الحزب، وعرضت العديد منهم إلى التبعات العدلية.[6] وأمام عزم

---

[1]- موسوعة الحرب العالمية الثانية، ج 6، المرجع السابق، ص 196.

[2]- المرجع نفسه، ص 198.

[3]- عبد اللطيف صباغ، المرجع السابق، ص ص 66. 67.

[4]- موسوعة الحرب العالمية الثانية، ج 1، المرجع السابق، ص 144.

[5] – هو الهيئة العليا للحزب والمتخذة لقراراته، ولها في الفترة بين المؤتمرات جميع النفوذ الذي للمؤتمر نفسه، يتحمل مسؤولية جميع أعمال الحزب، كانت له أكبر سلطة وكلمته نافذة بأسره، وما يصدر عنه من قرارات وتصريحات لا يصطبغ بصبغة شخصية، بل يصدر عنه كمجموع، يتركب من 10 أعضاء. للمزيد ينظر: علي البهلوان، المصدر السابق، ص 78.

[6]- محمد الأزهر غربي، **تونس رغم الاستعمار**، دار نقوش عربية، تونس، 2013، ص 281.

السلطات الاستعمارية على مواصلة حركة الإعتقالات الواسعة وضرب الحزب للقضاء على أعضاءه[1] اجتمع المجلس المالي[2] يومي 13-14 مارس 1938م وأصدر قرار عبر فيه عن اختيار مبدأ الاندفاع نحو المواجهة الفعلية والمقاومة الشعبية رغم معارضة بعض المعتدلين واستقالة البعض الآخر.[3]

على إثر ذلك تقرر القيام بسلسلة من المظاهرات، وعن ذلك يدلي بشهادته صادق بسباس قائلًا: "**بعد سقوط حكومة الواجهة الشعبية توترت الحالة السياسية وتعكر الجو بين الحزب والحكومة الفرنسية الجديدة مما حمل الحزب على إعلان الإضرابات وشن المظاهرات في كامل البلاد التونسية خصوصًا 5-7 أفريل 1938م ممّا أدى إلى مجزرة التاسع من أفريل**".[4]

وقعت مظاهرة التّامن من أفريل أمام قصر الباي بحمام الأنف وتزامن ذلك مع حدوث إضراب عام في ذلك اليوم، وقدم وفد من المتظاهرين عريضة احتجاجية إلى الباي ضد ما يلاقيه الحزب وأفراد الشعب من تضييق وقمع للحريات،[5] تولى القيادة كل من علي البلهوان[6]والمنجي سليم،[7] امتازت المظاهرة بالهدوء التام،[8] ورفع المتظاهرون شعار: برلمان تونسي، حكومة وطنية،[9] وإن كان نجاح المظاهرة وحسن التنظيم يعبر عن شيء فهو للتعبير عن قوة الحزب ونظامه العتيد وتكتل الشعب حوله.[10] على لسان علي البهلوان نفسه يصف ذلك اليوم فيقول:" **كان يوم 8 أفريل يومًا مشهودًا، أضربت فيه المملكة التونسية عن العمل تنفيذًا لقرار الديوان السياسي، فتعطلت المصالح العامّة وتوقفت المواصلات وأغلقت الأسواق والدكاكين وشلت حركة الموانئ، ونزل الشعب في الشوارع في مظاهرات تنظيمية رهيبة وبلغ عدد المتظاهرين**

---

[1]-حبيب ثامر، المصدر السابق، ص 96.

[2]- هيئة استشارية في الأزمات يعتمد عليها في تنفيذ المقررات السريعة، وهي تقوم مقام المؤتمر بعد انفضاضه، مكونة من رؤساء الجامعات ومن أعضاء ينتخبهم المؤتمر، ومن حق الديوان السياسي حضور جلساته. للمزيد ينظر: علي البهلوان، المصدر السابق، ص 78.

[3]- محمد علي المؤدب، **الزعيم النقابي أحمد تليلي: كفاح ومواقف في سبيل الحركة النقابية والتحررية بتونس وافريقيا**، مطبعة omega، د م، 1997م، ص 65.

[4]- شهادة الصادق بسباس، بتاريخ 1992/7/14، رقم المسجلة 77.

[5]- محمد بوذينة، **الأغاني والأحداث الوطنية**، معهد تاريخ الحركة الوطنية، تونس، د س، ص 140.

[6] - ولد بتونس سنة 1909، دخل مدرسة خير الدين الابتدائية، ثم أكمل دراسته بالمدرسة الصادقية، لينتقل بعدها إلى جامعة السربون، وانخرط بباريس في منظمة نجم شمال إفريقيا، انضم إلى الحزب الدستوري الجديد سنة 1936، تعرض للسجن ولم يطلق سراحه من سجن سان نيكولا إلا في 8 أفريل 1943، بعدها انتخب عضوًا في الديوان السياسي، كان له جولات في المشرق العربي للتعريف بالقضية التونسية، ولما حصل الاستقلال انتخب رئيسًا لبلدية تونس، توفي في 10 ماي 1958. للمزيد ينظر: عبد الحفيظ موسم، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

[7] - ولد بمدينة تونس في 1908/9/15، زاول تعلمه الثانوي بالمعهد الصادقي ومعهد كارنو حيث تحصل على شهادة بكالوريا ثم تحول إلى باريس وتابع دراسته العليا الرياضيات ثم الحقوق، وأحرز الإجازة في هذا الاختصاص الأخير، كان له ضلع في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وسعى لعقد مؤتمر يضم كافة طلبة شمال إفريقيا وكللت جهوده بالنجاح وعقد بتونس سنة 1931، انخرط في الحزب الدستوري الجديد سنة 1936 بعد عودته إلى تونس، توفي في 10/24/ 1969. للمزيد ينظر: سلسلة مشاهير، **المنجي سليم 1908-1969**، رقم 150، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 1996، ص ص 24.4.

[8]- محمد علي المؤدب، المرجع السابق، ص 65.

[9]- خليفة شاطر واخرون، المرجع السابق، 112.

[10]- الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 96.

والمتظاهرات في مدن القطر وقُراه أكثر من مليون نسمة حسب الإحصائيات الفرنسية نفسها وهو عدد ضخم بالنسبة لبلاد لا يزيد سكانها عن 3 ملايين ونصف".[1]

وإزاء هذا الحال قررت السلطة الفرنسية إنهاء حياة الحزب نهائيًا ولو أدى ذلك إلى سوء عواقب وهو ما سنراه يحدث فعلًا، فتم اعتقال علي البهلوان، وعلى إثره تجمهر طلاب الزيتونة وتلاميذ المعهد الصادقي والجماهير الشعبية أمام المحكمة بباب السويقة، فما كان من قوات الأمن بعد أن حصلت على الموافقة وبالطبع من الإقامة العامة إلا أن اطلقت قواتها: الشرطة والجندرمة الرصاص على الجموع فسقط المئات من الوطنيين قتلى وجرحى، وادعت الإقامة العامة على أنه قتل 22 فقط [2]وهو ما أكد عليه شارل اندري جوليان: **"دامت المظاهرة من الساعة الثانية والنصف بعد الظهر إلى السادسة مساء تقريبًا، وترك المتظاهرون في الميدان 22 قتيلًا وما يزيد عن 150 جريحًا، بيد أنه علق في ذهن الرأي العام أن عدد الضحايا أعظم من ذلك بكثير والدستوريون يحصرونه في 200 من القتلى"**،[3] في حين أن الحبيب ثامر يقدر الضحايا بحوالي 500 فيقول: **"جاءت القوات المسلحة الفرنسية، وأطلقت نيرانها على الجماهير، فقتلت زهاء الخمسمائة ويبلغ عدد الجرحى عشرات المئين".**[4]

لقد كان وقع الحادثة أليمًا، مئات الجرحى وسيق الآلاف إلى السجون فتشتت البيوت ونهبت أموالها،[5]نستدل بما ذكرته جريدة السمير: **"فهمت السلطة الفرنسوية ... فأذاقت الأمة التونسية من العذاب لمره، ومن الاستبداد أرهقه، وهدمت السلطة منازل الوطنيين وفتكت بشيوخهم ونسائهم وأطفالهم، وجرت مذبحة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاستعمار الغربي في تلك الأقطار ذلك الحين، وعمت المذبحة جميع جهات تونس وذهب ضحيتها ألوف النفوس البريئة"**،[6] وبقيت آثار هذا الواقعة حية في ذاكرة الشعب التونسي والوطنيين مدة طويلة، وشهادة أحمد المستيري تثبت ذلك: **"لقد عاش الجيل السابق لجيلنا أحداث 9 أفريل والصدمة التي أحدثتها في نفوس المناضلين الوطنيين، وما تبعها من شعور بالإحباط واليأس...الصورة القاتمة التي بقيت عالقة بالأذهان: الشهداء والمساجين والمنفيين بفرنسا والجزائر وشواهد الإخلاص من طرف العملاء والأذناب".**[7]

لقد كان واضحًا أن سبب المظاهرات وما نتج عنها من قمع هو سياسي بحت، نستدل بشهادة البشير بوعلي: **"بعض الباحثين يرون أن أسباب الانتفاضة كان ناتجًا عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الفترة، والواقع أن السبب الأساسي كان سياسيًا في المرحلة الأولى، فمراجعة الأحداث التي مرت بها البلاد سنة 1936**

---

[1] - علي البهلوان، المصدر السابق، ص 54.

[2]- محمد علي المؤدب، المرجع السابق، ص 68.

[3]- شارل اندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 113.

[4] - الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 97.

[5]- محمد بوذينة، الأغاني ...، المرجع السابق، ص 140.

[6] - جريدة السمير اليومية، عدد 136، 27 جانفي 1946.

[7] - أحمد المستيري، **شهادة للتاريخ: ذكريات ونضالات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير 1940-1990 وثورة 2010-2011**، دار الجنوب، تونس، 2011، ص 24.

وكامل سنة 1937 يبين أن الحركة الشعبية ازدادت تعمقًا وانتشارًا وشعر الاستعماريون أن الوقت حان لإعطاء ضربة قاضية على التمرد الوطني الناشئ".[1]

بمجرد أن أصبح الوضع تحت سيطرة السلطات الفرنسية، حتى أصدر المقيم العام حالة حصار، وبدأت سلسلة الاعتقالات الواسعة والمحاكمات[2] موجهة ضربة قوية زعزعت أركان الدستور الجديد والذي وقع حظره.[3] لقد كان واضحًا أن الإدارة الفرنسية تُحمل الحزب الدستوري الجديد مسؤولية ما حدث، وبعد العنف الذي وجهته للمتظاهرين تعرضت مراكز الشعب الدستورية كذلك لأعمال عنف، ويروي عبد الله الغنوشي ما حدث في قابس:" **في 9 أفريل اهتزت مدينة قابس لأريز محركات المصفحات والسيارات الثقيلة المحملة بالجنود الفرنسيين والسنغاليين المدججين بالسلاح قاصدة شارع فيليار (الحبيب بورقيبة حاليًا) وقام الجند بتطويع المكان الذي يوجد به نادي الشعبة الدستورية ثم اقتحمت مجموعة منهم النادي وعاثوا فسادًا بمحتوياته بما في ذلك صور الزعماء".** [4]

كان القمع صارمًا إلى درجة أن النيابة العامة التابعة للمحكمة العسكرية ستظل مدة 3 أشهر تكد للتمييز بين الأشخاص الذين يمكن توجيه تهمة معينة لهم، وبين أولئك الذين لا يمكن أن يتعدى الأمر بمجرد الظن بهم، وتم إطلاق سراح هؤلاء المظنون بهم – هكذا عرفوا حينها – وبالمقابل تم ترتيب الباقين وفق المسؤولية المباشرة والمسؤولية الجماعية أو المشتركة. وتواصل التحقيق في مدة أكثر من عام حتى شهر ماي 1939، واستجوبت المحكمة العسكرية جميع الزعماء وتبرأ الماطري والثعالبي وصفر ونعمان من اللجوء إلى العمل العنيف[5]، فحصر التحقيق المسؤولية في بورقيبة و19 من رفاقه. وانتهى التحقيق بنقل المتهمين إلى السجن المدني بتونس ثم إلى سجن تبرسق ثم إلى الجنوب، ثم تم نقلهم إلى فرنسا سنة 1940،[6] وضع 13 من المتهمين رهن الإقامة الجبرية في تراتس – منطقة بوش دي رون – وحبس7 في حصن سان نيكولا بمرسيليا.[7]

انتقل الحزب الدستوري المحظور بعد الضربات الموجهة له إلى العمل السري، مشكلًا خلايا سريّة قليلة العدد لكنها نشيطة جدًا، من خصائصها أنها لم تكن سياسية فقط بل اصطبغت بطابع ديني، لما للدين من دور تحريضي ومؤطر للشخصية الوطنية، فبعض المناشير حررت باسم "الجهاد" أي الحرب المقدسة.[8]

---

[1]- البشير بوعلي، المصدر السابق، ص 33.

[2]- خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 113.

[3] - حفيظ الطبابي، **البناء الوطني وتحديات الاستقلال**، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2001، ص 73.

[4]- عبد الله الغنوشي، **ذكريات مناضل سياسي**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، د س، ص 8.

[5]- اعتبارًا إلى أن أعمال العنف كان المتسبب فيها إدارة الحماية، فالأستاذ الهادي بكوش يرجع التهمة الرئيسية التي سببت تلك الحملة من الإيقاف والابعاد والتي لم تعرف تونس مثيلًا لها حسب زعمه إلى مطلب: برلمان منتخب بالاقتراع العام ومتألف من التونسيين ومتمتع بسلطة تشريعية كاملة، حيث وجه قاضي التحقيق دوقير ان دوكيلا هاته التهمة التي قد تؤدي إلى أحكام قاسية، مما حمل البعض المعتقلين على إنكارها، وادعى بعضهم أن البرلمان في تونس أمر لا يمكن تحقيقه وإن كان له أن يتحقق فهو سيتم على مراحل، أمّا عن الذين يتجنبون تبني المطالبة بدستور عن حذر أو جهل فهو يضرب المثال بأستاذه حينما قال: "وما زلت أذكر وأنا صبي ما قاله معلمنا تعليقًا على تظاهرة شعبية مرت تحت نوافذ قسمنا صارخة: دستور ...دستور.. اشتغلوا بدرسكم ولا تصغوا إلى أولئك الجهلة الأوباش الذين لا يفرقون بين الدستور وتستور". للمزيد ينظر: الهادي بكوش، **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 107. 108.

[6]- الحبيب بولعراس، **تاريخ تونس: أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، تر: الصادق بن مهني، سراس للنشر، تونس، 2015، ص 601.

[7]- المرجع نفسه، ص 602.

[8]- حفيظ طبابي، البناء الوطني ...، المرجع السابق، ص 73.

لقد أصبح نشاط الدستوريين ممن لم يتم إلقاء القبض عليهم مقتصرًا على الأعمال السريّة ذات الطابع الدعائي والتحريضي يتخلله عمل عسكري، فتم انشاء مجموعات دستورية منها المجموعة الدستورية ببنزرت التي امتد نشارطها إلى خارج المدينة،[1] وتمثلت أعمال المقاومة السرية عمومًا في توزيع المناشير وأعمال الإرهاب والتخريب، كما ظهرت حركة عصيان في صفوف الجنود التونسيين الذين جندتهم فرنسا بالقوة للمشاركة في العمليات الحربية ضد قوات المحور.[2] ويصف بلحسن الجريري المقاومة عام 1939 فيقول: " **لقد كانت سنة 1939م متسمة بأعمال التخريب وتحرير المناشير وتوزيعها وتلصيقها على جدران المقاهي والمحلات العمومية، والبداية كانت بمناسبة زيارة رئيس الحكومة الفرنسية ادوارد دالاديي**Edouard Daladier **في شهر جانفي 1939 إلى المملكة التونسية وخاصة منها الجنوب التونسي للاطلاع على خط مارث، قوبل بمظاهرات تطالب برجوع الزعماء واطلاق سراح المساجين السياسيين**".[3]

إن طبيعة العمل السري الذي عرفه الحزب الدستوري الجديد بعد إفرازات أحداث 9 أفريل 1938، أكدت عليه مختلف الشهادات الحية نذكر منها: رواية كل من الطاهر نويرة ومحمد بسباس، حيث يقول الأول: "**لما وقعت حوادث 9 أفريل بتونس وسجن قادة الحزب تكهرب الجو في كامل أنحاء البلاد فعقدنا اجتماعًا في دار كحيلة، على شاطئ البحر وقررنا أنا وبعض أفراد هيئة الشعبة القيام بعمليات تخريب**".[4] أمّا محمد بسباس فيقول: **بعد أحداث 9 أفريل وإلقاء القبض على الزعماء واصلنا العمل السري كطبع المناشير وتوزيعها...**".[5]

نفس الأمر ذهب إليه الطيب بن بلقاسم في شهادته قائلا: "**انتشرت الأعمال السرية خاصة في الساحل وبدرجة أقل في المناطق الأخرى، ...أثبتنا وجودنا وبأن الحزب لا يزال حي لم يمت** ".[6]

وبخصوص الصادق بسباس فتحدث عن العمل السري وأهم ما قام به قائلًا: "**أمام هذا الوضع تمكنا من عقد اجتماع سري بمحل سكناي وجلبت مطبعة حجرية وحرر منشور يندد بأعمال القمع والعنف المسلط على الحزب والشعب التونسي، والتحريض على شن إضراب بمناسبة زيارة المقيم العام إلى صفاقس، فتعاون الحضور على طبع كمية هائلة من المنشور وتم توزيعها في المساجد وتلصيقها على الجدران في وسط المدينة**". كما عبر هذا الأخير على أن الكتابات على الجدران والمناشير التي تعلق كانت تتعرض مباشرة الأولى إلى طلاء بالجير والثانية إلى التمزيق، كما أعاد لنفسه الفضل في اقتراح العمل على تخريب أعمدة الهاتف حيث يقول:" **رأيت عملية تخريب للأعمدة الهاتف نفذها المناضلين الايرلنديين في مدينة لندن، فراودتني فكرة تطبيق هذه الفكرة بصفاقس وعرضتها على محمود كرشال والذي حبذ الفكرة وكيفية تنفيذها**".[7]

---

[1]- علي ايت ميهوب، **بنزرت والاستعمار: بحث في السياسة الاستعمارية والحركة الوطنية في جهة بنزرت 1924-1956**، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2014م، ص 221.

[2]- حمادي الساحلي، **الحركة الوطنية والاستقلالية في تونس 1881-1956م**، مر: محمد لطفي الشايبي، تق: محمد العزيز الساحلي، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2016، ص 69.

[3] - بلحسن الجريري، **شاهد على إسهام جربة في الحركة الوطنية**، منشورات جريدة الجزيرة، تونس، 1998، ص 37.

[4]- الحبيب نويرة، **ذكريات عصفت بي**، سراس للنشر، تونس، 1992م، ص 132.

[5]- المصدر نفسه، ص 154.

[6]- شهادة الطيب بن بلقاسم، بتاريخ 14 أفريل 1993، رقم المسجلة 8.

[7]- شهادة الصادق بسباس، المصدر السابق.

كلل نشاط الحزب المحظور بالنجاح، أين تنامت الدعاية المناوئة لفرنسا في صفوف الأهالي من أجل مقاطعة البضائع الفرنسية ورفض التجنيد وذلك بسبب تأثير المنشورات، نلقي نظرة على أحد تلك المناشير على سبيل الذكر لا الحصر، منشور وزع داخل بنزرت في 25-26 أكتوبر 1939م: "**أيها التونسي ساعة المقاومة قد دقت والمعركة يجب خوضها، ينبغي أن تتجه نحو تحرير بلادك العزيزة من الإمبريالية، عش حرًا في بلادك أو مت وأنت تجاهد من أجل تحريرها**".[1] هذا على مستوى عمل الخلايا. أمّا القيادة فكان كلّما أوقف ديوان سياسي إلا وتشكل ديوان سياسي آخر على الفور ليخلفه،[2] ذلك لتمكن فرقة الدرك الفرنسي من اكتشاف أعضاء الديوان الخامس في شهر نوفمبر 1939،[3] والذي يتكون من: الباهي الأدغم[4]، الهادي سعيدي والهادي خفشه. ليتشكل الديوان السياسي السادس والذي لقي نفس المصير، فتم اعتقال أعضائه: حبيب ثامر،[5] طيب سليم، فرجاني بلحاج عمار، جلولي فارس وعمار الدخلاوي[6] ليظهر الديوان السابع وضم: رشيد ادريس، حسين التريكي[7]، صلاح الدين بوشوشة، بلحسن جراد ويوسف عاشور. ولم يسلم هؤلاء كذلك من حملة الاعتقال أين تم القبض عليهم وسجنوا بالسجن المدني إلى غاية نوفمبر 1942.[8]

لم يكن أمام إدارة الحماية إلا إتباع سياسة المراقبة والتفكيك الخلايا السرية، ومعاقبة المناضلين بتوجيه تهم الأعمال الإرهابية خاصة عمليات التخريب التي طالت شبكة الاتصالات والمواصلات بقطع أعمدة وأسلاك الهاتف وتعطيل السكك الحديدية.[9]

- **تأثير سقوط فرنسا على الوضع السياسي**

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية يوم 3 سبتمبر1939، كان الوضع السياسي في تونس على غاية من التوتر والتأزم إذ أن آلام وجروح 9 أفريل لم تضمد بعد، وما زالت المحاكم العسكرية تصدر على الدستوريين أحكامها القاسية بالسجن والأعمال الشاقة وتحشرهم في السجون مع من سبقهم فيها من إخوانهم الدستوريين.[10]

---

[1] – علي ايت ميهوب، المرجع السابق، ص ص 221 .222.

[2] – الحبيب بولعراس، المرجع السابق، ص 602.

[3] –علي الزيدي، **الزيتونيون: دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945**، تق: عبد الجليل التميمي، دار نهى، صفاقس، 2007، ص 491.

[4]- من مواليد 10 جانفي 1913 بدأ نشاطه السياسي مبكرًا في صفوف الحركة الوطنية التونسية، حيث عد أبرز مؤسسي الشبيبة المدرسية النواة الأولى للشبيبة الدستورية، ساهم في الدعاية للقضية التونسية وسافر لأجل ذلك إلى عدة بلدان كالمغرب، مصر، باريس والولايات المتحدة الامريكية، عاد إلى تونس سنة 1955 وانتخب أمينًا عامًا للحزب في تلك السنة، توفي عام 1998. للمزيد ينظر: عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص 248.

[5]– (1909-1949) درس بالصادقية وكارنو، ثم واصل دراسته بفرنسا أين نشط ضمن جمعية الطلبة لشمال افريقيا، قام بدور كبير في قيادة الحركة الوطنية قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية، من مؤلفاته: هذه تونس. للمزيد ينظر: الذاكرة الثقافية الوطنية، المرجع السابق، ص 38.

[6]– خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 113.

[7]- ولد بالمنستير سنة 1915، انضم في سن مبكرة إلى الحزب الدستوري الجديد وأصبح خلال ح ع 2 من أبرز قياديه، فر من تونس إثر دخول الحلفاء إليها، وحكم عليه غيابيًا بالإعدام من قبل المحكمة الفرنسية العسكرية، وفي سنة 1948 انتقل إلى القاهرة وأصبح ضمن أهم العناصر النشطة في مكتب المغرب العربي، كان من الداعمين لصالح بن يوسف في خلافه مع بورقيبة، توفي سنة 2012. للمزيد ينظر: عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص252.

[8]– الحبيب بولعراس، المرجع السابق، ص 602.

[9] – خميس العرفاوي، **القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881-1956**، دار صامد للنشر والتوزيع، القيروان، 2005، ص37.

[10]– حمادي اللواتي، **أبناء جزيرة جربة في الحركة الوطنية 1881-1961**، ط2، المطبعة العصرية، تونس، د س، ص 60.

لقد استغلت الحركة الوطنية[1] ظروف الحرب والتي أقامت الدليل على ضعف الدولة الحامية لتتحدى إدارة الحماية من جديد،[2] فعلى إثر انهزام الجيوش الفرنسية في جوان 1940، وإمضاء الهدنة مع الحكومة الألمانية، ازدادت أعمال التخريب والاضطرابات والمصادمات والانتفاضات المحلية ومن أبرزها: حوادث قصر الهلال في الساحل وانتفاضة دقاس في الجنوب، ورغم سياسة القمع والاضطهاد لم تنقطع المقاومة.[3] وتواصلت المظاهرات وها هو مدير مصالح الأمن يرفع تقريرًا إلى الكاتب العام للحكومة التونسية في 23 ماي 1941 تحت عنوان: مظاهرات الشوارع- مظاهرة للحزب الدستوري التونسي الجديد- أعلمه فيها بمظاهرة وقعت يوم الأحد 18 ماي 1941، اتهم فيها 5 تونسيين أحدهم من منستير والبقية من قابس، وحمل التقرير أسمائهم وكيفية تحضيرهم للمظاهرة، كما حمل 13 اسما ممن ألقي القبض عليهم في حالة تلبس بالجريمة حسب وصف التقرير.[4]

كما نظمت مظاهرة بمناسبة ذكرى أحداث 9 أفريل 1938 حيث تمت المظاهرة في 7 أفريل 1942 وكللت بالنجاح شارك فيها الصادق بسباس وروى كشاهد الحادثة: "**بمناسبة إحياء ذكرى 9 أفريل تم الاتفاق مع عناصر دستورية على تنظيم مظاهرة في هذه المناسبة وفي الاجتماع الذي يسبق المظاهرة تم الاتفاق على أن يتحمل 5 أشخاص على الأقل مسؤولية تنظيم المظاهرة للمحافظة على سمعة الحزب والتضحية بأقل ما يمكن من العناصر الدستورية، واقترحت أن أكون أوّل المترشحين لهذه المهمة...وتم إلقاء القبض علينا ونتيجة البحث اعترفنا حسب اتفاقنا السابق بالبقية...وصدر الحكم في 30 ماي 1942 ب3 سنوات سجنًا**".[5]

أفرزت الحرب بسقوط فرنسا ميلاد حكومة جديدة هي حكومة فيشي العميلة، وأفضت هذه الأخيرة إلى تعيين الجنرال اودي قائدًا أعلى على القوات المسلحة بتونس، والكولونيل جونق قائدا للقيادة العليا، وكلاهما من الداعين للوقوف بحزم ضد المطالب الوطنية التونسية، كما عينت فرنسا الجنرال فايقاند مفوضًا عامًا لإفريقيا الشمالية، كما تم أيضا استدعاء بيروطون في جويلية 1940 لاضطلاع بمهام وزارة الداخلية بفرنسا وعوضه الأميرال استيفا، الذي حرص على تجاهل المفوض العام ونسق مباشرة مع حكومة فيشي وبالتالي لم يكن للمفوض العام أي سلطة مباشرة عليه.[6]

علق محمود الماطري فيما يتعلق باندلا ع الحرب وتأثير دخول إيطاليا إليها ضد فرنسا في تونس قائلًا: "**في 3 سبتمبر 1939 اندلعت الحرب، فقلت وداعًا للإصلاحات ووداعًا لعودة الحريات!... في شهر ماي 1940 انطلق الهجوم العام للقوات الألمانية على الواجهة الغربية، وكان ذلك هو الظرف الذي اختارته إيطاليا للإشهار الحرب على فرنسا،**

---

[1] - إن ظهور الحركة الوطنية في أي دولة محمية أو مستعمرة ما هو إلا رد فعل واضح لمبدأ رفض سياسة الدولة الحامية أو المستعمرة، ويعرفها الأستاذ أبو القاسم سعد الله على أنها تعبير عن كل مجهود وطني، فهي كل تلك الحركات العسكرية، السياسية والعاطفية قبل أن تظهر في شكل أكثر تنظيمي كالأحزاب السياسية. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص 95. 96.

[2]- مختار العياشي، **الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر 1883-1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 248.

[3]- حمادي الساحلي، الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 69.

[4]- الحركة الوطنية التونسية، وثائق 8، **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943: خمس سنوات من المقاومة**، مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، 1983، ص ص 167 .169.

[5]- شهادة الصادق بسباس، المصدر السابق.

[6]- مجموعة من باحثي المعهد الأعلى للحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 108. 109.

ممّا أدّى إلى اعتقال جميع الإيطاليين المقيمين بتونس، وكم كان مدهشًا مشاهدة تلك الطوابير الطويلة من الإيطاليين الذين كانوا بالأمس يعاملون العرب بغاية الكبرياء والوقاحة يسيرون مطأطئي الرؤوس".[1]

وبخصوص تعيين الأميرال استيفا مقيمًا عامًا يقول: **"لم تعد آنذاك شخصية المقيم ذات أهمية كبيرة في نظرنا معشر التونسيين، حيث تلاشى عنا التفكير في إجراء إصلاحات سياسية أو غيرها، لذلك وجد المقيم الجديد البلاد هادئة تمام الهدوء بل هي مخدرة، كان العاهل الهرم أحمد باي البالغ من العمر 80 سنة يعيش في غير مبالاة، تحف به حاشية ضيقة من أناس تافهين لا يدركون أهمية الحوادث التي يتخبط فيها العالم".** في حين يرى صورة الأحزاب الوطنية في خضم ذلك كالاتي:" **الحزب الدستوري القديم فكان على عادته لا يبدي أي حراك، وأعضاء المجلس الكبير يرتعدون خوفًا من الأميرال استيفا، أمّا الحزب الدستوري الحديد، فكان يثبت من حين لأخر وجوده بالقيام بعمليات عادة ما تؤدي إلى اعتقالات جديدة".**[2]

لقد قرأ أعضاء الدستور الجديد جيدًا الواقع ووقفوا على أن فرنسا الجديدة عاجزة عن القيام بتعهداتها نحو تونس، لذلك تحركوا من أجل المطالبة ببطلان الحماية وتقديم عريضة للباي يوم 20 جوان 1941 يطالب فيها بسقوط الحماية وإطلاق سراح المعتقلين المتواجدين بفرنسا، لكن السلطة الفرنسية اعتقلت الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباي وزجت بهم في السجون لم يطلق سراحهم إلا بعد بضعة أسابيع.[3]

- **الحزب الشيوعي التونسي والعمل النقابي.**

لم يكن للحزب الشيوعي التونسي أي تأثير في الأوساط الوطنية خاصة بعد عدم إبراز أي موقف فيما يخص ما تعرضت له البلاد التونسية في 9 أفريل 1938، رغم أن هناك من الشيوعيين من عبروا عن معارضتهم لسياسة الحزب وأبدوا تعاطفًا مع المتظاهرين وأبرزهم: خميس كعبي والهادي غربي، ليتخذ قرار طردهما بعد ذلك.[4]

إن هذه العزلة التي يعاني منها الحزب[5] أضيف لها مصاعب أخرى: مواجهة الأحزاب الفرنسية الموجودة في تونس وتعسف السلط الاستعمارية نتيجة تبنيه للتغيير الذي طرأ في السياسة السوفياتية بداية من يوم 23 أوت 1939 وإبرام معاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا.[6] فقد وافق الحزب الشيوعي على سياسة ستالين بتوقيع المعاهدة وهو ما أدى بالسلطة الفرنسية إلى حل الحزب الشيوعي الفرنسي في 26 سبتمبر 1939، وفي تونس لم يتأخر الباي عن إصدار مرسوم يمنع نشاط الحزب الشيوعي التونسي وتم في 6 أكتوبر 1939.[7] وبهذا أصبح أمر الحزب غامضًا وما كان من الكاتب العام للحزب علي جراد إلا أن أمر بالتريث في ظل هاته الظروف: فالاتصال بالشيوعيين الفرنسيين أصبح مستحيلًا نتيجة ظروف

---

[1]- محمود الماطري، **مذكرات مناضل**، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص ص154. 156.

[2]- المصدر نفسه، ص ص157 .158.

[3]- الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 100.

[4]- الحبيب القزدغلي، **تطور سياسة الحزب الشيوعي خلال الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939-ماي 1943**، أعمال الندوة الوطنية الرابعة في تاريخ الحركة الوطنية: تونس بين 1939و 1945 أيام 5 ،6 و7 جوان 1987بسيدي بوزيد، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1989، ص 185.

[5]- تأسس في عام 1921 كفرع تونسي للحزب الشيوعي الفرنسي وكان يتألف من الطبقة العامة والمثقفين من الفرنسيين والأوربيين ومن اليهود التونسيين. للمزيد ينظر: محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 163.

[6] - الحبيب القزدغلي، تطور سياسة الحزب ... المرجع السابق، ص 184.

[7]- الحبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919-1943، تق: علي المحجوبي، منشورات كلية الآداب، منوبة-تونس، 1992، ص297.

الحرب، والشيوعيين متهمين بالتواطؤ مع العدو النازي، فسارعت إدارة الحماية إلى ملاحقتهم في 18 فيفري 1940 فأصدر قرار بالإبعاد في حق عدد من الشيوعيين المعروفين إلى مناطق مختلفة من البلاد، فأرسل علي جراد إلى مكثر، صالح بن أحمد السبعي إلى طبرقة، حسن السعداوي إلى الكاف، ومحمد جراد إلى قليبية هذا كله بعد أن أعلن الشيوعيين موقفهم المعادي للحرب. وبخصوص الإيطاليين الشيوعيين فاعتقالهم لن يدوم طويلًا وسيتم الإفراج عنهم بعد هزيمة فرنسا في جوان 1940 لذلك سيؤخذ هؤلاء مبادرة إعادة هيكلة الحزب في جويلية 1940.[1]

كان على الشيوعيين بذل مجهود من أجل فهم الواقع ومحاولة تقديم خطة سياسية تتلاءم مع الأوضاع الجديدة، وهو ما جعل الحزب يفتح النقاش في شكل ندوات لمدة شهرين أفريل—جوان من سنة 1941م، قام بالتحضير لها القيادة السرية: فيليو سبانو، موريس نيزار، روبار ميمون وفردينان بوزار، فانتهوا إلى إصدار نص هام يسمى أطروحات جوان، الجانب النظري فيه أنه حدد طبيعة الحزب الشيوعي التونسي باعتباره يناضل من أجل تحرير تونس، وهذا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاستقلال. وهو عمل هام يعكس التوجه الإيجابي للحزب لفهم الواقع انطلاقًا من عناصر المجتمع الداخلية دون إهمال الظروف والمحيط الخارجي، ويعتبر سابقة هامة في تاريخ الحزب الشيوعي التونسي، خاصة إذا علمنا أن أغلب برامج التي كان يتبناها منذ بعثه كان يتم إعدادها في لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي من طرف شيوعيين عديمي المعرفة بخصائص الوضع في تونس.[2]

في 22 جوان 1941 م يحدث تحول في الحزب إثر الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي، بذلك توقف كل نقاش حول طبيعة الحرب داخل صفوف الشيوعيين، وانتهت الخلافات مع القوى الأخرى المعادية للفاشية، قد أصبحت المهمة الأكيدة الأولى النضال ضد ألمانيا النازية ودعم ومساندة الاتحاد السوفياتي والقوات الحليفة له. وفي تونس سيركز الشيوعيين على مقاومة هتلر واعتبروا المقيم العام استيفا عونًا له، لذلك سيدخلون في مواجهة مباشرة مع السلطة الفرنسية بتونس بوصفها عميلة للنازية. [3]

كان على الحزب أن يتحول بسرعة فائقة إلى مرحلة الخلايا المستعدة لإنجاز مهام تحريض والدعاية في ظروف عمل سري، كتلصيق المناشير على الجدران وطبع المناشير وتوزيعها لمساندة الاتحاد السوفياتي. إلا أن المجهود رغم أهمية بقي سطحيًا وعاجزًا عن الاقناع، فالعنصر البشري الذي قام بهذا المجهود معظمه أجنبي ولا ينتمي إلى المجموعة السكانية التونسية المسلمة التي تمثل الأغلبية.[4]

أمّا عن العمل النقابي في تونس، فقد تم إقرار إبعاد العناصر الشيوعية من الاتحاد الإقليمي للكنفيدرالية العامة للشغل C G T[5] في 18 فيفري 1940، وبعد سقوط باريس وفي 8 سبتمبر 1940 عقدت إطارات نقابية تابعة لاتحاد

[1] – الحبيب القزدغلي، سياسة الحزب ...، المرجع السابق، ص 179.

[2]– الحبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية ...، المرجع السابق، ص ص 302. 303.

[3]– الحبيب القزدغلي، سياسة الحزب...، المرجع السابق، ص 177.

[4]– الحبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية...، المرجع السابق، ص 310. 311.

[5]- تأسست الكونفدرالية العامة للشغل في مدينة ليموج سنة 1895، وتعتبر هذه الكونفدرالية أول وأكبر مركزية نقابية عمالية ظهرت في فرنسا بعد رفع الحضر عن تأسيس الجمعيات العمالية الذي نص عليه قانون 1884. للمزيد ينظر: خيثر عزيز، **نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير**، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 1، عدد 3، سبتمبر 2019، ص 259.

النقابات الفرنسية مؤتمرًا مصغرًا تقرر فيه مواصلة النشاط النقابي، وبناء عليه تواصل النشاط النقابي ضمن الاتحاد المحلي للنقابات الفرنسية بتونس ولكن في دائرة ضيقة ملتزمًا الحذر الشديد.[1]

وتخللت سنتي 1941-1942 بعض الإضرابات نذكر منها: إضراب عملة الآجر وجلهم أهالي، وإضراب عملة الاسمنت بجبل الجلود، الذي استمر 15 يومًا، وإضراب عملة الورق "صالبيا"، وكانت هاته الحركة الاجتماعية تعكس مطالب العملة الأهالي إزاء وضعهم المتردي، كما شهدت منطقة الحوض المنجمي بقفصة بالرغم من حالة الحصار المفروضة تحركات عمالية في المظيلة 13 جوان 1941، ثم أم العرائش 11 ماي 1942 واعتقلت السلطة الإدارية والعسكرية العناصر النشيطة وتم ابعادها.[2]

2/ الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية

خلال الفترة الممتدة من 1940-1942 عرفت البلاد ظروف اقتصادية واجتماعية[3] متدهورة، فالوضع أدى لغلاء المعيشة وانقطاع بعض المواد الغذائية الأساسية، [4]وهو ما يصفه الأستاذ المحمود الماطري قائلًا: "**إن المواطنين التونسيين قد كانت تشغل بالهم مشاغل غير الأمور السياسية، ذلك أن بعض المواد الضرورية مثل السكر، القهوة، الشاي، التوابل، أدوات الطبخ والأقمشة قد أصبحت نادرة**"،[5] والأمر كذلك بالنسبة للمواد النسيجية، كما عرفت العملة تردي والتي فقدت 40 % من قيمتها ما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية وتفاقم البطالة نتيجة إغلاق مناجم عديدة وتوقف الصناعة المرتبطة بالحرب وهو ما زاد في تفاقم النقمة الشعبية ضد المستعمر.[6]

وتصف إحدى الجرائد التي عاصرت أوضاع تونس الاقتصادية والاجتماعية آنذاك في مقال لها تحت عنوان: السياسة هي الأصل فتقول :" **فالحكومة تفلس من أرادت وتغني من أرادت بأن تضع الاداءات الثقيلة على المواد الغذائية وغيرها التي يستهلكها الفقير من التونسيين فيفرغ كيسهم ويمتلئ كيس الحكومة، فلا يزيد الشعب التونسي إلا فقرًا يومًا فيومًا...وخصوصًا اليوم فقد أطلقت الحرب يد الحكومة فاستولت على جميع حياة البلاد الاقتصادية استيلاءً كليًا واغتصبت من التجار تجارتهم وتصرفت في جميع المواد وجميع البضائع...فتوزع وتقسط وتخزن وتبيع وتشتري وتعين الأسعار وتعطي لمن أرادت وتحرم منها من شاءت** ".[7]

وازداد الوضع سوءًا بأن سخرت خيرات البلاد التونسية من أجل خدمة حكومة فيشي الشرعية وحلفاءها في الحرب العالمية 2، وإننا لن نجد أحسن وصفاً للوضع آنذاك من المنشور الذي وزع على الشعب التونسي من طرف الديوان السياسي في سبتمبر 1941 نورد مقتطف منه:" **نعم أيها الشعب، إلى متى ستغض الطرف عن تصرفات أعدائك الذين يحرمونك**

---

[1] -محمد اللطفي الشابي، **الحركة الوطنية التونسية والمسالة العمالية النقابية 1894-1956**، ج 2: 1925-1943، ط 2، مركز النشر الجامعي، منوبة-تونس، 2015، ص ص 434 .435.

[2] - المرجع نفسه، ص 435.

[3] -بلغ عدد السكان التونسيين سنة 1941 ما يقارب 3050.000 نسمة، للمزيد ينظر: نور الدين الدقي واخرون، **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، تونس، المطبعة الرسمية، 1997م، ص 46.

[4]- مجموعة باحثي المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 109.

[5]- محمود الماطري، المصدر السابق، ص 158.

[6]- مجموعة من باحثي المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 109.

[7]- (أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، المصدر السابق، و غ م.

من خيرات بلادك؟ ألا ترى إنك تأكل الخبز الأسود بينما القمح الذي تنتجه بلادك ينتفع به أعدائك؟ وإذا صادف وأن حصلت على مقدار زهيد فإنه يسلب منك وتلحقك من جرائه أشد العقوبات، ألا ترى النقص الشديد في اللحم والحال أن عدوك يصدره إلى بلاده ويستغله لفائدته، ألم تنتبه إلى قلة وجود الصابون بينما الزيوت التونسية تشحن إلى بلاد حكامك الفرنسيين..." .[1]

وأمام هذا الوضع تفشت السوق السوداء في كل مكان،[2] نتج عنها تسليط عقوبات على الفلاحين التونسيين دون غيرهم من الأوربيين بالأخص التاجر والمعمر الفرنسي بشهادة إحدى الجرائد المعاصرة للوضع: "**لم يكفي هذا حتى أصبح سادتنا من المراقبون قضاة يصدرون أحكامهم معتمدين على ضمائرهم...فانهالت الخطايا على التجار وأكثرهم مسلمين لأن الفرنسي منزه كالمراقب عن اقتحام السوق السوداء! ثم سلطوا قضاءهم على الفلاحين التونسيين فكانت قائمة أسمائهم تنشر في الصحف وخطاياهم تنمو وتشتد...وأرقامها تعلو وتتزايد فعشرات الآلاف من الفرنكات ثم مئات الآلاف ثم الملايين المتعددة، ولم نشاهد بين الأسماء المحكوم عليهم اسم فرنسي واحد".**[3]

ولم يكن الوضع الثقافي بالبلاد أحسن حالًا من الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فقد تأثر هو الآخر بالوضع السياسي العالمي وانعكاساته على البلاد التونسية، فقد تعرض الطلاب إلى الإقامة الجبرية خلال شهري جانفي وفيفري 1940، ووضع 14 طالبًا من جامع الزيتونة أغلبهم من الجنوب إقامة جبرية في منطقتهم، ووجهت لهم تهمة إثارة القلاقل بالجامع وتوزيع المناشير الوطنية، بعد ذلك قام نحو 1000 من الطلبة بإضراب للاحتجاج على عدم تلبية مطالبهم المتعلقة بإصلاح التعليم والإجراءات الزجرية المتخذة ضد زملائهم.[4]

أمّا سنة 1941، فكانت سنة دراسية بيضاء تبعًا لغياب الطلبة من الجامع الأعظم، ولم تستأنف الدروس بصفة محتشمة إلا في السنة الموالية، ورغم قلة عدد الحاضرين في الدروس الذي يقدر بضعة مئات لا غير فقد وضع أربع طلبة تحت الإقامة الجبرية في التراب العسكري بالجنوب بتهم القيام بنشاط سياسي مناهض لفرنسا داخل الجامع الأعظم وخارجه.[5]

كانت هذه هي ظروف السائدة في البلاد التونسية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في مختلف المجالات، وتواصل الوضع على هذا الحال إلى غاية اعتلاء محمد المنصف للحكم، وإن لم يكن هناك تغيير جوهري في الوضع على اعتبار أن الحرب لم تسوى ولا تزال البلاد تحت تأثير تغيراتها، إلا أن التغيير النفسي الذي أحدثه على مستوى رد فعل الشعب التونسي كان كبيرًا وهو ما سيتضح من خلال الوقوف على حيثيات اعتلائه العرش التونسي.

---

[1] – الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية، المصدر السابق، ص 171.

[2] – محمود الماطري، المصدر السابق، ص 158.

[3] – (أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، المصدر السابق، و غ م.

[4]– المختار العياشي، المرجع السابق، ص 249.

[5]– المرجع نفسه، ص 250.

المبحث الثاني: اعتلاء المنصف باي للعرش

فارق الباي أحمد الحياة بغتة في قصره بالمرسى وذلك يوم 19 جوان 1942، عن عمر يناهز 82 عامًا،[1] ولم يؤسف على موته على حد تعبير محمود الماطري قائلًا: "**ولم يؤسف عليه بل بالعكس شعرنا بشيء من الانفراج**".[2] وتناقلت الصحف خبر وفاته حتى الفرنسية منها، فنجد جريدة لاديباش جورنال تعنون في 20 جوان 1942م "**سيدي أحمد باي تونس يموت فجأة**"،[3] وقد توفي على الساعة التاسعة والنصف وهو النفس اليوم الذي أقيم فيه حفل تنصيب الباي الجديد على الساعة السابعة مساءً ببباردو.[4]

لما ارتقى المنصف إلى العرش، كان الشعب التونسي يئن تحت وطأة الإجراءات القمعية المسلطة علية من قبل إدارة الحماية منذ حوادث شهر أفريل الدامية من سنة 1938م.[5] ولأن المنصف قد تولى الحكم مسبوقًا بسمعة أمير متحرر، مؤمن صادق الايمان بالمثل العليا التي خلجت أذهان باعثي الحركة الوطنية التونسية،[6] فقد قابله الشعب التونسي الذي قاس شتى المحن خلال عهد سلفه ببالغ الابتهاج،[7] وسرعان ما رجع الأمل إلى النفوس وارتفعت معنويات الشعب.[8]

1- يوم تنصيبه على كرسي العرش

جرى تنصيب محمد المنصف كباي على تونس كما تقضي التقاليد يوم وفاة الباي السابق،[9] وأقيمت حفلة البيعة في قصر باردو، ونالت إعجاب من عاصروها، وصفها المؤرخ سعيد المستيري قائلًا:" **إنهم قلة بلا شك أولئك الذي ما زالوا يتذكرون شيء من فخامة ذلك الحفل الذي بويع فيه المنصف باي في قصر باردو، وإن ذلك لما يجعل المرء يتأسف بعد فوات الأوان لعدم وجود كاميرا خفية تحفظ لنا تلك الصور للأبد** ". [10] **(الملحق رقم3)**

ومن أجل ذلك توجه المقيم العام استيفا وبرفقته المدنيون والعسكريون إلى القصر الخاص بالمرسى والذي سيقطنه الباي محمد المنصف، وفيه تمت البيعة وفي قاعة العرش بالتحديد أين وقف محمد المنصف أمام كرسي الملك وعلى يمينه المقيم العام، ثم تلى كل منهما خطابًا، بداية من خطاب الأميرال استيفا، أين قدم فيه التعازي باسم مارشال فرنسا رئيس الدولة وباسم الحكومة الفرنسية بمناسبة وفاة أحمد باي، مؤكدًا على إخلاصه لفرنسا الذي برهن عليه في جميع الظروف قائلًا: "**إني متأكد يا سيدنا، أنكم ستواصلون بوحي من سلفكم الذي أخذتم عنه أعباء الحكم النبيلة والثقيلة اليوم المساهمة**

---

[1]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص 27.

[2]- محمود الماطري، المصدر السابق، ص 160.

[3] - جريدة لاديباش جورنال، العدد 27008، 20 جوان 1942.

[4]- جريدة باريس ميدي، العدد 5091، 20 جوان 1942.

[5] - محمد بوذينة، سلسلة مشاهير ...، المرجع السابق، ص 5.

[6]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف ...، المصدر السابق، ص 28.

[7]- المصدر نفسه، ص 27.

[8]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 232.

[9]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 32.

[10] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 33.

في العمل الذي تقوم به فرنسا منذ أمد بعيد بالإيالة والتي أنوي باسمها مواصلة تلك الجهود لمساعدة جلالتكم وبالتعاون معًا في كنف الود والثقة ".[1]

وأجابه المنصف باي في خطاب العرش والذي نشرته جريدة لاديباش تونزيان يوم 20 جوان 1942م، فحمل الثناء والشكر للمقيم العام في البداية ثم جاء فيه:"...**إن الحكومة الفرنسية تعرف من زمان إعجابي بالأمة الحامية واعترافي لها بالجميل واليوم يطيب لي أن أرجوكم إبلاغها عبارات تعلقي الشديد بفرنسا، كما أود منكم بالخصوص التأكيد لها بأني عازم كل العزم في عهدي على تثبيت أركان العلاقات التي تربط بلدينا للأبد بفضل مساعدتي الصادقة المخلصة وعلى طمأنتها بشأن المستقبل، مثلما كان الأمر مع أسلافي في الماضي على بقاء السيادة المشاعة بين فرنسا والأسرة الحسينية اللتين لم تنفكا عن حكم تونس بكامل الاتفاق بينهما**".[2] ونقلته كذلك جريدة النهضة يوم 21 جوان 1942 في صيغة مغايرة لكنها تحمل نفس المعنى: "...**وأريد أيضًا أن أسألكم بصفة خاصة التحدث عن عزمي الوطيد على متابعة عمل التعاون الراسخ المخلص لتوطيد الأواصر التي لا تنقصم عراها والتي تربط دائمًا وأبدًا بلدينا وتضمن في المستقبل مثلما عمل أسلافي سيادة فرنسا والعائلة الحسينية اللتان ما انفكتا سائدتين باتفاق كامل على القطر التونسي**".[3]

إن الملاحظ لخطاب المنصف يبرز بشكل واضح عزمه على توطيد العلاقات مع إدارة الحماية وهو اعتراف صريح لفرنسا بحق السيادة على القطر التونسي، بمشاركة العائلة الحسينية، وهو ما يعبر عنه بالسيادة المزدوجة la co-souveraineté الأمر المنافي منافاة تامة لوضعية الحماية والمخالف للقانون الدولي العام، وقبل ذلك فهو اعتداء على الباي والدولة التونسية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فحوى معاهدة باردو.[4]ولكن هل حقا هذا الخطاب يعود إلى محمد المنصف؟

إن الوقوف على حقيقة من صاغ هذا الخطاب ومن تلاه، كافية للحصول على الإجابة، فالواقع أن الخطاب لم يكن من وضع المنصف باي وهو أمر متفق عليه، واختلف المؤرخين في وضعه بين الإقامة العامة والوزير الأكبر الهادي لخوة.

إن تحرير الخطب التي تتلى من البايات بمناسبة تنصيبهم يتم إعدادها من قبل مصالح الإقامة العامة،[5] وهذا الاعتقاد يثبته وجود نفس هذه العبارات الواردة تقريبًا في الخطاب الذي ألقاه محمد الحبيب 1922-1929 قبل ذلك بعشرين سنة، ردًا على خطاب المقيم العام لوسيان سان في حفل التنصيب يوم 11 جويلية 1922.[6] أمّا في ما يخص قراءة الخطاب فالباي قد كلف مدير التشريفات محمد تريكي بأن ينوبه ويتلو على الحاضرين وباسمه النص الذي يؤكد ولاءه لفرنسا.[7]

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 32.

[2]- المرجع نفسه، ص 33.

[3]- جريدة النهضة، العدد 5927، 21جوان 1942م.

[4]-محي الدين القليبي، مأساة عرش...، المصدر السابق، ص 33.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 32.

[6]- حمادي الساحلي، **تقرير الشيخ عبد العزيز الثعالبي حول خطاب تولية المنصف باي**، مجلة الرواقد، العدد 3، 1997، ص 139.

[7]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 32.

وقد اكتفى السعيد المستيري في تعليقه على خطاب المنصف باي قائلًا: "**لم تكن إجابة المنصف باي على خطاب المقيم العام الأميرال استيفا يومها مفحمة بشكل خاص، فقد تم تحريرها بسرعة من طرف مصالح الوزير الأول الهادي لخوة، حيث كانت من النوع التقليدي الذي يكتفي بتبادل التحيات**".[1]

الأهم من ذلك بعد معرفة واضع الخطاب سواء الإقامة العامة أو الوزير الأكبر وأن مدير التشريفات هو من تولى قراءة الخطاب باسم المنصف، هو موقف المنصف باي من فحوى الخطاب، فحسب بعض الشهادات الشفوية، ومن بينها: شهادة الصادق الزمرلي فإن المنصف قد أبدى احترازات حول نص الخطاب الذي سلمته الإقامة إلى مدير التشريفات، لكن مستشاريه وفي مقدمتهم أخوه حسين نصحوه بعدم إثارة أزمة مع السلطة الفرنسية قبل اعتلائه العرش رسميًا وانتظار فرصة أخرى لعرض القضية التونسية على أنظار الحكومة الفرنسية، وإقامة العلاقات بين البلدين على أسس جديدة.[2] وتبعا لذلك فقد قبل المنصف نص الخطاب المقترح ولكنه حرص اثر انتهاء مدير التشريفات من تلاوته، على أن يجيب المقيم العام الذي صرح في كلمته أنه يعتبر نفسه بمثابة الأب بالنسبة إلى الشعب التونسي قائلًا: "**إني أعتبر نفسي أنا أيضا أبًا لهذا الشعب وسوف لا أتخلى عن القيام بواجبي لتخفيف آلامه**".[3]

وإن كان الخطاب لم يثر أي رد فعل من قبل الرأي العام التونسي، الذي ابتهج غاية الابتهاج بالعاهل الجديد المعروف منذ عهد بعيد بوطنيته الصادقة، فقد شد انتباه الشيخ عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري القديم، حيث عمد على تحليل الخطاب المنسوب إلى المنصف باي ونقد ما جاء فيه حول السيادة المزدوجة بشجاعة نادرة وأرسله في شكل تقرير إلى أخوه حسين، أين اعتبر الخطاب وبالتحديد العبارة التي سبق ذكرها قد أقرت السيادة المزدوجة للبلاد التونسية وتأسف أن تقترن تولية المنصف بهذه الوصمة القبيحة، وفي نفس الوقت حذر الأخير لعدم علمه بالأمر، مرفقًا كلامه بتعريف السيادة جاعلًا منها الركن الثالث الذي يُكون الدولة بعد الأرض والسكان، وحدد مظاهرها في السلطات الثلاث: التشريعية، القضائية والتنفيذية، إضافة إلى السيادة الخارجية التي تحدد العلاقات الدبلوماسية مع الدول وعقد المعاهدات والاتفاقيات،[4] وعرج إلى معنى الدولة المحمية فقال: "**الدولة المحمية لا تفقد سيادتها مطلقًا بل إن جوهر السيادة يبقى لها وحدها، والدولة الحامية لا يكون لها أي حق في أي جزء من سيادة الدولة المحمية، ذلك أن نظام الحماية هو عبارة عن عقد بين طرفين المفروض أنهما يعقدانه بمطلق إرادتهما الحرة، يتولى بموجبه أحد الطرفين وهو الطرف الأقوى حماية الطرف الآخر الضعيف من الأخطار التي تهدده من الداخل والخارج**". [5]

لقد أوضح حقيقة نظام الحماية وما جاء في معاهدة باردو 1881م، ثم انتقل إلى أمر الواقع وكيف أن السلطة التونسية نزعت ونقلت من الحكومة إلى المقيم العام والمراقبين المدنيين ومديري الإدارات. كما تم ضم إدارة الأمن العام وهي إدارة

---

[1]- سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 35.

[2]- حمادي الساحلي، تقرير الشيخ عبد العزيز الثعالبي ...، المرجع السابق، ص 140.

[3]- سناء البكوش، المرجع السابق، ص 24.

[4]- محي الدين القليبي، مأساة عرش...، المصدر السابق، ص 34.

[5] - المصدر نفسه، ص 35.

تونسية بحتة إلى السفارة العامة ومدت شبكة عظيمة من مراكز الجندرمة الفرنسية في جميع أنحاء الايالة التونسية، ومنحها نفوذًا مطلقة تقبض به على خناق الشعب التونسي بيد من حديد.[1]

وفي خضم تلك الحفلة الخاصة بالتنصيب تم منح الباي وسام الشرف بدرجة الصنف الأكبر من قبل المقيم العام،[2] ثم تلقى الباي البيعة الخاصة من آل بيته وعلماء بلاده وأشراف أمته،[3] واستقبل أعضاء المجلس الشرعي من رجال التعليم في جامع الزيتونة بعد انسحاب المقيم العام، ثم استقبل في قاعة العرش الكبرى حيث يجلس الباي مع حاشيته وفود الأعيان وأمناء الصناعات والحرف، ووفود الأعمال – الولايات- وأعضاء من الجالية اليهودية والجمعيات الرياضية والثقافية... [4]

وينفرد عمر بن يوسف وجريدة الوزير في ما ذكراه، من أن المنصف باي قد التقى بالمقيم العام استيفا قبل حفل البيعة، وكان الأخير قد تباحث مع الحكومة الفرنسية بشأن مسألة العرش، وبتعليمات تلقاها من الوزارة الخارجية ذهب إليه وأعلمه بأن الحكومة توافق على تسلمه العرش التونسي، إلا أنه لم يقبل بذلك إلا على شروط جاهر بها قبل تنصيبه وأوضحها له أثناء ركوبهما في السيارة التي تقلهما من قصره إلى قصر باردو[5].إذا عبر عمر بن يوسف عما قاله المنصف باي يوم التولية للسيد محمد التركي بصراحة تامة وصوت مرتفع ما نصه: "**قل لجناب الأميرال أني ما قبلت الملك إلا على الشروط التي قدمتها له أثناء ركوبنا في السيارة المقلة لنا إلى هنا**".[6]

إن تلك الشروط لا تختلف عن المطالب التي سيرفعها لاحقا المنصف باي، فأعلمه بضرورة إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين سواء من كان بالسجون التونسية أو بمعتقلات البلاد الجزائرية أو بالبلاد الفرنسية نفسها، كما أكد له على أهمية إعلان الدستور بصفة رسمية وتشكيل حكومة وطنية.[7]

لكن هل حقا كانت شروطًا لقبول منصب تولي الحكم؟ وقبل ذلك نعلم أن تولي الحكم سيكون له بموجب قانون الوراثة فما دخل السلطة الفرنسية؟ ألم نعلم أن المنصف نُصح بعدم افتعال أي حادث يؤدي إلى خلاف مع السلطة قبل توليه للحكم على اعتبار أن هاته الشروط ليس بالأمور التي يتغاضى عنها المقيم ورأينا نتيجة تلك المطالب التي رفعت فيما بعد رسميًا؟ كلها تساؤلات وفرضيات تطرح فيما يخص تلك المطالب، الشيء الأكيد أنه إذا صدق طرحها فقد تم شفهيًا إلى المقيم العام الذي لم يأخذها بمحمل الجد واثقًا من نفسه بأن الأمور ستكون تحت سيطرته.

---

[1]- محي الدين القليبي، مأساة عرش...، المصدر نفسه، ص ص38. 39.

[2]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 34.

[3]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 76.

[4] -سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 35.

[5]- جريدة الوزير، العدد 702، 9-9-1948.

[6] - وثائق أبي القاسم محمد كرو، عمر بن يوسف ...، المصدر السابق، ص 7.

[7]- جريدة الوزير، العدد 702، 9-9-1948.

2- إلغاءه عادة تقبيل اليد [1]

بعد البيعة الخاصة، وفي اليوم الموالي للتولية أقيمت جنازة الباي أحمد، حيث تولى المنصف باي السير في مقدمة الموكب، وقد انتهز هذه التظاهرة الأولى لكسر قيود البروتوكول بمخاطبة رعاياه مباشرة،[2] كما ألغى عادة من عادات البايات البالية وهي أن يمدوا يدهم ليقبلها الجميع في بداية ونهاية الاستقبالات وفي المناسبات الرسمية والتي تسمى بعادة تقبيل اليد،[3] وعوضها بالمصافحة، وفي ذلك تقول سناء بكوش:" **ولكن هذا الباي المتواضع والذكي ألغى هذه العادة التي كان يرى فيها ترفعًا ومذلةً لرعيته حيث قال: الفرق الوحيد بين الباي وبين رعاياه هو أنه مسؤول عن راحة شعبه ورخائه ويجب أن يكون عادلًا معه** ".[4]

ويقول علي جندوبي: "**وهذا الملك الصالح هو أول أمير تمسك بالسنة والكتاب العزيز وقطع دابر بدعة تقبيل اليد[5] وسن عوضها سنة هي من أجمل السنن وهي المصافحة اقتداء بعمل النبي صلى الله علية وسلم وعاملًا بالحديث النبوي "تصافحوا وكفى**" "،[6] وفي رأي سفيان بن مراد أحد أحفاده أن إلغاء هاته العادة مرده أنه لا حاجة إلى بروتوكول زائف ما دام يرى نفسه بايًا شعبيًا.[7]

ولم يختلف عمار لخليفي في ذلك أيضًا قائلًا:"...**قال لهم إني لا أريد منكم القيام بهذا العمل المهين للذات الإنسانية ...إني ألزمكم المصافحة لا غير، حيث لست ملك عليكم فقط وإنما أنا أبوكم وأنتم أولادي، فكونوا رجالًا متراصين معًا**".[8] ورغم أن الجميع لم يتعودوا على المصافحة إلى أن المنصف باي كان يصر عليها بدل تقبيل اليد وهو ما يوضحه سعيد المستيري:" **أُلغى تقبيل اليد بالنسبة للتونسيين– منذ عهد حمودة باشا ألغي بالنسبة للأجانب – فلا مبرر إذًا للإبقاء على هذه الإهانة للتونسيين ولم يبقي سوى المصافحة باليد أو العناق، البعض لم يتعودوا على ذلك بعد،**

---

[1]– المعلوم أن الشرع لا يمنع تقبيل اليد في أحوال ثلاث: يد الملك العادل، ويد العالم العامل من تلميذه، ويد الوالد من ولده، لكن هذه المستثنيات تناولها التدليس بتطاول أيدي غيرهم وبسطها للتقبيل، وعمت العادة البلاد، فصارت من حق التابع نحو متبوعه وصار المأمور الكبير لا يتحاشى عن بسط يده للمأمورين الذين من حوله كل يوم، وقد انتبه الصادق باي لتلك الحالة فسعى إلى تداركها إثر صعوده للعرش الحسيني، وحصر التحية بتقبيل اليد في شخص الأمير الجالس على الكرسي الحسيني. للمزيد ينظر: محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تع: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 270.

[2]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص ص 34. 35.

[3] – محمد بوذية، احداث العالم في القرن 20...، المرجع السابق، ص 348.

[4]– سناء البكوش، المرجع السابق، ص 24.

[5]- الحقيقة أن عادة تقبيل اليد لم تنشأ مع الحسينيين، حيث كانت تمثل لوحدها جزء من مراسم البلاط الحفصي، وتشير مصادر إلى أن مؤسس العائلة حسين بن علي كان يقدم باطن يده للأتراك وظاهرها للسكان المحلين وهي عادة يبدو أن جميع من يمتثل بين يد الباي كان يخضع لها ماعدا الباشا والداي والقناصل، ولا تبدو هذه العادة اختصاصًا حسينيًا، فالأمر مشابه لكل البلاط الملكية سواء كانت أوربية أو شرقية ويكمن الاختلاف الوحيد بين البلاط الشرقي والبلاط الغربي، أنه في هذا الأخير زائر الملك يقوم بالركوع عندما يقبل يد الملك، في حين أن البلاط الشرقي أكثر بساطة بروتوكولية، حيث يكتفي الزائر بتقبيل يد الملك الجالس وهو ما يفرض عليه حتماً درجة من الانحناء. للمزيد ينظر: عدنان المنصر، **استراتيجية الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية**، تق: محمد الهادي شريف، ط 2، مطبعة التشفة الفني، تونس، 2005، ص 29.

[6] –وثائق أبي القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 7.

[7]– شهادة سفيان بن مراد، برنامج ما لم يقل: المنصف... الباي الشعبي...!، إنتاج قناة الحوار التونسي في 30 مارس 2018، https://goo.gl/gxtCTu

[8]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 35.

لكن الباي يمنعهم من تقبيل يده ".[1] وموقف الباي مع محمود الماطري دليلًا على ما ذكره المستيري، فيذكر الماطري في مذكراته أنه التقى بالمنصف ودرت محادثة بينهما فأعجب بكلامه وأثر فيه إلى درجة أنه أخذ يده ليقبلها فكان رد المنصف كما يرويه كالآتي:" **فسارع يفكها مني وقال معاتبًا: يا عزيزي محمود عادة تقبيل اليد انقرضت، إني ألغيتها وأصبحنا الآن كلنا إخوة ".**[2]

وبمناسبة إلغاء هذه العادة أنشد الشاذلي خزندار أبيات شعرية حولها فقال:

رأى فيما ارتأى رأيًا سديدًا فأحيا سنة وأزال بدعا

وصافح من تولاهم بكف توالت تبذر الإحسان زرعا [3]

إن طبيعة شخصية المنصف باي وحبه لوطنه وعزمه على خدمة مصلحة أمته نستشفه في العديد من المواقف السابقة الذكر نضيف لها موقفين آخرين:

- الأول عندما تم جرد تركة الباي أحمد، نظر المنصف باي إلى الخزانة المليئة بالذهب والفضة فقال:" **ألا ترون أن هذا المال لم يذهب مع صاحبه إلى القبر! وإني لأشهدكم أني سوف لن أترك من بعدي فلسًا واحدًا، وإني سأخصص ما لدي من مال للتخفيف من الفقر والبؤس".**[4]
- والثاني كان يوم توليه للعرش إذ جمع أهل بيته وقال لهم:" **كونوا على علم بأن كل ما أتقاضاه من مخصصاتي سأسعف به أفراد هذا الشعب البائس، فأنا أحد منهم وأرجع إليهم فلا يعتقدن أحد منكم أنني سآخذ من الملك وسيلة لجمع المال ليتمتع به أهلي وولدي بينما أفراد أمتي يتجرعون آلام البؤس".**[5]

هذا إن دل على شيء فإنه يدل على الرغبة الكبيرة التي تعتري الباي الجديد، والذي أكد بنفسه أنه ليس كغيره من البايات الذين سبقوه ونلتمس ذلك فيما قاله محمود الماطري في مذكراته يوم التقى المنصف باي، معبرًا عن تأثره الكبير أثناء حديثه معه إثر اعتلاءه العرش فقال في هذا الخصوص: "... **بعدها عاتبني في لطف عن تأخري عن الحضور لزيارته في اليوم السابع مع الشخصيات التي توافدت لتهنئته، أجلسني إلى جانبه وقال بدون مقدمات، أتريد أن تقطع صلتك بي لأني اعتليت العرش؟ ها أنا لن أتركك تبتعد عني، قد عينتك منذ الآن رئيس أطبائي، غير أن مهمتك لا تقتصر على ذلك، فأنت قبل كل شيء صديق أثق به، بل إنك أكثر من صديق، إنك أخي مثل سيدي الهاشمي وسيدي حسين وسيدي محمد، وسوف ترى أني لست بايًا كغيري من البايات، إني مثلك أحب وطني حبًا جمًا، قال ذلك ثم وضع قفا يده على رقبته وأضاف، إني مستعد للتضحية بهذه الأصابع الأربعة (أي برقبته وحياته) في سبيل سعادة شعبنا، وقد بلغت نبرات صوته من الصدق ما أثر في نفسي كثيرًا ".**[6]

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 44.

[2]- محمود الماطري، المصدر السابق، ص 161.

[3]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 49.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 35.

[5] -سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 95.

[6]-محمود الماطري، المصدر السابق، ص 161.

منذ البداية أعلن المنصف بوضوح أنه لم يتول العرش من أجل القيام بتدشينات فارغة وتكريس الوهم بأن الباي يحكم، كما كان يراد له، فهو لم يكن مستعدًا للعب دور صوري سواء بالنسبة للإدارة الحماية أو بالنسبة لمحيطه، وما كتبه السيد لوتورنو الذي كان آنذاك المدير الفرنسي للتعليم العمومي يثبت ذلك:" **فيما كان العديد من البايات يرخون أنفسهم للدعة الملكية والكسل، ويضيعون في ذلك طاقتهم، كان المنصف باي محتفظ بكامل قوته ونشاطه مع طيبة قلبه، ومع إرادته أن يكون على العرش شيئا آخر سوى دمية**".[1]

3- المبايعة العامة:

بعد أن تلقى المنصف باي البيعة الخاصة وعين محمد الأمين[2] ولي للعهد بدأت وفود الأمة من القرى والبوادي تقدم فروض الطاعة والإخلاص على شاكلة البيعة العامة،[3]واستنادًا إلى ما عثر عليه ضمن الوثائق الأرشيفية الخاصة بالإقامة العامة وثيقة تحمل عنوان: "برنامج استقبال المبايعة الداخلية"، اتضح فيها أن حفلات الاستقبال كانت تقام كل يوم خميس بقصر باردو وتم الاستقبال على الشكل التالي:

-الخميس 2 جويلية، استقبل وفود كل من: بنليو، زغوان، سليمان، نابل. وبلغ عدد الوفد 25 إلى 30 شخصًا.

-الخميس 9 جويلية: بنزرت، ماطر، بوجون، سوق الأربعاء، سوق الخميس، عين الدراهم. بلغ عدد الوفد 20 إلى 25.

-الخميس 16 جويلية: كاف، مجاز الباب، أولاد عمار، أولاد عون، تيبغوسو. بلغ الوفد من 20 إلى 25 شخصًا.

-الخميس 30 جويلية: صفاقس، سخيرة، قصفة، جربة، جريد، جبناينة، حمامة. عدد الوفد 20 شخصًا.

-الخميس 6 أوت: مطماطة، نفزاوة، تطوان. عدد الوفد 20 شخصًا .[4]

لكن هذا البرنامج لم يتم على أساسه استقبال الوفود وهو ما نلتمسه بتتبع ما أصدرته جريدة النهضة حيث رصدت مبايعة جميع وفود الأمة، بداية من تاريخ 30 جويلية أين استقبل الباي وفود الجهة الثالثة بقصر باردو فقدمت فروض الطاعة والولاء، وكان الوفد يتكون من: وفد عمل الكاف يتقدمه أمير اللواء صالح بن خليفة، والقاضي الشيخ سيد الهادي العروسي، كذلك وفد عمل تبرسق عامله السيد الصادق بن حميدة والشيخ القاضي محمود مبروك، ووفد عمل أولاد عون عامله السيد إسماعيل زويتن وفضيلة القاضي الباجي بوسلامة.[5]

---

[1] -سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 38.

[2] - محمد الأمين بن محمد الحبيب بن محمد المأمون بن حسين 2، آخر من حمل لقب الباي من ملوك تونس، ولد في 4 سبتمبر 1881، وولي للعهد في 15 ماي 1943، نصبه الفرنسيون بعد خلع المنصف سنة 1943، أعلن أمامه منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية في زيارة له إلى تونس عن استقلالها سنة 1955م، لتتوالى المفاوضات إلى أن تم الاستقلال في 20 مارس 1956، وفي 1957/7/25 اجتمع المجلس القومي التأسيسي وقرر إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية وبها كانت نهاية دولة الباي. للمزيد ينظر: محمد بوذينة، **مشاهير تونسيين**، ط 3، منشورات محمد بوذينة، حمامات-تونس، 2001، ص 453.

[3]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 45.

[4]- (أ، و، ت)، السلسلة f، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 20، **مراسلات تتعلق بتعزية المنصف باي في احمد باشا باي وتهنئة باعتلائه العرش الحسيني وبعيد الفطر**، رقم الوثيقة 63.

[5]- جريدة النهضة، العدد 9562، 31جويلية 1942.

وفي يوم 6 أوت 1942 بايعه وفد الساحل، فنجد جريدة النهضة يوم الجمعة 7 أوت تعنون: **وفود الساحل تبايع الملك ويخاطبها مولانا المعظم بلهجة الأب الرفيق الحنون وذلك في صبيحة الأمس.**[1] والأمر أيضا متعلق بوفد القسم الغربي من الجهة الرابعة.[2] وخاطب هؤلاء قائلًا: "**إني أعتبر نفسي فردًا منكم وكونوا واثقين أني ساع بكل جهدي في ما يعود عليكم جميعًا بالنفع والإصلاح، ولا يخفى عليكم أن هذه الظروف لا تخلو من المصاعب ولكنها بحول الله ستزول، وأطلب منكم أن تلتفوا حولي...فما أنا إلا أبوكم الحنون فكونوا أبنائي البررة** ".[3]

أمّا يوم الخميس 20 أوت فكان دور وفود الجهة الخامسة، فبايعت الباي جماعة من وفد جربة رفقة عاملها الناصر بن عياد[4]وفصلت في هذا في عددها ليوم الجمعة 21 أوت 1942، حيث أن الباي أنعم في هذا الاحتفال على سادة بالرتب العسكرية وسادة أيضًا بنيشان افتخار وقبل ذلك كان قد خاطبهم بالقول: "**من يريد أن يخدم هذه العائلة يجب أن لا يكون خائنًا وإني لبالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بارتكاب الخيانة**".[5] ثم دخلت الوفود إليه: وفد صفاقس وعلى رأسه السيد نصر ابن سعيد عامل الكان، ثم وفد قابس عامله رحومة بن الهيبة، ووفد الهمامة على رأسه أمير اللواء سيد العزيز السقا، ووفد قفصة وعلى رأسه أمير اللواء محمد القاضي. وختم المنصف كلامه معهم قائلا: "**بارك الله فيكم وزارتني البركة بزيارتكم فإن هذا العبد يعُد نفسه واحدًا منكم وما على كل عبد منكم تقع عليه مظلمة من عامل أو شيخ أو نحو ذلك إلا أن يقصدني في كل وقت**".[6]

أمّا آخر استقبال فكان لوفد التراب العسكري يبرز ذلك من خلال ما عنوت نفس الجريدة يوم الأربعاء 26 أوت 1942: "**على الساعة التاسعة صباحًا يحل ركب جلالة الملك بباردو حيث يقتبل في قصره العامر وفود التراب العسكري من القطر التونسي وهي وفود أربعة أعمال: عمل نفزاوة (قبلي) وعامله السيد علي بن ضياف وعمل ورغمه وعامله السيد أحمد بن عبد الكريم وعمل تطاوين وعامله السيد ابن عبد اللطيف وعمل مطماطة وعامله السيد علي بن جابا الله وبهذا المهرجان تختم مهرجانات مبايعة جلالة الملك من طرف مختلف الجهات التونسية التي بدأت منذ تبوئه العرش الحسيني إلى اليوم**".[7]

---

[1]- جريدة النهضة، العدد 5967، 7 أوت 1942.

[2] - جريدة النهضة، العدد 5974، 14 أوت 1942.

[3]- وثائق ابى القاسم محمدكرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، 79.

[4]-جريدة النهضة، العدد 5983، 25 أوت 1942.

[5]- لقد صدر منه هذا القول بعد أن غضب وأمر بإبعاد أمير الأمراء سيدي محمد ابن خوجة عندما تم إبلاغه أنه قام بمؤامرة ضده لفائدة خلعه، وعلى إثر هذه الكلمات أمر لواء العسة بإخراج أمير الأمراء المستشار لدى الحكومة التونسية، وهذا لأول مرة يقع في تاريخ العرش، وفعلًا تم ما أمر به الباي واخرج محمد بن خوجة ومن يومها لازم بيته والفراش إلى أن أخرج نعشه، فأراد محمد المنصف باي بذلك أن يجعل منه مثالًا أمام كافة الحاضرين. للمزيد ينظر: وثائق ابى القاسم محمدكرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 80.

[6] - جريدة النهضة، العدد 5680، 21 أوت 1942.

[7] -جريدة النهضة، العدد 5984، 26 أوت 1942.

وكان كلما تقدم له وفد قام فيهم خطيبًا حاثًا على الاتحاد وترك الخلاف والشقاق والعمل يد واحدة لإنقاذ البلاد،[1] والتمسك بالوحدة الوطنية الكفيلة وحدها بالنهوض بالشعب وتحقيق مطامحه.[2] وأشعرهم أنه يريد أن يتساوى مع أفراد شعبه مساواة الأخ لأخيه، وأن لا يمتاز عنهم في شيء.[3]

لقد بدا على التونسيين حبهم للمنصف باي، فتغنى به الأدباء والشعراء وبلغ في عهده عدد القصائد التي كتبت في حقه أكثر من 100 قصيدة وأغنية.[4] لهذا كانت كل شرائح المجتمع التونسي: تجارًا، موظفين، أساتذة، مثقفين وعملة وكل الشرائح العمرية يتوجهون إلى القصر يعبرون عن إخلاصهم ومن لم يتمكن من ذلك فقد جعل بينه وبين بايه العديد من الرسائل يعبر فيها عن التهاني الخالصة للمنصف باعتلائه العرش، فحتى المساجين السياسيين لم يكونوا خارج المهنئين. [5]

لقد تعددت وتنوعت رسائل التهنئة إلى المنصف باي بمناسبة توليه العرش التونسي، والتي بلغ عددها أكثر من 329 رسالة محفوظة، فكان منها: رسائل خاصة شخصية، رسائل باسم إدارة الأعمال، رسائل باسم أهالي البوادي والقرى، وحتى من قبل جمعيات ثقافية وصناعية. وقبل الخوض بشي من التفصيل في تلك الرسائل، نورد تهنئة الأستاذ الدستوري الشاذلي خزندار حيث كتب في ديوانه قائلًا: **قلت مهنئًا الأمير ابن عبد الله محمد المنصف باشا باي عند انتصابه على العرش في بيته الحسيني وذلك مساء يوم الجمعة 19 جوان 1942م:**

تهنى البلاد وتهنى الناس قاطبةً لما ارتقيت على عرش الأجداد

فيك الدلائل أخلاقًا وتسمية يا منصف يابن الناصر الفادي

زالت بتنصيبك الاتراح واتجهت لك القلوب بأفراح وإسعاد ...[6]

من جملة الوثائق التي هي عبارة عن رسائل شخصية نجد: ما كتبه بن محمود بوطارة[7] ومختار الأندلسي معبرين عن فرحهم وأخلص التهاني بمناسبة انتصابه على عرش آبائه وأجداده.[8] ومن الرسائل ما حملت وأرفقت بقصائد شعرية [9]منها ما كتبته فضيلة خيتمي:

بات الكل في عيد سعيد لكم يدعون بالعمر المديد...

أيّها المنصف الكريم تحية وتهار شريفة أبدية

---

[1] – محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 45.

[2]– حمادي الساحلي، فصول ...، المرجع السابق، ص 306.

[3]– جريدة الوزير، العدد 702، 9 سبتمبر 1948.

[4] – وثائق أبي القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 5.

[5]– سناء البكوش، المرجع السابق، ص 26.

[6]– الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 45.

[7]– (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بتعزية المنصف ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 111.

[8] – المصدر نفسه، رقم الوثيقة 57.

[9]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 110.

لك تهدى وهل لغيرك تهدى كلمات مثل الزهور الندية [1]

وبلغت رغبة الشعب في مقابلة الباي إلى تلك الدرجة التي كتب فيها شاب من الجنوب رسالة إليه يعتذر فيها عن عدم مرافقته للوفد من جهتهم لتقديم فرض الطاعة وخاص التهنئة، فأرفق الرسالة بقصيدة شعرية من وضعه مدح فيها المنصف باي في 41 بيتًا شعريًا.[2]

كما وثقت رسائل من إدارة عمل مشيخة حكيم بتاريخ 10 أكتوبر 1942،[3] وإدارة عمل مشيخة جمال بتاريخ 18 ديسمبر1942م، وجهتا إلى الوزير الأكبر الهادي لخوة معبرين فيها عن أكرم التحيات بالنيابة عن سكان العمل إلى محمد المنصف باي بمناسبة اعتلائه العرش وحلول العيد.[4]

كما كتب محمد مالك شتا في رسالة باسم شباب القصيبة وأخرى باسم أهالي قصيبة المديوني وهنأ في كلتا الرسالتين المنصف باي مبرزًا أجمل التهاني الصادقة بتوليه العرش، وطالبوا بتعميم العدل وورع المظالم، تحسين الحالة من جميع النواحي العلمية والصناعية والأخلاقية، كما ذكره بحالة المعتقين السياسيين الذين يقاسون أشد العذاب لذنب اقترفوه سوى مجاهرتهم برفع المظالم والاستبداد.[5] وفعل بالمثل الراشد بن محمد بروق باسم أهالي عرب وزعمة [6]،ويوسف سوفي باسم سكان أهالي الوطن السوف.[7] (**الملحق رقم 4**)

لم تقتصر التهاني على أبناء الأمة فقط من العامة، فقد كتب المثقفون وأهل العلم والجمعيات الثقافية على رأسها جمعية تلامذة قدماء الصادقية، أين عبروا باسم جمعيتهم وجمعية النادي الإفريقي وجمعية المهندسون التونسيون عن مبايعتهم له، وعرفوا له بالجمعيات الثلاث بالقول: "**إن هذه الجمعيات الثلاث تتقدم بأعتابكم الشريفة طالبًا من مقامكم الإشراف عليها حتى تحاط بعناية جلالتكم مباشرة** "،[8] كذلك الأمر مع أساتذة جامع الزيتونة، أين كتب محمد الطيب الورتاني القيرواني باسم المتطوعين بالتدريس بالجامع يهنئونه على جلوسه على العرش، ثم خاطبوه معبرين عن حالتهم وألم الحاجة وفقدان النصير مطالبين أن ينظر إلى حالهم لعلها تزدهر في مدة حكمه.[9] (**الملحق رقم5**)

أمّا عن الهيئات الصناعية، فكتب منها وفد عن الهيئة الصناعية للتجارة العطرية وتوابعها رسالة أيضًا بتاريخ 3 أوت 1942م معربين فيها عن سعادتهم بالمثول لدى الباي لأداء مراسم التهنئة والتبريك متمنيين له الصحة والتوفيق.[10] والوفد الآخر كان

---

[1]- (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بتعزية المنصف ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 31.

[2]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 327.

[3]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 97.

[4] -المصدر نفسه، رقم الوثيقة 70.

[5] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 315.

[6] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 34.

[7] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 36.

[8] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 328.

[9] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 42.

[10] -المصدر نفسه، رقم الوثيقة 37.

من أعراب صناعة القشابية حملت رسالتهم المطالبة بمقابلة الباي من أجل تهنئته بجلوسه المبارك على العرش، وإضافة إلى التهنئة قدموا خطبة وقصيدة من كاتب الوفد حمزة العروسي الأندلسي.[1]

ومن ضمن مجموع تلك الرسائل عثر على رسالة أرسلت من الجزائر تحديدًا من مقاطعة قسنطينة كتبها أعضاء مجلس إدارة الجمعية الودادية للتجار وأصحاب المعامل المسلمين يوم 9 أكتوبر 1942 مقدمين خالص التهاني بالعيد السعيد متمنين حياة طيبة ودوام العمر والرفاهية.[2]

إن الوقوف على هاته الرسائل التي أرسلت منذ اعتلاء المنصف على العرش والتي تواصلت إلى شهر أوت من نفس السنة، إن كان يعبر عن شيء فهو يعبر عن مدى محبة وتعلق الشعب بمحمد المنصف واستقبالهم الحار له كباي على البلاد.

[1]- (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بتعزية المنصف ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 329.

[2] -المصدر نفسه، رقم الوثيقة 98.

المبحث الثالث: الفترة الأولى من حكمه (جوان - نوفمبر 1942)

1- في الجانب الاجتماعي:

بعد أن تلقي المنصف باي زيارة وفود الأمة لمبايعته وتقديم التهاني إليه، عزم على سن سنة حسنة وهي أن يرد الزيارة لأمته في مدنها وقراها وحتى ببواديها النائية،[1] فقد أعلن للوفود الآتية نيته أن يزورهم،[2] وكانت السلطة الاستعمارية الفرنسية قبل ذلك تمنع الأمراء من التجول في أنحاء مملكتهم فلا يتجاوز أي أمير في جولة خاصة وهو متنكر أكثر من 60 كيلومتر حول العاصمة التونسية، وإن حدث ذلك فهو بإذن وتحت رقابة دقيقة. لكن بجلوس المنصف باي على العرش اختلف الأمر ضاربًا بأوامر إدارة الحماية عرض الحائط حيث قال: "**إني لا أتقيد بعادة وإنما أتقيد بالمصلحة والقانون والشرع في هذه الزيارات مبتدئًا بأقرب الجهات إلى العاصمة**"، فزار حلق الوادي، الكرم، أريانة، منوبة.[3]

إن هذا الأمر يعد تجديدًا عزم القيام به، فلم يتجاوز من قبله أي باي في فترة الحماية الفرنسية حدود حمام الأنف أو المرسى،[4] فقام بزيارات رسمية إلى بعض نواحي العاصمة، كما أراد زيارة بعض المدن الأخرى فخطط لزيارة القيروان في 16 نوفمبر لكن امتداد العمليات الحربية في البلاد التونسية حال دون ذلك.[5] وعليه نرصد هاته الزيارات:

أ- **زيارة رادس:** تمت في 15 أوت 1942، حيث خص باستقبال حار قيل عنه أنه لم يسبق له نظير في تاريخ تونس،[6] وكتبت عنه جريدة النهضة في اليوم الموالي تحت عنوان: **جلالة الملك المعظم يشرف بزيارة رسمية لبلدة رادس في يوم مشهود لم ترى العين مثله وقد بلغ المهرجان غاية الأبهة وحضره زهاء خمسين ألف نسمة من أفراد الشعب المخلص،** حيث زار الولي الصالح سيدي ابن يحي السليماني وقد خاطب شعبه بكلمات مطمئنة. وقلد وسام نيشان الافتخار من الصنف الثاني للمسمى حسن متوظف في شؤون الأوقاف، وغادر الموكب البهيج الضريح وكانت الجماهير تهتف له هتافًا عظيمًا، وقصد ضريح الولي الصالح سيدي حميدة، وهناك تبرع بالهدايا على الكثير من الفقراء والمساكين ثم عاد إلى المرسى، وبقيت الاحتفالات بتلك الزيارة الملكية كامل العشية ودامت الحفلات كامل يوم السبت،[7] فتأثر الباي كثيرًا إلى حد أنه لما عاد إلى قصره بالمرسى صرح قائلًا: "**إن شعبنا يخص ملكه بهذه الحفاوة البالغة يستحق منّا أجل العناية وينبغي لنا أن نمكنه من العيش في طمأنينة يصبو إليها، ثم إلتف إلى حاشيته فقال لهم: يجب عليكم أن ترفعوا معنويات جميع السكان واسهروا على راحتهم لأنه بهذا العمل الطيب تكسبون حبهم الخاص**".[8]

---

[1]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 55.

[2]- سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 44.

[3]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 55.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 44.

[5] -Mohamed –el Aziz ben Achour, **la cour du bey de Tunis**, Espace Diwan, Tunis, 2003, p 70.

[6]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 57.

[7]- جريدة النهضة، العدد 5976، 16 اوت 1942.

[8]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 57.

ب- أريانة : لقد وجد الباي في ذلك الاستقبال الحار السابق الذكر نشوة الاقتراب من شعبه، فقام بجولة في أريانة يوم الجمعة 28 أوت 1942م،[1] ووصفت نفس الجريدة يوم السبت 29 أوت 1942 تلك الزيارة بأن الجماهير هرعت من الحاضرة وأحوازها حتى اكتظت الشوارع والساحات، ووقفت جمعيات الناصرية والترقي بأقسامها الموسيقى والرياضي والكشفي وأعضاء كشافة الخضراء طول الطريق التي مر بها الركب الفخم، وعند وصول المنصف استقبله بواسزون المراقب المدني وكاهية رئيس بلدية أريانة ولجنة الاحتفال، وكان المنصف مصحوبًا بولي العهد محمد أمين، ابنه رؤوف، الصادق الزمرلي مدير التشريفات وغيرهم من رجال الحاشية والوزراء، وتم زيارة الولي الصالح سيدي عمار وزاوية الشيخ الهادي المسكي وأمر الباي بذبح رأس من البقر وتوزيع لحمه على فقراء البلدة، ليرجع الموكب إلى قصر المرسى بين هتاف الجماهير.[2]

ج- زيارة حلق الوادي: زارها في 3 سبتمبر فتزاحم المسلمون واليهود من سكان هذه الضاحية البحرية في سبيل تمجيده وتعظيمه مثلما كان الشأن بزيارته لأريانة.[3]

د- زيارة منوبة: وكان ذلك في 4 سبتمبر أين تجول في المدينة وحضنته بحفاوة متناهية في تقدير والتبجيل حتى أن الصحافة الناطقة باللغة العربية وصفت تلك الزيارة أنها يوم تاريخي [4]مثلما فعلت جريدة النهضة يبرز ذلك من خلال عنوانها: **زيارة الأمير الجليل لمنوبة يوم مشهود في تاريخ القطر التونسي،** وكان أهل البلدة قد استعدوا للاقتبال استعدادًا عظيمًا وأقامت مهرجانًا فخمًا يليق بمقامه، ومن الصباح أخذت الجماهير تهرع على تلك البلدة من كل صوب حتى اكتظت الشوارع.[5]

وفي يوم الزيارة أهدي له من طرف رئيس لجنة الاحتفال مصطفى الباهي ورئيس الشعبة الدستورية نسخة من كتاب الله العظيم،[6] وعندما تناوله رفع صوته عاليًا ردد صداه مكبر الصوت ونقلت جريدة الحرية مقولته قائلًا: "**أقسم لكم بالقرآن الكريم على خدمة مصالح الأمة التونسية بإخلاص متناه وعلى التضحية في سبيلها بكل عزيز وغال ولو براحتي وحياتي حتى يفوز الوطن بجميع ما يصبوا إليه**".[7] وبهذا القسم كان الوعد بأنه سيسخر حياته لخدمتهم وخدمة البلاد ولو أدى به ذلك إلى التضحية بنفسه،[8] فاهتز الناس وتعالت هتافات الجماهير.[9]

هـ- زيارة الكرم: تقع في الضاحية الشمالية، حيث كان بها لقاء حماسي بين المنصف باي وسكانها الذين يرون فيه أفضل رمزًا لحمايتهم مما سببته لهم سنوات الحرب من مصاعب وحرمان وتحقيق أمالهم في العيش في أحسن حال من الرخاء.[10]

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 57.

[2]-جريدة النهضة، العدد 5987، 29 أوت 1942.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 57.

[4]- المرجع نفسه، ص 57.

[5] - جريدة النهضة، العدد 5996، 12سبتمبر 1942.

[6]- أرشيف ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المرجع السابق، ص 73.

[7]- جريدة الحرية، العدد 5، 12 ماي 1948.

[8] - محمد بوذينة، أحداث العالم في القرن 20، المرجع السابق، ص 348.

[9] -حمادي الساحلي، فصول ...، المرجع السابق، ص 307.

[10]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 58.

رغم أن هاته الاحتفالات المراد الأول منها هو اتصال المنصف بشعبه إلا أن كازماجور علق على تلك الاحتفالات وأعطاها صبغة سياسية، تتحول فيها الزيارات إلى مهرجانات سياسية حقيقية فيقول: **"تتزين الأمكنة العامة بأعلام الباي استثنائيًا تقريبًا –حتى لا نقول عنها أعلام تونسية– ومواقف وأحاديث الباي رسمية وديماغوجية في آن واحد، إنها خطب أحيانًا عنيفة ذات طابع سياسي معادي لفرنسا تذيعها مضخمات الصوت على جموع متحمسة".**[1]

2- الجانب الثقافي:

ا- زيارة المدرسة الصادقية وجامع الزيتونة

من السنن الحميدة التي سنها الباي محمد المنصف، إشرافه بنفسه على افتتاح السنة الدراسية بالمدرسة الصادقية مبعث حركة نهضة البلاد الفكرية المؤسسة في 1905 على يد المصلح خير الدين[2]، وجامع الزيتونة المعمور،[3] وذلك لأول مرة في تاريخ تونس الحديث، ومن المعلوم أن المنصف باي أول من زاول دراسته الابتدائية والثانوية بالمدرسة الصادقية من الأمراء الحسينيون، لذلك فقد حرص بعد توليه للعرش أن يزورها [4] ويشرف على حفل استئناف الدروس بها، وقد تم ذلك يوم الرابع من عيد الفطر الموافق ليوم 4 أكتوبر 1942م.[5]

فيما يخص زيارته لمعهد الصادقية فتم كما أسلف ذكره يوم افتتاح السنة، استقبله مدير العلوم والمعارف لوترنو، ومدير المدرسة الأستاذ غستون، ونائبه التونسي محمد عطية ووفد من الشيوخ والأساتذة. وبعد أن خطب محمد عطية مرحبًا به شاكرًا له على زيارته خطب الحبيب جلولي وزير القلب والاستشارة على لسان المنصف باي نقلته جريدة الزهرة ومما جاء في الخطاب قوله: "...**أيّها المستمعون الكرام من مشايخ أعلام ومن مسلمين نصحاء وتلامذة نجباء لقد دعاني القيام بالواجب أن أحضر بنفسي اقتداء بمن مضى من صالح سلفي بهذا المحل الذي منه درجت ومن أنواره اقتبست، في هذا اليوم المشهود فأعلموا يا رجال المستقبل أن طلب العلم وإن كان من المهد إلى اللحد، فهو في زمن**

---

[1] – سعيد المستيري، الصدر السابق، ص 46.

[2] – (1810-1879) تربى في قصر الباي أحمد، اهتم الباي بتعليمه وتقدم في كل ما تعلمه، درس الفقه والتوحيد وتوسع في العلوم الشرعية بمخالطة العلماء والاستفادة منهم، وفي علوم اللغة ومطالعة التاريخ، عرف في بيئته بالتدين، كان يجيد العربية والفرنسية والتركية، عين وزيرًا للحربية 1858-1864، كان من أبرز رجال الإصلاح في تاريخ تونس، شرع في اصلاح الحال وإدخال النظم الحديثة، فكان له النصيب الأكبر في وضع القوانين لمجلس الشورى المنتخب، وانتخب رئيسًا له سنة 1862. للمزيد ينظر: أحمد أمين، **موسوعة أحمد أمين الإسلامية: زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، د س، ص (151، 156).

[3]– أرشيف أبي القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المرجع السابق، ص89.

[4]– سبق المنصف أن زار المدرسة الصادقية قبل الافتتاح في مناسبتين، الأولى نقلتها جريدة الوزير وتعبر فيها على زيارته لها متنكرًا بشهادة شباب العاصمة، أين جلس مع الطلبة يشاركهم في الاستماع، حتى عرض الأستاذ وهو فرنسي لشيء من تاريخ الاحتلال وجاء به على غير وجهه الصحيح، فوقف المنصف يصحح ويناقش بعدها عرفهم بنفسه فقابلوه بعاصفة من التصفيق والهتاف فقال لطلبة: **"لا تجبنوا عن أن تردوا الحجة بالحجة أمام أي كان وأن تبرئوا تاريخنا بما وصم به"**. أمّا المناسبة الثانية فكانت في الشهر الذي تولى فيه العرش بعد أيام قليلة، أين أشرف على احتفال نهاية السنة، اين تم توزيع الجوائز على الطلبة النجباء، ووقع تنظيمه بمهارة محمد علي العنابي رئيس قدماء الصادقية، كان جميع من في تونس من شعراء، مثقفين ومدرسين حاضرين وألقيت الخطب والقصائد والأناشيد الوطنية وبلغ الحماس أقصاه. للمزيد ينظر: جريدة الوزير، عدد 702، 9 سبتمبر 1948. سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 46.

[5] – جريدة الزهرة، عدد 10278، 15 أكتوبر1942.

الشبيبة أليق وأفيد والعلم إذ أعطيته كذلك يعطك بعضه، فكرسوا أوقاتكم لحضور درسه، وإيّاكم والاشتغال بغير التعلم مدة دراستكم إلى أن تمتلئ بالمعارف والعلوم حقائبكم وتصبحوا بذلك من الرجال العاملين".[1]

وفي نهاية الخطاب قدم الأستاذ محمد عطية إلى الباي رجال التعليم، وكان جلهم من الفرنسيين، فصافحهم فردًا فردًا واستفسر عن المواد التي يدرسونها، وعندئذ علم أن بعض الأساتذة الفرنسيين يدرسون اللغة العربية، استغرب من ذلك وأمر بتعويضهم بمدرسين تونسيين وخاطبه قائلًا: **"إن الاستعمار قد أزاح التونسيين من مناصب إدارة بلادهم وعوضهم بالفرنسيين لتصير الإدارات فرنسية، أيجب أن نسلك هذا السلوك في مشاريعنا الحرة الخاصة بنا أيضا؟ إني أرغب أن لا أجد مثل هذه الحال إذا زرت مرة أخرى هذه المؤسسة التونسية العريقة".**[2]

وبخصوص زيارة جامع الزيتونة[3] فتم بعد استراحة، فتوجه راجلًا إليه مع حاشيته، فاستقبله أمام محراب الجامع الشيخ المدير محمد جعيط ورجال الشرع والمدرسون وجمهور غفير من الطلبة الذين هتفوا طويلًا بحياته وجاء في خطابه: "...**يجب عليكم أيها الشيوخ الأجلاء أن تبذلوا قصارى جهدكم للسير بمن أنيطت بتربيته لكم نحو المستوى اللائق بسمعة هذا البيت، وماله في القديم والحديث من علو الصيت، حتى يتخرج على أيديكم قضاة موفقون، وحكام عادلون، وعدول بالحق يشهدون وأئمة للدين يرشدون".**[4]

وعلى إثر ذلك انتظمت حلقات للدروس، فزارها واحدةً واحدة وحث الطلبة والمدرسين على الجد وطلب العلم ونشره قائلًا لهم: "**إنه لا حياة ولا وصول إلى حق تطلبونه أو نهضة تعملون لها إلا بالعلم، فجدوا في طلبه أيّها الأبناء، وفي نشره أيّها الأساتذة الأجلاء".**[5]

إن هذا الاهتمام الذي أبداه المنصف باي بالجانب العلمي وبجامع الزيتونة نستشفه من خلال زيارته له مرة أخرى، لكن هاته المرة كان دون سابق موعد ونقلت أحداث الزيّارة جريدة النهضة في غرة نوفمبر فكتبت: **"وقد قصد مولى البلاد الكلية الزيتونية على غير موعد وقصد أيضًا حلقات الدروس وقد كان لهاته الزيارة أثر طيب على النفوس وابتهجت القلوب بهذه العناية الملكية الشخصية بالعلم في أعظم كلية دينية إسلامية في شمال إفريقيا...وقد بشر فضيلة شيخ الجامع بأن التحسين الجديد لحالة الموظفين يشمل أيضا مشايخ الكلية الزيتونية...وكان زيارة صاحب العرش الحسيني المعظم زيارة شخصية غير رسمية عبرت عن عظيم اهتمام مولانا الملك بشؤون شعبه ومستقبل بنيه وجدد بمثل هذه التفقدات شخصية عهد الفاروق عمر بن الخطاب الساهر على رفاهية أمته".**[6]

---

[1]- جريدة الزهرة، العدد 10278، 15 أكتوبر 1942.

[2] - محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 56.

[3] - أمّا جامع الزيتونة فقد سبق وأن زاره هو الآخر بعد شهرين فقط من اعتلاء العرش، أين حرص على توزيع الجوائز على المتفوقين بنفسه من طلبة جامع الزيتونة، فقام الشيخ عبد العزيز جعيط عميد الجامع آنذاك بإلقاء خطاب تحدث فيه عن نشاط جامع الزيتونة وقدم للباي أسمى تشكراته عن هذه السنة الحميدة التي سنها، وبما يوليه من اهتمام لهذه الجامعة العتيدة، وقد أهدى المنصف لمكتبة الجامع كتابًا فخمًا عنوانه: تاريخ بغداد، به 14 مجلدًا. للمزيد ينظر: عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 39.

[4]- جريدة الزهرة، العدد 10278، 15 أكتوبر 1942.

[5]- حمادي الساحلي، فصول ...، المرجع السابق، ص283.

[6]- جريدة النهضة، العدد 6041، 1 نوفمبر 1942.

كما زار إضافة إلى المدرسة الصادقية وجامع الزيتونة، جامع ابي محمد لحضور ختم الحديث الشريف وكان ذلك يوم السبت 20 سبتمبر 1942 وقد احتشدت الجماهير من القصبة إلى ساحة باب السويقة للتشرف برؤيته عند مروره وتصاعد الهتاف من جميع الأفواه عند مرور الركب وقد ضاقت رحاب جامع ابي محمد بالرجال من مختلف طبقات الأمة.[1]

ب/ علاقته بالجمعيات:

- **الجمعيات الفنية والأدبية:** لقد انتعشت على عهده تلك المؤسسات التونسية في الفقه، الأدب، الشعر، الموسيقى والأغاني الشعبية، وقد انتقى أفراد الطاقم الملوكي في الموسيقى من المعهد الرشيدي للموسيقى، وأنعم بهذه المناسبة على رئيس المعهد الرشيدي الأستاذ مصطفى الكعاك نيشان افتخار علامة على تقديره وعطفه على أهل الموسيقى.[2]

وقد استقبل جل الجمعيات الأدبية والفنية للبلاد ومنحها جميعًا رئاسته الشرفية لها، وكل ما تحتاجه من إعانات لاستقامة أمورها واستمرار نشاطها، فقد كان مولعًا بالأدب والشعر والموسيقى وبالأخص المالوف الذي يمثل التراث الموسيقى العربي. ومن أفضل المطربات عنده المطربة الكبيرة فتحية خيري ذات الصوت الذهبي، والتي قامت بأداء الأغنية التي ألفها عبد الرازق كرباكة وتلحين قدور الصرارفي وتأثر بها كثيرا المنصف باي، هذه الأغنية تمجد المنصف ويخته الجميل الذي كان يتجول فيه كل عشية من عشايا صيف 1942م وهي بعنوان: بابورينو، فحفظها الناس ورددها الكبير والصغير وبقي الشعب التونسي يرددها سنوات عديدة [3]وهذه بعض كلمات الأغنية:

با بورينو سرع على النسمة. شرف موج الحي. هازز فوقو عز الأمة. سيدي المنصف باي ....[4]

- **جمعية الشبان المسلمين:** كما استقبل أيضا هيئة جمعية الشبان المسلمين وشرحوا له غاية الجمعية وبرامجها في طرق الإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورغبوا من سموه أن يأذن بردع الفساق حسب النظم الإسلامية وإحالتهم إلى المحكمة الخاصة بأمثالهم فاستحسن المنصف العرض، كما ذكروا لجلالته مشروع الجمعية في مقاومة الأمية فأظهر عطفه الكبير على هذا المشروع وعرض لهم أن يكون قصره موطن اجتماعاتهم بدون استئذان في كل ما يريدون قائلًا: **"إن ابني الشيخ محمد بن عاشور يبلغني كامل رغباتكم إن تراخيتم في إبلاغها لي، ثم سلم لرئيس الجمعية كيسًا من النقود الفضية إعانة لمشروع الأمية.**[5]

-**الجمعية الخيرية التونسية:** عندما شعر التونسيين بحاجة الأيتام من التونسيين، عمدت النخبة على تأسيس ملجأ لإيوائهم وقد كان الباي أول مشجع لهذا المشروع الذي يعود الفضل في فكرته للمصلح الاجتماعي سعيد أبو دربالة وبشير الرصايصي، وعندما عرضت عليه الفكرة كان أول المساهمين من خلال أخذ صورة له وبيعها لفائدة الجمعية الخيرية التونسية،[6] فكان مشروع الصور مشهد إشهاري كبير كل مساء في أحد أحياء المدينة.[7]

---

[1]- جريدة النهضة، العدد 6007، 22 سبتمبر 1942.

[2]- أرشيف أبي القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص ص 14. 15.

[3] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 59.

[4]- محمد بوذينة، الأغاني والأحداث الوطنية، المرجع السابق، ص 146.

[5] - جريدة افريقيا الفتاة، العدد 50، 15 مارس 1943.

[6]- أرشيف ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص ص 15. 16.

[7]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 46.

3- الجانب الاقتصادي:

لم يقتصر اهتمام المنصف باي على زيارة بعض مناطق البلاد، ولا على زيارة المؤسسات العلمية فقط، بل أولى اهتمامًا كبيرًا ورعاية خاصة للجانب الاقتصادي للبلاد نظرًا لظرفية تمتاز بالتدهور وصعوبة الحياة الاقتصادية بالنسبة للسكان، وأول أعماله في هذا المجال قيامه بزيارة الشركة التونسية للغزل والنسيج يوم الأربعاء 2 سبتمبر 1942، تنفيذًا لما وعد به محمد شنيق عندما كان وليًا للعهد، وهي شركة أسسها محمد شنيق وعزيز الجلولي وحمادي بدرة قبل سنة، وقد زودت بآلات حديثة لصنع الأقمشة واللباس التي كانت هناك حاجة إليها منذ هبوط المبادلات مع فرنسا، وصرح المنصف بتأثره وإعجابه بتنظيم ونوعية القماش المنتج،[1] ونقلت جريدة النهضة تلك الزيارة في عددها ليوم الجمعة 4 سبتمبر 1942 عبرت فيها على أن الهدف منها هو تقدير وتشجيع للمجهودات القيمة التي ترمي إلى إحياء هذه البلاد وترقيتها في الميدان الاقتصادي. وما يثبت تواضع شخصه ورغبته الملحة لخدمة شعبه أنه لما دخل لأول قاعة من قاعات المعمل خاطبه محمد شنيق: "**مولاي أقدم لكم معمل الحضرة الشامخة العلية دام عزها وعلاها**. فأجابه بالقول: "**بل هو معمل تونس والتونسيين أبنائي البررة**". كان الهتاف عاليًا ما جعل معتمد السفارة العامة يخاطب المنصف قائلًا: "**كلما حلت جلالتكم في مكان إلا كان الجو مفعمًا بالفرح والسرور**". فأجابه:" **ليس هذا الهتاف موجهًا لشخصي لأني لست إلا فردًا من هذا الشعب وإنّما الشعب بهتافه يريد أن يظهر للملأ تعلقه بالعرش والرابطة الودية التي تربطه وهذه العائلة وأن يعرب عن وحدته وإجماع كلمته وأنه لشعب كريم**".[2] وعندها تشكر المنصف باي السيد محمد شنيق وسلمه مبلغًا من المال طلب منه أن يوزعه على عملة المعمل.[3]

وإضافة إلى زيارة المعمل عمل على الوقوف على أوضاع البلاد الاقتصادية ومن ثم إحداث إصلاح اقتصادي، فقد كانت البلاد متضررة من الحرب، وقد أُنهك المجهود الحربي قواها الاقتصادية واستنزفت السخرة العاملة كل مدخراتها، ولعب المحتكرون أدوارهم بمهارة وتحصن أبطال السوق السوداء بحماية بعض أرباب السلطة والنفوذ فصاروا يقومون بعملهم آمنين، وانتشرت المجاعة وسيطر الفرنسيون وأعوانهم من اليهود وحتى بعض المسلمين على الأسواق واحتكروا ما فيها من قوت وملابس وأدوات ورفعوا أثمانها بصورة فاحشة، ولم تعد القوانين كافية لحماية السكان من شر هؤلاء، وإزاء هذه الحال أمر المنصف باي بتأسيس لجان اقتصادية تنظم التوريد والتصدير والتوزيع وتشدد الرقابة على المحتكرين والمتلاعبين بالسوق وإنزال أشد العقوبات بهم.[4] بذلك تأسست اللجان الاقتصادية وشرعت في إجراء تنظيماتها وعمد المنصف إلى جانب هذا العمل بتنشيط إنشاء منظمات وجمعيات كان لها دور في انقاض الناس من الخصاصة أيام اشتداد الحرب بتونس وانقطاع السبل واختفاء المواد من السوق العامة، فقد أصدر أمره للحراس والمراقبين المكلفين برعاية شؤون التموين أنهم إذا حجزوا بضاعة مهرب أو محتكر يسلمونها للجمعيات كي توزعها على أعضائها بالتقسيط وبثمن محدد.[5]

---

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 46.

[2]– جريدة النهضة، العدد 5992، 4 سبتمبر 1942.

[3]– أرشيف أبي القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص79.

[4]–محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 58.

[5]– المصدر نفسه، ص 59.

4/ الجانب العسكري:

بعد انتهاء الباي محمد المنصف من أداء واجبه الاجتماعي والعلمي، قرر أن يزور الثكنة العسكرية، وقبل ذلك واهتمامًا منه كان قد أسند إدارة الجيش التونسي[1] الذي هو الحرس الملكي إلى أخيه الأصغر الجنرال محمد خريج مدرسة سان سير الحربية الفرنسية، وبلغ عدد الجيش على عهده 8000 جندي،[2] كان قبل ذلك موكل إلى أحد ضباط الجيش الفرنسي، قام أخوه بالمهمة على أحسن قيام، بذل مجهودًا في ترقية هذا الجيش وتنظيمه وتدريب ضباطه، مما أحدث تطورًا محسوسًا في وقت وجيز حتى أن كثيرًا من الشبان الذين كانوا لا يأنفون من الانخراط في السلك العسكري قد شوقتهم الحياة العسكرية الجديدة إلى الانخراط فيه، إلا سلطة الحماية الفرنسية لم تكن تنظر إلى هذه الحركة بعين الرضى فلم تسمح بتوسيع دائرة هذا الجيش وعدده، متعذرة بالحرب وقوانين الهدنة وشروط فرنسا في تحديد الحرس الملكي.[3]

وقد تمت الزيارة في 21 أوت 1942م، وبعد أن طاف بجميع أنحائها قلد الجنرال باري شريط عهد الأمان، والسيد أمير الأمراء البشير الحمادي وسام الافتخار.[4]

5/ الجانب القضائي:

ا- زيارة المحكمة الشرعية:

تعتبر زيارة المنصف باي للمحكمة يوم تاريخي مشهود،[5] فلأول مرة في تاريخ العائلة الحسينية يزور ملك تونس دار المحكمة الشرعية،[6]ويقوم بتحديد أعضاء الديوان الشرعي بتونس في حفل رسمي توقف تنظيمه منذ 86 عامًا،[7] وهذا بشهادة الخطاب الذي ألقاه شيخ الإسلام الحنفي محمد طيب بيرم في يوم الزيارة قائلًا: "**إن هذه المنصة أيّها المولى الكريم لم يتبوأ مقعدها إلا جدكم ساكن الجنان المقدس المبرور المشير الثاني سيدنا محمد باشا باي يوم تخصيص هذه المحكمة لدار الشريعة المطهرة**".[8] وبعد خطاب كل من شيخ الإسلام الحنفي وصالح المالكي المكلف بمشيخة الإسلام المالكية وقف محمد المنصف مخاطبًا مؤكدًا على تطبيق العدل والشريعة الإسلامية في الأحكام وتحسين أوضاع المحكمة وأعرب على أنه في سبيل تحقيق العدل فهو مستعد للوقوف أمام المحكمة إن اقتضى الأمر استدعائه قائلًا: "**إنكم ستسمعون الآن خطابي وأرجوا أن تتمعنوا في كل كلمة من كلماتها، وإن الحالة التي عليها الديوان لا تسرني، وعلى كل حال فعفى الله عما سلف والعبر بالمستقبل، إذ لا أريد أن أسمع عن الديوان[9] في المستقبل شيئًا مكدرًا، واذا كانت هناك**

---

[1]- كان عدد الجيش التونسي في عهد المشير الأول أحمد باشا باي 60 ألف، عمل الاستعمار إلى مسخه بوسائل متنوعة إلى أن أصبح يلقب بالحرس الملكي ولا يتجاوز عدده الألف بإضافة الطاقم الموسيقي. للمزيد ينظر: أرشيف ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص100.

[2] - المصدر نفسه، ص13.

[3]-محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 52.

[4]- أرشيف ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص102.

[5]-جريدة النهضة، العدد 5958، 24 جويلية 1942.

[6]- أرشيف ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 71.

[7]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 39.

[8]- جريدة الزهرة، العدد 10209، 24 جويلية 1942.

[9]- يوم 14 نوفمبر 1858 شهد محمد باي جد المنصف يشرف على حفل بهيج أعلن فيه عن تأسيس مجلس ديوان شرعي الذي خصص له مقرات بالعاصمة في نهج الديوان، ومنذ ذلك التاريخ لم يقم أحد من البايات بزيارة المحكمة الشرعية. للمزيد ينظر: عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 39.

مصاعب فأنا أذللها لكم وما هذه إلا دار شريعة المصطفى صلى الله عليه وسلم، يجب أن تكون هذه المحكمة أحسن محكمة في العالم، وإني أنا بنفسي أمير البلاد في استطاع المحكمة الشريعة استدعائي أمامها، ويجب أن لا يطول نشر النوازل أكثر من شهر وبحول الله سأزوركم في كل شهر، وأتمنى أن أجد الأمور قد سارت على وفق المرام".[1] ثم أذن لوزير القلم والاستشارة محمد حبيب الجلولي لتلاوة خطابه نقله الأستاذ علي الجندوبي ومما جاء فيه:" **إن العدل كما لا يخفى على سماحتكم أساس الملك والغفران وبه تستقيم حال الممالك والبلدان والشريعة أسسها جاءت كافلة للحقوق حافظة للنظام حاثة على حفظ الانسان...وعهدت إليكم الحكم بين الناس، وأن الأمانة التي حملتها من ربي سبحانه قد قدستكم فيها وعهدت إليكم لإجراء الحق، كما أمر الرب تعالى فاتقوا الله في الفقير المقطر واليتيم والعاجز، والأرامل والهرم...**" [2] وختم بالقول: "**وإني مهتم بكل ما تطلبون عامل على إجابتكم لسائر ما ترغبون، محافظ على حرمة الشرع العزيز**".[3]

إضافة إلى ذلك فقد أحدث المنصف باي إصلاحًا لمشكل التقاضي المتمثل في سير القضايا ببطيء وعدم انتظام وعسر الإجراءات التي يتوصل بها لاستيفاء الحقوق فأمكن من إيجاد حل سريع للمشكلة، وذلك بالزيادة في عدد أعوان مشايخ الديوان بشرط انتخابهم بمقتضى القاعدة الأهلية وتوزيع العمل توزيعًا محكمًا تستوي به كل المجهودات وإحداث مصلحة خاصة لتنفيذ الأحكام الشرعية، وتشكيل هيئة علية من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى تحضير لائحة جديدة في ضبط الإجراءات الشرعية وتكفل للمتقاضين سرعة الوصول للحق مع الضمانات الكافية التي أوجبتها الشريعة السمحاء.[4]

وبذلك فقد أوصى رجال الشرع بالإسراع بفض القضايا المعروضة عليهم[5] وحملهم مسؤولية كثرة تهافت المتقاضين على كسب الجنسية الفرنسية هربًا من متاهات إجراءات المحاكم الشرعية، ووعدهم بالمساعدة على القيام بمهامهم،[6] كما يشهد للمنصف إقامته لأحكام الشرع بعد أن علم بتقاعس الشرطة في تطبيق المرسوم الملكي الذي يمنع بيع الخمر للمسلمين وتشجيعها على إفساد المجتمع بانتشار السكر فيه، فأمر بأن يجوب المنادي في كل البلد ينذر الناس بأن من وجد في حالة سكر يقبض عليه ويجلد أمام الجموع المكتظة، وكان لذلك الاجراء تأثير إيجابي، فأيام قلائل بعد ذلك انقطع شرب الخمر وخشيان الحانات، ولم يعثر بعدها على سكير في الطريق.[7]

ب/مكتب التظلمات:

أسس المنصف باي مكتب أسماه "مكتب التظلمات"، مهمته تلقي شكاوى المتظلمين والبحث فيها لدى المراجع المختصة، ومن ثم التعجيل بإرجاع حقوق المتظلمين من التونسيين. لقد أراد المنصف باي الاقتراب أكثر من شعبه بإنشائه لهذا المكتب وهو الآخر سابقة في عهد البايات، وبرغم من أن تلك الشكاوى توجه إلى المصالح المختصة لدراستها، إلا أن

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 39.

[2]- وثائق ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص72.

[3] - المصدر السابق، ص 74.

[4] - جريدة افريقيا الفتاة، العدد 52، 17 مارس 1943.

[5]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي، المصدر السابق، ص 308.

[6] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 39.

[7]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص ص 57. 58.

فحوى تلك الرسائل تكتب على أساس توجيهها إلى المنصف باي، فمن جهة تعبر عن مدى محبة الشعب له وثقته في شخصه لحل مشاكله، ومن جهة أخرى ساعدت المنصف باي باطلاعه على الكثير من المظالم ومن ثم تأكده من بطئ سير المحاكم في فصل القضايا وتدخل الإدارة في القضاء. ووجود الكثير من الفصول في القوانين لم تجعل إقامة العدل بين الناس ولكن جُعلت لقضاء مآرب استعمارية وتعبيد الطريق أمام المكتسحين من الغاصبين،[1] وسوف نقف على هذا من خلال قراءة في تلك الشكاوى.

لقد بلغ عدد الوثائق الأرشيفية في هذا المجال ما يفوق 2140 شكاية، وهو عدد كبير يعبر عن عجز الجهات المعنية في حل تلك القضايا، وهي مقسمة على النحو التالي: مراسلات موجهة من الأهالي إلى المنصف باي تتعلق بمطالب إعفاء من الخدمة العسكرية والعفو عن المساجين وتخفيف أحكام قضائية 621 شكاية، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية 748 شكاية، مراسلات وشكاوى تتعلق بالنزاعات العقارية 510 شكاية، مراسلات تتعلق بشكاوى رفع تظلم الأعيان وأعوان الإدارة المحلية والجهوية 261 شكاية، وانطلاقًا من عدد الشكايات المرتفعة في طلب الإعانات المالية بسبب الفقر وتحرير المساجين الذين حكم عليهم تعسفًا تتضح الوضعية الاجتماعية الصعبة للمجتمع التونسي، وظلم المحاكم المدنية. ومن خلال عملية جرد لتلك الشكاوى التي كانت عبارة عن رسائل مراد منها إيجاد حل لدى الباي، كتب له الرجل والمرأة، التلميذ والأستاذ، فلاحون ومساجين يطلبون إعانة أو رفع تظلم أو طلب حماية، ويمكن فرزها على أساس:

ا- **رسائل لطلب إعانات مالية:** لقد دفع الفقر، الحاجة وضيق المعيشة إلى أن يلتجأ إليه الكثير، فهذا الطالب المسمى محمد بن خليفة بوغفيلة يطلب إعانة مالية يستعين بها في ظروفه الحرجة،[2] وتلميذان آخرين يستغيثان بسبب حالة الفقر السائدة التي وصلت إلى درجة كادا فيها ألا يباشرا تعليمهما في جامع الزيتونة،[3] وآخر يطلب جراية مالية لإتمام العام العصيب.[4] وذلك رغم أن جمعية الأوقاف تدعم السكان أهل الحاجة، إلا أنه لم يكن بالكافي، فالعجز وكبر السن دفعت محمد مصطفى اسكندراني في 5سبتمبر1942 للقول: "**أنا رجل فقير عاجز عن الكسب ولي عائلة تتكون من 11 نفرًا، والإعانات التي أحصل عليها من جمعية الأوقاف لا تكفيني، ولي ديون متراكمة تقدر ب 5000 فرنك**". وطالب بتدخل الباي لتخصص له الجمعية راتب شهري سواء من وقف الحرمين أو وقف آخر.[5] ونفس الأمر ينطبق على بقية الرسائل فكلها تترجى مساعدة من الباي[6] أو تدخل منه إلى الجهات المعنية كما فعل محمد الأصغر بن الصادق قاسم في 4 نوفمبر 1942، أين رفع أمره للباي ليتم قبول مطلبه لدى الجمعية الخيرية الإسلامية في تونس من أجل أن تتكفل بالنفقات اللازمة لابنيه وتعليمهما بعد أن رفضت الجمعية طلبه.[7] كما عثر على الكثير من الرسائل يلتمس فيها أصحابها

---

[1] – محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 51.

[2] – (أ، و، ت)، سلسلةf، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 22، **مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية موجهة من الأهالي الى محمد المنصف باي 1942**. رقم الوثيقة 171.

[3] – المصدر نفسه، رقم الوثيقة 726.

[4]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 645.

[5] – المصدر نفسه، رقم الوثيقة 646.

[6]– (أ، و، ت)، سلسلةf، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 5، **مراسلات تتعلق بتجاوزات العائلة الحسينية، كما تحتوي على وثائق عبارة عن رسائل طلب اعانة من المنصف وتهنئته**، رقم الوثيقة 319.

[7] – (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 624.

من الباي منحهم إعانات سكنية.[1] إن تلك الظروف الصعبة من فقر ومرض قد دفعت أيضًا الأرامل لوصف حالهم وتشكي عجزهم عن التكفل بأبنائهم طالبين إعانات مالية،[2] ومنها من تشتكي فقدان الولد والعجز بعد البلوغ من العمر عتيًا. [3]

ب/ **رسائل من جامع الزيتونة:** من ضمن مجموع تلك الرسائل عثر على رسالتين حملت مطالب تلامذة جامع الزيتونة، الرسالة الأولى التي تحمل رقم 20 كتبها الطلبة المقبلين على الدراسة في خارج البلاد لطلب العلم، وطالبوا المنصف باي بإصدار إذن بعدم عرقلتهم أثناء السفر لأن الطلبة يجدون صعوبات في تحصيل جواز سفرهم ما يؤدي إلى تأخرهم، وأن يمنح لطلبته مقدار من المال لأن الحياة في فرنسا أصبحت صعبة والمال الذي منح لهم من قبل جمعية التعاون الوطني بفرنسا لا يكفي.[4] أمّا الرسالة الثانية فقد وجهها التلامذة الزيتونيون المقيمون بسوسة شارحين فيها الوضع الثقافي ومما جاء فيها بعد التحية الطويلة منهم أوضحوا مطالبهم بالقول:" **نشر العلوم وتعميم المعارف!!.. كلمات تقال ولا أخف منها ولكن مسؤوليتها أثقل ما يكون هي! لا يشتمل شعبكم اليوم يا صاحب الجلالة إلا على 5% من المثقفين، وداخل هذا الرقم من ثقافته غير كاملة، وأن السبب في ذلك والعامل الأساسي هو الفقر المدقع**"، مطالبين بإحداث إصلاحات لنشر العلم بين ربوع الأمة.[5] كما أرسل الشيوخ المعاونين الرسميين للتعليم بالجامع الأعظم الفرع الزيتوني الصفاقسي رسالة تذللها 15 توقيعًا، شرحت للمنصف في صورة انتشار عدم المساواة وضعف إدارة الجامع أن الفرع يحوي 600 تلميذ يقوم بتعليمهم 6 مدرسين رسميين مباشرين للتدريس الفعلي و18 معاونًا رسميًا يتقاضى الفريق الأول شهريًا 850 فرنكات والثاني 200 فرنكات، مع أن الفريقين يحملان نفس الشهادات والعمل رغم أن جل أعباء التعليم على كاهلهم، لذلك رفعوا عريضة لتحسين أوضاعهم وحملت العريضة مطلبين: "**تسويتنا في المرتب مع المدرسين الرسميين، تسميتنا بأوامر علية مثل المدرسين الرسميين بدلًا عن قراراتنا الوزيرية**".[6]

ج/ رسائل المساجين: لقد تعددت رسائل طلب العفو أو تخفيف مدة السجن، فكتب إليه السجين بنفسه، الأب عن ابنه، الابن عن والده، الأم عن ابنها، الزوجة عن زوجها أو أهل القرية عن أحد أفرادها.

ضمن الحالة الأولى نجد رسالة لمنفي في 6 نوفمبر 1942 يدعى محمد بن صالح إلى المنصف يسرد فيها ما حدث له، فنفهم من ذلك حجم الظلم والتعسف الذي وقع له وبدون شك للكثير من أمثاله من الشعب التونسي عمومًا والمناضلين السياسيين خصوصًا من قبل إدارة الحماية، فهذا الشاب مبعد بمطماطة التراب العسكري محكوم عليه من طرف المحكمة العسكرية كسياسي ينتمي إلى الحركة الدستورية وقد استنفذ مدة 31 شهرًا نفيًا مورست عليه مختلف أشكال التعذيب الجسدي والمعنوي إلا أنه يجهل حقيقة اعتقاله إذ قال:" **مولاي إلى الآن لم أجد تأويلًا لسبب اعتقالي ومنفاي! إلى الآن لم أتمكن من معرفة التهمة الموجهة نحوي!**" لهذا يطلب منه النظر في الأمر حسب ما تأمر به العدالة ولو بتغيير

---

[1]-(أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 539.

[2] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 681. 714. (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بتجاوزات العائلة ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 320.

[3]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 318.

[4]- (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 20.

[5]-(أ، و، ت)، سلسلةf، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 23، **مراسلات موجهة من الأهالي إلى المنصف باي تتعلق بمطالب إعفاء من الخدمة العسكرية والعفو عن المساجين وتخفيف احكام قضائية 1942**، رقم الوثيقة 551. 549. 552.

[6]- وثائق ابى القاسم محمدكرو، الحافظة 3، الملف 9، رقم الوثيقة 84.

منفاه الى جهة أخرى.[1] كما كتب له سجينين آخرين أحدهما تحت عدد 18 والآخر 187 بسجن غار الملح، فالأول يعلمه بتاريخ 1942/9/17 أنه قضى 22 سنة سجينًا وحكم عليه بالأعمال الشاقة المؤبدة وقد تقدم في السن وأنهكت قواه طالبًا أن يذوق الحرية والموت في كنف المنصف باي،[2] والثاني يخبره أنه اعتقل وحكم عليه من أجل روح قتلها دفاعًا عن النفس ب 10 سنوات أعمال شاقة وهو لم يتجاوز 16 سنة ويتمنى إطلاق سراحه.[3]

وضمن الحالة الثانية، عثر على شكاية حررها الهادي بن الحسن يعرض فيها قضية ابنه السجين السياسي المحكوم عليه ب 20 سنة إبعادًا عن مسقط رأسه من طرف المحكمة العسكرية في تونس بتهمة تعليق المناشير، وقد تعرض للمرض بعد أن نقل إلى سجن الحراش بالجزائر لعدم ملائمة طقس المنطقة لجسمه الضعيف، لذلك طلب منه التدخل تدخلًا عادلًا لنقل ابنه إلى مكان يلائمه سواء في سجن عار الملح أو غيره من السجون التونسية. [4]

أمّا ضمن الحالة الثالثة والرابعة فقد اشتكى نور الدين بن بركات للمنصف وجود والده في السجن ظلمًا [5]ورسائل أخرى من أمهات تطالب بالعفو عن أبنائها بمناسبة عيد الفطر.[6]وفي الحالتين الأخيرتين تصف زوجتين عجزهما عن التكفل بأولادهم الصغار مطالبين التخفيف في الحكم فقد قضى الأول عامين من أصل 3 أعوام [7]والآخر قضى 5 أعوام سجينًا من أصل 7 أعوام.[8] وكتب 24 نفرًا من جربة يطالبون المنصف التدخل لإطلاق سراح سجين حكم عليه 15 عامًا سجنًا مع الأعمال الشاقة رفقة 3 أنفار آخرين لارتكاب جريمة السطو والنهب مع كونه بريئًا مما اتهم، ولا يوجد في ملف القضية ما يثبت اتهامهم سوى اعترافهم الذي كان تحت الضرب الشديد.[9]

د/ رسائل حول النزاعات العقارية: إن هاته الرسائل حول النزاعات العقارية توضح بشكل يجزم وجود مرض في المحاكم المدنية فإمّا أنها تصدر أحكام ظالمة أو أنها تتقاعس عن أداء واجبها، ومن جملة تلك الشكاوى ما يثبت ذلك، رفع حسن بن مفتاح من ماطر شكاية للمنصف لتعرضه إلى ظلم الكاتب العام الذي هدده بدخول السجن في حالة رفع شكايته وذلك بعد أن تعرض إلى الضرب وأجبر على توقيع وثيقة يجهل محتواها،[10] كما أرسلت رسالة من الرويسي بن محمد مبارك يعلمه بتعدي أولاد عيون ظلمًا على هشتير بسليانة هو ملك أجداده، وخاصمهم في المحكمة لكنه لم يستطع إتمام مخاصمته لعجز مالي، متمنيًا منه أن يُظهر له حقه.[11] (**الملحق رقم 6**) ونفس الأمر ينطبق على مجموعة من الأفراد تتكون

---

[1] – (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بمطالب إعفاء ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 19.

[2] – المصدر نفسه، رقم الوثيقة 71.

[3]–(أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 43.

[4]– (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي إلى المنصف باي تتعلق بمطالب إعفاء ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 12.

[5]– (أ، و، ت)، سلسلة f، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 25، **مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بشكاوى لرفع تظلم الاعيان وأعوان الإدارة المحلية والجهوية**، رقم الوثيقة 242.

[6]– (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بمطالب اعفاء ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 130. 150.

[7]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 58.

[8] – المصدر نفسه، رقم الوثيقة 52.

[9] – (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بشكاوى لرفع تظلم الاعيان...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 169.

[10]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 244.

[11]–(أ، و، ت)، سلسلةf، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 21، **مراسلات وشكاوى من الأهالي موجهة الى المنصف باي تتعلق بالنزاعات العقارية 1942**، رقم الوثيقة 3.

من أبناء العموم يشتكون فيها من 6 أشخاص كانوا قد اقتحموا سكناهم واغتصبوا أملاكهم واعتدوا عليهم بالضرب فاضطروا إلى الهرب، وطلبوا من المنصف الحماية حتى يتمكنوا من العودة إلى مسقط رأسهم فقد تعذر عليهم العودة خوفًا من بطش المعتدين.[1]

نضيف لهم رسالتين: الأولى لسيدة ابنة محمد الفرجاني تشتكي للمنصف إخراجها من أرض كان قد سكنتها منذ 16 عامًا، منحتها لها جمعية الأوقاف وأصبحت مهددة من قبل حارس غابة منوبة بالرغم من أن الأرض لا تمنع الجمعية من بناء معهد خيري إسلامي لأن الأرض واسعة، لذلك تطلب منه حمايتها وألا يتم إخراجها من أرضها.[2] أمّا الثانية فتشتكي فيه السيدة مباركة بنت الحاج الذهبي عن ادعاء شخصين أن هشتيرًا ملك لأبناء أخيها المتوفي من ملكهما، وقد أصدرت المحكمة الفرنسية بالكاف بطلان ادعائهما، لكن بعد مدة أصدر حكمًا آخر وعلمت بأنهما دفعا للقاضي رشوة ليصدر عنها الحكم الثاني، مطالبة النظر في القضية.[3]

د/ رسائل تظلم الأعيان والإدارة المحلية: حملت هاته الرسائل في طياتها وصفًا للوضع الاجتماعي الصعب الذي عرفه التونسيين جراء تأثير الحرب العالمية 2 قبل أن تنتقل إلى تونس، كما عبرت كذلك عن ظلم المراقبين المدنيين الفرنسين وتواطؤ الأعيان وعمال الإدارات المحلية. كان المراقب المدني يتجاهل مطالب السكان مثلما فعل مع أحد أفراد سوق الأربعاء والذي شكا فيه للمنصف باي عدم سماع هذا الأخير لمطلبه بمنحه مقتطعات المعاش التي بها يحصل على مواد المعاش بعد أن احترقت بسبب حريق نشب كامل منزله. ونفس الأمر مع خذاري العربي الذي يشتكي من المراقب المدني في باجة بعدم منحه أوراق المعاش بعد أن ضاعت له، رغم أنه في البداية تقبل الأمر، لكن بعد أن علم أنه منح بعض الأشخاص ممن ضاعت لهم ورقات المعاش وزودهم بالقماش أصبح يطالب بحقه في الحصول عليها.[4] كما وصل ظلم المراقب إلى درجة التعنيف.[5]

وحملت رسائل أخرى تجاوزات كاهية البلد المتمثلة في عدم التعامل على أساس المساواة والتمييز العنصري في توزيع الأقمشة.[6] كما اتهموا أعوان المشايخ وكاهية البلد في رسالة من أحد سكان بلدة ساف، يشكو علاقتهم بالمراقبين التي وصلت إلى درجة أن ألحقوا الضرر بالسكان[7] وعبر له على أن التوظيف في منصب الشيوخ يتم على أساس المولاة للمراقبين، فلا يدخل الكاهية أو العامل فقيرًا إلا ويصبح في عامه صاحب مكاسب عقارية ومنقولة.[8] ومنهم من طلب الرشوة مقابل حصول السكان على وثائق شخصية كشهادة الوفاة وغيرها وهذا بشهادة رسالة تحمل 74 توقيعًا من مشيخة جنبيانة.[9]

---

[1]- (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بشكاوى لرفع تظلم الاعيان...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 235.

[2]-(أ، و، ت)، مراسلات وشكاوى من الأهالي موجهة الى المنصف باي تتعلق بالنزاعات العقارية، المصدر السابق، رقم الوثيقة 151.

[3]- (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 108.

[4]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 5.

[5]- وثائق ابى القاسم محمد كرو، الحافظة 3، ملف 9، رقم الوثيقة 178.

[6] - (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بشكاوى لرفع تظلم الاعيان...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 285.

[7]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 217.

[8]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 251.

[9]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 252.

إن هذا الانحراف عن خدمة مصالح الأمة نتيجة طبيعية بعدما سيطرت إدارة الحماية على الإدارات المحلية التونسية، فكان من مظاهرها التحايل للحصول على أراضي زراعية ملك للأشخاص بمبالغ غير حقيقة.[1] ورفع أهالي ورغمه شكاية بخصوص تردي أوضاعهم والتضييق والاستبداد الذي سلط عليهم من قبل الجهات العسكرية، فوصفوا ما أصابهم بالقول: "**استعملت معنا كل الحيل الشيطانية لسلب متاعنا ومص دمائنا نحن سكان الجنوب خاصةً والتونسيين عامةً**" وأن ما يحصلون عليه من التموين للفرد منهم لا يحصى إلا ب 3 كيلو من الشعير في الشهر كله وهي كميات قليلة لا تسمن ولا تغني من جوع.[2] كما كتب أهالي همامة عريضة يشكون فيها ما يعيشون من ظلم وهي كثيرة نذكر منها: بيع الجزء الأكبر من الأقمشة التي تحصل عليها بلدتهم في السوق السوداء والباقي إمّا يوزع منها للمتواطئين على الظلم والاستبداد أو تجمع مقتطعات وتطبع على أنها سلمت لأصحابهم كذبًا. إضافة إلى المؤامرات التي تحدث بإيعاز من إدارة العمل من أجل أن يدفع السكان المال مقابل إطلاق سراح المتهمين، كما تعمل الإدارة على تشجيع الفتنة في أرض العروش.[3]

ومن ضمن تلك الرسائل أيضا اشتكى السكان من تصرفات المعمرين الفرنسيين وتطاولهم على أراضيهم، فهذا المعمر يدعى جورج لافو من مشيخة جراد تعدى على حرمة الأموات وذلك باستلائه على أرض تابعة لزاوية عبد السلام بن مفتاح خصصت كمقبرة إسلامية.[4] (**الملحق رقم 7**) وآخر يدعى قيولاس جورج استحوذ على أرض ملك 16 شخصًا وكانت قد منحت لهم منذ 20 عامًا من قبل قسم إدارة الغابات، لكن الأخير ادعى أنها ملكًا له، وقد رفع القضية إلى المحكمة الفرنسية التي أقرت بخروجهم ومنحها له،[5] ومعمر ثالث يدعى نويل فيليب يعمل مربي لحيوان الخنزير يملك منه 600 رأسا، فيعمل ضد المصلحة العامة بإطلاقه لهم مخلفًا ضررًا للإنتاج الفلاحي لأهالي مشيخة السحابنة عمل ماطر،[6]

كما رفع الفلاحين شكايا ضد إدارات محلية منها: إدارة البريد كتبها عمال الهيئة المنتخبة لموظفي البريد عددهم 49 شخصًا، يشتكون للمنصف باي من ظلم إدارة البريد، فبعد أن نجحوا في مناظرة دخولها بصفة وقتية، ورغم تمضية وقت طويل إلا أنهم بقوا وقتيون ولا يتمتعون بحقوق العامل، كما أوضحوا أن هذه المعاملة خاصة بهم فقط المسلمين في حين الأجنبي: فرنسي أو متجنس أو يهودي أو أجنبي آخر من الأجناس يتمتعون بجميع الحقوق التي حرموا منها.[7]

أمّا إدارة ديوان الزيت فاشتكى منها صغار الفلاحين بمدينة صفاقس عددهم 128 بأنها تمنح كمية لا تكفي من الزيت وتساوي فيها بين العائلة التي تتكون من 4 أنفار مع العائلات الأكثر من ذلك ولو تتكون من 15 نفرًا فتحصل إلا على 200 كلغ رغم أن البلاد تنتج كمية كبيرة من المادة.[8] أمّا الشكاية الأخيرة فكانت ضد شركة الترموای التي ضربت

---

[1]- (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بشكاوى لرفع تظلم الأعيان...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 143.

[2] - (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 291.

[3] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 725.

[4]- (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي الى المنصف باي تتعلق بشكاوى لرفع تظلم الأعيان...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 52.

[5] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 153.

[6] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 214.

[7]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 175.

[8] - (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 310.

بحقوق العامل ضرب الحائط فالأجر زهيد، العامل مهدد صحيًا، لا تحترم حقوقهم في ساعات العمل فطالبوه بالتدخل لتحسين وضعهم ووضع المتقاعدين بما يتلاءم مع الحالة العامة.[1]

هـ/ **رسائل طلب التوظيف**: لقد تعددت وتنوعت رسائل طلب التوظيف، فمنها من طلب التوظيف بإدارة الشرطة كما طلب عبد الكريم بن عبيد كاتبًا له من سلا بالمغرب الأقصى يوم 19 سبتمبر 1942،[2] ومنهم من طلب التوظيف كعون من أعوان المحافظة [3]كإداري بأحد الإدارات سواء بإدارة المال أو بالكتابة العامة[4] أو الإدارة العدلية.[5] ومن الرسائل من تطالبه بالترسيم في الوظيفة،[6] وآخر طلب الحصول على رخصة لمزاولة صناعة كتابة المكاتيب بدل صناعته القديمة وهي النجارة التي لم يعد بإمكانه العمل بها نتيجة عدم إمكانية حصوله على المواد اللازمة في ظل الأزمة.[7]

لقد كان لهاته الرسائل أثرًا طيبًا وإيجابيًا، فقد عثر من بين الرسائل على رد الإدارة المعنية منها إدارة العلوم، فتحمل إجابات على الرسائل التي رفعت إلى المنصف باي نذكر منها وثيقة بعنوان: **جواب إدارة المعارف عن جلالة مليكنا المعظم ردًا على رسالة 30 جوان 1942** كانت قد وجهت للمنصف باي من قبل محمد بن علي الخميسي.[8]

[1] – (أ، و، ت)، مراسلات موجهة من الأهالي إلى المنصف باي تتعلق بمطالب اعفاء ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 392.

[2]– وثائق أبي القاسم محمد كرو، الحافظة 3، ملف 9، رقم الوثيقة 92.

[3]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 9.

[4]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 10.

[5]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 15.

[6]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 35.

[7]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 259.

[8]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 112.

المبحث الرابع: العمل السياسي للمنصف باي

1- علاقته بالحركة الوطنية

من المعلوم أن محمد المنصف باي قد سبق وجمعته علاقة طيبة بالحركة الوطنية في فترة 1920-1922 وخصوصًا بالحزب الدستوري، ورأينا سابقًا كيف تعاطف معه بل لنقل إنه كان وطنيًا دستوريًا في تلك الفترة، ورغم عزلته سياسية إلا أن ذلك لم يمنعه من الاتصال ببعض قادة الحركة الوطنية كمتابع للوضع السياسي، لكن بوصوله إلى العرش التونسي ستتضح طبيعة هذه العلاقة ونرى كيف تعامل مع الحزب في ظل أوضاع هي دون شك تختلف تمامًا عن أوضاع الفترة السابقة الذكر.

بعد أسابيع قليلة من بداية ولاية المنصف باي أوت 1942م، استقبل وفدًا من أعضاء الحزب الدستوري القديم ثم وفد من الحزب الدستوري الجديد واللذان وقعا حلهما نظريًا، واستمع إلى وجهة نظرهم ومطالبهم واقتراحاتهم بخصوص مستقبل البلاد، فاستحسنها وكان لها أثر فيما بعد عند إصداره لمذكرة المطالب الموجهة إلى المارشال بيتان. [1]

خلال لقائه بالوفدين أعرب لهما عن قلقه من الانقسامات والخلافات التي تطبع علاقتهما، ودعا الجميع إلى توحيد صفوفهم وهياكلهم تحت رعايته الشخصية، فبدا لهما ولجميع الملاحظين في مقام زعيم الوطنية التونسية، ندعم ذلك بالقول الآتي: "**فمع المنصف سيكون العرش مبعث توكيد الوطنية التونسية، فبعد بضع أسابيع أصبح الباي زعيم الوطنية التونسية ولاشك أنه لو كان بورقيبة[2] حاضرًا لتقلص أمامه مفسحًا له المجال مثل الجميع**"، هكذا وصف السعيد المستيري جهود المنصف باي في تلك الفترة.[3]

منذ أزمة أفريل 1938 وجل أعضاء الحزب الدستوري الجديد على رأسهم القادة في السجون، فلم يكن الوضع يسمح بغير المطالبة بإطلاق سراحهم، وبمبادرة من المنصف باي، عمد إلى استقبال الجنرال براي Barré قائد القوات الأعلى للقوات التونسية في 24 أوت 1942م مطالبًا إياه بإطلاق سراح المتهمين الدستوريين وخاصة المعتقلين منهم في مرسيليا وترتس وذلك بإصدار عفو شامل بشأنهم، ورغم أنه دعم طلبه بوعد منه أنه سيأخذ من بورقيبة ورفاقه الذين هم شبان سقطوا ضحية وطنيتهم عاهدًا بعدم بث الفوضى والاضطراب بعد إطلاق سراحهم إلا أنه نفى أن يكون ذلك من صلاحيته والأمر عائد إلى المقيم العام.[4] كما استغل المنصف باي زيارة سفير ألمانيا له وطلب منه أن يبلغ رغبته بإطلاق

---

[1]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 530.

[2] - عاش الحبيب بورقيبة قرنًا كاملًا، هو القرن العشرين، سجل رسميًا من مواليد 1903 بالمنستير، في حين هناك من معارفه من يؤكد أنه كان قبل ذلك ورجح أنه ولد سنة 1900، رحل عام 2000، تلقى العلم في تونس ثم فرنسا حيث نال شهادته الثانوية وبعدها إجازة الحقوق من جامعة باريس ثم عاد إلى تونس عام 1927 ليمارس مهنة المحاماة، ونشط في صفوف حزب الدستور قبل أن يؤسس مع مجموعة من شباب حزب الدستور الجديد 1934، عين أمينًا عامًا وأصبح هذا الحزب في ما بعد الحزب الاشتراكي الدستوري، أمضى 11 عامًا في السجون الفرنسية في فترة 1934-1955 بسبب نضاله من أجل استقلال تونس، أصبح بعد الاستقلال رئيسًا للمجلس الوطني ثم رئيس للمجلس الوزراء، وفي 20 جويلية 1957 أعلنت الجمهورية التونسية وانتخب الحبيب بورقيبة رئيسًا لها، أطلقت عليه عدة ألقاب منها: الزعيم، المجاهد الأكبر، الرئيس الأبدي، صانع الأمة. للمزيد ينظر: الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر، تونس، 200، ص 13. فراس البيطار، ج 2، المرجع السابق، ص ص615. 616.

[3] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 47.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 172.

سراح السجناء إلى القائد الألماني هتلر، ويقول حفيده محمد سعيد في ذلك الشأن: **"في حمام الأنف أثناء مجيء سفير ألمانيا في تونس، طلب المنصف باي باسم الصداقة الألمانية التونسية أن يسرح هتلر أبنائه من الشعب".**[1]

لقد بذل المنصف باي قصارى جهده منذ ارتقائه إلى العرش للإفراج على المساجين من قادة الحزب الدستوري الجديد المسجونين في تونس والجزائر وفرنسا وهذا بشهادة المناضلين التونسيين منهم الطيب بن بلقاسم: "... **في ذلك الوقت كانت المساعي من طرف المنصف باي مساعي حثيثة في المطالبة برجوع الزعماء بورقيبة ورفاقه"**،[2] وقد كللت جهوده بالنجاح، حيث اضطرت السلط الفرنسية في غرة ديسمبر إلى إطلاق سراح جميع المساجين الدستوريين بتونس،[3] وذلك بعد الاضراب الذي قام به المعتقلون، حيث أضربوا عن الطعام منذ 31 جويلية 1942 وهو ما حمله التقرير الذي رفعه رئيس إدارة السجون إلى الوالي المعتمد للأمن العام في البلاد التونسية في نفس التاريخ مما جاء فيه: "**إن الدستورين المعتقلين بالسجن المدني وعددهم 103، وبزنزانة غار الملح وعدد 25 استمروا اليوم في إضراب الجوع ورفضوا فطور الصباح"**،[4] انتهى الإضراب في 4 أوت جبرًا، ومن نفس المرسل إلى المرسل إليه كتب : "...**واليوم الرابع من أوت عاد الهدوء الكامل بغرفة الدستوريون، ولا شيء يستحق الذكر فيما يخص صحة هؤلاء المعتقلين"**،[5] وأكد المستيري أن المنصف باي كان على اتصال بالمسجونين عن طريق عزوز الرباعي ورضا ثامر وحاول إيقاف إضراب الجوع،[6] وأسفرت تلك الانتفاضة على مقتل أربعة من السجناء.[7]

تناولت جريدة إفريقيا الفتاة غرة ديسمبر 1942 في مقال لها تحت عنوان "**اتحاد**" قرار إطلاق سراح المعتقلين على أنه كان باتفاق المنصف باي مع المقيم العام استيفا من أجل اتخاذ إجراءات تساعد على توطيد العلاقات في تلك الظروف الحرجة "**وباسم جميع السياسيين المحكوم عليهم والموقوفين في سجن تونس طلب الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم وحسين التريكي ومحمد رشيد ادريس من جناب الأميرال استيفا المقيم العام إلغاء جميع العقوبات الصادرة ضدهم من طرف المحكمة العسكرية بعاصمة تونس في أزمان مختلفة...وباسم المارشال بيتان رئيس الدولة الفرانسوية اتخذ جناب الأميرال استيفا لفائدة التونسيين المساجين لأسباب سياسية إجراءات عفو تام".** [8]

بعد أن تمت عملية الإفراج، استقبل المنصف باي الحبيب ثامر، الطيب سليم، رشيد ادريس وحسين تريكي، أعرب لهم عن عزمه على تسخير كامل حياته لخدمة القضية الوطنية وقبول نتائج أعماله ولو آلت به إلى السجن أو الموت.[9] وفي شهادة لحسين تريكي أكد على وطنية المنصف باي ودوره في الافراج عنهم قائلًا: "...**طبعًا الفرنسيون لم يقبلوا في ذلك الوقت لكن هو اغتنم (المنصف باي) فرصة وجود القوة الألمانية وضعف النفوذ الفرنسي في تونس، وتمكنا من**

---

[1]- شهادة محمد سعيد، نهاية عرش، المصدر السابق.

[2]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[3] -حمادي الساحلي، فصول في التاريخ...، المرجع السابق، ص 172.

[4]- الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية، المصدر السابق، ص 177.

[5]- المصدر نفسه، ص 179-180.

[6] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 49.

[7] - حمادي الساحلي، فصول في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 172.

[8]- جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 12، 1 ديسمبر 1942.

[9]- حمادي الساحلي، فصول في التاريخ ...، المرجع السابق، ص 172.

الخروج يوم 2 ديسمبر 1942، فاستقبلنا جلالة الملك في قصره بحمام الأنف وقال لنا: أنا أصريت على الأميرال استيفا وقلت له: والله العظيم إذا لم يأتوني أولادي قبل منتصف نهار الغد، أنا سآخذ عربتي وأذهب إلى السجن، أخرجهم منه أو أدخل معهم". [1]

على اثر ذلك انبعثت الحركة الوطنية التونسية من جديد، وبتشجيع من المنصف باي استأنف الحزب الدستوري الجديد نشاطه رسميًا برئاسة الحبيب ثامر، أصدر جريدة يومية ناطقة باسمه تحمل عنوان إفريقيا الفتاة،[2] وتعددت أنشطة الجمعيات التونسية على اختلاف مشاربها مثل: الشبيبة الدستورية، الجمعيات الخيرية، جمعيات الكشافة، منظمات الشباب والرياضة[3] وجمعية الهلال الأحمر التونسي التي أسسها جمع من الوطنيين التونسيين لإسعاف ضحايا الغارات الجوية ومد المساعدة إلى المنكوبين.[4] وعلق البشير بوعلي على عودة النشاط العلني للحزب قائلًا:" **أمّا في إطار الحزب فقد قوي فيه العمل ونشط نشاطًا واضحًا خصوصًا حين أفرج على المساجين الدستوريين بطلب خاص من محمد المنصف وانضم إلى الجميع السيد جلولي فارس".**[5]

لقد اتضحت العلاقة بين الحزب الدستوري الجديد والمنصف باي، فبعد أن صرح على مسمع من الناس بأنه دستوري ويعطف على الحزب الذي ينشد حقًا مقدسًا للبلاد،[6] ها هي جريدة الحزب نفسها تأكد تلك العلاقة، حيث نقلت كل الاجتماعات التي كان يعقدها الحزب منها: اجتماع القلعة الكبرى يوم 22 ديسمبر 1942 حضره مختلف طبقات المجتمع وهتفوا فيها بحياة الحزب والباي، ونقلت خطبتين للرشيد ادريس، الأولى في الاجتماع السابق الذكر والثاني في اليوم الموالي بالحمامات، قال في الأول: "**كثير من الناس ظنوا أن الدستور مات ولكن الدستور حي لن يموت إن الأمير الجليل يؤيد الدستور ويحتكم على العمل وملازمة الهدوء...**"، والثاني "**إن الأمير الجليل (يهتف بحياة الملك) سيدنا محمد المنصف باشا باي أرسلنا إليكم لنوحد صفوفكم وندعوكم إلى التكتل والالتفاف حول الحزب، وهو يطلب منكم الهدوء، إن هذا الامير قد وهبه الله لنا في وقت كاد فيه الناس يقضي على الأماني والأمل، فهو يقول إني للدستور وبه أعيش وأنا مستعد للتضحية بشخصي...الظروف حسنة يجب العمل بإخلاص أشد وأحسن من ذي قبل، لقد رجع الدستور والأمير يؤيده فلا تضيعوا الفرص ...كنا بالأمس نخشى التصريح باسم الدستور واليوم قد أصبح منظمة علنية يودها الملك ويتكتل حولها الشعب".**[7]

واستقبل المنصف باي الوفد ثانية يوم 19 جانفي 1943 برئاسة الحبيب ثامر، وفي حضور وزراء الدولة التونسية أكد الباي سعيه المتواصل لإرجاع الحبيب بورقيبة ورفاقه المخلصين وأمر بتدخل وزراءه في هذا الشأن من جديد،[8] فهذا التعاون والاتفاق بين الحزب والباي تجسد مرة أخرى من خلال قبوله للرئاسة الشرفية لجمعية الشبيبة الدستورية التابعة

---

[1] – شهادة حسين تريكي، نهاية عرش، المصدر السابق.

[2]– حمادي الساحلي، الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 71.

[3]– محمد بوذينة، سلسلة مشاهير، المرجع السابق، ص 18.

[4]– حمادي الساحلي، تراجم وقضايا...، المرجع السابق، ص 95.

[5]– البشير بوعلي، المصدر السابق، ص 45.

[6]– (أ، و، ت)، مقالات صحفية وتونسية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 3.

[7]– جريدة افريقيا الفتاة، العدد 3، 5 جانفي 1943.

[8] –جريدة افريقيا الفتاة، العدد 8، 19 جانفي1943.

للحزب. هكذا عنونت جريدة الحزب لتثبت ذلك: "**جلالة الملك يؤيد الحزب ويعطف على رجاله المخلصين الحضرة العلية دام لها العز والبقاء تتفضل بقبول الرئاسة الشرفية لمشروع الشبيبة الدستورية ويتبرع عليه بإعانة مادية عظيمة**"، وقد قابل الحبيب ثامر رفقة أعضاء الهيئة المالية لمشروع الشبيبة المنصف وقدم له ثامر الأعضاء فردًا فردًا، وبعد أن ألقى قائد الفرقة كلمات بليغة عبر فيها عن تعلق الشباب الدستوري بذات ملكه المحبوب وعزمه على خدمة مصالح الأمة وإعلاء راية الوطن أجابه المنصف باي قائلًا: "**إن مصلحة الأمة تفرض جهود الجميع وإني أحرضهم على العمل، كما أنه من المحتم الآن أن تتحدوا جميعًا في سبيل القضية المقدسة التونسية**"، وقدم لهم مساعدة مالية وأمر عبد العزيز بن عيسى بالمخابرة مع رئيس المعمل التونسي للغزل والنسيج لتسهيل تجهيز الشبيبة من الأقمشة اللازمة.[1]

ولما كانت مسألة الدعم المنصفي للحزب الدستوري موضع شك عند البعض، عمل الحزب على تأكيد ذلك للرد على كل من يشكك في تلك العلاقة ويقول:" **ليعلم هؤلاء النّاس مرة أخيرة أن حزبنا الحر الدستوري يصرح رسميًا:**

أولًا: إن الالتفاف حول الباي والخضوع لأوامره مبدأ من مبادئه السامية، وأن التغييرات التي يرى الحزب إدخالها على حالة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي طالما ناضل من أجلها لا يمكن تنفيذها إلا بالطرق المشروعة، وبعد الحصول على موافقة الأمير ورضاه نظرًا لاعتباره رمزًا لذاتيتهم وحصنا منيعًا لقوميتهم وجعل لازدهار الحركة الحزبية مرتبط برضاه.

ثانيًا: إن الحزب يعتبر العائلة الحسينية لا تتجزأ وأنه لا يشك في إخلاص فرد من أفرادها لمصلحة البلاد، والأمة خصوصًا منذ أقام الدليل الباي محمد الناصر وأبناؤه الثلاثة على هذا الإخلاص بوقوفهم موقف البطولة والشهامة يوم 5 أفريل 1922 وتضامنهم مع الشعب وتأييدهم لرغائبه والشعب لا ينسى من أحسن إليه عملًا.

ثالثًا: يرى الحزب الدستوري أن الالتفاف حول الباي واجب حتمي لأن في ذلك الالتفاف تعزيزًا للذاتية التونسية وتأييدًا للحركة وأن في عطفه على مبادئ الحزب ورجاله ضمانًا للنجاح، مبرزين أن الهدف تحقق بتكوين رابطة متينة بين الباي والحزب.[2]

نعود في الحديث عن القادة المعتقلين خارج تونس، فنتيجة لعدم إطلاق سراحهم من حصن سان نيكولا وتراتس عمل الحزب الدستوري الجديد على الدعاية من أجل المطالبة بالإفراج عنهم من خلال جريدة إفريقيا الفتاة، كما عمل على نقل العرائض التي كانت ترفع من الشعب التونسي إلى المنصف باي تحت إشراف الدستوريين، ونستعرض أهم تلك العرائض:

- عريضة من القلعة الكبرى تحمل 386 إمضاءً جاءت على النحو الآتي:" **بعد تقديم كامل الإجلال والتعظيم لجلالة ملكنا العزيز فإن أبناءكم أحرار بلدة القلعة الكبرى نرجو من سموكم أن تبذلوا كل ما في الوسع لرجوع أبناءكم المبعدين منذ 5 سنين عن الوطن المفدى الحبيب بورقيبة ورفاقه المقيمين اليوم بمدينة روما أو بالديار الفرنسية وبهذا يسجل التاريخ لملكنا الفذ صفحة أخرى من صفحاته الذهبية** ...". [3]

-كما توجه وفد دستوري يوم الخميس من بلدة منزل بوزلفة إلى قصر الباي وقد سلموه عريضة تحمل 422 إمضاءً ومما جاء فيها:" ...**إن أحرار منزل بوزلفة تشعركم بما يساورها من القلق المتزايد من إبقاء الزعماء وعلى رأسهم المجاهد**

[1]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 40، 25 فيفري 1943.

[2]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 64، 31 مارس 1943.

[3]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 33، 17 فيفري 1943.

الأكبر الحبيب بورقيبة بعيدين عن الشعب سيما في وقت عصيب كهذا يحتم وجودهم بيننا ليقفوا بجانبكم وقفة المخلصين، ولذا نطلب من عطفكم الأبوي التدخل في الأمر بسرعة ملفتين نظركم إلى الوعود التي قطعتموها لنا راجين بكل شوق نتيجتها".[1]

- عريضة من أكوده وحملت 109 من الإمضاءات ومما جاء فيها: "...**يتشرف الدستوريين الأحرار من أهالي أكوده بإلفات أنظاركم إلى الحاجة الماسة الأكيدة برجوع زعيم تونس المجاهد الأكبر الأستاذ الحبيب بورقيبة ورفاقه إلى هذه الديار ويلتمسون من كريم أنفاسكم السعي في إرجاعهم وإيصالهم إلى البلاد التونسية فإن اشتياقنا إليهم يتزايد ويشتد والله يديم حياتكم وعزكم وعلاكم".** [2]

- عريضة من رادس بإمضاء 320 شخصًا مما جاء فيها:" **نحن أبناكم البررة أحرار بلدة رادس نرفع إلى جلالتكم السامية اسواتنا عالية مطالبين من سموكم التدخل في إرجاع زعيمنا المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة ذلك الفذ الذي حنكته التجارب ورفاقه الأبطال الذين اضطهدهم الاستعمار بالسجن والتغريب...".**[3]

-عريضة من جمال تحمل851 إمضاءً:"... **نحن المصححون أسفله من سكان جمال نتوسل إليكم لتسعوا في رجوع الزعيم الجليل ابنكم البار الحبيب بورقيبة ورفاقه الذين لا زالوا يقاسون مصاعب النفي لا لذنب اقترفوه سوى مطالبتهم بحقوق شعبكم الشرعية وأملنا في جنابكم السامي وطيد**" .[4]

-عريضة من بلدة طبطبة بإمضاء 516 شخصًا:" ...**إننا نرغب من أبينا الشفوق أن يرجع إلينا زعيمنا الأكبر السيد الحبيب بورقيبة ورفاقه ليهنا بالنا وتنشرح صدورنا وتتم سعادتنا".** [5]

-عريضة من بلدة تازركة بإمضاء 300 شخصًا: "... **بعد تقديم عظيم واجب التعظيم والاجلال إلى سموكم فإننا أهالي بلدة تازركة نرفع على كاهل الاحترام شديد تعلقنا وعظيم اشتياقنا إلى المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة ورفاقه المقيمين الآن بروما أو بالتراب الفرنسي، وإن نسبتهم إلينا كنسبة الهواء إلى الحياة ولا رجاء لنا في رجوعهم إلا بإذن سموكم المطاع ومساعدتكم عليه، فإن الظروف تستدعي السرعة وعدم الترقب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".**[6]

إن هذا الكم من العرائض التي استقبلها المنصف باي تبرز مدى تنظيم ونشاط الحزب الدستوري الجديد من جهة، واهتمام المنصف بهذا الموضوع من جهة ثانية، فقد حظي بمتابعة دقيقة من الباي إلى غاية أن تم الافراج عن المعتقلين الذي تأخر إلى أفريل 1943 نظرًا للمناورات التي قامت بها السلط الإيطالية دون جدوى لاستمالتهم، في هذا الصدد يقول اندري جوليان: "**ففي غرة ديسمبر 1942 أمر الاميرال استيفا بفتح أبواب السجون، أمّا مساجين مرسيليا الذين**

[1] - جريدة افريقيا الفتاة، العدد 33، 17فيفري 1943.
[2]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 36، 21 فيفري 1943.
[3]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 37، 22 فيفري 1943.
[4]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 38، 23 فيفري 1943.
[5]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 39، 24 فيفري 1943.
[6]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 40، 25 فيفري 1943.

تدخل لفائدتهم بدون جدوى من يوم ارتقائه العرش، فقد أطلق سبيلهم في 18 نوفمبر، وسلموا إلى السلطة الإيطالية التي نقلتهم في 9 جانفي 1943 على أمل جعلهم دعاة لفائدتها وكان الدستوريين الجدد يتطلعون لرجوع الحبيب بورقيبة قائدهم الحقيقي".[1]

أطلق سراح عدد من المعتقلين هم: سليمان بن سليمان، صالح بن يوسف[2]، محمود بورقيبة، المنجي سليم، علي البلهوان والهادي نويرة[3] يوم 26 فيفري 1943،[4] وقد استقبلهم المنصف باي في اليوم الموالي معربين له عن ولائهم وإخلاصهم له، وبلغوه تعلق المجاهد الأكبر بشخصه وبالبيت الحسيني، وقد أبدى المنصف باي سرورًا بقدر ما بذل من جهود لإرجاعهم، وقد خاطبه صالح بن يوسف معبرًا عن شكره باسمه واسم بورقيبة ورفاقه، وأكدوا له مواصلة العمل والكفاح حتى يمكنوا للأمة قوة تمكنها من أخذ نصيبها في الحياة وتمتين قواعد العرش الحسيني المجيد، فكان رده بالقول: "**إن العرش والأمة عندي شيء واحد لا يمكن أن يتجزأ**".[5]

وأكد الباي لهم أن جهوده لإعادة الحبيب بورقيبة [6]وبقية الرفاق لا تزال متواصلة وهذا في اللقاء الذي جمعه بصالح بن يوسف وعلي بهلوان يوم 7مارس 1943[7]، وفي 7 أفريل 1943 عاد الفوج الأول يضم: الهادي بن عطية، علي درغوث، محمد صالح جراد، علي الزليطني، حسونة الزوالي وعلالة العويتي.[8] وتأجلت عودة بورقيبة والبقية: الحبيب بوقطفة، يوسف

---

[1]- اندري جوليان، المرجع السابق، ص 121.

[2]- من مواليد يوم 11 أكتوبر 1911 بقرية مغراوة بالقرب من جزيرة جربة، ينحدر من أسرة عريقة في البلاد التونسية، درس بمدرسة نهج التريبونال (خير الدين)، ثم انتقل إلى معهد كارنو لمواصلة تعليمه الثانوي، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1930، التحق بمعهد السربون وتحصل على شهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسية خلال السنة الجامعية 1933-1934، أسس في باريس أول شعلة دستورية عام 1931، ما مكنه من الاتصال بطلبة المغرب العربي وترعرعت لديه فكرة الوحدوية بين بلدان المغرب العربي، انتخب عضوًا في الديوان السياسي للحزب الدستور الجديد واختير بالإجماع أمين مال الحزب، ألقي القبض عليه في حوادث 9 أفريل 1938 وسجن بحصن سان نيكولا إلى غاية الافراج عنه 1940-1943، عرف نشاط كبير بعد فترة الحرب العالمية 2 من أجل التعريف بالقضية التونسية، وكان من أشد المعارضين للاتفاقيات الفرنسية التونسية ولسياسة بورقيبة الرامية للحصول على الاستقلال الذاتي وإيقاف المقاومة المسلحة، تم اغتياله في ألمانيا يوم 12 أوت 1961. للمزيد ينظر: عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق ص ص 76-83.

[3]- 1911-1993 سياسي ورجل دولة تونسي، ولد بمدينة المنستير، أتم دراسته الثانوية في سوسة، درس الحقوق في فرنسا حيث كان يمثل في الوقت نفسه حزب الدستور الجديد، طرد من فرنسا عام 1937 فعاد إلى تونس ليمارس المحاماة، وأصبح الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيون، اعتقل في 1938 على إثر المظاهرات الحاشدة ضد الاستعمار الفرنسي مع كبراء زعماء حزبه بتهمة التآمر ضد أمن الدولة، وفي 1940 نقل إلى سجينًا لفرنسا وظل فيه حتى الافراج عنه في 1942، فعاد إلى تونس وانتخب أمين عام للحزب الدستور الجديد وظل فيه إلى غاية استقالته 1953، شارك في مفاوضات الاستقلال الذاتي 1954، وزير التجارة ثم المالية في أول حكومة شكلها بن عمار بعد الاستقلال. للمزيد ينظر: فراس بيطار، ج 3، المرجع السابق، ص 1048.

[4] - جريدةافريقيا الفتاة، العدد 40، 26 فيفري 1943.

[5] - جريدة افريقيا الفتاة، العدد 40، 27 فيفري 1943.

[6]-قام الحاج الأمين الحسيني باتصالات مكثفة مع الحكومة الألمانية من أجل التدخل لدى حكومة فيشي لتحرير الزعماء التونسيين فيقول: غير أني لاقيت معارضة شديدة في وزارة الخارجية الألمانية التي طلبت مني أن أوجل هذه المحاولة لكي لا أزعج الفرنسين. للمزيد ينظر: أحمد أبو الشيخ، **الحاج أمين حسيني وعلاقته بالحركة الوطنية التونسية 1924-1949**، شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1993، ص 99.

[7]-جريدة افريقيا الفتاة، العدد 45، 8 مارس 1943.

[8]-جريدة افريقيا الفتاة، العدد 70، 7 أفريل 1943.

الرويسي، الهادي شاكر، الشاذلي قلالة والبشير يوسف إلى يوم 15 أفريل،[1] واستقبل المنصف باي بورقيبة يوم السبت 17 أفريل بقصر حمام الأنف في حضور الوزير الأكبر محمد شنيق، وعبر بورقيبة عن تعلقه المتين بشخص الباي وإخلاصه للعرش الحسيني وتفانيه في خدمة الصالح العام.[2] وحول تلك الزيارة يروي حفيد المنصف باي محمد سعيد قائلًا: "**أتذكر وقت استقبال المنصف للحبيب بورقيبة، أراد هذا الأخير أن يقبل يده فرفض المنصف وقال له: أنا أريد أن أضع يدي مع يدك من أجل المضي قدمًا وأنا لا أريد تقبيل يدي**[3]".[4]

2- تقديم مذكرة المطالب

شرع المنصف باي بدون تأخير في قطع المراحل بسرعة اعتمادًا على الوضع المضطرب في الميدان السياسي والعسكري بسبب احتلال فرنسا من طرف جيوش ألمانيا النازية، فعمد في أقل من شهرين من اعتلائه العرش الحسيني إلى إعداد مذكرة تحمل عدة نقاط ذات صبغة سياسية، إدارية، تعليمية واجتماعية.[5] فاستدعى المقيم العام يوم السبت 8 أوت 1942،[6] كلفه بإبلاغ سلطة فيشي رسالة توضيحية وتشتمل على 16 نقطة هي بمثابة مشروع حقيقي لاسترجاع السيادة الداخلية التونسية وتقود حتمًا إلى الاستقلال الداخلي للإدارة التونسية وإعطاء أولوية في قرار الباي على حساب المقيم العام.[7] وعبر له عن رغبته في أن يتم التعجيل بتنفيذ الإصلاحات التي يوليها أهمية كبرى.[8]

وإثر انتهاء المقابلة سلم إلى الأميرال مذكرة ذات 3 صفحات تتضمن المطالب التي يرغب الباي في تحقيقها، وذلك بإبلاغها إلى المارشال بيتان رئيس الدولة الفرنسية، وقد اكتسب هذا الحدث أهمية بالغة، إذ لأول مرة في تاريخ تونس المحمية لم يتردد الباي رغم المخاطرة، بالحد من السلطة التي كان أسلافه حريصين على التمسك بها، في المطالبة بإجراء إصلاحات ترمي إلى إقامة نظام تحرري من شأنه أن يحمل الجالس على العرش دون تجريده من جميع صلاحياته بالاقتصار على القيام بدور الملك الدستوري[9] بحصر المعنى، وهو ما لا يتناقض مع نص الحماية.[10] (**الملحق رقم 8**)

---

[1]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 72، 10 أفريل 1943.

[2]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 79، 20 أفريل 1943.

[3]- لم يذكر بورقيبة هاته الحادثة في مذكراته، بل نجد كلامًا غير ذلك: إن البايات كانت تعوزهم قوة الشخصية وبعد النظر وسار المنصف باي مع استيفا سيرة أبائه وأجداده مع الفرنسيين، وفي هذا إنكار واضح لفضل الرجل رغم أنه لم يعرج إلى ذلك في تلك الفترة، وعلق حسين تريكي بأن بورقيبة كان يشعر بأن شخصية المنصف باي طغت على الرأي العام وأصبح هو الرمز الكبير، من هذه الرواية عمد بورقيبة على التقليل من مساهمة المنصف باي. للمزيد ينظر: الحبيب بورقيبة، **حياتي ارائي جهادي: سلسلة محاضرات ألقاها الرئيس الحبيب بورقيبة أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الاخبار حول تاريخ الحركة الوطنية**، ط 3، مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1984، ص 179. شهادة حسين تريكي، نهاية عرش، المصدر السابق.

[4]- شهادة محمد السعيد، نهاية عرش، المصدر السابق.

[5]- حمادي اللواتي، المرجع السابق، ص 66.

[6]- محمد بوذينة، سلسلة مشاهير، المرجع السابق، ص 6.

[7] -مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 113.

[8]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 40.

[9] - الملكية الدستورية: أي أن الملك يصبح أكثر رسوخًا، وتكون السلطة التنفيذية تحت إشرافه في يد وزارة مسؤولة أمام برلمان، فيختار الشعب أفراده كنواب عنه. للمزيد ينظر: علي البلهوان، المصدر السابق، ص 71.

[10]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد النصف باي، المرجع السابق، ص36.

وقبل عرض المطالب نعرج إلى ما حملته دباجة المذكرة، عبر فيها المنصف باي عن شعوره الكامل بالمسؤولية نحو شعبه وحرصه على حفظ هيبة الأمة الحامية، وبعد اطلاعه على الوضعية المادية والمعنوية للشعب التونسي اطلاعًا حقيقيًا، اعترف أن الواجب هو عدم تغافله عن نداء شعبه وأن لا يتوانى عن اتخاذ ما يلزم من التدابير الكفيلة بمعالجة اليأس الذي سرى في صفوف السكان التونسيين.[1] لقد اتسمت نبرة النص بصرامة وشجاعة غير معهودة في العلاقات التقليدية بين الحامي والمحمي، ويتخلل ذلك التهديد والمساومة، لقد أبرز الباي من بين ما عرضه هذا القول:...**واجب اتخاذ تدابير، بدون تأخير، تقضي بوضع حد للأعمال العشوائية التي بإمكانها أن تؤدي إلى خلق متاعب خطيرة تحتم السياسة الحكيمة والمتبصرة واجتنابها لتوفير نصيب أكبر من النجاح للاتحاد الفرنسي التونسي**" بيد أن هناك فقرات اتسمت بالاعتدال والمجاملة روعي فيها حساسيات فرنسا، فجاءت عبارات خفيفة الوقع، إذ تؤكد أن: "**ليس في الأمر شيء يمس قط بالاتحاد القائم بين بلدينا اللذين تربطهما علاقات ودية تعود إلى تاريخ بعيد، كما ليس من النية المس بمبادئ الأساسية للحماية التي لها نتائج مشرفة لفرنسا أكبر تشريف**" وقال أيضا:" **إن المطالب مطابقة تماما لمبادئ الحماية و هي لا تسعى إلى المس بهيبة فرنسا الحامية**".[2]

وجاءت المطالب على النحو الآتي: (**الملحق رقم 9**)

- العمل على تطبيق مبادئ التعاون التي أعلنت على رؤوس الاشهاد في العديد من المناسبات تطبيقًا نزيهًا وبدون تردد والتي ضمنت في نصوص خاب أمل التونسيين في تنفيذها.
- إن التطبيق الفعلي لتلك المبادئ يجب أن يترجم إلى حيز الواقع بالأخص بتمكين التونسيين من العمل في جميع الوظائف العمومية التي تؤهلهم لها كفاءتهم وقدراتهم الكاملة على معرفة شؤون بلادهم.
- المساواة في المرتبات والأجور بين الفرنسيين والتونسيين.
- العمل حالًا على تحسين وضعية الموظفين التونسيين العاملين في المصالح الدولة والأعوان التونسيين التابعين لمصلحة خاضعة لرقابة الدولة.
- شن حملات ناجحة لمكافحة البؤس المتزايد والتسكع والبطالة.
- تأجيل كل الأعمال والأشغال إلى ما بعد انتهاء الحرب، إذا كانت لا تكتسي صبغة استعجالية قصوى، لأن موارد الميزانية لا يمكن استعمالها في الظروف الراهنة إلا لمجابهة حاجيات السكان الأساسية.
- السماح لمختلف الجماعات المهنية التونسية بأن يتم تمثيلها في جميع اللجان الاقتصادية بممثلين ينتخبون انتخابًا حرًا من طرف الحرفيين أنفسهم.
- التوزيع العادل للمواد الأولية على جميع الحرفيين بدون أي ميز عنصري ولا اسناد امتيازات للبعض على حساب البعض.
- مشاركة التونسيين في مراقبة مداخيل ومصاريف الميزانية.

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 50.

[2]- المرجع نفسه، ص 171.

- إعادة هيكلة الإدارة المركزية وتنظيمها من جديد في إطار تونسي بحت.
- عودة المراقبين المدنيين إلى ما يخوله لهم القانون الأساسي الأصلي من سلطات تتمثل في الاكتفاء بمهمة المراقبة، إذ أن ممارسة الإداري المباشرة لا يباشرها سوى القياد الممثلين الحقيقيين لسلطة السيادة.
- إلغاء مرسوم 1898 المتعلق بأراضي الأوقاف وحذف كل العقبات التي تمنع التونسيين من امتلاك أرض ريفية.
- مشاركة السكان التونسيين بصورة فعليّة وفي حدود عادلة في الحياة البلدية.
- جعل التعليم اجباريًا بالنسبة لجميع التونسيين مع تدريس اللغة العربية في كل المدارس.
- إعادة الاختصاص الطبيعي للمحاكم التونسية.
- إجراء انتزاع لفائدة الدولة لكل المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة (مثل الكهرباء والغاز والتراموي...الخ ...) [1]

إذا تمعنا في هذه المطالب لا نجدها غريبة عن المطالب التي رفعها الباي الناصر بمعية الوطنيين التونسيين إلى المقيم العام سان لوسيان عام 1922، والخلاف بينهما أن المنصف باي احترز هاته المرة من المطالبة باتخاذ مجلس تشريعي منتخب مثلما كان الشأن أثناء تقديم مطالب 18، كما أن مذكرة المنصف بعد ترتيبها منهجيًا يتبن أن هاته المطالب مطابقة أتم التطابق لما يطالبه الحزبان الدستوريان معًا وهي كالاتي:

1/ ا- يتحتم أن يكون الباي الماسك الوحيد بزمام السلطة التشريعية وبصورة فعلية. النقطة 1

ب- منع المراقبين المدنيين من الإشراف مباشرة على تسيير شؤون البلاد. النقطة 11

ج- يجب أن يشارك التونسيين بنصيب أوفر في الحياة البلدية. النقطة 13

د- توسيع سلطات المحاكم التونسية. النقطة 15 .[2]

2/ الزيادة في عدد وأهمية الموظفين التونسيين.

ا- من المحتمل تمكين التونسيين من الاضطلاع بجميع مواطن الشغل. النقطة 2

ب- كما يقع مساواة مرتبهم مع مراتب الفرنسيين. النقطة 3

ج- ينبغي إدخال التحسينات العاجلة مع وضعياتهم. النقطة 4 [3]

د/ يجب تنظيم الإدارة المركزية في إطار تونسي بحت. النقطة 10

3/ تدابير إجتماعية

ا- تأجيل تنفيذ كل الأعمال التي ليست حتمية. النقطة 6.

---

[1]- (A, N, T), Cartons 2, Dossiers 4, Revendications adressées par Moncef bey au Marechal petain pour une reforme politique et administrative générale.

[2]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 171.

[3] - مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 113.

ب- ينبغي جعل التعليم إجباريًا لكل التونسيين وتدريس اللغة العربية لكل التلاميذ في كافة المؤسسات التعليمية بتونس. النقطة 14

ج- وجوب تأميم جميع المؤسسات صاحبة الامتياز. النقطة 16

4/ الصناعات التقليدية وطبقة المزارعين

ا- لابد من جعل المجموعات التونسية ممثلة في كل اللجان الاقتصادية. النقطة 7

ب- ينبغي توزيع المواد الأوليّة توزيعا عادلًا. النقطة 8

ج- تشريك التونسيين في مراقبة الميزانية. النقطة 9. [1]

فبالإضافة إلى مطابقة المطالب مع مطالب الحزب الدستوري وهو أيضا ما يتوافق مع مطالب الأمة التونسية المسجلة خلف بطاقة الانخراط الخاصة بالحزب،[2] نجد شهادات تدعم ذلك: فالصادق الزمرلي في مذكرة له حررها يوم 29 جويلية 1943 يؤكد على أن المطالب مستوحاة من برنامج دستوري ومطابقة لروح الحماية ونصها.[3] كذلك شهادة محمود الماطري[4] الذي قال: "**منذ الأسبوع الأول من ولايته طلب مني أن أُعد له بالتعاون مع محمد سعد الله والصادق الزمرلي، مشروع مذكرة تلخص الإصلاحات التي كنا نعتبرها ضرورية مع صياغتها في اعتدال يضمن لها القبول مع حكومة المارشال بيتان في ظروفها الراهنة، وقدمت إليه تلك المذكرة في الأسبوع الأول من شهر أوت، وبعد أن أدخل عليها بعض التعديلات سلمها يوم 11 أوت 1942 إلى الأميرال استيفا لتبليغها لرئيس الدولة الفرنسية** ".[5] والسؤال المطروح هل في هذه المطالب خرقًا لمعاهدة الحماية؟

بالاطلاع على معاهدة باردو واتفاقية المرسى لا نجد أي تجاوز من المنصف باي فيما رفعه من مطالب بل نجد أن المنصف يؤكد من خلالها على ضرورة التزام الحكومة الفرنسية بمعاهدتها نظرا لان خرقها كان من طرف الإقامة العامة الفرنسية.[6] كما أن المنصف باي رغم اطلاعه بالظروف الحرجة التي تمر بها تونس ورغبة إيطاليا بإلغاء الحماية الفرنسية وتعويضها بمعاهدة بين تونس وإيطاليا تخول للباي وشعبه أوفر الحقوق وأوسع السلطات، إلا أنه أعرض وخاطب فرنسا على أساس أن العلاقات بينهما مستمرة وفي ذلك من الوفاء ما فيه.[7]

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 171.

[2]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 364.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 53.

[4]- ولد بمدينة تونس يوم 1897/12/10، ألصق لقب الماطري بجده رغم أنه ليس من ماطر وهو جندي تركي من أصل يوناني، درس في المدرسة الصادقية، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1919، أكمل دراسته في الطب بمدينة ديجون الفرنسية ثم بباريس، ليتحصل على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1926، انضم إلى الحزب الدستوري بعد لقائه ببورقيبة بباريس، كان له دور كبير في عقد مؤتمر قصر الهلال 2 مارس 1934، عين وزيرًا للداخلية في عهد المنصف باي، توفي سنة 1972. للمزيد ينظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيين، المصدر السابق، ص (355، 359).

[5] -محمود الماطري، المصدر السابق، ص 162.

[6]- مكتب الاستعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي، **تونس والحماية ومنظمة الأمم، دار العالم العربي**، القاهرة، 1338هـ، ص 36.

[7]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 67.

ويؤكد ذلك الأستاذ بالهادي عبد المجيد: "**حاول المنصف باي التحرر من قيود ممثلي السلطة الفرنسية بتونس باستغلاله بنود الحماية فبادر منذ جلوسه على العرش بتقديم برنامج إصلاحي لا يتعارض مع بنود الحماية**".[1]

تكتسي تلك المطالب أهمية متفاوتة: إذ أن بعضها ليس لها سوى أهمية موسمية وبالإمكان حلها بسهولة وهي النقاط 5-6-7-8-13، وهناك نقاط أخرى مثل المطالب المتعلقة بالموظفين فبالإمكان طرحها على بساط الدرس بصورة عادية، بينما نقاط أخرى يتمسك بها الباي أيما تمسك وهي تتعلق بمبدأ الحماية وهي كالآتي:[2]

-النقطة الأولى: التي سبقت النقاط 16 وجاء فيها: "**يعود النفوذ التشريعي في تونس بدون منازع إلى الملك بينما يتولى المقيم العام سلطة النشر والتنفيذ**"،[3] فحددت صلاحيات المقيم العام كما جاءت في معاهدة الحماية، وندد بسحب سلطة الباي التشريعية لصالحه، حيث أن إعداد الأوامر العلية وتحريرها يتم من طرف مصالح الحماية وبمصادقة من المقيم العام، أمّا الباي فسلطته شكلية يتولى الختم بطابعه ولا يمنح حتى المدة الكافية لدراسة تلك الأوامر فيقول:" **إن هذه الممارسات تمس بدون أي شك حقوق الملك ويفتح الباب في وجه تأويلات مؤسفة في الأوساط التونسية المختلفة**" هذا من جهة، ومن جهة ثانية أكد على أن تلك النصوص التشريعية واصفًا لها "**بالمفروضة والمنشورة بسرعة**" تتأكد في كل مرة أنها غير مناسبة عند تنفيذها، لذلك فهو يقترح إنشاء مجلس استشاري تشريعي يكون فيه العنصر التونسي ممثلًا تمثيلًا مشرفًا وواسعًا يمكنه من ابلاغ صوته. وتجنب المنصف باي أن يكون المجلس منتخب لأنه يعلم مسبقًا أن مصير ذلك سيشابه مصير مطالب 1922.[4] فالواقع أنه لا يوجد نص صريح في معاهدة الحماية أو اتفاقية المرسى 1883 أو غيرها، ما يلزم الباي بقبول إدخال إصلاحات إلى الإدارة التونسية ما لم يكن الغرض منه إصلاح الأحوال في البلاد، وهل من مصلحة تونس أن يتنازل الباي على جميع سلطاته حتى التشريعية منها إلى المقيم العام وإدارة الحماية. اللهم إلا إذا كان معنى الإصلاح هنا هو ما كان منه لفائدة تدعيم الحكم المباشر.[5]

-النقطة 2-3-4 : قد تكون وظيفة الفرنسي ووظيفة التونسي متساوين في الدرجة، متماثلين في العمل، ولكن يتفاوتان في المرتب تفاوتًا واسعًا، بحيث يزيد مرتب الفرنسي على مرتب التونسي زيادة فاحشة، إن هذا التفاوت شمل الجرايات وأجور العملة أيضًا كما شمل المنح والإتاوات ودرجات الوظائف وعدد الموظفين، فمن 28 ألف موظف وموظفة رسمي ومؤقت لا يوجد إلا 5 آلاف من التونسيين والباقي من الفرنسيين،[6] فالتونسيين لا حظ لهم في الوظائف العليا فهم لا يشغلون إلا الوظائف الثانوية والدنيا، وذلك لأنها ضرورية لعملية الاستعمار، مأمورين لغيرهم لا سلطة لهم، لذلك نجد المنصف باي

---

[1]- عبد المجيد بالهادي ، **الوعي بالمسألة الاقتصادية في فخر النخبة التونسية 1860-1956** ، مركز النشر الجامعي ، د م ، 2001، ص 573.

[2] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 171.

[3] - Juliette Bessis, **sur Moncef et moncefisme**: la Tunisie de 1942 à 1948.ln: Revue français d'histoire d'outre-mer, tome .70. n 260-261, 3 e et 4 e trimestres 1983, le Maghreb et la France de la fin de XIXe siècle au milieu de Xxe siècle (2 e partie) p 101.

[4] - يونس درمونه، **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة، د م، د س ، ص 51.

[5] - المرجع نفسه، ص 50.

[6]- جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية، **تونس: 67 عاما تحت الاحتلال الفرانساوي 1881-1948**، مكتب الدعاية و النشر للجبهة، القاهرة، د س، ص ص 16. 17.

يطالب بالمساواة في الأجور بينهما، وكذا فتح باب التوظيف في جميع المجالات للموظفين التونسيين التي هي حكرًا على الفرنسيين فقط.[1]

-النقطة 9: تقرر الوزارة الخارجية في فرنسا ميزانية تونس، وترسل إليها للتنفيذ، وإن كانت تعرض على المجلس الكبير فإن رأيه استشاري فقط، على أن أكثرية أعضائه من الفرنسيين، إن المالية لا تقرر بمقتضى المصالح الوطنية كما هو الواجب وإنما بحسب مصالح الحماية الفرنسية، لذلك أراد المنصف باي أن يشارك التونسيين مشاركة حقيقية في مراقبة المداخيل وتصريف الميزانية.[2]

-النقطة 10: بموجب ما جاءت به اتفاقية المرسى يوم 8 جوان 1883 وبالتحديد في الفصل الأول:" **لما كان غرض الباي أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تتكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها**"،[3] أعطت إدارة الحماية لنفسها استنادًا إلى ذلك حق إدخال الإصلاحات والتي تراها هي مناسبة، فأصبحت الإدارات تحت سيطرة إدارة الحماية، فلم يعد الوزير الأكبر يباشر السلطة المطلقة على جميع الإدارات باسم الباي صاحب السيادة وحده في البلاد، أمّا الكاتب العام للحكومة التونسية فكان له صلاحية الربط والتنسيق بين إدارات الحكومة تحت سلطة الوزير الأكبر، فكان موظفًا تونسيًا لم يخول له سلطة المراقبة الفرنسية على الحكومة. وكذلك الأمر مع رؤساء جميع الإدارات فلهم صفة موظفين تونسيين خاضعين للوزير الأكبر،[4] فحدث انقلاب في هيئة الحكومة التونسية وهيئة الحماية، كان نتيجته ضياع جميع معالم الحكومة التونسية وسلب النفوذ والسلطة والسيادة من الباي واسنادها إلى المقيم العام بصفته ممثل فرنسا، بحيث جعل مصدر السلطات كلها، منه يصدر كل أمر وإليه تنتهي مظاهر القوة، وتخلى عن دوره الأول الذي حددته معاهدة الحماية وهي القيام بالمراقبة. وإذ بالكاتب العام للحكومة التونسية يزول من الوجود بزوال الحكومة التونسية ليحل محله الكاتب العام لدى الإقامة العامة الفرنسية، وبهذا صار هذا المنصب فرنسيًا بعد أن كان تونسيًا وتابعًا للمقيم العام بعد أن كان تابعًا للوزير الأكبر، وسيطر الكاتب العام على جميع الإدارات، [5] فهل تقتضي تراتيب الحماية أن يباشر الحامي النظر حتى فيما يتعلق بشؤون المحمي الضرورية المؤكدة؟ وهي شؤون داخلية محضة فيما نظن لا دخل فيها لأية مهمة من المهمات التي تعهد الأجنبي بمباشرتها وأوكلت إليه النظر فيها حين عقدت معاهدة الحماية، فهل المصلحة البلدية مثلا من الأمور العسكرية؟ أم الخارجية؟ لهذا أراد المنصف أن يتم إعادة تنظيم الإدارة المركزية على أساس تطبيق فعلي لمعاهدة الحماية دون وقع تجاوز لبنودها.[6]

-النقطة 11: تنفيذًا للإصلاحات التي تراها إدارة الحماية مناسبة، أحدثت انقلابًا في صلاحيات العامل ممثل السلطة التونسية الداخلية وصلاحيات المراقب المدني ممثل المقيم العام في إجراء المراقبة الفرنسية، وبمقتضى هذا الانقلاب اضمحلت سلطة العامل وصار عونًا من أعوان التنفيذ لدى المراقب المدني الذي صارت له كل سلطة ونفوذ فعلي واسمي داخل البلاد،[7]

---

[1]-عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975، ص 35.

[2]- جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية، المصدر السابق، ص 14.

[3] - يونس درمونه، المصدر السابق، ص 50.

[4]- مكتب الاستعلامات اللجنة التنفيذية، المصدر السابق، ص 43.

[5] - المصدر نفسه، ص 44.

[6]- جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 3،21 فيفري 1943.

[7] - مكتب الاستعلامات اللجنة التنفيذية، المرجع السابق، ص 45.

يمارسها ضمن ظاهر مهامه المتمثلة في الاشراف على العمال(المديرين والمحافظين التونسيين) والإدارات العامة وقوات الأمن. ومما لاشك فيه أن المنصف باي وقف على ذلك من خلال الشكاوى التي كانت ترسل إليه ضد تصرفات وتجاوزات المراقب المدني، فعمد بذلك إلى المطالبة بإعادة المراقب المدني إلى صلاحياته الحقيقية التي كلف بها.[1]

-نقطة 14: للعلم فوزير المعارف في تونس فرنسي وله التصرف المطلق في التعليم العام والفنون، إليه يرجع النظر في جميع المعاهد العلمية، ومديرو المدارس الحكومية كلهم فرنسيون كالمدرسة العليا للأدب ومعهد كارنو وغيرها من المعاهد، وتعمل إدارة الحماية على التضييق ما استطاعت، فلا يوجد في البلاد كلية للطب أو الهندسة أو الطبيعيات، ومن العجب أن تكون المدارس القرآنية تابعة لوزير المعارف وهو فرنسي، فإحصائيات الأربعينات من القرن 20 توضح أن عدد من هم في سن الدراسة ولا يجدون مدرسة يأوون إليها هم 901.779 من مجمل 973.700، فهم يجوبون الشوارع ضحية للجهل.[2] أمّا اللغة فقد هضم حقها من قبل الحماية، إذ جعلت حظها في التعليم بمدارس الحكومة دون حظ اللغة الفرنسية، وجعلت اللغة الفرنسية كاللغة العربية لغة رسمية وهي لسان الإدارات فلا تقبل طلبًا أو بيانًا إلا باللسان الفرنسي، ما جعل المنصف يصر أمام هذا الواقع الحرج إلى ضرورة أن يكون التعليم إجباريًا وتنال اللغة العربية حظها الكامل في البلاد التونسية.[3]

-النقطة 15: إذا ألقينا نظرة على الميدان القضائي نجد أن القضاء التونسي لم يكن أحسن حالًا من وضع الإدارة، لا يتجاوز نطاق القضايا الشخصية العادية المتعلقة بالأفراد التونسيين، وسلبت منه لفائدة القضاء الفرنسي جميع القضايا المتعلقة بالأجانب والقضايا العقارية والسياسية والمتعلقة بالبيت الحاكم وبالصحافة أو الأمن والنظام العام،[4] ليس هذا فقط بل استحدثت جرائم جديدة لم تكن من قبل ولا يمكن لها أن تحمل صفة الجريمة في عرف المبادئ القانونية الصحيحة القائمة على أسس الحرية والعدالة، يكفي ذلك لانزال صارم العقاب وباهظ الغرامات بالمتهم.[5] فأنشئت محكمة فرنسية للفصل في القضايا التي تقع بين الأوربيين أو بينهم وبين التونسيين سواء كان التونسيون مدعين أو مدعى عليهم، وأسسوا لها دائرة استئناف وفروعها في جهات البلاد أكثر من فروع المحاكم التونسية شرعية واهلية.[6] وعينت على رأس العدلية التونسية موظفًا فرنسيًا وإن كانت وزارة العدل يشرف عليها مباشرة وزير تونسي إلا أن وجود المستشار الفرنسي جعل هذا الأخير هو السيد الحقيقي لهذه الوزارة، وأناطت مهمة النيابة لموظفين فرنسيين وأسندت رئاسة دائرة النقض والابرام لحاكم فرنسي. وبالتالي لا مجال لإعادة الاعتبار للقضاء التونسي إلا بالمطالبة بإعادة الاختصاص الطبيعي للمحاكم التونسية.[7]

تعتبر المطالب[8] التي تقدم بها المنصف باي رغم عموميتها ممثلة تقريبًا لأفكار الأحزاب الوطنية في الكثير من النقاط، ويمكن اعتبار مشروع المنصف باي مجددًا إلى حد ما مقارنة بسابقيه من البايات، فقد حاول بهذه المطالب استرجاع هيبة

---

[1] – يونس درمونه، المصدر السابق، ص 50.

[2]– لجنة الدفاع عن شمال افريقيا، المصدر السابق، ص ص 25. 26.

[3]– المصدر نفسه، ص 29.

[4] – يونس درمونه، المصدر السابق، ص 52.

[5]– مكتب الاستعلامات اللجنة التنفيذية، المصدر السابق، ص 49.

[6]– لجنة الدفاع عن افريقيا الشمالية، المصدر السابق، ص 24.

[7] – يونس درمونه، المصدر السابق، ص52.

[8] –كان رد فعل الحزب الشيوعي على مذكرة المنصف باي إيجابي في بدايته من خلال المناشير الشيوعية منها: "الباي سمع بغضب الشعب، وقدم للحكومة الفرنسية بعض المطالب منها تسهيل بيع الزيت والسميد باش يرضي الرأي العام"، إلا أنه سرعان ما يعبر عن الشك والاحتراز في قدرة الباي

وسلطة العائلة الحسينية التي فقدت ثقة الشعب فيها نظرًا لانصهارها التام في بوتقة الحماية.[1] فهي تعتبر أول خطوة يخطوها باي شعبي نحو هدف سامي لم يعرفه من سبقه في الملك.[2]

3/ علاقته بالمقيم العام استيفا

لقد اتضح أن اعتلاء المنصف باي للعرش لم يكن حدثًا مرحبًا به من قبل المقيم العام، فطبيعة العلاقة بينهما كانت تسوء في كل مرة، لم يكن يستحسن طريقة عمل الباي ومواقفه خاصة بعد أن قدم له مذكرة المطالب التي انكب على دراسة محتواها أربعة أيام قبل أن يرسلها إلى رئيس الحكومة الفرنسية بيار لا فال مرفقة بمكتوب قال فيه: "**إن الباي فكره في غاية التقلب، ينبغي لفهم ذلك الرجوع إلى الوراء أكثر من عشرين سنة خلت**"، في إشارة إلى مواقف محمد المنصف سنة 1922، وأمام ظرفية عدم وجود أي رد على المطالب عمل المنصف باي في سابقة في تاريخ الأسرة الحسينية إلى فرض نفسه على الدولة الحامية، حيث صار لا يصادق على الأوامر المعروضة إلا بعد دراستها ومناقشة نصوصها، وفي بعض الأحيان يرجعها مرفوقة بملاحظات كتابية. هذا في حين أن رد المارشال بيتان قد تحصل عليه المقيم العام والذي اقنع رئيس الحكومة بأن يؤخر الرد بحجة أن شهر الصيام غير مناسب لفتح نقاش حول مسائل خطيرة.[3]

لينفجر الخلاف بين الطرفين وتتأزم العلاقات بينهما في حادثة 12 أكتوبر 1942، أثناء موكب قبول التهاني بمناسبة عيد الفطر في قصر باردو،[4] فقد حضر إليه المقيم العام والشخصيات السامية من الحكومة التونسية ومختلف ممثلي الإدارات، وبعد تقديم هؤلاء التهاني لاحظ المنصف باي أن وفود بعض الإدارات كالأمن والبريد والأشغال العامة...تتألف خصيصًا من الفرنسيين، غاب عنها العنصر التونسي غيابًا ملحوظًا خاصة وفد الشرطة، فسأل مدير الشرطة قائلًا: "**أين هم محافظو الشرطة التونسيون؟ ألا يوجد إذن أي تونسي جدير أن يتولى هذه الوظيفة؟**"،[5] فرفع الباي صوته بالقول: "**كان من الواجب أن يتم درس هذه المسألة من زمان، خاصة أن فرنسا موجودة بتونس منذ 60 عامًا ونصف**"، فلاحت علامات الضيق في قوله وظهر التوتر في صفوف الجالية الفرنسية، حينها تحرك شقيق الباي الهاشمي طالبًا منه التريث فصرخ في وجه بكل غضب: "**اتركني أعمل وعندما تصير بايًا فلك أن تفعل ما تريد**".[6]

بعدها قلد الباي الكاتب العام للحكومة التونسية بينوش Marcel Pinochet وسام عهد الأمان من الصنف الأكبر وقال له:" **إنما أشعر بقناعة أنك تستحق هذا الوسام وأنت جدير بحمله، إني لا أوسم بحسب الطلب، إذ لو**

على الدفاع عن مصالح الشعب وترضيته ضد الفاشيزم المضطهد. للمزيد ينظر: الحبيب قزدغلي، تطور الحركة الشيوعية...، المرجع السابق، ص ص 314. 315.

[1] -مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 113.

[2]- وثائق ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 4.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص ص 54 .60.

[4]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 93.

[5]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 52.

[6]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 62.

قدر المقيم العام أن يطلب مني منح وسام لشخص لا يحظى بثقتي أو ليس له مؤهلات فإني أرفض بصورة قطعية وذلك رغم رغبتي في إرضاء المقيم العام". [1]

هنا نفذ صبر الأميرال استيفا فقد تغاضى عن مؤاخذة الموظفين، وعن عدم إعلامه بتوسيم بينوش Pinochet وحينئذ حصلت الحادثة، لقد تقدم الباي خطوات وأشار إلى الصادق الزمرلي وطالبه بترجمة ما سيتوجه به لجميع الموظفين والمديرين ورؤساء المصالح الفرنسيين الحاضرين فقال: "**أيّها السادة، انتهز فرصة وجودكم اليوم هنا لأقول لكم مباشرة، أنكم فرنسيون، لكن بحكم عملكم في هذا البلد فإنكم موظفون تونسيون وبالتالي فأنتم موظفون عندي، أيّها السادة إني أعلى سلطة في هذا البلد، إني قائد هذه البلاد وعليكم أن تطيعوني وتخدموني بصدق وتفاني...**".[2] وبمجرد انتهاء الباي من إلقاء كلمته خرج المقيم العام من صف الباي والأمراء فجأة، وذهب ليقف بصف الإطارات الحاضرين قائلًا له:" **إن هؤلاء السادة قد قاموا بمهامهم بكرامة وإخلاص وأؤكد أنهم قد استحقوا ثقتي ويستحقون ثقتكم، فهم في مناصبهم وفيها سيبقون أحب من أحب ...**".[3] لقد قيل الجزء الأخير من الجملة بلهجة حادة أثارت انتباه الجميع خاصة أنها كانت مرفوقة بإشارات التهديد بالسبابة. ومن حسن الحظ أن مدير المراسيم لم يترجم حرفيًا ما قاله المقيم العام من كلام جارح. فكان رد الباي وكأنه لم يعبأ بتصرف المقيم العام ربما لثقل سمعه كما رجح المؤرخين واكتفى بالرد قائلًا:" **أرجو أن لا يسيء هؤلاء السادة المقصود من ملاحظتي التي لم يرد فيها أي خدش لهم**". [4]

إن تهدئة الجو لم تكن بفعل الترجمة البارعة التي قدمها مدير التشريفات، بل هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن المنصف باي الذي ربما تفطن إلى مبالغته أراد أن يستغل طرشه لينسحب شيئا ما، لأنه من غير الممكن أنه لم يلاحظ حركات استيفا ولم يدرك بنبرته الآمرة ثم إن معرفته بالفرنسية كانت تمكنه بسهولة من فهم معاني الجملتين الآخرتين التي تلفظا بهما المقيم العام.[5]

في اليوم الموالي 13 أكتوبر، بعد إعلام المنصف باي بالترجمة الحقيقية لما تفوه به المقيم العام ومسها علانية بهيبة الباي وسيادته كما صورها له حاشيته، عندها حررت برقية رسمية بالفرنسية من قبل الحبيب جلولي أرسلت إلى المارشال بيتان وسلمها الوزير الأكبر الهادي لخوة إلى الإقامة العامة، وحملت ما يلي: " **إن الأميرال استيفا قد أساء الأدب مع الباي إساءة خطيرة، ولذلك يرى جلالة الملك أنه لم يعد بالإمكان التعاون معه في المستقبل...**"،[6] (**الملحق رقم 10**) وعلق الوزير الأكبر على تلك البرقية: "**إن الباي أقر العزم على التنازل على العرش إذا ما قررت الحكومة الفرنسية الإبقاء على الأميرال في منصبه**" رغم أن المنصف لم يرد هذا القول في رسالته، فالمرجح أنه ذكر ذلك أمام بلاطه.[7]

---

[1]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ....، المصدر السابق، ص 45.

[2] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 64.

[3]- محمود الماطري، المصدر السابق، ص 163.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 65.

[5]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 53.

[6] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 66.

[7]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 170.

لم يكن أمام الأميرال المنزعج والمتخوف من فقدان منصبه بسبب شكاية الباي، إلا أن أرسل لافون Lavon المندوب بالإقامة العامة إلى فرنسا لتولي مهمة الدفاع عنه، كما أرسل هو الآخر العديد من البرقيات كلها للتحريض ضد الباي ومحاولة إعادة سيناريو حادثة 12 أكتوبر،[1] (**الملحق رقم 10**) ووصل إلى حد أنه اقترح على الحكومة الفرنسية قبول تنازل المنصف باي عن العرش وتعويضه بولي العهد، نفهم هذا من البرقية التي أرسلها يوم 14 أكتوبر جاء فيها:"... **قال مدير المراسم للسيد فيمون أنه حاول عند الترجمة التخفيف من حدة كلام الباي، وكل من يفهم العربية قال لي أن فظاظتهم بلغت حدًا لا يوصف، وهذا دليل على أننا لا نقدر التعويل عليه ولا على دائرته، إنهم أرادوا بمكرهم تفجير مسألة سيادتهم المزعومة بالحد من سلطات فرنسا وممثليها، أنا في الأول ثم المديرين فيما بعد... وكذا من الأفضل تركه يتخلى حالًا عن العرش وإلا فإننا سائرون نحو أخطر المصاعب...**".[2]

وفي الأخير أرسل بيار لافال رده، جاء رافضًا لاقتراح المقيم العام مفضلًا السعي لتهدئة الخواطر، كما أرسل رد بيتان[3] كذلك إلى الباي يوم 15 أكتوبر 1942، أعرب فيها عما يكنه لشخص الباي وبلده من محبة وتقدير، ورجاه أن يواصل سياسة التعاون بيه وبين الإقامة العامة. كما أرسلت رسالة أخرى من استيفا يحتج فيها بواسطة مبعوثه من أجل الحفاظ على كرامته، واستجابةً لرغبته أرسلت رسالة يوم 16 أكتوبر الى الباي مماثلة لسابقتها باستثناء إضافة عبارة: "**واني لمتيقن من أن المقيم العام العليم بمشاعري سيتولى بكل عناية مد جلالتكم بالمساعدة لإنجاز هذا العمل بكامل الإخلاص والتفاني**".[4]

ومن أجل المصالحة بين الطرفين، استقبل الباي المقيم العام يوم 26 أكتوبر 1942 بقصر المرسى، أعرب له على موقفه المعتدل والعدول عن قرار التنازل عن العرش استجابة لنصائح مستشاريه،[5] اعتقادًا منه أنه يريد التصالح وأنه حامل مثلما أُشيع لمشروع إصلاحات ملموسة، لكن لا شيء من ذلك حصل، فشعر الباي بخيبة الأمل خاصة أن استيفا اعتمد على تأييد الحكومة الفرنسية لموقفه مسجلًا انتصارًا على الباي، [6]وقد اكتست المحادثة التي جرت بينهما صبغة عامة ومبهمة لم تتطرق قط إلى جوهر مشكلة الإصلاحات،[7] وسلمه رد بيتان الحامل لتاريخ 15 سبتمبر 1942 المتعلق ب 16 مطلبا، وللأسف كان رد بيتان سلبيًا ولا يحمل موافقة على تلك المطالب قائلًا:" **فإني أعتبر أنه لن يتسنى الاستجابة لطلبكم بصورة أفضل إلا بعد تكرمكم لمواصلة دراسة شؤون المملكة بكل ثقة مع المقيم العام**".[8] (**الملحق رقم10**)

---

[1]- محمود الماطري، المصدر السابق، ص 164.

[2] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 73.

[3]- يقول الماطري: "عاد السيد لافون يوم 19 أو 20 أكتوبر محملًا برسالة المارشال بيتان لم يرد فيها غير تذكيره بسابق العلاقات بين العائلة الحسينية وفرنسا، وعناية هذه الأخيرة بتحقيق رغبات العاهل حالما تنفرج الأمور، ولست أدرى هل كانت الحكومة تشير إلى الإصلاحات المقترحة في مذكرة أوت أم رغبة المنصف في التخلص من الأميرال استيفا". الواضح أن الأستاذ الماطري قد فهم الرسالة بشكل غير صحيح، فالمارشال لم يشر لا إلى الإصلاحات التي رفعت في المذكرة ولا إلى ابعاد المقيم العام، فالأخير يحظى بتقدير من الحكومة الفرنسية يستحيل بها نزعه من منصبه، أمّا الإصلاحات فقد سبق وأن أرسل رده واحتفظ به المقيم العام، وعند ذلك التاريخ لم يفرج عن رد بيتان بعد. للمزيد ينظر: محمود الماطري، المصدر السابق، ص 164.

[4] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 79.

[5]- حمادي الساحلي، تراجم وقضايا...، المرجع السابق، ص 94.

[6]- محمد بوذينة، سلسلة مشاهير ...، المرجع السابق، ص 13.

[7]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المرجع السابق، ص 49.

[8]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 80.

وفي وقت كان الطرفان يستعدان للدخول في محادثات حول الإصلاحات المزمن إقرارها وإدخالها حيز التنفيذ، جد الحدث الذي سيغير القضية التونسية رأسًا على عقب، ألا وهو احتلال البلاد التونسية من طرف القوات الألمانية 10-11 نوفمبر 1942. [1]

إن جلوس محمد المنصف على العرش لم يكن في ظروف قد يتمناها أي باي تونسي جديد، دوليًا: الوضع يتسم بصعوبة ما كان ليشير إلى استقرار بقدر كافي يسهل للمنصف باي تجسيد العمل الإصلاحي لفائدة شعبه والبلاد التونسية نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية، ومحليًا: آثار انهزام فرنسا الدولة الحامية في الحرب قائمة في تونس، إلا أنه ركز على استغلال تلك الظروف ومراعاة حساسية الوضع مستندًا على ذلك الدعم الشعبي الكبير الذي حضي به، متخذًا قرارات فيها من المخاطرة ما فيها، فاهتم بإحداث إصلاحات في مرحلة حكمه الأولى اقتصاديًا، اجتماعيًا، ثقافيًا، وقضائيًا، وأعطى أهمية كبيرة لزيادة متانة الرابطة بينه وبين الحركة الوطنية التونسية مساهمًا مساهمة كبيرة في دفع الحزب الدستوري الجديد لمزاولة نشاطه ثم أشرف شخصيًا على عمليات الافراج المتتالية للمعتقلين السياسيين وقادة الحزب. هاته العلاقة التي سوف تعرف تطورًا في مرحلة أخرى تختلف كل الاختلاف عن المرحلة السابقة فلم يعد الأمر متعلق بالعمل في ظل انعكاسات حرب عالمية بل أصبح الواقع يشير إلى تحول البلاد التونسية إلى أرض ومسرح لأحداثها أو لنقل لفصل من الفصول الأخيرة لهاته الحرب.

[1] – حمادي الساحلي، تراجم وقضايا...، المرجع السابق، ص 171.

الفصل الثانـى:

المنصف باي وتحول تونس إلى جبهة حرب بين المحور والحلفاء (8نوفمبر1942-14 ماي 1943)

- ✓ **المبحث الأوّل: المواقف الوطنية من نزول المحور**
  1. موقف الشعب التونسي
  2. موقف الحزب الدستوري التونسي
  3. موقف المنصف باي
- ✓ **المبحث الثاني: العمليات العسكرية في تونس**
- ✓ **المبحث الثالث: تأثير الحملة على تونس**
  1- رد المنصف باي
  2- قمع اليهود
  3- تشكل وزارة محمد شنيق وصمود المنصف باي أمام الضغوطات المحورية
  4- الوضع الاجتماعي والاقتصادي
- ✓ **المبحث الرابع: خلع المنصف باي**

المبحث الأوّل: المواقف الوطنية من نزول المحور

1- موقف الشعب التونسي

شغلت الحرب العالمية الثانية الرأي العام التونسي منذ اندلاعها، فقد كانت فرنسا إحدى أطرافها الرئيسية، كما أن سقوطها في قبضة ألمانيا النازية وتأسيس حكومة المارشال بيتان في فيشي أثرت بشكل متزايد على الشعب التونسي، وتفاقمت تأثيرات الحرب مع تحول تونس إلى إحدى جبهات الحرب.

وهكذا فبعد هزيمة فرنسا ودخول القوات الألمانية باريس بعد مقاومة دامت 14 يومًا، عمّ الارتياح كافة طبقات الشعب التونسي، وهو شعور تلقائي وعفوي نتيجة السياسة الاستعمارية الظالمة التي عانى منها الشعب التونسي طيلة 60 سنة،[1] وهو ما فتح البلاد أمام دعاية محورية مركزة الأهداف، هدفها إعداد الرأي العام التونسي لتقبل التعاون مع سياسة المحور،[2] وحقيقةً فالدعاية الألمانية قد بدأت قبل ذلك أي أن صداها داخل تونس كان موجودًا قبل الهزيمة المنكرة التي تعرضت لها فرنسا، وإن كان تأثيرها سيصبح أكثر فعالية، فكانت الدعاية كلها تأكيد على مناهضة الاستعمار وعدم إبداء أي أطماع استعمارية لألمانيا في البلدان العربية.[3]

وعبرت الشهادات الحيّة عن رد فعل الشعب التونسي بعد سماعه بنجاح ألمانيا في دخول باريس واصفة شعور الفرح وما عقده الشعب من آمال كبيرة على انتصار ألمانيا، فيصف المناضل عبد الحفيظ حداد ذلك الشعور فيقول:" **كل دار تونسية كان فيها يوم عيد، يوم فرح آنذاك ما عدا بعض العائلات التونسية الخونة، وهو شعور طبيعي عدو عدوك صديقك خاصة أن أحداث 9 أفريل لم تنسى**". [4]

دخلت قوات المحور الأراضي التونسية في شهر نوفمبر 1942م، فاستعد التونسيين لاستقبالهم في موقف لم يكن غريبًا وكان منتظرًا، إذ غمرت البلاد فرحةً عارمةً، واندفع الناس يحيون جنود الألمان بكل حماس وابتهاج، ولا نبالغ إذا قلنا أن الأهالي استقبلوا الألمان كمحررين،[5] وانتصب راهن المبعوث الألماني إلى تونس العاصمة يستقبل فئات مختلفة من الشعب التونسي،[6] وهو الأمر الذي أكده المستيري بالقول: "**كان استقبال السكان التونسيون للقادمين الجدد متسمًا بالتعاطف الصريح وهو تعاطف ساهم في ترسيخه بقدر كبير سلوك العسكريين الألمان ولاسيما راهن**".[7] وتشير الشهادات الحية إلى أن الراي العام قد تجاوز مجرد التعاطف مع المحور إلى تقديم السند المادي والمعنوي لجيوشها، ويرجع ذلك إلى الأثر الكبير

---

[1] -محمد الحبيب شلبي، **موقف الحزب الدستوري التونسي من المحور والحلفاء 3 رسائل من الشيخ الأمين الحسيني الى عبد العزيز الثعالبي**، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 21-22، تونس، 1981، ص 133.

[2] -عدنان المنصر، **حول مسالة تعاطف فرنسا مع المحور اثناء الحرب العالمية الثانية**، مجلة الروافد، العدد 3، تونس، 1997، ص 91.

[3] -الاسعد الغرياني، **سياسة المحور والحلفاء الدعائية تجاه البلاد التونسية نوفمبر 1938 إلى حدود 1944**، رسالة لنيل شهادة الدراسات في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منوبة، تونس، 2005، ص 100.

[4] -شهادة عبد الحفيظ حداد، بتاريخ 1999/4/24 ، رقم المسجلة211.

[5]- كهلان كاظم حلمي وحمادي سلمان حمادي، **موقف الحركة الوطنية التونسية اثناء الحرب العالمية الثانية 39-1945**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، عدد1، 2013، ص 57.

[6]- محمد الحبيب شلبي، المصدر السابق، ص 136.

[7] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 64.

للدعاية الفاشية والنازية على الأهالي، فقد كان أعظم سلاح استخدمته الدعاية الألمانية في الخارج هو الراديو.[1] وأكد الطيب بن بلقاسم على الاستقبال البهيج الذي خص به الأهالي قوات المحور القادمة من الجنوب التونسي فيقول: **"أول ما دخل من الألمان كان فصيلة منه، الناس باش يطيروا من البهجة والفرح، ووقعت مظاهرة أمامهم وهتف الجمهور بهتلر، كان فرحًا عارمًا..."** وأكد على احتراز الأهالي من الايطاليين، إذ لم ينسجم معهم الشعب كما انسجم مع الجيش الألماني رغم وجودهم بأكثرية مقارنة مع عدد الجنود الألمان في جهة الحامة.[2] ونستشف هذا من خلال تقرير الجندرمة عن الحالة النفسية لأهالي الوطن القبلي ما يلي: **"منذ حلول قوات المحور بقليبة وإلى حدود 20 مارس، فإن أغلبية أهالي الجهة يعبرون عن تعاطفهم وولائهم ليس للفيالق الإيطالية وإنما اتجاه القوات الألمانية".**[3]

واستشف الباحث آيت ميهوب من قراءة تقرير آخر بأن: **"الإعجاب بالمارد الألماني عامًا شاملًا لمختلف المناطق بشيء من التفاوت، إذ قدرت إحدى المذكرات إلى الإقامة العامة نسبة المتعاطفين مع قوات المحور بقرية رأس الجبل ب 80% من مجموع السكان".**[4]

ويجب توضيح أن مسالة هذا التعاطف والدعم كان دون دراية من الشعب التونسي عن فكر وأيديولوجية كل من هتلر وموسليني، فالشعب أثارته الوعود الألمانية التي كان يبشر بها يونس بحري الشعوب العربية عبر إذاعة برلين، وخاصة أن شخصية عربية كالحاج الأمين الحسيني تقف إلى جانبها، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فكان بالنسبة للشعب لفتة كريمة مهما كانت دوافع هتلر وخلفياته.[5] ويتجلى الدعم التونسي لقوات المحور من خلال:

ا- الدعم السياسي والدعائي: يكمن الدعم السياسي في تحول العناصر التونسية إلى عناصر فاعلة في بث الدعاية الألمانية في الأوساط الشعبية، فكان يتم إخراج جهاز الراديو إلى الشوارع لتمكين التونسيين من الاستماع إلى كلمات يونس بحري، فازدادت شعبية الألمان في البلاد التونسية باعتبارهم قوة قاهرة للفرنسيين، وتؤكد الشهادات الشفوية صحة ذلك، أين بينت أن عدد التونسيين الذين كانوا غير مساندين للألمان لا يتجاوز 50 نفرًا، وهذا بشهادة الطيب بن بلقاسم ويقول بالحرف الواحد:" **في تونس كامل لن تجد 50 واحد ماش ماشي مع الألمان شعب كامل بتمامه وكماله معه**".[6]

لقد سعت الفئات الشعبية بالبلاد إلى تناقل الأخبار التي تحط من هيبة فرنسا ومكانتها بالبلاد، باعتبارها قوة فاقدة السلطة وغير قادرة على التحكم الفعلي في الأهالي، ففي مدينة قليبية تناقل الأهالي أن فرنسا لم تعد تحكم البلاد بل سيحكمها الإيطاليون معلنين أن ساعة العدل قد حانت، كما عبر أهالي منزل جميل عن فرحهم بقدوم الجيش الألماني وأعلنوا عن انتهاء استغلال فرنسا للبلاد "**إن فرنسا تستغل البلاد طيلة 60 سنة وحان الوقت لينتهي ذلك**". وفي حفل استقبال أقيم على شرف الألمان بقرية أعلن شكر شيخ المنطقة الألمان لأنهم قدموا للدفاع عن التونسيين، وتمنى لهم تحقيق النصر على الأراضي التونسية، وهو ما يفسر تغير نظرة بعض الأعيان من ولائهم لفرنسا التي لم تعد تلك القوة ذات النفوذ،

---

[1]- لندلى فريزر، **الدعاية السياسية**، تر: عبد السلام شحاتة، مر: عثمان نوية، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، د س، ص 45.

[2]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[3] - أسعد الغرياني، المرجع السابق، ص 134.

[4] - علي ايت ميهوب، المرجع السابق، ص 204.

[5]- شهادة عبد الحفيظ حداد، المصدر السابق.

[6]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

بل أصبحت سلطة مهزومة، وربما اقتضت مصالح هؤلاء الأعيان مسايرة التيار الشعبي والوقوف في صف المنتصر للمحافظة على وجاهتها،[1] مثل منصور بن سليمان خليفة جبنيانة الذي اتهمته السلطات الفرنسية بتزعم مسيرة جبنيانة حمل خلالها الراية الألمانية، أو مثلما فعل وفد من أعيان مدينة نابل الذين اتصلوا بالألمان بالجهة يوم 2 فيفري 1943 ليطلبوا بسط النفوذ الألماني على البلاد. [2]

انتشرت الكتابات الحائطية وتعالت الشعارات المنادية بحياة هتلر وألمانيا وسقوط فرنسا: يحيا هتلر! تحيا ألمانيا! تسقط فرنسا! وعمدت الفئات الشعبية إلى المجاهرة بهاته الشعارات في الأماكن العمومية، وظهر هتلر وموسليني[3] في هذه الشعارات محررين للتونسيين من الاستعمار الفرنسي،[4] لقد وصف عدنان المنصر هاته الشعارات بالخلط الذي فرضته دون شك محدودية الثقافة السياسية وعفوية التعبير لدى الفئات الشعبية، رغم ذلك اعترف أن هذا الخلط لا يخلو من منطق داخلي، فهتلر يبقى في نظر تونسي بسيط المحرر الذي يسقط الهيمنة الفرنسية،[5] ومن هذا المنطلق لا يبدو مبالغ فيه عندما تذكر التقارير الفرنسية أن 95% من السكان التونسيين معادين لفرنسا.[6]

غابت شعارات يحيا بورقيبة ويحيا الدستور، وتراجع المد الدستوري خلال هذه الفترة لدى الفئات الشعبية، ولم تكتفي هاته الأخيرة بمجرد الترحيب بقوات المحور بل أظهرت ولائها وتعاطفها مع الألمان، ليتكفل بعض التونسيون بدعوة الأهالي للوقوف مع قوات المحور ضد الحلفاء،[7]والأمثلة كثيرة تثبت ذلك نورد منها: ما وقع بمدينة قربة أين أقيم حفل في 24 جانفي 1943 على شرف جنرال ألماني، وخلال الحفل ألقى الهادي بوفايد رئيس الشعبة الدستورية والهلال الأحمر بالجهة خطابًا مما جاء فيه: "...**إن الألمان والعرب حليفان إننا سنقاتل جميعًا من أجل حريتنا وتحقيق العدالة، ليسقط الظلم، إن رغبت ألمانيا فإن كل أهالي القرية سيقاتلون معها**". ونجد ذلك يتكرر مع الاحتشاد الذي حدث في نابل يوم 25 فيفري 1943 لتشييع جنازة أحد الجنود الألمان، ألقى أحد الأهالي خطابًا جاء فيه: "**يجب على كل المسلمين أن يتحدوا حول الألمان، فألمانيا هي الأمة الوحيدة التي تحب الإسلام، ذلك أن هتلر أرسل جنوده إلى البلاد التونسية لتخليصنا من بؤسنا وحماية حقوقنا ومصالحنا التي افتكت منا**".[8]

---

[1]- أسعد غرياني، المرجع السابق، ص 136.

[2]- عدنان المنصر، حول مسالة تعاطف ...، المرجع السابق، ص 95.

[3]- سياسي إيطالي أسس الحركة الفاشية وحكم إيطاليا 21 عامًا، ولد في دوفيا سنة 1883 بمقاطعة فورلي في شمال إيطاليا، وتخرج من مدرسة تدريب المعلمين في فورلي وعمل مدرسًا، في الحرب العالمية 1 انخرط في الجيش عام 1915، وفي 1919 بميلانو أسس أول جماعة سياسية سميت بالفاشية كان برنامجه في البداية وطنيًا متشددًا، قصد منه الاستنجاد بقدامى المحاربين وحث الشعب على استعادة أمجاد روما القديمة، ليتسلم رئاسة الحكومة عام 1922 وسرعان ما أحكم قبضته على: الصناعات، صحف، الشرطة، والمدارس في إيطاليا، وكان داعمًا رفقة هتلر للقائد فرانسيسكو فرانكو في الحرب الأهلية الاسبانية عام 1940، وفي الحرب العالمية 2 ظلت الهزائم تلحق بالجيش الإيطالي في افريقيا واليونان وإيطاليا، لينقلب عليه مجلس الفاشست الأعلى عام 1943، فأطيح به وأودع السجن وتم إعدامه رميًا بالرصاص عام 1945. للمزيد ينظر: فراس بيطار، ج 3، المرجع السابق، ص 998. 999.

[4]- شهادة طيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[5]- عدنان المنصر، حول مسالة تعاطف ...، المرجع السابق، ص 92.

[6]- المرجع نفسه، ص94.

[7]- أسعد غرياني، المرجع السابق، ص 137.

[8] - عدنان المنصر، حول مسالة تعاطف التونسيين ...، المرجع السابق، ص 95.

ب- الدعم المادي: لقد حرصت بعض الشرائح الاجتماعية على مساعدة الوحدات العسكرية للمحور بتزويدهم بوجبات الطعام خاصة بالجنوب التونسي وبالوطن القبلي، وأقيمت المآدب على ذمة القيادة الألمانية في عديد من الجهات، حيث قام شيخ قرية بذبح ثور تبركًا بقدوم الألمان، كذلك الشأن بالنسبة لأعيان الحاضرة ممن بلغ بهم الأمر إلى استدعاء القادة العسكريون لتناول وجبات غذائية اعتقادًا منهم انهم سيخلصونهم من الهيمنة الفرنسية للبلاد. كما سعى عدد من الفلاحين في مختلف مناطق البلاد إلى تزويد جيوش المحور بالمؤن كالزيت والبيض والحليب ....، وقدم عديد الأهالي الأغطية الصوفية مجانًا للجنود الألمان، وباعوهم عديد المنتوجات التي فقدت في الأسواق نتيجة تهافت الألمان عليها. [1]

إن هذا الدعم الذي تهافت التونسيين إلى تقديمه للألمان[2] يبرز بوضوح في شهادة طيب بن بلقاسم والذي عبر حرفيًا بالقول: "**حتى أنهم بقوا 10 أيام والناس طيب في قصع الكسكس واللحم ويهزوه للكتيبة الألمانية... رغم الحالة الاقتصادية إلا أنهم قدموا الطعام علمًا منهم أن الألمان جاءوا لطرد الفرنسيين وأنهم سيمنحونهم الاستقلال**". [3]

ج- الدعم العسكري واللوجستيكي: حيث اضطلع بعض العناصر بمهام مثل التجسس لصالح الفيالق العسكرية والعمل كمرشدين أو مخبرين للألمان عن كميات الأسلحة التي تم تخزينها من طرف السلطات الفرنسية أثناء التحضير لاستئناف الحرب. كما تطوع منهم للقتال إلى جانب المحور مثال ذلك: فرار الجنود الاحتياطيين عند استدعائهم بقيادة باجة والتحاقهم بالفيالق الألمانية بجهة ماطر، لكن لا توجد إحصائيات دقيقة حول حجم المنخرطين في الجيوش الألمانية من التونسيين.[4]

2- موقف الحزب الدستوري التونسي

أ- موقف الديوان السياسي

إن نزول قوات المحور منذ نوفمبر 1942 بالبلاد التونسية بعث فعليًا حركية سياسية بالقطر، فالعديد من التشكيلات السياسية راهنت على هذه الظرفية لكي تعيد توزيع الأوراق،[5] ورغم أن الحزب الدستوري الجديد قد استفاد من هذا الوضع وظهر للعيان انضمامه إلى هذه القوات علنًا، إلا انه يبقى من الصعب التعرف على المواقف الحقيقية لقادة الحزب، فإذا كان موقف بورقيبة يميل إلى الوضوح في مجمله، فإن موقف بقية القادة الدستوريين للبلاد وخاصة أولئك الذين يسيرون الديوان السياسي، اتسمت في مجملها بعدم الوضوح.[6]

---

[1]- فتحي العايدي، **الجيش الاستعماري والمجتمع المحلي بالبلاد التونسية 1911-1943**، تق: نور الدين الدقي، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس،1011، ص 423.

[2]- يبدو أن تعاطف الشعب التونسي مع المحور قد عرف تناقصًا في الفترة الأخيرة قبل خروج الألمان من تونس، خاصة بعد أن ذاق التونسيين ويلات الحرب على أرضهم، وهو يبرز من خلال المظاهرة التي نظمت بعد نهاية الحرب وشارك فيها ما يقارب 30 ألف رجل من مختلف طبقات المجتمع يتقدمهم وفد الطلبة الذي كان يعد بمفرده 4 آلاف طالب. للمزيد ينظر: (أ، و، ت)، مقالات صحفية وتونسية...، المصدر السابق، تونس المسلمة العربية تحتفل بالنصر، رقم الوثيقة 104.

[3]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[4] -فتحي العايدي، المرجع السابق، ص ص 424.423.

[5] -الكراي القسنطيني، **الثوابت والتجديد في الفكر الإصلاحي غداة خروج المحور من تونس ماي-ديسمبر 1943**، أعمال ندوة تاريخ الحركة الوطنية بتونس من 1939إلى 1945 عقد في 5، 6و7 جوان 1987بسيدي بوزيد، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1989، ص 108.

[6]- أسعد غرياني، المرجع السابق، ص 143.

سعى الحبيب بورقيبة من سجنه بفرنسا إلى تحذير التونسيين وقادة الديوان السياسي للحزب حتى قبيل حلول قوات المحور بالتراب التونسي، فقد اختار منذ 1940م معسكر الحلفاء أملًا في حصوله فيما بعد على الاعتراف بالجميل من قبل فرنسا،[1] وذلك بعدم الإغترار بما تردده الدعاية النازية والفاشية، وهذا ما حملته الرسالة التي وجهها إلى الحبيب ثامر في 8 أوت 1942 والتي تؤكد على النضج السياسي الذي كان عليه بورقيبة في استقرائه للواقع العسكري وما ستؤول إليه الأمور سياسيًا طيلة الفترة المتبقية من الحرب، و مما جاء في الرسالة يثبت ذلك قوله:"...**يعتقدون اعتقادًا جازمًا أن الغلبة ستكون للمحور...ولكني أقول إنها خطأ، وإنها خطأ خطير...والحق الذي لا يخفى على ذي عينين هو أن ألمانيا لن تنتصر، هو أنها لا يمكن أن تنتصر، هو أن الأيام تعمل على هزيمتها، وإنها بموجب الحساب والمنطق الذي لا يقبل الجدال سوف يكون نصيبها من الحرب الاندحار...ومهما يكن من أمر فإن تأييدنا للحلفاء يلزم أن يكون بدون قيد أو شرط...ولنا في ذلك لا ضمان للبقاء فحسب ولكن عدة عظيمة لاستئناف أعمالنا وسلاح خطير في معركتنا المستقبلية ستتاح لنا به كل الآمال...**".[2]

إن الدراسة المتمعنة لفحوى هذه الرسالة تبين قدرة بورقيبة على الإلمام بالأوضاع السياسية والعسكرية التي أضحى عليها العالم، كما تبين أيضا قدرته على التنبؤ بانتصار قوات الحلفاء، وقد بقي الحبيب بورقيبة على هذا الرأي متمسكًا به، واضعًا شروطًا لا تنازل عليها في حالة قبوله التعاون مع قوات المحور، يذكر اندري جوليان في هذا الصدد : "**لما اضطر إلى توضيح وجهة نظره كتابيًا حرر مذكرة إلى الحكومة الإيطالية وضع فيها شرطًا أساسيًا لأي مشاركة من الحزب الدستوري التونسي يتعذر طبعًا على الحكومة الإيطالية قبوله ألا وهو الاعتراف باستقلال تونس التام وفتح مفاوضات مباشرة مع الحكومة التونسية ودول المحور لضبط نطاق تلك المشاركة ومرماها** ".[3]

كما بعث بورقيبة برسالة إلى صديقه القديم الماطري والذي كان قد أصبح الطبيب الخاص بالمنصف باي، وأحد مستشاريه في الشؤون السياسية وفيها يطلب منه أن يتصل بالحلفاء ليؤكد لهم تضامن الدستوريين الكامل ورفضهم لأي شكل من أشكال التعاون مع المحور.[4] فقد استطاع الصمود أمام الاغراءات والحفاوة التي حظي بها في روما، وأصر على موقفه ورفض فرضية التعاون مع الإيطاليين ما لم تحصل البلاد على استقلالها "**وهناك جعلت الحكومة الإيطالية في تصرف بورقيبة قصر بياشينتي وفتحت معه محادثات قصد حمله على التعاون مع المحور، وإذا كان بورقيبة يعلم منذ زمن طويل مطامع إيطاليا في تونس فقد اشترط قبل الدخول في أي مفاوضة اعتراف إيطاليا باستقلال تونس، وأحال الحكومة الإيطالية إلى سمو الباي والحكومة التونسية التي تشكل بعد الاستقلال للتفاوض معها**"،[5] كما رفض التحدث إلى الراديو الإيطالي أو كتابة المقالات أو المنشورات على إثر قصف القيروان، رغم الضغوطات القوية المسلطة عليه،[6] واكتفى عند تسريحه من روما بإلقاء خطاب أذاعته محطة باري بالعربية وجهه إلى الشعب التونسي يوم 6 أفريل

---

[1]- اندري بوتار، **بورقيبة**، تع: الشركة التونسية للتوزيع، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 129.

[2] - الحبيب بورقيبة، **بين تونس وفرنسا: كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر**، مطبعة تونس قرطاج، تونس، 1985، ص ص219. 221.

[3] - شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 121.

[4] - حسونة مصباحي، **رحلة في زمن بورقيبة**، دار افاق برسبكتيف للنشر، تونس، 2011، ص 52.

[5]- الحبيب بورقيبة، بين تونس وفرنسا ...، المصدر السابق، ص 216.

[6]- أسعد غرياني، المرجع السابق، ص 147.

1943، أعلن فيه شكره للسلطات الإيطالية على حسن الضيافة وحفاوة الاستقبال والإفراج عن المعتقلين، وأكد على ضرورة العمل لأن الكفاح لم ينته واستغل الفرصة وقدم احترامه وإخلاصه إلى الباي محمد المنصف وقال في هذا الشأن:"...**وإني أغتنم أول فرصة تمكنت فيها من الكلام بعد سكوت طويل لأقدم إلى صاحب الجلالة ملكنا محمد المنصف المحبوب فروض الطاعة والإخلاص لشعبه الكريم، وللعرش الحسيني المصون، معربًا لسموه عن جزيل الحمد ووافر التعظيم لما قام به من القضاء على تقاليد الخمول...وسعيه المتواصل للإفراج علينا** ".[1]

إن موقف بورقيبة[2] رغم أنه يبقى زعيم الحزب إلا أنه لا يمكن أن ينسب أو يعتبر كموقف للحزب الدستوري الجديد، مع أن هناك من الكتابات من استندت إلى هذه الفرضية كما فعل البشير بن عيسى قائلًا:" **أبرز ما طرأ على الساحة السياسية تحديد الحركة الوطنية التونسية لموقفها إزاء الأطراف المتحاربة، حيث اختارت أن تساند الحلفاء لأنهم يحاربون باسم الحرية وضد النازية الغاشمة**".[3] إلا أن ذلك لم يكن صحيحًا باعتراف المصادر والشهادات الشفوية التي عرفت تضاربًا في الآراء إلا أنها لم تجمع على التعاون مع الحلفاء أو المحور، وإنما تبين استغلال الحزب الظرفية لصالحه خدمةً للقضية التونسية، واعتبره البعض تعاونًا أو الاكتفاء بالموقف المحايد.

لقد تعاون الحزب الدستوري مع قوات المحور، وبديهي أن نرجع أسباب ذلك إلى ما تمتع به الحزب من نشاط علني إضافة إلى إطلاق سراح عناصره من السجناء في الداخل والخارج، كلها عوامل ساعدت إلى حد كبير على تعاطف القادة مع الألمان، تصل إلى درجة التصديق بما نادت به دعاية قوات المحور، ومن هنا دعت بعض هذه العناصر إلى ضرورة استغلال الظرفية الجديدة والتعاون مع القوى البديلة أملًا في الحصول على الاستقلال،[4] ولكن هل استغلال هاته الظرفية التاريخية يعني بالضرورة خدمة الوجود الألماني أم المصلحة هي من استدعت ذلك؟

لقد اختلفت مواقف القادة الدستوريين في الداخل، وانقسموا بين تأييدهم لقوات المحور وبين تخوفهم من الوجود الإيطالي والألماني في البلاد، فقد كان الحبيب ثامر بمثابة رئيس الحزب في تلك الفترة، وشهادة المناضل طيب بن بلقاسم تظهر أنه تعاطف مع قوات المحور، فتواصل معهم وربطته اتصالات عديدة مع قياداتهم،[5] حتى أنه طلب رفقة التريكي من الألمان تدريب الشباب التونسيين إيمانًا منه بالعمل الثوري بشهادة المناضل عبد الحفيظ حداد.[6] إلا أنه من المرجح أن الحبيب ثامر يريد استغلال الظروف لصالح الحزب الدستوري والقضية التونسية، والدليل على ذلك أنه لم يدعو في اجتماعات الحزب إلى التعاون مع قوات المحور، وهذا ما يؤكد عليه الطيب بن بلقاسم: "**في الحامة وقع اجتماع حضره الحبيب ثامر، ولم يرد في خطابه عطفًا على الألمان أو الحلفاء، وفي ذلك الاجتماع أعلم الحاضرين بأن الألمان يريدون منح تونس**

---

[1] – الحبيب بورقيبة، بين تونس وفرنسا ...، المصدر السابق، ص 225.

[2]– إن من المواقف الأخرى الواعية التي وقفها التونسيون من غير بورقيبة نجد موقف صالح بن يوسف الذي كان يرى نفس الرأي وهو من أعضاء الحزب الدستوري كما نجد من الزيتونيون أمثال الشاعر احمد مختار. للمزيد ينظر: علي زيدي، الزيتونيون ودورهم ...، المرجع السابق، ص 507.

[3]– البشير بن عيسى، **الجندي التونسي في الحملة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية 1942-1943**، اعمال ندوة تاريخ الجيش التونسي من العهود القديمة الى عهد التحول 30-31 أكتوبر 1997، ط 2، إدارة العمل الاجتماعي والاعلام والثقافة، تونس، 1998، ص 41.

[4]– أسعد غرياني، المرجع السابق، ص 145.

[5]– شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[6] –شهادة عبد الحفيظ حداد، المصدر السابق.

لإيطاليا بعد تحقيق النصر وقال الحبيب ثامر: مئة 100 سنة احتلال تونس ولا 10 سنوات احتلال إيطاليا نحن مع من يساعدنا على الحصول على الاستقلال".[1]

إن هذا الأمر يعني أن الحبيب ثامر رغم تعاطفه مع قوات المحور إلا أنه لم يرد أن يكون موقفه الشخصي موقف الحزب، بل عمل على التحذير من الأطماع الإيطالية في البلاد التونسية، حتى أن من المناضلين بسبب تكتم الحبيب ثامر عن إبراز موقفه الشخصي ما ظهر لهم أن موقف الحزب كان موقفًا حياديًا وهو نفس موقف النخبة الواعية فيقول الطيب بن بلقاسم: "**إن النخبة الواعية في قرارات نفسها كانت محايدة، كنا نعلم إن فاز الألمان ستصبح تونس استعمار إيطالي، أصبحنا نتمنى اندحار الطليان والألمان حتى لا نحتل من قبل إيطاليا".**[2]

اتسم موقف الحبيب ثامر بالحذر ورغم أنه اختار المحور بدلًا من الحلفاء، إلا أنه لم يرد أن يتبنى الحزب سياسة التعاون الكامل مع المحور نقرأ هذا في شهادة محمود فريخة حين قال: "**بعد إطلاق سراح الحبيب ثامر الذي كان يرأس الديوان السياسي، سافرت إلى تونس لأخذ منه التوجيهات فقال لي: لكم في الديوان السياسي حبيبان: بورقيبة وثامر، أولهما راهن على الحلفاء وأنا راهنت على المحور، وقد اتصلت بالقيادة الألمانية واتفقت معها على حسن معاملة التونسيين وأن يساعدونا على نيل استقلالنا إن انتصروا في الحرب العالمية الثانية، وقد طلب أن تنقسم خلايا الحزب إلى فريقين، فريق يتظاهر بالتعاطف مع الحلفاء وفريق يتعاطف مع المحور، وقد نفذنا ما أراد".** [3]

لقد اتضح لمحمود فريخة أن الحبيب ثامر لم يكن عميلًا للمحور ولكنه حارسًا لمصلحة بلاده ووطنيًا مخلصًا لتونس، فقد قام بجولة في كامل البلاد بعد أن اطلق سراحه وطلب من المناضلين أن لا يتعاملوا مع الألمان إلا إذا دعت الضرورة، مبرزًا أن تعامله معهم كان على أساس الاعتراف باستقلال تونس بعد الحرب.[4]

يبدو أن ما ذهبت إليه هذه الشهادات أكثر موضوعية، لاعتبار أنه في 11 جانفي تم سحب إدارة جريدة افريقيا الفتاة من الرشيد ادريس وحسن التريكي والتي أخذ الحبيب ثامر على عاتقه مسؤوليتها محاولًا أن يعطيها خطًا سياسيًا أكثر تميزًا، وهذا بعد أن اتضح من موقف المناضلين السابقي الذكر تعاطفًا وتعاونًا بارزًا مع قوات المحور ترجمته الجريدة التي كانت تحت مسؤوليتهما ،ثم تم طردهما من الحزب في 28 فيفري 1943.[5]

هذا عن موقف الحبيب ثامر، أمّا بقية القادة فقد استطاعت قوات المحور من خلال ربطها لعلاقات متينة مع بعض القيادات الشابة للحزب والتي اتسمت مواقفها بالراديكالية ورأت ضرورة استغلال متناقضات الحرب لتحقيق خطوات عملية نحو الاستقلال، نجد منها: رشيد ادريس وحسين التريكي، وقد ساهما في خدمة حضور وتواجد قوات المحور بالبلاد، فجريدة افريقيا الفتاة الناطقة باسم الحزب[6] قد اطنبت في نقل انتصارات قوات المحور على الواجهة التونسية والجبهة الأوربية والسوفياتية، بل ودخلت الجريدة في تناقضات بين ما تنقله وبين الواقع الميداني على الجبهات متغافلة قدرة الحلفاء في قلب

---

[1] -شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[2]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[3]- محمود فريخة، **مناضل شاهد على عصره**، موزاييك، صفاقس، 1998، ص 36.

[4] -المصدر نفسه، ص 42.

[5] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 90.

[6]- اسعد غرياني، المرجع السابق، ص 145.

الموازين سواء في شمال إفريقيا أو أوربا.[1] كما قاما بدور كبير في الدعاية للتعاون مع المحور رفقة محمود المسعدي وفريد بورقيبة وذلك عبر موجات راديو الوطن الذي حرص المسؤولون الألمان منذ انشائه يوم 5 جانفي 1943م ليكون الأداة التي تستقطب التونسيين وتجلبهم نحو الأطروحات الألمانية.[2] وبعد طردهما من الحزب أصدرا جريدة الشباب في نفس اليوم الذي طردا فيه يوم 28 فيفري 1943 وبمباركة من السلطات الألمانية، وستبرز سريعًا بمقالات مغالية موالية للألمان بشكل واضح، تنتقد فيها بشدة السياسة الفرنسية تجاه الأهالي بل ذهبت إلى حد استهداف محمد شنيق الوزير الأكبر وزملائه المنعوتين بحب فرنسا والتذيل للاستعمار وبأصناف الأمريكيين.[3]

هذا فيما يخص المواقف على مستوى القيادات، أما عن بقية المناضلين والشُعب فكان الأمر مغايرًا، فوضع فرنسا وتحول تونس إلى شبه محمية ألمانية وإيطالية خاصة منذ نزول المحور، شكل ذلك فرصة جرأت التونسيين عامة إلى تحدي فرنسا والتمرد على سلطتها، وكان الأمر في الجنوب أكثر خطورة، إذ اتخذت المقاومة الوطنية شكل مجابهة عسكرية،[4] فقد اندلعت انتفاضة عسكرية ضد القوات الفرنسية التابعة لقوات المقاومة التي تزعمها الجنرال ديغول، وإن هذا ليظهر طابع العداء لفرنسا والتعاون مع المحور، إلا أن أحد المشاركين بهذه الانتفاضة [5]يكذب هذا الافتراض ونعني بذلك عبد الحفيظ حداد الذي أكد انه لم يكن هو ورفاقه على علم برسالة بورقيبة للحبيب ثامر التي تحث على عدم التعاون مع المحور حيث قال: "**نحن لم نتعاون مع المحور وذلك بعد إعلاننا العصيان العسكري، لم يقل لنا لا الألمان أو الطليان أن نعمل هذا، عملنا ذلك كان تلقائيا من أنفسنا وتحملنا مسؤوليته ودفعنا ثمن ذلك غاليًا، نحن لم نكن نظن يومًا أن عملنا تعاوني مع المحور، هو عمل وطني تلقائي تطور سياسي وطني رغم أنه أخذ صبغة سياسية**".[6]

أمّا عن هيئات الشعب الدستورية ونأخذ شعبة المنستير نموذجا وهي لا تختلف عن بقية الشعب، فقد اتضح أن موقفها كان حياديًا ورفضت الانسياق وراء التيار الموالي للمحور واعتمدت الحياد منهجًا لتأكيد استقلاليتها اتجاه القوتين المتحاربين، رغم أن هناك من انبهر بما حققه المحور على الساحة العسكرية من انتصارات في أول الأمر فلا الهيئة الدستورية المحلية ولا رئيسها بالنيابة وقتئذ الشاذلي غديرة سجلوا انضمامهم إلى ذلك الجناح الحزبي المتعاطف مع المحور، في حين أن العديد من العناصر المستيرية الشابة قد انضوت تحت لواء ذلك الجناح، منهم: الهادي بن عميرة مخلوف، خليفة بن خليفة بوعلي، عبد السلام بن محمد بورقيبة، عامر وإبراهيم ابنا امحمد التريكي، محمد الصالح بن علي الشاذلي، محمد بن امحمد

---

[1]- اسعد غرياني، المرجع السابق، ص 146.

[2]- السعيد المستيري، المرجع السابق، ص 90.

[3]- المرجع نفسه، ص 90.

[4] - محمد مسعود ادريس، **المقاومة المسلحة بالجنوب الغربي للبلاد التونسية 52-1954: استنتاجات أولية من خلال بعض الاحصائيات**، أعمال الندوة الدولية 12 حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956 المنعقد أيام 6/7/8/ماي2004، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2004، ص 216.

[5]- سميت انتفاضة المرازيق، في بدايتها لم تكن إلا دفاعًا شرعيًا على النفس والمال وذلك بعد أن أحضر الفرنسيين فرقًا من جنوب الجزائر ورابطوا بها في ضواحي دوز، وشرعوا في نهب من وجدوه أمامهم من السكان، لكن الظروف الحربية ستجعل من موقفهم مساعدين للمحتلين الجدد، رغم انهم كانوا لا يثقون بالإيطاليين ويرون فيهم مثل الفرنسيين. للمزيد ينظر: محمد المرزوقي وعلي المرزوقي، **معارك وابطال: ثورة المرازيق 1943**، دار بو سلامة، تونس، 1979، ص 46.

[6]- شهادة عبد الحفيظ حداد، المصدر السابق.

شاوش. وقد دفع هؤلاء ثمنًا غاليًا جراء تعاونهم مع قوات المحور فمنهم من زج في غياهب السجن ومنهم من غادر أرض الوطن فرارًا من الموت، ومنهم من نفذ فيهم حكم الإعدام.[1]

ب/ اللجنة التنفيذية

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939، اتخذ الحزب الدستوري القديم موقف التحفظ والحذر من كلا الطرفين المتحاربين، ولم يشأ التورط حتى تتضح الأمور، إلى درجة أنه رفض نشر مقال في صحيفة الإرادة الناطقة باسمه، فيه انحياز ظاهر إلى جانب فرنسا بعث به أحمد توفيق المدني عضو اللجنة التنفيذية للحزب، والذي أبعد منذ جوان 1925، لأن الحزب اعتبر ذلك المقال خدمة مجانية لفرنسا المستعمرة لا مبرر لها.[2]

أمّا عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب فلم يكن على خلاف مع بورقيبة من حيث اتخاذ نفس الموقف، فقد كان يعتقد بانتصار الحلفاء وهذا ما نقله لنا محمد الحبيب شلبي في زيارته له بعد الهزيمة المذلة لفرنسا سنة 1940 فيقول : "**زرت الزعيم الثعالبي بمنزله...فوجدته يظهر عليه التفكير، نظر إليّ مليًا بعد أن جلست وقال لي: الآن آن الأوان بأن نفكر بعقلنا لا بعواطفنا، لقد انهزمت فرنسا وأصابتها ضربة قاضية وهذا لصالحنا،...إن انتصار ألمانيا حليفة إيطاليا التي لم تخف مطامعها الاستعمارية في تونس معناه أن تونس ستكون من نصيب إيطاليا عند تصفية تركة فرنسا الاستعمارية وهذا معناه أن نكون مثل (هرب من القطرة ووقع تحت الميزاب) كما يقول المثل الشعبي التونسي، ...ويظهر لي انتصار إنجلترا في هذه الحرب وإن كان أمرًا بعيد الاحتمال**". [3]

ولما علم قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بموقف الثعالبي، سعى للاتصال به في ديسمبر 1941، وهو ما حدث فعلًا، وقد تكررت الاتصالات بينهما إلى غاية نزول الحلفاء إلى شمال إفريقيا أين نقل له رغبة الحلفاء في أن يتم تجنيد 20 شابًا دستوريًا يثق بهم يكونون هم واسطة الاتصال بين الطرفين عند نزول قوات المحور بتونس، وذلك بمنحهم 20 آلة اتصال لاسلكي، كما طلب منه أن يُكوِن فرقة من الشباب ليقوموا بأعمال التخريب والمناوشة في مؤخرة جيش العدو وأفهمه بكل جدية أن هذا هو الثمن الوحيد والمبرر للمطالبة التونسيين بحقهم في الحرية والاستقلال والحصول عليه.[4]

بعد تلك المحادثة بعث الثعالبي إلى رئيس الشعبة الدستورية بماطر وهو حمودة بن ميهوب (من أصل جزائري) وعرض عليه المسألة ورجاه تحقيق ذلك الطلب، لكنه اعتذر وخرج مستاءً وقال لبعض زملائه الدستوريين: "**لا بد أن الشيخ قد خرف...هل يريدنا أن نكون ديغوليست لنتجسس لفائدة الإنجليز والأمريكان! لا والله**".[5] الواضح أن عبد العزيز الثعالبي لم يكن موقفه متعاطفًا مع الحلفاء فقط، بل أراد أيضا تجنيد التونسيين ليقفوا معهم في الحرب، ذلك ليس حبًا في الحلفاء وإنما رغبة في تحقيق ذلك الوعد الذي ما لبثت حنجرة الحلفاء تتوقف وهي تنادي به: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبقي عبد العزيز الثعالبي على هذا الموقف رغم الجهود التي صرفت من قبل الإيطاليين والألمان، وطلب من مناصريه

---

[1]- محمد الطاهر عقير، **المنستير عبر مواقع التجذير والتحرير في النصف الأول من القرن 20**، المطابع السريعة المندمجة، المنستير، 1989، ص ص 246. 249.

[2] - محمد الحبيب الشلبي، المصدر السابق، ص 133.

[3]- المصدر نفسه، ص 133.

[4]- المصدر نفسه، ص 135.

[5]- المصدر نفسه، ص 135.

التوقف عن أي نشاط يمكن أن يسبب إحراج لقوات الحلفاء،[1] فهو لم يقبل التعامل بالرغم من أنه كان يأمل بانتصار المحور في بداية الحرب،[2] ورغم وصول الرسائل من صديقه الأمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العليا، فلم يأثر على قناعاته، وعلق عليها الثعالبي: "**مسكين الحاج الحسني لقد خدعوه، ويريدني أن انخدع مثله**"، وصلته الرسالة الأولى بعد نزول الحلفاء بأسبوعين، ثم تلتها رسالة ثانية في جانفي 1943 اعتذر فيها الثعالبي عن عدم الإجابة عليها نظرًا لحالة المرض التي هو عليها، مع أن الواقع كان يشير إلى أنها حجة ليتجنب الرد عليها، ولم يرد أن يناقش حاملي الرسالة في أمر مفروغ بالنسبة إليه.[3] وكان رده على لسان محمد حبيب شلبي والذي وجه المبعوثين إليه قائلًا: "**فليعلن هتلر استقلال تونس مسبقًا**"، كما لم يرد الشيخ الثعالبي أيضًا على رسالة الدعوة التي وجهها إليه يونس بحري من إذاعة برلين.[4]

وفيما يتعلق بأعضاء اللجنة التنفيذية فإن فريق منهم انحاز إلى التيار المتعاطف مع المحور منهم: الأمين العام للحزب صالح فرحات، الشاذلي الخلادي، المنصف المستيري رئيس تحرير صحيفة الإرادة ومحي الدين القليبي المدير العام للحزب، في ما يخص بقية الأعضاء وهم أحمد بن ميلاد، محمد الصالح ختاش ومحمد الحبيب الشلبي أمين المال للحزب، فقد انحاز إلى تيار الزعيم الثعالبي، أمّا أتباع الحزب فكانوا كلهم منحازين إلى التيار الشعبي المتعاطف مع الألمان إلا بعض الشباب الدستوري المتأثر بشخصية الثعالبي.[5]وعند نزول المحور وقعت اتصالات غير خفية بين راهن ورجال اللجنة التنفيذية للحزب،[6] رغم تكرر المحاولات والالحاح ورغم أن كل من تم ذكرهم سابقًا من أعضاء اللجنة كان جانبًا منهم منحازًا إلى الألمان، لكنهم امتنعوا عن التعاون رغم تعاطفهم معهم، باستثناء الشاذلي الخلادي والذي يعد من أبرز زعماء الحزب شذ عن بقية زملائه، فاتصل سرًا من وراء ظهر الحزب ببعض الضباط الألمان، وجنى نتيجة هذا الاتصال بعد خروج الألمان أن تم القبض عليه وسجن لمدة عام وشهرين.[7]

3- موقف المنصف باي

بعد نزول الحلفاء الأمريكان والبريطانيين يوم 8 نوفمبر 1942 بسواحل المغرب والجزائر، أعلنت في اليوم نفسه إذاعات الدول المتحاربة عن تفاصيل عملية الانزال في عدة مراكز من التراب المغربي والجزائري،[8] وعلى إثر ذلك توجه قنصل الولايات المتحدة الأمريكية دوليتل Doolittle إلى الأميرال استيفا سلمه رسالتين إحداها له شخصيًا والأخرى إلى المنصف باي. وبعد أن تلقى المقيم العام استيفا أوامر وتوجيهات من حكومة فيشي، توجه إلى المنصف باي وسلمه رسالة المارشال بيتان يعرض عليه فيها اتخاذ موقف مؤيد لفرنسا، كما سلمه رسالة الرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt.[9] وقد سعى المارشال من أجل أن يتبنى الباي نفس الموقف الذي أملته فيشي أي اعتبار كل من الإنجليز والأمريكيين معتدين،

---

[1]- احمد عبيد، **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، ابن نديم، الجزائر، 2010، ص 197.

[2]- زهير الذوادي، **الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي**، نقوش عربية، تونس، 2014، ص 109.

[3]- محمد الحبيب شلبي، المصدر السابق، ص 137.

[4]- علي الزيدي، الزيتونيون ودورهم ...، المرجع السابق، ص 507.

[5] -محمد الحبيب الشلبي، المصدر السابق، ص 134.

[6] -الكراي القسنطيني، المرجع السابق، ص 108.

[7]- محمد الحبيب الشلبي، المصدر السابق، ص 136.

[8]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 54.

[9]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 82.

فحاول ذلك مباشرة كما حاول التأثير عليه بواسطة بعض وزرائه وخاصة الوزير الأكبر الهادي لخوة ووزير القلم الحبيب الجلولي. [1]

وقد حملت رسالة روزفلت المؤرخة في 7 نوفمبر 1942 على حد تعبير صاحبها علمه بأحوال البلاد التونسية ومعاناتها من الوجود الألماني والايطالي الذي هيمن ونهب أملاك التونسيين وهو بصدد احتلال البلاد وتخريبها، لذلك عرض عليه من أجل القضاء على الأعداء السماح بدخول قوات الحلفاء إلى تونس دون اعتراض منه فيقول: "**لقد اخذت قواتنا وحلفاؤنا في اعتبارها أنكم لن تترددوا في السماح لها بالدخول إلى تونس بحرية، لكي تتمكن من إتمام مهمتها المتمثلة في طرد قوى الشر من إفريقيا الشمالية**".[2]

وتبعًا لذلك عقد المنصف باي اجتماعًا عاجلًا في قصر المرسى بوزرائه وإخوته لدراسة الوضع، واتخاذ موقف والرد على رسالة روزفلت[3]، وقد تأخر الرد مدة 5 أيام، إن دل على شيء فإنما يدل على اختلاف الرأي بين المجتمعيين، كان رأي أغلبية الحاضرين: من الأفضل إلزام الصمت والحذر وترك حكومة فيشي ترسم لتونس ما تراه مناسبًا للوضع، كان الأمير حسين وعزيز الجلولي والزمرلي يؤكدون على ضرورة ملحة تمليها قواعد الآداب الدبلوماسية ومصلحة البلاد الرد بجواب مناسب، لكن رغم ذلك بقيت الأغلبية مصرة على عدم الموافقة على هذا الاقتراح، كان لزامًا إجراء مفاوضات عسيرة لإقناعها بذلك،[4] وبتدخل كل من محمد شنيق والماطري وهما من أعز أصدقاء الباي تغلب الشق الداعي إلى الحياد يمثله كل من الماطري وشنيق والصادق الزمرلي، على الشق المنادي بالتحالف مع المحور والذي يمثله ابن الباي رؤوف، ورغم تورط هذا الأخير في الدعاية للمحور إلا انه لم يقنع والده،[5] في الأخير استقر الرأي على الرد على رسالة الرئيس الأمريكي واختار البقاء على الحياد، وقد كلف الصادق الزمرلي بتحرير الجواب في هذا الاتجاه والقيام بتسليمه إلى المقيم العام بوصفه وزير خارجيته.[6] ويقول المناضل الدستوري السيد علي البلهوان:" **التزم جلالة الملك محمد المنصف ووزرائه الحياد التام في الحرب...**".[7] ومن الآراء التي عُرضت على المنصف باي ولم تعرف التأييد، نجد موقف شيخ المدينة عزيز الجلولي، فقد بذل

---

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 65.

[2] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 83.

[3]– روزفلت فرنكلين ديلانو1882-1945: الرئيس الأمريكي الوحيد الذي انتخب أربع مرات، استمر حكمه لمدة 12 عامًا، توفي بعد 83 يومًا من انتخابه للمرة الرابعة، ولد عام 1882 بنيويورك في الولايات المتحدة الامريكية، التحق في 1900 بجامعة هارفارد حيث درس التاريخ وتخرج منها عام 1903، التحق بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا عام 1904، وبعد تخرجه عمل محاميًا لمدة 3 سنوات لكنه لم يبد حماسًا للعمل القانوني، عندما دخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية 1 عمل مساعدًا لوزير البحرية في عدة مشاريع حربية، عاد للعمل السياسي بعد فترة 3 سنوات، وفي 1928 انتخب حاكمًا لولاية نيويورك وأعيد انتخابه بأغلبية ساحقة لنفس المنصب سنة 1932 وهي نفس السنة التي رشحه فيه الحزب الديمقراطي لمنصب رئيس، وأصبح روزفلت رئيسًا في 4 مارس1933 وعمره 51 عامًا. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج2، المرجع السابق، ص 684. 685.

[4] – محمد بوذينة، سلسلة مشاهير ...، المرجع السابق، ص 20.

[5]– طالب ضيف الله، **الحياة اليومية في البلاط الحسيني وأبرز تحولاتها من أحمد باي إلى المنصف باي 1837-1943**، اشراف: عبد الحميد الأرشق والحبيب القزدغلي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة تونس، 2009، ص 672.

[6] –كهلان كاظم حلمي، المرجع السابق، ص 58.

[7] – علي البهلوان، المصدر السابق، ص 59.

جهودًا من أجل أن يغادر المنصف باي تونس بأسرع ما يمكن لكي يلتحق بالحلفاء في الكاف وهو ما رواه شخصيًا للسعيد المستيري، حيث لم يستطع اقناعهم ليجد نفسه الوحيد المدافع عن رأيه.[1]

نصت رسالة المنصف باي على بقاء تونس بعيدة عن آلام الحرب، وهو لموقف شجاع منه، رغم أنه يعلم أن الرسالة هي رسالة من رئيس أمريكي اعتاد على أن يطلب فيجاب، لكن خوفه على شعبه والعمل على مصلحته جعله يتخذ موقفًا محايدًا بل الأكثر من ذلك يطالب صراحة ببقاء بلاده خارج النزاع فيقول: "**لذلك نتشرف بإعلامكم أن الأحداث التي تجري هذه الأيام تقضي وجوبًا تجنيب شعبنا ألم الحرب، وإننا لنعتقد شعورًا منا بمسؤوليتنا وحريتنا لاتخاذ موقف متساو بين المتحاربين، إن من واجبنا المطالبة علانية ببقاء بلادنا خارج النزاع** ". [2]

لقد كان بإمكان الباي التمسك بأمر المارشال بيتان الذي دعا فيه الفرنسيين والتونسيين على حد سواء الى المقاومة، ولكنه فضل اتخاذ موقف هو الوحيد المتماشي مع مشاعره وقناعاته لا بالرد بلباقة على رسالة روزفلت فقط وإنما كذلك الاحتجاج فيما بعد وبصورة علنية لدى حكومتي ألمانيا وإيطاليا على انتهاك قواتهما لحرمة التراب التونسي. [3]

وقد صرح المنصف باي فيما بعد إلى جريدة الاهرام في 6 أكتوبر 1946 ردًا على سؤال وجه إليه فيما يخص موقفه من الحلفاء فقال:" **طلب منا المأسوف عليه الرئيس روزفلت أن نسمح لقوات الحلفاء باجتياز تونس، فرددنا عليه بواسطة الأميرال استيفا وزير خارجيتنا، ردًا يرجع ما طبع عليه من التحفظ السياسي حرصنا على وقاية شعبنا شر الأحداث الخارجة عن طوق إرادتنا** "، أمّا عن صلته بالنازيين فيقول: "...**فقد قطعنا على النازيين الأمل في انحيازنا إليهم، واستجابة دعواتهم، وأقمنا على ولائنا وإخلاصنا لفرنسا رغم بعدها عنا...**". [4]

كما أرسل الباي رسائل أخرى يعبر فيها عن موقف الحياد إلى كل من ملك إنجلترا جورج السادس[5]، الملك فيكتور إيمانويل ملك إيطاليا والمستشار الألماني أدلف هتلر جاء فيها:" **اعتبارًا لما يهدد التراب التونسي من تحوله إلى منطقة عمليات حربية، وشعورًا منا شعورًا تامًا بسيادتنا ومسؤوليتنا نرى إلزامًا علينا أن نعرب لكم رسميًا عن رغبتنا في بقاء هذه البلاد خارج النزاع**".[6] وعلق المقيم العام على هاته الرسائل في البرقية التي أرسلها إلى فيشي بتاريخ 22 نوفمبر 1942 بالقول: "**إنها تنطلق من شعور الباي وبتغذية من حاشيته ومفاده أنه لن تكون تونس مسرحًا للعمليات العسكرية ولو أن ما هو جار في الواقع اليسير التنبؤ به من زمان لمن له القدرة، إن التونسيين الطاغي عليهم الذعر لا يفكرون إلا في التشكي**". [7]

---

[1] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 65.

[2] -عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 537.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 84.

[4]- جريدة الاهرام، العدد 2275، 6 أكتوبر 1946.

[5]- **1895- 1952** الابن الثاني للملك جورج الخامس، اعتلى عرش بريطانيا لدى تنازل أخيه ادوارد الثامن عن العرش، التحق بالقوة البحرية فترة ما بين 1909-1916، ثم التحق بالقوة الجوية حيث بقي 3 أعوام وقضي عام في كمبردج، وعرف جورج 6 باهتمامه الشديد بكيفية تطوير الرعاية الاجتماعية في بلده مع التركيز على رعاية الشباب من الطبقات الاجتماعية كافة، ولدى ارتقائه العرش 1936 عرف بتعاليه على الأمور السياسية على نحو فاق ابتعاد والده عنها، زار الولايات المتحدة عام 1939 كأول ملك بريطاني يزورها. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 2، المرجع السابق، ص 601.

[6] -الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص 58.

[7]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 85.

لقد بقي المنصف باي متمسكًا بموقفه رغم الضغوطات الألمانية والإيطالية ولم يرد استغلال فرصة انهيار فرنسا العسكري لشق عصا الطاعة والخروج عن المعاهدات التي تفرض على البلاد التونسية حماية فرنسا،[1] وتقرير الإقامة العامة المؤرخ في 10 أفريل 1943 والذي يحمل توقيع المقيم العام استيفا يثبت ذلك ومما جاء فيها:" **اتخذت تونس موقفًا محايدًا في نوفمبر 1942 عندما كان الألمان بالفعل بتونس**".[2]

الأمر الذي لابد من استنتاجه هو أن خاتمة قضية الإجابة على رسالة روزفلت إلى المنصف باي ستثير حماسًا أقل بكثير مما آثاره وصولها، إذ أن هذه الإجابة التي حضرت بسرعة من أجل الحياد التام بين المعسكرين المتحاربين لم تتمكن من اجتناب فخاخ الالتباس التي أفقدها الكثير من أهميتها، وقد كان استيفا مكلفًا بإبلاغها إلى الأطراف الأربعة المتحاربة، لكن تلك الرسائل لم تصل أبدا إلى أصحابها.[3] فعدم تبليغ استيفا جواب المنصف كان نتيجة تعارضها مع سياسته التي يريد بها اقحام البلاد في الحرب ضد الحلفاء تباعًا لسياسة حكومة فيشي، كما أن توجيه رسالة من روزفلت إلى المنصف باي هو عدم اعتراف منه بالسلطة الفرنسية الموجودة بالبلاد، ولأول مرة منذ انتصاب الحماية 1881 يعامل الباي بصفته رئيس دولة على الصعيد الدولي، وفي مخاطبته للمنصف اعتراف بالدولة التونسية، فأراد أن يظهره لسلطات الحلفاء على أنه لا يقل عن حكومة فيشي في دعمه لدول المحور، وقد نجح في ذلك.[4]

رغم أن رسائل المنصف باي لم تصل إلى مستلميها، إلا أن رسالته إلى القنصل الأمريكي في تونس قد بلغت طرفها المقصود وقد حررها محمد علي العنابي، عبر فيها عن مشاعر المنصف باي العميقة ومما جاء فيها: "**إن جلالة الباي لا يشك في أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب من أجل أن تستعيد الشعوب الصغيرة من خلال إعادة ترسيخ مبادئ الحق والعدل حياتها المستقلة، وإنها ستجعل تونس تستفيد من المبادئ المعلنة في الميثاق الأطلسي وستساهم في بنائها الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب**".[5] قد يبدو أن محتوى الرسالة متعارضًا مع رسائل المنصف باي الأولى، لكن المنصف باي نفسه يصرح بأنه كان مؤمنًا بالمبادئ التي تدعو إليها دول الحلفاء فيقول:" **ولكن قنصل الولايات المتحدة الامريكية كان على علم بشعورنا** (إشارة الى الرسالة التي وجهها محمد عنابي) **نحو الحلفاء، فإننا لم نؤمن قط بانتصار الألمان ولم نتعاون أبدًا مع المحور**".[6]

ليس مهمًا أن يكون القنصل الأمريكي دوليتل نقل النص الأصلي إلى رؤساءه أو أنه كتب لهم مذكرة حول الموضوع (إمكانية عدم وصول النص على اعتبار أن الحلفاء اعتبروه متعاونًا مع المحور ولو وصلت لما كان مصير المنصف النفي أو على الأقل معارضة الولايات المتعدة لقرار النفي)، فلم يكن لها أي تأثير، ويتضح بعد مرور الوقت بجلاء أن اقتراح عبد العزيز الجلولي يوم 12 نوفمبر كان الأصح، أي الالتحاق بالحلفاء في الكاف، ولكن هل كان ذلك ممكنًا؟ [7]

---

[1]- منصف الشابي، **صالح بن يوسف: حياة كفاح**، دار الاقواس، تونس، 1990، ص 86.

[2]-(ا، م، ت، ت، م)، البكرة 935، الملف 2817، رسالة من محمد شنيق الى المقيم العام استيفا بتاريخ 10 افريل 1943، و غ م.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، 66.

[4]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 62.

[5] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 66.

[6]- جريدة الاهرام، العدد 2275، 6 أكتوبر 1946.

[7]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 66.

المبحث الثاني: العمليات العسكرية بتونس

تعتبر منطقة شمال إفريقيا عامةً والبلاد التونسية خاصةً ذات عمق استراتيجي هام بالنسبة إلى طرفي الصراع خلال الحرب العالمية 2، فقد مثلت منفذًا قريبًا من أوربا، إذ لا يفصلها عن مضيق صقلية سوى 130 كلم وهي أهمية تُمكن لأي قوة مسيطرة على البلاد أن تتحكم في حركة الملاحة التجارية وتحرك السفن الحربية، إضافة إلى السيطرة على المنافذ الرئيسية للمتوسط (مضيق صقلية، منطقة بنزرت، ومضيق جبل طارق)، أمّا عسكريًا فقد مثلت تونس ملاذًا لقوات المحور المهزومة في العلمين يوم 1942/10/23 ضد الجيش الثامن البريطاني بقيادة مونتخمري[1] والمتقهقرة نحو التراب الليبي، ولهذا الغرض كان الانزال الأمريكي في الدار البيضاء والجزائر العاصمة يوم 8 نوفمبر، بجاية يوم 11 وعنابة يوم 12 نوفمبر 1942.[2]

تقرر في جويلية 1942 الشروع في إعداد الخطط للإنزال في شمال إفريقيا من طرف الحلفاء، ورمز لهذه الحركة باسم المشعل TORCH، والعوامل التي دفعت للإنزال هي: ضرب مؤخرة قوات المحور الموجودة في شمال إفريقيا بقيادة رومل[3]، تخويف اسبانيا ومنع فرانكو من التعاون مع هتلر واستهداف إيطاليا التي ستصبح في الخط الأمامي بعد تطهير إفريقيا الشمالية.[4] وقد نجحت عملية الانزال التي تمت في 8 نوفمبر وأصبح جيش المحور الذي يقوده رومل بين عدوين الإنجليز والأمريكان الذين أخذوا يتقدمون نحوه من الجزائر إلى تونس، والجيش الثامن الذي كان يحاول القضاء عليه عبر صحراء ليبيا.[5] وبذلك تحولت تونس إلى جبهة من جبهات الحرب العالمية 2 ووقعت الحملة على تونس والتي عرفت أيضًا باسم معركة تونس، ونَعرفُها على أنها تمثل سلسلة من المعارك التي وقعت على الأراضي التونسية بين القوتين المتحاربتين في الفترة الممتدة من 17 نوفمبر 1942 إلى غاية 13 ماي 1943.[6]

ويمكن أن نعرج إلى سلسلة المعارك التي وقعت في تونس من خلال الوقوف على المحطات الآتية:

-تفاجأ الألمان من عملية الانزال وسارعوا إلى إرسال قوات برية بحرًا وجوًا لحماية تونس وتأمين قوات رومل، حيث أصبح للأمان في منتصف نوفمبر حوالي 15 ألف جندي، وقوة جوية كبيرة تعمل من مطارات تونس وصقلية،[7] وبذلك تم

---

[1]- **مونتخمري برنارد** 1887-1975، عسكري بريطاني التحق بالجيش عام 1908، نال شهرة واسعة بعد توليه قيادة الجيش البريطاني الثامن عام 1942 في شمال افريقيا، حيث حقق انتصارًا كبيرًا وحاسمًا على القائد الألماني رومل في معركة العلمين، تولى بعد ذلك قيادة القوات البرية المتحدة (قوات الحلفاء) التي انتصرت في معركة نورماندي، وتعتبر من المعارك الحاسمة في الحرب العالمية 2. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 3، المرجع السابق، ص 1004.

[2]- أسعد غرياني، المرجع السابق، ص 110.

[3]- **رومل اروين**، 1891-1944 من مشاهير القادة العسكريين الألمان الملقب بثعلب الصحراء، التحق بالجيش سنة 1911 كطالب ضابط في فوج المشاة 124، اشترك في الحربي العالمية 1 كضابط مشاة كفء على الجبهة الفرنسية وبقي فيها إلى نهاية الحرب، ترقى في المناصب العسكرية من قائدًا لحرس هتلر 1939 إلى رتبة لواء في قيادته، ثم عينه قائدًا لفرقة البانزر السابعة في 1940/2/15 التي عرفت باسم فرقة الشبح، ثم تولى قيادة الفيلق الافريقي الألماني المتواجد في ليبيا 1941/2/12، على ساحة المعارك اكتسب شهرة سريعة لكن اختلال ميزان القوة العسكري لصالح مونتخمري حالت دون تحقيق نصر في موقعة العالمين انسحب باتجاه تونس منذ 1942/11/10. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج1، المرجع السابق، ص (190، 192).

[4]- شكري محمود نديم، **حرب افريقيا الشمالية 1940-1943**، ط6، دار البنراس للنشر والتوزيع، بغداد، 1954، ص ص 212 .213.

[5] -عمر أبو النصر، موسوعة الحرب العالمية الثانية، م 1، ج 16، المرجع السابق، ص 231.

[6]- عز الدين زايدي، **نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال افريقيا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس-الجزائر، 2015، ص 228.

[7]- محمد حافظ إسماعيل واخرون، **الحرب العالمية الثانية في البحر الأبيض المتوسط 1940-1943**، ط 2، دار الكتاب العربي، د م، 1953، ص 173.

الاستيلاء على مطار العوينة في 9 نوفمبر من طرف القوات الجوية الألمانية التي بلغ عددها 120 طائرة يوم 10 نوفمبر، وفي 12 و13 نوفمبر نزل الجنود الألمان والإيطاليون بحلق الوادي وتمكنوا من دخول العاصمة دون قتال.[1] وشكلوا فيلقًا جديدًا تولى قيادته الجنرال نهرنج الذي وصل في 16 نوفمبر إلى تونس.[2]

-لقد كان الجيش الفرنسي المتمركز في تونس الذي يقوده الجنرال باري قد ظهر في بادئ الأمر مترددًا محتارًا بين الأوامر المتضاربة الواردة إليه من السلط الشرعية بفيشي وسلط الأمر الواقع بالجزائر، حيث الأولى تأمره بالتعاون مع الألمان وتسهيل انتشارهم في تونس والثانية عكس ذلك تحثه على محاربتهم والتصدي لتحركاتهم، ولم تدم فترة التردد طويلًا حيث أن تطور الأحداث سريعًا حمل الجيش الفرنسي بتونس إلى توجيه أسلحته ضد الألمان ابتداءً من 19 نوفمبر 1942،[3] فقد صدت الفرقة التونسية هجومًا في ذلك اليوم للأمان عند مجاز الباب بعد أن رفضوا دعوة الألمان لهم بالتسليم، وأرغموا على التراجع لقلة التسليح،[4] فمقارنة بالسلاح العصري الذي يستعمله الألمان فالقوات التونسية لا تساوي شيئًا فقد كان تجهيزها بسيطًا وكانت منتشرة على امتداد 500 كلم في المناطق الساحلية (9 فيالق، 3 فرق مدفعية من طراز 75).[5]

- بدأت المعارك بين الطرفين، واستطاعت فرقة فرنسية أمريكية الاستلاء على قفصة بالجنوب يوم 22 نوفمبر، وطرد الإيطاليون من سبيطلة، وتم الهجوم في اتجاه واد زرقة ومجاز الباب[6]وطبرقة، وتم الاستيلاء في 29 نوفمبر على جنوب ماطر كما سيطر الحلفاء أيضا بوعرادة، سليانة ومكثر وتوجهوا نحو المناطق الشرقية، أمّا الألمان فقاموا بهجوم معاكس ودعموا مراكزهم حول بنزرت والعاصمة[7] وأوقفوا هجوم الحلفاء يوم 4 ديسمبر أمام جفنة وطبربة [8] وكان خط الحلفاء في تونس يمتد على طوال حدود تونس من الناحية الغربية ومن أقصى الشمال إلى الجنوب لمسافة 230 ميلًا.[9]

- عقد مؤتمر الدار البيضاء[10] في 14 جانفي 1943 وتقرر فيه وضع جميع قوات الحلفاء في شمال إفريقيا تحت القيادة العامة للجنرال ايزنهاورDwight Eisenhower، كما عين الجنرال ألكسندر Alexandre نائبًا للقائد

---

[1]- أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 574.

[2]- محمد بوذينة، **الحرب العالمية الثانية في تونس 8 نوفمبر 1942-13 ماي 1943**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 1997، ص 15.

[3]- البشير بن عيسى، المرجع السابق، ص 44.

[4]- مؤلف مجهول، **سلسلة معارك الحرب: معركة تونس وممر قصرين**، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص 26.

[5] - أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 575.

[6]- تقع هذه المدينة الصغيرة التي أسسها الأندلسيون في أرض خصبة تبعد 58 كلم عن العاصمة، وتعد 4000 ساكن، عرفت بازدهار فلاحتها وضخامة جسرها الذي يمتد على 200 قدم، بني سنة 1677 م ويمثل المنطقة الحساسة في هذه المنطقة. للمزيد ينظر: محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 38.

[7] - تقع مدينة تونس في قعر الخليج المكون من الاخدود الانهياري الذي يمتد مجاله من الوطن القبلي شرقًا إلى رأس سيدي المكي غربًا ويتسع فضائها على اليابسة من واد مجردة شمالًا إلى وادي مليان جنوبًا فواد شفرو غربًا، المنطقة منخفضة تغطيها سهول وتحيط بها المرتفعات وتتخللها الهضاب والمنخفضات. للمزيد ينظر: توفيق بشروش، **موسوعة مدينة تونس**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الرسمية، تونس، 1999، ص107.

[8]- أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 576.

[9]- محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية...، المرجع السابق، ص 27.

[10]- هو لقاء جرى في المغرب الأقصى بين كل من روزفلت وتشرشل في 14-24 جانفي 1943، تم خلاله تأكيد استسلام ألمانيا واليابان استسلامًا لا مشروط ولم تتوج محاولات التغلب على النزاع بين روزفلت والفرنسيين الأحرار بقيادة ديغول إلا ببعض النجاح المحدود، أمّا رؤساء الأركان لكلا البلدين المعنيين فقد تمكنوا من تسوية الخلافات الاستراتيجية حول مشروع غزو إيطاليا وصقلية. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج1، المرجع السابق، ص 221.

العام والمارشال تيدر قائدًا لجميع القوات الجوية للحلفاء في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبحت عمليات الجيش الثامن وعمليات القوات المتحالفة الأخرى مرتبطة ببعضها البعض ومنسقة تمامًا.[1]

- استأنفت المواجهة بين الطرفين في 30 جانفي 1943، بعد أن تعزز المحور بقوات جديدة وصلت إلى تونس وسوسة وصفاقس ووقعت هجومات على قوافل المتحالفين خصوصًا بعاصمة الجزائر وبجاية...كان الطيران نشيطًا جدًا وقد ألقى الطيران الألماني قنابله على المطارات وعلى الجنود السائرين في الطرق، ورد الحلفاء بهجومات على طرابلس وحلق الوادي وقابس.[2] وقد قامت فرقة ألمانية بالهجوم على القوات الفرنسية في ممر القصرين[3] رغم المقاومة العنيفة التي أبداها الفرنسيون تمكنت الفرقة من دحرهم وردهم إلى منطقة سيدي بوزيد، وما كان من الفرنسيين إلا انتظار النجدة من الأمريكيين من أجل فك الحصار عنهم، إلا أنها فشلت وألحقت بها القوات الألمانية خسائر كبيرة، ورغم المحاولات الأمريكية انهزمت. إلا أن هذا لم يمنعهم من إعادة المحاولة لاستعادة الممر لكن الألمان عززوا قواتهم عند المكناسي واستخدموا قاذفات القنابل لضرب الطوابير الأمريكية وانزلوا بها خسائر فادحة وتوقف الهجوم.[4] ورغم خسارة الحلفاء فإنهم حققوا مكسبًا فقد زحف الجيش الثامن 70 ميلًا نحو مدينة طرابلس وحصل على غنائم من العتاد الحربي وأصبح ميناء طرابلس تحت سيطرتهم مما لا يسمح بتمويل قوات المحور.[5]

- من أهم المعارك التي وقعت معركة ممر القصرين والتي تواصلت أكثر من أسبوع،[6] أرادت قوات المحور السيطرة على المداخل الجبلية للظهرية الكبرى التي تشرف على قسنطينة وتبسة في إحدى أهم نقاط تموين الحلفاء، والملاحظ أن أهمية منطقة القصرين قد تنامت في الاستراتيجية العسكرية لكلا الطرفين، مع توجه الحلفاء شرقًا لعزل قوات رومل عن الجيش الخامس، ومساعي قوات المحور في التوغل غربًا تكريسًا لما اتفق عليه رومل وفون أرنيم، وقد أفضى هذا التضارب إلى معركة دارت بجهة فائد (مدخل جبلي بالظاهرية الصغرى) يوم 14 فيفري 1943، انتصر خلالها المحور،[7] وحاولت وحداته السيطرة على سبيطلة (نجحت في ذلك وخسر الحلفاء عتاد عظيم 97 دبابة 24 طائرة 781 أسيرًا إثر الهجوم المحوري على المنطقة)[8] وفريانة لمراقبة حركات الجيش الأمريكي الأول المتواجد بتبسة. ولما كانت السيطرة على هذا الممر بالنسبة للحلفاء ضرورة لتسهيل الاتصال بقابس وصفاقس وقسنطينة فقد فرض خوض معركة مثلت منعطفًا في تاريخ الحملة

---

[1]- معركة تونس وممر قصرين، المرجع السابق، ص 30.

[2] -جريدة افريقيا الفتاة، العدد 2، 2-3 جانفي 1943.

[3]- على المستوى الطبوغرافي، يمثل المضيق ممرًا ممتدا على طول 1500 متر بين جبلي الشعابني وسمامة، ويتحاذى داخل هذا الممر الذي لا يتجاوز عرضه 800م كل من واد الحطب والطريق باتجاه تالة وتبسة والسكة الحديدية، ويقابل هذا الممر باتجاه الغرب جبل حمرة الذي يتوسط سهل فوسانة. للمزيد ينظر: عادل لطيفي، **جهة القصرين اثناء الحرب العالمية الثانية**، دراسة لنيل شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، 9 افريل1938، جامعة تونس، 1992، ص55.

[4] - محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية ...، المرجع السابق، ص ص 34 .35.

[5]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 8، 19جانفي 1943.

[6]- التليلي العجيلي واخرون، **القصرين ذاكرة وتاريخ**، اعمال الندوة العلمية من 5 الى 8 افريل 2007، المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، 2009، ص 129

[7] -الفتحي العايدي، **الحضور العسكري لقوات الحلفاء والمحور في جهة القصرين بين تفاعل الأهالي وردود السلطات الاستعمارية 1942-1943**، مجلة الروافد، العدد 13، تونس، 2008، ص 87.

[8] -جريدة افريقيا الفتاة، العدد 33، 17 فيفري 1943.

العسكرية على البلاد التونسية يوم 19 فيفري،[1] وأمام الهجوم المعاكس للقوات الأمريكية وتعرض منطقة الوسط الغربي إلى عمليات القصف العنيف خاصة العمليات التي استهدفت تالة في 22 فيفري،[2] تراجعت قوات المحور جراء القصف الجوي 200 طائرة واستولى الحلفاء على الممر يوم 25 فيفري 1943 ومنه تم الدخول إلى القصرين وفريانة يوم 27 فيفري، وسبيطله يوم 28 فيفري.[3] لتنتهي معركة ممر القصرين[4] بانسحاب الألمان بعد أن كلفهم الاستيلاء عليه الكثير من الدماء والأرواح والمعدات الآلية، وانسحبوا في بطئ وحذر شديدين بحيث لم يلاحظ الحلفاء انسحابهم إلا بعد مرور ساعات.[5] لقد كانت معركة القصرين آخر انتصار لرومل طوال الحرب والانسحاب من هذه الجهة لم يكن مرتبطًا فقط بالعمليات الميدانية خلال المعركة بل كانت مرتبطة بوضعية عامة لسنة 1943، تميزت بانقلاب ميزان القوى لصالح الحلفاء، فعوامل الانسحاب هي نفسها عوامل انهزام المحور في الحرب.[6]

– لقد منحت قوات الحلفاء للجيش الثامن الذي يقوده مونتخمري الأسبقية في الحصول على الموارد بغرض تمكينه من التقدم إلى السهل الساحلي تجاه صفاقس وسوسة، إذ لم يكن الجيش الأول والقوات المتحالفة الأخرى على استعداد للقيام بعمليات هجومية رئيسة خاصة وأن حالة الجو في شمال افريقيا لم تسمح بذلك، وشرع مونتخمري في الاستعداد للهجوم المنتظر، تضمنت هذه الاستعدادات تدريب القوات بعمل سلسلة من المحاضرات والمناقشات خاصة في موضوعي اختراق حقول الألغام وطلب الإعانة الجوية، كما عمل على إنشاء المخازن في المناطق الأمامية في منطقة ابن جاردين التي اختيرت لتكون المنطقة الإدارية للعمليات الهجومية على خط مارث،[7] و كان تحديد موعد الهجوم متوقفًا على موعد حشد الفيلق 10 في طرابلس، وعلى إثر ذلك اتضح أنه لا يمكن حشد الفيلق قبل منتصف مارس، وبالتالي لا يمكن بدأ الهجوم على خط مارث قبل تاريخ 20 مارس.[8]

– قبل العمليات العسكرية على خط مارث وقعت عمليات تمهيدية منها: المواجهة في 6 مارس والتي سميت بمعركة مدينين، بعد أن تمركزت قوات مونتخمري استعدادًا للمعركة وأمكن له حشد 400 دبابة و500 مدفع مضاد للدبابات في المنطقة، ورغم الهجوم الألماني إلا أنه تم إيقافه، وبلغت الخسائر الألمانية 5 دبابات دون أن تتمكن من اختراق الجبهة

---

[1]– الفتحي العايدي، المرجع السابق، ص88.

[2] –التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص 129.

[3]– الفتحي العايدي، المرجع السابق، ص 89.

[4] –رغم الخسائر التي تكبدها المحور إلى أن جريدة افريقيا الفتاة لم تسلط الضوء على تلك الخسائر وإنما اخذت في عد الخسائر التي الحقت بالحلفاء في طريق تحقيقها للنصر وليس للهزيمة التي كانت تروج لها في إطار الدعاية لصالح المحور. للمزيد ينظر: جريدة افريقيا الفتاة، العدد 34 ،35 ،39 ،40، بتاريخ: 18 ،20، 24، 25 فيفري 1943.

[5]– محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية ...، المرجع السابق، ص 98.

[6]– عادل لطيفي، المرجع السابق، ص 66.

[7]– أنشأه الفرنسيون عام 1936 للدفاع عن تونس ضد أي هجوم إيطالي يشن من طرابلس، ويرتكز هذا الخط على وادي زجزاوى المنيع الذي مهده الفرنسيون ليكون مانعًا قويًا ضد الدبابات، وتمتد الدفاعات الرئيسة للخط من البحر عند زارات لمسافة 22 ميلًا، حتى تلال مطمطة المرتفعة في الغرب، كان الخط يتضمن سلسلة من الدفاعات القوية ومواقع المدفعية المجهزة التي أنشأت في عمق كبير خلف مانع قوي من الألغام المضادة للدبابات والأسلاك الشائكة، وقد أنشا الألمان خطا آخر بين جبلي ميلاب وطباقه لحماية الممر بينهما. للمزيد ينظر: محمد حافظ إسماعيل واخرون، المرجع السابق، ص180.

[8]– المرجع نفسه، ص ص 175. 176.

البريطانية،[1] كما شن الفيلق الأمريكي هجومًا في 17 مارس في قطاع قفصة بغرض الوصول إلى صفاقس، إلا أنه توقف يوم 23 مارس عند مكناس توقفًا تامًا.[2]

- وقع الهجوم على خط مارث ليلة 20/19 كما كان مخطط له منذ الشهر الماضي، أين تقدم الفيلق النيوزيلندي إلى مسافة قصيرة من ثغرة جبل ميلاب، استطاعت الفرقة أن توطد أقدامها عبر وادي زجزاوى بعد تجاوز صعوبة إنشاء ممرات عبر الوادي بسبب الأمطار، ورغم الهجوم الألماني المضاد الذي أرغم الفرقة على التخلي عن مواقعها، إلا أنها ظلت تحتفظ بموقع قرب وادي زجزاوى يوم 23 مارس،[3] وأمام هذا الوضع قرر الجيش الثامن تحويل محور الهجوم الرئيسي إلى خط الحمة-قابس، وتنسحب الفرقة عبر الوادي، ووضعت الفرقة خطة هجوم لاختراق ممر طباقه، أين تم الهجوم على الممر خلال ليلة 25-26 واستطاعت الفرقة أن تستولي على جميع أهدافها،[4] وتقضي على قوات المحور حول الممر، مما اضطر قوات المحور للانسحاب في مساء يوم 27 مارس،[5] ويقول مونتخمري في ذلك:" **في الساعة التاسعة من صباح يوم 28 مارس كنا قد استولينا استيلاءً كاملًا على خط مارث الشهير بعد معركة لم تستمر إلا أسبوعًا واحدًا**".[6] وفي 29 مارس استولى النيوزلنديون على قابس،[7] ودخلت الفرقة الحمة ثم اتجهت شمالًا واتصلت بمواقع المحور الجديدة على سلسلة المرتفعات المشرفة على واد العكاريت،[8] وبذلك انتهت معركة مارث.[9] وتحول الهجوم تبعًا لخطة مونتخمري بمطاردة قوات رومل بعد انسحابها قبل أن تنظم نفسها،[10] فكان الهجوم يوم 6 أفريل وتمكن قائد الجيش الثامن من إجبار رومل على الانسحاب شمالا نحو انفيدافيل، وتم مطاردته من قبل الفرقة 10 و30 ليتمكن الفيلق 10 في 7 أفريل بالاتصال بالفيلق 2 الأمريكي الذي كان يتقدم من مكناسي شرقًا، وبذلك أصبح للحلفاء جبهة متصلة في تونس لأول مرة.[11] يقول مونتخمري في هذا الشأن:" **كان علينا أن نخوض في 6 أفريل معركة قاسية استمرت يومًا كاملًا على خط واد العكاريت شمالي قابس، حيث سقط 7 آلاف ألماني في أيدينا، وأخذنا نأسر ما معدله 1000 رجل يوميًا** ".[12]

- وتوالت انتصارات قوات الحلفاء في المقابل تقهقر لجيوش المحور، وفي وقت اجتمع هتلر وموسليني وأكدا على ضرورة متابعة الكفاح، كانت الخسارة تأتي الواحدة تلو الأخرى،[13] ففي 10 أفريل سقط ميناء صفاقس، ثم مدينة سوسة

---

[1]- محمد حافظ إسماعيل واخرون، المرجع السابق، ص ص 178. 183.

[2]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 59، 22 مارس1943.

[3]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 57، 58 ،59، بتاريخ: 23، 24، 25 مارس 1943.

[4] -جريدة افريقيا الفتاة، العدد 63، 30 مارس 1943.

[5]- محمد حافظ إسماعيل واخرون، المرجع السابق، ص 186.

[6]- محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية ...، المرجع السابق، ص 107.

[7]- جريدة الأخبار، العدد 23، 9 جوان 1943.

[8]- يقع الى الشمال مباشرة من ثغرة قابس التي تمتد مسافة تتراوح ما بين 12-15 ميلًا بين البحر وبحيرة شط الفجاج، وهو يعد مانعًا للدبابات والعربات وتسيطر على الشاطئ الشمالي للوادي سلسلة من الهيئات شديدة الانحدار تسيطر تمامًا على الأرض المفتوحة الممتدة جنوب الوادي، لذلك فهو يعد موقعًا دفاعيًا طبيعيًا، لجأ إليه رومل بعد سحب قواته من خط مارث. للمزيد ينظر: محمد حافظ إسماعيل واخرون، المرجع السابق، ص 189.

[9] -المرجع نفسه، ص 187.

[10]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 64، 31 مارس 1943.

[11] -عمر أبو النصر، موسوعة الحرب العالمية الثانية، م1، ج 17، 246.

[12]- محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية ...، المرجع السابق، ص108.

[13]-جريدة افريقيا الفتاة، العدد 74، 12افريل 1943.

يوم 12 أفريل، وأصبح الهدف موقع انفيدافيل، وتولى الجيش الأول البريطاني في القطاع الشمالي مهمة الهجوم على هذا الموقع، رفقة دعم من جيش مونتخمري،[1] وتم الهجوم في 20 أفريل وسقطت منطقة انفيدافيل،[2] وفي 6 ماي شن الجيش الأول هجومه على منطقة مجاز الباب متجهًا إلى تونس، وقد نجح الجيش في عمليته وتم إجلاء قوات المحور عن ماطر بدون قتال،[3] وسقطت بنزرت يوم 7 ماي بينما استمرت عملية التطهير للمواقع الألمانية حتى يوم 12 ماي،[4] حيث وقعت المعركة الأخيرة في تونس عند منطقة رأس كاب بون (بين الحمامات وتونس)، وفي هذا المكان الداخل في البحر، حارب الألمان أو البقية الباقية من الألمان بعد ذهاب رومل حرب المستميت،[5] حيث صرح مونتخمري بأن مقاومة العدو انتهت في هذا اليوم بعد أن وقع في الأسر 248 ألف من رجال العدو.[6] وكتبت جريدة الأخبار في عددها الأول حول انتهاء معركة تونس مايلي: "**انتهت المعارك بشمال البلاد التونسية وقد طهر البريطانيون آخر مراكز مقاومة العدو بشمال زغوان وقام الفرنسيون بنفس هذه الأعمال بشرقي المدينة المذكورة وقبض الحلفاء على 4500 أسير آخرين، فطلبت القوات الألمانية عقد هدنة لكن القيادة الفرنساوية طلبت استسلامهم بدون شرط وتسليم العتاد الحربي، ولما قبل الألمانيون بذلك سلموا أنفسهم في الحين إلى وحدات الفيلق التاسع عشر الفرانساوي**" .[7]

أعلن عن انتهاء معركة تونس رسميًا يوم 13 ماي 1943 وأعلن الجنرال ألكسندر تطهير قارة إفريقيا من القوات المحورية، وكانت النتيجة نصرًا باهضًا للحلفاء وكارثة للمحوريين،[8] وقد بلغ عدد الأسرى الذين سلموا أنفسهم بعد الانهيار التام في تونس أكثر من ربع مليون، لتنتهي العمليات في شمال افريقيا وانتقل مسرح النشاط إلى أوربا.[9]

---

[1]- محمد حافظ إسماعيل واخرون، المرجع السابق، ص192.

[2]- شكري محمود نديم، المرجع السابق، 256.

[3]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 92، 5ماي 1943.

[4]- محمد حافظ إسماعيل واخرون، المرجع السابق، ص 194.

[5]- عمر أبو النصر، موسوعة الحرب العالمية الثانية، م 1، ج 16، المرجع السابق، ص 262.

[6]- محمد بوذينة، الحرب العالمية الثانية ...، المرجع السابق، ص 99.

[7]- جريدة الاخبار، العدد 1، 14 ماي 1943.

[8]- وعن أسباب خسارة قوات المحور فقد أوردت جريدة الاخبار حديثًا مطولًا حول ذلك مرجعة عوامل الهزيمة الى العامل النفسي للجندي المحوري بعد اختلال ميزان القوى بين المتصارعين لصالح الحلفاء، نقتبس منه: "**وأسباب هذه الخيبة الألمانية ترجع الى الحالة الأدبية والمادية التي كان عليها الجيش الألماني. ولا يستطيع أحد أن ينكر البطولة التي حارب بها الجيش الألماني الافريقي طيلة عامين في الشمال الافريقي لكننا نذكر الشعب الألماني بأن الجيش السادس الألماني بعد أن حارب طيلة شهر كامل ببطولة عجيبة أمام ستيلنغراد ترك 3 ملايين من القتلى وانتهى بالاستسلام. لكن شجاعة الجندي الألماني قد تغيرت واخذت صبغة جديدة لان الجندي الألماني قد فهم الحقيقة لقد فهم أن التضحية غير كافية للانتصار على عدو يفوقه عدة وعددا وانتهى بأن يسائل نفسه: الشجاعة... لماذا؟ وهذا الذي عجل بالخيبة في الواجهة التونسية**". للمزيد ينظر: جريدة الاخبار، العدد 6، 1943/5/20.

[9] - شكري محمود نديم، المرجع السابق، ص 261.

المبحث الثالث: تأثير الحملة العسكرية على تونس

1- رد فعل المنصف باي

بمجرد نزول قوات المحور إلى الأراضي التونسي بموافقة من حكومة فيشي، أرسل المنصف باي الصادق الزمرلي إلى المقيم العام على مرتين من أجل اعلان العاصمة مدينة مفتوحة مانعًا للأخطار التي قد تتعرض لها الحاضرة وأحوازها، إلا أن المقيم العام رفض ذلك، رغم أنه لم يكن راض على عملية الانزال، وطالب بإلحاح حكومة فرنسا حتى لا يتم ذلك فقال: " **لقد خسرنا الكثير من هيبتنا لدى الذين نحميهم، إثر حلول الطائرات الألمانية وسوف يصير وضعنا عصيبًا نفتقد كل اعتبار إذا ما قدر لقوات المحور وبالأخص الإيطالية منها أن تستقر بالإيالة".**[1]

لقد كثرت الأوامر ونقيضها الواردة من كل مكان، ساد جو من الغموض، طغى على استيفا الشك مثلما كان الشأن لكافة القواد العسكريين والمسؤولين من الفرنسيين العاملين بتونس، لمن تجب الطاعة؟ وإلى من ينبغي الانضمام؟ هكذا كان التقلبات والمتأرجحات، لقد اختار استيفا بصفته عسكريًا منضبطًا أن يخضع تلقائيًا لأوامر الحكومة الشرعية الفرنسية المقيمة بمدينة فيشي في الجنوب الفرنسي.[2]

لقد سبب احتلال الحاضرة من قبل قوات المحور ازعاجًا كبيرًا للباي ، والذي توجه باحتجاجه إلى الجنرال نهرينغ القائد الأعلى لجيوش المحور، ولأن الاحتجاج لم يكن له أي تأثير عمل المنصف باي على تشجيع روح المطالبة والاندفاع من خلال استقباله للوطنيين ودعوته إلى إقرار نظام يستجيب لما يطمح إليه الوطنيون التونسيون من مطالب شرعية يريدون تحقيقها للبلاد،[3] ويبدو هذا واضحًا من خلال ما نادى به الحزب الدستوري الجديد في جريدته افريقيا الفتاة جاء فيها: "**من واجب كل عنصر من عناصر الأمة أن يتفهم قيمة هذه الظروف فلا يتركها تمر كما يترك البقر القطار يمر وهو ينظر إليه نظرة فارغة من كل فطنة حسب المثل السائر، بل يأخذ نصيبه مما هيأته له الأيام فتتظافر الجهود ويكون أبناء الوطن صرح الأمة على أساس متين ولا يجدر بنا أن نقول إن الحرب بما فيها من أخطار وما تجره من ويلات تعطل أعمالنا ومجهوداتنا، فإن الحرب عارض من العوارض اليومية لا نكترث بها إلا بمقدار. ونستمر في حياتنا الوطنية كما تستمر في حياتها جميع الأمم المحاربة...واحمدوا الله أن جعل لكم اميرًا من أنفسكم يتألم لألمكم ويعطف عليكم وينوي لكم من الأمر رشدا ".**[4]

ولأن المقيم العام يعي جيدًا أن الشعب التونسي لا يكن أي احترام إلى الفرنسيين تخوف من رد فعل السكان، فطلب من المنصف باي إصدار بيان إلى الشعب التونسي ومن تحرير مصالح الحماية، لكي يمنع حركات الانتقام من الفرنسيين، وبالفعل صدر البيان يوم 17 نوفمبر 1942 بعنوان: بيان جلالة الملك للشعب التونسي، ومما جاء فيه :" **لا يخافكم أيّها الأبناء الأعزاء ما داهم البلاد التونسية من الأهوال التي أفضتها الظروف منذ أيام وما تستوجبه على الجميع من ملازمة المسألة التامة التي يفرضها علينا موقفنا السلمي، وإننا على يقين من أنكم لا تشكون قط في سهرنا على راحتكم ومصالحكم وأن عواطفنا الأبوية ترمي دومًا إلى صيانتكم وحفظ حقوقكم المقدسة بمساعدة صديقنا ممثل**

---

[1] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 85.

[2]- المرجع نفسه، ص 87.

[3] -المرجع نفسه، ص89.

[4]- جريدة افريقيا، العدد 2، 2-3 جانفي 1943.

فرنسا في هذه الديار...".[1] وأصدر في نفس اليوم الجنرال نهرينغ بيانًا هو الآخر، وإن كان المنصف باي يهدف إلى تهدئة الاوضاع فنداء الجنرال استهدف التونسيين، الجزائريين، المراكشيين وجنود فرنسا حيث ندد بالهجوم الأمريكي الإنجليزي على أراضي الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا الشمالية وعبر على نية قوات المحور بأن لا تصل الحرب إلى تلك الأراضي ولا تتحول إلى ميدان معارك، لكن الإنجليز والأمريكيين وحليفتهم الروح اليهودية هم من حملوا ويلات الحرب إلى أراضيهم واستدل بالاحتجاج الذي صدر من رئيس الدولة وقائد الجيوش الأعلى الفرنسية بيتان ضد التعدي الوحشي للحلفاء معلنًا المقاومة المسلحة. وأكد البلاغ تحالف دولتا المحور مع حكومة المارشال بيتان للدفاع عن قضية فرنسا. والواضح أن البلاغ دعائي من أوله إلى آخره واتضح بشكل بارز في ختامه قائلًا:"...**أوجه ندائي إلى العساكر الفرنسيين كرفقاء انضموا إلينا في الكفاح المشترك لطرد المعتدي. أوجه ندائي إلى أهالي المملكة التونسية حتى يسود النظام بفضل تمسكهم بالهدوء والامتثال وحتى يمكن للقوات العسكرية أن تعيد لإفريقيا الشمالية السلم والسكينة اللذين عبث بهم المعتدون**".[2]

كما حاول المقيم العام استيفا من خلال ندائه الموجه إلى السكان يوم 19 نوفمبر الدعوة إلى الانصياع لتوجيهات المارشال بيتان والوقوف في وجه الانجلوسكسون ومما جاء في البيان قوله: "**لا حق لنا فيما يمليه علينا المارشال لأن مقرراته ناشئة عن وطنيته وتجربته...وإني في هذه البلاد نائبه الشخصي ونائب فرنسا ومنذ أكثر من عامين كلفني بهذه المهمة وأنتم تعلمون أني تخصصت لذلك بإخلاص لا يتزحزح واليوم وقد أصبحت البلاد التونسية مهددة بفجائع الحرب وأهوالها أوجه النداء إلى الجميع بدون استثناء وأطلب باسم المارشال نزولكم عند أوامره التي لا غاية لها سوى مصلحة فرنسا العليا...ولا حق لأحد في أن يشك في ذلك حتى لا يعد في مقام الخائنين ويعامل معاملتهم، ولتعش فرنسا ولتعش الأمة التونسية**".[3] كما وجهت الإقامة العامة نداءً آخر في اليوم الموالي باسم الإقامة العامة تدعو إلى التهدئة وعدم تقبل الاشاعات التي تؤدي إلى الخوف والفزع قائلة: "**فالأمر الذي يجب على المرء عمله هو ملازمة الهدوء والصمت وأن يبقى كل فرد في منصبه وفي شغله ولا يوجد أي خطر يهدد حاضرة تونس وعليه يجب أن لا يحول شيء سكانها عن حياتهم العادية**".[4]

ولأن موقف المنصف باي من الصراع مهم جدًا بالنسبة لقوات المحور، فقد تمت زيارته من قبل راهن، أين قدم إليه الجنرالات الألمان والإيطاليين وبحضور استيفا، وكان طبيعي أن يكون سبب الزيارة مناقشة موقفه، فكان جواب الباي تأكيدًا منه على عدم خرق معاهدة باردو وأصر على عدم الانحياز إلى أي طرف،[5] ونقلت جريدة البيان موقفه: "**أجابهم أن الوقت غير مناسب للخوض في هذا الموضوع وأن الشعب التونسي متمسك قبل كل شيء بحقه في الاستقلال وأن الالمان والفرنسيين سواء في نظره وأنه هو الباي لن ينحاز إلى أحد الطرفين المتقاتلين وأن كل ما يتمناه أن تخرج تونس مرفوعة الرأس سليمة الأخطار المحدقة بها**"، واستندت إلى شهادة أحد الذين حضروا المقابلة موضحًا بأن الوزير المستشرق ملكته الدهشة مما سمع وتذرع بأسباب كثيرة لتبرير موقفه ووعد الباي بالاستقلال إذا انضم إليهم، فكان

---

[1]- جريدة اليوم، العدد 1، 12 نوفمبر 1942.

[2] - جريدة اليوم، العدد 1، 12 نوفمبر 1942.

[3]- جريدة اليوم، العدد 3، 19 نوفمبر 1942.

[4]- جريدة اليوم، العدد 4، 20 نوفمبر1942.

[5] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 67.

جواب المنصف بقوله:" **إن مصادر يجوز لي أن أثق بها أطلعتني على مساع تبذل في الخفاء لفصل تونس عن جسم الأمة العربية وإلحاقها بالممتلكات الإيطالية في شمال إفريقيا، وعلى كل حال فنحن في حال حرب والله يتولى الأعدل من الطرفين بنصره**" فانسحب السفير متسائلًا عن مغزى الحديث وقال لمن معه: "**هذا أول ملك شرقي رأيته لا يلين في مثل هذه الظروف**".[1]

وعلى إثر الغارات الجوية التي شنتها طائرات الحلفاء على التراب التونسي وبالأخص الغارة التي استهدفت مدينة تونس يوم 16 نوفمبر، كلف المنصف باي الأميرال استيفا بفتح باب مفاوضات ترمي إلى اعتبار تونس العاصمة مدينة مفتوحة، فاستجاب هاته المرة لدعوة الباي وأبلغ واشنطن والوزير البريطاني ونستن تشرشل عن طريق قنصل سويسرا الرسالة الآتية:" **ملك تونس متألم غاية الألم، من نتائج الغارات المتتالية على العاصمة،...وهو يطالب باعتبارها مدينة مفتوحة ويبلغكم بشدة مدى شدة الصدمة لدى المواطنين التونسيين، إن جلالة الباي مطمئن لعواطفكم الإنسانية حتى يقع في المستقبل تجنب الاغارة على السكان المدنيين العزل الذين لا علاقة لهم بهذا النزاع**". وبالطبع لم يأتي جواب على البرقية لا من واشنطن ولا من لندن وهذا ليس أمرا غريبًا لسبب بسيط هو أن اعلان المنطقة مفتوحة لا يتماشى مع سير العمليات العسكرية مما يعني استفادة الألمان وحدهم من تطبيق ذلك.[2] وبعد مرور 3 أشهر تلقى المنصف باي الرد في 18 فيفري عندما كانت العمليات العسكرية تسير لصالح الحلفاء، حملت الرسالة رفضًا صريحًا من الحلفاء لاقتراحه ورفضت الكف عن إلقاء القنابل طالما تتمسك سلطات المحور بالإبقاء على أهداف عسكرية في هذه المنطقة ومواصلة إنزال قوات بها معدة لمقاتلة الحلفاء.[3]

لم يكن أمام المنصف باي خيار آخر إلا بالتوجه إلى قوات المحور من أجل إقناعهم بخطر الغارات الجوية على السكان وإصدار بيان يعترفون فيه بأن حمام الأنف[4] مدينة مفتوحة وهي مقر تواجد الباي، فاستجابت قوات المحور لطلبه خدمة لمصالحها،[5] فسلمت للمنصف باي في 19 أفريل 1943 رسالة تحمل توقيع راهن جاء فيها النص الآتي: "**إن الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تلقتا عن طريق الحكومة السويسرية البلاغ الآتي: إن الحكومتين الألمانية والإيطالية قررتا استجابة لطلب جلالة الباي وحفاظًا على سلامة شخصه وحاشيته إحداث منطقة محايدة وينفذ القرار في الحين، وتتضمن هذه المنطقة مقر جلالة الباي الحالية بحمام الأنف، وهي تقع في حدود خط يمر على 1.5 كلم شرقًا، 2 كلم جنوبًا و500 متر غربي المكان، ويتكون الحد الشمالي بوجود القوات المسلحة للمحور ولن يقع استخدامه في عمليات القتال، وتترقب الحكومة الألمانية والإيطالية من القوات المسلحة المعادية أن تحترم بدورها هذه المنطقة وبالأخص عدم شن غارات جوية عليها**"،[6] وعلى هذا الأساس أصبح السكان يأملون

---

[1] – (ا، و، ت)، مقالات صحفية وتونسية ...، المصدر السابق، مقال بجريدة البيان بعنوان محمد المنصف، و غ م.

[2] –عمار الخليفي، المرجع السابق، 90.

[3]– الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 61.

[4] – مدينة تجمع بين البحر والجبل، هي درة الضواحي الجنوبية، كلمة حمام الانف تعبير صوتي لعبارة حمام النيف أي حمام قمة جبل بوقرنين. للمزيد ينظر: أحمد الطويلي، **نواحي تونس الشمالية والجنوبية**، الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون الرسم، تونس، 2008، ص 114.

[5]– جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 90، 3 ماي 1943.

[6]– الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص77.

بوقف الغارات الجوية على تونس، ولكن بعد بضع أيام تمت عمليات قصف جديدة بمنطقة سيدي منصور للمرة الثانية، بالإضافة إلى العديد من النقاط في المدينة الأوربية.[1]

عند مطالعة الأدبيات العسكرية التي كرسها الحلفاء لحملة تونس، لا نجد عن هذه المنطقة المحايدة بحمام الأنف أي صدى يذكر سوى القليل جدًا، فالمارشال جوان وحده يتحدث عنها موضحًا أنها من جهة مناورة ذكية من طرف الألمان لإنشاء نوع من الملاذ لقواتهم في الوطن القبلي، وأن الجنرال أندرسن Anderson قائد الجيش الأول البريطاني من جهة أخرى لم يأخذها في الاعتبار بتاتًا، كون هذه المسألة تخدم المصالح الاستراتيجية للجيش الألماني المتقهقر.[2]

وتبعًا لما نشرته الدعاية الألمانية باعتبار حمام الأنف منطقة مفتوحة، التجأ بها عشرات الآلاف من اللاجئين هروبًا من الغارات الجوية المنهالة على تونس، سوسة، بنزرت وصفاقس، اعتقادًا أن المنطقة ستكون أكثر أمنًا،[3] نتج عن ذلك تضخم عدد سكانها تضخمًا مهولًا حتى بلغ 100/80 ألف ساكن،[4] في حين أن المنطقة لم تكن تتجاوز 20 ألف على أقصى تقدير، ونظرًا لعدم توفر المحلات اللازمة لإيواء اللاجئين فتم اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة دون مراعاة أبسط قواعد العمران مثلًا: رضيت عدة عائلات في أوج فصل الشتاء بالعيش تحت الخيام أو في جبل بوقرنين، في حين استسلمت عائلات أخرى لضرورة الإقامة طوال عدة شهور في البيوت الخشبية التي أعدت على عجل فوق الأراضي الشاغرة.[5]

أثرت أوضاع الشعب التونسي على الباي كثيرًا، وهو الذي قال "**إنني أتمنى أن لا يصاب تونسي في حذائه قبل أن أصاب في رأسي**"،[6] خاصة عندما وقف على شدة تعلق الشعب بشخصه، فإضافة إلى المساعي التي بذلها لإبعاد تونس عن أضرار الحرب، قدم الدعم المادي والمعنوي للسكان ضحايا القصف الجوي، كما عمل على زيارة المصابين والجرحى في المستشفيات، وقدم تعازيه لأهالي الموتى ومنحهم إعانة قدرها 25.000 فرنك،[7] فاكتظت طرقات حمام الأنف وتدخل من أجل إغاثتهم ومساعدتهم أمثال: محمد محسن، محمد العصفوري، الصادق بن إبراهيم وغيرهم، وبادروا إلى الحديث مع المنصف باي واستأذنوه في فتح المدارس لإيوائهم وإعانة الفقراء فأذن لهم، وحرضهم على العمل بما في وسعهم للتخفيف من بؤس رعاياه المنكوبين.[8] وقد تأسست فرقة للهلال الأحمر سهرًا على سلامة المدنيين وأمنهم كما وفدت إلى المرسى آلاف من اللاجئين إلتماسًا للنجاة بأبنائهم ونسائهم. كما حاول توفير قوت للاجئين ووزع كميات إضافية من المواد الغذائية.[9]

---

[1] -Sadek Zmerli, **Espoirs et déceptions en Tunisie 1942-1943**, Maison Tunisienne de l'édiction ,Tunis, 1971, p 28.

[2]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 121.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 92.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 121.

[5]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص60.

[6] - جريدة الوزير، العدد 702، 9 سبتمبر 1948.

[7] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص ص 92. 110.

[8]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 3، 14جانفي 1943.

[9]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 5، 17 جانفي 1943.

2- دعم اليهود

بمجرد احتلال القوات الألمانية لفرنسا ومرور بضعة أشهر من تأسيس حكومة فيشي التي تأمر بأوامر النازيين حتى بدأت بسن القوانين اللاسامية الواحدة تلو الأخرى وترمي اليهود في المحتشدات الألمانية الرهيبة.[1]حيث تعتبر السنوات الأولى التي ولي فيها استيفا على تونس بأمر من حكومة فيشي من أشد الحقب التاريخية ظلمًا في تاريخ يهود تونس، عمل في تلك الفترة أعوان فيشي بشتى الطرق على تغذية النزاعات بين المسلمين واليهود بتونس لتحدث اضطرابات معادية لليهود خلال صائفة 1940 وربيع 1941 وذلك لعد عوامل أهمها: الدعاية التي شنتها بعض الصحف والإذاعات، فكانت إذاعة برلين التي افتتحت في أفريل 1939 تبث يوميًا حصة تدوم ساعتين ينشطها كل من الصحفي العراقي يونس بحري والآخر شاب ألماني عربي اللسان، جوهرها هو تأكيد أن اليهودية العالمية سبب تجزئة العالم العربي، وكان لهاته الحصص صدى واسع لدى المسلمين التونسيين،[2] ومن أهم هاته الأحداث ما وقع يومي 3 و4 أوت 1940 بمدينة الكاف أين تعرض اليهود إلى نهب منازلهم ولم ينتج عن الحادث إلا عدد من الجرحى، فقد استهدفت الأملاك أكثر من الأشخاص،[3] ونفس الأمر وقع بين 3و8 أوت من نفس السنة في واد مليز بسوق الأربعاء وتالة وسليانة، فتم تهشيم محلات اليهود والاستيلاء على كميات من المواد الغذائية، ونتج عن هاته الأحداث مقتل 11 مسلمًا من قبل الجندرمة وتم محاكمة العديد منهم.[4]

واتسعت الهوة بين يهود تونس ومسلميها فشهدت مدينة قابس في 19 ماي 1941 بالتحديد في حي يهودي يدعى جارة عملية نهب للمحلات قدرت ب 11 محلًا سرقت منها المعدات والمجوهرات ونتج عنها مقتل سبعة من اليهود.[5]

لم تكتفي إدارة الحماية بتغذية تلك الاضطرابات بل اعتمدت على التشريع أيضا، فأصدرت في أواخر جوان 1941 مرسومًا يقضي بإحصاء اليهود وحصر ممتلكاتهم، اتضح أن عدد اليهود بمدينة تونس لوحدها يبلغ 51.790 من مجموع 83.928 شخصًا، ويتوزع يهود العاصمة فقط على النحو التالي: يهود تونسيين 35.680، يهود فرنسيين 11.860 ويهود من جنسيات أخرى 4250.[6]

لتتوالى سلسلة من القوانين أصدرها الباي أحمد والذي اشتملت على أحكام القانون الفرنسي الذي أُصدر لتحديد النظام الجديد لليهود،[7] فصدر قانون 30 نوفمبر 1940 ثم عوض بقانون آخر بتاريخ 12 مارس 1942 وذلك من أجل الحد من تأثير اليهود، وهكذا أغلقت الوظائف العامة في وجههم كالطب والإدارة والمحاماة وهذا طبقًا للفصل الثالث من القانون الأخير: "**الانخراط في سلك الوظائف العمومية والخطط الآتي تعدادها ومباشرة هاته الوظائف والخطط محجران على اليهود أولًا: وظائف الكاتب العام للحكومة التونسية، كاهيته، رئيس إدارة، مدير، مدير كاهية، رئيس مصلحة بالإدارات المركزية أو المصالح مشبهة لها، كاهية رئيس المجلس البلدي والأعوان من جميع الدرجات**

---

[1]- الهادي تيمومي، **النشاط الصهيوني بتونس 1827-1948**، تق: محمود دروش، دار محمد علي للنشر، صفاقس، 1983، ص 169.

[2]- عبد الكريم العلاقي، **الأقلية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية الى سنة 1948**، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1993، ص 417.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 100.

[4] - عبد الكريم العلاقي، المرجع السابق، ص 429.

[5]- سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 100.

[6]- عبد الكريم العلاقي، المرجع السابق، ص 425.

[7]- الهادي التيمومي، النشاط الصهيوني...، المرجع السابق، ص 172.

التابعين لمصلحة التفقد العام للمراقبات المدنية وكوميسارات الحكومة لدى المحاكم التونسية. والأعوان من جميع الدرجات التابعين لجميع مصالح الشرطة. ثانيًا: وظائف أعضاء هيئات التعليم ما عدا المعلمين المباشرين بالمعاهد أو الأقسام الخاصة باليهود. ثالثًا: وظائف أعضاء جميع اللجان وجميع المحاكم ذات الصبغة الصناعية والمحكمين رابعًا: وظائف النظار والمديرين والكتاب العامين بالمشاريع ذات المنح أو الإعلانات الممنوحة من طرف هيئات عمومية والخطط المسندة من طرف الحكومة بالمشاريع ذات المصلحة العامة".[1]

كما منع اليهود من ممارسة بعض المهن ذات التأثير على الرأي العام كالصحافة والإذاعة وهو ما تحدد في الفصلين السادس والسابع، جاء في الفصل 6: **"اليهود لا تمكن لهم مباشرة صناعة حرة أو صناعة خاصة ولا الاحراز على خطة عون عملي أو مكلف بالإجراءات العملية أو تقلد وظائف يستحقها معاونون للعدلية إلا في الحدود وعلى الشروط بقرار من المقيم العام واليهود يمكن لهم أن يباشروا بحرية صناعة فنية وكذلك التجارة بالتفصيل وستصدر قرارات من المقيم العام في بيان الحدود والشروط التي يمكن لهم أن يباشروا بمقتضاها الأصناف الأخرى من التجارة والصناعة"**

أمّا الفصل السابع جاء فيه: **"لا تحجر على اليهود ما عدا الخطط السفلى أو اليدوية جميع الوظائف أو الاعمال مهما كانت في الصناعات المتعلقة: بالبنوك والصرف وبورصات التجارة والضمان (تجهيز البواخر) السمسرة في القيمات المسائية (والاشهار والقروض ورؤوس الأموال) المعاملات العقارية (التجارة بالجملة أو نصف الجملة في الحبوب والنباتات الزيتية وتجارة الخيل وحيوانات الجر...والصحافة الدورية ما عدا النشريات ذات الصبغة العلمية أو الدينية الإسرائيلية المحضة) نشر وطبع الكتب ما عدا التي تحمل صبغة علمية أو دينية إسرائيلية..."**.[2]

وفي أكتوبر 1942 انتقلوا في سياستهم إلى مرحلة علية، فاخذوا يصادرون أملاك اليهود (قاعات السينما، مطابع...) وما إن شرعوا في ذلك حتى استولى النازيون على تونس في بداية نوفمبر 1942 ومنذ ذلك التاريخ حتى شهر ماي 1943 عاش اليهود ستة أشهر طويلة تحت هراوات البطش النازي، ضاقوا خلالها ألوانًا شتى من الاضطهاد.[3]

إن أعمال التنكيل ضد اليهود لا مجال لحصرها نذكر منها: أسسوا المجلس اليهودي ليكون القناة التي يمرون بها أوامرهم الغاشمة إلى اليهود، احتجزوا عدد من الرهائن بهدف المساومة بهم عند الاقتضاء،[4] إقامة المحتشدات التي تم تجميع بها حوالي 5000 يهودي من بينها محتشد ماطر به 600 يهودي ومحتشد بنزرت يحوي 1150 وتعرضوا فيه إلى شتى أنواع التعذيب،[5]حولوا أكبر معبد يهودي إلى مستودع للبضائع وانتزعوا كل أجهزة الالتقاط الإذاعي التي كانت بحوزة اليهود، وأمروا المجلس اليهودي بمدهم ب 3 آلاف يهودي لإنجاز التحصينات العسكرية التي يحتاجونها في البلاد التونسية، ليتعرض اليهود المسخرون للعمل إلى قصف طائرات الحلفاء، كانت الحصيلة 28 قتيلًا و29 جريحًا، وهلك يهوديان من جراء الإرهاق والتعب، وأعدم ستة منهم بتهمة التعاون مع الحلفاء.[6] **لكن كيف كان موقف المنصف باي من هذه الإجراءات؟**

---

[1] - (أ، و، ت) الملف ع 23، ج :144 مارس 1942، جريدة النهضة، 17 مارس 1942.

[2]- (أ، و، ت)، الملف ع 23، ج :144 مارس 1942، جريدة النهضة، 17 مارس 1942.

[3]- الهادي التيمومي، النشاط الصهيوني...، المرجع السابق، ص 171.

[4] - المرجع نفسه، ص 172.

[5]- علي آيت ميهوب، المرجع السابق، ص 209.

[6]- الهادي تيمومي، النشاط الصهيوني...، المرجع السابق، ص 172.

استقبل المنصف باي زعماء الجالية اليهودية في بداية عهدته، وطمأنهم ملحًا على مساواتهم مع التونسيين المسلمين، وتدخل لدى مختلف الإدارات ليكبح من صرامة العدد المحدود، وألح شخصيًا لكي يستمر الأطباء اليهود المشرفون على أقسام المستشفيات في مهامهم، كانت تلك هي ذهنية المنصف باي يشاركه في ذلك الموقف مجموع من الأحزاب السياسية وجزء من الرأي العام[1] ويؤكد كل من عبد الحفيظ حداد والطيب بن بلقاسم بأنهم لم يضطهدوا اليهود في البلاد التونسية أبدًا،[2] والوطنيون والمثقفون لم يكونوا راضين عن الأحداث التي وقعت لليهود. كما وضحا بأن الاضطرابات التي وقعت بين اليهود والتونسيين لم تكن في كامل التراب التونسي ولم تشهد منطقته الحامة تلك العمليات بتاتًا.[3]

فلجأ العديد من أعضاء الجالية اليهودية إلى الاختفاء الحذر، وأخفى المسلمين عدد كبيرًا منهم، وبموافقة من المنصف باي قام كل من الأمير ابنه رؤوف وأبناء أخته وخاصة الأمير سليمان بن عز الدين على مساعدة الشبان اليهود على التخفي لدى العائلة المالكة، ومثل ذلك عمل وزراءه ومستشاروه منهم: محمد شنيق والماطري وحمادي بدرة.[4]

لقد تمسك المنصف باي بموقفه هذا قبل وبعد دخول الألمان إلى تونس وهو ما أثار عدم رضا المقيم العام بصورة بينة لاغتياظه من صرامة موقفه، ونستشف ذلك من خلال البرقيات التي كان يرسلها إلى بيارلافال، منها برقية 22 جويلية 1942 كتب فيها قائلًا: **"لقد زارني صباح اليوم الوزير الأول وأكد لي من جملة ما قاله، ما تمكنت من معرفته من مصادر مختلفة: أن الباي قد أعلن في مناسبات كثيرة أنه يعارض افراض اليهود بنظام خاص بهم، حيث يزعم بأن اليهود التونسيون هم من رعاياه كالمسلمين"**، وفي البرقية التي حملت تاريخ 13 أوت 1942 قال فيها:**" لم ينفك عن الاصداع لمرات عديدة بأن اليهود التوانسة هم أولاده مثل المسلمين ولن يسمح بالإساءة إليهم"**،[5]وفي برقية أخرى مؤرخة في 20 أكتوبر 1942 جاء فيها: **"ولا افتأ أكرر بأن الباي انتصب حامي لليهود خلافًا لما عليه سلفه والعائلة المالكة تنسج على منواله وحتى العديد من أعيان المسلمين".**[6]

إن هذا الموقف الذي ظل الباي متمسكًا ما هو إلا نتاج احترام المنصف باي لدستور عهد الأمان فيما يخص هاته المسألة، نؤكده بما حمله الفصل الرابع منه: **"إن رعايانا الإسرائيليين لن يرغموا على تبديل دينهم ولن يمنعوا أبدًا من القيام بطقوسهم الدينية، فبيعاتهم ستبقى محترمة وفي حرز من أي اعتداء، وتبعًا لما هم فيه مَنْعَةٍ يتحتم تمكينهم من امتيازاتنا ويفرض علينا حمايتهم".**[7] هذا في وقت كانت سلطات فيشي تقوم باضطهاد اليهود الفرنسيين ولا تتوانى عن فرض نظام خاص بهم، وإجبارهم على حمل نجمة داوود كشارة خاصة بهم فرض عليهم حملها ذكورًا وإناثًا ومهما بلغ سنهم، عرضها 6 سم ذات لون اصفر، وهذا يعني تعيينهم ليكونوا عرضة للاضطهاد[8] وكتبت حول ذلك جريدة الفيقارو: **" إن اليهود المقيمين بالأراضي المحتلة قد أجبروا من الآن فصاعدًا على حمل شارة نجمة صفراء توضع بالجانب**

---

[1]- سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 101.

[2]- شهادة عبد الحفيظ حداد، المصدر السابق.

[3]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[4]- نهاية عرش، المرجع السابق.

[5] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 45.

[6]- المرجع نفسه، ص 46.

[7]- المرجع نفسه، ص 45.

[8] -جريدة النهضة، العدد 5992، 4 سبتمبر 1942.

الأيسر من الصدر وفيها كلمة يهود مكتوبة بالحبر الأسود، إن هذا الاجراء وقع تطبيقه في 7 جوان بدون أي حادث مكن البارسيين من معرفة العدد الهام من اليهود القاطنين بالعاصمة الفرنسية، حيث قارب 80 ألف من باريس وأحوازها".[1]

إن هذا الوضع الذي كان سائدًا في أوربا لم يقع في تونس، حيث أصر المنصف باي على عدم جبر رعاياه اليهود على حمل نجمة داود فوق صدورهم رغم إلحاح إدارة الحماية عليه لتنفيذ هذا الاجراء الجائر، وما تعرض له من ضغط لإرغامه على ذلك، إلا أنه رفض حتى المصادقة على فرض الخدمة الإجبارية على اليهود التونسيين،[2]وقد أكد ذلك حفيده محمد سعيد حينما قال:"**كان ضد وضع النجمة الصفراء ليهود تونس، وعارض قرار الألمان الذي يفرض حمل تلك الشارات المتميزة، فقال: هؤلاء أولادي مثلهم مثل التونسيين".** [3]

ويذكر المؤرخ كلود ناتف: "**طلب الألمان من المقيم العام تحضير نص يفرض على اليهود في تونس ارتداء النجمة الصفراء، أوكل المقيم العام مسؤولًا فرنسيًا يدعى فون زيود لتحضير هذا النص، جاء مشروع النص مرفقًا بتقرير من المسؤول إلى استيفا وذكر فيه صراحة: إن المنصف باي سيستاء من فرضنا لعلامة مميزة على مجموعة معينة من رعاياه، إنه يخشى أن المنصف سيرفض التوقيع على هذا النص، وبالفعل لم يصدر النص أبدًا".**[4]

لقد انفرجت محنة اليهود بعد أن تمكن الحلفاء في ماي 1943 من دحر الألمان، واتخذت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني قرارًا يوم 8 أوت بإلغاء كل القوانين السابقة الذكر وعكف اليهود على تضميد جراحهم ولم شتاتهم فأخذوا يعيدون بناء تنظيماتهم الدينية والمدنية.[5]

3- تشكل وزارة محمد شنيق وصمود المنصف باي أمام الضغوطات المحورية.

أ- تشكل وزارة شنيق

لقد خرجت مبادرة تعيين الوزراء عن الدائرة الفرنسية لأول مرة منذ انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، وكان ذلك مع الباي محمد المنصف، برز مع هذا الأخير مفهوم الحكومة، واحتلت هاته المرحلة أهمية كبرى في تاريخ الوزارة التونسية، فقد تمت إعادة النظر في هذه المؤسسة بأكملها وتم المرور من ظاهرة روتينية متمثلة في اختيار فرنسا للوزراء وفي عدم وجود مؤسسة الوزراء إلى بروز مفهوم الحكومة وتسمية الوزراء من قبل المنصف باي، الذي تحدى النمط القديم وأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظرفية السياسية وحرص على تشريك مختلف التوجهات من تنظيمات سياسية، وبرز معه لأول مرة مفهوم التوازنات السياسية ولم يعد لفرنسا نفوذ واضح وهو ما ساهم في اتخاذ المنصف باي تلك المبادرات الجديدة.[6]

---

[1] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص 46.

[3]– شهادة محمد سعيد، نهاية عرش، المصدر السابق.

[4]– وثائقي: بايات تونس، شاهد الوثائقية، 29-12-2019. http://Watch?v=mGITzQo6K& Feature=share .

[5]– الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 173.

[6]– المنصف باني، **الوزارة والوزراء في تونس خلال الحماية الفرنسية 1881-1956**، تق: أحمد الجدي، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012، ص 187.

إن رغبة المنصف باي في استرجاع تونس لصلاحياتها كما نصت معاهدة الحماية جعلته يؤسس قبل هاته الوزارة في مجال التشريع مجلس شورى أطلق عليه تسمية "**مجلس التاج**"، يجتمع هذا المجلس مرة واحدة في الأسبوع للنظر في جميع الأوامر التي ستعرض قبل طبعها من الباي، فإذا ما قدمت إليه السلطة الاستعمارية الفرنسية مشروعات قوانين ليوقع عليها دون أن يتأمل فيها أو ينقص أو يزيد أحالها على تلك اللجنة لتدرسها وتقدم له رأيها فيها، وبدوره كان يأمر بتثبيت تلك الآراء في صلب المشروعات القانونية ليوقع عليها،[1] والمعلوم أنه جرت العادة قبل ذلك وجود مكتب خاص بالإقامة العامة هو الذي يضع الأوامر باللغة الفرنسية ويقدمها يوم الطابع للوزير الأول لحكومة التونسية وربما كان لا يعرفها إلا أمام الباي عند تلاوتها، وكان مقصد الباي أن يخطو خطوة أولى في تشريك الشعب في التشريع مع استشارة ورفع الاختيار من طرف الباي على الأعضاء الذين يشاركون في المجلس والذي بلغ عددهم 300 نفرًا من خيرة رجال الأمة.[2]

تكون مجلس التاج من الوطنيين ونخبة الأمة ومفكريها: رجال القضاء، المحاماة، الأدب والتفكير، أمثال: محمد شنيق، بدرة، عزيز الجلولي، علي كاهية، محمد سعد الله، الصادق الزمرلي وغيرهم،[3] ومنهم سيُكون الباي فيما بعد حكومته، وأسند رئاسة هذا المجلس إلى شقيقه ووالي القصر الأمير حسين.[4] كان يترأس مباشرة عند الاقتضاء كل الجلسات رفقة نخبة يقع اختيارهم قبل الجلسة بأيام، وهذا اليوم يقع أقل ما يكون قبل العرض على الطابع ب 48 ساعة لاجتماع مجلس التاج، وعدد الأعضاء لتلك الجلسة التمهيدية 25 شخصًا وتكون بإشراف المنصف باي، فهو وحده الذي يأمر بسرد الأوامر العلية التي ترد في ملفها الوقتي ليقع النظر فيها والمناقشة في موضوعها وصيغة نصها، وقد خصص لذلك 3 ملفات في ألوان متغايرة:

- الأخضر: توضع فيه النصوص التي وقعت عليها الموافقة بعد نظر المجلس فيها.
- الأحمر: توضع فيها النصوص التي تحت النظر.
- الأصفر: توضع فيه النصوص المرفوضة بتاتًا.

بعد دراسة مشاريع الأوامر من قبل المجلس يرجع ما تم إقراره إلى الباي والذي يأمر بإرجاعه إلى الكتابة العامة بعد وضع علامة الموافقة عليها من المجلس، وكان لتأسيس هذا المجلس أثرًا إيجابيًا، باعتدال الأوامر التي أصبحت تصدر.[5]

لقد أحدث هذا المجلس ردًا متوقعًا من الإقامة التي استاءت كثيرًا من تصرف محمد المنصف وهو ما نقرأه في تقرير المقيم العام الذي رفعه إلى الحكومة الفرنسة بعنوان **المشكل الراهن** ومما جاء فيه يثبت ذلك الرد قوله : "**إن الباي يعتزم الاضطلاع منذ الآن بسلطة التعيين على الأقل وذلك في انتظار جميع السلطات التشريعية بين يديه، كما يريد مراقبة السلطة التشريعية التي تقوم بها الإقامة العامة لفرنسا، بحكم الاتفاقيات الموجودة حاليًا، لقد توهم أن عملية طبع الأوامر المعروضة عليه وهي مجرد إجراء شكلي يجب أن تخوله حق النقض، وبدافع من حسين أحدث مجلس التاج الذي صار يجتمع كل ثلاثاء تحت إشرافه المباشر وبحضور حسين الدائم وولي العهد والوزراء التونسيون،**

---

[1]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 51.

[2]- وثائق ابى القاسم محمدكرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 64.

[3]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 9.

[4]- جلول ريدان، **حسن حسني عبد الوهاب 1883-1968**، منشورات نيرفانا، تونس، د س، ص 302.

[5] - وثائق ابى القاسم محمدكرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص ص 65. 66.

ويتولى هذا الخليط من عديمي الكفاءة درس كل الأوامر المعروضة على الطابع من طرف الإدارة الفرنسية ويرفضون منها على هواهم ما يرونه ". وهو تصريح يوضح بشكل لا مجال لشك فيه سيطرة الإقامة العامة على السلطة التشريعية، ولم تكن للحكومة التونسية أو الباي أي قدرة على رفض كل ما يصدر منها، باعتراف من استيفا بأن صلاحيات الباي لا تتجاوز التوقيع فقط وهو إجراء شكلي لا غير.[1]

هذا فيما يخص مجلس التاج، أمّا عن الوزارة والتي اعتبرت من طرف جميع الملاحظين في ذلك العصر عملية انقلابية، فلم تكن المفاجئة متمثلة في إقصاء الهادي لخوة وزملائه الوزراء، فالجميع كانوا يتوقعون ذلك شيئًا ما في تونس، كانت اللعبة الرائجة دومًا والجميع مطلع عليها المتمثلة في إسقاط الوزارة وإعادة تشكيلها، ولكن ما يبدو ثوريًا هو أنه لأول مرة منذ انتصاب الحماية يعين الوزراء من طرف الباي دون استشارة المقيم العام وموافقته أي دون موافقة إدارة الحماية.[2] لقد أراد المنصف باي أن يظهر للسلطات الفرنسية التي تجاهلت مطالبه في اللائحة التي رفعها إلى الحكومة الفرنسية استقلالية السلطات التونسية وإمكانية اتخاذ الباي الممثل للسيادة التونسية قرارات بمنأى عن المقيم العام.[3] ويعلق كازماجور عن ذلك فيقول:" **لم يكن هذا التجديد حسب ما يقال في البلاط آنذاك مجرد ثورة قصر، ولكنه مقدمة لتحول سياسي كبير في البلاد**".[4]

ومن أجل دفع وزراء أحمد باي لتقديم استقالتهم استغل المنصف باي الحادثة التي وقعت في اجتماع مجلس الوزراء في أواخر ديسمبر 1942، والذي ضم وزير العدلية عبد الجليل زاوش والمقيم العام استيفا، أين عبر وزير العدل عن تذمره من سلوك رجال الجندرمة الذين يتشددون في قمع السكان، عندها اعترض الأميرال على موقفه وزجره بعنف وأعلن أنه لن يقبل أي انتقاد ضد الجندرمة، فما كان من عبد الجليل إلا الاعتذار، ولما وصلت الحادثة إلى مسامع المنصف باي استشاط غضبًا، لأن الإهانة مست شخصية تمثله، وانهال على وزرائه باللوم لفقدانهم الطاقة على مواجهة سلطات الحماية، وهددهم باستناد مناصبهم لأناس أصغر سنًا وأكثر كفاءة.[5] والحقيقة أن الباي تذرع بهاته الحادثة من أجل التخلص من الوزير الأول الهادي لخوة والتعجيل بالتغيير، فقد أوضح منذ البداية أنه لا يريد وزراء أحمد باي، وكانت الفكرة الأساسية متمثلة في إنشاء كتلة وطنية حقيقية حول العرش، وما يؤكد هاته الحقيقة ما جرى في جنازة أرملة الناصر باي الأميرة لالة قمر في 31 ديسمبر 1942 ويروي صالح مزالي عن الجنازة حدثًا يتضح فيه أن الباي يخطط لتأسيس الوزارة الجديدة حيث يقول:" **وفي جبانة الزلاج، قدم أحدهم للباي كرسيًا لا أعلم من أين أتى به، لكي يجنبه البقاء واقفًا مدة طويلة، ولكن المنصف باي رفض الجلوس عليه، ثم عرضه على وزيره الأول الاخوة وهو يقول: إنك كبير السن واعتبرك بمقام أبي، إنه يبدو عليك التعب ومن واجبي أن أقعدك** ". وهو تلاعب ذكي على اشتباه معاني القعود والتقاعد بالعربية.[6]

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 173.

[2] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 76.

[3] - مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 117.

[4] - عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 201.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 188.

[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 76.

فقدم الهادي لخوة والحبيب جلولي وزير القلم، وعبد الجليل زاوش وزير العدل استقالتهم، وعلى إثر ذلك تم تشكيل وزارة جديدة في غرة جانفي هي بمثابة حكومة ذات نزعة وطنية بارزة للعيان، حذفت وزارة القلم التي لا تتناسب مع العصر وعوضت بوزارة الداخلية والتي أحدثت سنة 1921 وتقلدها آنذاك الطاهر خير الله ابن المصلح خير الدين فكان أول وآخر من أشرف عليها إلى أن أعيدت للوجود،[1] كما تأسست وزارة للأوقاف، والملاحظ عن هذه الأخيرة أنها كانت نتيجة إرادة سياسية قد يكون المنصف باي أراد التعبير عن نيته في إعادة ترتيب وتنظيم جمعية الأوقاف، ويدل هذا على الاهتمام الراجع إلى القيمة التي تحتلها الجمعية داخل المجتمع التونسي، فقد قامت الجمعية منذ نشأتها بنشاط إجتماعي، إقتصادي وسياسي هام باعتبارها مصدرًا ثمينًا لتمويل المشاريع الخيرية، العلمية والتعليمية، ولم يتراجع دورها بعد الاحتلال بل أصبحت بصفتها حامية للأحباس من التلف ومن أطماع إدارة الفلاحة والمستثمرين الرأسماليين الفرنسيين لما لها من أراضي وعقارات ذات مداخيل معتبرة تحت تصرفها، ونتيجة الوضع المالي للجمعية الذي اتسم بالعجز، وتهاطل الشكايات الموجهة للمنصف باي من كل الجهات المملكة ضد أعوان الإداريين في الإدارة المحلية والجهوية اتخذ قرار تشكيلها بهدف تحديثها وتطويرها لتأدية وظيفتها الحقيقية.[2]

لم يكتفي المنصف باي بعدم إيلاء اعتبار لموافقة المقيم العام، ولكن الأخطر من ذلك بالنسبة للإقامة العامة أنه لم ينتق مرشحيه من الوسط المخزني التقليدي وهيئة القياد، فكان اختياره يلبي معايير أخرى[3] سياسية بالدرجة الأولى،[4] لقد أراد المنصف باي كف الشقاق بين الدستوريين القدامى والجدد، بإدخالهم في فريق وزاري واحد تشرف عليه شخصية مستقلة، في البداية أراد هاته الشخصية أن تكون الأمير حسين، لكن استبعده كما استبعد الماطري وصالح فرحات لكونهما زعيما حزب، فانحصر الاختيار بين عزيز الجلولي ومحمد شنيق، ليكون الاختيار النهائي بتعيين محمد شنيق الذي كان محل تقدير شخصي من الباي، نظرًا لأنه استحسن تجربته والتنظيم الذي وقف عليه اثناء زيارته لشركة الغزل والنسيج،[5] **لكن هل فكر المنصف أن اسم شنيق يكون أكثر قبولًا لدى السلط الفرنسية؟**، لقد كذب شنيق هذا الأمر تكذيبًا قطعيًا ولم تقع أي استشارة مسبقة للمقيم العام، وهو نفس الأمر الذي ذهب إليه الزمرلي الذي افترض أنه لو حدث ذلك فكان سيكون بالطبع الواسطة بين الباي والمقيم العام بحكم أنه مدير المراسيم.[6]

تشكلت الوزارة من: محمد شنيق كوزير أول، محمود الماطري كوزير للداخلية، صالح فرحات رجل القانون والسياسة كوزير للعدل، ومحمد العزيز الجلولي كوزير للأوقاف، وكان الأخير قد انضم للحكومة بعد أسبوعين، وعين مكانه على رأس مشيخة المدينة الشاذلي حيدر.[7] وعلق محمد شنيق على دعوة المنصف باي ليكون وزيرًا وهو الذي كان ينتظر أن يتم تعيينه

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 95.

[2]- منصف باني، المرجع السابق، ص ص 73- 75.

[3]- رغم أن اختيار المنصف باي لهم كان لعامل سياسي لكن يمكن أن تتدخل عوامل أخرى على غرار العلاقة التي تربط بعض الشخصيات بالمنصف باي، فقد ذكر الماطري في مذكراته انه كانت تربطه علاقة صداقة متينة بالمنصف باي الذي وجه له الدعوة عند اعتلائه العرش سنة 1942 واستقبله بمنزله بضاحية المرسى. للمزيد ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول، ص 56.

[4]- منصف باني، المرجع السابق، ص 199.

[5]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 78.

[6]- منصف باني، المرجع السابق، ص 201.

[7]- جريدة الوزير، العدد 702، 9 سبتمبر 1948.

كوزير تحت رئاسة عبد العزيز جلولي كوزير أول قائلًا:" **سيدي حسين، إن كانت المسألة متعلقة بالزينة وأزياء ونياشين فأنا لست الرجل المناسب، وإذا كانت تنفيذًا حقيقيًا للمسؤولية وعملًا جادًا فإن اختيار سيدنا يشرفني جدًا**". [1]

لقد حقق المنصف باي إنجازًا لم يسبق للبايات في فترة الحماية أن بادروا لتجسيده، ورغم أن البعض اعتبر أن هذه العملية تشكل خرقًا لاتفاقية المرسى ولكن ذلك لم يكن سوى زوبعة في فنجان كأس ماء، وقد صرح الباي بنفسه معتبرًا أن ما قام به هو من صلاحياته عندما استقبل المدير السياسي لجريدة تونس جورنال يوم 11 جانفي 1943 نقلته جريدة إفريقيا الفتاة في اليوم الموالي قائلًا: "...**ولقد أوينا وزراء جددًا يستمدون نفوذهم من إرادتنا وذلك عملًا بما لنا من السيادة المطلقة واستنادًا على ما لنا من الحقوق التي لا يمكن الجدال فيها، بوجه تلك الحقوق التي نريد ونأمل أن تحترم...إننا نرغب في تبليغ هذا التصريح لجناب المارشال بيتان مصحوبًا بخالص تمنياتنا**".[2]

ومن باب التعليق على تشكيلة الحكومة فإن أوّل ما يلاحظ: أن اغلب أعضاءها كانوا يميلون إلى الاعتدال في تعاملهم مع مختلف القضايا، فقد عرف محمود الماطري باعتدال مواقفه وميله إلى العمل السياسي السلمي،[3] وهو ما ذهب إليه شارل اندري جوليان حيث قال:" **أكد المنصف باي إرادته الملكية عندما شكل دون ترقب موافقة الإقامة العامة وزارة قومية، وباختياره خاصة لشخصيات معتدلة لا يمكن اتهامهم بعداء مبدئي للحماية** ".[4] كما أنها جمعت دستورين هما: صالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري القديم وضمن بذلك مساندة حزبه، ومحمود الماطري الرئيس السابق لحزب الدستوري الجديد، أمّا شنيق وعزيز الجلولي فكانا محايدان وأخصائيان في المسائل الإدارية، إضافة إلى أن شنيق كان يمثل المجلس الكبير.[5] وسادت أفكار بأن المنصف باي يعتبر حكومة شنيق مرحلة انتقالية نحو تأسيس حكومة متجانسة لإبعاد رؤساء المصالح الفرنسيين، عبر عن ذلك جوليان فقال:" **ولاح لأصحاب الأذهان المتيقظة أن الملك كان يعتبر وزارة شنيق مرحلة أولى نحو تشكيل حكومة منسجمة تتخلص من رؤساء المصالح الفرنسية**".[6] لكن ماذا عن موقف الإقامة العامة من كل هذا؟

لقد أعلن المنصف باي في حفل التنصيب الذي أقيم في 12 جانفي 1942 أنه سيوسع من صلاحيات الوزير،[7] وهذا ما طالب به محمد شنيق لدى المستشار العام للحكومة محمد قاسم بصفته مكلفًا بتحرير النصوص الجديدة، فرغم أنه موظف تابع نظريًا إلى الوزير الأوّل لكنه يعود بالنظر القريب إلى الكاتب العام للحكومة (موظف فرنسي يتجاوز بسلطته الوزير الأكبر)، لكن المستشار حرر أمرًا شبيهًا كل الشبه بالأوامر التقليدية التي تعين الوزير الأكبر وتعين بشكل خاص اختصاصاته، أين تعرض للتوبيخ من طرف شنيق مطالبًا بإعادة الصياغة، وفي الغد كانت السابقة بزيارة الكاتب العام للحكومة الذي طلب مقابلة الوزير الأول مع أنه عادة الوزير هو من يطلب مقابلة الكاتب العام، أبدى بينوش بخصوص قانون التعيين الذي يراه يتجاوز كل التقاليد المعمول بها، كما أن المشروع يمنح الوزير الأكبر الرقابة على جميع الإدارات، ولم

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 78.

[2]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 2، 12 جانفي 1943.

[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 96.

[4]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 120.

[5] -جريدة الوزير، العدد 702، 9 سبتمبر 1948.

[6] -شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 120.

[7]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 96.

يبقي شيئا لسلطات الحماية على حد تعبيره، اكتفى شنيق بالرد على أن المشروع لا يطابق التقاليد لكنه مطابق تمامًا للمعاهدات، كانت تلك لغة جديدة لم يكن بينوش معتادًا على سماعها من فم الوزير الأكبر.[1]

وقد أثيرت هاته المسألة النقاش في المجلس الأول والذي عقد في اليوم الموالي، وجمع الوزراء التونسيين وترأس الجلسة المقيم العام، كان الجو متوترًا بسبب احتجاج استيفا على المشروع الذي يراه مخالفًا للمعاهدات والتقاليد، ما اضطر شنيق إلى إعادة جوابه السابق للكاتب العام، وأكد عزمه رفقة زملائه على عدم التخلي على اللباقة المطلوبة في المداولات وعن ذهنية التعاون السليم، وطلب من الطرف المقابل أن يلتزم نفس السلوك، ومما جاء في النقاش أن المقيم العام صرح قائلًا: "**ولكنكم أخذتم كل شيء وأنا!**" رد شنيق مؤكدًا له أنه وزير خارجية الباي وله سلطة مراقبة الإدارة فقط، أمّا إدارتها من صلاحيات الوزير الأول، وطالبه بالرئاسة المشتركة لمجلس الوزراء أو بالرئاسة المتناوبة، وهذا ما أفاض الكأس بالنسبة لاستيفا، لم يكن بمقدوره مواصلة السماع، فتذرع بأمر عاجل ورفع الجلسة وانسحب.[2]

لقد وقع استيفا بين نارين، من ناحية نداءات الاعتدال من فيشي التي لم تكن لها نية في التصادم مع المنصف باي، ومن ناحية أخرى ضغط سلطات الاحتلال الألماني والإيطالي، فكان عليه تجاوز ذلك ومواجهة النشاط المتصاعد للشباب الدستوري حتى لا يتهم بالاستسلام أو الخيانة، استنتج أن التلاؤم مع الفريق الوزاري الجديد هو الضرر الأقل سوءًا،[3] وعلى إثر ذلك أصدر مرسوم تعيين الوزير الأكبر وجعله يتمتع بصلاحيات أوسع لكنها لاغية بصورة تلقائية بمجرد انتهاء مدة اضطلاعه بالمهام الوزارية،[4] واقتنع باشراك شنيق معه في رئاسة مجلس الوزراء، حيث علق عن النص وربي سيلفيرا الذي عمل بعد سنوات مستشارًا قانونيًا وتشريعيا للمقيمين العامين: الجنرال ماست Chareis Mast[5] وجان مونص Jean Mons[6] أنه كان نموذجًا فريدًا من نوعه.[7]

لم تكن لحكومة شنيق خطة سياسية مضبوطة، فإضافة إلى نقص خبرة الوزراء في تسيير شؤون الدولة، فقد واجههم على امتداد 150 يومًا (1 جانفي-13 ماي 1943) وضعًا معقدًا، بالرغم من ضيق مجال نفوذ الحكومة التونسية، فإن شنيق ووزرائه قد حاولوا الانتفاع إلى أقصى حد من الوضعية الغامضة والخطيرة التي يتم العمل فيها بتوازن مشابه لمن يمر على حبل ممدود في الفضاء، وتتمثل الاستراتيجية في انتهاز فرصة انهزام فرنسا باحتلال قوات المحور لتونس لجلب فرنسا

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 81.

[2]- المرجع نفسه، ص82.

[3]- المرجع نفسه، ص83.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 96.

[5] - شارك في الحرب ع 2، ووقع أسره من قبل الألمان وأخلي سبيله سنة 1941، التحق بالجزائر وعين رئيسًا للمنطقة العسكرية رقم 19، ثم قائدًا لفرقة عاصمة الجزائر، كان من ضمن منسقي عملية الانزال في شمال افريقيا، عينه الجنرال جيرو إثر موت درلان القائد الأعلى المدني والعسكري لشمال افريقيا، ثم مقيمًا بالنيابة بتونس خلفًا للأميرال استيفا، بقي ماست بتونس الى غاية سنة 1947. للمزيد ينظر: نور الدين الدقي واخرون، تنظيم الحكم ...، المرجع السابق، ص 109.

[6] - ولد في 25 فيفري 1906 بارجونتا ألكوريز، انتسب سنة 1926 إلى المدرسة القومية للصناعات الزراعية بدواي حيث تحصل على شهادة في الهندسة، وفي سنة 1934 انخرط في العمل النقابي وفي الحركة الاشتراكية، شارك في مقاومة الاحتلال الألماني منذ سنة 1940 في حركة تحرير الشمال، عين سنة 1944 محافظًا للعاصمة وكاتبًا عامًا لمقاطعة السين ثم اصبح مديرًا لديوان رئيس الحكومة المؤقتة لبلوم ليون ثم بول رماديي، عين سنة 1947 مقيمًا عامًا بتونس. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 110.

[7] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص83..

الحامية للبلاد إلى القيام بالإصلاحات.[1] وأعلن الوزير الأكبر ذلك في تصريح لجريدة تونس جورنال يوم 6 جانفي 1943 قائلًا: "**سنعمل في إطار المعاهدات على تحسين وضع الشعب التونسي في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي**" [2]، كما أظهر برنامج حكومته والذي يمكن أن يتلخص في ثلاثة أهداف فورية:

- الحصول على إطلاق سراح كل المناضلين والزعماء الوطنيين المعتقلين بتونس وخارجها.

-تحرير سيادة تونس من ربقة الهيمنة التي خنقتها والعودة إلى التطبيق السليم للمعاهدات على مستوى الإدارة وأجهزة الدولة.

- الحفاظ على حياد دقيق اتجاه المتحاربين.[3]

ورغم الظروف الصعبة إلا أن الحكومة استطاعت تحقيق نجاح يمكن أن يوصف بالباهر نظرًا للإنجازات التي حققتها،[4] فقد دفعت الباي إلى المزيد من الحذر، واجتهدوا في أن يبقى على علاقات ودية مع سلطات الحماية الفرنسية وكذلك مع المحتلين الألمان والإيطاليين، وصمد أمام ضغوطات الحلفاء والمحور،[5] كما استطاعت في شهر جانفي إلغاء الأمر الاستعماري المؤرخ في 30 جانفي 1898 الذي يسمح بوضع مساحات من أراضي الأوقاف على ذمة إدارة الفلاحة والتي كانت في كل سنة تقوم بتوزيعها على المعمرين الفرنسيين. [6]

أمّا الانجاز الآخر فقد أنهى النظام الاستعماري الذي يعامل سكان البلاد التونسية حسب 3 أصناف في الأجور: الأجر الخاص بالفرنسيين، أجر الأجانب، وفي أدنى السلم أجر التونسيين، وهذا ما يسمى بالثلث الاستعماري le tiers colonial،[7] وهو إجراء أقره المقيم العام إتيان فلادرين سنة 1919 للترفيع بنسبة 33 % في أجور الموظفين الفرنسيين دون سواهم،[8] وإزاء عدم إمكانية إلغاء الثلث الاستعماري، فقد مُنح للموظفين التونسيين أيضًا، فرفعت عنهم مظلمة واضحة دامت أكثر من عشرين سنة وتحققت المساواة في المرتبات بين الموظفين التونسيين والفرنسيين،[9] وأمسى التونسي متعادلًا مع الفرنسي إذا كان في نفس الرتبة والمركز، وذلك طبقًا للمثل العزيز على الاشتراكيين "**إذا تساوى العمل تساوى الأجر**" وبالفعل فإن انعدام المساواة بين الفرنسيين والتونسيين في المعاملة والأجر كان يكدر صفو حياة التونسي الذي يشعر بأنه يقدم عملًا متساويًا مع عمل الفرنسي وبالأخص في الإدارات العمومية التي تشغل تونسيين من مستوى ثقافي أعلى بكثير أحيانًا من معدل ثقافة العديد من الفرنسيين.[10]

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص ص 96. 97.

[2]-(أ، م، ت، ت، م)، البكرة 935، الملف 2817، جريدة تونس جورنال بتاريخ 6 جانفي 1943، و غ م.

[3] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 84.

[4] - تم احداث منصب جديد يدعى التفقد الإداري على العمال وهو منصب جديد ناهيك انه لم يكن موجودًا قبل الحماية ولا بعدها فقد أحدثت إدارة الحماية التفقد المالي والتفقد العدلي، فمهمة العامل تتفرع إلى 3 فروع مالية عدلية وإدارية وبقيت الأخيرة مهملة. وقد اختار لهذا المنصب الطيب بلخيرية وقد قضى في سلك العمال أعوامًا طويلة وكان قد ترك اثرًا طيبًا. للمزيد ينظر: جريدة النهضة، العدد 6023، 10كتوبر 1942.

[5] - منصف باني، المرجع السابق، ص 197.

[6] - حمادي الساحلي، تراجم وقضايا ...، المرجع السابق، ص 179.

[7]- عمار الخليفي، المرجع السابق، 103.

[8] - عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 533.

[9] - حمادي الساحلي، فصول في التاريخ والحضارة ...، المرجع السابق، ص 310.

[10]- عمار الخليفي، المرجع السابق، 103.

استقبل الشعب التونسي هاته الوزارة بالفخر والاعتزاز،[1] وأعلن الثعالبي مناصرته لها، لكن هناك من المواقف [2]من أبدت تحفظها كموقف الديوان السياسي، فهو لم يتقبل تشكيل الوزارة لأن أعضائها عمومًا تنتمي إلى الحزب الدستوري القديم، أبدى تحفظه حول الشخصيات وأظهر موقفًا معتدلًا بدعوته للمشاركة في الحكومة الجديدة وإلى ترأس زعيمه لها،[3] كان الأمر كله يدور حول التساؤل: أليست المكانة التي يحتلها الحزب الدستوري القديم في البلاط والحكومة أكبر من اللازم؟ فبدا لهم أن شنيق وزملائه يحتلون مراكز يستحقها الدستوريين الجدد.[4] الواضح أن الهدف من وراء ذلك هو دعم موقع الحزب وعدم فسح المجال أمام المنصف باي لاحتواء الرأي العام، ومن أجل إعادة هيكلة وتقوية الحزب قصد تأطير الشعب التونسي.[5] وأظهرت جريدة الحزب ذلك يوم 2-3 جانفي 1943، حيث ادعت أن الأمة التونسية ترى في التشكل الوزاري الجديد تجديدًا في سلك الوزارة التونسية لا إنجازًا لفكرة الحكومة الوطنية التي من أجلها ضحى أبناؤها المخلصون وكتبت تقول:" **فما كاد خبر التشكيل الجديد يروج حمام الأنف حتى أحدث ضجة عظيمة وكثر التساؤل، وسئل بعض المترشحين للوزارة عن التشكيل الجديد فلاحظ أنها أمور مؤقتة وأن الأمر يرجع طبعًا لرجل الأمة الحبيب بورقيبة عند رجوعه، وتقبلت الأوساط بتونس خبر تشكيل الوزارة الجديدة بكل تحتفظ وترى فيه تجديدًا في الشكل القديم ويأملون في إنجاز فكرة الحكومة الوطنية في القريب**".[6]

الواضح من خلال تتبع بقية أعداد الجريدة أن الديوان السياسي لم يكن معارضًا لتشكيلة الوزارة بقدر معارضته للأشخاص، وهو ما يتضح أكثر في تصريح لسانها يوم 13 جانفي، أوضحت أن تجديد الوزارة كان ظاهرة من مظاهر السيادة التي غابت طيلة فترة حكم البايات السابقين، انتقدت تجاوزات الفرنسيين الذين حولوا حقهم في الرقابة على الإدارة التونسية الذي خولته لهم معاهدة الحماية إلى تصرف فعلي في سلطة البلاد، وأن المنصف باي استطاع أن يسترجع حق أمته الذي كاد أن يضيع، وأوضحه من خلال تصريحه للمسيو قيلبو: "**لقد أصدرنا أمرنا بتسمية وزارة جديدة لتكون دليلًا على إرادتنا التي لا جدال فيها ولا مراء**".[7] كما وصفت تشكيل الوزارة بالانقلاب الوزاري "**يحق لنا اليوم أن نستعمل هذا التعبير لأن التغيير الذي طرأ على صورة الحكومة التونسية قد ضم الوزراء الثلاثة وتم بإنشاء وزارتي الداخلية والأوقاف فقلب هذا الوضع الجديد ما عهدناه في الماضي القريب، ولأول مرة في تاريخ كفاحنا القومي يتولى المناصب العالية رجال يكون اختيارهم صادرًا عن إرادة حرة مطلقة دون قيد عبر بها صاحب الجلالة الملك عن عزمه في الاحتفاظ بسيادته الكاملة والتمسك بامتيازاته السامية**".[8]

---

[1] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 96.

[2]- انتقد الشيوعيين بشدة هذا المسعى واعتبروا المبادرة من صنع الوزير الألماني راهن:" **ان الوزارة التي كونها راهن ليست وزارة وطنية بل وزارة خائنة فهي مشركة من أشهر أعوان الاستعمار محمد شنيق ومن خائنين دستوريين الماطري وفرحات**" فالحقيقة أن رفض الشيوعيين لتكوين الوزارة هو مواصلة لموقفهم المحترز من سياسة المنصف باي القائمة على الحياد، فقد رأوا أن الموقف الوحيد المقبول هو مساندة الحلفاء ومقاومة احتلال الأمان. للمزيد ينظر: حبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية...، المرجع السابق، ص 322.

[3]- منصف باي، المرجع السابق، ص 202.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 91.

[5]- منصف باي، المرجع السابق، ص 202.

[6] - جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 2، 3-4 جانفي 1943.

[7] - جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 3، 13 جانفي 1943.

[8] - جريدة إفريقيا الفتاة، العدد 4، 14 جانفي1943.

إن هذا الأمر يتأكد بصفة أكثر وضوحًا عندما صرحت الجريدة عن موقفها يوم 16 جانفي الداعم للمنصف باي وأعربت عن موقف الحزب من الوزارة وهي تقول:" **لقد صرحت جريدتنا بموقفها نحو الوزارة الجديدة وهو موقف الشباب الوطني التونسي...إن لها الثقة المطلقة في ملكنا المفدي وفي حكمته السياسة وفي وطنيته الفياضة وحبه وإخلاصه لشعبه وهذا مما لا يخامرنا في شأنه أدني شك وهو موقف قادتنا أيضًا...إن جميع المواقف التي وقفها ملكنا منذ وضعته إرادة الله على رأس شعبه وجميع أعماله وحركاته تعبر بوضوح تام على إيمانه الراسخ وعلى وطنيته المؤثرة الجذابة...وبناء على هذا فإننا نوافق أميرنا المحبوب في توجيه نظره السامي نحو المستقبل مستقبل بلادنا العزيزة ".**[1]

ب- صمود المنصف باي أمام الضغوطات الألمانية والإيطالية

على إثر ما تحملت البلاد التونسية من حيث لا تريد ما اصطلح تسميته بالأضرار الجانبية للحرب dommages collatéraux، بدأت تظهر المؤامرات المدبرة من قبل السلط الألمانية والإيطالية لاستغلال ما أحس به المنصف باي من شعور الألم، وكانت تدرك تعلقه بشعبه،[2] فاستغلت حادثة قصف مدينة القيروان في 9 فيفري 1943،[3] حيث أسفرت حسب بيان أصدرته السلطات الإيطالية عن 200 قتيل و300 جريح، فأراد القنصل العام الألماني مولهاوزن انتهاز هذه الفرصة من أجل غاية دعائية، فتقدم بطلب من الباي مفاده أن يصدر بيانًا يشيع فيه انتهاك قوات الحلفاء لحرمة المدينة المقدسة، موضحًا له أن القصف غايته واضحة جلية وأيدها الواقع المحسوس، فالقنابل قد سقطت وسط الأحياء الأهلة دون أن تصيب أدنى هدف عسكري كما جرت العادة في الأيام الأخيرة، وقدم له وعد بأنه سيضع تحت تصرفه صحافة وإذاعة المحور لنشر البيان،[4] ومما جاء في قوله: "**ولنا أن نتساءل هل هذه الأعمال تتماشى مع ما درجت لندن وواشنطن على ترديده من التصريحات طوال النهار عبر إذاعتيهما بأنهما تدافعان عن الحضارة والمدنية؟**".[5] وعلق الصادق الزمرلي على مساعي القنصل **قائلًا: "كرر مولهاوزن طلبه بإدانة وحشية الحلفاء بإلحاح كان يتجاوز كل الأعراف الدبلوماسية".**[6]

لقد كان واضحًا أن هدفه هو التأثير على حياد المنصف باي وتوجيهه نحو إدانة تدريجية للحلفاء بسبب القصف الجوي وإبطال عمل الجماعة التي تميل إلى الحلفاء لدى الباي والحصول على مساعدة أكثر فعالية من طرف السكان (العمال، التجنيد)، لكن رد المنصف باي الذي أحال الموضوع للمناقشة مع وزرائه أوضح للسلطات الألمانية أنه متمسك بالحياد أكثر من ذي قبل رغم الحملة التي شنت من طرف الجناح الموالي للمحور في بلاط الملك.[7] لقد كان لرفض المنصف

---

[1]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 4 سلسلة جديدة، 16 جانفي1943.

[2]- محمد بوذينة، سلسلة مشاهير، المرجع السابق، ص 26.

[3]- أوفد المنصف باي وزيره الأول إلى المدينة لتقديم ما ينبغي من الدعم المعنوي والمادي للسكان المتضررين، فتولى محمد شنيق عيادة الجرحى وتجول في الأحياء المنكوبة، حيث زار المساكن دارًا دار وسلم الضحايا وباسم الباي مبلغ 50 ألف فرنك، وبعد مدة وبمعية من الباي سلمت الإقامة العامة مليون فرنك لقايد القيروان ليتولى توزيعها على المتضررين من القنابل. للمزيد ينظر: عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 99.

[4]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 52، 17 مارس 1943.

[5] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 98.

[6] - الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص 111.

[7]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص ص 71. 111.

باي لما يمليه الوزير المفوض أن رفض هو الآخر طلب الباي في السماح بمرور وفد من أعيان المدينة إلى قوات الحلفاء من أجل الموافقة على إعلان تونس العاصمة مدينة مفتوحة.[1]

كما تم زيارة المنصف باي من قبل الوزير المفوض الإيطالي أنريكو بومبياري بمناسبة وصوله إلى تونس يوم 24 فيفري 1943م[2] بحضور الوزير الأول محمد شنيق ومدير المراسم الصادق الزمرلي وبعض ضباط القصر، وقد أعلمه تحيات ملك إيطاليا وأخبره بأن الحكومة الإيطالية تنظر بعين العطف إلى رغائب الشعب التونسي وعن مدى سعادتها إذا ساهمت في تحقيقها، اكتفى المنصف باي في تلك المقابلة بشكر ممثل إيطاليا معربًا له أن تونس ليس لها ما تقدمه من مطالب في الوقت الحاضر، وهي تستطيع التفكير في دراسة وفض المشاكل ذات الصبغة الداخلية والتي يمكن أن تسترعي انتباه القادة المسؤولين في هذه البلاد، ما دام هذا النزاع المريع متواصلًا، وأنه سوف يتصدى لبحث تلك المشاكل بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية حالما تسمح له الظروف بذلك.[3]

وفي الغالب على الظن أن بومبياري Bompieri لم يرضى بهذه النتيجة السلبية، فإرسال إيطاليا له وهو برتبة وزير مفوض دليل على أهمية الدور المكلف به لدى الباي وعلى مدى ضخامة المطامع الإيطالية بخصوص البلاد التونسية، لذلك سنراه يكرر طلب الزيارة في الأول من مارس 1943م، وتم ذلك بعد ستة أيام، أين استقبله المنصف باي في قصر حمام الأنف، وأحاطه علمًا أن الزيارة من أجل توطيد العلاقة بين تونس وإيطاليا، وأعرب عن جديته في هذا الأمر من خلال تذكيره بالمحادثات التي جربت مع أعضاء الحزب الدستوري الجديد المجودين في ضيافة إيطاليا، والواضح أن المقصود هو الحبيب بورقيبة، وهو الذي رفض الاتفاق معهم ووجههم إلى الباي وحكومته، وعلى هذا الأساس يحاول إقناع المنصف باي بقبول التعاون بين البلدين ومما جاء في كلامه: "**إن الحكومة الإيطالية المطلعة على رغائب الشعب التونسي والحريصة على توطيد العلاقات التي تربط بين تونس وإيطاليا، ليسعدها أن ترى تجسيد تلك المودة على صعيد الواقع، من خلال انتهاج سياسة ملموسة في مجال التعاون بين البلدين**".[4] وبقي الوزير مصرًا على تحقيق ما كلف من أجله، وأمام الرغبة الملحة التي أبداها في الدفاع عن مصالح إيطاليا وإلحاحه على التعاون بن البلدين، اعترف المنصف باي بأهمية المصالح الإيطالية بتونس والتي لا يمكن التفكير في دراسة وفض مسألة تكتسي مثل هذه الأهمية قبل نهاية الحرب وقبل التشاور مسبقًا مع الحكومة الفرنسية التي تربطه معها معاهدة الحماية، وأضاف قائلًا:" **احترامًا للتقاليد النبيلة وحرصًا مني على أن اتخذ تجاه المعاهدات الموقف المتبصر الذي تستحقه، لا أستطيع دون خرق القواعد المتعارف عليها والاخلال بواجبات الصداقة تجاه ممثل فرنسا أن أتخذ الآن بمقتضى عمل صادر من جانب واحد، أي قرار من شأنه أن يأثر في النظام السياسي القائم بتونس**".[5]

---

[1]- في 14 مارس أدى الصادق الزمرلي زيارة إلى القنصل الألماني، للقيام بسعي لدى قوات الحلفاء بالجزائر لتحديد منطقة خاصة لتكون في مأمن من أي خطر جوي، ويقوم بهذه المهمة وفد من كبار الأعيان التونسيين، فتحجج رافضًا ذلك بأنه يخشى أن يتم احتجاز الوفد، مصرحًا أن المبادرة المقترحة سوف لا تسفر على أي نتيجة منشودة عارضًا عليه أن يلجأ المنصف باي إلى الرأي العام العالمي الذي يقرأ له الحلفاء ألف حساب حسب رأيه. للمزيد ينظر: الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص 68.

[2] - جريدة افريقيا الفتاة، العدد 40، 25 فيفري 1943.

[3]- محمد بوذينة، سلسلة مشاهير...، المرجع السابق، ص 26.

[4] -الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص ص 64. 65.

[5]- المصدر نفسه، ص 66.

وتجددت المساعي مرة أخرى وكان هذا بمناسبة المولد النبوي الشريف، أعربت الشخصيات الدبلوماسية والعسكرية التابعة للمحور عن رغبتها للإقامة العامة في تقديم التهاني للباي، فوقع الاستقبال بقصر حمام الأنف مؤكدين على ما يمكن أن تجد البلاد التونسية من عون لديهم من أجل تحقيق مطامحها الوطنية،[1]وقدم المفوض الألماني راهن وحاشيته ونائب القيادة العليا للجيوش الألمانية بمعية ضباط أركان حربه للمنصف باي أخلص تهاني المستشار هتلر والشعب الألماني والجيوش الألمانية في التراب التونسي. كذلك فعل القنصل العام لإيطاليا ونواب القيادة العليا الإيطالية مقدمين أخلص التهاني باسم ملك إيطاليا وجيوشها وشعبها.[2] وكان رده لا يختلف عمّا أظهره في سابق المقابلات منتظرًا انتهاء الحرب والالتزام بموقف الحياد متجنبًا إعلان العداء ضد الحلفاء.

في تلك الظروف ظهرت في بعض الجهات كالساحل، حركات احتجاج ورفض عقب الغارات العنيفة التي خلفت عددًا كبيرًا من الضحايا في المدن والقرى المجاورة للموانئ والمطارات، صرح التونسيون الذين أريد تسخيرهم أنهم لن يقبلوا العمل الاجباري إلا بعد صدور أمر من الباي يقضي بذلك، ورغم أن المقيم العام قد أعد مشروع أمر خاص باليد العاملة التي تطالب به السلطات الألمانية إلا أنه رفض رفضًا باتًا أن يضع طابعه عليه ويوافق على صدوره،[3] وعلق الصادق الزمرلي على رفض المنصف باي توقيع مشروع الأمر، بأنه اعتراف منه بعدم جدوى كل تلك المساعي للتأثير عليه.[4]

لقد كان لتطورات الحرب العالمية 2 في الجبهة التونسية أن حالت دون إتمام وقوف المنصف باي موقف الحياد كما يظهر للحلفاء،[5] وخاصة بعد حادثة توسيم المنصف باي للضباط والعسكرين الألمان والايطاليين بأوسمة افتخار، جعل من المنصف باي في موقف يفسر تفسيرًا واحد لا غير وهو وقوفه إلى جانب قوات المحور، إلا أن حقيقة الأمر وما أدى إلى تلك الحادثة كان نتيجة تزايد الضغوطات المحورية عليه من جهة، ومن جهة أخرى عدم إدراكه لمغبة ذلك الفعل، حيث لم تنفك السلطات الألمانية والإيطالية منذ حلولها بتونس عن إبداء عجبها المتزايد من عدم توسيمها من قبل الباي، بل ذهب بها الأمر إلى الاعراب علانية في كل مناسبة عن رغبتها في تلقي الأوسمة، ولكن الباي ووزرائه لم يستمعوا لنداءاتها وذلك خشية خرق الحياد، فقد كان لتقليد المقيم العام لرئيس ديوانه المقدم الطيار سارتون دي جونشاي بالصنف الأول من نيشان الافتخار أن زاد من رغبة الضباط في توسيمهم، مما اضطر الإقامة العامة في 9 أفريل 1943 لتقديم طلب رسمي كتابي إلى الوزير الأول محمد شنيق ينص على منح 26 شخصية من سامي مسؤولي السلطات المدنية والعسكرية الألمانية. [6]

إلا أن رد الوزير في اليوم الموالي كان على شرط، بحيث يتعهد المقيم العام استيفا الوسيط الوحيد في علاقات الباي مع الدول الأجنبية وكوزير لخارجية تونس بموجب الأمر العلي المؤرخ في 9 أفريل 1881 بأن هذا العمل لا يتنافى مع حياد الباي الذي اتخذه منذ شهر نوفمبر الماضي.[7] وبذلك يكون المنصف باي قد ربط موافقته على طلب استيفا بتحقيق ما أشار إليه الوزير الأكبر في رسالته إليه قائلًا: **"لقد تفضلتم ضمن المذكرة المؤرخة في 9 أفريل بتوجيه طلب إلى مكتبي**

---

[1] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 101.

[2]– جريدة افريقيا الفتاة، العدد 54، 20 مارس 1943.

[3]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 104.

[4]– الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص70.

[5]– ميثم عبد الخضر جبار السويدي، **الإدارة الفرنسية في تونس 1939–1955**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الدراسي في بابل، بابل، د س، ص96.

[6]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 104.

[7]– الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص73.

لاتخاذ التدابير اللازمة لمنح وسام نيشان ل 26 ممثلًا من ممثلي سامي السلط المدنية والعسكرية الألمانية، والجواب اني أتشرف بإعلامكم أن الحضرة العلية لا ترى مانعًا من اسناد تلك الأوسمة الشرفية بشرط اعتبار تلك البادرة غير متعارضة مع الموقف الذي اتخذته في شهر نوفمبر الماضي".[1]

كان رد المقيم العام معجلًا به ربما أكثر من اللازم، ففي نفس اليوم رد عليه موضحًا أن الأمر ليس فيه أي تغيير على مستوى مواقف المنصف باي، وذهب إلى أبعد من ذلك، إذ طلب توسيم ممثلي السلطات الإيطالية كذلك، ومما جاء في الرسالة المؤرخة في 10 أفريل 1943: **"أتشرف بإعلامكم بأن ليس هناك أي تنافر بين مسألة الحياد التي اتخذ الباي موقفًا رسميًا بشأنها في نوفمبر الفارط وبين منح أوسمة من نيشان الافتخار لسامي السلطات المدنية والعسكرية الألمانية بتونس، وكذلك الشأن بالنسبة إلى ممثلي السلطات الإيطالية الموجودة حاليًا بالإيالة".**[2] **(الملحق رقم11)**

على إثر ذلك، انتظم في حمام الأنف حفل كبير يوم السبت 12 أفريل 1943، وبعد أن اطمان الباي لما وجده من تطمينات في رسالة المقيم العام، حتى قام بنفسه بتوزيع الأوسمة على 26 شخصية ألمانية و22 شخصية إيطالية بمجموع 48 شخصية من قوات المحور،[3] خص الوزير الألماني رودولف راهن بالصنف الأكبر من نيشان الافتخار وكذلك الجنرالين فون ارمين وسوينو. لتنتهز جريدة تونس جورنال هذه الفرصة لأغراض دعائية لتقول:" **إن جلالة الملك أبى إلا أن يؤكد ارتياحه الكامل لما تم من تعاون وثيق بالإيالة بين حكومته والسلطات الألمانية والإيطالية".**[4]

وعلق سعيد المستيري عن حادثة التوسيم بالقول:" **كان فخًا فاحشًا وضعه استيفا بإيحاء من أطراف معينة في الجزائر (بيروطون) لتوريط المنصف باي ووزرائه فسقط فيه هؤلاء الأخيرين دون وعي منهم".**[5]

إن قضية التوسيم المحرجة هذه ليست في صالح المنصف باي ولا حتى حكومته، حيث لم يكن لديهم قليل من الادراك يجنبهم الوقوع في فخ سياسة التعاون التي ينتهجها المقيم العام، بالأخص ذلك الشهر الذي عرف انهزام جيوش المحور وانسحابهم من ثلاث أرباع التراب التونسي والتي صارت تحت سيطرة الحلفاء، فالحفل أقيم والحلفاء لا يبعدون عن العاصمة إلا بمسافة 140 كلم وبالتحديد بمنطقة سوسة، تجدر الإشارة إلى أنه كان من العسير رفض طلب الإقامة العامة رفضًا قطعيًا لأن ذلك يكون بمثابة توجيه إهانة خطيرة لسلطات المحور وجرح لكرامتهم، وهو ما يؤدي إلى ردود فعل غير مأمونة العواقب، وخاصة أن الوضع العسكري يتطور بوضوح لفائدة الحلفاء التي أصبحت على أبواب العاصمة. ويبدو أن المنصف باي ودائرته قد تجاوزتهم الأحداث، فاختاروا أخف الضررين بقبولهم الخضوع لطلب الإقامة العامة مع البرهنة أن الباي لم يقم بذلك العمل طواعية ولا ببادرة من حكومته. وكان بالإمكان تجنب هذه الورطة وهذه الكبوة بالتخفيف من وقعها بالادعاء بالمرض الدبلوماسي مما يجنب توريط المنصف مباشرة فيها، فيقوم غيره بعملية التوسيم.[6]

---

[1]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 74.

[2]-(أ، م، ت، ت، م)، رسالة استيفا إلى الوزير الأول محمد شنيق بتاريخ 10 أفريل 1943، المصدر السابق، و غ م.

[3] - الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي ...، المصدر السابق، ص 74.

[4] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 105.

[5] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 119.

[6]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 106.

4- الوضع الإجتماعي والإقتصادي لتونس

كان حجم الخسائر التي لحقت قوات المحور جراء الحرب العالمية 2 والتي دارت رحاها في البلاد التونسية كبيرًا، قدرها وسنتن تشرشل على التوالي: 347 ألف أسير من الإيطاليين و142 ألف من الألمان، فقد المحور 2.4 مليون طن في البواخر، 8000 طائرة، 6200 مدفع و2550 دبابة، ورغم طابع المبالغة الذي اتسمت به هذه التصريحات إلا أن ذلك لا ينفي جسامة المعاناة الإقتصادية والإجتماعية التي عاشها الشعب التونسي، يمكن أن نقف على حجم ذلك التأثير من خلال دراسة للوضع الإجتماعي والإقتصادي.[1]

ا- الوضع الإجتماعي

لقد تجمعت في البلاد التونسية ذات الرقعة الضيقة في آن واحد ولمدة 6 أشهر، 5جيوش هي أكبر قوة في العالم، لاقى التونسيين فيها ضروبًا من آلام الجوع والتشرد والعراء علاوة عن الخسائر الحاصلة في المنازل والمحلات من التخريب والهدم،[2] فعن الخسائر البشرية فقدت بسبب التجنيد الذي شمل 40.000 شخص هلك بسبب المعارك بين القوتين المتحاربتين: 1700 جندي تونسي و450 مفقود حسب الأرقام الرسمية وهي أقل من الحقيقة بلا أدنى ريب.[3]

أمّا عن الخسائر المادية فقد تضررت المدن الكبرى كتونس، بنزرت، سوسة وصفاقس أضرارًا فادحة بسبب القذف الجوي واعتداءات الجنود على اختلاف أجناسهم، فبنزرت لوحدها بلغت نسبة الدمار الذي لحق المباني السكنية على سبيل المثال 77 % وانجر عن ذلك خراب البنى التحتية للمدينة.[4] أمّا سوسة فقد تخرب آنذاك حوالي 646 منزلًا ولم يسلم مينائها أيضا من التخريب.[5] يروي أحد شاهدي العيان عن فاجعة المرسى لمراسل جريدة إفريقيا الفتاة فيقول بعد أن سأله عن الكارثة التي خيمت عليهم: "**تلك آثار العابثين الذين مروا بنا...يجرون وراءهم اليتم والثكل وأصناف الأوجاع، وهل يطيب لنا حتى التجول في الشوارع النضرة أو على الساحل بديع المناظر وقد شاهدت أعيننا أحشاءً ممزقة فيها، ورؤوسًا مبعثرة رؤوس شيوخ عجزة ونساء خرجوا للبحث عن أفلاذ أكبادهم فالتحقوا بهم إلى ربهم شهداء أبرار**".[6] واعتبر رشيد قاسم يوم 10 مارس 1943 بالنسبة للمرسى والبلاد التونسية يوم حداد وطني ومجزرة حقيقية "**يوم كئيب يصنع حياة إنسانية رخيصة**".[7]

إضافة إلى ما خلفته مجريات هاته الحرب على البلاد التونسية من ضرر بشري ومادي، كان الخلع والفزع والذهول سمة واضحة على ملامح الرأي العام التونسي، يروي الحبيب المنكبي في شهادته عن التأثير النفسي للعمليات العسكرية على

---

[1] -جلول ريدان، المرجع السابق، ص 284.

[2] -حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ، ص 187.

[3]- الطيب النفاتي، **مجتمع الوطن القبلي زمن الاستعمار الفرنسي: دراسة في واقع فقراء الأرياف 1881-1956 الوضع الاقتصادي والاجتماعي**، منشورات نيرفانا، تونس، د س، ص 263.

[4]- علي آيت ميهوب، المرجع السابق، ص 215.

[5]- هشام البنزرتي، **سوسة الجوهرة الخالدة: من الفتح الإسلامي الى الحرب العالمية الثانية**، منورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2013، ص ص 26. 27.

[6]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 52 ، 17-3-1943.

[7]- Rachid Kacem, **devoir de mémoire**: **journal d'un sadikien**,KA ' éditions ,Tunis, 2016, p 53.

باجة بالقول: "**سمع ذات يوم دوي محركات سرب من الطائرات وهي تحلق في سماء باجة وبينما كانت أعناق السكان تشرئب إلى السماء وإذا بالمدفعية المضادة للطائرات تتصدى لها، وهكذا شاهدنا ولأول مرة القذائف تنطلق من الأرض إلى السماء، وساد المدينة جو من الفزع والذهول والرعب وحلقت طائرة ألمانية فوق سطوح المدينة سرعة وضجيج هائلين ملقية بمناشير إلى المدينيين، مفادها أن ألمانيا ليست عدوة العرب التونسيين وأمّا أعداؤها الحلفاء الذين عليهم مطاردتهم**". [1]

لقد كان لوقف التوريد أثناء الحرب العالمية 2 آثار مدمرة، إذ تدهورت أوضاع التونسيين المعيشية بسبب نقص المؤن وانعدامها أحيانًا وارتفاع الأسعار واستشراء السوق السوداء[2] ولم يكن وقف التوريد سببًا في ذلك وحده، وإنما راجع إلى تزايد عدد المستهلكين في وقت الذي تقلصت فيه المواد بشكل لافت، فقد أخذ الألمان منذ 18 نوفمبر في إجراء عمليات تسخير وحجز البضائع في المستودعات وعند التجار بالعاصمة، ولم يتركوا للسكان المدنيين إلا ما فيه الحاجة.[3]

وعلى إثر تقلص المواد الغذائية واختفاء بعضها بادرت سلطة الحماية إلى اعتماد نظام التقسيط rationnement بالنسبة إلى بعض المواد وتم اصدار مقتطعات التقسيط ticks de rationnement التي كانت تسند للعائلات حسب عدد أفرادها، فاقتصر هذا على مواد: السكر، القهوة، الشاي، الزيت، والصابون ثم أدرجت مواد جديدة على غرار القماش والخبز.[4]هذا الأخير الذي يسمى بالخبز الأسود الذي كان يمنح لا يستطيع التونسي أكله إلا إذا كان جائعًا حقًا، فهو عبارة عن خليط مقزز من النخالة والدقيق والشعير، وكانت الدكاكين التي تكاد تكون فارغة تنتصب صباح مساء صفوف متراصة من السكان ينتظرون ساعات طويلة للحصول على حصتهم من السكر أو البيض أو الصابون أو النسيج.[5]

كان مقدار الحصة للشخص الواحد متواضع للغاية، وهذه بعض الأمثلة: 250 غرام خبز يوميًا، نصف لتر من الزيت شهريًا، 300غ من السكر في الشهر، 20غ من الشاي في الشهر، 200غ من القهوة شهريًا.

في الحقيقة ما عمق حدة أزمة التموين هو سياسة السلطات الفرنسية العنصرية في مجال توزيع المواد، فالأولية كانت تمنح للأوربيين عمومًا والفرنسيين خصوصًا، أمّا التونسيون والطبقات الكادحة أساسًا فكانت تجد صعوبات كبرى في الحصول على حاجياتها، وهو ما أثار الكثير من الانتقادات والاحتجاجات على هذه السلوكات، وكذلك على تصرفات بعض التجار والمزودين الذين عمدوا إلى إخفاء بضاعتهم قصد بيعها بأثمان أعلى بكثير في السوق السوداء، التي عرفت رواجًا لا نظير له خلال فترة الاحتلال الألماني والإيطالي، لغياب العقوبات الصارمة والحرية التي تمتعت بها هذه الفئة من المحتكرين، فشهدت أسعار بعض المواد ارتفاعًا جنونيًا،[6] فالخبز مثلًا يباع في السوق السوداء من 35 إلى 50 فرنك بدلًا من 5.20

---

[1]- الحبيب المنكبي، **في ذاكرة مناضل**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، دس، ص 12

[2]- الطيب النفاتي ، المرجع السابق، ص 264.

[3]- أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 587.

[4] - حفيظ طبابي، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2005، ص 187.

[5]- أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 587

[6]- آيت ميهوب، المرجع السابق، ص 218.

فرنك، السكر 300غ يباع من 40 إلى 50 ف بدلًا من 9 ف، الشاي من 1200 إلى 1500 بدلًا من 20 ف، القهوة من 90 إلى 120 ف بدلًا من 19.80 ف، الزيت ½ سعره من 70 إلى 80 فرنك بدلًا من 28 فرنك.[1]

وعلقت جريدة إفريقيا الفتاة عن الوضع الإجتماعي الصعب الذي يسود البلاد التونسية قائلةً: "**ولا يجادل اليوم أحد في مصيبة ارتباك حالة المعاش واعتبارها ذات صبغة خطيرة لا من أجل فقدان بعض المواد أو قلتها ولكن من جراء لهفة المحتكرين الذين يستغلون الظروف العصيبة ليجمعوا الثروات الهائلة من بؤس غيرهم. فالباعة على اختلاف أصنافهم أصبحوا لا يقيمون وزنًا للسلطة المحلية المتغافلة عن أمرهم أو المحبذة له بسكوتها أو تهاونها بمصالح الأمة ولا أنهم يحسبون حسابًا لأي كان، وهناك مناظر محزنة تشاهد يوميًا في مختلف الحارات وهي كآبة قسم عظيم من السكان وتذللهم أمام الدكاكين التي تقتنى منها المواد الغذائية وذلك بسبب عجزهم عن مواجهة غلو الأسعار وتجاوزها الحدود تجاوزًا بلغ منتهى الفحش**". [2]

إن هذه الظروف جعلت الفقر يتفاقم وتعددت حالات سوء التغذية التي ساعدت على انتشار الأوبئة خاصة وباء التيفوس، والحمى المنقولة عبر الحشرات (كالقمل)، وتعددت الإصابات بهذه الأوبئة، فقد تم إحصاء في مدينة تالة وحدها خلال 8 أشهر من نوفمبر-جوان 1943 293 حالة تيفوس أدت إلى وفاة 33 شخص. وقد تفاقمت هذه الأوبئة لا فقط نتيجة سوء التغذية بل كذلك لقلة اللباس خاصة مع النقص الفادح في الأقمشة وارتفاع أسعارها وهو ما ساعد باعتبار قساوة المناخ على مزيد من تردي الأوضاع الصحة، حيث لم يبقى خلال سنة 1943 مثلاً بمراقبة تالة سوى طبيب واحد.[3]

لقد كان للحاجة والفقر أن تشكلت مجموعات خاصة في الوطن القبلي الذي كان الأكثر تعرضًا للمعارك بين قوات المحور والحلفاء، كانت تقوم هاته الجماعات بأعمال نهب وسطو وسرقة استهدفت التجار والفلاحين، وكان المراقب المدني لقرمبالة قد أخطر المقيم العام لكثافة أعمال اللصوصية التي استهدفت معمري جهة تاكلسة وسليمان، لكنه يقر بأن سكان البدو الذين تنسب إليهم التعديات كانوا من الجياع، وقد اقتحموا أرض أحد المعمرين بالمنطقة لاقتلاع البقول البرية والاقتيات منها. إن هذه الأعمال تعد تعبيرًا صريحًا عن غلاء المعيشة وصعوبة الحصول على المواد وخاصة الغذائية منها ما أدى الى تفشي ظاهرة البشارة[4]. [5]

ب- الوضع الاقتصادي

أعادت الحرب العالمية 2 تقريبًا ولكن بدرجة أكثر حدة نفس الحيثيات الاقتصادية التي شهدها اقتصاد البلاد التونسية في علاقته مع المتروبول خلال الحرب العالمية 1 وذلك لعدة أسباب منها: احتلال جزء من التراب الفرنسي من قبل القوات الألمانية وهو ما ألحق أضرارًا جسيمة بفرنسا وانهكها ماديًا ومعنويًا، ولعل من أهم الصعوبات التي شهدها الاقتصاد التونسي

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 109.

[2]- جريدة افريقيا الفتاة، العدد 59، 25 مارس 1943.

[3]- تليلي العجيني واخرون، المرجع السابق، ص 133.

[4]- هي قدر من المال أو ما يعادله، يطلبه المغيرون مقابل إرجاع المسروقات إلى أصحابها كالحيوانات والأثاث الثمين، ويعرفها القانون الجنائي للإيالة أنها ادعاء كاذب من أشخاص بمعرفتهم المكان الذي توجد فيه الأشياء أو الحيوانات التي سرقت أو ضاعت ثم العمل على الحصول من أصحابها على قدر من المال بعد وعودهم بالعثور على ما سرق وارجاعه إليهم. للمزيد ينظر: تليلي العجيني واخرون، المرجع السابق، ص 285.

[5]- الطيب النفاتي، المرجع السابق، ص 277.

خلال الحرب اضطراب العلاقة مع فرنسا وتضرر حركة التصدير والتوريد لعدم قدرة فرنسا على تزويد البلاد التونسية بما يحتاجه الاقتصاد الاستعماري، وبذلك فقد الاقتصاد التونسي جزءًا من سوقه التقليدية.[1] قدرت قيمة أضرار الحرب الجسيمة بتونس ب 15 مليار فرنك وهو ما يناهز تقريبًا الخسائر التي تكبدتها أكبر المقاطعات الفرنسية القائمة على الحدود بين ألمانيا وفرنسا أي مقاطعتي الألزاس واللورين.[2] وللتوضيح أكثر نقف على تأثير الحرب على القطاعات الثلاث للاقتصاد التونسي.

❖ الزراعة

كانت سنوات الحرب العالمية 2 فترة حالكة السواد بالنسبة إلى أغلب أصحاب الأراضي من التونسيين سواء كانوا فلاحيين عصريين أم تقليديين، ومرد ذلك إلى نقص: الوقود، الآلات الفلاحية، الأسمدة والمبيدات الحشرية، وقد أدى ذلك بالعديد من البرجوازيين الزراعيين التونسيين على الاعتماد على أدوات الإنتاج التقليدية وعقود الشغل التقليدية مثل الخماسة، كما كان للعمليات العسكرية التي دارت رحاها في جهات البلاد ووجود الألغام في قرابة 8000 هكتار من الأراضي الجنوبية دور في عرقلة الزراعات الحبوبية، ففي سنة 1943 لم تتجاوز المساحات المزروعة حبوبًا 450.000هكتار في حين كان معدلها السنوي في فترة 1937-1939 نحو 850.000هكتار، دون أن ننسى عواقب التجنيد الذي سبب نقصًا في اليد العاملة.[3]

لقد أتلفت العديد من المزارع جراء عبور الفيالق العسكرية لها، وتلغيم الكثير من الأراضي، فقد عاشت البلاد في صائفة 1943 أسوء أوضاعها من ناحية إنتاج محصول الحبوب الذي كان رديئًا، ونفس الأمر ينطبق على محصول الزيت الذي قدر بثلث محصول سنة 1942، فتعرضت أشجار الزيتون إلى الاحتراق بسبب انفجار الألغام فمثلًا: السانية المعروفة بسانية التركي احترقت منها 242 شجرة زيتون، أمّا سانية بوربيطة فاحترقت منها 112 شجرة.[4]

❖ الصناعة والتجارة

لقد كان لتوقف حركة المبادلات والتجارة الخارجية تأثير على العديد من الصناعات التحويلية الثقيلة، فانهار الإنتاج المنجمي وخصوصًا الفوسفاط والحديد وتوقف تصديرهما.[5]

لقد أصيب القطاع المنجمي بشلل شبه تام بسبب سيطرة قوات المحور على التجهيزات والمفرقعات لاستخدامها لتعزيز مواقعهم، هذا فضلا عن الخراب الذي حل بالتجهيزات الأساسية كالسكك الحديدية والموانئ، فانهار الإنتاج وتعطل التصدير، ودام هذا الوضع حتى 17 مارس 1943 تاريخ مغادرة قوات المحور لجهة قفصة. وبخصوص إنتاج الفوسفات في

---

[1] -سمير البكوش، **الواقع السياسي بتونس من خلال الجمعيات الثقافية**، دار سحر للنشر، تونس، 2010، ص ص 179. 180.

[2]- توفيق العيادي، **إعادة بناء تونس إثر الحرب العالمية الثانية**، اعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950 من 26 الى 28 ماي 1989، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991، ص 55.

[3]- الهادي التيمومي، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية 1861-1943**، ج 2، دار محمد علي الحامي، صفاقس، 1999، ص 241.

[4]- الشيباني بنبلغيث، **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي بتونس 1914-1943**، مكتبة علاء الدين، صفاقس-تونس، 2005، ص ص291. 292.

[5]- الطيب النفاتي، المرجع السابق، ص 264.

مناجم قفصة فقد عرف انخفاضًا ملحوظًا بين سنوات 41-42-1943، سجل انتاجها على التوالي 766.200 طن، 618.000 طن، 281.000طن، أمّا المظيلة فسجلت هي الأخرى 161.500 طن، 148.800طن، 13.800 طن. أمّا التصدير فعرف هو الآخر انخفاضًا قدر حسب السنوات السابقة في قفصة 600.000، 690.000، 10.000 طن، أما المظيلة فسجلت 160.000،160.000، 30.000 طن. [1]

أما الصناعة الحرفية فعلى نقيض الصناعة السابقة الذكر، فقد استفادت من هذه الأوضاع وحدثت انتعاشة اقتصادية لدى بعض الحرفيين وأرباب الصنائع من مستعملي المواد الأولية المحلية، الذين نجحوا في سد جانب من الفراغ الناشئ عن وقف استيراد السلع الفرنسية والأوربية، ويأتي في طليعة هؤلاء الحرفيين المستفيدين صناعو الفخار (الخزافون)، الدباغين، ضافرو الحلفاء ونساجو الصوف (بالرغم من أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج الصوفي جمعته الإدارة الفرنسية بوسائل قسرية لخدمة المجهود الحربي)،[2] كما تكونت بعض المؤسسات الصناعية برؤوس أموال تونسية صرفة مستفيدة من تراجع الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية وأهمها الشركة التونسية للغزل والنسيج التي أنشاها محمد شنيق، حمادي بدرة والجلولي، واستطاعت أن تواصل انتاجها أثناء الحرب وبعدها مشغلة 230 عاملًا.[3]

أمّا التجار الصغار والمتوسطون، فقد عادت إليهم الحرب بالنفع هم أيضا، إذ توافد على البلاد التونسية في الفترة منذ نوفمبر 1942 حوالي 250.000 جندي محوري وأكثر من نصف مليون جندي من قوات الحلفاء، وقد نشط تواجد هذه الجيوش التجارة الداخلية، إذ ارتفع عدد رخص التجارة بكامل البلاد حسب الإحصائيات الرسمية من 8240 رخصة سنة 1938 إلى 44789 رخصة سنة 1945، كما لا ننسى وجود عدد كبير من التجار المتجولين والتجار غير الحاملين للرخص.[4]

---

[1] -حفيظ الطبابي، الحركة النقابية ...، المرجع السابق، ص 185.

[2]- الطيب النفاتي، المرجع السابق، ص 264.

[3]- توفيق العيادي، المرجع السابق، ص 180.

[4]- الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956**، دار محمد علي حامة، صفاقس، 2001، ص 100.

المبحث الرابع: خلع المنصف باي

بينما العمليات العسكرية تشرف على الانتهاء، كان المنصف باي في مدينة حمام الأنف المنطقة التي أعلنت عنها قوات المحور منطقة مفتوحة، ولأن الحلفاء رفضوا ذلك، أصبحت هي الأخرى مسرحًا للعمليات العسكرية منذ 7 ماي 1943، وتعرضت للقصف والرمي من طرف الطيران الحليف، واكتفى الألمان بالدفاع، وفي ظل خطورة الوضع اقتبل المنصف باي جنرالًا ألمانيًا أشعره بأن قوات المحور ستقاوم إلى النهاية بحمام الأنف، رغم أنهما يدركان جيدًا أن المدينة محايدة، فقد تحجج الألماني بأن مقتضيات الحرب ترغمهم على المقاومة، وعرض عليه الانتقال إلى مكان آخر أو الذهاب إلى ألمانيا ملوحًا له بانتقام الحلفاء منه وسوء معاملتهم له، إلا أن الباي رفض ذلك فأجاب مستريح الضمير قائلًا: "**لا لأذهب إلى ألمانيا ولا أبرح حمام الأنف**".[1] وقال أيضا:" **لقد أقبلت الأمة التونسية تطلب الوقاية بالقرب مني فمن واجبي أن أتحمل نفس المصير الذي تتحمله إذا لم تحافظ الجيوش المحتلة على وعودها**".[2]

يؤكد صالح فرحات وزير عدل المنصف باي في شهادته التي أوردها المستيري في مؤلفه، بأن المنصف باي كان بإمكانه مغادرة تونس إلى ألمانيا لكن أبى أن يفعل ذلك، فيقول: "**وقد دعا الباي وعائلته المهددين بخطر الموت إلى الانتقال إلى مكان آخر أو الذهاب إلى ألمانيا، فرد الباي بأنه لن يغادر المدينة**".[3]

تواصلت معركة حمام الأنف التي التجأ بها 100 ألف نسمة 48ساعة ولم تنتهي إلا مساء يوم الأحد 9 ماي، وقد وقع إنشاء ملجأ في نوع من المغارة حفرت إلى جانب من الجبل على اتصال بالقصر، وكان يسودها جو خانق وفوضى لا توصف، وعلى الرغم من طلب المنصف باي بأن يقتبل فيها كل الذين يريدون اللجوء إليها، إلا أنها في الواقع كانت مخصصة للأسرة والحاشية وذوي الامتيازات ولم يكن من السهل دخولها،[4] فحسب أغلبية الشهود، فإن الباي نفسه لم يرضى بتاتًا باللجوء إليها، اكتفى بمتابعة المعركة في وقت كانت يتعرض القصر للقصف،[5] ويروي صالح فرحات ذلك فيقول:" **وأمر الباي أقاربه بأن يذهبوا إلى الملاجئ ويقبلوا فيها كل الذين يلوذون بها، وطوال يومين أو3 تراكم مئات من الناس في تلك الملاجئ التي لم تكن مخصصة إلا 50 شخصًا، ورفض الباي الذهاب إليها متابعًا من حجرة مزججة أطوار المعركة، غير عابئ بأمنه الشخصي، لقد رفض مرة أخرى رغم التحريض الذهاب إلى الملجأ مفضلًا بذلك مقاسمة المائة ألف شخص من أهالي مدينته المعرضين للقذائف والقصف مصيرهم**".[6]

بعد انتهاء المعركة، حل مساء 10 ماي بقصر حمام الأنف ضابطان إنجليزيان، وهما النقيب لامبار وضابط يحسن التكلم بالفرنسية، وطالبا مقابلة الباي في وقت كان عدد من الجنود قد أحاطوا بالقصر، فاحتفى بقدومهما وهنأهما بما سجله الحلفاء من نصر مبين،[7] وهو ما نقله السيد رشيد ادريس في مضمون برقية كان قد أرسلها مراسل جريدة اكسبرس

---

[1]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 71.

[2]- جريدة الزهرة، العدد 11381، 15ماي 1947.

[3]- وثيقة متضمنة لرواية صالح فرحات وزير العدل أوردها سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 128.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 124.

[5]- شهادة الشاذلي ابن محمد الأمين باي، 28 ديسمبر 1992، رقم المسجلة 9.

[6]- وثيقة متضمنة لرواية صالح فرحات وزير العدل أوردها سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 128.

[7]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 123.

المرافق لقوات الحلفاء في تونس بتاريخ 13 ماي 1943 حيث يقول المراسل: **"إن سيدي محمد المنصف باشا باي تونس الذي يبلغ من العمر 62 عامًا وهو الزعيم الروحي والزمني لمليوني نسمة من العرب في تونس ظل في قصره حين كان القتال يدور في الصباح...، وقد أبدى الضابط أسفه للباي على التلف الذي أصاب المدينة والقصر خلال القتال، فأجاب: بأنه يشعر بسرور بالغ في الترحيب بالقوات البريطانية، ثم سأله عن صحة ملك إنجلترا والعائلة المالكة وكانت أصوات المدافع تسمع خلال الحديث من بعيد وهي تطارد قوات الألمان المرتدة ولما أشار الضابط إلى ما أصاب المدينة هز كتفيه قائلًا باللغة الفرنسية (هذه هي الحرب)".** [1]

وقد طلبا الضابطان من المنصف باي مرافقته إلى مدينة Saint Germain (الزهراء حاليًا) لمقابلة أحد الجنرالات، رد عليهما حاشية الملك بأن البروتوكول لا يسمح بأن يلبي دعوة قائد عسكري انجليزي، كما أن التقاليد العرفية لا تسمح بتحول الباي من القصر لاستقبال ضيوفه الأجانب، وأكد بإمكانية استقباله في قصره،[2] وعند زيارة الجنرال عزم المنصف باي على توسيمه وذلك بطلب الضابط السابق واعتبره عربون صداقة ومودة، وفي القاعة حلت المفاجئة بأن تقدم نقيبان إنجليزيان وهمسا كلمات إلى الجنرال رفض على إثرها الوسام، وتحجج بوجود هجوم يتحتم عليه التوجه للقيادة لصده، وخرج مسرعًا رفقة الضباط المرافقين له تاركًا النقيبين اللذان أمرا الباي بمرافقته إلى مدينة تونس، ورغم أن وزراء الباي أعاد على مسامعهما ما ذكراه للضابطين السابق الذكر لكن أصرا على ذهابه وأمهلاه 5 دقائق،[3] ورغم محاولات الرائد دروز غراي مدير الجيش التونسي الذي حاول تأجيل خروج الباي معهما إلا أن محاولته باءت بالفشل.

ولما ادركت حاشية الباي إصرار الضابطان على أخذه اقترحا أن يرافقه اخوته ووزرائه ولواء حرسه في سيارته الخاصة وليس في أحد شاحنتهم كما طلبا، لكن تم رفض ذلك وأبديا مزيدًا من التشدد وهددا باستخدام القوة،[4]فما كان من المنصف باي إلا أن اقتنع بضرورة الذهاب إلى مدينة تونس ولكن في سيارته الخاصة وتوجه إلى حاشيته قائلًا:" **يا أبنائي يجب أن أذهب معهما، لو كان الأمر يهم شخصي فقط، ما كنت لانصاع أبدا لأوامرهما، وإني لا أريد خلق مشاكل للشعب التونسي ولا لكم بالذات ".**[5]

في النهاية توجه الباي باتجاه تونس في سيارة ملكية ومن ورائها سيارات عسكرية مصفحة مليئة بالجنود البريطانيين المدججين بالسلاح، وتوقفت بنهج الصادقية (نهج جمال عبد الناصر حاليًا) أمام مستودع الإقامة العامة الموجود مقابل عمارة la nationale التي بها مقر قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية،[6]وشاءت الصدف أن يكون في استقبال الباي مئات من الأوربيين، وكأنهم أخبروا بقدومه مسبقًا لتنظيم مظاهرة ضده، كانت الجماهير غفيرة وتتفوه بعبارات جارحة ساخرة وبذيئة يدنى لها الجبين، والشرطة واقفة تنظر بدون أن تتدخل لحمايته لتواطؤها المبين معهم. وفي تلك الأثناء بقي المنصف

---

[1]- وثيقة تحمل برقية مراسل جريدة اكسبرس نقلها:

Rachid Driss ,résistance de neo-destour contribution, n 113-114, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, 1980, P 288.

[2]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف، المصدر السابق، ص 92.

[3] - محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 74.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 124.

[5]-محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 76.

[6]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي، المصدر السابق، ص 93.

باي 30 دقيقة طالت أكثر من اللزوم جالسًا جامدًا كئيبًا وصامت لكن مع ذلك لم يفقد كرامته الملكية في هذه المحنة العصيبة.[1] يروي الواقعة أكثر وضوحًا السيد صالح فرحات الذي كان برفقته فيقول:" **وهناك كان حشد ضخم من الناس أغلبهم تقريبًا من الأوربيين مجتمعين، كما أن الأمر وقع بمحض الصدفة، وإذ بهم يستقبلون الباي وحاشيته بالبسمات الهازئة والمهاتفة والصياح والزعيق وبعض التصفيق الماكر، ومكثنا هناك 30 دقيقة كأننا تحولنا فيه إلى حيوانات غريبة في مواجهة عصابة دنيئة من الأوغاد...وكل ذلك يحدث أمام أنظار الشرطة والجندرمة التي لم تحرك ساكنًا**".[2]

في تلك الأجواء المهينة لشخص حامل لقب باي تونس، كان الجنرال جوان Alphonse Juin قد أُخبر من طرف الرائد غراي دروز بوصول ركب الباي والذي كان متواجدًا بمكتبه الذي لا يبلغ إلا بضعة أمتار عن سيارة المنصف باي، أين اكتفى بالإعراب عن أسفه لحصول هذا الحادث وتقدم باحتجاج شديد اللهجة إلى رئيس الإدارة السياسية البريطانية وأعلن له سخطه من معاملة الباي الذي هو تحت حماية الدولة الفرنسية بمثل تلك المعاملة السيئة، وأمر أن يتم اعادته حالًا إلى قصره بحمام الأنف، بكامل الاحترام الواجب لرتبته، وأوصى أن يغادر في اليوم الموالي إلى قصره بالمرسى في موكب فخم برفقة حرسه الملكي فقط.[3]

إن رد جوان Juin على تصرفات الإنجليز بشدة يعزى إلى دفاعه عن كرامة فرنسا وهيبتها ضد تدخلات الدولة البريطانية المنتصرة في شؤونها الداخلية وليس من أجل حماية الباي، فلو كانت غايته حماية المنصف باي كان قد تدخل قبل أن تحدث تلك التجاوزات على اعتبار أن موقعه ليس ببعيد، إلى درجة أنه كان بإمكانه أن يشاهد الواقعة من نافذة مكتبه، نستند إلى ما كتبه المستيري:" **عندما كان المنصف ينتظر في عربته خلال 20 دقيقة الأكثر طولا ربما في حياته معرضًا للسخرية والشتائم وحتى البصاق من طرف جمهرة مكونة غالبها من اليهود (تصرف مشين إلى من طالب بحمايتهم في وقت كان العالم يشهد اضطهادهم) والفرنسيون، كان الجنرال جوان على مبنى الإقامة العامة على بعد خطوتين من هناك وكان بوسعه أن يرى المشهد من النوافذ**". [4]

ولم يكتفي الجنود البريطانيون بتلك الإهانة فقط، فعندما عاد المنصف باي إلى حمام الأنف وقف على تمادي الانجليز في تصرفاتهم، فقد تم تفتيش جميع أركان القصر بما فيه جناح المنصف باي وتصرفوا بعجرفة، دخلوا القصر حاملين رشاشاتهم في أيديهم ممارسين الرهب على نساء وأطفال القصر، فحتى الأبواب كسرت وأهين الحرس الملكي بتجريده من أسلحته.[5]

إنه لمن الغريب أن هذه الأحداث الأليمة ما زالت إلى اليوم غير واضحة: **من أعطى تلك الأوامر؟ وما الفائدة منها؟ هل هي حقا غلطة من عمل ضباط وجنود غير مسؤولين مثلما يزعم البعض؟** [6] إن هذا الأمر لن نجد له تفسير من غير أن نرد عنف الفعل الإنجليزي بما كان يظنه: بأن الطلقات التي كان يوجهها الألمان صادرة من داخل القصر لذلك

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 124.

[2]- وثيقة متضمنة لرواية صالح فرحات وزير العدل أوردها سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 128.

[3]- وثيقة من مذكرات الجنرال جوان أوردها سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 129.

[4] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 132.

[5]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 78.

[6]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 126.

دخلوا إلى القصر للتفتيش ظنًا أن الجنود الألمان يختبؤون به.[1] لا زال النقاش قائمًا مع ضرورة وضع فرضية (أنه ليس بوسع أي ضابط سام أن يبادر بإهانة ملك بلد بتلك الصورة الخطيرة بدون مصادقة السلطات السياسية في بلاده وبأمر منها) بالحسبان.[2]

منذ دخول الحلفاء إلى مدينة تونس تفشت إشاعة مفادها أنه سيقع اعتقال الباي، ويبقى احتمال تسربها من سلطات الجزائر بسبب ارسال معلوماتها المضبوطة إلى الجنرال Juin مطروحًا، فما كان من محمد شنيق إلا أن طلب مقابلة الجنرال يوم الاثنين 11 ماي، فاستقبله في دار الإقامة العامة، حيث تولى شنيق شرح أطوار الأحداث التي مرت بها البلاد التونسية أثناء الاحتلال الإيطالي والألماني، مبينًا له أن سلوك الباي آنذاك وما انتهجه من سياسة حكيمة بين المتحاربين، واعتبارًا لصدق لهجته والموضوعية التي اعتمد عليها مع المقيم العام بالنيابة صرح جوان بأنه كان يجهل كل ذلك،[3] وأورد المستيري مما جاء في المقابلة: "**قال جوان: منذ 48 ساعة لم يكن لدينا كل هذا في الجزائر، فرد شنيق: الجزائر الجزائر!، أعرف من كان يعلمكم في الجزائر إنه السيد المسكين بيروطون الذي كان يسوق لكم المعلومات، وكانت إجابة الجنرال تؤكد ذلك**".[4]

لقد فتح جوان تحقيقًا على إثر ما سمعه من الوزير الأول شنيق لإرضاء نفسه وضميره، وأشرف عليه شخصيًا ورغم وجود عناصر الكاف الأشد نشاطًا إلى جانبه، كانت النتيجة عدم توفر ما يآخذ به المنصف باي وحكومته لا من قريب ولا من بعيد حتى يستحق العزل عن العرش وإقصاء ولي العهد وتشكيل مجلس الوصاية، ورغم محاولاته التلفونية أصرت سلطات الجزائر على ضرب الحديد وهو ساخن وما دام الهلع سائدًا في نفوس العباد، وأثار الصدمة طاغية من جراء انهزام المحور ودخول الحلفاء للبلاد التونسية. فما كان منه إلا أن نفذ الأمر ولم يتم اقصاء ولي العهد الأمين إذ لم يجد ما يعيبه عليه، وبرر موقفه بأن قراره هذا يمنع تشكيل مجلس الوصاية الذي قد يؤدي إلى أزمة وإلى حصول اضطرابات من جراء شغور العرش.[5]

إن خضوع الجنرال للأوامر الصادرة من الجزائر أمر طبيعي فلم يكن قادرًا على الذهاب إلى أبعد من ذلك حتى لو كان راغبًا، فقد كان عليه أن يضع في الاعتبار وضعه الشخصي، فعلى الرغم من النجاحات العسكرية التي حققها فإن وضعه كان قابلًا للنقاش من طرف الذين سيذكرون بسرور بماضيه مع فيشي، وإخلاصه لدرلان والزيارة التي قام بها صحبته إلى المارشال غورينج ببرلين، استنتج جوان "**أنه لم يكن أمامي سوى الطاعة**".[6]

اعتقادًا من الجنرال جوان أن المنصف باي يسهل دفعه إلى التنازل عن العرش، وجه أنظاره إلى ولي العهد محمد الأمين وكلف أحد من الأعيان والمعروف بمعارضته للحركة الوطنية ولفكرة الحكومة الوطنية وهو صلاح الدين بكوش، بالاتصال

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 125.

[2] -عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 126

[3]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص 97.

[4] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 126.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 129.

[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 137.

سرًا به ليهيئ له الظروف الملائمة لتنصيبه بايًا،[1] فقرر الجنرال زيارته بنفسه في قصره بقرطاج يوم الأربعاء 12 ماي، عرض عليه اعتلاء العرش الحسيني مكان المنصف باي، فتردد في الرد عليه، لكن جماعة حاشيته المستفيدون أكثر منه سعيًا منهم لدفعه للموافقة، ذكروه بالمصلحة الأهم التي تجنيها الأسرة الحسينية، وألح آخرون عليه على أن إصرار السلط الفرنسية على عزل المنصف يحمله على القبول وهو ولي العهد الشرعي مخافة أن ينعم بالحكم غيره.[2]

لقد أوضح الشاذلي ابن ولي العهد محمد الأمين في شهادته الشفوية عن عرض السلط الفرنسية منصب الباي على والده بأن قبول الأمين للمنصب كان بعد أن تم إقناعه من قبل إخوة المنصف وهما: هاشمي وحسين وقال بالحرف الواحد: "**قالوا له: أقبل وأثبت شجاعتك ولا تبكي أمامهم**"، إن هذا الكلام يبدو متعارضًا مع مختلف الشهادات الأخرى التي تؤرخ أن حسين كان من أشد الرافضين لفكرة تنازل أخيه عن العرش، لكن يمكن الأخذ بها إذا علمنا أن المقابلة بينهم تمت بعد نفي المنصف باي، وكان محمد الأمين قد وافق مسبقًا على عرض تولي الحكم، أما ما جرى بينه وبين إخوة المنصف يبدو أنه إجراء مراد منه إظهار الأمين على أنه كسب شرعية التولية من الأسرة الحسينية التي غابت وطوال فترة حكمه إلى غاية وفاة المنصف باي 1948.[3]

بعد الحصول على موافقة الأمين باي تقرر إعلام المنصف باي رسميًا بخلعه يوم 12 ماي 1943 وهو تاريخ مرور 62 سنة منذ انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية إثر توقيع معاهدة باردو في 12 ماي 1881. وتم دعوة الصادق الزمرلي والشاذلي حيدر وتولى الجنرال جوان إخبارهما بدون مقدمات أنه عليهما تبليغ الباي بأن عليه التخلي عن العرش لفائدة ولي عهده،[4] ورغم الإصرار الذي أبداه الصادق الزمرلي يدافع عن المنصف طوال 45 دقيقة إلا أنه اكتفى بقوله:" **إن قرار الحكومة المؤقتة بالجزائر قد اتخذ بعد موافقة الحلفاء عليه وما من بد من تخلي الباي عن العرش**".[5] وأوضح الصادق الزمرلي في روايته عن تلك الحادثة بأنه عمل على إبراز موقف المنصف باي المحايد، وحاول عد مواقفه في فترة حكمه والتي تدل على أنه كان محايدًا من احتجاج رسمي إلى الحكومتين الألمانية والإيطالية على احتلال جيوشهما لجزء من ترابه، صموده أمام الضغوطات المباشرة وغير المباشرة المسلطة عليه وعلى حكومته رافضًا الاغراءات والعروض المقدمة إليه عدة مرات سواء للانضمام إليها أو لمساعدتها مساعدة أكبر، رفضه لاقتراح الوزير الإيطالي لنقض معاهدة الحماية، رفضه لانتداب اليد العاملة نزولًا عند رغبة قيادة المحور، رفضه مساعي الألمان والايطاليين في أن يدين القصف الجوي. يقول له: "**بعد هذا وذاك، هل من باب العدل والحنكة السياسية أن تجبر فرنسا على التنازل على العرش الملك الذي كانت تعاهدت بمقتضى معاهدة باردو بحماية شخصه وعائلته**"، رغم كل هذه الحجج كان جواب الجنرال متقيدًا بتعليمات يبدو أنه كان غير قادر على أن يحيد عنها قيد انملة.[6]

---

[1] -عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 554.

[2] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 138.

[3]- شهادة الشاذلي ابن الأمين باي، المصدر السابق.

[4] -محمد بوذينة، سلسلة مشاهير ...، المرجع السابق، ص 38.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 129.

[6]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص 103.

أُعلم الباي بالخبر المفاجئ بضورة تنازله عن العرش، ومن شدة تأثره بالإهانة التي تحملها يوم 9 ماي، أصبح يتطلع سوى لتقاعد هادئ، لكن لم يكن وزرائه موافقين على ذلك وبالأخص محمد شنيق الذي كان له أكبر التأثير عليه، لم يكن متقبلًا لفكرة الانسحاب الطوعي حتى لا يؤول التنازل على أنه اعتراف بغلط أو تقصير لم يرتكبه بالمرة، ولأنه كان يعتقد أن له من الحجج المعقولة جدًا التي ستوضح الأمور[1] قرر الباي القيام بمجهود أخير عندما استقبل الجنرال جوان لإقناعه بعدم صحة المآخذ المنسوبة إليه مطالبًا بأن يتسلم مذكرة كتابية تنص على مبررات العزل التي اعتمدتها سلطات الجزائر، وأمام جواب الجنرال السلبي المنتظر، أبدى الباي تشددًا في لهجته فقال: "...**إن اعتلائي عرش أجدادي حسب نظام وراثي لبث محترمًا بدقة من جانب كل من سبقوني، يجعلني ملتزمًا نحو رعاياي بالتزامات قررت الإيفاء بها حتى النهاية، وإن تخليت اليوم عن سلطاتي لأسباب لا يرضاها المنطق ولا الشرع الإسلامي فإن ذلك يعتبر تهربًا من القيام بالواجب، وفي نفس الوقت خيانة للثقة التي وضعها فيّ شعب بأسره، لذا فإني أرفض التخلي عن عرش أملكه بموجب حق الولادة... وإني لأدرك أنكم تملكون القوة، وأنه ليس لدي إلا حقي، ولا أجهل أن القوة هي السائدة اليوم فاستخدمها كما تشاء**".[2]

نضيف ما أورده علي الجندوبي من قول الباي: "**إني قد اقسمت لشعبي وها أنا بررت بيميني فلست أنا أرفع من غاندي ونابليون وغيرهم من الرجال العظماء فأنا قد وهبت نفسي لله يفعل بها ما يشاء ويختار والتاريخ بيننا**".[3] وأمام هذا التصريح وعدم موافقة حسين بالتدخل لإقناع أخيه بالتنازل ثم إصرار شنيق على الدفاع عن الباي إلا أن اغتاظ الجنرال مدركًا أن الباي متمسك بعرشه ويقبل خلعه بالقوة دون التخلي التلقائي عليه، فغادر بعد ساعتين من المناقشات غير المجدية بعد أن صرح قائلًا: "**إن تمنعكم سيدفع حكومة الجزائر إلى خلعكم مع ما في ذلك من نتائج وخيمة**".[4]

تم اتخاذ قرار خلع المنصف باي بصفة رسمية يوم 14 ماي 1943 وتوجه وفد مؤلف من الجنرال جوان المقيم العام، والجنرال Barré قائد جيش الاحتلال الفرنسي بتونس، والجنرال مورو الذي تقلد مهام إدارة الأمن العام بتونس، إلى الباي بقصره في المرسى وأبلغوه بقرار الخلع [5]وتم دعوته للذهاب معهم دون التحدث عن الوجهة المقصودة، ليتوجه الموكب في اتجاه مدينة تونس ثم عرج نحو مطار العوينة أين دعي إلى ركوب طائرة خاصة قامت بنقله إلى مدينة الأغواط بالجنوب الجزائري، ولم يكن المنصف باي مصحوبًا إلا بمعين هو المقدم الشاذلي القايد السبسي وبخادم وحيد.

ولم تمضي 24 ساعة على هاته العملية التي سجل التاريخ فيها لفرنسا العار والخزي في تاريخها، وهي المرة الأولى من نوعها في تاريخ العائلة الحسينية، حتى انتشر الخبر المشؤوم ونزل نزول الصاعقة على رأس كل من بلغه، فاغتاظ الناس وكان من الصعب التمسك بالأعصاب بحكم الهيجان الكامن في القلوب ولم يتمالك كثير من التونسيين عن البكاء بدموع حرى، ولكن اعتبارًا للظروف فإن الهدوء كان سائدًا تمامًا بالبلاد، فلم يحصل أي حادث ولا مظاهرة. [6]

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 138.

[2]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي...، المصدر السابق، ص107.

[3]-وثائق ابى القاسم محمد كرو، مخطوط عي الجندوبي، المصدر السابق، ص 40.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 132.

[5] -محمد بوذينة، احداث العالم في القرن 20...، المرجع السابق، ص 119.

[6]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 134.

أصدرت الإقامة العامة بلاغًا في اليوم نفسه 14 ماي 1943 معلنًا عن خلع المنصف باي وتناولته الصحف التونسية بعد تعريبه وقد أقر ب: "**إن جناب الجنرال جيرو القائد الأعلى المدني والعسكري بعد درس الحالة على عين المكان بروح النزاهة الحالة الناتجة عن تحرير البلاد التونسية رأى في الظروف الحالية بأن وجود سمو سيدي المنصف باشا باي جالسًا على عرش البلاد أثناء احتلال البلاد التونسية من طرف قوات المحور من شأنه أن يضر بالأمن الخارجي والداخلي للإيالة التونسية الذي تعهدت فرنسا الحكومة الحالية بضمانه، ولذلك قرر القائد المدني والعسكري خلع سمو سيدي المنصف باشا باي ونصب ولي العهد سمو سيدي الأمين باي خلفًا له حسب تقاليد العائلة الحسينية، وفي يوم السبت 15 ماي يترأس الجنرال جوان المقيم العام لفرنسا بالبلاد التونسية موكب تنصيب سمو سيدي محمد الأمين باي**".[1] (**الملحق رقم12**)

وقد علقت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، على قرار خلع المنصف باي وما جاء في البلاغ بالقول: "**إن من يتأمل في نص هذا البيان تتجلى له النزاهة التي نظر بها الجنرال جيرو في الحالة وحكم بما تقتضيه، وإلا فما معنى الأمن الذي يحرص عليه بعد أن انهزم جيوش المحور واستسلم آخر جندي منها، واحتلت جيوش الحلفاء كامل بلاد شمال إفريقيا وتحكمت في أماكنها الاستراتيجية برًا وبحرًا وجوًا ولا ندري ولا أحد يدري ما هي القوة التي يملكها جلالة الملك في الداخل والخارج والتي من شأنها أن تكون خطرًا على أمن البلاد وأمن المحتلين لها من الحلفاء وأدلائهم الفرنسيين، ولكن المسالة ليست مسألة أمن ولا منع خطر متوقع للفرنسيين والحلفاء وإنّما هو إيجاد خطر محقق على تونس وذاتيتها في عرشها وشخص ملكها**". [2]

بذلك تم عزل باي تونس من عرشه مكرهًا وبأمر يتعارض مع معاهدة الحماية، وصدق حسين تريكي عندما قال: "**البطش الفرنسي وغلاة الفرنسيين عندما استرجعوا نفوذهم بعد خروج الألمان من تونس كان شديدًا جدًا، وكان أكبر ضحية له هو المنصف باي**".[3] لكن السؤال الذي يطرح نفسه **من هو المسؤول عن خلع المنصف باي؟ ما هي الأسباب الحقيقية للخلع؟**

يمثل هذا الخلع عملًا جائرًا لا يستند إلى أي مرتكز قانوني، وليس له مبرر سياسي ولا أخلاقي، رغم أن من تولى تنفيذ أمر الخلع معروف، فإن من أصدره وقع الاختلاف في تحديده، فلم تنفك سلطات الجزائر عن القول أن الخلع تم بموافقة الحلفاء، ولكن ما من وثيقة تؤيد زعمها، وإنما العكس هو الصحيح، يستبعد أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية أية مسؤولية في ما حدث، فقد أعلنوا جهرًا وعن طريق قنصلهم العام بتونس دوليتل Hooker Doolittle معارضة إقصاء المنصف باي عن عرش تونس، والجنرال جوان نفسه الذي لم يتخلف عن التوضيح بأن قرار العزل اتخذ بموافقة الحلفاء يناقض نفسه إذ يقول في رسالة بعث بها إلى الجنرال جيرو يوم 23 ماي 1943: "**إن الأمريكان ينتقدون قرار خلع الباي ويعتبرونه غير صالح لقضيتنا، إنهم يؤيدون بأن الباي المخلوع لا يزال يحظى بودهم**".[4]

---

[1]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق. ص ص 81. 82.

[2] - المصدر نفسه، ص82.

[3] - شهادة حسن التركي، نهاية عرش، المصدر السابق.

[4]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 135.

كما لا يمكن أن نرمي مسؤولية هذا العمل المشين على عاتق السلطات البريطانية العليا، ونستدل على ذلك بأن إنجلترا منذ البداية كانت من مساندي الجنرال Charles de gaulle رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (comité français de libération national)، ولم تساند الجنرال جيرو القائد الأعلى المدني والعسكري بإفريقيا الفرنسية (commandant en chef civil et militaire en Afrique français) الذي نفذ العملية بكامل مراحلها،[1] ويتساءل المؤرخ الحبيب بولعراس: هل يكون اللوبي التابع للجالية الفرنسية والمعمرين بالذات هو الذي فعل رغبة منه أن يستغل الظروف ليحول الأنظار عن تعامله مع فيشي؟ أم يكون الأمر مجرد عمل غير مدروس صدر عن الجنرال جيرو كتعبير آخر عن عدم تماسكه السياسي؟.[2]

تكتب جريدة الزهرة تعليقًا عن قرار الخلع الذي أصدره جيرو فتقول: "**لم يكن المنصف عدوًا لهذه الدولة أو صديقًا لتلك، بل كان وطنيًا تونسيًا يحب وطنه ويعمل له ويسعى لخيره ورفاهيته وحريته، كما كان الفرنسيون أنفسهم في ذلك الوقت يسعون لخير وطنهم وإعادة حريته إليه، والفرنسيون اليوم لا يقيمون وزنًا للجنرال جيرو وبحجة أنه كان يلعب على حبلين ويستلهم الوحي من المارشال بيتان ويظهر في مظهر لا يتفق مع باطنه فكيف لا يقيمون وزنًا للرجل ويقيمون وزنًا لقرار اتخذه بخلع باي وتولية آخر بدون أن يملك السلطة التي تخوله حق الخلع والتولية؟.**[3]

وحتى نتعرف على حقيقة من يقف خلف عملية الخلع لابد من معرفة ما كان يدور من أحداث في مدينة الكاف أين تتواجد إدارة تمثل نيابة إقامة عامة لفرنسا وضمت موظفين فرو من تونس العاصمة، والغاية من ايجادها التنسيق بين مصالح الحماية لحساب القيادة العليا الفرنسية المتمركزة بالجزائر تحت إمرة الأميرال درلان[4] بقسميها المدني والعسكري، كان للجالية الفرنسية وعلى رأسها كولونا تأثير كبير في القيام بدور هام لدى هذه المؤسسة لإفساد سمعة الباي، فالفرنسيون يؤاخذون هذا الباي على كل ما كان يوجهه من انتقادات علنية إلى بعض رؤساء الإدارة الاستعمارية، وما يتقدم به من مطالب إصلاحية بلهجة كلها تهديد، إنه يعاتبونه على كونه يرفض أن يكون دمية ويريد أن يكون بايًا وطنيًا ومصلحًا وأن يعرب عن تعاطفه مع الدستوريين.[5]

اعتبر المنصف بايًا خطيرًا ولا زالت مقولته الشهيرة لاستيفا "**إنني لست بايًا كالآخرين**" عالقة في الأذهان، وهو ما يمكن أن يعرقل امتيازات المعمرين الفرنسيين ومصالحهم، لذا كان ينبغي انتهاز فرصة انهزام قوات المحور بتونس للإحاطة به وتعويضه بآخر يتماشى أكثر منه مع شواغلهم، حاولوا كسب جميع الشخصيات التي تمر بهم في نيابة الإقامة العامة بالكاف

---

[1]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 549.

[2]- الحبيب بولعراس، المرجع السابق، ص 114.

[3] - جريدة الزهرة، العدد 11381، 15 ماي 1947.

[4]- **درلان جان لويس كزافيير فرنسوا**: ولد بمدينة نيراك عام 1881، انتسب إلى الكلية البحرية الفرنسية عام 1899، أشرف على قيادة القطع البحرية في الجهة الغربية أثناء الحرب العالمية 1، ساهم في فترة ما بعد الحرب في إعادة تنظيم الأسطول البحري، تولى منصب رئيس أركان سلاح البحرية الفرنسي عام 1936 ورقي إلى رتبة أميرال سنة 1939، تعاون مع حكومة فيشي في فترة الاحتلال الألماني لفرنسا وشغل منصب وزير البحرية وأصبح وزير الوزراء في فترة ما بين فيفري 1941 وأفريل 1942 إضافة إلى منصب نائب رئيس الحكومة والخليفة المعين لبيتان، انتقل بصفته قائدًا للقوات إلى الجزائر في أوائل نوفمبر 1942، وذلك إبان التحضير الخطط لعملية الانزال، وبعد رفضه وافق على التعاون مع الحلفاء لقاء الاعتراف بسلطته، إلا أنه اغتيل في 24 ديسمبر 1942 في الجزائر. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 2، المرجع السابق، ص ص 641.640.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 107.

إلى قضيتهم، أمّا الموظفون العاملون آنذاك في مدينة الكاف فإنهم بالطبع من مناصريهم إلى حد أن عددًا كبيرًا من التقارير التي كانوا يبعثون بها إلى ابادي كاتب الداخلية بعاصمة الجزائر كانت مفعمة بروح الانتقام من المنصف باي (الملاحظ بالمناسبة أن شؤون تونس غدت تابعة في ذلك الوقت بالنظر لوزارة الداخلية وهو ما يعارض مبدأ الحماية).[1]

بعد اغتيال الأميرال درلان تحول جيرو إلى الجزائر بصفته مندوبه السامي والقائد الأعلى، وتبعًا للمسؤوليات التي صار مضطلعًا بها، ولما لاحظوه لديه من استعداد لتلقي خزعبلاتهم، تزايد نسق التقارير الصادرة إليه عقب تحرير تونس، كان تركز على استرداد السلطة للفرنسيين وعزل المنصف باي بصورة حتمية، كانت هاته التقارير تحمل توقيع مارول والرائد مونتاني بالأخص روجي غرومان المراقب المدني بالمغرب والمكلف بمهمة بالإقامة العامة بالكاف، ومن المفيد الإطلاع على تقرير بعنوان المسألة التونسية كان قد بعث به روجي غرومان إلى الدكتور ابادي يوم 17 مارس 1943 مما جاء فيه: "**في المنطقة المحتلة أصدر الباي تعليمات للتعاون مع المحور بصورة نشيطة...من أكثر الأمراء تعاطفًا مع المحور محمد المنصف باي ومحمد الأمين باي الأمحال وهو الوريث الأول ومحمد رؤوف الوريث 16، إن موقف هؤلاء الحسينيون يجعل مشاركتهم في الحكم مستقبلًا تحت الحماية الفرنسية شيئًا مستحيلًا، وبمجرد عودتنا إلى تونس يتحتم نفي هذه الشخصيات إلى مدغشقر...ولكننا التزمنا في معاهدة باردو بحماية الأسرة الحسينية، وسعيًا منا للتوفيق بين تلك الامتيازات المختلفة فإن تشكيل مجلس للوصاية على العرش يشارك فيه عدد لابأس به من أمراء اقحاح يكون الحل المناسب**".[2]

ونجد كذلك تقريرًا آخر قدمه مونتاني ضابط سابق متخصص في الشؤون الأهلية عبر عن آرائه ضمن تقريرين بعثا بهما في شهر فيفري 1943 إلى السلطات الفرنسية اقترح بكل وضوح اتخاذ إجراءات لاستعادة زمام الأمور لصالح الإقامة العامة تتمثل في: إزالة الباي، عقاب نموذجي للشعب التونسي بأسره ، إدارة عسكرية.[3]

إن ما يؤكد حجم تأثير مثل هذه التقارير هو تسرب الخبر وفحوى ما حملته إلى أحمد توفيق المدني أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري وهو في الجزائر، فقد أكد في مذكراته أن الفرنسيون المستعمرون أخذوا يوالون مساعيهم لدى الحكومة العسكرية في الجزائر ولدى الأمريكيين قصد إقناعهم بوجوب إلغاء نظام العائلة الحسينية عند استرجاع تونس وإعلان إلحاقها بفرنسا، وسعيًا من المدني لتحري صدق الخبر ربط اتصالاته بالكولونيل الأمريكي ويتيكير والذي اجتمع به مؤكدًا له الخبر قائلًا: "**إن الفرنسيين يلحون إلحاحًا شديدًا في المجلس العسكري على ثلاثة أمور: عزل المنصف باي حالًا، إلغاء نظام العائلة المالكة، إعلان تونس كالجزائر جزءًا لا يتجزأ من فرنسا، وقال لي: إنهم يوالون الاجتماع الآن حول القضية، والأمريكيون لا يسرعون في إعطاء الرأي قبل الدراسة المعمقة** ".[4]

ونستدل كذلك إبرازًا لفعالية هذه التقارير بما كتبه غوستاف ديجان وهو أحد أشهر الصحفيين في عهد الحماية في صحيفة لو بوتي ماتان، بتاريخ 22 أوت 1950عن حادثة الخلع فيقول: "**من المهم شيئًا ما أن نعرف أن بعض إجراءات الاقصاء المتخذة إبان التحرير تعود أسبابها إلى تقارير وجهت إلى ايزنهاور وكذلك إلى القيادة العامة الفرنسية،...**

---

[1] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 107.

[2] –المرجع نفسه، ص 108.

[3]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص ص 178. 179.

[4] –احمد توفيق المدني، **حياة كفاح : مذكرات في الجزائر 1925–1954**، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 501. 502.

كانت تصدر هذه التقارير من أولئك الذين كانوا في الكاف يدورون في فلك القيادة، ولسنا نريد الإساءة إلى ذكرى الجنرال جيرو فهو رجل مستقيم، ولكنه كان يميل إلى تصديق كل ما يصدر عن مصالح معلوماته كأنها معصومة من الخطأ" ويضيف واصفًا أسباب إرسال تلك التقارير فيقول: **"كانت الكاف قد غدت مركزًا لعدة دسائس ومهدًا للمطامع الأكثر جنونًا...كان ضباط المكاتب يتحركون ونار الطموح تتآكلهم، لقد أقروا العزم على إخلاء المكان أمامهم حال وصولهم تونس... كان يهمهم إذًا أن يلفقوا لمن يزعجهم تهم الميول أو السلوكات المعادية للحلفاء أو المتعاونة مع المحور، وكانوا يذهبون إلى حد المطالبة بإلغاء نظام الحماية وهذا ما يتيح لهم إنشاء مناصب سامية خاصة بهم وبهذه الطريقة وقع اقتسام المنافع في سوق النهب".**[1]

إن هذا الاهتمام بالتقارير الواردة من الكاف من طرف الجزائر يرجع مرده إلى وجود مارسيل بيروطون Marcel peyrouton والذي يعتبر من بين الأدمغة الكبرى المسيرة بالجزائر، كان مقيمًا عامًا بتونس فترة 1933-1936، ثم عاد إلى تونس سنة 1940 بصفة مؤقتة قبل أن يخلفه Esteva، وشغل نفس المنصب بالمغرب سنة 1936 ثم حاكمًا عامًا بالجزائر في 1943، وبذلك يكون المسؤول الفرنسي الوحيد الذي شغل أعلى منصب في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، إن هذا المسرف في انتهاج السياسة الاستعمارية والذي ترك أبشع الذكريات في تونس لدى اقامته بها مرتين، لم يكن بعيدًا عن المؤامرة التي حيكت لإقصاء المنصف باي عن المسرح السياسي، فقد ألقى خطابًا رنانًا يوم 12 فيفري 1943، اتهم فيه المنصف باي ووزرائه ومستشاريه بالوقوف ضد الحلفاء.[2]

قبل اصدار القرار النهائي بخلع المنصف باي، كانت هناك محاولتين للتدخل: الأولى من قبل توفيق المدني والثانية من أحد أحرار الفرنسيين يدعى جورج بيكو، فقد رفع المدني مذكرة باسم الحزب الدستوري القديم إلى الجنرال كاترو أخذًا بنصيحة الكولونيل ويتيكير وحملت شرحًا للوضع السياسي في تونس وما يرجوه من الحلفاء ساعة تحرير تونس، وشملت مبادئ عامة وجملة من المطالب تشعبت بين مطالب قبل استرجاع تونس، بعد التحرير، وأخيرة بعد انتهاء الحرب، ومما جاء فيما يخص مسألة عرش تونس، كان أول مطلبه هو المحافظة على العرش التونسي، ونسخ من المذكرة 100 نسخة وجهت إلى رجال العسكرية الأمريكية والجنرال ديغول ولغيره من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين من الحلفاء، وبعد أسبوع من إرساله أعلمه ويتيكير بأن الفرنسيون أرغموا على تعديل موقفهم الذي طالبوا به، فلا إلحاق ولا إلغاء نظام العائلة الحسينية، إنما هم لا يستطيعون التعاون مع المنصف باي وسيضعون على العرش ولي عهده.[3]

أمّا جورج بيكو فقد أرسل هو الآخر مذكرة بتاريخ غرة مارس 1943 إلى سان هردوان كاتب الشؤون الخارجية بالقيادة العليا المدنية والعسكرية وذلك قبيل عزل المنصف بأسبوعين قال بكل شجاعة:" **لقد غابت عن أذهاننا الفكرة الأساسية للحماية، إن الدولة الحامية لا ينبغي لها أن تتولى إدارة شؤون الأهالي، وإنما تكتفي في هذا المجال بالنصح والمرافقة...وإذا ما عمدت الدولة الحامية إلى إدارة شؤون الأهالي فإن ذلك يخرق معاهدة الحماية وينال بتعسف من السيادة الداخلية للدولة المحمية...ويعتبر هذا الخرق خطيرًا وبصورة خاصة في الفترة المضطربة التي نمر بها،**

---

[1] -سعيد المستيري ، المرجع السابق ، ص 177.

[2] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص ص 112. 113.

[3]- احمد توفيق المدني، ج 2، المصدر السابق، ص (502 ،506).

وأمام جيوش أجنبية ويمكنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة وأن يثير مسألة مراجعة نص معاهدات الحماية لغير صالحنا...". [1]

لقد عللت السلط الفرنسية خلع المنصف باي بتهمة التعاون مع المحور، ولكن هذه التهمة لم يصدقها أحد، لإن موقف المنصف كان معروفًا من العام والخاص، لقد اختلف المؤرخين في تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خلع المنصف باي،[2] فالأستاذ حمادي الساحلي وعبد الوهاب الجمل يردان الأمر إلى اعتبار المنصف باي المسؤول الأول عن انبعاث الحركة الوطنية، فخلعه كان نتيجة حتمية لمواقف الباي المساندة لنشاط زعماء الحركة الوطنية ومناضليها،[3] وفي مقدمتهم الدستوريون فاتهامه بالتعاطف مع المحور ما هو إلا ذريعة وافتراء لتبرير معاقبة الباي الوطني، ويقول في ذلك عبد الوهاب جمل: "**وهو دور مهدت له وسيرته وسائل إعلام مكتوبة ومسموعة التي استعملت شتى الوسائل والأكاذيب لتشويه سمعة باي تونس ولم تتردد حتى في اختلاق الأخبار الزائفة ومنها الخبر الذي اذاعته إذاعة bbc البريطانية من لندن نقلًا عن مصدر فرنسي من الجزائر مفاده أن الباي غادر البلاد على متن طائرة ألمانية ما أدى إلى زيادة تورط المنصف وإدانته وساهم ذلك في صدور الحكم**".[4] ولا تختلف جريدة السمير اليومية في ما يخص هذا الطرح أين اعتبرت بأن الإصلاحات التي رفعها المنصف باي في ظل عودة المبعدين السياسيين والنشاط الحزبي قد أثار سخط ممثلي فرنسا الذين تحققوا في شخص الباي كأكبر مقاوم لنفوذهم المطلق في البلاد، فما كان منهم سوى أن يدبروا مكيدة أدت إلى عزله عن العرش.[5]

وعلقت جريدة الأسبوع تحت عنوان: رمز الإخلاص والتضحية والثبات، عن أسباب خلع المنصف باي بالقول: "**لم يبق إلا سبب وحيد تحقق التونسيين أنه هو الذي حمل القائد جيرو على فعلته النكراء وهو حب ذلك الملك العادل لشعبه وإنجاز رغائبه والوقوف أمام كل من رام النيل عن كرامته واختياره لموظفين والوزراء من بين المفكرين والقادة وتسويته التونسيين بالموظفين الاستعمارين في المنحة التونسية، تطبيقه لمبدأ العدل والانصاف في كل مظهر من مظاهر الحياة، وجيرو وغيره من أساطير الاستعمار الذين يريدون حكم الشعوب الضعيفة بالحديد والنار يجرح كرامتهم تطبيق مبادئ العدالة**".[6]

ومن الأسباب الأخرى نجد ما ورد في محاضرة الأستاذ فيصل الشريف بعنوان: "**شخصية المنصف باي**" والذي استند على حد تعبيره على وثيقة أصلية تحوي 52 تقريرًا قامت به الاستخبارات الفرنسية من 19 جوان إلى 20 سبتمبر 1942 وأوضح أن التقرير كان يركز على علاقة الباي بشعبه، فقد كان محبوبًا من طرفهم، ويقول عن سبب الخلع:

---

[1] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 114.

[2]– حمادي الساحلي، فصول في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 174.

[3] – حمادي الساحلي، تراجم وقضايا...، المرجع السابق، ص 95.

[4] – عبد الوهاب الجمل، المرجع السابق، ص ص 542. 543.

[5] – جريدة السمير اليومية، العدد 136، 27 أيار 1946.

[6] – جريدة الأسبوع، العدد 111، 16 ماي 1948.

"استحضر جملة عن عزل المنصف باي يقول: عزل المنصف باي لم يكن بالنظر لتعاونه مع المحور ولا لأي أسباب أخرى بل لأن المنصف باي كان بايًا وطنيًا بالأساس".[1]

أمّا الأستاذ اندري جوليان فهو يورد رواية أخرى استند فيها إلى ما كشفه له المقيم العام في المغرب غابريال بيو Gabriel puaux والذي شارك بدون شك في عمل السلط الحليفة وهو يقول:" **في الحقيقة كان السبب الأصلي لذلك العمل الاستبدادي أمرًا آخر، وقد كشفه لنا الكاتب العام السابق للحكومة التونسية حيث أعلمه قائلًا: فيما يتعلق بقضيته فهناك أيضا عدم تطبيق للمعاهدة، فإن المنصف باي طرد وزراءه وعين مكانهم وزارة جديدة دون مصادقة المقيم العام احتجاجًا على قرار اتخذه هذا الأخير في تعزيز قوات الجندرمة الفرنسية، فشجع بسلوكه ذلك أعمال العنف التي صدرت عن بعض رعاياه ضد الفرنسيين بالأرياف والجنود البريطانيين والأمريكيين، ولم يشر السفير ولو بمجرد تلميح لا على خيانة ولا حتى إلى تعاون ما"**، وفي نص آخر يذكر: **"خلع الباي الذي لم يحترم معاهدة الحماية".**[2]

بهذه العملية التعسفية الجائرة انتهى عهد المنصف باي "**الباي الوطني**" و"**باي الشعب**" بعد فترة حكم لم تتعدى 11 شهرًا، وفي ظل ظرفية صعبة للغاية بتواجد قوات أجنبية تحكم البلاد بسلطة أمر الواقع، حاول المنصف باي رغم محدودية سلطته أن يواجه ما يعرض البلاد التونسية للمخاطر بما يملكه من إمكانيات آنذاك، وخدمة لمصلحة شعبه اتخذ موقفًا محايدًا عندما كانت تونس تتحول إلى جبهة حربية، وحاول أن يجنب يهود تونس الاضطهاد وبشجاعة نادرة غير معهودة لدى البايات شكل وزارة وطنية والتي ما هي إلا نتاج حسن علاقته بالحركة الوطنية، وأمام هذه الاجراءات ما كانت فرنسا الحامية بعد عودتها لتسر بهذا الباي، فسلطت على تونس وشعبها والعائلة الحسينية مظلمة تاريخية بقيت عالقة في الأذهان، ودخلت البلاد إثرها فترة جد عصيبة من تاريخها، عاشت دوامة من العنف وأقامت إدارة الحماية حالة إرهاب مستمرة في جميع انحاء البلاد أدت إلى عمليات تصفية للأبرياء، لكن الحركة الوطنية لم تلق السلاح ولم تستسلم إذ أنها ازدادت لحمةً ونشاطًا وساهم نفي المنصف باي في ذلك. وهو ما سيمكن أن نقف عليه من خلال معرفة ردة فعل الشعب التونسي والحركة الوطنية من نفي بايهم الشرعي.

---

[1]- فيصل شريف، **محاضرة بعنوان: شخصية المنصف باي نشطها معهد تاريخ الحركة الوطنية**، بتاريخ 4 جوان 2008، رقم المسجلة 294.

[2]- اندري جوليان، المرجع السابق، ص 124.

الفصل الثالث:

المنصف باي في المنفى وتأثير نفيه على الحركة الوطنية 1943-1948

- ✓ **المبحث الأوّل: نفي المنصف باي**
  - 1- الأغواط
  - 2- تنس
  - 3- بو
- ✓ **المبحث الثاني: تشكل الحركة المنصفية**
  - 1- موقف الشعب التونسي من النفي
  - 2- موقف الدستوريين
  - 3- الحركة الزيتونية
- ✓ **المبحث الثالث: العمل المنصفي ضمن جبهة وطنية 45-1948**
  - 1- تشكل الجبهة الوطنية
  - 2- تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (1946/1/6) وانعقاد مؤتمر الاستقلال (23 اوت 1946)
  - **3-** الحركة المنصفية في عهد مونص
- ✓ **المبحث الرّابع: النشاط الخارجي للمنصفيين**
  - 1- في القاهرة
  - **2-** في فرنسا
- ✓ **المبحث الخامس: وفاة المنصف باي وصداه**
  - **1-** الوفاة
  - **2-** صدى الوفاة

المبحث الأوّل: نفي محمد المنصف باي

بمجرد دخول الحلفاء إلى تونس ومسك فرنسا الحامية لزمام الأمور من جديد، حتى أصدر الجنرال جيرو قرار خلع المنصف باي، نفذه المقيم العام بالنيابة الجنرال جوان في 14 ماي 1943، لتبدأ منذ هذا التاريخ حياة المنصف باي في المنفى، عاش في مدينة الأغواط في صحراء الجزائر، ثم حول إلى منطقة ساحلية من سواحل الجزائر، اين استقر بتنس قبل أن يتم نقله إلى مدينة بو بعد تحرير فرنسا من الوجود الألماني في المنطقة، لذلك ومن أجل الوقوف على حياة الباي المخلوع في المنفى لا بد للتطرق إلى ما وقع في المحطات الثلاث لمنفاه.

1- الأغواط

بعد خلع المنصف باي من العرش، عين ولي عهده محمد الأمين بايًا لتونس في 15 ماي 1943، كان المنصف باي في مقر منفاه بمدينة الأغواط، المدينة التي أراد جوان ألا تكون هي مقر نفيه وهو ما يثبته التقرير الذي أرسله إلى الجنرال جيرو بتاريخ 16 ماي 1943، أين اقترح نقله إلى أحد المدن الساحلية الجزائرية كتنس أو شرشال أو جيجل، إلا أن جيرو رد ضمن برقية بتاريخ 27 ماي ردًا سلبيًا رافضًا اقتراح جوان غير مرغوب فيه، لقد أصرت سلطات الفرنسية في الجزائر على بقاء المنصف باي في الأغواط، لكن لماذا يا ترى؟.[1]

لقد كان المنصف باي يتألم كثيرًا في الأغواط من شدة حرارة الصيف، فساءت صحته، أضف إلى ذلك قلة المرافق الأساسية في نزل ترانس أتلانتيك، كانت تجهيزات الفندق قد تقادمت شيئًا فشيئًا، الماء موزع بالتقطير، الحرارة الخانقة، الذباب، البعوض وحتى العقارب، لقد كانت الأغواط بالنسبة إلى المنصف كما عبر المارشال جوان: "**الأغواط في شهر جوان، لم تكن تلك هدية جميلة قدمت له**".[2]

الواضح أن المؤامرة يراد منها دفع المنصف باي للتخلي التلقائي عن العرش وذلك بجعل حياته جحيمًا شيئًا فشيئًا حتى ينهار نفسيا،[3] فشددت عليه الحراسة من قبل العسكريين وصوبت فوهة البندقية في وجهه عدة مرات بشهادة نور دين بن محمود الذي التقى المنصف باي قبل وفاته،[4] ومنع الأهالي الجزائريين من الاقتراب منه منعًا باتًا، وحرس الجنود ورجال الشرطة حتى الأروقة المؤدية إلى الحجرات، وكان حظر مغادرة الفندق للذهاب إلى المدينة أولى الإجراءات المتخذة.[5]

تعرض الباي إلى عدة مضايقات، ففي اليوم الخامس من وصوله، أوفد العقيد برو قائد القطاع الصحراوي الذي كان الباي المنفي يعود إليه بالنظر، مبعوثًا يقول إنه متأكد أن المنصف وجه رسائل إلى تونس مطالبًا إياه معرفة الطريق الذي سلكته تلك الرسائل، ورغم نفي المنصف لذلك، إلى أن العقيد الذي تنقل إليه وبلهجة احتقار وتهديد غير فجأة موضوع الحديث وقال:" **لقد استعملت العنف مع ممثل فرنسا (استيفا) وطالبت بتحرير كل المشاغبين والمجرمين السجناء، ها هو الوضع انقلب، وها أنت سجين بدورك وبهذه الصفة ستعامل**". ثم ملوحًا بنسخة من جريدة جزائرية Alger

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 140.

[2]- سعيد المستيري ، المرجع السابق، ص 182.

[3] -عمار الخليفي ، المرجع السابق، ص 141.

[4]- جريدة الأسبوع ، العدد 127، 6 سبتمبر 1948.

[5] -سعيد المستيري، المرجع السابق ، ص 182.

républicain الذي يسيطر عليه اليسار والشيوعيين الجزائريين صاح: "**أنظر بأية فرحة وسرور استقبل الأهالي التونسيون خلعك وأنظر بأي غبطة استقبلوا تحرير بلادك من طرف قوات الحلفاء**". [1]

كان الشعب التونسي في ذلك الوقت يتحمل وطأة قمع من أشرس ما عرفه تاريخه، **فلأي حد كان المنصف باي مسؤولًا عن ذلك؟** حاول سجانيه أن يدينوه بذلك الذنب، وقد اكتسحه حزن كبير أثر عميق التأثير على معنوياته، ولم تلبث صحته أن تدهورت، ففي بداية جوان أصيب بارتفاع الضغط المصحوب باضطرابات تنفسية ألزمته الفراش، ولم يستطع الشاذلي الحصول على طبيب إلا بعد 48 ساعة من الجهود الملحة المتواصلة، وكان الطبيب هو لوتنان كولونيل مدير المنطقة الصحية للجنوب الجزائري، وقد نُشر التقرير الصحي التالي: "**الحالة لا تدعو إلى القلق، والتشخيص متحفظ، ولكن سيكون من المؤسف أن نشهد الباي السابق يموت في الأغواط**".[2]

يبدو أن هدف السلط الاستعمارية قد تحقق، فقد بدأ رهان العزلة يفعل فعلته في مزاجه الانبساطي، صار منهوك القوى النفسية والبدنية من جراء العزلة التي هو فيها، وبالأخص افتقاده لعائلته البعيدة عنه، وفي ظل تلك الأوضاع القاسية والتضييق الاستعماري عليه كتب رسالة في 3 جوان 1943 إلى الجنرال جوان أعلن فيه استعداده للتخلي عن العرش بصورة نهائية،[3]جاء في رسالته إعادة لتوضيح موقفه من المحور وقال:" ...**إن كل ما فعلته كان للحفاظ على حيادي ولكي لا أتعامل إلا مع فرنسا وحدها وإني على استعداد للتخلي التام عن العرش نهائيًا حسب الاحترازات التالية:**

- **لن أربط أي صلة بالحكومة التونسية الجديدة.**
- **أن تصرف لي راتب شهري يمكنني من ضمان عيشي وعيش عائلتي.**
- **أن يسمح لي بأن أسكن بالمرسى في مسكني الشخصي.**
- **أن أقول إني تخليت عن العرش لأسباب صحية.**
- **وبإمكان الحكومة الفرنسية أن تثق في كلمتي."** [4] [5]

تولى الجنرال ماست Mast في 25 جوان 1943 بنفسه منصب المقيم العام، وأصبح أبرز أولوياته الحصول على تخلي المنصف عن العرش تلقائيًا لكي يسحب البساط من تحت أقدام كل من يعمل بجد من أجل عودته إلى اعتلاء العرش الحسيني بصفته الباي الشرعي للبلاد،[6] وهذه الرغبة يشاطره فيها من يملكون السلطة في شمال افريقيا الذين وضعوا هدفًا

---

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص ص 183. 184.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 185. 186.

[3]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 141.

[4]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 188.

[5]– الواضح أن شخصية المنصف باي لم تكن تلك الشخصية القوية القادرة على اتخاذ قراراتها بمعزل عن أي تأثير خارجي، إذ بمجرد عزله عن حاشيته وعرشه لم يستطع الصمود طويلًا وسرعان ما أعلن عن رغبته في التنازل الطوعي والتعهد بقطع كل صلته بالسياسة والسياسيين، وهذا إن دل على شيء فهو يدل حسب رأينا على أن المبادئ التي كان يتبناها هي في الواقع مسقطة عليه وليست نابعة من ذاته، وإلا لما تخلى بهذه السرعة عن عرش أجداده، وهذا يعود في اعتقادنا بالإضافة الى ضعف تكوين المنصف المحدود الى خضوعه الدائم للتأثيرات الخارجية من أصدقائه الدستوريين وحاشيته، وبالتالي فثقة الباي بنفسه ستكون مرتبطة بوجود الطرف الآخر .

[6] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 143

ثلاثي الأبعاد: الحصول على تنازل عن العرش طبقا للأصول (وهو ما لم يُوفق جوان في احرازه) مما سيعطي للعملية الانقلابية ما يشبه الشرعية، التجنب التام أن يكون لنفي المنصف باي وحضوره بالأغواط أدنى تأثير على الأهالي في الجزائر والمغرب، وضمان إحياء السيادة الفرنسية في تونس.[1] وقد أُستغل الوضع الصحي للمخلوع والمنعزل بعيدًا عن مستشاريه واستنادًا إلى الرسالة التي بعث بها المنصف إلى جوان بشأن تخليه عن العرش بشروط كتب جوان رسالة إلى المفوض الوطني للشؤون الخارجية باللجنة الوطنية الفرنسية يعلمه فيه برغبته في الحصول على تخلي المنصف التلقائي عن العرش، وأعلمه أن إشاعة عودته تنتشر في أواسط الشعب التونسي وتروج إلى عدم شرعية الباي محمد الأمين، لذلك يقترح ضرورة حسم المشكلة للقضاء على ما تثيره من اضطرابات، مشيرًا إلى أن السماح له بالعودة والإقامة بالمرسى أو أي مكان بتونس سيكون سببًا لاضطراب الأمن والحد من نشاط إدارة الحماية.[2]

لقد كان الجنرال ماست فطنًا فيما يخص مسألة المنصف باي، عالما جيدًا بالوضع القانوني للمنصف، فهو يعلم أن تخليه عن العرش ليس كتنازله عنه تلقائيًا، لأن التوقيع على قرار التخلي عن العرش لا تكون إلا من ملك يتمتع بجميع سلطاته الملكية، لذلك فقد رأى بضرورة أن يوقع على وثيقة تنص على تنازله بصورة علنية ونهائية عن حقوقه في العرش، لذلك شرع في التفاوض معه وكلف المراقب المدني مليرتفي لهذه المهمة، الملاحظ أن هذا الأخير نجح في أداء مهمته ولم يجد صعوبة كبيرة في ذلك لأنه وجده مستضعفًا مزعزع المعنويات.[3]

تم التوقيع على وثيقة التنازل عن العرش في 6 جويلية وكان نصه من تحرير السلطات الفرنسية محررًا بالعربية وبالفرنسية وشهد على التوقيع 3 فقهاء من مسلمي الجزائر هم: الطيب بن علي التيجاني، نائب قاضي الأغواط حامد بن حمزة، وريان بشير محمد من محكمة الأغواط الشرعية، وقد نشرت جريدة الأخبار النسخة الأصلية للنص العربي المكتوب بخط المنصف في عددها ليوم السبت 10 جويلية 1943 وجاء نصها كالاتي: "**نحن محمد المنصف باي، نظرًا لعدم قدرتنا على القيام بالعبء الثقيل الملقى على كاهل صاحب الملك قيامًا تتوفر فيه شروط الصحة البدنية التي يقتضيها شرعنا العزيز، صرحنا علنيًا: بالتخلي عن حقوقنا، في الحال والمآل، على عرش المملكة بالتنازل عن ملك تونس بين يدي خلفنا المحبوب سيدي الأمين باي، لا زال برعاية الله محفوظًا، وبإلهامه تعالى في كافة أعماله محاطًا ومشمولًا، وما رائدنا في ذلك إلا مصلحة البلاد التونسية وسعادتها**".[4] يجدر الإشارة إلى موقف قاضي الأغواط الذي رفض إشراكه في هذا المجلس تاركًا الأمر لباش عدل أحمد بن حمزة، أمّا ممثل الزاوية التيجانية فالمعروف عن هذه الطريقة علاقتها الوثيقة بالاستعمار.[5] وقد أرفق نص التنازل برسالة وجهها المنصف باي بخطه إلى الجنرال ماست. (**الملحق رقم 13**)

إن العبارات التي جاءت في الرسالتين وفي نص التنازل عن العرش كانت مستوحاة من تعليمات سلط الجزائر ومطابقة لجميع نقاطها، فحازت رضاها، لقد كانت خيبة أمل مرة في أوساط النخبة التونسية التي سقطت عليها صاعقة هذا الخبر المفجع، فالوثيقة هي اعتراف بشرعية الأمين باي وإن كان ذلك متعلق بإدارة الحماية فقط، وهناك من لم يصدقوا هذا الخبر

---

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 181.

[2]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص ص 143. 144.

[3]– المرجع نفسه، ص 144.

[4]– جريدة الأخبار، العدد 47، 10 جويلية 1943.

[5]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 195.

المشؤوم واعتبروه كذبًا، ومن باب الدعاية لا غير معتقدين أن المنصف لن يقدر على هذا لأنه مخالف لمبادئه القيمة وحتى لمصلحته الشخصية.[1] وسنرى لاحقًا أن هذا النص لن يؤخذ به، فمنهم من لم يعترف بالشهود الذين حضروا التوقيع، ومنهم من اعتبر سمته مبطلة وسحبت منه الشرعية ولن يحسب لهذه الوثيقة أي حساب نظرًا لتوقيع النص في ظروف الاحتجاز والمرض الذي انتزع فيها.[2]

2- تنس Ténès

رغم أن توقيع وثيقة التنازل عن العرش تم في 6 جويلية 1943، إلا أن السلطات الفرنسية لم تعد مستعجلة لنقله إلى مكان أرحم مما هو فيه، وحصل التهاون وبقي الباي المخلوع 25 يومًا في الحر الخانق قبل تحويله إلى تنس في 31 جويلية، ليسكن هناك في فيلا مسخرة تتسع ل5 أشخاص وكان مرفوقًا كالعادة بالعقيد الشاذلي قائد السبسي وخادمه، ولما حل بمقره الجديد بعد رحلة طويلة وشاقة وجد في استقباله متصرف البلدية المختلطة لمدينة تنس بباب الفيلا التي كانت سابقًا على ذمة مصالح الجسور والطرقات، وتم تأثيثها بما يلزم من التجهيزات بفضل تبرعات سكان هذه البلدة الجزائرية.[3]

وفي ظروف مقبولة على العموم انتظمت الحياة شيئًا فشيئًا بتنس، وتحسنت صحة الباي ومعنوياته، ونشأ منذ اللحظات الأولى تيار من التعاطف بينه وبين سكان تنس الجزائريين.[4] وأكد نور الدين بن محمود على لسان المنصف باي طبيعة تلك العلاقة رغم أن السلطات المعنية حرمت الجزائريين من مقابلته ومهاداته ونكلوا ببعضهم تنكيلًا، وكان كل زائر يحضر لرؤيته إلا وتأخذ هويته ويتم التحقيق في شخصيته مع التهديد والوعيد وقال: "**في تنس كان فضلاء الجزائر يراسلونه ويكرمونه، وكان الثري الشهير الأستاذ زواي الحاج يرسل كل جمعة سيارةً كبيرة من سيارته من البليدة إلى تنس وفيها هداياه ولم تتخلف تلك السيارة عن رحلتها الأسبوعيّة في الصيف ولا في الشتاء حتى انتقل جلالته إلى بو**". كما ضرب مثال عن محبة الجزائريين للمنصف بذلك البدوي الفقير الضعيف الذي جاء على حماره من قبيلته خلف الجبال إلى تنس الساحلية حاملًا هدايا عبارة عن رطلان زبدة و5 لترات من اللبن، فأهانه الحرس وتعرض للتفتيش والضرب إلا أنه استطاع إيصال هديته.[5]

لقد أخذت السلطات الحاقدة لأسباب غامضة بعد 16 شهرًا من الإبعاد عن وطنه إلى التشفي منه، فجعلت تؤخر دوريًا موعد دفع راتبه له، ويتبين ذلك التصرف المشين من خلال تقارير حررت في هذا الصدد ومن بينها على وجه الخصوص ذلك المؤرخ في 25 أوت 1943 تسلمه ماسيقلي مفوض الشؤون الخارجية، وفيه يلخص[6] Albert bouzanquet كعضو بالمجلس الاستشاري بالجزائر العاصمة، الوضع بالبلاد التونسية قائلًا: "**إن قضية المنصف باي التي نسعى للتخفيف**

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 147.

[2] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 195.

[3] - عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 148.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 236.

[5]- جريدة الأسبوع، العدد 127، 6-9-1948.

[6]- أحد الشخصيات القيادية للتيار الاشتراكي والنقابي الفرنسي بتونس في الثلاثينيات والأربعينات، ولد بفرنسا (كلارنساك) وأتى تونس سنة 1908، كان يعمل بالإدارة العسكرية، انخرط في الحزب الاشتراكي (Sfio) وأصبح أمينًا عامًا لفرع تونس سنة 1927، كما انتخب كاتبًا عامًا مساعدًا سنة 1930 للاتحاد الإقليمي لكنفدرالية الشغل وكاتبًا عامًا له بداية من 1936 حتى مؤتمر مارس 1944، توفي بباريس سنة 1971. للمزيد ينظر: عميرة علي الصغير، في التحرر الاجتماعي...، المرجع السابق، ص 126.

من حدتها، لم تزل النقطة الأساسية وزيادة في تفاقم الأخطار فإن المنصف باي المقيم قهرًا بالجزائر لم يستلم راتبه منذ 3 أشهر".[1] كما قطعت الاتصالات الهاتفية بين المنصف باي واخوته في تونس واثبتت ذلك مذكرة سرية فرنسية بتاريخ 3 أفريل 1945: **"في أسرة الأمير حسين، يشكو المرء من أن الاتصالات الهاتفية بين تنس وقصر سيدي بوسعيد كانت محظورة".**[2]

استطاع في جانفي 1944 كل من: حسين وابنه رؤوف وكذلك زوجته عربية الحصول على ترخيص بزيارته، وقد كان للزيارة أفضل الآثار على تحسن مزاجه، ووقفوا على حالته النفسية والجسدية وهو ما لم يحاولا إخفاءه وأفضيا بأفكارهما عند عودتهما إلى تونس، وما لبثت انطباعات الرحلة: شيخوخة المنصف وتصوفه أن انتشرت في تونس، وعلما بدرة وشنيق بذلك وأصابتهما الدهشة والتأثر، وكانت تصريحاتهما مما ترغب الإقامة العامة بسماعه، يقول كازماجور:" **إن الاذن الممنوح في وقته للأميرين حسين ورؤوف وكذلك للأميرتين معهما بالذهاب إلى تنس لزيارة الملك السابق، في نفس الوقت الذي كان فيه مجاملة للمنصفيين، شكل تحذيرًا لبلاط الباي الذي راح ينتظر بقلق عودة المسافرين، ويحسب التبعات المحتملة لهذا التنقل الذي جرى في ظروف خاصة، وقد كانت النتائج ملائمة للطرف الفرنسي: فقد وجد سيدي الأمين باي ومحيطه في هذا الحدث ما يدفعهم إلى إظهار الولاء لسلطات الحماية، فيما عادا الأميران حسين ورؤوف من زيارتهما إلى قريبهما الذي شاخ وتصوف، بشعور من الخيبة"**، إلا أن المؤرخ المستيري يستدل بشهادة فارس جلول لينفي في ما يخص الاستسلام المزعم للمنصف فيرده مباشرة لخطأ ارتكبه حسين ورؤوف اللذان ببساطة صرحا بما أراد مرتبو سفرهما أن يصرحا به.[3]

كما تم زيارته أيضا من طرف أخيه محمد، حيث تشير مذكرة فرنسية بتاريخ 14 فيفري 1945 أن محمد باي قد عاد إلى تونس بعد اقامته رفقة أخيه في تنس، ولا تدري إن كان محمد باي قد حصل على تطمينات من سلط الجزائر على أن المنصف باي سيقيم مدة أخرى في تنس أو أحد المناطق القريبة من العاصمة وذلك قبل أن تحسم الحكومة قراراها بنقيه إلى بو وهذا ما حملته مذكرة 1945/2/6: "**سوف يقيم الأمير المنصف قبل الصيف المقبل في الضواحي القريبة من الجزائر العاصمة، هذه الأخبار كانت ستنشر من قبل الأمير محمد باي**"، وأثبتت صحتها مذكرة واردة بتاريخ 1945/1/24 تقول: "**بحسب الأنباء الواردة، كان المنصف باي من الممكن أن تكون إقامته في الجزائر، رغم ذلك كان الاختيار بنقله إلى مدينة بو بفرنسا".**[4]

رغم تضييق السلط الاستعمارية، فإنها لم تكن مرتاحة إلى الولاء والإخلاص والحفاوة التي تلقى بها المسلمين الجزائريين ذلك الباي المخلوع العربي المسلم المخلص لشعبه، والذي أصبح اسمه في ذلك القطر تخفق له القلوب، وتترنم به الأفواه، ويذكر القليبي في هذا الخصوص: **"إن وجود جلالته في الجزائر قد سهل على الكثيرين من أفراد شعبه الاتصال به فرأت السلط الاستعمارية أن تقصيه عن كل ذلك وتنقله إلى فرنسا...وحققوا بهذه النقلة 3 أشياء: الإمعان في**

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 150.

[2]-(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير حول الحركة المنصفية...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 53.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 237.

[4]- (أ، م، ت، ت، م)، المصدر السابق، و غ م.

إقصائه عن وطنه وأهله ومحبيه، حرمانه من عطف إخواننا الجزائريين عليه، إبعاد الأمل من أدمغة الذين يفكرون في قرب إرجاعه".[1]

3- بو Pau

بعد نهاية الحرب العالمية 2 وتحرير تراب فرنسا المتروبول تم نقل المنصف إليها في 17 أكتوبر 1945 وبالتحديد إلى مدينة بو الذي سبق لها أن احتضنت قبل قرن الأمير عبد القادر بطل المقاومة الجزائرية من أفريل إلى نوفمبر 1848. لقد وقع الاختيار على مدينة بو كأحد الخيارات الثلاث التي طرحت: الأولى تمثلت في المنطقة الباريسية، والثانية بقصر لالوار، أو الإقامة في بو، لم تكن قصور الالوار الصغيرة تتوفر على أسباب الراحة الضرورية في نهاية الحرب، أمّا المنطقة الباريسية ستمثل قطبًا جذابًا وتسبب بعض المشاكل الأمنية التي من الأفضل تجنبها في ذلك الوقت، ليقع الاختيار على بو عاصمة بيارن في مقاطعة Pyrénées Atlantiques التي كانت تجمع بين مناخ لطيف نسبيًا ووضع جغرافي مناسب.[2]

استقر المنصف باي في بو مع أفراد عائلته الذين التحقوا به بعد 3 أسابيع باستثناء ابنه رؤوف فقد التحق به في يوم نقله إلى بو كمنفي هو الآخر، بمقر إقامته في نهج لوي بارتو رقم 5 فيلا كادافال، وبها جميع المرافق التي يحتاجها وتليق بمقامه.[3] وتحت نظام من الإقامة الجبرية مرن قليلًا، سوف يتمكن من التجول في السيارة على جوانب المدينة تحت حراسة خفيفة، كان يتلقى الرسائل ولديه جهاز تلفون،[4] فصار عندئذ مقصد كثير من الزوار وتحولت مدينة بو إلى محط رحال كل التونسيين في المهجر، ومن لم يكن قادرًا على زيارة بو يراسل المنصف باي عن طريق البريد، فصارت المكاتيب ترد عليه بكثرة بالغة، وكان يرد عليها بانتظام بإرسال صورته بتوقيعه لكل من يكاتبه،[5] وبمرور الوقت راح عدد الزائرين يتضخم وحجم البريد يتنامى باستمرار، كل يوم تصل إلى الفندق حزم كبيرة من البرقيات والرسائل من كل مكان من تونس، الجزائر، المغرب ومصر وحتى من فرنسا إلى إن سبب ذلك مشاكل تنظيمية، وهو الأمر الذي استوجب تعيين كاتب خاص للإجابة عنها، على مستوى العدد تأتي في المقام الأول القصائد الطويلة باللغة العربية أو الدارجة التي تمجد المنصف، ثم تأتي الكتابات الطويلة عن الوطنية والتاريخ، كانت أغلبية الرسائل تصف الألم، القمع والاضطهاد، والكثير منهم كانوا يطلبون البركة منه كما لو أنه ولي صالح، ونادرًا كانت طلبات غوث أو يطلبون بعض صوره أو بعض أشيائه الخاصة.[6]

ومن بين تلك البرقيات قصائد شعرية لخزندار كتبها سنة 1948 في مناسبات مختلفة منها المتعلقة بتهنئته بالعيد فيقول:

أنت الدري بما نعنيه بالعيد وجودك العيد في نصر وتأييد
ما زادك البعد إلا القرب من بلد فيه اسم منصفهم حلف الأناشيد

---

[1]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق ، ص 184.
[2]- سعيد المستيري، المرجع السابق ، ص 252.
[3]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 152
[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 253.
[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 152.
[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 254.

المنصفية في الخضراء تزكية **من حاضرات بلاد الله للبيد** [1]

وأخرى تهنئه أيضا بعيد الفطر:[2]

والعيد أنت وإلا ليس بعيد **بين المقامين إطلاق وتقييد**

في الناس ذكرك لا ينفك رائدهم **ايان ترمي بهم مرمى الصناديد**

لديك في كل قلب عرش مملكة **بيعاته كل يوم ذات تجديد** [3]

وكتب أيضا رسالة أخرى فيقول:

سرى حبك المفروض مسرى نفوسهم **فمن ذا الذي في تونس غير منصفي**

وقاك الله العرش من شر حاسد **وأحياك محيا الفخر في كل موقف**

وفي الله حسن الظن منك مؤيد **وما دونه في الكون بالمتصرف**

وبمناسبة العام الجديد كتب يهنئه:

رأس عام مبارك **توجته يد الفرح**

عامنا الحالي منصفي **بالهنا بابه انفتح**

كل نفس به ازدهرت **كل صدر به انشرح** [4]

والجدير بالذكر الإشارة إلى ظروفه المادية التي لم تكن بالمزدهرة، فقد كان يتقاضى منحة متواضعة من الدولة الفرنسية لا تفي بالحاجة لمجابهة النفقات اليوميّة الخاصة بالمقيمين معه بالبيت سواء أفراد أسرته أو العاملين على تسيير شؤون الإقامة والذين يفوق عددهم 20 شخصًا، ورغم أن الشاذلي قد خاطب مرات عديدة عند تعطل صرف المنحة أو المطالبة بترفيعها إلا أن أقصاها وصل إلى حدود 300 ألف فرنك شهريًا، ويذكر أن الباي كان يتلقى دوريًا مساعدات عينية من تونس تتمثل في كميات من المواد الغذائية والتنظيف لمجابهة المتطلبات اليومية، وقد تخلدت على حسابه ديون مختلفة لدى عدد من تجار المدينة.[5] ورغم ذلك فإن السلط الاستعمارية تتباهى وتصف وضعه بالمزدهر نقف على ذلك في إحدى المذكرات حملت تاريخ 18جويلية 1946 جاء فيها:" **أصبح المنصف باي في وضع مزدهر، يكسب 350 ألف فرنك شهريًا، أمّا الأمير رؤوف يحصل على 108 ألف فرنك** ".[6]

---

[1]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 84.

[2]- ورد في أحد المذكرات الفرنسية السرية بتاريخ 13 أوت 1946 التي أعدت كلها لمتابعة الحركة المنصفية، أن القادة المنصفين قاموا بإعداد قصيدة تمجد المنصف باي والتي كانت ستعطى له قبل عيد الفطر بيوم، والواضح أنها إشارة إلى قصيدة الشاذلي، إن هذا الأمر يشير الى مدى الاهتمام الفرنسي بكل ما يحيط بالمنصف والمنصفيين ونكتفي لإثبات ذلك أن ما بين 13 أوت و20 أوت أعدت 53 مذكرة حول الحركة المنصفية. للمزيد ينظر: (أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 73.

[3]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 87.

[4] -المصدر نفسه، ص 89.

[5] - سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 97.

[6]-(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 69.

- **مواقف المنصف باي في المنفى ببو**

رغم أن وضع محمد المنصف هو وضع من يعيش تحت إقامة جبرية إلا أن ذلك لم يمنعه من متابعة الأحداث التي تقع في تونس أو التي تجري وقائعها في المغرب العربي، فقد أصبحت الأنباء الخارجية تجتذبه أكثر فأكثر، ووجد التضامن المغاربي صدى طيبًا لديه في وقت مبكر، حيث اعجب بالخطاب الشهير الذي ألقاه سلطان المغرب محمد بن يوسف في طنجة يوم 10 أفريل 1947 وهو يمثل حقًا أحد أهم المعالم على طريق الكفاح التحريري للمغرب، ووجه الباي تهانيه الحارة إلى محمد الخامس[1] في رسالة مؤرخة يوم 13 جمادى 1366هـ/1947، نشرتها جريدة الحرية وتكفل جلولي فارس بتبليغها عن طريق ممثل حزب الاستقلال في باريس، وأجابه برسالة لا تقل حرارة.[2] (**الملحق رقم 14**)

كما وجه رسالة أيضا إلى ملك مصر محمد الفاروق[3] بمناسبة عيد ميلاده، ورد عليه هو الآخر في رسالة شكر بتاريخ 16 فيفري 1948 عبر له عن أمله الوطيد في تحقيق الاتحاد التام والأخوة لجميع الشعوب العربية ويقول:" **إني ابتهل إلى الله تعالى أن يرد غربتكم وأن يمكن الشعب التونسي الشقيق من تحقيق رغبته المشروعة تحت رعايتكم وفي ظل الاتحاد العربي**".[4]

وقد استقبل في منفاه مراسل جريدة الأهرام المصرية، وقد نشرت هاته الجريدة كل ما دار بين المنصف والمراسل تحت عنوان: "باي تونس السابق يتحدث إلى الأهرام: علاقته مع المحور، شعوره نحو الحلفاء، صداقته مع فرنسا، شكره للملك فاروق وللشعب المصري، حياته في المنفى"، وفي قراءه لفحوى ما جرى في تلك المقابلة بدى المنصف باي متحفظًا في كلامه فحادثة سبب رغبة والدته في التنازل عن العرش لازالت في الذهن، وقد سبق وأشرنا إلى موقف المنصف باي من الحلفاء والمحور ووقع اقتطاف من تصريح المنصف للجريدة، حيث أكد على حياده وحرصه على عدم التورط في ما يثبت دعمه للمحور، وعند سؤاله عن حالته الحاضرة أجاب: "**إذا كان المنفى والأمة كفارة عن سياستنا الداخلية حمدنا الله على اختياره إيانا لبذل هذه التضحية واستحق الجنرال جيرو شكرنا لأن موقفه هو الذي أكسبنا هذا الفضل النادر**

---

[1]- ولد في فاس يوم 10 أوت 1909 تولى السلطة وهو ابن 18 سنة بعد وفاة والده السلطان يوسف بن حسن 1927، اختارته فرنسا مقدمة إياه على أخيه فبويع وانتقل إلى الرباط العاصمة، كان الفرنسيون يدركون الاحترام الذي يكنه الشعب لسلطانهم، فاستغل حاجة الفرنسيين إليه لكسب حرية التحرك مكنته من التعاطف مع الحركة الوطنية الناشئة لاسيما بعد تعاظم فعاليتها بعد الحرب العالمية 2، ألقى خطابه الشهير في طنجة عام 1947 معلنًا عن حق الشعب المغربي في الحرية والسيادة على أرضه مطالبًا باستقلال المغرب، وأمام فشل المحاولات الفرنسية والضغط عليه من أجل التراجع قامت بخلعه ونفيه في أوت 1953 مع أسرته إلى كورسيكا غرب مدغشقر، وكان لاندلاع الثورة المسلحة في المغرب أثر في جلوس فرنسا للتفاوض مع الوطنيين الزعماء أفضى إلى توقيع وثيقة تقضي بخلع محمد بن عرفة وتأسيس مجلس العرش وتأليف حكومة جديدة، ليعود محمد الخامس إلى بلاده في 16 نوفمبر1955، واعترفت فرنسا باستقلال المغرب في 2 مارس 1956. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 3، المرجع السابق، ص ص 965. 966.

[2]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 298.

[3]- 1920-1965 حكم مصر فترة 1937- 1952، ولد في القاهرة يوم 11 فيفري 1920، والده الملك فؤاد الأول ، لقب بأمير الصعيد، نبذ من علوم القصر ثم أرسل إلى لندن في 1935 لاستكمال درسته، في 28 أفريل 1936 تولى العرش دون أن يتولى السلطة رسميًا لأنه لم يبلغ سن الرشد 17 سنة، تجمعت حوله فور تسلمه مقاليد الأمور فعليًا في جويلية 1938 كل القوى السياسية المعادية لحزب الوفد، في ديسمبر1938 أقال وزارة الوفد، اتهمه الإنجليز مع نشوب الحرب العالمية 2 بأن له اتصالات مع ألمانيا وفرضوا عليه في 4 فيفري 1942 وزارة جميع أعضائها من حزب الوفد، شهدت مصر في عصره سلسلة من الفضائح الحكومية والإدارية أبرزها فضيحة الأسلحة الفاسدة عام 1948 وحريق القاهرة. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 3، المرجع السابق، ص 848.

[4]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 9.

المثال"، أمّا عن رأيه في الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد فقال: "**نمى إلى علمنا أنه في القاهرة ويسرنا الإشادة بما نحمل له من العطف الأبوي، إنه أخلص من يخدم القضية التونسية وهو صديق وفي لفرنسا ويستحق ثقة الديمقراطيين من العرب والفرنسيين على السواء، وقد أولاه الشعب التونسي هذه الثقة كما أوليته إياها قبل اليوم**". وفي حديثه عن علاقته بفرنسا قال:" **لو استمع الأميرال استيفا إلى النصيحة التي أسديتها له لما اشتدت وطأة الخطر الألماني على تونس ولا حدث ما حدث، ولو أسندت فرنسا منصب المقيم العام في تونس إلى رجال من السلك السياسي بدلًا من إسناده إلى عسكريين لاتخذت العلاقات بين البلدين مجرى آخر على التحقيق**". [1]

وعند سؤاله عن شعوره نحو فرنسا أكد قائلًا: "**سأبقى صديق فرنسا الوفي على قدر ما تدرك إرادتي العمل على تحقيق سعادة شعبي وحريته وتحترم هذه الإرادة** ". كما توجه بشكره لملك مصر والشعب المصري قائلًا: "**وأرغب إلى الأهرام أن تبلغ أخي الملك فاروق كم أدين له بالشكر على صداقته، وأن تزف للشعب المصري الامتنان على ما خصنا به من ود**". [2]

أمّا عما يعلمه عن جامعة الدول العربية قال المنصف: "...**ولا نعلم عن جامعة الدول العربية في عزلتنا إلا أنها قائمة وأن عزام باشا أمين سرها العام**"،[3] وقد نقلت هذا التصريح كذلك جريدة الاخوان المسلمين[4] بتاريخ 16 أكتوبر 1946 معلقة عليه بداية من عنوان المقال: ملك عربي يغمز قناة جامعة الدول العربية ثم سردت قائلة: "**كأنه يقول لها أنت جامعة موجودة وغير موجودة، وإلا أين ما يثبت وجوك وأنت نائمة عن الواجب باستنكار فظائع فرنسا في تونس وتجاهلك عدوانها على ملكها الشرعي وخلعه عن عرشه وإبعاده عن مملكته كلها وحبسه في الصحراء ثم في أطراف فرنسا؟ وكيف يجوز لك يا جامعة الدول العربية أن تسكتي على فرنسا وهي تتطاول على ملك عربي عريق في الملك وتهين شعبه في شخصه الملكي المتحدر من أسرة عريقة في الملك والحكم منذ 250 سنة، ألم يهزك هذا الجرم الفظيع الذي اجترحته فرنسا مع ملك تونس العربية؟**".[5]

كما أجرى محمد المنصف مقابلة صحفية مع جريدة فرنسية من الدرجة الثانية، وكان المراد منها الوقوف على رأي المنصف في مسألة تجسيد فكرة الاتحاد الفرنسي، وسأله الصحفي متلهفًا: **كيف يرى سموه الاتحاد الفرنسي؟ هل تنخرط بلاده فيه؟** كان أحمد بن صالح حاضرًا وهو الذي تولى الترجمة، ويشهد أن المنصف أعطى تلقائيًا الإجابة البارعة والملائمة: فمفهومه للسلطة ديمقراطي، وعليه إذًا أن يستشير ممثلي شعبه ويقرر بكل حرية أي داخل تراب بلاده.[6]

ولأنه كان بايًا وطنيًا ولا زال عمل على أن يكون داعمًا ومساهمًا في الدفع بالقضية التونسية والتعريف بها إلى الرأي العام العالمي، أين استقبل مراسل لجريدة أمريكية تحفظ نور الدين بن محمود في ذكر اسمها واكتفى قائلًا: "**لقد جاء إلى بو**

---

[1]- جريدة الاهرام، العدد 2275، 6 أكتوبر 1946.

[2]- المصدر نفسه.

[3] - المصدر نفسه.

[4]- رئيس التحرير: صالح عشماوي، مدير الإدارة: عبد الحليم الوشامي، القاهرة.

[5]- (أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، المصدر السابق، جريدة الاخوان المسلمين، رقم الوثيقة 2.

[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 265.

عند تشرفي بزيارة جلالته مراسل أعظم جريدة أمريكية وله رغبة في الحصول على معلومات إضافية عن القضية التونسية وليس هو أول صحافي عالمي تشرف بمقابلته جلالته في المنفى وحصل على إفادات حول تونس وقضيتها ومطالب الشعب التونسي".[1]

عرفت ظروف المنصف باي في بو تحسنًا على العموم لكن لم تستمر طويلًا، إلى أن حدثت واقعة هروب الأمير عبد الكريم الخطابي،[2] الذي ركب يوم 20 ماي 1947 على متن سفينة أسترالية كاتومبا مغادرًا إقامته الجبرية بجزيرة الريونيون باتجاه مقر في فرنسا الميتروبولية وبالتحديد في منفاه الجديد بمدينة نيس بعد طلباته المتكررة بسبب مشاكل صحية.[3] وبتنسيق من عبد الرحمان عزام[4] الذي حصل على الضوء الأخضر من ملك مصر محمد الفاروق مع الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي اللذان أعلماه عندما توقفت السفينة التي تحمل الخطابي في ميناء بورسعيد عن منحه اللجوء السياسي، نجحت عملية هروبه إلى مصر.[5]

أخذ هروب عبد الكريم أبعاد دولية، وتصدر الصفحات الأولى من الصحف، وثارت الصحافة الفرنسية ووجهت الأنظار إلى الأسير العربي الآخر، فمنذ اليوم الموالي للهروب طلب النائب شارل دراجون ممثل البيرني العليا، وهي مقاطعة مجاورة لتلك التي يسكنها المنصف، توضيحًا من الحكومة حول هذه القضية، وجذبت الصحافة الانتباه إلى حالة المنصف باي، باحثة عن الشبه ومحركة ناقوس الخطر، وإليكم مثال: كتبت صحيفة باريس-برايس يوم 2 جوان برقية آتية من تونس تقول: "**إنه الجهاد المقدس قريبًا، هذا ما يقال في تونس، وكذلك إن حركة الزعيم الريفي قد غدت امتلى الموقف الذي سيتخذه المنصف باي، وأن أحداثًا حاسمةً ستقع قريبًا، ويضيفون أن المنصف باي يستطيع الآن أن يطلب عودته الرسمية إلى تونس".**[6]

---

[1] - جريدة الأسبوع، العدد 127، 6 سبتمبر 1948.

[2] - (1882-1963) هو الزعيم الوطني المغربي، وقائد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني، تمكن من إحراز انتصار باهر في موقعة الأنوال ضد القوات الاسبانية سنة 1921، لكن التحالف الفرنسي الاسباني دفع به إلى الاستسلام علم 1926، حيث تم نفيه إلى جزيرة في المحيط الهندي، وبقي هناك إلى أن تمت علمية تهريبه من قبل الجامعة الدول العربية سنة 1947. للمزيد ينظر: عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص 252.

[3]- إن هذا التصرف من الحكومة الفرنسية لا يمكن أن يكون من ورائه الرحمة والتسامح هما الوازع الوحيد لحكام الجمهورية الرابعة، فأحداث ربيع 1947 التي كان سلطان المغرب قد أوضح بدون لبس رغبته في الاستقلال في خطابه بطنجة، ووصول الزعيم الريفي إلى فرنسا وهو الذي يحظى لدى الشعب المغربي بشعبية واسعة يمكن أن يستعمل في نظر استراتيجي للكايد ورساي لو قبل عبد الكريم الانخراط في اللعبة، كعنصر ردعي مهم جدا إزاء محمد الخامس، فمن الممكن أن الحكومة كانت تود أن تجعل عبد الكريم يلعب دور المتصالح مع فرنسا ضد سلطان متمرد. للمزيد ينظر: سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 299.

[4]- سياسي مصري أول أمين عام لجامعة الدول العربية منذ نشوئها، وكان قد شارك في كتابة نص ميثاقها، ولد في قرية الشوبك في محافظة الجيزة في 18 جانفي 1893، شارك اثناء دراسته الثانوية في العديد من التظاهرات والتحركات النضالية ضد الاحتلال البريطاني، تطوع في الجيش التركي في حرب البلقان واشترك في معارك عدة في حرب الصحراء الغربية أثناء الحرب العالمية 1 واشتهر كمقاتل مع السنوسيين في ليبيا، وبعد عودته إلى مصر بعد الحرب انضم إلى حزب الوفد ورافق سعد زغلول إلى لندن في مفاوضات مع الإنجليز، وفي 1923 انتخب نائبًا في أول برلمان مصري، مثل حزب الوفد عام 1931 في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، وفي 1939 اختير وزيرًا للأوقاف ثم للشؤون الاجتماعية في وزارة علي ماهر، توفي في مدينة كان جنوب فرنسا في 2 حزيران 1972 ودفن في حلوان بمصر. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج 2، المرجع السابق، ص 783.

[5]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص ص 299. 300.

[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 301.

إن هذا الاهتمام المفاجئ بالمنصف ظهر أيضا في التقارير الفرنسية السرية التي تصدرها إدارة الإقامة العامة، نشير لمذكرة 20 أوت 1947 والتي تُعلم فيها الحكومة الفرنسية بأن الأوساط الوطنية يدور فيها خبر أن الحكومة تعتزم تغيير إقامة محمد المنصف ويقال أنها ستختار مكانًا بعيدًا من أجل القضاء على أي محاولة محتملة للهروب ووضع حد لاتصالات المنصف قدر الإمكان،[1] لكن هل هاته الشائعات صحيحة؟ تجيب عن ذلك مذكرة أخرى بتاريخ 30 أوت من نفس السنة جاء فيها: "**نعلم أن الحكومة الفرنسية مهتمة بإيجاد مسكن للمنصف باي في بريف كوراز**" (بلدة فرنسية جنوب شرق فرنسا) الواضح أن الحكومة اكتفت بإجراءات أخرى.[2]

وعلى إثر عملية الهروب جاء الرد الرسمي على مرحلتين: المرحلة الأولى: أصدرت السلطة الإقليمية عن طريق نائب والي بو الذي زار المنصف وأعلمه بتلقي أمر ينص على تطبيق إجراءات أمنية متشددة جدًا وملخصها أن تنقلات المنصف في بو وأحوازها ينبغي أن تكون مخفورة بالحرس ولابد من إعلام الولاية بها مسبقًا، ولا يمكن أن يقبل الزائرون إلا بأعداد صغيرة وبعد استظهار بطاقة الهوية، وهذه الإجراءات تطبق على الأمير رؤوف وعلي الشاذلي القايد السبسي أيضًا، وتعطل التلفون فجأة ولن يقع إصلاحه إلا بعد مرور 3 أسابيع.[3] وأصبحت المراسلات لا تكاد تصل إليه من الخارج وحين تصل تمر على قلم المراقبة.[4]

أمّا المرحلة الثانية فكانت بعد عشرة أيام من ذلك، وتمثلت في إرسال مبعوثين من باريس إلى بو وهما جاك لاروش موظف سامي في كاي دورساي والأستاذ مرسيي من مدرسة اللغات الشرقية، قالا أنهما موفدان من قبل جورج بيدو وطلبا مقابلة المنصف، وكانا قد قدما إليه نص صريح ليوقع عليه بعد دراسته، هذا النص المقترح ينطوي عمومًا على نقطتين: إدانة لا لبس فيها لنشاط الوطنيين الافريقيين الشماليين في القاهرة والمشاغبين في الداخل، وإعلان انخراط مملكة تونس في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة (على أي أساس يعلن ذلك كباي مخلوع أو متنازل عن العرش) ومقابل ذلك يعود إلى وطنه ويستعيد عرش أجداده، وكانت إجابة المنصف من البداية قاطعة بلا لبس، فقد رفض قطعيًا وجعل أحمد بن صالح[5] يترجم جملته الشهيرة: "**حتى لو قضيت بقية حياتي في قفص وغذائي الوحيد خبز وزيتون، فإنني لن أرضخ**"،[6] "**اني مستعد لقبول كل تضحية متهيئ للسفر إلى المنفى ولو في قلب الصحراء ولا يستطيع أي كان أن يحرمني من محبة أبنائي، أنا أب لكل تونسي أحميه وأسهر عليه**".[7] ورغم تكرر المقابلة مرتين وتحت تهديد النفي إلى مدغشقر أو الغابون إلا أن محمد

---

[1]- (أ، و، ت)، مذكرات وتقارير حول الحركة المنصفية، المصدر السابق، رقم الوثيقة 17.

[2]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 76.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 301.

[4] - (أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، المصدر السابق، بعنوان حالة المغرب العربي، رقم الوثيقة 6.

[5]- نقابي ومناضل دستوري ولد في 13 جانفي 1926 بالمكنين، من أب كان تاجرًا، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية، ثم تحول لفرنسا للدراسة الجامعية، أصبح سنة 1945 رئيسًا لشعبة الحزب الدستوري الجديد بباريس، عاد سنة 1948 إلى تونس اضطرارًا، وقبل أن ينهي تعليمه العالي اشتغل أستاذًا بالتعليم الثانوي بمعهد سوسة، وقد انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل ضمن نقابة التعليم، انتخب عام 1956 عضو المجلس التأسيسي وفي أول جلساته في 8 أفريل 1958 انتخب نائبًا أولا لرئيس المجلس (الحبيب بورقيبة)، بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب منها كاتب دولة للصحة العمومية وتولى وزارة التخطيط والاقتصاد في الستينات. للمزيد ينظر: عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي والوطني، المرجع السابق، ص ص 128. 129.

[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 302.

[7] -جريدة الأسبوع، العدد 127، 6 سبتمبر 1948.

المنصف بقي متمسكًا بقراره، وقد أرسل رؤوف برقية إلى جريدة الزهرة بتونس ونشرت هاته الأخيرة تفاصيل المقابلة وأوضحت أن مبعوث الحكومة الفرنسية أعلم الباي بأن الصحافة العربية قد نشرت تصريحات منسوبة إليه كما تم ظهور نشاط ضد سياسة فرنسا يقع القيام به باسمه (الحركة المنصفية) ولذلك فالحكومة الفرنسية ترغب منه نفي ما نسب إليه، لكن رده كان بالنفي متحججًا ببُعده عن المعمعة وهو من أجل ذلك يمتنع عن الادلاء بأي تكذيب، ومن الغد عاد مبعوث الحكومة الفرنسية يحمل معه مكتوبًا راغبًا من المنصف إمضاءه فامتنع، وهذا نص المكتوب:" **فخامة رئيس الوزارة الفرنسية. نُشرت عدة مرات باسمي تصريحات ليس لها أساس حق وجهت بعضها إلى فرنسا – إني أحاول تكذيب هذه التصاريح التي لم تصدر عني حقيقة ذاكرًا أنها لا يمكن إلا أن تعكر الجو السياسي وتعقد أحوال الحاضرة كما أريد أن أجدد تعبير إخلاصي لفرنسا وعلاقتي لها منكرًا كل نشاط من شأنه أن يناقض مصالح فرنسا وتونس المشتركة ويخالفها وتفضلوا يا فخامة رئيس الوزارة بقبول مراسم اعتذاري الفائق ومودتي الدائمة**". [1]

بعدها أرسل المنصف الشاذلي قايد السبسي إلى جورج بيدو لكن وقع صرفه بفظاظة ولم يقبل أي موظف استقبال الرسالة ووجد إجابة لدى أحد موظفي الديوان بالوزارة الذي صرح له:" **لم نطلب من المنصف أن يكتب رسالة، بل طلبنا توقيعًا على التصريح الذي قدم إليه** ".[2]

كان موقفا يحسب له، يقول رويسي[3] في هذا الشأن:" **ورأينا موقف جلالة المنصف باي وإصراره على رفض كل ما عرض عليه من رغائب عرشه وهو في أشد حالات مرضه في المنفى**".[4] وكتبت عن ذلك أيضا جريدة طرابلس الغرب تحت عنوان: باي تونس يرفض الرجوع فتقول:"... **وقد قام الجنرال ماست أخيرًا بمحاولة لاستمالته بواسطة رئيس مديرية بو جنوب فرنسا حيث يقيم جلالته، وقد رفض من قبل كل مفاهمة مع فرنسا مطالبًا إياها قبل كل شيء برفع الظلامة عنه ورجوعه إلى عرش تونس وبعد ذلك يقع التفاوض بين فرنسا وقادة الشعب لإعطاء تونس حريتها واستقلالها**".[5]

أمّا جريدة البلاغ فتعنون: بعد حادث الأمير عبد الكريم فرنسا تفرض رقابة شديدة على سمو المنصف باي تونس السابق، وجاء فيها:" **يبدو أن الفرنسيين أرادوا أن ينتقموا من شخصية عربية مجاهدة أخرى هي شخصية سمو الأمير المنصف باي تونس السابق...علمنا اليوم أن الرقابة أو الجاسوسية الفرنسية اشتدت عليه في منفاه وأنه أسيرًا حقيقيًا رغم مرضه، وهذا إجراء يدل على النفسية الفرنسية التي تستحل الانتقام من رجل أعزل هو هذا الأمير التونسي العظيم،**

---

[1] – جريدة الزهرة، العدد 11441، 24جويلية 1947.

[2] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 302.

[3]– من مواليد الجنوب التونسي سنة 1907 درس بجامع الزيتونة، انضم إلى الحزب الدستوري التونسي في أواخر 1926، ساهم في تأسيس حزب الدستور الجديد، وظل من أبرز قياداته إلى غاية خروجه من تونس في ماي 1943 هروبًا من القمع الاستعماري، حيث واصل نضاله بفرنسا وألمانيا واسبانيا، وفي سنة 1946 لجأ إلى دمشق أين كون مكتب الحزب الدستوري التونسي بدمشق كما ساهم في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في فيفري 1947، اختلف مع بورقيبة في نهجه التفاوضي وأيد المعارضة اليوسفية. للمزيد ينظر: عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص 253.

[4] –يوسف الرويسي، **قضية المغرب العربي**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 35-36، تونس، 1984، ص 155.

[5]– (أ، و، ت)، مقالات صحفية وتونسية واجنبية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 117.

وقد أعلنت فرنسا أمس أنها قررت نهائيًا عدم عودته إلى عرش تونس، وإن دل هذا على شيء فعلى قلقها من موجة الغضب عليها في شمال إفريقيا وفي العالم العربي".[1]

ولا يختلف بورقيبة فيما ذكرت هاته الأخيرة وهو ما نفهمه من نص الرسالة التي أرسلها إلى المنصف نتيجة التضييق الذي فرضت على الباي المخلوع في منفاه، وبالاطلاع على نصها يتضح أن بورقيبة يرجع سبب تلك المضايقات إلى الانتقام بعد الصدمة الفاضحة التي هزت فرنسا نتيجة لجوء عبد الكريم إلى مصر وعزمه على مواصلة الكفاح السياسي وهو ما عبر عليه في العديد من الصحف العربية والاذاعات ووكلاء الأنباء الأجنبية مما جعلهم يتأكدون من أن 21 سنة في المنفى لم تأثر في عزم الرجل لمواصلة الكفاح، كما أعلمه بأنه أذاع كل ما يتعرض إليه للعالم العربي، وهو ما جعل كل الألسن تثني على عزيمته.[2] **(الملحق رقم 15)**

لم يكن ما يحدث في تونس أمرا خفيًا على محمد المنصف، فقد أرسل نداءً إلى الشعب التونسي نشرته جريدة الزهرة يوم 15 ماي 1947 وكذلك جريدة لسان العرب في نفس اليوم تحت عنوان مطابق: "نداء موجه من جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي إلى الشعب التونسي" حاملًا لكل عبارات الفخر والشكر، وقد حرر في بو بتاريخ 6 جمادى 1366هـ من قبله شخصيًا وجاء كالاتي: "**أبنائي المخلصين، لا يكاد يوم يمر دون أن يطلع على البلاد بموقف منكم يعبر عن وفائكم نحوي بالعهد المتبادل بيننا والذي أكابد فخورًا ما أنا فيه من أجل القيام بنصيبي منه ولله المنة والفضل، ويسرني أكثر من هذا الولاء لشخصي انقطاعكم للقضية التونسية المقدسة وتفانيكم في خدمتها متحدين متعاونين وراء زعمائكم الأبرار الفائزين بثقتي وتأييدي ما دام الاستقلال رائدكم والتكاثف وسيلتكم والاعتماد على النفس سلاحكم ومجمع الصدق هدفكم وخدمة الإنسانية مبرر كفاحكم الشريف...**".[3] **(الملحق رقم 16)**

كما أرسل برقية إلى التونسيين بعد حوادث صفاقس وهو ما أكد عليه المناضل فرحات حشاد:" **اتصلنا من سمو الأمير الرفيع الشأن سيدي محمد الرؤوف باي نجل جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا ببرقية يعبر فيها باسم جلالة والده عن تأسفه لحوادث الأليمة التي أصابت الطبقة العاملة بهذه البلاد ويبلغ إلى هذه الطبقة العطف الأبوي لجلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا ".** [4]

---

[1] – جريدة البلاغ، العدد 7832، 3 جوان1947.

[2]– جريدة الزهرة، العدد 11484، 14 سبتمبر 1947.

[3] –جريدة الزهرة، العدد 61، 15 ماي 1947. جريدة لسان العرب، العدد 18، 15 ماي 1947.

[4] – فرحات حشاد، **المقالات 1938– 1947**: وثائق جمعها قدم لها وعلق عليها وترجم أجزائها الفرنسية الاسعد الواعر، مطبعة الثقافة للنشر والتوزيع، منستير– تونس، 2014، ص 471.

المبحث الثاني: تشكل الحركة المنصفية

انطلقت الحركة المنصفية كرد فعل ضد عزل المنصف باي ونفيه، وركزت هذه الحركة في المقام الأول من نشاطها على ضرورة ارجاع المنصف باي على أساس أن الأمين باي مُنصب ومغتصب للشرعية،[1] وضمت مختلف التيارات السياسية والمنظمات الوطنية وذلك بتنسيق بين الحركة الزيتونية والحزبين الدستورين القديم والجديد،[2] واختلفت تسمية هذا المظهر من التشكيلة فإلى جانب تسمية الحركة المنصفية، نجد تسميات أخرى منها النزعة المنصفية على حد وصف المناضل البشير بوعلي قائلًا:" **لقد تكونت نزعة منصفية جمعت عددًا من أنصار الوزارة المعزولة كالسيد محمد شنيق، محمد بدرة وغيرهم كثير من أعضاء اللجنة التنفيذية والديوان السياسي**".[3]

ونشر المراقب المدني السابق دومانتي في جريدة الأسبوع في عالم سلسلة من المقالات عن البلاد التونسية وتعرض في الفصل الذي نشر في 14 ديسمبر 1946 لقضية خلع المنصف باي، أين عرج إلى تكوين المبدأ المنصفي فقال:" **لقد كان لخلع المنصف باي وقع سيء في نفس الشعب التونسي الذي كانت أفكاره قد اضطربت بعد انتصار الحلفاء عن سلوكه مدة الاحتلال ورجع يؤنب نفسه عما قام به، وأصبح المنصف باي في نظر الشعب التونسي ضحية التفكير في نجاح القضية التونسية، فنشأت روحانية جديدة في البلاد وهي المنصفية...إن حلول المذهب المنصفي محل الدستور بشقيه اللذين بقيا متباينين في الواقع كون جبهة متحدة تحت راية المنصف باي، وأكثر من ذلك فإن البرجوازيين والمثقفين غير المنتمين للسياسة من قبل قد انضموا للدستوريين واتفقوا على مبدأ قومي معهم إلى أن قال: فإرجاع المنصف باي لعرشه هي مقدمة للمبدأ القومي**".[4]

ولقد حاولنا رصد هذه الحركة من خلال عديد الوثائق الأرشيفية، وهي في أغلبها تقارير سرية أو مذكرات إعلامية إدارية وأمنية صادرة عن الإدارة الاستعمارية، وهو ما جعلنا نأخذ موقفًا حذرًا منها ، وقد بينت هذه الوثائق أن الحركة المنصفية كانت بالأساس حركة داخلية موجهة إلى مختلف القوى السياسية والاجتماعية التونسية، وإلى السلط الفرنسية وجموع الفرنسيين على العموم، ولم تبرز زعامات خاصة بها، غير أنها أجمعت على أفراد العائلة الحاكمة وخاصة منهم الأمير حسين أخ المنصف وأخوهما محمد وابن الباي المنفي الأمير رؤوف، وعديد الموظفين العاملين سابقًا مع المنصف أمثال: الزمرلي، علي كاهية[5]، محمد بدرة، عزيز الجلولي، الذين كانوا يجتمعون لدى الأمير حسين لكن دون أن تسعى هذه المجموعة

---

[1]- جلول الريدان، المرجع السابق، ص 312.

[2]- عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 333.

[3]- البشير بوعلي، المصدر السابق، ص 63.

[4]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 202.

[5] - ولد بتونس سنة 1879، مسكنه بالكرم، درس بالجامع الأعظم، كان صديق مقرب من الشيخ الطالبي والشيخ عبد الحميد بن باديس، كان من مؤسسي الحزب الدستوري بعد حرب 1914، أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم ومساهم في جريدة الإرادة وعدد من الجرائد المشرقية، له تأثير كبير على الطبقة البرجوازية في تونس، وهو صديق مقرب أيضا من المنصف باي، قام بدور نشط منذ عام 1943 لصالح عودة السلطة إلى الباي الشرعي، وفي عام 1944 تم وضعه في الإقامة الجبرية بتوزر رفقة حمادي بدرة. للمزيد ينظر:

Roger Casemajor, **l'action national en tunisien**, sud Edition, Tunis, n d, p 252.

للتحول إلى حزب سياسي أو إلى القيام بأعمال عنيفة، بل كانت تدعو هذه الحركة بالأساس في البداية إلى العمل من أجل إطلاق سراح المنصف باي وعودته إلى الحكم في كنف الهدوء.[1]

1- موقف الشعب التونسي

اعترضت الأمين باي عند ارقائه للعرش عدة صعوبات منها: لوم العائلة المالكة والأعيان لقبوله تعويض الباي المخلوع وبالأخص رفض الشعب التونسي له بكل فئاته وتياراته، فقد رأى فيه بايًا منصبًا لا يمكن أن يعوض الباي الوطني محمد المنصف، فقد استقبلوا الباي الجديد استقبالا غير مناسب،[2] ولم يعترفوا به على الأقل في فترة حكمه الأولى إلى غاية وفاة المنصف، ونعتوه ب باي الفرنسيس،[3] ويقول سعيد المستيري في هذا الشأن: "**وبالطبع فإن الأمين باي لم يرض به أحد كباي شرعي للبلاد، إذ أن أغلبية الشعب التونسي تنازعه ذلك الحق، ويمكن معرفة مدى غضب الناس عليه بما كان يفعله التجار عند زيارته الأسواق، إنهم كانوا يغلقون متاجرهم احتجاجًا عليه في ذكرى اعتلائه العرش يوم 15 ماي من كل عام، ويذهب البعض في الاستهانة إلى حد البصاق على سيارته، ومن التحدي توضع صورة المنصف باي بجميع الأماكن التي يرتادها التونسيون وهي ظاهرة للعيان أمام العموم**".[4] وهو ما ذهبت إليه جريدة الحرية: **"إن الكايد ورساي لا يجهل أن صورة المنصف باي تباع في الأسواق في أيام الأعياد وهو يعلم بأن هذه الأسواق تغلق أبوابها عندما يزورها الأمين باي، وهو يعلم أيضا أنه في يوم المولد الشريف حدث توعك ديبلوماسي جعله في مأمن من الاشمئزاز الذي يحدثه ظهوره للعموم** ".[5] وقد أكدت سلط الحماية ذلك فجاء في إحدى المراسلات: "**لا يتمتع بثقة الشعب الذي بقي وفيًا بأكمله إلى المنصف باي الذي جعل منه خلعه بايًا شهيدًا**". [6]

إن عدم الاعتراف الشعبي بالأمين باي لم يكن ليغفل على هذا الأخير، والذي اعترف بلسانه لتوفيق المدني الذي زاره في قصره بعد نفي المنصف باي بأيام فقط قائلًا له: "**وإني متألم غاية الألم من سلوك التونسيين الذين يضيعون أوقاتًا نفيسة في طلب المحال، بدل الالتفاف حولي لكي نضع باتفاق خطة للمستقبل القريب، والمستقبل البعيد، قلت: وهل خاطبتم بذلك وهل دعوتهم؟ فتنهد وقال: أرسلت لهم مع الطيب الحداد (كاتبه الخاص) وأرسلت لهم مع الشاذلي (ابنه ومساعده) ومع غيرهما، فقالوا إنهم لا يقبلون دعوتي ولا يعترفون بوجودي، وهذه غلطة كبرى**".[7]
لقد بدى أن الشعب التونسي متعلق بالباي المخلوع محمد المنصف، وهي الحقيقة التي لم ينكرها المقيم العام في تقريره الذي

---

[1]-(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 5.

[2]- محمد صالح بن مصطفى، **حكم الأمين باي بين ثقل الإرث وجسامة المسؤولية**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 85-86، تونس، 1997، ص 13.

[3]- عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 551.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 152.

[5] - جريدة الزهرة، العدد 11400، 6 جوان 1947.

[6]- محمد صالح بن مصطفى، المرجع السابق، ص 13.

[7]- احمد توفيق المدني، ج2، المصدر السابق، ص 509.

أرسله إلى وزير الخارجية الفرنسية جورج بيدو في 30 أكتوبر 1944 قائلًا: "**إن قضيته تغذي الأحاديث السياسية والدينية التي يحبها التونسيون كثيرًا، وهذا الاهتمام الكبير بالباي يظهر لدى العامة في شكل شعور ودي نحوه** ".[1]

فإضافة إلى التفاف الشعب التونسي حول السياسيين المنصفيين، بادر إلى إمضاء العرائض في كل جهات البلاد يطالب فيها بإرجاع الملك إلى عرشه ويحتج على إبقائه بعيدًا عنهم وعن الوطن، فكان إقبال التونسيون من مختلف الطبقات على إمضاء هذه العرائض منقطع النظير، وهذا ما تؤكده شهادة طيب بلقاسم عندما قال بالحرف الواحد: "**الامضاءات تاع العرائض كنا نجمعها من أجل المنصف باي، والتي كانت الأكبر عكس تاع الاستقلال، لأن المنصف باي الشعب كامل معه دساترة وغيرهم، أمّا الاستقلال فكان مطلب النخب وحملة أفكار الحزب**".[2] ولم يصدهم عن ذلك ما قامت به إدارة الحماية من محاولات لمنعهم من الإمضاء وذلك باستدعاء من تظن أنهم هم القائمون بهذه الحركة ومطاردة الذين يطوفون بالعرائض.[3]

وجهت تلك العرائض إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية التي يترأسها الجنرال ديغول، وعبر الأستاذ محي الدين القليبي على موقف الشعب التونسي مرجعًا سبب ذلك أنهم مدفوعين بعامل ديني قبل كل شيء، فالدين الإسلامي يقضي بأنه إذا انعقدت البيعة الشرعية لأمير من أمراء الإسلام لا يحق لأي أحد مهما كانت الصفة التي ينتحلها لنفسه أن ينقضها بعد إبرامها، كما أنه لا يجوز ذلك إلا لهيئة الجماعة الإسلامية بعد أن يقرر أهل الحل والعقد من رجال الدين العاملين وفق قواعده وأحكامه (الكفر أو فقدان العقل) ويقول في هذا الشأن: "**هذا هو السبب الأصلي في موقف التونسيين وفي إجماعهم على المطالبة برجوع ملكهم سمو سيدي المنصف باشا باي إلى عرشه، لذلك فإنهم لا يعدلون أبدا عن الكفاح المشروع لتحقيق طلبهم العادل**".[4]

إن هاته المحبة الخالصة لشعب تجاه بايه يمكن أن نقف على مقدار حجمها من خلال إبراز موقفين: أحدهما للمدعو حمادي عزوزه، أين أشارت إليه إحدى المذكرات الفرنسية بتاريخ 24 جويلية 1945 بالقول: "**تونسي باسم حمادي عزوزه، اعتقل يوم السبت بتهمة السكر على الطريق العام، وقد وشم على صدره نقشًا كتب فيه عبارة يحيا المنصف باي باللغتين العربية والفرنسية**".[5] (**الملحق رقم 17**) وبشجاعة من أحد أفراد هذا الشعب وقف السيد الطاهر كمون أمام المقيم العام الفرنسي الذي زار صفاقس قائلًا له:" **إذا أنتم لا زلتم عازمين على السير دائمًا على سياستكم التي مللناها ولم ترجعوا الأمير محمد المنصف باي فتهيؤوا إلى الرحيل**".[6] فأي تقدير، محبة وشجاعة هي هذه!.

إن هذا التضامن الشعبي مع المنصف باي سيتواصل طيلة سنوات نفيه، أين أقيمت الإضرابات في كل ذكرى خاصة بتاريخ خلعه، ويمكن أن نقف على ذلك من خلال قراءة في الرسائل والعرائض الي كتبها ووقع عليه الشعب التونسي في الذكرى الأخيرة لخلع المنصف باي أي 14 ماي 1948، فتعددت وتنوعت العرائض من كل جهات البلاد التونسية،

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 151.

[2]- شهادة الطيب بن بلقاسم، المصدر السابق.

[3]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 89.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 115. 116.

[5]-(أ، م، ت، ت، م)، المصدر السابق، رقم المذكرة 856، و غ م.

[6]-وثائق ابى القاسم محمد كرو، مخطوط علي الجندوبي، المصدر السابق، ص 105.

فأرسلت معظمها إلى إدارات الأعمال، وبدورها رفعتها إلى الوزير الأكبر مصطفى الكعاك[1] ومنها من أرسلت إلى إدارة الحماية أي المقيم العام[2] أو الكاتب العام للحكومة،[3] فأرسل عامل بنزرت إلى الوزير الأكبر يعلمه أنه في 14 ماي على الساعة 11 حضر بإدارتهم وفد اقتبله خليفته وعرض عليه لائحة مرفقة باحتجاج شفوي يطابق مضمون اللائحة في المطالبة بإرجاع الباي الشرعي المبعد من منفاه،[4] وأرسلت إدارة عمل الكاف رسالة مشابهة تتحدث عن تقديم رئيس الشعبة الدستورية المسمى صالح ابن الحاج الطيب عريضة احتجاج باسم سكان الكاف في حدود الساعة العاشرة،[5] وهذا الأمر ينطبق على بقية الرسائل والعرائض والتي عبرت عن تعلقها المتين وتمسكها بالمنصف باي مطالبة بإرجاعه إلى مسقط رأسه وإطلاق سراحه، وتأمل في اصلاح غلطة تاريخية ارتكبها أحد أبناء الحكومة الفرنسية في ظل ثبوت براءة المنصف وطهارته من جميع أنواع التعاون مع المحور واصفين حالة الألم ونفسية التونسي في كل ذكرى تمثل خلعه. فكتب أهالي كل من: المهديد،[6] سوسة،[7] أولاد عون،[8] صفاقس،[9] رأس الجبل،[10] بنزرت ومنزل جميل ومنزل عبد الرحمان ومنزل بني مسلم،[11] تورز،[12] سوق الخميس،[13] سوق الأربعاء،[14] الكاف،[15] جزيرة جربة، [16]المنستير،[17] المديوني[18]، المكنين،[19]سيدي ابن علي،[20] بلد حمام سوسة ،[21] القلعة الصغرى،[22] أكوره،[23] القلعة الكبرى،[24] وهناك عدة ملاحظات يمكن استنتاجها:

---

[1]-(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة: 108، 109، 111، 114، 779.

[2] -المصدر نفسه، رقم الوثيقة 115.

[3]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 117.

[4] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 107.

[5]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 110.

[6] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 106.

[7]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 104.

[8]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 103.

[9]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 102.

[10]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 101.

[11]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 100.

[12]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 99.

[13]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 98.

[14]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 97.

[15]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 96.

[16]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 95.

[17]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 93.

[18]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 92.

[19] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 89.

[20]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 87.

[21]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 86.

[22]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 85.

[23] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 82.

[24] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 78، 79.

– يبدو واضحًا أن جمع الإمضاءات والتوقيعات يتم بشكل منظم ويتولاه ممثلو الشعب الدستورية الجديدة، فليس اختيار التاريخ وحده يثبت صفة التنظيم، فحتى توقيت استلام إدارة العمل هو واحد تقريبًا، أغلبية العرائض وصلت في الساعة العاشرة بالتحديد، باستثناء أقلية كانت على الساعة 11.

– رغم أن الرسائل والعرائض وجهت إلى إدارة العمل وإلى كاهيتها، إلا أنها تجمع على أن يتم تسليمها إلى الجهات المعنية، لأنها تعلم جيدًا أن حل القضية في يد الحكومة الفرنسية، كما أجمعت على احترامها للباي الجالس على العرش معبرين عن امتناهم له معتبرينه منقذًا للعرش من التلاشي بقبوله للحكم بعد إبعاد سلفه.

– فحوى العرائض واحد ولا يختلف كثيرًا بل وجدت من العرائض من تحمل نفس السياق، منها مثلًا عريضة أهالي بني كلثوم تتطابق تمامًا عريضة أهالي مساكن، ويمكن إبرازها على الشكل الآتي:

- احترامهم لشخصية الأمين باي لإنقاذه التاج التونسي عندما كانت نية الحكومة سيئة نحوهم.
- خلع المنصف باي هو اعتداء على المعاهدة المفروضة وخرق لها.
- المنصف بريء بشهادة ما عثر عليه من وثائق في الوزارة الألمانية وبالتالي لا مبرر للاعتداء على الذاتية التونسية المعترف بها اميًا.
- وجود المنصف في بو ظلم واستبداد وإرجاعه إلى مملكته أمر واجب، لذلك طالبوا على هذا الأساس بإعادة محمد المنصف.[1] **(الملحق رقم 18)**

2- موقف الدستوريين والمنصفيين

عرف الشعب التونسي بعد قمع شديد كان بالإمكان أن يحطمه، كيف يصنع وحدة وطنية لم يكن قد حلم بها أبدا من قبل، وقد قامت هذه الوحدة على أساس أفكار بسيطة ورمز، كان محمد المنصف يمثل الرمز بدون منازع وبالخصوص منذ نفيه إلى أرض أجنبية، فبرزت تشكيلات سياسية تتجند لاستغلال الإمكانيات المتاحة، وعلى رأسها الحركة الزيتونية القومية العربية والحركة النقابية، لقد شرع يتجسد السياق البطيء الذي سيؤدي إلى التحرر الوطني، وقد كان يشمل ضمنيًا وبوضوح في الوعي الشعبي وفي برامج التشكيلات السياسية عودة المنصف باي وجوبًا، إن سياق التحرر يستمد قوته من المنصف لأنه وحده الذي يستقطب المساندة الشعبية، هنا تكمن قوة المنصفية في كونها حاضرة في كل مكان دون أن تكون ممثلة بتشكيل سياسي خاص، إن الأعمال ستقع في المرحلة أولى بطريقة فوضوية غير منظمة، غير أنها في المرحلة الثانية تهيكلت شيئا ما، والتشكيلات السياسية التقليدية تستعيد نفسها مدفوعة بتشكيلات جديدة طموحة ومنافسة، بحيث سنرى سياق الوحدة الوطنية يتجسد في أرضيته السياسية.[2]

أ– الدستوريين:

كان عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الدستوري القديم أول من أقدم على الدفاع عن الباي الشرعي المخلوع، إذ وجه يوم 25 ماي 1943 مذكرة إلى ممثلي الدول الديمقراطية الأربع يستنكر خلع المنصف باي من طرف جيرو والأسباب

[1]– (أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 80، 84.

[2] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 223.

الواهية التي حملها بلاغه بشأن أمن قوات الحليفة بتونس، كما عبر عن تعجبه لقبول وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي هي الأوطان الكبيرة للحرية والديمقراطية على خلع ملك عن عرش أبائه بالقوة، فيقول في خاتمة المذكرة: "**الواجب بكل صدق أن يرد له (يقصد شعب) في الأجل القريب ملكه الذي لا يمكن أن يكون خطرًا على أي شخص، ولنا لنؤمل من السادة روزفلت وستالين وتشرشل رؤساء الأمم المتحدة الكبرى أن يحرصوا على تلافي هذا الخطأ اللاسياسي وغير مقبول دفاعًا عن قضية عادلة وتشريفًا لبلادهم وإرشادًا وتنبيهًا لحلفائهم الفرنسيين**".[1]

لم تكن اللجنة التنفيذية راضية مثلها مثل الشعب التونسي عن قرار الخلع، ورغم أن الثعالبي يعلم جيدًا أن فرنسا لا يمكن أن تلين بهذه السهولة لتحقيق مطالبهم في إرجاع المنصف باي إلا أنه لم يوقف مساعيه باسم اللجنة التنفيذية والتي أجمع أعضائها على دعم الحركة المنصفية، ونقف على ذلك من خلال وصف توفيق المدني:" **أما قضية المنصف باي فالثعالبي يرى أنها قد انتهت، وأنه لن يعود إطلاقًا بينما يعارضه الاخوان المنصف ومحي الدين والحبيب ويرون أن المطالب الآن يجب أن تنحصر في إرجاع الملك الشرعي، فمتى رجع هيأنا معه منهاج عمل صالح** ".[2]

يبدو أن الثعالبي الذي ظهر عليه غياب الحماس يبدو منطقيًا إذا علمنا أنه لم يرد أي رد على مذكراته التي رفعها إلى الأمم التي تنادي بالحرية والديمقراطية، فإضافة إلى المذكرة السابقة الذكر أرسل مذكرات أخرى من بينها تلك المرسلة إلى قنصل الولايات المتحدة وقنصل بريطانيا، تناول فيها السياسة العامة بتونس بعد تحرير البلاد من قوات المحور، ندد فيها بالسياسة الفرنسية وخاصة بخرق جوان المقيم العام بالنيابة التزامات حكومته، فانتهك حرمة الشريعة الإسلامية بخلع ملكًا مسلمًا، وفي دفاعه عن الباي المخلوع قدم حججًا لعدم شرعية الخلع فيقول: "**فنحن نرى من هذه النظرة البسيطة أن جلالة الملك محمد المنصف بالرغم من خلعه وإبعاده وحتى تنازله الذي وقع بالمنفى تحت جملة من عوامل الإكراه، بالرغم من ذلك لا يزال يعتبر من طرف التونسيين هو الملك الشرعي الوحيد**".[3]

كما أرسل مذكرة طويلة أخرى بتاريخ 10 مارس 1944 إلى رئيس الحكومة المصرية شارحًا في رسالته الفعل الشنيع الذي قام به الحلفاء فور دخولهم إلى تونس بخلع المنصف باي وتوجيه له تهمة كاذبة ليس لها أي ظل من الحقيقة كما حاول دحض هذه التهمة بإبراز مواقف المنصف باي في فترة حكمه، فترة الاحتلال الإيطالي والألماني للبلاد التونسية وقال: "**الحقيقة الواقعة أن المليك المعظم لم يأت الزمان بمثله في ملوك تونس من آل الحسينيين وعلى الأخص الذين عاشوا تحت نظام الحماية الفرنسية**"، وأكد على عدم شرعية الخلع بالقول: "**إن خلع ملك البلاد هو أمر لا تملكه فرنسا بمقتضى ما بينها وبين تونس من معاهدات، بل هو في الواقع مخالف مخالفة صريحة لهذه المعاهدات**"، كما عبر على أن الطغاة المستعمرين عندما وقفوا على "**أن عملهم فيه مخالفة للمعاهدات سعوا إلى حمله على التنازل عن العرش بوسائل مختلفة، وأمام رفضه لعروضهم عمدوا إلى وسائل الإرهاق والتعذيب حتى فازوا منه أخيرًا بما يرغبون**". كما اقترح في الرسالة أن يسعى زعماء الوحدة لدى حكومات الحلف الديمقراطي وواضعي ميثاق الأتلانتيك إلى

---

[1]- مذكرة إلى ممثلي الدول الديمقراطية الأربع من الحزب الدستوري التونسي الذي يترأسه الجليل المنعم عبد العزيز الثعالبي نقله محي الدين القليبي في كتابه مأساة عرش، المصدر السابق، ص ص 157. 158.

[2]- أحمد توفيق المدني، ج 2، المصدر السابق، ص 510.

[3]- مذكرة في السياسة العامة بتونس بعد تحرير البلاد من قوات المحور مرسلة إلى جناب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وجناب قنصل بريطانيا بتوقيع الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري التونسي ورئيس لجنته التنفيذية، نقلها محي الدين القليبي في كتابه مأساة عرش، المصدر السابق، ص (138،151).

تحقيق أهداف منها ما يخص تونس، تمثل الهدف الأول في: "**إرجاع الملك صاحب العظمة محمد المنصف المبعد الآن في الجزائر إلى عرشه واحترام قدسية هذا العرش وحقوق الجالس عليه**".[1]

ومن الجزائر يصرح توفيق المدني: "**الحالة التونسية غريبة في بايها، فعوض ملك واحد يوجد 3 ملوك الأول صاحب السيادة ولا حكم له وهو جلالة المنصف، الثاني ملك يحكم ولا سيادة له وهو جلالة الأمين باي، الثالث له السيادة والحكم معًا وهو صاحب الجلالة مونص نائب فرنسا والوزير المقيم العام...لا يرون فيه(التونسيون) الملك الشرعي(الأمين باي) بل مجرد محافظ على السلطة الملوكية وحارس العرش الحسيني** ".[2]

كما سعى أعضاء اللجنة التنفيذية وعلى رأسهم صالح فرحات الكاتب العام للجنة والمنصف المستيري أمين صندوقها ورئيس لجنة الشؤون السياسية فيها لمقابلة الأمين باي وتناقشوا معه حول مسألة العرش، وأشاروا عليه بأن يطالب بإرجاع المنصف باي ويستنكر إبقائه في معتقله ويعلن أنه متى وقع إرجاعه يتخلى له عن العرش لأنه الآن ينوبه فيه، وبذلك يصحح موقفه إلى جانب الملك الشرعي، العائلة المالكة والشعب ويقطع الطريق على الدسائس الاستعمارية التي تحاول استغلال أي منفذ لإيقاع الخلاف بين العائلة المالكة وبين الشعب والعرش.[3]

أمّا بخصوص رئيس الحزب الدستوري الجديد فما إن اطمأن على سلامة مصيره بعد انتصار الحلفاء بتدخل دوليتل[4] لفائدته حتى ساهم بنشاط في الحملة المنصفية، بإرسال مكتوب إلى ملك إنجلترا جورج الخامس، لفت فيها نظره أن قواد فرنسا الحرة قد انتهزوا فرصة الرعب السائد حينذاك بالبلاد ليعزلوا الملك الشرعي المنصف باي بالقوة، غايتهم من ذلك الانتقام منه رغم مقاومته لتهديدات الألمان والايطاليين وضغوطهم وبقائه مصرًا على وفائه للحماية الفرنسية، وفي غرة جوان 1943 بعث بمكتوب[5] آخر إلى الرئيس الأمريكي روزفلت عن طريق القنصل دوليتل بشأن تصرف عسكر فرنسا الحرة الذين قصدوا من خلعه بصورة غير شرعية إهانة الشعب التونسي.[6] كما كتب تقريرًا طويلًا في 28 فيفري 1944 إلى المقيم العام بعنوان المشكل التونسي وعرج فيه إلى قضية المنصف باي فقال: "**مسألة المنصف باي والحق يقال هي الشغل الشاغل الذي سينكد عيش الحماية إلى أن يأتي يوم تعزم فيه فرنسا بعد الاطلاع على حقيقة الأمر على أن تتخذ**

---

[1]– مذكرة مرفوعة من الحزب الدستوري التونسي الذي يترأسه الجليل المنعم الثعالبي إلى رئيس الحكومة المصرية نقلها محي الدين القليبي في كتابه مأساة عرش، المصدر السابق، ص (120، 127).

[2]– جريدة الزهرة، العدد 11508، 12 أكتوبر 1947.

[3]–محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص ص 88. 89.

[4] –كان مشجعًا لأنصار المنصفية بفضل ما اتخذه من مواقف وبذله من نشاط لدى عودته إلى تونس إبان تحريرها من احتلال قوات المحور، فأجرى اتصالات بجميع الأوساط التونسية للاطلاع على ما يجري في المحتشدات والسجون من أمور، واتصل برؤساء الشعب الدستورية وطالبهم بأن يقدموا له تقارير مفصلة عن الأوضاع في منطقتهم، حتى يتمكن من إبلاغها إلى مورفي، لقد عارض قنصل الولايات المتحدة قرار عزل المنصف باي، ولما فشل في اصلاح الوضع، انبرى للدفاع عنه لقناعته بوجوب عودته إلى عرش أجداده. للمزيد ينظر: عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 149.

[5] – يشير المناضل علي المعاوي بأن الحزب دفاعًا منه عن الباي المخلوع أرسل رسالة إلى ملك إنجلترا في شهر جوان 1943 عن طريق الخارجية بواسطة الضابط روزن، كانت محررة بالإنجليزية ببلاغة صلاح الدين بوشوشة، ولا ندري بصورة قطعية إن كانت الرسالة التي نسبت إلى بورقيبة هي نفس الرسالة التي تحدث عنها علي المعاوي أم انه كان هناك رسالتين أحدها باسم رئيس الحزب والأخرى باسم الحزب. للمزيد ينظر: علي المعاوي، **رجال صدقوا (ما عاهدوا الله عليه)**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2010، ص 111.

[6]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 150.

ضد مليكنا المفدى قرارًا تقره العدالة البحتة والسياسة السامية، وهذا العمل إن تم لا يقع تأويله كضعف من فرنسا بل بالعكس، إنها ستتمكن بفضله أن تجلب إليها صوب العواطف الروحانية المنهالة على اسم المنصف باي ".[1]

من الواضح من خلال قراءة مذكرات الثعالبي والحبيب بورقيبة، انه إذا كان الثعالبي ومن وراءه الدستور القديم وخاصة محي الدين القليبي يركز على الجانب الديني لتبرير عدم شرعية خلع فرنسا للمنصف، فإن الدستور الجديد يركز خاصة على عدم تلائم هذا الخلع مع بنود الحماية والقوانين. لهذا فهو يعده مظلمة صريحة حسب ما جاء في تقرير الديوان السياسي السابق الذكر.[2]

ب- المنصفيين

يعتبر الوزير الأوّل للمنصف باي سابقًا من أبرز المنصفيين الذين بقوا على وفاء للعاهل المخلوع رفقة بقية وزرائه، الذين قدموا استقالتهم في 15 ماي 1943 تضامنًا ورفضًا لقرار خلع المنصف باي مطالبين برجوعه، فأصبح محمد شنيق من أبرز العناصر النشيطة ضمن ما سمي بالحركة المنصفية،[3] فقد استغل تطورات الصراع من أجل السلطة داخل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، ليعلق المنصفيين آمال على زيارة الجنرال ديغول التي سيقوم بها إلى تونس يوم 27 جوان 1943.[4]

عند زيارة الجنرال ديغول أقيم حفل لاستقباله في الإقامة العامة ودعي إليه محمد شنيق،[5] رغم تردده في قبول الدعوة لكن عزيز الجلولي وحمادي بدرة ألحا عليه بقبولها، وعلى إثر ذلك توجه إلى الحفلة والتقى بالجنرال ديغول ودار بينهما نقاشًا قصيرًا عبر فيه شنيق عن إخلاصه للباي المخلوع، ما أثار انتباه الجنرال الذي طلب منه إرسال مذكرة حول قضية محمد المنصف، وهذا في غياب المقيم العام ماست الذي لم يحضر المحادثة، لقد كان أنصار المنصف باي يأملون برؤية ديغول يعالج القضية بمراجعتها، رغم هذا الأمل لكن هاته المرحلة الدقيقة في صعود ديغول الذي كان يرى جيش إفريقيا ينظم إلى حركته، وحيث كان يتقبل انخراط مجموع فرنسي شمال افريقيا، هل كان يسع ديغول حتى لو أراد ذلك أن يسمح لنفسه بعمل يحتمل أن يُؤول على أنه مس بسيادة فرنسا ومجدها؟. [6]

كان بالنسبة إلى شنيق وأصدقائه تحرير المذكرة هو القطعة الأولى في الملف والعنصر الأساسي الذي ينبغي أن يطلق دينامية إعادة الاعتبار الشاملة، وشرع ماست الذي متن ساعده دعم ديغول له، وبعد أن حيد المنصف وطمأن الأمين باي، أصبح يخطط لتصفية المنصفية الناشئة والقضاء على المساندة الانجلو أمريكية.[7]

وعلى اثر ذلك بدأت التتبعات ضد محمد شنيق، تولاها أكثر الأشخاص دراية بمجريات تلك الفترة، وهو مفوض الشرطة كازماجور والذي يقول:" **أخيرا كانت نتيجة رحيل السيد دوليتل والتحقيق الذي فتح ضد سي محمد شنيق**

---

[1]- الحبيب بورقيبة، **تقرير الذي بعث به الكاتب العام للحزب التونسي الى المقيم العام لفرنسا بتونس بعنوان المشكل التونسي**، بتاريخ 28 فيفري 1944، ص 5.

[2] - خالد عبيد، **صدى مسالة المنصف باي في أواسط الوطنيين التونسيين بمصر**، مجلة الروافد، عدد 3، تونس، 1997، ص 108.

[3]- محمد صالح بن مصطفى، **محمد شنيق رجل التحديات، المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 99-100، تونس، 2000، ص 463.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 189.

[5] - عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 552.

[6] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص ص 202. 203.

[7] - المرجع نفسه، ص 204

أن كبح شيئًا ما جماح المنصفيين الذين خسروا دعمهم الأوثق وتملكهم القلق لفكرة أن قضية شنيق يمكن أن تفضح النشاط الثوري للكثير منهم"، تتمثل هذه التتبعات في سلسلة من الاستنطاقات امتدت قرابة 5 أسابيع وقد بدأت بضعة أيام من إعلان تنازل المنصف عن العرش، وتكفل بالقيام بعملية الاستنطاق الجنرال مورو وديبوا نائبه من الشرطة العسكرية، كان يريد معرفة كل شيء عن ماضي شنيق السياسي ونشاطه كوزير أول للمنصف باي.[1] كان شنيق واثقًا أن حديثه مع ديغول الذي علم به ماست لم يكن غريبًا عن فتح هذه التتبعات، ولا يستبعد أن يكون بعض العناصر المحيطة بالأمين قد اشتركت فيها بدفع من مصالح الإقامة العامة.[2]

تم اتهام محمد شنيق بالتآمر من أجل تغيير النظام بعد أن اعترف بعقد اجتماع في منزله برادس يوم 19جوان 1943 للاحتفال بذكرى ارتقاء الباي إلى العرش، وعلى إثر ذلك اعتقل ليلة 15 أوت بأمر من مورو بعد استنطاقه، ولم يتم الافراج عنه إلى غاية 17 أوت بعد أن قضى ليلة أرق إثر محاولة القبطان ديبوا اللامجدية انتزاع توقيعه على وثيقة تلزمه بالتوقف عن كل عمل لصالح المنصف باي وكل نشاط سياسي، وذلك بتدخل كل من عزيز الجلولي وحمادي بدرة والطاهر بن عمار وتوسط لهم لدى ماست ألبرت بسيس وشارك سوماني، ووصلت مساعيهم حتى الجزائر لدى ماسيجلي والجنرال كاترو، ويعتبر شنيق أن الفضل في ذلك يعود إلى التدخل الحاسم من طرف شخصين جزائريين من الدرجة الأولى هما الدكتور عبد النور طمزالي، والسيد عمر بودرية اللذان كان لهما اهتمام بالقضية المنصفية.[3]

ج- الحركة الزيتونية

عرفت البلاد التونسية حركة مطلبية أطلقها أساتذة الزيتونية مع طلابهم، كان الأساتذة يطالبون بالحاق رواتبهم وتنظيم مهنتهم مثل ما يجري العمل به في التعليم العمومي، أمّا الطلاب فتتلخص في فتح إمكانية الالتحاق بالوظيفة العمومية وإصلاح برامج التعليم غير مؤهلة لذلك، وفي الواقع إن هذه الحركة المطلبية تدفعها حركة سياسية ثقافية واسعة متجذرة عميقًا في المجتمع التونسي، كانت أهدافها من جهة تتعلق بمرجعية دائمة وضرورية إلى العروبة والإسلام ومن جهة أخرى الولاء السياسي التام للباي المخلوع، وعلى إثر ذلك ظهر تياران: تيار تحديثي ثقافي سياسي يقوده الفاضل بن عاشور[4] والشاذلي بلقاضي، وتيار آخر محافظ يقوده صالح النيفر والجماعات السرية مثل الكفاح والهلال.

---

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 205.

[2] – عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 553.

[3]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 207.

[4]– ابن الامام الشيخ الطاهر بن محمد بن عاشور، أحد أعلام تاريخ تونس المعاصر ومن أعلام الفكر الإسلامي الحديث، موسوعي الثقافة، خطيب، سياسي، مفتي محاضر، ومصلح ومؤرخ أيضًا، ولد في 17 أكتوبر 1909، تحصل على شهادة التطويع سنة 1928 بعد دراسته بالجامع مدة 5 سنوات، تولى التدريس بالجامع بصفة مدرس معاون سنة 1932 وواصل التدريس بتلك الصفة إلى أن حصل على رتبة أستاذ في العلوم سنة 1943، كان له اهتمام بالنشاط الصحفي، ساهم في صدور صحيفة أدت دورًا كبيرًا في تونس خلال سنتي 1947-1948 هي لسان العرب لصاحبها الكاتب والمحامي عبد العزيز الشابي. للمزيد ينظر: محمد بوذينة، **سلسلة مشاهير: محمد الفاضل بن عاشور 1909–1970**، رقم 152، منشورات محمد بوذينة، الحمامات-تونس، 1996، ص3. سلسلة آفاق اسلامية، رقم 3، **الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومسيرة التحرير والتنوير**، وزارة الشؤون الدينية، تونس، 1992، ص (86، 107).

في إطار النشاط الذي قام به الزيتونيين، وجهت لجنة الطلبة الزيتونيون في 8 ديسمبر 1943 رسالة إلى الجنرال ديغول مطالبين بإصلاح الغلطة الفادحة التي ارتكبها الجنرال جيرو وجوان، والسماح للمنصف باي بالرجوع إلى تونس،[1] وفي هذه الخطوة من الشاب الزيتوني ما يبرز تعلقه بالباي، فقد تظاهر بثقته في الجنرال ديغول وطرح المسألة مرة أخرى رغم علمه المسبق بخيبة أمل المنصفيين بشأن زيارته إلى تونس.[2] كما حاول استغلال ما جدَّ إثر الحدث الخارجي الذي تمثل في الزيارة القصيرة التي أداها الأميران السعوديان سعود وفيصل وهما الابنان الأكبر والأوسط للملك عبد العزيز آل سعود، في دفع طلبة الزيتونة نحو مقدمة المعركة الوطنية.[3] وقد تمت الزيارة يوم 11 ديسمبر 1943 بعد إقامة في الولايات المتحدة حيث نابا عن والدهما في توقيع ميثاق الأمم المتحدة، وقد خصهما الأمين باي وأبناؤه وحاشيته باستقبال بهيج في قرطاج، لكن المفاجأة ستحدث في اليوم الموالي عند زيارة الأخوين لجامع الزيتونة لتأدية صلاة الجمعة فيه،[4] وقد استعد الزيتونيون كل الاستعداد لاستقبالهما، كان الناس من الكثرة حيث لم يكن هناك مكان لموطئ القدم في فناء الجامع وكذلك في الأسواق المجاورة والحي المحيط مباشرة، وقد مر زمن طويل لم يشهد فيه مثل ذلك الاحتشاد منذ الأيام السعيدة في عهد المنصف باي، ولم تلبث الأصداء أن تردد اسمه فور انتهاء الصلاة، أعطى الشعراء إشارة الانطلاق وأصبحت التظاهرة سياسية بوضوح ولم تعد تسمع سوى هتافات الطلبة: تعيش الوحدة العربية! تعريش العربية السعودية! يعيش المنصف باي! المنصف باي! وبدا على الأميران التحفظ دون أن يبدو عليهما أي رد فعل، ولكنهما يلاحظان بانتباه ويحييان بهدوء الهتافات والتي رافقهما طوال جولاتهما المترجلة عبر الأسواق حتى دار الباي بالقصبة.[5]

إن هذا الوضع ما كان ليقبل ماست بتكراره، فأعلم السعوديان بشكل لبق أن لا يمددا إقامتهما وذلك لأسباب أمنية، ليغادر الأميران[6] في اليوم الموالي باتجاه السعودية عن طريق القاهرة.[7] ويروي كازماجور الحادثة فيقول:" **إنها لصدفة سيئة الحظ أن يزور أميران سعوديان لدى مرورهما بتونس يوم 12 ديسمبر يرافقهما الوزير السعودي بلندن الجامع الكبير، وأثناء هذه الزيارة هتف الطلاب بشعاراتهم المفضلة: المنصف باي! تعيش الوحدة العربية!... لتتوج هذه الأحداث المؤسفة والمسيئة للوفاق الفرنسي –التونسي، شرع الاساتذة الزيتونيون بدعوة من القادة السياسيين في إضراب منذ يوم 13 ديسمبر، وذلك حسب الأغلبية المطلقة من الأصوات وبدعم من الحزبين الدستوريين والعديد من التجار والأعيان**".[8]

---

[1]– مختار العياشي، المرجع السابق، ص 252.

[2] – علي الزيدي، الزيتونيون و دورهم ...، المرجع السابق، ص 527.

[3]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 230.

[4] – عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 555.

[5] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 231.

[6]– إن مسالة الزيارة ودوافعها الحقيقية لا تزال غامضة والفرضيات التي طرحت بين: هل هذا التوقف يعود إلى أسباب تقنية صدفوية؟ أم يعود لدوافع أمنية جوية في زمن الحرب؟ هذا لا يبرر إقامة دامت 3 أيام، هل الأمر يتعلق بمبادرة إنجليزية باتجاه سياسة عربية متطورة تشمل اقطار المغرب؟ أم أن الامر متعلق برغبة مستعجلة للأمير فيصل في الاطلاع على أوضاع الشعوب العربية في المغرب؟ للمزيد ينظر: سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 231.

[7]– عبد الوهاب جمل، المرجع السابق، ص 555.

[8]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 232.

استجاب أساتذة الزيتونة لنداء الدستوريين، فشنوا اضرابًا بداية من 13 ديسمبر 1943، فوقف الأمين باي داعمًا له، وتحت غطاء المطالب النقابية كانت تستقطب حركة سياسية وطنية وقومية عربية واسعة ومتعلقة كل التعلق بالمنصف باي، وكانت تتمتع بمساندة غير متحفظة من قبل الحزب الدستوري الجديد، المنصفيين، النقابات الوطنية قيد التكوين، وأعضاء المجلس الكبير والعديد من التجار. كما كان للقاعدة الدستورية دور في مساعدة الحركة الزيتونية. وتواصل الاضراب إلى غاية حدوث التسوية في بداية سنة 1944.[1]

ازداد نشاط الحركة المنصفية سنة 1944 بشكل واضح وأكثر تنظيمًا من سنة 1943، حيث كان لزيارة حسن قلاتي إلى الجزائر بعد أن تدخل بالأوساط الجزائرية القريبة من الدوائر الحكومية، والتي دافع لديهم بفاعلية عن قضية المنصف باي، نتائج إيجابية لا تدعوا للتشاؤم إذ صرح كالآتي: "**إن المساعي العديدة المبذولة لدى الحكومة الفرنسية سيأتي بثمارها في المستقبل القريب لو أن الشعب أثبت إجماعه في رغبته أن يرتقي المنصف باي إلى العرش من جديد**". وحتى وإن بدت تصريحاته قابلة للنقاش، إلا أن تأثيرها كان واسع الانتشار، فكانت نقطة انطلاق للقيام بحملة كبيرة من العرائض، وكان المنصفيون الذين استعادوا حيويتهم بمثلهم حمادي بدرة، الحزب الدستوري الجديد ممثلًا بعلي كاهية، هم من يدفع هذه الحركة بلا كلل، وقد ساعدهم الزيتونيون بقوة.[2]

كللت تلك الجهود المشتركة إلى تشكل تنظيم سمي بلجنة الدفاع عن المنصف باي ضمت دستوريين من اللجنة التنفيذية والديوان السياسي وشخصيات تونسية مستقلة وبعض الأمراء الحسينيين والمستشارين السابقين ووزراء المنصف باي وعلى رأسهم محمد شنيق،[3] وأشرفت على تلك الحملة الضخمة التي امتدت إلى كامل البلاد، فجمعت آلاف التوقيعات على مئات العرائض، وقع عليها الشعب التونسي بكامل عناصره: أمراء حسينيون، تجار، حرفيون، عمال، وحتى بعض الشيوعيين، وكذلك الدستوريون.[4]ووجهت كل التيارات السياسية برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية أوريول Vincent Auriol ولرئيس الوزراء بول رمديي ولوزير الخارجية جورج بيدو، جاء فيها: "**يسعدنا تذكيركم بالقرار المتهور للجنرال جيرو، المتعلق بسمو الباي سيدي محمد المنصف حاكم البلاد، إن قرار الخلع من صنع سلط عسكرية غير مؤهلة لذلك، خاصة أنه يتعلق بحاكم مسلم يتمتع بكامل السلط الدينية، ويعتبر هذا القرار خرقًا لتعهدات فرنسا التي تضمنتها معاهدة باردو، لذلك ثقتنا كبيرة في فرنسا التي تحكمها سلط منتخبة ديمقراطيًا لن تصادق ولن تزكي مثل هذا الاجراء الذي أملاه تصرف فردي متسلط**" ووقعت هاته البرقية من طرف كل من: العروسي حداد رئيس محكمة الشرع، صالح فرحات وصالح بن يوسف من الديوان السياسي، فرجاني بلحاج عمار من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الفاضل بن عاشور ممثل الجمعية الخلدونية، محمد بوغريبة ممثل أساتذة الزيتونة، بشيرة بن مراد الاتحاد النسائي التونسي، محمد شنيق والماطري ومحمد عزيز جلولي وزراء سابقين.[5]

---

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 233.

[2]– المرجع نفسه، ص 238.

[3]– محمد الصالح بن المصطفى، المرجع السابق، ص 363.

[4]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 238.

[5]– محمد الصالح بن المصطفى، المرجع السابق، ص 363.

لكن الحركة المنصفية لم تكتفي بمطلب إرجاع المنصف باي بل أخذت شيئًا فشيئًا أبعادًا أوسع، إذ عملت منذ خريف 1944 على صياغة برنامج عمل حددت فيه أهم المطالب الوطنية واتخذته قاعدة لعملها السياسي وهو ما ظهر في شاكلة منظمة عرفت باسم اللجنة 7 والتي تتشكل من: الحبيب بورقيبة الأمين العام ممثلا للديوان السياسي، صالح فرحات الأمين العام للجنة التنفيذية، محمد بن رمضان رئيس القسم التونسي من المجلس الكبير، الطاهر بن عمار عضو المجلس الكبير ورئيس الغرفة الزراعية، محمد بدرة ممثل الحركة المنصفية، محمد الفاضل بن عاشور ممثل جامعة الزيتونة، مصطفى الكعاك محامي، ثم انضم إلى اللجنة 7 الأستاذ المحامي الطاهر الأخضر لتصبح اللجنة 8.[1] إن هذه التشكيلة قد جمعت كافة العناصر والجمعيات والأحزاب على صعيد واحد وقررت اللجنة في اجتماعاتها على أن تكون مطالب الشعب التونسي مقصورة على الاستقلال الداخلي للشعب التونسي،[2] بمنح البلاد استقلالها الذاتي[3]وإقامة نظام ملكي دستوري وذلك في اجتماع أكتوبر 1944 بمكتب صالح فرحات وتم توقيع اللائحة الصادرة من أعمال اللجنة 8 في 30 أكتوبر من نفس السنة، فكانت منطلقًا لقيام جبهة وطنية سيتم الإعلان عنها لاحقًا في 22 فيفري 1945.[4]

أمّا الزيتونيون الذين كانوا ضمن الحركة المنصفية فقد نسقوا وتلاميذ المدرسة الصادقية، وتكونت لجنة مشتركة تضم زيتونيين، طلبة من الصادقية وجمعية الشبان المسلمين وضمت: أحمد بن صالح طالب في المدرسة الصادقية كرئيس، محمد الصالح النيفر طالب بجامع الزيتونة كنائب له، عبد الله شريط طالب جزائري بجامع الزيتونة وكأمين مال، والوهاب بكير أستاذ بالمدرسة الصادقية كأمين مال أيضا، وقد اندفعوا أكثر فأكثر في العمل السياسي. [5]

إن الاطلاع على الوثائق الأرشيفية لنشاط الحركة المنصفية سنة 1944 يعطي للصورة إضافات أكثر وضوحًا، كانت الميزة تكمن في نشاط الحركة الزيتونية، فقد أشارت إلى تعدد الوسائل المستعملة من طرف الطلبة للمطالبة برجوع المنصف، وخاصة مع اقتراب الذكرى الثانية لخلعه، فتكاثفت الكتابات الحائطية في المدينة العتيقة وكتبت عبارات شبيهة بهذه: "**طالبون رجوع المنصف إلى تونس وتفكروا يا إسلامي المنصف المخلص إلى بلده**".[6](**الملحق رقم 19**) ووزعت المناشير في الأسواق ومناطق التجمعات نجد من بينها منشور 18 أوت 1944 نقتبس منه:" **كل تونسي يعتقد أن سعادة بلاده في رجوع المنصف باي ولو تعطي لتونس الاستقلال الداخلي، وإن يوم الاستفتاء قريب ويوم النظر**

---

[1]- علي الزيدي، **دراسات في تاريخ التعليم بالبلاد التونسية في الفترة المعاصرة**، منشورات منتدى الغرابي للدراسات والبدائل، صفاقس، 2014، ص 618.

[2]- حمادي الساحلي، **رسالة من المرحوم محي الدين القليبي حول الوضع بتونس غداة الحرب العالمية 2**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 35-36، تونس، 1984، ص ص 103 .104.

[3] – رفع شعار الاستقلال الداخلي للامة التونسية على أساس ديمقراطي، وكان له تأثير بالحركة المنصفية، استمال هذا الشعار عطف العالم الحر خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت رهان الدستوريين في مواجهة فرنسا، وينتظرون من الأمريكيين الضغط على حليفتهم فرنسا حتى تستمع إلى مطالبهم الإصلاحية الهادفة إلى تطوير نظام الحماية ولا إلى ازالته. للمزيد ينظر: عروسية التركي، **الحركة اليوسفية في تونس 1955–1956**، مكتبة علاء الدين، صفاقس–تونس، 2011، ص 38.

[4]- علي الزيدي، **الشيخ محمد الفاضل بن عاشور والحركة الوطنية نضاله السياسي من 43–1953**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 107-108، تونس، 2002، ص 61.

[5] –مختار العياشي، المرجع السابق، ص ص 255. 256.

[6]- (أ، م، ت، ت، م)، المصدر السابق، و غ م.

في أحوال الأمم الضعيفة أقرب من القريب".[1] كما نُشر ووزع منشور يوم 13 ماي في ذكرى خلع المنصف باي جاء كالآتي: **أيها الزيتونيون، يا سلالة الأغالبة، إن يوم 14 ماي من العام الماضي وقع خلع وإبعاد ملكنا الشرعي، محمد المنصف باي بحجة مخالفة القانون الدولي ومعاهدة باردو وموقفه الشريف إزاء المتحاربين بمكيدة دبرها أعدائنا، فواجبنا أن نجعل يوم 14 ماي يوم حداد عام يعطل فيه العمل، التعليم بالجامع كامل اليوم إظهارًا لحزننا وتعلقنا بملكنا الشرعي".**[2] **(الملحق رقم 19)**

وجدت هاته المنشورات التي طالبت بإضراب 14 ماي صدى واسع لدى التجار الذين اخلقوا ستائر محلاتهم في المدينة، وأقيم حفل إحياء الذكرى بجامع الزيتونة وبالخلدونية وببيت محمد شنيق برادس وفي سيدي بوسعيد عند حسين ومحمد اخوة الباي المخلوع.[3] كما اتخذ النضال إضافة إلى المنشورات شكل بث الاشاعات منها: فكرة الاستفتاء لصالح المنصف وهو ما تؤكده مذكرة 24 جويلية 1944، جاء فيها: **"تنتشر فكرة الاستفتاء لصالح لمنصف باي بين عقول معينة عنيفة بشكل خاص، إشارة إلى الميثاق الأطلسي".**[4] وأخرى تروج لفكرة حصول اتفاق بين ديغول والأمين باي وهو ما أكدت عليه مذكرة فرنسية بتاريخ 18 أكتوبر 1944 وأوضحت أن هاته الفكرة تم نشرها منذ شهر ووزعت في شكل منشور إلى جميع انحاء تونس. [5] **(الملحق رقم 20)**

وأمام الانتقادات اللاذعة للسياسة الفرنسية بتونس من طرف منظمة فرنسا المكافحة **la France combattante** ومن طرف المجلس القومي للمقاومة **conseil national de résistance** وقد تزعم هذه الحملة الجنرال كاترو خاصة بعد محاكمة استيفا، أشارت بعض الوثائق إلى ما كان يروجه المنصفيون من أن المجلس طالب بعودة المنصف وهذا ما حملته المذكرة الفرنسية رقم 313 بتاريخ 22 مارس 1945 جاء فيها: **"يقال أن الأعضاء المؤثرين في C.N.R ينوون إصدار اقتراح لصالح المنصف باي، وبحسب المعلومات المرسومة حول هذا الموضوع في الوسط كان من المقرر أن يصل إرسال أمس إلى إحدى وكالات الاعلام في تونس معلنًا أن منظمة فرنسا المكافحة كانت ستتبنى موقفًا يعبر عن عودة الباي السابق على عرش السلالة الحسينية بعد صدور الحكم في محاكمة الأميرال استيفا".**[6]

كما لجأ الطلبة الزيتونيون إلى طبع صور المنصف باي وتوزيعها، وأدى هذا النشاط إلى إلقاء القبض على طالبين وضعا تحت الإقامة الجبرية وهما الطالب أحمد الخبثاني المعروف منذ الثلاثينيات بنشاطه في صفوف الحزب الدستوري الجديد، وأحمد القروي نجل قاضي سوسة، ويتضح هذا من خلال التقرير السري الذي رفع إلى الكاتب العام للحكومة التونسية تحت عنوان نشاط المنصفية في جامع الزيتونة بتاريخ 12 جوان 1944 جاء فيه:" **الشاب أحمد بن محمد بن خليفة بن كروي ابن قاضي سوسة...في ذكرى خلع المنصف باي قام هذا الطالب فجأة بنشر صور للملك المخلوع على جدران**

---

[1]- (أ، م، ت، ت، م)، المصدر السابق، و غ م .

[2] المصدر نفسه، و غ م. (أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم وثيقة 2.

[3] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 262.

[4]- (أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 9.

[5]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 35.

[6]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 50.

المسجد، لتجنب أي حادث تم دعوة والد الشخص المعني بشكل غير رسمي من قبل الوزير الأكبر للبحث عن ابنه في تونس وإعادته إلى سوسة وهذا ما تم فعلا".[1] (**الملحق رقم 21**) كما عثر على منشورات في 28 جويلية علقت على باب فرنسا وباب سويقة وجدران مبنى المدينة وحملت ما يلي: "**معاناة المنصف باي في الأكل، تنازل الملك عن الحكم باطل لأن الشيخ التيجاني المسجل على رأس جماعة غير معروفة وغير معترف بها، يجب إعادة المنصف باي فالتونسيون مستعدون لخوض أسوا الأعمال الانتقامية**". وعلقت المذكرة الفرنسية عن هذا المنشور الذي نقلته بالقول: "**ربما من الضروري التمييز بين هذه النشرة والرسالة الأخيرة التي يقال أن شيخ الثعالبي أرسلها إلى المقيم العام**".[2] (**الملحق رقم 22**)

نضيف إلى نشاط الحركة الزيتونية ما قام به الزيتونيون من تشجيع السكان على عدم الاعتراف بالباي محمد الأمين والتنديد بخلع المنصف باي في كل المناسبات التي يزور فيها الباي السكان من خلال إصدار صرخات في ذلك الشأن، وبدا أنهم نجحوا في ذلك وأكدت مذكرة فرنسية مؤرخة في 13 ديسمبر 1944 ذلك قائلةً: "**انتشرت الشائعات بالفعل بأن سيدي الأمين باشا باي لا يذهب للأسواق لتجنب هاته الأحداث** ".[3] وبما أن الأمر لم يعد مجرد أعمال بسيطة من قبل المنصفيين، فقد تضخمت الحركة المنصفية وكان لا بد من رد فعل بالنسبة لإدارة الحماية، فتحرك المقيم العام ماست، فاحتجزت العرائض في أمكنة عديدة، وفي صفاقس التي حطمت الرقم القياسي في الامضاءات وقع ايقاف العديد من الموقعين، وأرسل حمادي بدرة وعلي كاهية إلى تورز في إقامة جبرية، ووقع تفتيش بيت محمد شنيق وصالح فرحات بالكرم، كله في محاولة لضرب هاته الحركة والقضاء على النشاط التصاعدي لها بين الأوساط الشعبية في تونس.[4]

---

[1]-(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 4.

[2]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 15.

[3] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 27.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 238.

المبحث الثالث: العمل المنصفي ضمن جبهة وطنية 1945-1948

ساهمت عدة عوامل خارجية وداخلية في تراجع نفوذ القوى الاستعمارية بصفة عامة ونفوذ فرنسا بوجه خاص، فقد انتهت الحرب العالمية 2 بتغير في موازين القوى العالمية وبروز قوى دولية متصارعة ومؤثرة في مجريات الأحداث مناهضة للاستعمار القديم، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي،[1] وكانت معارضتها للاستعمار تندرج ضمن الصراع بين الشرق والغرب، الأولى اعتبرته مناهضًا لحقوق الانسان والحرية، في حين اعتبره الاتحاد السوفياتي شكلًا من أشكال الإمبريالية[2] الواجب مقاومتها، وقد ضغطت هذه القوى على كل من فرنسا وبريطانيا بمستعمراتها نحو التحرر، وكان لبروز منظمة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945 دورًا هامًا في تصفية الاستعمار، أمّا الدول المستقلة بعد الحرب كمصر، اندونيسيا والهند فقد ساهمت هي الأخرى في دعم حركات التحرر،[3] دون أن ننسى تأسيس منظمة أخرى هي جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945[4] والتي ستعلب دورًا كبيرًا ودافعًا لدول المغرب العربي في سبيل الكفاح والنضال أملًا في تحقيق الاستقلال. في ظل هذه الظروف تشهد البلاد التونسية نشاطًا كثيفًا بداية بتشكل جبهة وطنية والتي انبثق عنها مؤتمر سمي بمؤتمر الاستقلال انعقد في ليلة القدر من سنة 1946 قبل أن تشهد تطورًا للنشاط في فترة المقيم العام مونص.[5]

1- تشكل الجبهة الوطنية

رغم الرقابة وحالة الطوارئ وحظر الأحزاب الوطنية إلا أن الحزب الشيوعي التونسي كان يزاول نشاطه القانوني، مع عمل مكثف لتجميع وتأطير وهيكلة الحزب على مستوى البلاد، لقد كان التحول في المقام الأول نفسيًا على مستوى الأفراد والجماعات، حيث تسود رغبة قوية في التحرر، وعي أكثر نضوجًا وواقعية، وبطبيعة الحال سيتجه نحو العمل الوفاقي، لقد كان الفضل يعود إلى النقابي فرحات حشاد[6] الذي كان أول من دفع إلى هذا التحول، فقد نجح في أن يجمع حوله الأساتذة، الطلبة، الزيتونيون والموظفين في ظرف وجيز نسبيًا، لتجد السلطات الاستعمارية نفسها وهي التي حاول مخططوها

---

[1]- طارق بضيوف، **المراقبة السياسية بالبلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية: الجهاز السري نموذجا**، مجمع الأطرش، تونس، 2017، ص116.

[2]- مرحلة متطورة من الرأسمالية، مظاهرها سياسية، عسكرية واقتصادية، جوهرها التوسع والهيمنة ويؤلف النظام الرأسمالي ونزعاته الاستقلالية مضمونها وبذلك فان مفهوم الظاهرة الامبريالية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستعمار والرأسمالية. للمزيد ينظر: فراس البيطار، ج1، المرجع السابق، ص 21.

[3]- سمير البكوش، المرجع السابق، ص 285.

[4]-كانت المباحثات التي وضعت أسس بروتوكول الإسكندرية في10/7/ 1944 بين مصر يمثلها مصطفى النحاس والدول العربية الأخرى مبتدئة بالعراقيين ثم الأردنيين واستمرت بعد ذلك مع السعوديين ثم السوريين واللبنانيين ونمت مع وفد اليمن، كان البروتوكول خطوة أساسية مهدت لعمل اللجنة السياسية الفرعية التي أتمت وضع ميثاق الجامعة. للمزيد ينظر: يحي جلال، **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية 2**، دار المعارف، المنيا-مصر، 1985، ص ص114. 129.

[5]- حفيظ الطبابي، البناء الوطني وتحديات ...، المرجع السابق، ص 102.

[6]- ولد فرحات بن محمد حشاد يوم 2 فيفري سنة 1914 بقرية العباسية الواقعة بشرقي شمال جزيرة قرقنة التونسية، من أسرة متواضعة الحال تعيش من صيد السمك، فوالده كان بحارًا محترمًا حازمًا مع أولاده. بعد حصوله على الشهادة الابتدائية تحول إلى مدينة تونس، وهناك عمل بالشركة التونسية للنقل بالسيارات موزعًا للتذاكر، وانخرط في العمل النقابي منذ 1936 وفي سنة 1940 انتقل للعمل بصفاقس كاتبًا محاسبًا بعد نجاحه في مناظرة انتداب بالأشغال العامة، أصبح حشاد بعد اعتقال قيادات الحزب الدستوري الجديد في جانفي 1952 القائد الفعلي للحركة الوطنية ما دفع المنظمة الاستعمارية اليد الحمراء إلى اغتياله في 5 ديسمبر 1942. للمزيد ينظر: عمر سعيدان، **فرحات حشاد: زعيم الكفاح الوطني والاجتماعي والحركة النقابية الوطنية**، مطبعة سعيدان طباعة نشر، سوسة-تونس، 2017، ص 126. نور الدين الدقي، **تونس من الايالة الى الجمهورية 1814-2014**، منشورات الجامعية، منوبة- تونس، د س، ص 179.

أن يلعبوا ورقة النقابات التونسية ضد النقابات الشيوعية، إزاء تنظيم جماهيري تونسي عصري مسانداً بقوة إعادة الاعتبار لمحمد المنصف.[1]

أمّا الزيتونيون يأتون في المرتبة الثانية بعد النقابات العمالية من حيث العدد، فقد شهدوا أيضا تيارًا قويًا من الرغبة التنظيمية تجتاح صفوفهم، أمّا المنصفيين فإننا لا نجد هيكلًا منصفيًا محددًا ولم تكن السلطات لتسمح بذلك، ولكن المنصفيين الحاضرين في جميع الدوائر والتيارات نجحوا في التأثير على كل التجمعات وجعلها تتبنى أهدافهم، وذلك بفضل ما بذلوه من مجهود دعائي وبفضل الالتفاف الشعبي الكبير حولهم، ولن يتأخر ظهور نتائج ذلك. بتشكل جبهة وطنية تونسية عقدت أول اجتماع لها يوم 22 فيفري 1945 شمل ممثلي كل التيارات السياسية والمهنية، وأصدرت بيانًا سمي ببيان الجبهة الوطنية التونسية، ويتلخص في ثلاثية: الاستقلال الداخلي، الملكية الدستورية وإعادة الاعتبار إلى محمد المنصف. ووقع توزيع البيان على نطاق كبير عن طريق مناشير الأحزاب السياسية خاصة مناشير الديوان السياسي، كما تحدثت عنه جريدتي النهضة والزهرة اللتان فتحتا أعمدتهما للمطالب الوطنية، ولوحظ بشكل خاص مقالات محي الدين القليبي في الزهرة، والطيب العنابي في النهضة، كما وزعت بالخصوص في الصحف السرية بالعربية والفرنسية والتي كانت تعرف انتشارًا كبيرًا وأشهرها الكفاح، الاتحاد والهلال.[2]

إن هاته الجبهة الوطنية التي جمعت تحت مظلتها كل القوى السياسية التونسية بدا لعدد من المؤرخين بأنها تحمل تسمية الحركة المنصفية وبالتالي فالجبهة الوطنية هي نفسها الحركة المنصفية، ومن هؤلاء نجد الأستاذ علي الزيدي قائلا:" **لم يكتفي الحزب الدستوري الجديد بالدخول تحت عباءة الحركة المنصفية التي شكلت أول جبهة وطنية تونسية غير معلنة، بل قبل بالعمل مع أبرز الخصوم السياسيين السابقين**".[3] ونجد الأستاذ حسين بن عيسى يشاطره قولًا: "**ساهم الزيتونيون في تقارب مختلف التيارات السياسية في البلاد التونسية، الذي اتخذ شكل جبهة وطنية ظهرت إلى حيز الوجود في فيفري 1945، قامت على الدعوة إلى سن نظام ملكي دستوري وإلى إعادة المنصف إلى عرشه وعرفت بالحركة المنصفية**".[4] ونفس الأمر ينطبق على الأستاذ عبد الواحد المكني:"...**كانت جميع الأطراف السياسية تعمل تحت مظلة الحركة المنصفية ومطلبها الأساسي هو عودة المنصف باي من المنفى إلى العرش**".[5]

في حين نجد بقية تجمع على أن الحركة المنصفية تعتبر جزءًا من الجبهة الوطنية، إن هذا الأمر يبرز بوضوح من خلال الرسالة التي أرسلها محي الدين القليبي حول وضع تونس غداة الحرب العالمية 2 إلى رفيقه في الكفاح محمد العيلاوي بتاريخ 14 فيفري 1947 (أبعد إلى الجزائر منذ 1925 ثم استقر بباريس سنة 1932 وأصبح ممثل لجمعية العلماء الجزائريين بباريس)، وتشير الرسالة إلى أن هذه الجبهة التي جمعت كافة العناصر والجمعيات والأحزاب في صعيد واحد قد تأسست منذ أواخر 1944 بإشراف لجنة عليا تدعى لجنة الدراسات وتضم ممثلي جميع الأحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية باستثناء الحزب الشيوعي، وهي تمثل اللجنة 7 والتي سبق الإشارة إليها وكانت الحركة المنصفية جزءًا منها يمثلها محمد بدرة،

---

[1] –سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 244.

[2]– المرجع نفسه، ص 245.

[3] – علي الزيدي، الزيتونيون ودورهم ...، المرجع السابق، ص 543.

[4]– الحسين بن عيسى، **سجلات الزيتونيون مع الاستعمار ودعاة التغريب 1881 – 1981**، مجمع الأطرش، تونس، 2018، ص 236.

[5]– عبد الواحد المكني، **فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد**، تق: حسين العباسي، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، 2012، ص92.

وفي نسخة الرسالة نجده يقول: "**وهناك لجنة أخرى تجمع مع هذين الحزبين (يقصد الدستوري بشقيه) بقية الهيئات الأخرى**"، هذه اللجنة اسماها اللجنة الوطنية للدفاع عن محمد المنصف، وكان نشاطها ضمن نشاط الجبهة الوطنية. [1]

وقد وصف المناضل حبيب ثامر هاته الجبهة قائلًا: "**لقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامن قادة اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري مع قادة الديوان السياسي للحزب في ميدان الكفاح الوطني، واتحادهم في جبهة وطنية واحدة، وكذلك دخول عناصر جديدة لها مكانتها في الأوساط التونسية في مقدمتها علماء جامعة الزيتونة نخص بالذكر منهم: الأستاذ الشاذلي بن القاضي والأستاذ محمد الفاضل بن عاشور**".[2]

ونستدل بشهادة فرنسية أيضا تأكد أن الحركة المنصفية والمنصفيين كان لهم مساهمة في تشكل الجبهة الوطنية، حيث يؤكد كازماجور بأن: "**الدستوريين قدامى وجدد والمنصفيين قرروا جمع جهودهم بإنشاء الجبهة الوطنية التونسية**".[3]

لقد تواصل نشاط الحركة المنصفية خلال سنة 1945، ولعب الزيتونيون دورًا في النضال السياسي تحت زعامة الأستاذ الفاضل بن عاشور وكذا جمعية شبان المسلمين الذي يترأسها الأستاذ محمد الصالح النيفر[4]،[5] فتم تنظيم مظاهرة يوم 15 أفريل 1945 قادها الفاضل بن عاشور، وكان الموكب يتكون من 1000 رجل حسب رجال الشرطة و5000 حسب المنظمين، أقيمت بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي روزفلت، ضم الموكب: أساتذة، طلبة زيتونيون، منصفيون، دستوريين قدامى، مناضلي الديوان السياسي، أعضاء الجمعيات المهنية، الثقافية والرياضية، وكان المتظاهرون يهتفون: المنصف باي! الاستقلال الداخلي، الحكم الذاتي، كما انتظم موكب آخر أكثر أهمية يوم 8ماي 1945 شارك فيه 10 آلاف حسب الشرطة و50 ألف حسب الشهود، متظاهرًا في الشوارع حتى بلغ ساحة الإقامة العامة للاحتفال بانتصار الحلفاء، وعرف تنظيمًا محكمًا وتأطيرًا جيدًا من قبل الزيتونيون، وتمثيل واسع لمشاركة متظاهرين من مختلف شرائح الشعب التونسي، كما عرفت صورة المنصف حضورًا بارزًا، ولم ينقطع المتظاهرون عن الهتاف باسمه.[6]

ظل نضال المنصفيين السري يرتكز على وسيلة توزيع المناشير والكتابات الحائطية وقد اثبتت ذلك الوثائق الأرشيفية التي تتناول موضوع الحركة المنصفية والتي أعدت لمتابعة نشاطها وكل تحركاتها الصغير منها والكبيرة، فالمذكرة رقم 478 بتاريخ 12 ماي 1945 حملت نص نشرة وزعت من قبل الحركة المنصفية ليلة 7 أو8 من الشهر بعنوان: دول شمال إفريقيا تطالب بالتنازل الفوري للأمين باي غير الشرعي وتطالب بعودة المنصف باي الشرعي، وجاء نص النشرة كالاتي: "**الخونة الذين يدعمون الحكومة الفرنسية في عملها الضار في شمال إفريقيا، سيكون عليهم الإجابة باستمرار أمام المحاكم**

---

[1]- حمادي الساحلي، رسالة من المرحوم محي الدين القليبي ...، المرجع السابق، ص ص 103- 105.

[2] - الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 106.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 261.

[4]- ولد في 26 ديسمبر 1902، درس في المدرسة الابتدائية التي كان يديرها محمد صفر، ثم بالمدرسة القرآنية بنهج سيدي بن عروس، ثم انتقل إلى مدرسة السلام ومنها انتمى إلى جامع الزيتونة، كان عضو من أعضاء جمعية الجامعة الزيتونية التي يترأسها محمد منشاو، كتب في عدة جرائد منها الأمة تحت اسم مستعار ثم جريدة وادي ميزاب بإمضاء أبو محمد ثم النهضة، كما يعود له الفضل في إنشاء عدة جمعيات مثل جمعية تكوين مكتبة، أحباء الطلبة، تنظيم التعليم للكهول. للمزيد ينظر: عبد الجليل التميمي، محمد الصالح النيفر...، المرجع السابق، ص ص 14. 15.

[5] - حفيظ الطبابي، البناء الوطني ...، المرجع السابق، ص 101.

[6]- المرجع نفسه، ص ص247. 248.

الشعبية التي يتم انشائها بشكل استثنائي لكم دون رحمة، أفرجوا عن الإخوة المرحلين إلى سوف، يحيا المنصف باي"،[1] وقد وزعت هاته النشرة على نطاق واسع داخل تونس، وضعت نسخ منها تحت الأبواب، وفي صناديق الرسائل،[2] ويبدو أن هذه النشرة قد أثارت مخاوف الإقامة العامة وهو ما تثبته الرسالة التي كتبها الكاتب العام للحكومة التونسية إلى إدارة الحماية تعليقًا على نص النشرة وعنوانها كفيل بإيضاح ذلك: "**انزلاقات مخيفة على أبواب التونسيون منذ 12 ماي 1945**".[3]

كما رصدت هذه المذكرات محاولات للأمير الشاذلي بتدخله لدى الباي من أجل إحالة ضابطين من ضباط الحرس الجدد المعروفين أنهم من المنصفية على التقاعد،[4] ضف لها انتشار الشائعات في جميع انحاء المدينة بان نقشًا فرنسيًا تمت قراءته على الجدران الداخلية للمحكمة المدنية الفرنسية والتي بقيت معلقة، وأشارت إلى فحواه المذكرة رقم 45 بتاريخ 19 جانفي 1945: "**للحصول على موافقة مليوني تونسي يقاتل ممثلوه على الجبهة الفرنسية، من الضروري إرجاع المنصف باي وإعادته إلى السلطة** ".[5]

2- تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل وانعقاد مؤتمر ليلة القدر

أ- تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل

لقد كان الأهم في بداية 1946 هو نشأة الاتحاد العام التونسي للشغل، فمنذ انعقاد مؤتمرCGT في مارس 1944[6] سعى فرحات حشاد إلى الانسلاخ منها وتكوين نقابة وطنية،[7] فشرع في تأسيس اتحاد نقابات مستقلة في صفاقس بالجنوب في نوفمبر 1944، ثم بعث في ماي في نفس السنة اتحاد نقابات المستقلة بالشمال والوسط.[8] وكان ذلك في شهر ماي 1945، وبعد تكثيف الأنشطة النقابية تكونت نقابات مستقلة عديدة في كل جهات بنزرت، قفصة وقابس، هذه هي المراحل التي سبقت تكوين الاتحاد قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي الذي انتظم بمقر الجمعية الخلدونية[9] في العاصمة يوم

---

[1]-(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 54.

[2]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 56.

[3]- المصدر نفسه، رقم الوثيقة 55.

[4]-(ا، م، ت، ت، م)، المصدر السابق، رقم المذكرة 547، و غ م.

[5] - المصدر نفسه، رقم المذكرة 45، و غ م.

[6] - تم فيه الإعلان عن انتصار القائمة الشيوعية إبان انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة المنبثقة عن أشغال اتحاد النقابات الفرنسية بتونس، وأدى هذا إلى سير النقابية نحو الانقسام والذي سيؤدي إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد سيطر الشيوعيين على 17 مقعدًا في الهيئة الإدارية من أصل 21 مقعدًا. للمزيد ينظر: ليلى بوجلال ونور الدين تنيو، **النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد: الوجه الاخر للكفاح التحرري**، قسم العلوم الاجتماعية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 20، 2013، ص216. عدنان المنصر، **الدر ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس 1924–1978 جدلية التجانس والصراع**، المغاربية للطباعة واشهار الكتب، تونس، 2010، ص37.

[7] - محمد الازهر غربي، المرجع السابق، ص 286.

[8] - بشير بوعلي، المصدر السابق، ص 94.

[9]- الخلدونية في الأصل مكتبة كبيرة ومشهورة تقع في سوق الربع داخل مدينة تونس، وكانت مقصد أغلب الزيتونيون والمثقفين، بها وقع الاجتماع بمشاركة 29 نائبًا من صفاقس و11 نائبًا من الشمال و18 نائبًا من الجامعة العامة للموظفين التونسيين و5 نواب من سوسة وبنزرت. للمزيد ينظر: عبد العزيز بوراوي، **نضالات نقابية زوابع وانفراجات 1943–1988**، تق وتع: عبد الجليل بن عباس ومحمد الزاوي، التسفير الفني، صفاقس –تونس، 2013، ص ص 55. 56.

20 جانفي 1946 واسندت فيه الرئاسة الشرفية لمحمد الفاضل بن عاشور والأمانة العامة للمنظمة لفرحات حشاد.[1]ويقول فرحات حشاد عن التنظيم الجديد: **"ومن تاريخ 20 جانفي 1946 ظهر الاتحاد العام للشغل وشكلت بغاية السرعة اتحادات جهوية بسوسة وقفصة وقابس وجربة وباجة والكاف والقيروان ونابل وفيرفيل وتكررت الجولات وانضمت أفواجًا لحركتنا".**[2] فما الاتحاد إلا تطور لمشروعه الذي كان مدركًا إدراكًا عميقًا ومقتنعًا بجدوى جدلية ارتباط الكفاح الاجتماعي بالقضية الوطنية فاختار النضال النقابي ذو البعد الوطني باعتبار أنه لا تحقيق لتحرير الطبقة الشغيلة دون التحرر السياسي للشعب التونسي،[3] فعليه فقد تشكل الاتحاد العام التونسي للشغل نتيجة اندماج اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب مع اتحاد النقابات المستقلة بالشمال وجامعة الموظفين التونسيين.[4]

ليشكل بذلك انبعاث الاتحاد العام التونسي للشغل محطة وطنية هامة، داعمة للعمل الوطني الذي يسعى من خلاله المناضل حشاد في إيجاد علاقة إيجابية تجمع بين الحركة النقابية والوطنية السياسية، ويجيد به المناضل بشير بوعلي فيقول عنه: "**يعد الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وطنية تساند العامل والأجير، وقد لعب أمينها العام السيد فرحات حشاد دورًا رياديًا في الكفاح الوطني والعمل في سبيل تحرير البلاد، وذهب ضحية للغدر الاستعماري**".[5]

وعن تسمية الحزب يروي عبد العزيز بوراوي في شهادته بعد أن سأل السيد فرحات حشاد إثر المؤتمر التأسيسي عن سبب تسمية الاتحاد بالاتحاد العام التونسي للشغل، فأجابه: "**سمينا المنظمة النقابية القومية بهذا الاسم لأننا خرجنا من السي جي تي للتخلص من عنصريتها ونحن لا نريد تقليدها بل نريد أن نخصص قيادة الاتحاد للتونسيين باعتبارهم أهل البلد، وأن نجعل الانخراط في اتحادنا مفتوحًا لكل الجنسيات، ولكل المعتقدات الدينية، ولهذا لا نقول الاتحاد العام للعمال التونسيين بل نقول الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي تسمية فيها معنى الشمولية بقطع النظر عن الجنسيات والأديان. فهو تونسي لأنها منظمة نقابية تونسية، وللشغل يعني أن الشغل والانخراط متيسران لكل عامل سواء كان تونسيًا أو أجنبيًا** ".[6]

وفيما يخص علاقة فرحات حشاد بالمنصف باي فلم تكن علاقة مباشرة في فترة حكم هذا الباي، وكانت بداية بروزها مع تأسيس الاتحاد، فظروف تأسيس هذا الأخير كان في ظرفية خاصة اتسمت بطغيان الولاء للحركة المنصفية، فقد كان الفاضل بن عاشور من الشخصيات البارزة في الاتحاد والعاملة في صلب الحركة المنصفية، من الناحية الموضوعية كان الاتحاد يسير في ركب الحركة المنصفية وتم الإعلان عن ذلك في اللوائح التأسيسية للمؤتمر الأول،[7] وقد أكد احمد بن صالح أن غداة انعقاد المؤتمر التأسيسي وصل إلى بو رغم الرقابة برقية طويلة تعلن إخلاص المنظمة الجديدة للمنصف باي وتطلب

---

[1] –سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 104

[2]– فرحات حشاد، المصدر السابق، ص 435.

[3]– مروان العجيلي وآخرون، **الاتحاد العام التونسي للشغل في مسار البناء الوطني 1946–2014**، أعمال الندوة الوطنية المنعقدة بالحمامات يومي 23-24 جانفي 2015، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2018، ص 53.

[4]– عدنان المنصر، الدر ومعدنه...، المرجع السابق، ص39.

[5] –بشير بوعلي، المصدر السابق، ص 94.

[6] – عبد العزيز براوي، المصدر السابق، ص 64.

[7] –عبد الواحد المكني، المرجع السابق، ص ص 93. 94.

إشرافه، وحررت هذه البرقية بمبادرة من الصحبي فرحات رئيس جامعة الموظفين التونسيين وبدعم من الفاضل بن عاشور، وسينتقل فرحات حشاد عديد المرات إلى بو ليعبر للمنصف عن إخلاصه لقضيته وقيامه بالواجب.[1]

لا شك أن اسم الفاضل بن عاشور قد شكل إضافة إيجابية جدًا إلى الاتحاد، فانضم الزيتونيون دون أن يتخلوا عن شعاراتهم المنصفية، فكانت تنقلاتهم تستقطب الجماهير وحققت نجاحات شعبية، وما لبث أن حاول الدستوريون الجدد بدورهم احتواء الحركة الزيتونية، فاستقطب الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي لعضوية الديوان السياسي. لكن العلاقة بين الفاضل بن عاشور لن تدوم طويلًا لا مع الاتحاد ولا مع الديوان السياسي، فقد ظهر تنافس صامت بين الفاضل بن عاشور وصالح بن يوسف اللذان كانا في تلك الفترة في مقدمة المسرح السياسي التونسي،[2] وأُبعد عن رئاسة الاتحاد الشرفية بسبب معارضته لمواقف الاتحاد التي بدا عليها التقرب من الباي الأمين بإرسال الوفود إليه. ويرى الأستاذ أحمد خالد في أسباب الابعاد: "**إن أسباب إبعاد الفاضل بن عاشور عن الرئاسة الشرفية للمنظمة النقابية الناشئة لتحول موقفها من منصفي متمسك بشرعية الملك الوطني المعزول والمنفي المنصف باي إلى أميني معترف بتنصيب الأمين باي خلفًا لسلفه المنزوع عن عرشه**".[3] وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الاتحاد نسبيًا في حماسه للقضية المنصفية مقارنة بما أبداه الزيتونيون والدستوريون القدامى والمنصفيين يعود إلى ما تعرض له الاتحاد بعد أحداث 5 أوت 1947 بصفاقس والتي هددت وجوده خصوصًا أن المقيم العام مونص ضغط على الباي من أجل حل الاتحاد، فما كان من فرحات حشاد إلا التقرب من الباي هروبًا من المصير المتوقع باختفاء منظمته.[4]

وينفرد الأستاذ عميرة علية الصغير في حديثه عن موقف القصر الملكي من القضية المنصفية بأن عرج إلى وجود مجموع أطلق عليها تسمية المجموعة الأمينية والتي وقفت في وجه المجموعة المنصفية وتتكون من: علي بن ضياف، الشاذلي القسطلي، البشير بن ضياف، الحبيب العياري، الشاذلي النيفر، محمد بوشوشة، حسن الدالي، والشريف النقبي، والتي كان لها الكثير من التحركات السياسية والاجتماعية لإخفاء الحركة المنصفية، كما كان لها يد في الخلاف بين الفاضل بن عاشور والاتحاد التونسي للشغل باستمالة هذا الأخير، كان لها يد أيضا في استمالة صالح بن يوسف من الدستور الجديد بعد أن فشلت في استمالة الحبيب بورقيبة في المهجر.[5]

ب- مؤتمر ليلة القدر 23 اوت 1946

قبل انعقاد المؤتمر، سجلت الساحة السياسية نشاطًا ملحوظًا من قبل الزيتونيون بمناسبة الختم، والاختام هي احتفالات تقام فيها مجموعة محاضرات حول الحديث في أغلب الجوامع الكبرى بتونس وبالداخل، ويحضرها عادة جمهور غفير، وبتأثير من الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي أصبحت المحاضرات اجتماعات سياسية حقيقية يدور الحديث فيها عن مواضيع الاستقلال السياسي والمطالبة بعودة المنصف باي، ونفس هاته المواضيع كانت فحوى الاجتماعات التي يعقدها علي البهلوان

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 256.

[2]- المرجع نفسه، ص 258.

[3]- أحمد خالد، **فرحات حشاد: حياته ونضاله وفكره وكتاباته**، منشورات زخارف، تونس، 2007، ص 62.

[4]- عبد الواحد المكني، المرجع السابق، ص 95.

[5]- عميرة علية الصغير، **حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي**، أعمال الندوة الدولية 11 يومي 5 و6 ماي 2002، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2003، ص 96.

في جولاته إلى الوطن القبلي، وفي اجتماع 6 أوت ألح صالح فرحات بالكرم وأمام جمهور غفير من: المناضلين الشبان، المنصفيين، الأمراء الحسينيون والزيتونيون على ضرورة الاستقلال وعودة المنصف باي إلى العرش، وخطبت السيدتان بشيرة بن مراد وسعاد النيفر بحمام الأنف في جمع من الشبيبة النسائية الإسلامية في9 أوت، وعقد اجتماع في منزل الأمير الطيب بالمرسى برئاسة الفاضل بن عاشور واشترك فيه عزيز الرباعي،[1] كما وقع اجتماع في منزل الأمير حسين في سيدي بوسعيد حضره كل من حمادي بدرة، محمد باي والماطري وكذا الهادي عبدلي، وتشير المذكرة الفرنسية رقم 1642 بتاريخ 2 جويلية 1946 أنه تم مناقشة ما يجب اتخاذه في حالة عودة المنصف ومواجهة المناورة التي تهدف من قبل البعض إلى إنهاء مصير الحركة المنصفية،[2] وهذا بعد أن وصلتهم أخبار من باريس بأن قضية المنصف يراد إعادة النظر فيها وأن عودته إلى العرش لا يمكن تأخيرها طويلًا، وهذا ما أشارت إليه المذكرة رقم 1949 بتاريخ 20 أوت 1946.[3] ومصدر هذه الأخبار أشارت إليه المذكرة التي تحمل عدد 1740 بتاريخ 19 جويلية 1946 وهم الطلبة التونسيون الوافدون من باريس وبو.[4]

دون أن ننسى الاجتماعات التي كان يعقدها الاتحاد العام التونسي للشغل المتمتع بالشرعية القانونية والتي استقطبت المزيد من الجمهور وكان لها وقع أكبر، أين توالت الاجتماعات منذ 13 أوت إلى غاية 18 أوت وتناول الخطباء بالحديث المباشر ودون أي عقد مواضيع سياسية مثل الاستقلال وإرجاع محمد المنصف.[5] كما تواصل الاعتماد على النشريات والكتابات الصحفية رغم حجب بعضها من قبل الرقابة الاستعمارية، فتشير إحدى التقارير الفرنسية بتاريخ 30 جويلية أن علي كاهية كان يحضر مقالًا طويلًا حول المنصف باي ويريد نشره في الصحافة العربية، وإن لم يتم ذلك بسبب معلوم سيتم توزيعه على شكل نشرة،[6] كما حجبت الرقابة مقالًا كان سيمرره صحفي فرنسي بتونس للصحف المحلية يعلن فيه أن إقامة المنصف ستكون في باريس.[7]

انعقد المؤتمر بدار عربية واسعة بحي ترنجة، وهي دار محمد الأصفر جراد القريبة من باي سويقة، وكان في ليلة 27 رمضان من السنة الهجرية الموافق ل23 أوت 1946، حضر الاجتماع 300 شخصية، شارك فيه جميع ممثلي الأحزاب الوطنية ومختلف الطبقات الشعبية، فضم كل طبقات الشعب من أساتذة، وزراء، شخصيات سامية، أطباء، محامون، عمال ومعلمون من مختلف مناطق البلاد،[8]و ترأس الاجتماع السيد العروسي الحداد (قاضي سابق في المحكمة الجنائية) رفقة الأستاذ صالح فرحات وصالح بن يوسف وبقية قادة الحزب الدستوري،[9] وفي كلمة قدمها الزعيم السياسي صالح فرحات على الحضور أخذ يرتجل في خطابه حوصل فيه مختلف مراحل التي اجتازها الحزب الدستوري التونسي منذ تأسيسه ثم قال: **"...إن الدولة الحامية لم تحترم التزاماتها تجاه العائلة الحسينية التي تعهدت لها بتقديم المعونة والسند وكان لخلع**

---

[1] –محمد الهاشمي عباس، **بورقيبة ونويرة: ذكريات ومذكرات**، ج1+2، تق: الشاذلي القليبي، ميدياكوم للنشر، تونس، د س، ص 279.

[2] –(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 65.

[3]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 74.

[4] – المصدر نفسه، رقم الوثيقة 70.

[5] –سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 269.

[6]–(أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 72.

[7]– المصدر نفسه، رقم الوثيقة 67.

[8] –سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 270.

[9]– سمير البكوش، المرجع السابق، ص 288.

الباي الشرعي صاحب السمو محمد المنصف اختراقًا للمعاهدة، ومن ناحية أخرى فإن هذه الحركة تلغي معاهدة باردو، لا سيما أن فرنسا لم تدافع عن التراب التونسي أثناء الاحتلال الألماني الإيطالي، وبما أن فرنسا لم تحترم التزاماتها وخلعت الباي عن العرش بشكل اعتباطي وهي أيضًا إهانة للدين الإسلامي، وعجزت عن الدفاع عن التراب التونسي وحتى عن ترابها نفسه، فإننا نعلن استقلال تونس"، ثم منحت الكلمة للمناضل صالح بن يوسف مؤكدا على ما تناوله رفيقه السيد صالح فرحات، وقبل أن ينهي خطابه اجتاح رجال الشرطة القاعة، وطلبوا انهاء الاجتماع، وآنذاك اتجه صالح بن يوسف إلى الحاضرين بقوله: "**هل أنتم مجمعون على إعلان الاستقلال التام لتونس؟ وأجاب كل الحاضرون: الاستقلال، الاستقلال**".[1]

ويروي عبد العزيز بوراوي في شهادته عن المؤتمر فيقول:" **وخلال كلمة التي ألقاها الأخ صالح بن يوسف قامت عاصفة شديدة من التصفيق عند الاعلان عن المطالبة بالاستقلال عن فرنسا، وأثار التصفيق انتباه الشرطة الفرنسية، إذ فوجئنا بفتح باب الدار بعنف، وبدخول الكوميسار مرفقًا بكوكبة من أعوان الشرطة، فصاح الكوميسار: هذا الاجتماع محظور، فبادر صالح بن يوسف إلى سؤال الحاضرين هل أنتم موافقون كلكم على طلب الاستقلال؟ فرفع الحاضرون أيديهم ووافقوا على الطلب، فتوجه ابن يوسف إلى كوميسار وقال له: سجل أن طلب الاستقلال حصل بحضورك**".[2]

وهكذا أُنهي الاجتماع، ووقع تفتيشهم جميعًا وتم إيقاف 50 شخصًا من بينهم الزعماء الدستوريون صالح بن يوسف، صالح فرحات، الفاضل بن عاشور، أحمد بن ميلاد، المنجي سليم، علي البهلوان، سليمان بن سليمان، فتحي زهير، عمار الدخلاوي، محمود الماطري، وكذا محمد شنيق.[3] وأشار بشير بوعلي في شهادته أن الهادي نويرة تمكن من استغلال الفوضى التي رافقت مجيء الشرطة دون أن يفقد أعصابه، وتمكن من الهرب رفقة وثائق المؤتمر،[4] وأكدت ذلك شهادة عبد العزيز بوراوي: "**وما زلت أذكر أنه فور اقتحام الدار من قبل الكوميسار وأعوان الشرطة لاحظت الأخ حشاد والأخ الهادي النويرة يهربان عبر المدارج وصعدا إلى السطح فلم يقع ايقافهما**".[5]

وأشارت جريدة الزهو بمناسبة الذكرى الثانية للمؤتمر الوطني إلى ما نشرته البوتي ماتان حول الوسائل الزجرية الغاشمة التي اتخذتها حكومة المقيم السابق والأغلاط السياسية التي ارتكبها المقيم المذكور وهذا نص مقتطف: "**إذا كنا اليوم نأتي على ذكر هذه الحوادث أي حوادث 23 أوت فذلك أن هناك أناسًا (وهؤلاء الناس في هذه المرة تونسيون لا فرنسيون) يسعون بتأثيراتهم على المقيم العام محمله على اتخاذ وسائل زجرية ضد شخصيات تونسية غير دستورية**".[6]

إن أهم إنجازات هذا المؤتمر الذي ألّف بين جميع الوطنيين التونسيين بلا استثناء وكان بمثابة جلسة محاكمة بالإعدام على النظام الاستعماري الفرنسي الجاثم على وطنهم، هو المصادقة على لائحة أصبحت من أهم الوثائق السياسية في تاريخ النضال التونسي، ومما جاء فيها يثبت أهداف المؤتمر ما يلي: "**وحيث أن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص**

---

[1] – محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص 281.

[2]– عبد العزيز بوراوي، المصدر السابق، ص 75.

[3]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 271.

[4] –بشير بوعلي، المصدر السابق، ص 66.

[5] –عبد العزيز بوراوي، المصدر السابق، ص 76.

[6]– جريدة الزهو، العدد 1021، 4 سبتمبر 1948.

الباي وعائلته قد خرقت المعاهدة مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي سيدنا ومولانا محمد المنصف باي معتدية حتى على القواعد الأصيلة للدين الإسلامي...ولهذه الأسباب يصرح المؤتمر الوطني التونسي... ويعلن عزم الشعب التونسي الثابت على السعي في استرجاع استقلاله التام وفي الانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وإلى جامعة الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح".[1]

في ظل عملية الاعتقال التي شملت أغلب المناضلين السياسيين، شكل كل من الهادي النويرة وحمادي بدرة اللذان استطاعا الهروب بمعجزة من مصيدة الاعتقال بمساعدة زعماء نقابيين ومناضلين شيوعيين وزيتونيون لجنة مقاومة لمواجهة مختلف التطورات على جبهات متنوعة جبهة الإضرابات والاعلام والعرائض والاتصالات مع الخارج.[2] وقرر إضراب 3 أيام ابتداءً من 24 أوت، وقد جمد الاضراب اقتصاد البلاد وشمل عمال الرصيف في الميناء وأوقف تزويد أسواق الجملة بما فيه السوق المركزي، وشمل العديد من الموظفين التونسيين والمشتغلين في المصالح العمومية، ولم يتأخر تجار وحرفيو المدينة العربية عن الواجب، وقد كانوا الأوائل دومًا على جبهة الإضرابات بالرغم من الربح الكبير الذي كانوا سيحققونه ليلة العيد، وكان باب سويقة والحلفاويون وباب الخضراء وباب الجزيرة قد أقفلت فيها المقاهي واطفئت الأضواء رمزًا للحداد الرسمي والاضراب، وترجمت لائحة المؤتمر ووقع توزيعها في كامل البلاد ووجهت إلى جميع القنصليات الأجنبية، إلى الأحزاب المغاربية، إلى جامعة الدول العربية، منظمة الأمم المتحدة ووجهت كذلك إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى الأحزاب السياسية الفرنسية، وعبر الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي (سفيو) بلا تردد عن تضامنهما مع الشخصيات المعتقلة.[3] فانتشرت الأخبار في كامل البلاد رغم غياب تام للصحافة العربية، فالنهضة التي توقفت عن الصدور منذ 9 أوت، كانت قد منعت بأمر من الجنرال ماست يوم 23 أوت 1946 وكان مديرها القسطي ابن الشاذلي أحد الموقوفين وكذلك رئيس تحريرها الطيب العنابي، وتوقفت الزهرة عن الصدور تضامنًا معها ، وتبعتها الأسبوعيتان: الأسبوع[4] والثريا، وقد ضاعفت الصحف السرية كالهلال والكفاح عدد سحبها معوضة أحسن تعويض الصحف المعطلة، واكتسحت جدران المدن الكتابات الحائطية: يحيا المنصف باي! يحيا بورقيبة! الاستقلال!.[5]

لقد كانت الجبهة الوطنية تعيش حالة من الانسجام المتواصل، فوقعت مظاهرة في 20 أكتوبر 1946 إثر توقف سفينة حاملة للحجيج المغاربة إلى مكة ليركب الحجيج التونسيين، انطلقت بشكل عفوي هتافات بحياة المنصف باي وحياة بورقيبة والاستقلال فترة طويلة على أرصفة الميناء،[6] وفي 21 نوفمبر وقع افتتاح الدورة العادية للمجلس الكبير وألقى ماست

---

[1]- جلولي فارس، **تونس والاستعمار: مذكرة عن الحالة السياسية بتونس قدمها لهيئة الأمم في دورة أكتوبر نوفمبر 1948 عن الشبيبة الدستورية**، مطبعة التابلي، تونس، د س، ص ص 43. 45.

[2]- محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص 282.

[3] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 272.

[4]- أسسها نور الدين بن محمود وهي ذات توجه وطني دستوري قديم ينادي بالاستقلال وبعودة المنصف باي، وكان كازماجور قد اعتبر جريدة الأسبوع بعد تقييمه لمحتوى الصحف من جملة الأطراف المعادية لفرنسا، ويقسم مقالات الصحف إلى 3 أصناف: الصنف أول يهم المقالات العنيفة، وصنف ثاني المقالات شديدة اللهجة، وصنف ثالث مقالات معتدلة، وقد وردت صحيفة الأسبوع ضمن الصنف الأول العنيف. للمزيد ينظر: علي الجليطي، نور الدين بن محمود: **علم من رواد الاعلام 1914-1990**، مطابع سنباكت، تونس، 2014، ص ص 151. 152.

[5]- محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص 282.

[6] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 275.

خطابًا أوضح فيه الإصلاحات المعلنة يوم 23 سبتمبر 1946 مصرحًا أنه سيقع تطبيقها قريبًا، لكن كلمة محمد بن رمضان رئيس الفرع التونسي المشهور باعتداله أثارت رد فعل غير متوقع مصرحًا بأن ما ينتظره التونسيون هي إصلاحات جوهرية تتناسب مع نضجهم السياسي، وتعاقبت التدخلات على هذا المنوال، وطالب أحدهم بإعادة الاعتبار للمنصف باي، لتبلغ وحدة العمل في إطار الجبهة الوطنية مستواها الأعلى خلال مهرجان شعبي نظمه الحزب الشيوعي المسموح له بذلك شرعيًا، في قاعة السينما الكبيرة في المدينة وقد شارك فيه الدستوريين القدامى والجدد والمنصفيون والزيتونيون والزعماء الاشتراكيون[1] وأكدوا على مواضيع ومطالب مؤتمر ليلة القدر.[2]

يبدو مما سبق ورود اسم الحزب الشيوعي أكثر من مرة في ما يخص الحركة المنصفية وتشكل الجبهة الموحدة، لذلك لابد من الوقوف على موقف الحزب الشيوعي التونسي في ظل هاته التغيرات بداية بموقفها من المنصف باي ثم الحركة المنصفية وظهور الجبهة الوطنية التونسية، فقد حظي الحزب الشيوعي المحظور باعتراف المقيم العام ماست منذ سبتمبر 1943، وذلك على اعتبار أنه الحزب الوحيد الذي برز في مظهر التصدي للفاشية،[3] وسمح له بإصدار صحيفة المستقبل الإجتماعي[4]مدعومًا بمساندة الحزب الشيوعي الفرنسي الممثل تمثيلًا كاملًا في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بالجزائر، والذي يتموقع نشاطه ضمن المقاومة الفرنسية في المراتب الأولى، واستقبل الحزب منخرطين جدد من بينهم العديد من اليهود التونسيين والعديد من المسلمين وحتى الزيتونيون، وكان لهم نشاط كبير في الأوساط الريفية والمراكز المنجمية، واستغل المناضلون الدستوريين الامكانيات التي فتحها الحزب (صحيفة واجتماعات) في مبادرة في نوع من العمل المشترك،[5]

أمّا عن موقفه من المنصف فاتضح في اجتماع 7 نوفمبر 1943 حينما أجاب علي جراد الأمين العام للحزب عن سؤال وجهه إليه طلبة زيتونيون بخصوص رأيه في المنصف باي ، فكان كفيلًا بتحديد موقفه من جهة ومن جهة أخرى كان سببًا في نفر التونسيين منه، وبعبارات عنيفة قال: "**إن المنصف باي متعاون مع الفاشيين وعدو لشعبه وخائن لبلده**"، إن مثل هذه العبارات وما نشرته جريدته أدت إلى تشكل قطيعة بينه وبين الحركة الوطنية.[6]

يبدو واضحًا على المستوى السياسي أن الحزب الشيوعي التونسي في فترة 1939- 1946 تميز بدعوة إلى الاندماج ضمن الاتحاد الفرنسي يعبر عن ذلك الأستاذ عبد الهادي المجيد قائلًا: "**أخذ الحزب يبتعد أكثر فأكثر عن الحركة الوطنية ولم تكن الأولوية لديه الاستقلال الوطني بل الاندماج ضمن الاتحاد الفرنسي**". وحدد علي الجراد في 1944 هذا

---

[1]- في أفريل1944 انعقد اجتماع عام شعبي أعلن فيه الأستاذ الدالي يحي موقفًا لصالح المنصف باسم الحزب الاشتراكي. للمزيد ينظر: سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 239.

[2] -محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص 284.

[3] - عبد الجليل بوقرة، **فصول من تاريخ اليسار التونسي: كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد-؟ 1963-1981**، دار افاق، برسبكتيف للنشر، تونس، 2012، ص 45.

[4] - إلى جانب جريدة المستقبل الاجتماعي كانت جريدة الطليعة تصدر بشكل غير منتظم وسري طيلة فترة الحرب العالمية 2 إلى أن عادت لصدور بشكل رسمي سنة 1947، وهي جريدة أسبوعية يعود تأسيسها إلى تاريخ 11 جوان 1934، أشرف عليها وأدارها كل من علي ومحمد جراد ثم حسن سعداوي، محمد النافع وغيرهم. للمزيد ينظر: عميرة علية صغير، **مواقع من الذاكرة الوطنية: تونس 1881-2014**، مركز النشر الجامعي والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، منوبة-تونس، 2018، ص 132.

[5]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص225.

[6] - المرجع نفسه، ص 226.

التوجه بقوله: **"قلنا دائما نحن شيوعيون تونسيون لشعبنا...إن الطريق الوحيد الذي يجعل شعبنا سعيدًا هي الاتحاد مع الشعب الفرنسي في نضاله للحصول على الحريات الحقيقية ضد الهتليرية".**[1] وبذلك فوت فرصة التجذر الاجتماعي وكسب شرعية وطنية سنة 1943، حين كان الحزب السياسي الوحيد في تونس المسموح له بالنشاط القانوني.[2]

أمّا المرحلة الثانية والممتدة منذ شهر أوت 1946 تقريبًا عرفت انضمامه إلى الجبهة الوطنية المطالبة بالاستقلال، ولم يجد في طليعة برنامجه مطلب عودة محمد المنصف من منفاه أي مشكل[3]. فبين شهري أفريل وأوت 1946 وقع تغير مهم على مستوى المواقف التي كان يدافع عنها الحزب الشيوعي من أجل التقارب مع الأحزاب الوطنية، رغم أن مسألة الاتحاد الفرنسي لم يكن من السهل التنازل عنها،[4] فبعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب 3-4 أوت 1946 صرح علي جراد: **"من أجل تحرير تونس من الاستعمار ينبغي إلغاء معاهدة باردو، وعقد معاهدة جديدة مع الجمهورية الفرنسية، تضمن لتونس حياة حرة مستقلة وديمقراطية في إطار الاتحاد الفرنسي"**،[5] ومن أجل الوفاق مع الوطنيين أضاف مطلب جمعية تأسيسية منتخبة من طرف كافة التونسيين وحكومة صادرة عن تلك الجمعية ومسؤولة أمامها،[6] وأصبح التطور أكثر وضوحًا في برنامج عمل مشترك من 10 نقاط اقترحه في نوفمبر 1946 الحزب القديم وجديد، ومن المهم ملاحظة النقطة 8 من هذا الاقتراح: **"تحرير المنصف باي والعفو العام عن كل التونسيين ضحايا القمع الاستعماري العنصري"**، وهكذا فقد نسي المنصف باي المتعاون مع الفاشية وأصبح أحد ضحايا القمع الاستعماري، ولن يذهب الشيوعيون أبعد من ذلك، فهم لم يبعثوا برقية مساندة للمنصف ولكنهم لم يستطيعوا منع البعض منهم من توقيع عرائض تطالب برجوعه.[7] وبالتالي فإن هذا التحول يمكن أن يفسر على أنه راجع إلى سببين: الأول رغبة الشيوعيين في تونس في الاستقلال عن الحزب الشيوعي الفرنسي، والثاني عودة الوعي إليهم وتبنيهم من جديد شعار الاستقلال السياسي.[8]

3- الحركة المنصفية فى عهد المقيم العام مونص

على مستوى الكاي دورساي وكل الطبقة السياسية الفرنسية عامةً لم يكن واردًا بتاتًا تلبية مطلبين قدمهما مؤتمر ليلة القدر جزئيًا أو كليًا، أي الاستقلال وإعادة الاعتبار للمنصف باي، فالمسألة تتعلق بهيبة دولة وقد تأثر على التوازن الداخلي للجمهورية الرابعة بأسرها، لكن إزاء النضج السياسي الذي ظهر به القادة التونسيون وتأثير حركتهم كان لا بد من الموافقة على بعض الإصلاحات التي ينبغي تكريسها كإصلاحات جوهرية وتنقية المناخ السياسي في تونس أو إن أمكن تصديع هذه الجبهة الوطنية التونسية التي يقال أنها موحدة جيدًا، لذلك قرر مجلس الوزراء الفرنسي يوم 16جانفي 1947 استدعاء

---

[1] -عبد الهادي المجيد، المرجع السابق، ص 592.

[2] - عبد الجليل بوقرة، المرجع السابق، ص 48.

[3]-(أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، قضية المنصف باي والاشتراكيون، المصدر السابق، رقم الوثيقة 94.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 276.

[5]- محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص 285.

[6]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص276

[7] - المرجع نفسه، ص 277.

[8] -عبد الهادي المجيد، المرجع السابق، ص 594.

المقيم العام ماست، وعوض بالمفوض جون مونص وفي 21 فيفري (المدير السابق لديواني رئيسي الحكومة الفرنسية بلوم، وبول رمادي) والتحق بمركزه في تونس يوم 3 مارس من نفس السنة.[1]

وفي ظل الإجراءات التي قام بها مونص لاكتشاف أوضاع تونس في مختلف مناطقها، لم يخلد أنصار المنصفية للراحة، بل تجندوا بكل نشاط وحيوية لإشعار المقيم العام الجديد بعدالة قضيتهم وكسبه للدفاع عنها وقد كان يرى في تلك الفترة بأن: " **خلع المنصف باي الذي كان غير منتظر رغم إغفاله عمدًا لم يكن ليصلح أي شيء، وهو يشعرنا بأنه عمل غير مناسب وفيه جور، حيث أنه ليس بوسعنا أن نؤاخذ الباي على تعامله مع المحور أو تقصيره في حق فرنسا، لقد كان عملًا مريحا لنا فقط، لأنه وضع مكان باي مصلح وشعبي بايًا آخر طيعًا ومجهولًا**".[2]

أدلى المقيم العام الجديد بتصريحات تحدث فيها عن التطورات الضرورية ووعد بانفتاح سياسي، وتوجه إلى الرجل الذي يمثل حركة سياسية مهمة في البلاد وهي المنصفية، وخلال الاجتماع الذي دار بينهما عرض عليه إشراكه للنخب التونسية في إدارة شؤون البلاد، كما عرض عليه بحكم ما يتمتع به من صيت في البلاد أن يكون وزيرًا أول، لكن شنيق ذكره بحالة محمد المنصف الذي يعتبره الباي الشرعي للبلاد، موضحًا له ان إعادة الاعتبار إليه ورفع هذه المظلمة هي أول مطلب سياسي للتونسيين في غالبيتهم العظمى، وكل سياسة تدير ظهرها لهذه القضية هي في نظره منذورة بالإخفاق، ورغم أن مونص أوضح له نيته في إشراك شخصيات تونسية وإعطاء له الحرية في اختيار الوزراء في تشكيلته وإمكانية العمل بعد أن يصير وزيرًا أولًا لعودة المنصف، إلا أنه رفض قبول عرضه قائلًا له: "**أنت تطلب مني سيدي المقيم العام أن أكون خائنًا مرتين! وهذا كثيرا جدا علي!**"، لأنه رأى أن قبول المنصب هي خيانة للمنصف باي، والعمل على إعادة المنصف وهو وزير للأمين خيانة أخرى لهذا الأخير،[3] والأمر نفسه مع الماطري وصالح فرحات اللذان رفضا العرض، فقد تمسك صالح فرحات برأيه والذي سبق له أن أطلعه للمقيم السابق ماست الذي أراد المفاهمة معه في شأن الإصلاحات التي يريد إدخالها إلى البلاد التونسية فأجابه: "**إن الشعب التونسي لا يرضى بغير الاستقلال وأنه لا يقبل الدخول في مفاوضات مع فرنسا إلا بعد إرجاع المنصف إلى عرشه وإجراء انتخابات لتأسيس برلمان تونسي وتعيين حكومة مسؤولة أمامه وعند ذلك تقرر هذه الحكومة نوع العلاقات التي ستكون لتونس مع فرنسا**".[4]

إن مسألة إشراك النخبة التونسية في إدارة شؤون البلاد لطالما كانت مطلبًا رئيسيًا في الحركة الوطنية، لكن يبدو أنه قد تجاوزها الزمن، وهو ما يفسر رفض وزراء المنصف السابقين للولوج لهاته المناصب من جديد، لم يجد مونص ردًا إيجابيًا أيضا رغم الاتصالات التي قام بها مع رموز الحركات السياسية التونسية وكان ذلك على أساس تشكيل برنامج عمل هو مطالب باطلاعه على الحكومة الفرنسية.[5] لذلك فقد سافر في 6 أفريل 1947 إلى فرنسا حيث استقبله رئيس الحكومة بول رمادي واقترح عليه إعادة المنصف إلى عرشه موضحًا له أن عودته سوف يكون لها الأثر الكبير في إحداث تحول هام في أوضاع البلاد التونسية، ويحمي مستقبل العلاقات الفرنسية التونسية، ولأن سلطة القرار بأيدي غيره فقد وجهه إلى ليون

---

[1]- سعيد المستيري ، المرجع السابق، ص ص 279. 280.

[2]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 153.

[3] -سعيد المستيري، المصدر السابق، ص 285.

[4] - محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 199.

[5]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 153.

بلوم لأخذ رأيه، فكان جواب بلوم السياسي المحنك معارضًا لطلبه بحجة أن الحل لا يتناسب مع مصالح فرنسا العليا، وعلى إثر ذلك رفض رئيس الحكومة هو الآخر قائلًا: "**إن الوضع الداخلي بفرنسا ومشاكل الفرنسيين المقيمين بالجزائر والمغرب تحول دون ركوب هذه المخاطر**". وعلى إثر هذا الرد من الحكومة الفرنسية، عاد مونص إلى تونس في 25 أفريل، وفي احتفال ذكرى اعتلاء الأمين باي للعرش في 15 ماي أعرب له على رؤوس الملأ عن تهاني الحكومة الفرنسية له بطول البقاء في الحكم، لتنزل الكلمات كالصاعقة على رؤوس أنصار المنصفية، الذين فهموا أن فرنسا قد استبعدت نهائيًا فكرة إعادة المنصف باي إلى عرش أجداده.[1]

عرفت صائفة 1947 تشكل وزارة مصطفى الكعاك يوم 14 جويلية 1947،[2] لكن غياب صالح بن يوسف يدعو للاستغراب بحكم أنه تقرب من الأمين باي أملًا في تواجده في الوزارة الجديدة، حيث انتظر صالح بن يوسف إعلان الإصلاحات، وعقد مؤتمر صحفي هاجم فيه لفيف النظام الاستعماري الفرنسي ووجه نقدًا لاذعًا للإصلاحات المقترحة.[3] كما عرفت تونس أزمة اقتصادية واجتماعية، فأثار الحرب وتعاقب عامين من الجفاف أفضت في ربيع 1947 إلى انتشار المجاعة في مناطق الوسط والجنوب، وقد تجاوزت أصداء هذا الوضع رغم الصمت الرسمي حدود تونس حتى بلغت خاصة مصر والشرق الأوسط، وكلفت جامعة الدول العربية والطبقة السياسية المصرية الهلال الأحمر المصري بجمع الإعانات وساهم الملك فاروق بما قدره 2000 جنيه، وجمع الهلال 700 طن من القمح والشعير حملتها في منتصف ماي سفينة مصرية حربية صغيرة متجهة إلى تونس واسمها الأميرة فوزية، وهي أخت الملك فاروق والزوجة الأولى لشاه ايران، لكن سلط الحماية منعت السفينة من الارساء في أي ميناء من السواحل التونسية أو أن تفرغ حمولتها في المياه التونسية، وتحولت القضية إلى وجبة دسمة للصحف المحلية والدولية.[4]

في ظل هذه الظروف جد حدثًا غير متوقع، فقد تدهورت صحة المنصف وبدأت ملامحها تظهر منذ شهر أوت 1947، وتكفل الدكتور سيميان بعلاجه رفقة الدكتور تاشو ولوبلاي المستقران في بو، وفي نفس الوقت تحرك فارس الجلولي إلى باريس وذهب إلى الطبيب سوميا وشرعا في تكوين وفد طبي عالي المستوى، تألف من الطبيب ماتيفات وموريس وايلي رفقة سوميا، وإثر الفحص السريري والتحاليل البيولوجية توصلوا إلى النتيجة التالية: "**نوبة من الضغط العال، وعدم كفاية في عمل الكليتين...**"، إن العلاج الذي وصفه الأطباء بدأ يأتي بنتيجة وظهر شيء من التحسن، وحررت مذكرة صحية وجهت نسخة منها إلى تونس، احتوت بعض التحفظات التخمينية وأكدت على أن حصول التحسن يكون بوضع المريض في محيطه الطبيعي، وألحوا على إعادته إلى وطنه في أقرب الآجال. وليس من الصعب تصور ضخامة الوقع الذي أحدثه مرض المنصف، فالنبأ قد انتشر في البلاد كنثار البارود، وتناولته الصحافة من خلال البرقيات التي وصلت إلى الديوان السياسي بتوقيع ابنه رؤوف تحمل تفاصيل مرض والده إلى غاية تحسنه،[5] ومنذ الإعلان عن أعراض تحسن صحة المريض،

---

[1]-عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 154.

[2]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 286.

[3] -المرجع نفسه، ص 288.

[4]- المرجع نفسه، ص 291.

[5] -جريدة الزهرة، العدد 11495 و11499 بتاريخ 1947/9/27 و1947/10/2. جريدة لسان العرب، العدد 52 و54 بتاريخ 28 /1947/9 و1947/9/30.

انصبت البرقيات والرسائل والتي كانت بالآلاف ولم تستقبل أبدًا مراكز البريد في بو مثيلا لذلك السيل، ولدى استقبال المذكرة الصحية ذهب وفد رسمي على الفور يمثل الأحزاب السياسية والمنصفيين ليقابل المقيم العام مونص ويطلب منه بإلحاح ولأسباب طبية عودة المنصف إلى بلاده، وتَكوَّن الوفد من: صالح فرحات والشاذلي الخلادي عن الدستور القديم، المنجي سليم والهادي النويرة عن الدستور الجديد، إضافة إلى الزيتونيون والمنصفيين، وقد سلم الوفد المذكور إلى ممثل فرنسا التقرير الطبي المحرر من هيئة الأطباء التي باشرت معالجة محمد المنصف أثناء مرضه الأخير، ووعدهم بإبلاغه إلى حكومته مع جميع الملاحظات التي قدمت إليه،[1]وقد أعلنت الصحافة من جهتها أن الصلوات ستقام في كامل البلاد من أجل تعافي الباي السابق.[2] [3]

ولأن نضال الحركة المنصفية أثبت عدم جدواه في تونس، انتقل للعمل على مستوى الجبهة الإقليمية والعالمية وتحول العمل المنصفي إلى النشاط الخارجي، لكن رغم ذلك إلى أن المنصفيين في تونس لم يتوقفوا عن المطالبة بإعادة محمد المنصف إلى عرشه، مثلما كان الشأن مع الشاذلي خزندار، فقد كانت قصائده المنصفية تلقى في كل المناسبات والتجمعات خلال سنة 1948 منها التي كانت بمناسبة الذكرى الخامسة لنفي المنصف باي 14 ماي 1948[4]، وقد نشرت في جريدة الأسبوع،[5] ومن جملة القصائد نورد ما يلي :

ألقى قصيدة على لسان الحركة المنصفية بمناسبة عيد العروبة الثالث يوم 26 مارس 1948 مما جاء فيها:

عريق في العروبة أحنفي — يناضل عن حقوقه في البلاد
حسيني الإمارة منصفي — بهذا الصوت في الخضرا ينادي
إلى ما وباينا الشرعي لديكم — إلى م وجور جيرو عن يديكم
إذا لم تنصفوه وما عليكم — فقيم العدل منسوب إليكم [6]

وبتحريض منه، ألقت إحدى الفتيات التونسيات في مهرجان نسائي لحفل وطني للتذكير بالدعوة المنصفية قائلةً:

أنا الفتاة الأبية — في الأمة التونسية
مع الأوانس مثلي — في الدعوة المنصفية
فليس يرتاح بال — ولا حياة هنية
حتى يعود إلينا — رب الخلال البهية

---

[1]- جريدة الزهرة، العدد 11547، 9 /1947/12.

[2]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 306.

[3]-وأثار مرض المنصف ضجة في القاهرة بين أعضاء الجالية الصغيرة التونسية وحتى لدى الدوائر القريبة من الجامعة العربية، ووجهت العديد من العرائض والمذكرات والاحتجاجات إلى الحكومة الفرنسية، وإلى الأمم المتحدة، وإلى الحكومتين البريطانية والامريكية، وبدا بورقيبة مشغولًا بمرض المنصف، كان يتصل هاتفيًا بجلولي فارس يوميًا للاطمئنان على صحته، كما أرسل ابنه الذي تنقل عدة مرات إلى بو للاطمئنان عليه وإبلاغه مشاعر التقدير والمحبة وتمنى الشفاء له. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 306.

[4]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 91.

[5]- المصدر نفسه، ص 85.

[6]- المصدر نفسه، ص 68.

الناصري الحسيني حامي حمى الوطنية [1]

كما تجندت الصحف الوطنية التونسية لخدمة القضية المنصفية فدعت جريدة الحرية والأسبوع لإعلان يوم 14 ماي 1948 يومًا للحداد وهو ما نشرته الأولى في عددها الخامس تحت عنوان كبير: أفلست الحماية بعد 67 سنة وقد حان رجوع جلالة الملك المنصف إلى عرشه قائلةً: "**ومن أجل هذا يلزم الشعب في يوم 14 ماي الحداد اعتزازًا لكرامته ويعتبر موقفه السلبي –حتى الآن– مقابلة للإخلاص بمثله ودليلًا على أنه لن يخذل من أحسن إليه وانذار الغافلين، لقد أصبحت قضية ملكنا الشرعي في العالم بأسره بفضل المجاهد الأكبر الذي شرح أسرارها للشرق والغرب وغدا الشعب في انتظار الساعة الحاسمة مطمئنًا إلى كفاءة زعمائه المتعهدين برفع المظلمة وإزالة هذه الوصمة الشنعاء**".[2]

وبالفعل وقع الحداد مرتين كما تناولت جريدة الأسبوع فالتاريخ الأول يمثل 12 ماي إعلان حداد تونس لتقلص سيادتها واستقلالها بتوقيع صك عهد الحماية والثاني: يوم 14 ماي" **فهو حداد على الاعتداء الذي قام به الجنرال جيرو على رمز الذاتية التونسية بخلع مليك البلاد جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي وابعاده خارج مملكته وبذلك خرق لنصوص المعاهدة التي أملتها فرنسا على تونس سنة 1881 ومنح نفسه سلطًا لا يملكها ولم يسبق للتاريخ أن حدثنا عن ارتكابها من طرف من يحترمون التزاماتهم التي فرضوها بأنفسهم وقرروها بإرادتهم** "، وشكل الاضراب تعبيرًا رمزيًا على استنكار الحادث من طرف الشعب التونسي لكن السلط الاستعمارية أبو إلا أن يحولوا الهدوء إلى تشويش ليتم لهم ما يرمون إليه، فعمد إلى محاولة فك وحدة الأمة وإجماعها بالوعد والوعيد والترغيب والترهيب ملحين على التجار وأرباب المقاهي في فتح دكاكينهم حتى يتمزق شمل الاجماع، ولكن التونسيين صمدوا ووقفوا في وجه مساعي ايقافهم، وكان من نتائج الاضراب الذي وقع أن حدثت تجاوزات من قبل المراقبين الفرنسيين والجريدة تساؤل مراقب زغوان قائلةً: "**ما الذي جناه الجياع حتى ينتقم منهم بإغلاق المطابخ المؤسسة لتموينهم والتي أقيمت إغاثة لهم من ويل المجاعة وشر العري عندما أخفق في محاولته افساد الاضراب؟ أما مدينة الكاف ما معنى أن يعمد مدير المدرسة –وتقره السلطة على ذلك– إلى ترويع الأطفال الصغار من تلامذتها بإحاطتهم بقوات الجند والبوليس لفتح بحث حول من لقنهم الكلمات التي هتفوا بها في الطريق من أمثال يحي الاستقلال يعيش بورقيبة متهما اساتذتهم بذلك؟**"، وصدى هذا العبث وجد أيضا في كثير من جهات المملكة التونسية.[3]

---

[1]– الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 78.

[2] – جريدة الحرية، العدد 5، 12 ماي 1948.

[3] – جريدة الأسبوع، العدد 59، 18 ماي 1948.

المبحث الرابع: العمل المنصفي في الخارج 1945-1948.

1- في القاهرة

عُرف عن بورقيبة نشاطًا ملحوظًا في القاهرة منذ بداية مارس 1946، حيث قدم المغاربة الثلاثة (الحزب الدستوري الجديد التونسي، حزب الاستقلال المغربي، حزب الشعب الجزائري) مذكرة مشتركة بمناسبة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية في أفريل 1946 إلى الأمين العام للجامعة والوفود العربية المشاركة، حيث أكدوا في هذه الدورة على الحالة المأساوية بشمال إفريقيا بسبب الاستعمار الفرنسي، وأعربوا عن أملهم في الجامعة لكي تتبنى قضيتهم، وتناولت المذكرة أيضا مسألة المنصف باي العاهل الشرعي لتونس، ودوافع عزله الحقيقية، وطالبتها بالتدخل لدى فرنسا لإطلاق صراح من يمثل رمز القضية التونسية وذلك بإرجاعه إلى بلده وإعادته إلى عرشه، وبالتالي ركز بورقيبة على اعتبار المنصف باي الحاكم الشرعي ما يعني ضمنيًا عدم شرعية الأمين باي، وكذلك اختزل القضية التونسية ولأول مرة في رمز واحد هو المنصف.[1]

وعندما وصلت إلى القاهرة مجموعة الحبيب ثامر في جوان 1946 تم إقرار تكوين مكتب الحزب الدستوري الجديد في القاهرة، للتعريف بالقضية التونسية لدى عرب المشرق وذلك بإصدار نشرية أسبوعية أصدرت 27 عددًا من 5 أوت 1946 إلى 15 فيفري 1947، من ضمنها نشريات تناولت مسألة المنصف خاصة التي تحمل رقم 15 بتاريخ 22 نوفمبر 1946، ويبرز هذا مدى رغبة الوطنيين التونسيين في القاهرة للتطرق إلى قضية المنصف ضمن القضية التونسية ككل، قضية تونس ليست المنصف باي، والمنصف باي ليس قضية تونس بل هو جزء منها، ويلقب الديوان السياسي المنصف في هذه النشريات ب "العاهل الشرعي للبلاد"، "ملك البلاد"، رغبة منهم في تضخيم مكانة المنصف لدى الرأي العام المشرقي خاصة، ولأن غالبية دوله ذات نظام ملكي فانهم يستعملون كلمات مثل جلالة وملك في نشراتهم.[2]

أمّا مكتب المغرب العربي فقد حافظت نشرياته على نفس تعابير ونعوت المسندة للمنصف باي لدى نشريات المكتب الحزب الدستوري: باي تونس الشرعي، عاهل تونس، مليكه الشرعي، وما هذه النشريات إن ذكرت المنصف سوى صدى يردد تطورات هذه المسألة وتفاعلاتها داخليًا وخارجيًا، فمثلًا تتضمن نشرية 7 أكتوبر 1947 أخبارًا عن الحالة الصحية للمنصف في بو، وركزت أخرى على التضييق الذي فرضته فرنسا على تحركاته لأنه رفض التخلي عن مبادئه والإمضاء على رسالة قدمتها له فرنسا، في حين أنها عندما تعرج إلى الأمين، فإنها لا تذكر اسمه بل تكتفي باسم سمو الباي.[3]

أرسل بورقيبة في 5 أكتوبر 1946 الأستاذ فارس الجلولي كمسؤول عن الحزب الدستوري في فرنسا، وصرح للمنصف بأنه مبعوث من طرفه، وطلب منه تحرير رسالة شخصية إلى بورقيبة تمثل توكيلًا لهذا الأخير حتى يتمكن من الدفاع عن قضية المنصف باي والمشكلة التونسية أمام المؤسسات الدولية، وقبل المنصف دون تردد،[4] وإن هذا طلب التوكيل أو التفويض إن دل على شيء يدل على أن الشرعية بالنسبة إليه هو المنصف بينما يمثل الأمين اللاشرعية.[5] لكن التساؤل الذي يطرح نفسه: **إلا أي حد يمكن أن يكون بورقيبة صادقًا في مشاعره اتجاه المنصف؟**

---

[1]- خالد عبيد، صدى نفي المنصف ...، المرجع السابق، ص 111.

[2]- المرجع نفسه، ص113.

[3]- المرجع نفسه، ص 118.

[4]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 278.

[5]- خالد عبيد، صدى نفي المنصف ...، المرجع السابق، ص112.

قبل أن يغادر بورقيبة تونس في أول من أفريل 1945 بأيام قليلة زار محمد شنيق برادس وصرح له بأنه منصفي أكثر من قادة الحزب الدستوري الجديد[1]، كما صرح عندما أريد استطلاع رأيه حول القضية المنصفية فقال: **"إن هذا العمل يضاف إلى الإجراءات التعسفية التي قامت بها الجمهورية الرابعة في العهد الأخير والتي كشفت عن نوايا فرنسا الدفينة نحو العرب عامةً وشعوب المغرب العربي خاصةً".** [2]

ما لا نستطيع الجزم به لأننا نعتقد أن الحبيب بورقيبة أصبح يؤمن في بعض الفترات بأهمية المسألة المنصفية كمحور القضية التونسية وقطبها المتميز لعرضها في المحافل الدولية، لكن ألا يمكن أن يكون بورقيبة له رغبة في كسب فئات الشعب التونسي أكثر بإظهار نفسه منصفيًا؟ هل أصبح بورقيبة منصفيًا إلى هذا الحد؟ ماذا نفسر إذن ما حدث في لقائه بدبلوماسي فرنسي بالقاهرة؟ إنه لم يتحدث بتاتًا عن قضية المنصف باي في لقائه به يوم 1947/12/10، وعندما سأله الفرنسي من هو المؤهل تونسيًا للقيام بمفاوضات مع فرنسا؟ فأجابه ببساطة بأنه الوحيد القادر على خلق اتحاد بين كل التونسيين الذين يثقون به وزاد منفاه الاختياري في تدعيم نفوذه عندهم وهو واثق أن 98% من التونسيين معه. ولنا أن نتساءل أليس المنصف بقادر على توحيد التونسيين من أجل قضيته؟ ألم يزد عزله ومنفاه الاجباري في التفاف التونسيين حوله؟ لا ندري إن كان تفكير بورقيبة تجاه مسألة المنصف قد تغير في ديسمبر 1947، أو أنه يتظاهر علنًا بمنصفيته بينما يفضي بموقف آخر مغاير أثناء حديثه مع أعضاء السفارة الفرنسية بمصر.[3] رغم ذلك جعل من شروط التفاوض رجوع المنصف باي.[4]

على كل فقد واصل بورقيبة الدفاع عن قضية المنصف باي خلال الندوة الصحفية التي عقدها بمكتب المغرب العربي بالقاهرة يوم 12 ماي 1948، منددًا بالتعسف الاستعمار الفرنسي تجاهه، وبقيت نشريات المكتب العربي تصدر رغم القطيعة بين التونسيين والمغاربة في المكتب مع أواخر 1948، أين أصبح كل طرف يصدر نشرية خاصة به لكن مع الاحتفاظ بالعنوان المرجعي للنشرية وهو مكتب المغرب العربي، وكانت تتحدث عن إمكانية عودة المنصف إلى تونس، كما ركزت نشريات أخرى عن صحته وعلى التقرير الألماني الذي يبرئ المنصف من تهمة الموالاة للمحور.[5]

لم يكن ممثلي الحزب الدستوري الجديد وحدهم من بادروا إلى الدفاع عن قضية المنصف في القاهرة،[6] فقد أرسلت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم عضوها البارز محي الدين القليبي في مستهل نوفمبر 1947.[7]ومنذ وصوله إلى مصر تولى مهمة الدفاع عن قضية العرش التونسي، وتطرق في أول حديث صحفي له إلى مسألة الاعتداء الفظيع على باي

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 247.

[2]-(أ، و، ت)، مقالات صحفية...، الحكومة الفرنسية تقرر: اقصاء جلالة المنصف محمد نهائيا عن عرش تونس، المصدر السابق، رقم الوثيقة 59.

[3] -خالد عبيد، صدى نفي المنصف ...، المرجع السابق، ص ص 123. 124.

[4]- جريدة الأسبوع، العدد 75، 7سبتمبر 1947.

[5]- خالد عبيد، صدى نفي المنصف ...، المرجع السابق، ص 125.

[6] - عمد رويسي المتواجد بروما إلى التعريف بالقضية المنصفية وذلك في ذكرى الأولى لصعود المنصف إلى العرش التونسي من خلال برمجة حفلة بنزل الكريير، حضرها كثير من الشخصيات العربية والإيطالية بين سياسيين وصحفيين وتولى الحبيب ثامر ذلك من خلال خطاب مؤيد لإعادة المنصف باي إلى العرش التونسي، وتجلت الوحدة العربية على حد تعبيره بأسمى مظاهرها. للمزيد ينظر: رسالة من رويسي إلى الاخوين رشيد ادريس وحسن التريكي من روما في 21 جوان 1943 نقلها الأستاذ عبد الجليل التميمي في كتابه **كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية مع وثائق جديدة تنشر لأول مرة**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان-تونس، 1995، ص 189.

[7] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 308.

تونس، وتمثل أول نشاط منصفي علني له في تقديم مذكرة إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 9 فيفري 1948 مطالبًا فيها بالتدخل لفائدته وتحدث عن مراحل حياته وبرأه من تهمة الموالاة للمحور.[1] يمكننا التأكد من خلال مذكرته اعتباره للقضية المنصفية المسألة المحورية في القضية التونسية ويقول فيها: "**بل هي قضية الذاتية التونسية التي لم يبق منها الاكتساح الاستعماري إلا رمزها الماثل في العرش التونسي، وحادثة المنصف هي في نظرنا المعركة الأخيرة التي يقوم بها الاستعمار للقضاء على الذاتية التونسية ليسهل الامتزاج ويتم الابتلاع ولكي تنفرد السلطة الفرنسية في تونس بالحكم المباشر**".[2] ويعزى موقف القليبي هذا تجاه الأمين باي إلى نظرة حزب الدستور القديم لهذه المسالة، ففي نظر الحزب يمثل الأمين باي رمز سيادة تونس وذاتيتها، وإن كان حكمه غير شرعي، فهو ملك بالنيابة مهمته مد الفراغ في الحكم التونسي الناتج عن عزل المنصف لصفة غير شرعية، وليس بالتالي ملكًا بالأصالة فهو بالأحرى كما ذكر محي الدين: "**ولي العهد الحالي**" هذه هي صفة الأمين باي فوجوده في الحكم بصفته وليًا لعهد المنصف باي وليس بديلًا عنه .[3]

قرن محي الدين قضية المنصف بقضية تونس، مثلما صرح زميله في الحزب صالح فرحات قائلًا:" **والحقيقة التي لا مراء فيها هي أننا إذا قلنا قضية المنصف باي عنينا قضية الشعب التونسي إذ لا يمكن الفصل بينهما، فالشعب هو الجسد والمنصف روحه**"،[4] اكترى شقة جعلها ملتقى التونسيين ومنتدى رجالات المشرق ممن حسسهم للوضع المتأزم بتونس وأطلق على الشقة اسم بيت تونس، وأصدر كتابًا بعنوان مأساة عرش جمع فيه كل الوثائق، المراسلات، التقارير، المذكرات والمقالات الصحفية المتعلقة بقضية المنصف باي منذ اعتلائه للعرش، سرد فيه أيضا بكل التفاصيل حادثة خلع المنصف بعد تلخيص منه لتاريخ العائلة الحسينية وتعاليق شتى على العلاقة التي تربط فرنسا بتونس والعائلة المالكة على وجه خاص، وعلى الجوانب القانونية للقضية، غايته في ذلك دحض الدعاوي الفرنسية المبررة لعزلها للمنصف.[5] إن المؤلف يلخص موقف الحزب من مسألة عزل فرنسا للمنصف في عبارة: "**مأساة عرش ونكبة أمة** ". [6]

لقد كان لجهود الدستوريين في القاهرة أثرا طيبًا أتى بثماره باقتراح مجلس الجامعة العربية في 23 نوفمبر 1946 بالإجماع لائحة تعاطف مع الحركة الوطنية التونسية، معبرًا عن أمله في تحرر الشعب التونسي عن قريب،[7] فأرسلت الجامعة إلى الحكومة الفرنسية تطالب بإرجاع الباي إلى بلاده وعرشه كما أعلنت الجامعة عن تأييدها لمطالب استقلال شمال إفريقيا المقدمة من التونسيين والجزائريين والمراكشيين، وخطب عزام قائلًا: "**إنه باسم هذه البلاد العربية يؤيد المغرب العربي في كفاحه لأجل استقلاله**"، وقال أيضا:" **إن من المخجل لفرنسا ما يوجد عليه شمال إفريقيا من البؤس والجوع والجهل**

---

[1]– خالد عبيد، صدى نفي المنصف...، المرجع السابق، ص 131.

[2]– مذكرة تتعلق بقضية جلالة ملك تونس محمد المنصف باي مقدمة من مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي القديم لحضرات أصحاب المعالي والسعادة أعضاء جامعة الدول العربية المحترمين في 29 ربيع الأول 1367 هـ نقلها محي الدين القليبي في كتابه مأساة عرش، المصدر السابق، ص 246.

[3] – خالد عبيد، صدى نفي ...، المرجع السابق، ص 131.

[4]– (أ، و، ت)، مقالات صحفية...، جريدة البيان، قضية المنصف باي قضية استقلال، المصدر السابق، و غ م.

[5]– محي الدين قليبي، **محي الدين القليبي أو جهاد ثلث قرن:** مجموعة وثائق انتقاها وأعدها عبد القادر القليبي، سراس للنشر، تونس، 2004، ص300.

[6]– خالد عبيد، صدى نفي ...، المرجع السابق، ص135.

[7]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 277.

تحت استعمار غاشم لا مثيل له في العالم، وإذا أراد الفرنسيون أن يروا من طرف الوحدة العربية مودة وألا يسمعوا احتجاجات العرب فما عليهم إلا أن يؤيدوا –بفعلهم– اضمحلال فكرة الاستعمار، فكرة القرن الماضي، وحيث أن فكرة فرنسا بعيدة عن ذلك فلا يمكن أن نسكت أكثر مما سكتنا". [1]

وبمناسبة القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في دورته الحالية في شأن القضية التونسية وبايها محمد المنصف، أرسل الأمين العام عبد الرحمان عزام رسالة إلى المنصف عبر فيها عن رغبته في لقائه والذي منعته المناسبات من القيام بذلك متمنيًا الاستقلال التام لتونس، فرد المنصف بشكره لرعاية الجامعة للقضية التونسية، ومما جاء في رسالته:" **ونحن نعتقد أن البلاد التونسية المعتزة بعروبتها سوف تتحرر من قيود الاستعمار الفرنسي بفضل جهاد شعبها الكريم وزعمائها الأبرار، وتلتحق بجامعتكم لتساهم في العمل للسير بالأمة العربية نحو الصلاح والقوة والمجد"**،[2] فوقوف جامعة الدول العربية داعمة للقضية المنصفية هو توضيحًا لموقف الدول العربية المنضوية تحتها. [3]

يبدو أن جامعة الدول العربية وخدمة للقضية المنصفية ودفعها للأمام أملًا لإيجاد حل لها، سعت إلى تدوين القضية في هيئة الأمم المتحدة قبل وفاة المنصف بمدة قصيرة وأوضحت ذلك جريدة الحرية في مقال تحت عنوان: سعادة فارس الخورى مندوب الدول العربية لدى مجلس الأمن يؤيد عرض قضية العرش التونسي على هيئة الأمم المتحدة، ومما جاء فيه: "**انتقد السيد فارس الخوري موقف فرنسا خاصة انتقادًا شديدًا وهو يؤيد عرض قضية باي تونس الذي عزله الفرنسيون على الجامعة العمومية التابعة لهيئة الأمم المتحدة".** [4]

2- في فرنسا

أ – نشاط الطلبة

أصبحت مدينة بو محط رحال التونسيين في الخارج، حيث يرون من واجبهم الحج إليها، وقد كان الطلبة التونسيون الذين يزاولون دراستهم في فرنسا أول الزائرين، كانوا يأتون إليه من كل جهات تونس لتقديم شواهد الإخلاص لهذا الباي المخلوع الوطني الذي يحتفظ بهيبته وشعبيته لدى جميع النزعات السياسية في تونس.[5]

وقبل تنقل المنصف إلى منفاه في بو عمل الطلبة في فرنسا في أواخر شهر ماي 1944 على تكثيف نشاطهم، بالقيام باتصالات ومشاورات بباريس ومدن الجنوب الفرنسي حول قضية الباي المخلوع، وذلك مع قادة الحزب الدستوري

---

[1] – محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 9.

[2]– (أ، و، ت)، مقالات صحفية...، المنصف ملك تونس وجامعة العرب، المصدر السابق، و غ م.

[3]– أوفد ملك الأردن عبد الله رسول يدعى عبد المنعم الرفاعي إلى تونس يحمل رسالة الى الأمين باي وعلقت جريدة البيان عن تلك الزيارة بالقول:" ما معنى أن الجامعة العربية لا توافق على عزل الباي السابق وجلوس الباي الحالي محله والمملكة الأردنية الهاشمية عضو في الجامعة العربية، فما معنى ايفاد رسول من عمان إلى تونس يحمل خطابا من الملك عبد الله إلى سمو الباي سيدي الأمين، وهو الذي تطلب الجامعة العربية باسم دولها 7 والمملكة الأردنية منها إبعاده عن العرش وإعادة الباي السابق إليه؟ لعل مفتاح هذا السر، وتفسير هذا اللغز عند حكومة عمان. للمزيد ينظر: (أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، الملك عبد الله وباي تونس، المصدر السابق، رقم الوثيقة 131.

[4]– جريدة الحرية، العدد 21، 29-9-1948.

[5]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 152.

الجديد بكل من تونس وفرنسا حول طرق وأساليب التحرك في الغرض،[1] ففي 22 نوفمبر 1944 وبمناسبة الحفل الذي انتظم بمقر ديوان تونس بباريس على شرف الجنرال ماست المقيم العام بتونس، ألقى الطالب عثمان بلعابية كلمة نيابة عن جميع الطلبة التونسيين، ندد خلالها بخلع الباي والمس بسيادة البلاد، مناديًا بإرجاعه فورًا إلى العرش، الأمر الذي أثار غضب المقيم العام الفرنسي والأوساط السياسية الفرنسية الرسمية، كما كثف الطلبة اتصالاتهم بإخوانهم الجزائريين والمغربيين لتحسيسهم بقضية المنصف الباي المخلوع.

وبعد بضعة أسابيع أسفرت جهودهم عن القيام بعمل مشترك تمثل بتقديم مذكرة مشتركة إلى الجنرال ماست بتاريخ 8 جانفي 1945، ندد بطريقة تعامل السلطات الفرنسية مع المنصف، وفي 14 ماي 1945 بمناسبة مرور الذكرى الثانية لخلع المنصف عن العرش، نظم الطلبة التونسيون مسيرة بشوارع باريس، توجهوا خلالها إلى قصر الماتينيون رافعين صورة عملاقة للباي المخلوع، وقد انضم إلى المسيرة عديد الطلبة وعمال من بلدان شمال افريقيا وبعض الأقطار العربية، ما استوجب تدخل قوات الأمن الفرنسي لتفريق المتظاهرين بعد أن سلموا لائحة احتجاج إلى أحد موظفي قصر ماتينيون.[2]

وعلى إثر نقل المنصف إلى بو أصبحت وجهة الطلاب التونسيين إلى تلك المدينة ويصف المستيري محاولتهم في الاقتراب من المنصف قائلًا: "**حاول بعض الطلاب التونسيون الذين يدرسون في تولوز وحتى في مارسيليا الاقتراب أولًا من محل الإقامة، ثم ما لبثوا أن دخلوا ووقع الترحيب بقدومهم، وكان الزائر الأول الرسمي إن جاز القول: هو جلولي فارس رئيس الجامعة الدستورية بفرنسا**".[3] وكانت الزيارات تتم في نهاية العطل كما وجه جل الطلبة والتلاميذ بفرنسا وبتونس رسائل عبروا فيها عن مشاعر تضامنهم ومساندتهم له في محنته.[4]

لقد تجاوز عمل الطلبة التونسيون مجال الاحتجاج وتقديم المذكرات السياسية ليتوجهوا إلى الرأي العام الفرنسي في مرحلة أولى، في نوفمبر 1945 صدرت بعديد الصحف البارسية مثل جريدة le peuple algérien لصاحبها الأستاذ رضا بلفول عديد المقالات حول مأساة المنصف باي،[5] منها ما حملته الجريدة بتاريخ 14 ديسمبر 1945 عندما رفعت نداء قائلة: "**يجب تحرير المنصف باي صديق لشعبه وفرنسا**"[6]،ومنها الكثير التي حملت إمضاء أبو الاخراص (العابد بوحافة)[7] بمساعدة الطلبة الدارسين بباريس وبالتنسيق مع الدستوريين بكل من تونس ومصر، وتطبيقًا لتعليمات الحزب القاضية بضرورة بقاء الطلبة على اتصال متين بين مدينة بو وتونس كلف الأستاذ جلولي الطالب أحمد بن صالح بملازمة

---

[1]- عادل بن يوسف، **النخبة العصرية التونسية طلبة الجامعات الفرنسية 1880-1956**، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والاشهار، سوسة، 2006، ص 568.

[2] - المرجع نفسه، ص 569.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص ص 252. 253.

[4]- عادل بن يوسف، المرجع السابق ص571.

[5] - المرجع نفسه، ص 569.

[6]-(أ، م، ت، ت، م)، جريدة le peuple algérien بتاريخ 14 ديسمبر 1945، المصدر السابق، و غ م.

[7]- ساهم باسم الحركة المنصفية في تنظيم مظاهرة شعبية بتونس بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي روزفلت في 4 افريل 1945، تحول بعدها إلى فرنسا سنة 1946 للدفاع عن قضية المنصف باي، زار المنصف في منفاه، ونشر تحقيقًا محمل بالصور حول إقامة المنصف باي في المنفى في مجلة فرنسية اسمها "المجلة 3 على 4" وأمضى التحقيق باسم مستعار: جاك بوشي، ثم انتقل إلى باريس حيث نشر سرًا الكتاب الأبيض. للمزيد ينظر: حمادي الساحلي، تراجم وقضايا...، المرجع السابق، ص 239.

المنصف في مقر اقامته، وبإيعاز من الشعبة الدستورية بباريس ومن ورائها قادة الحزب كثف الطلبة اتصالاتهم بالأحزاب والشخصيات الفرنسية السياسية، وقد اسفرت هذه الجهود بتكوين **"لجنة دعم المنصف باي" un comité de soutien pour Moncef bey** قام بدعمها الحزب الاشتراكي الفرنسي، كما تولت عديد الصحف الباريسية مثل باري براس **paris presse** وفرانس سوار **France soir** تغطية نشاط اللجنة المذكورة، وقد تكفل السيد العابد بوحافة[1] بتوفير المادة الصحفية اللازمة وصياغة المقالات الصحفية بمفرده قبل نشرها بالصحف المذكورة تحت اسم مستعار: شكري باي ، أبو الأخراص.[2]

ومن أبرز الأنشطة التي قام بها الطلبة التونسيين هو نشر وتوزيع الكتاب الأبيض الذي أعده العابد بوحافة بالاشتراك مع محمد بدرة باسم لجنة الدفاع عن المنصف وحرر توطئته العابد باسمه المستعار محمد أبو الاخراص،[3] وتم توجيهه إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي، وقد صدر في تونس سنة 1946 باللغة الفرنسية بعنوان الكتاب الأبيض أمضاه 16 اميرًا حسينًا رفقة المنصفيين منهم: شنيق وعزيز الجلولي ومحمد بدرة والفاضل بن عاشور وعبد العزيز حسين المستشار لدى جامعة الدول العربية، وذلك لتسليط الضوء على الأحداث التي سبقت خلع المنصف والمطالبة بإرجاعه إلى العرش.[4]

لقد نقل الأستاذ الصادق الزمرلي توطئة ذلك الكتاب، وعبرت على أن الشعب التونسي يرى أنه من المناسب أن يقدم كتابًا أبيضًا حول الأحداث التي سبقت خلع المنصف باي ونفيه وتنازله عن العرش، منددًا بمعاملة المنصف كمجرم حرب وبمهمة تعاونه مع المحور خلاف للحقيقة والتاريخ، كما نددت بإرغام المنصف عن التنازل عن العرش من قبل الحكومة الفرنسية المؤقتة بالجزائر، واعتبرت أن الخلع انتهاك ليس للسيادة التونسية من قبل جيرو فحسب بل إنه أبطل معاهدة الحماية بخرق مادتها الثالثة واستند على ذكرها، وتوجهت إلى حكومة الجمهورية الفرنسية من أجل أن تقوم بمبادرة من شأنها خدمة الصداقة بين البلدين.[5]

إن تعدد الزيارات والدفاع عن القضية المنصفية لم يقتصر على الطلبة التونسيين فقط، بل شمل الطلبة العرب والمغاربة أيضا، فقد زاره في نوفمبر 1946 أحمد بن صالح ممثل الحزب الدستوري صحبة مصطفى الأشرف (حزب الشعب الجزائري) وعبد الرحيم بوعبيد (حزب الاستقلال المغربي)، وأدوا له التحية باسم الأحزاب المغاربية وباسم ودادية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا.[6] كما أرسلت رابطة الشباب العربي رسالة إلى المنصف باي لتعبر عن تحية صدق واجلال لشباب العرب المتواجدين في فرنسا وعرفوه بالرابطة وهدفها في خدمة القضية العربية وعرضها على العالم الغربي عرضًا صحيحًا ونقلت جريدة الزهرة الرسالة بتاريخ 22 ماي 1947 بتوقيع رئيسها محمد يوسف موسى مدرس الازهر ونقتبس منها:" **هذه هي**

---

[1]- شخصية سياسية وطنية أصيل مدينة جرجيس بالجنوب التونسي، درس الصحافة والسينما بفرنسا ثم إنجلترا، قام بدور هام في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينات للتعريف بالقضية التونسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ترأس اللجنة من أجل الحرية بإفريقيا الشمالية la comité pour la nord liberté de l'Afrique du التي بعثت في أوت 1946، ومن أعضائها الطالب الأمين بلاغة الذي كان على اتصال مستمر بالمجموعة المنصفية بتونس (بدرة، شنيق، الاسكندراني، عزيز الجلولي...) التي كانت تمول نشاطه بفرنسا. للمزيد ينظر: عادل بن يوسف، المرجع السابق، ص 570.

[2] -المرجع نفسه، ص 570.

[3] -حمادي الساحلي، فصول في التاريخ والحضارة...، المرجع السابق، ص 176.

[4]- علي الزيدي، الشيخ الفاضل بن عاشور ...، المرجع السابق، ص 66.

[5]- الصادق الزمرلي، تونس في عهد المنصف باي، المصدر السابق، ص ص (126- 130).

[6] -سالم المنصوري، المرجع السابق، ص ص 94. 95.

الرابطة... وقد خطت خطوتها الأولى وأخذت تباشر نشاطها ونحن على ثقة من أنكم ستدفعون بهذا الجهد إلى الامام وستنفذون قراراتها وستباركون مشروعاتها، كما أنكم لن تنالوا جهدًا في عونها وتأييدها من الناحية الأدبية والناحية المادية، فأنتم أعلم بما يتطلبه هذا الجهد الفتي اليافع ليعود بالثمر الشهي النافع، وان لكم على الشباب العهد ألا يتنكبوا الجادة وأن لا يحيدوا عن سواء السبيل وأن يكون الشرف العربي أمامهم دائما وأن تكون أرواحهم أرخص ما يقدمون في محراب العروبة". وقد رد المنصف على الرسالة بلسان ابنه رؤوف معبرًا عن فرحه بالرسالة مادحًا الرابطة وأهدافها المخلصة واستعدادهم للذود عن كرامة العرب والإشادة بمفاخرهم وضمان مستقبلهم في ايمان وعزيمة، وهذا الرد نقلته الجريدة السابقة في نفس العدد نقتبس منها خاتمة الرسالة:"...**فليكن التضامن وسيلتكم والإيمان عدتكم والعلم زادكم للمستقبل ولنعم الذخر تبنى عليه الحضارات الخالدة وتعزيه الشعوب المغلوبة على أمرها ...وليمددكم الله تعالى بعونه وتوفيقه إنه منبع الفضل محل الرجاء، وتقبلوا تشجيع مولانا المعظم وتحياته القلبية مع أصدق عبارات الشكر**".[1]

ومن الأعمال التي تم تأديتها خدمة لقضية إعادة الاعتبار للمنصف، ما قام به طلبة شمال إفريقيا المسلمين في باريس، إذ عقدت جمعيتهم بمقرها في باريس اجتماعًا في منتصف ماي حضره أعيان الجالية العربية، ألقيت فيه الخطب المتعلقة بخلع أمير البلاد التونسية الشرعي محمد المنصف منذ 3 أعوام، ومن الملاحظ أن عددًا من الفرنسيين الأحرار شاركوا في ذلك الاجتماع ونددوا بسياسة الاستعمار التي ما زال يقوم بها ممثلو الدولة الفرنسية في شمال إفريقيا، تلك الأعمال المخالفة تمامًا لنص المعاهدات المبرمة والتي يتحتم احترامها، وفي خاتمة الاجتماع أبرق الحاضرون البرقية التالية والتي نقلتها جريدة السائح بتاريخ 20 جوان 1946:" **إلى أمير تونس في منفاه في جنوب فرنسا بمناسبة ذكرى الاعتداء الفظيع على كرامتكم في 4 أيار 1943 عقدت جمعية طلبة شمال افريقيا في باريس اجتماعًا للاحتجاج على خلعكم وتفضلوا من مراسم ولائنا الدائم لسموكم الأفخم والسلام**"، ووجهت الجمعية برقية احتجاج للدولة الفرنسية بالمعنى ذاته.[2]

كما نشرت لجنة تحرير شمال افريقيا بنيويورك نداء إلى الشعب التونسي في ذكرى خلع المنصف باي يوم 14 ماي 1947 مما جاء فيه "**منذ أربع سنوات وملككم المحبوب لا يزال مسجونًا وراء قبضان الاستعمار الفرنسي...، أيّها الشعب التونسي الكريم: الحقوق لن تنال والعدل لن يحقق بتقديم العرائض والتبرع بتصريحات صحفية، لا يسترد الاستقلال ولا يصان بالتغني بالمبادئ الولسونية ومبادئ ميثاق الاطلنطي، إن حقوقك وحريتك واستقلالك لن يتحقق إلا برجوع المنصف باي إلى أمته، سائلوا اليوم زعمائكم ماذا فعلوا وما هم فاعلون للإعادة عاهلكم العزيز إلى وطنه، أيها الشعب التونسي الكريم: إن شرفك شعاره المنصف باي، إن حريتك شعارها المنصف باي، إن سعادتك شعارها المنصف باي**".[3]

---

[1] -(أ، و، ت)، مقالات صحفية..، رسالة باريس: رابطة الشباب العربي، الزهرة بتاريخ 22 ماي 1947، المصدر السابق، رقم الوثيقة 40.

[2]- جريدة السائح، عدد 10، 20 حزيران 1946.

[3]- محي الدين القليبي، مأساة عرش، المصدر السابق، ص 224.

ب- مساهمة الطلبة في مشروع تهريب محمد المنصف

إن حادثة تهريب المنصف باي مراد بها أن تكون على شاكلة هروب عبد الكريم الخطابي من منفاه إلى مصر سنة 1947. لكن هل هذا يعني أن الفكرة بالضرورة نشأت في القاهرة؟ إن السرد الأكثر موضوعية للحادثة قدمه الأستاذ المستيري استنادًا لشهادتي كل من صالح فرحات وجلولي فارس اللذان لازما المنصف في تلك الفترة، فالخطة حسب ما أكدا عليه نشأت في باريس بموافقة محمد المنصف بين 3 أشخاص: الهادي جلولي، جلولي فارس، حمادي بوجمعة، وكان الهادي جلولي وحمادي بوجمعة مكلفين بتنفيذها التقني إن جاز القول، وتم الاتفاق على أن يكون التهريب على متن طائرة ستنتظر في مطار صغير قريب ب5 أو 6 كلم من بو، ومن هناك يتجهون إلى اسبانيا ومنها إلى مصر، ووقع تعيين اليوم الحاسم بالتحديد، ولم يعلم بالسر من بين المحيطين به سوى ابنه رؤوف وقايد السبسي وأحمد بن صالح. وتم الاتفاق بالمغادرة على الخامسة صباحًا، ليستعد المنصف ليلة الرحيل ووقف بن صالح بنفسه على تلك الاستعدادات، لكن في الساعة الثانية أوقظ بن صالح فجأة بطلب من المنصف وقال له: "**لن أرحل هذا الصباح لدي إحساس بأن الخطة لن تنجح! أنا شممتها وأشار سبابته إلى انفه، لن أرحل**"، لم يحاول إقناعه لأن المنصف بدا مصممًا تمامًا، وفي الساعة الرابعة ذهب بن صالح وحده إلى الموعد ليعلم الاخرين، ولكنه فوجئ بعدم وجود أحد في الموعد، لا جلولي فارس ولا حمادي بوجمعة ولا الهادي جلولي، فتوجه إلى باريس أين يقطن جلولي فارس ووجده في حجرته، وصرح له انه عائد لتوه من بو، وكان فارس قد أكد له أنه لم يجد أحدًا في الموعد، بالنسبة إلى بن صالح فإن شيئا غامضًا لا يزال مخيما على القضية.[1] **فهل لاحظ المنصف أو أحد مقربيه خللا في العملية قد يعرضه إلى أخطار جسيمة؟ أم دبت في خاطره شكوك في سلامة العملية من أصلها، واعتبرها مؤامرة من بعض الأوساط قد تكون فرنسية لتوريطه وربما تصفيته جسديًا اثناء مسرحية الملاحقة المنتظرة؟**.[2]

إن ما نقله المستيري على أن مشروع التهريب صادر من باريس وبمساهمة من الطلبة التونسيين في فرنسا، خالفه بقية المؤرخين في ذلك، مؤكدين أن منشأ الفكرة والذي كان سريًا يعود للحزب الدستوري الجديد، وبالتحديد في أوساط الوطنيين التونسيين في العاصمة المصرية، وذلك لإعطاء دفع جديد للعمل الوطني ببلد عربي مستقل، وهو ما أكده الأستاذ عادل بن يوسف قائلًا: "**في إحدى زياراته الأسبوعية عرض ممثل الحزب بفرنسا على الباي المخلوع المشروع، فلم يبد معارضة وتهيأ الجميع لتنفيذ العملية، ويبدو أن الحزب قد أوكل مسألة التنفيذ إلى جلولي فارس والهادي جلولي ومحمد (حمادي) بوجمعة، كما أعطاها اسما سريًا "عينات" échantillons**". ونستشف ذلك من خلال ما كتبه بورقيبة المتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ابن أخيه مصطفى كمال في رسالة موجهة إلى الوطنيين بكل من تونس والقاهرة: "...**إني أعول عليك وعلى الأمين (الأمين بلاغة طالب في الحقوق) لحفز "هـ" "h" (حمادي بوجمعة) إلى عملية العينات**". [3]

---

[1] - سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 312.

[2]- سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 99.

[3] - عادل بن يوسف، المرجع السابق، ص 574.

كما أكد المناضل البشير بوعلي على تخطيط المشروع العائد إلى الديوان السياسي قائلًا: "**جاءت فكرة نقله إلى القاهرة ليعزز صف الحزب والأمر كان واردًا وإن تطلب الكثير من التحضير والاعتناء، وأخذ السيد الجلولي فارس على عاتقه هذا الموضوع** ". [1]

في النهاية كانت خاتمة هذا المشروع الفشل، والغالب على الظن أن الفشل قد كان نتيجة لتراجع الحزب عن هذا المشروع حفاظًا على الباي وتجنبًا للصعوبات التي قد يتعرض إليها في طريق الفرار بين مدينة بو واسبانيا أو بين اسبانيا ومصر من جهة، والتبعات التي قد تلحق بالأشخاص المكلفين بمشروع الفرار، لكن لابد للإشارة إلى فرضية وجود أسباب أخرى لفشل المشروع كتلك التي قدمها المناضل بشير بوعلي كأسباب شخصية قائلًا: "**لا بد من ذكر المحاولة التي هيأتها الحركة الوطنية لنقله من بو إلى القاهرة لكن المحاولة خابت لأسباب شخصية واهية**"،[2] ويفصل في شرحه لهذه الأسباب: "**لكن إذا كان الحزب يرى أن الأمر ممكن وسهل رغم الحراسة المشددة التي كانت موضوعة فإن الباي نفسه وكذلك أفراد عائلته وخصوصًا أخوه حسين كانوا لا يثقون بهذه المغامرة التي يرون أنها ستعود عليهم بالوبال، وفي آخر الأمر بينما كان الباي يتظاهر بالقبول إذا عدل عن فكرة الهجرة والخروج من محله ليمتطي وسيلة النقل التي ستوصله إلى جنيف ومنها إلى القاهرة**".[3]

إن هذه الشهادة تثير عدة تساؤلات: ألم يكن أمر المشروع سريًا للغاية لا يعلمه إلا الأشخاص الثلاث الذين سبق ذكرهم في شهادة أحمد بن صالح؟ لكن هل يمكن استبعاد علم حسين بها؟، وشيئًا آخر، إذا كان المنصف باي حقًا تظاهر بالقبول، فهل كان مضطرًا لرفض صريح للمشروع كما ذكر بورقيبة في مذكراته: "**وقد خاطبته ذات مرة هاتفيًا وكنت يومئذ في مصر على وشك الرحيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت النية متجهة إلى تمكينه من الفرار كما فر الأمير عبد الكريم قبل، فأجابني: أنتم ترفسو في طاجين مقعور، وأردت تطمينه وعبرت عن رجائي في أن يتيسر له الالتحاق بنا بمكتب المغرب العربي لكنه رفض ذلك بإيعاز من أخيه حسين باي**".[4] إن تصريح بورقيبة يعارض ما حملته رسالته السابقة إلى ابن أخيه والتي تشجع حمادي بوجمعة على تنفيذ المشروع، وقد كتبت بعد حادثة المكالمة الهاتفية بينهما على اعتبار أنها جرت وهو في مصر في حين الرسالة كتبت أثناء تواجده بالولايات المتحدة الامريكية، وهذا يؤول بنا إلى احتمالين: إمّا التحفظ فيما يخص صدق الشهادة، أو أنها حدثت بالفعل كما روى بورقيبة لكن المنصف غير رأيه بعد المكالمة بينهما ووافق على المشروع، وللإشارة لم يشر بورقيبة إلى هذا التغير كما أن شهادة أحمد بن صالح وفارس جلولي تؤكد على موافقته مباشرة بعد عرض المشروع عليه.

كان هناك عدة عراقيل كان بإمكانها أن تؤدي إلى إخفاق وخيم النتائج، فلا سن المعني ولا صحته كانا يسمحان بمثل هذه المغامرة، وحتى على افتراض أن الهروب نجح، فما الذي سيفعله المنصف في القاهرة؟ أن يموت فيها بعد 4 شهور،[5]

---

[1]- بشير بوعلي، المصدر السابق، ص 88.

[2] - المصدر نفسه، ص 63.

[3] - المصدر نفسه، ص 88.

[4]- الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 180.

[5] -سعيد المستيري ، المرجع السابق ، ص 313.

فرغم إخفاق أو اجهاض المشروع، فقد تواصل وقوف الشبان والطلبة إلى جانب الباي المخلوع خاصة بعد تدهور صحته في صائفة 1948 وذلك من خلال زيارتهم المتواصلة ونقل أخباره الصحية إلى باريس ومنها إلى تونس والقاهرة.[1]

ج- نشاط المنصفيين لدعم قضية المنصف

لا شك أن تيارًا من الرأي محتشمًا جدًا كان قد بدأ بالظهور بعد الحرب العالمية 2 مباشرة في الدوائر السياسية والثقافية الباريسية حول المنصف، وهم من النقابيين والاشتراكيين الفرنسيين بتونس، ثم انتقلوا إلى فرنسا مثل كوهن خدرية، ألبير بوزانكي، سارج مواتي، دوران انقليفيال واندري بيدي ، وهو نتيجة عمل طويل وصبور قام به الاشتراكيون التونسيون من أمثال عبد العزيز بن محمود، الحبيب بن سلامة، الشاذلي رحيم والدالي يحي، الذين توصلوا إلى اقناع الإشتراكيين في تونس بتبني مشكلة المنصف من طرف الحزب الاشتراكي الفرنسي(sfio)، وسيتخذ الحزب الاشتراكي مبكرًا موقعًا مساندًا للمنصف باي، ولدى استقباله في قصر الإليزيه بمناسبة مؤتمر الشباب الاشتراكي، قدم عبد العزيز بن محمود عرضًا تفصيليًا للرئيس الفرنسي أوريول Vincent Auriol حول قضية المنصف باي.[2]

إن هذا الموقف ستعبر عنه جريدة لي بويلار لسان حال الحزب ونقلته جريدة الزهرة في عددها ليوم 23 جويلية 1948 وأوردها كوثيقة ملحقة الأستاذ الشاذلي خزندار جاء فيها: "**إن الكتلة الاشتراكية بعد سماعها لبسطة م اندري بيدي النائب بمجلس الوحدة الفرنساوية حول الظروف التي تقرر فيها خلع صاحب الجلالة سيدي المنصف باي، حيث أن هذه التدابير لم يقم اتخاذها ضمن الضمانات القانونية والسياسية التي كان من اللازم مراعاتها، حيث أن الرأي العام التونسي لم يوافق مطلقًا على هذه العملية التي يعتبرها ظلمًا ومخالفة لنظام الحماية، حيث أن العثور على وثائق جديدة من شأنها أن تسمح بمعرفة ما هو نصيب التهم الموجهة ضد جلالته من الحقيقة، لذلك كلفت الكتلة الاشتراكية ممثلها بأن يقوم بمساعي حثيثة بمشاركة ممثلي بقية الأحزاب لدى الحكومة الفرنسية ليقع بحث عميق مستوفى جميع ضمانات النزاهة وللإماطة اللثام عن قضية المنصف باي وليقع اتخاذ جميع الإجراءات التي تفرضها العدالة**".[3]

إلى جانب النقابيين والاشتراكيين كان لشخصيات مستقلة من الجالية اليهودية في تونس دور في دعم قضية المنصف باي والمطالبة بإعادته إلى عرشه من أمثال: ألبير بسيس، ماير، بليتي، ريني سمادجة وشقيقه هنري سمادجة، ونضيف إلى هذه المجموعة النواب الجزائريين في الجمعية الذين كان لهم اتصال بجامعة باريس الدستورية التي كانت تحت إدارة جلولي فارس تزودهم بالوثائق والتوضيحات حول قضية المنصف وهذا الدعم من الجزائريين توضحه مذكرة فرنسية رقم 1614 بتاريخ 20 جوان 1946 جاء فيها: "**استقبل الأمير حسين عددًا من الجزائريين قد تعاملوا مدة ليست بالقصيرة مع الحركة المنصفية، ونشروا في باريس صورة للمنصف تظهر تحتها عبارة باللغة العربية: الملك هو سجين الاستعمار الفرنسي السيء**"،[4] وقد فوجئوا برؤية نواب يهود فرنسيون من الجزائر مثل رفائيل أبو لكيس يدافعون عن المنصف داخل الجمعية

---

[1]- عادل بن يوسف، المرجع السابق ، ص 574.

[2] -سعيد المستيري، المرجع السابق ، ص 309.

[3]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 394.

[4]- (أ، و، ت)، مذكرات وتقارير ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 63.

الوطنية.[1] وأكد أحمد بن صالح أنه حضر شخصيًا المقابلة التي جمعت المنصف لوفد ممثل للطائفة اليهودية بالجزائر، حضروا لتقديم الشكر والعرفان بالجميل لتعاطف المنصف باي مع اليهود التونسيين أيام الاحتلال الألماني وحمايتهم وتجنيبهم تعاسة مصير غيرهم من يهود فرنسا، كما تقدموا باعتذار عما صدر عن بعض يهود تونس من تصرفات بذيئة بإهانته أمام السفارة الفرنسية يوم 9 ماي 1943.[2]

في ظل هذه المتغيرات شرعت اللجنة المنصفية المتحلقة حول محمد شنيق برادس والمؤلفة من: الماطري، صالح فرحات، عزيز الجلولي وحمادي بدرة، في تحديد بعض هياكلها وانجاز نوع من البرمجة وغايتها هي السعي في فرنسا لدى الأوساط البرلمانية، دوائر السلطة والصحافة، كان شنيق وأصحابه يعرفون بعض الوجوه البارزة في الجمهورية 3، لم يبق منهم سوى عدد قليل لذلك كان لابد من إيجاد وسطاء، جاء بعضهم إلى رادس وسيدعى آخرون بعد ذلك إلى باريس، ولا يمكننا ذكرهم جميعًا، فلنتحدث عن أكثرهم فاعلية: هنري سمادجة مدير جريدة كومبا ولابريس دي تونيزي، والذي كان أوّل من قدم لشنيق وثيقة من أرشيف الفيلهلم ستراش (وزارة الخارجية الألمانية) وهي رسالة من راهن إلى اتو ابيز، محتواها يبرئ تمامًا المنصف باي من تهمة التواطؤ مع الألمان وهذه عبارة من الوثيقة: "**إن الموقف العدائي الذي وقفه المنصف باي قد قضى على كل الآمال**"[3] حملت جريدته كومبا في عددها 957 بتاريخ 5 أوت 1947 العنوان الآتي: إن المنصف باي ضحية انتقام،[4] كما نشرت هذه الجريدة نص الوثيقة وفي ما بعد ذكرها الصحفي هنري كاديي في صحيفة الجمهورية الرابعة يوم 3 سبتمبر 1948 قائلًا: "**إن الوثائق المكتشفة مؤخرًا في الفيلهلمستراس تؤكد بصفة قطعية أن فون راهن مبعوث هتلر إلى تونس كان يعتبر المنصف باي كخصم عنيد، حتى أنهم كانوا يفكرون في نفيه**"، نضيف دي لوهن المعروف في أوساط وزارة الحرب كان وسيطًا بين شنيق وبليفن، ونذكر كذلك ألبير بوزانكي، اندري بيدي، والنواب الجزائريين مثل بن جلول نائب عنابة، والمفوض مشري الملحق بديوان فينسون أوريول، وتونسيون مثل الشاذلي مرابط وغيرهم العديد، وكل هؤلاء كان عليهم مبدئيًا تهيئة الميدان لشنيق وزملائه الذين لن يذهبوا إلى باريس إلا بعد 6 أشهر في جوان 1948.[5]

وأمام انتشار خبر عودة المنصف باي في الأوساط التونسية وربط ذلك برحيل جورج بيدو من الكاي دورساي، تناقلت الصحف التونسية الخبر على شاكلة ما تناولته جريدة لسان العرب في عددها 46 سنة 1948 تحت عنوان قضية العرش التونسي على بساط المناقشة وكتبت: "**صاحب الجلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي تنشر صورته ابتهاجًا بالشائعات عن عزم حكومة فرنسا لتعديل موقفها مع جلالته ذلك الموقف الذي ظهر بطلانه بتقرير راهن المعروف وبشهادات الأحرار الفرنسيين**"،[6] وعلى إثر ذلك وبالأصداء الإيجابية التي لقيتها المساعي لدى الأوساط البرلمانية والحكومة بباريس، غادر الوزراء السابقين للمنصف باي تونس باتجاه باريس في 5 جوان 1948، وفي زيارة أجروها مع المنصف أقسم شنيق أنه لن يضع قدمه بتاتًا في تونس إلا برفقته، وسيكون عند قسمه وإن كان ذلك قاسيًا جدًا.[7]

---

[1]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 266.

[2]- سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 98.

[3]- جريدة الأسبوع، العدد 124، 15 أوت 1948.

[4] -جريدة كومبا combat، عدد 957، 5 أوت 1947.

[5] -سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 310.

[6] - (أ، م، ت)، مقالات صحفية ...، جريدة لسان العرب، قضية العرش التونسي على بساط المناقشة، المصدر السابق، و غ م.

[7]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 315.

ولأن الوطنيين التونسيين كانوا قد أعلنوا عن مطلبهم في الاستقلال التام، أصبح منطقيًا أن تصاب فرنسا الحيرة بشأن القضية التونسية، فإن هي عملت على إرجاع المنصف إلى وطنه كان معنى ذلك الاستقلال، وإن هي أبقته في المنفى استمر غضب الشعب التونسي،[1]وكان على محمد شنيق رفع الالتباس بخصوص عودة المنصف: هل هي إعادة اعتبار مع عودة إلى العرش يصحبها في نفس الوقت اعلان الاستقلال أم أنها عودة إلى البيت ببساطة كأمير مع الأخذ في الاعتبار الديناميكية التي ستنشأ عن هذه العودة؟.

عمل المنصفيين على إتباع برنامج منهجي دقيق، فاستقر محمد شنيق بنزل روايال مونسو في باريس وشرع في العمل الاتصالي والإعلامي مع الساسة الفرنسيين، متسلحًا بجميع الوسائل القانونية وكان الهدف تكوين مجموعة من البرلمانيين من كل الأحزاب السياسية التي تشملها الجمعية الوطنية الفرنسية، واستطاع تشكيل وفد شارك فيه ممثلي الأحزاب السياسية الفرنسية نذكر منهم: هنري كوي [2]كرئيس للوفد، ويني بليفن،[3] جياكوبي عن الحزب الراديكالي، بوبيان وروبير فيريدي عن السفيو، تاميل ورولان عن الحزب الجمهوري من أجل الحرية وجورج غورس،[4] واستطاع المستيري مراسلة السيد غورس[5] وهذا مقتطف من جوابه: "**صحيح إنني حاولت أقصى جهودي أن يقع وضع حد لنفي المنصف باي، وذلك أولًا ككاتب دولة للشؤون الإسلامية، خلال حكومة بلوم التي دامت 6 أسابيع في 1945، ثم كنائب حيث تدخلت عديد من المرات لدى الحكومة...ويبدو لي أن مساعينا كانت ستوفق وأننا سنبلغ هدفنا لولا الوفاة المبكرة للمنصف باي**".[6]

رغم هذا الجمع من الشخصيات السياسية النافذة، فإن المساعي كانت تتقدم ببطيء، كان رجال الكاي دورساي يشيرون إلى صعوبتين كبيرتين كما يزعمون: ماذا سيكون مصير الأمين باي؟ وما هو المقابل السياسي لعودة المنصف باي؟ وكان من التوهم المراهنة على الانسحاب الطوعي للأمين باي، أمّا الضغط الشعبي فهو يعني السير نحو الاضطرابات التي لم يكن أحد يريدها بأي ثمن، أحدهم اقترح بجدية تامّة أن يكون الحكم بالتداول الأسبوعي بين المنصف والأمين، وأعطى كمثال على ذلك الرئاسة المشتركة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني بين ديغول وجيرو، أمّا عن الناحية السياسية فهي أكثر صعوبة فوزراء المنصف ملتزمون بتوصيات ليلة مؤتمر القدر: إعادة المنصف باي إلى العرش ووضع المشاكل السياسية بين أيدي ممثلي الشعب المنتخبين، وعندما كانت تثار المسألة أمام المنصف كان يقترح حلًا يهز المحيطين به[7] يردد العبارة الآتية:

---

[1]– (أ، م، ت)، مقالات صحفية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 138.

[2] – راديكالي اشتراكي من قدماء الجمهورية 3 وتراس المجلس عدة مرات وكان وزيرًا في جمهورية 4. للمزيد ينظر: سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 317.

[3] –كان ديغوليًا من الأوائل، شغل عدة مرات منصبًا وزاريًا، ترأس المجلس وهو شخصية هامة في الجمهورية 4 ويتزعم حزب اشتراكي المقاومة أقليا من حيث العدد ولكنه مهم من حيث دوره السياسي وكان فرنسوا ميتران أحد أعضائه. للمزيد ينظر: المرجع نفسه.

[4] –وزير سابق ونائب كاتب الدولة للشؤون الإسلامية في ديوان ليوم بلوم سابقًا، والسفير السابق بتونس والنائب ورئيس بلدية بولوني بيانكور. للمزيد ينظر: المرجع نفسه.

[5]– عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 156.

[6]– سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 317.

[7]– ذكر ذلك عزوز الرباعي في مداخلته بالمجلس التأسيسي يوم 25 جويلية 1957 " لقد قال أمامي في منفاه لو رجعت الى تونس لأعلنتها جمهورية ولرميت كافة البايات إلى البحر" وهو ما أكده أحمد بن صالح معبرًا حينما ذكر أن المنصف فاتحه في موضوع اعلان الجمهورية 3 مرات. لا نظن أن المنصف كان يعتقد فعلًا أن ذلك من باب الممكن حتى وان كانت المفاوضات حينها جارية بين بعض القادة يتقدمهم شنيق والسلطات الفرنسية للسماح

"عندما أعود إلى تونس سأحاول إقامة جمهورية، سأعيد سلطتي إلى الشعب التونسي، ويتدبر هذا الشعب أمره! فهو من النضج بحيث يستطيع ذلك ".[1]

لقد جرت المفاوضات بين الوفد ووزارة الشؤون الخارجية، مطالبين بإعادة النظر بالعدالة الإنسانية والموضوعية الكاملة في وضعية الباي السابق،[2]واثناء جلسة أخيرة للوفد المنصفي مع وزير الشؤون الخارجية روبير شومانrobert Schuman، كان بوسع كوي الذي يترأس الوفد أن يلخص الوضع بتلك العبارات الوجيزة التي يملك أسرارها فقال للوزير: **"أعيدوا المنصف باي إلى العرش، فالتونسيون سيسعدون إلى حد نسيان مطالبهم السياسية وسيدعونكم وشأنكم لقرون"** ورغم لهجتها المازحة، فإن العبارة تحتوي جانبًا من الحقيقة.[3]

وفي الأخير وصلوا إلى صيغة وسطية وشهادة شنيق قاطعةً بهذا الشأن ووافقت جميع الأطراف على ذلك وخاصة المنصف باي نفسه ملخصًا:" **إن عودة المنصف باي تعتبر كرفع مظلمة، ويستقر المنصف باي في أوّل الأمر ببيته بالمرسى، وتتم عودته إلى العرش في مرحلة ثانية أخذًا بالاعتبار أمرين: أوّلهما استعدادات الأمين باي الذي ينبغي أن يوافق دون إجبار، وثانيهما تطور حالة المنصف باي الصحية، وعين يوم العودة أولًا في 27 من رمضان (الشطر الثاني من شهر أوت) ثم وقع تأجيله لأسباب مادية إلى الأيام الأولى من سبتمبر**". ودعمًا لشهادة شنيق يمكن أن نذكر شهادة كل من كازماجور وجورج غورس، صرح الاوّل بأن: **"كان الموت أسرع من العدالة، وكان المنصف باي على وشك الرجوع إلى بلاده، بعد إذن الحكومة الفرنسية على أن يتم ذلك بشكل شخصي وبعد موافقة الباي الحاكم على هذا الحل"**، وهو نفس الأمر الذي حملته رسالة غورس بقوله: **"يبدو لي أن مساعينا ستوفق وإننا كنا سنبلغ هدفنا لولا الوفاة المبكرة للمنصف باي".** [4]

وشاءت الأقدار غير ذلك فالموت سيجنب هذا المنفي الكبير الإهانة العظمى الممثلة في رجوعه إلى بلاده من الباب الصغير.[5]

بعودته إلى بلاده، وهي فرضية لو حصلت ما كانت تسمح له بالمرة التدخل في مسائل الحكم في تونس، ونعتقد أنه كان يردد الاحتمال من باب الترويح على النفس والتمني الذي كان يسهل عليه تحمل محنة الغربة وأوجاعها. للمزيد ينظر: سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 348.

[1] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 318.

[2] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 156.

[3]- سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 319.

[4]– المرجع نفسه، 319.

[5]– المرجع نفسه، ص 320.

المبحث الخامس: وفاة محمد المنصف وصداه

1- الوفاة

توفي المنصف يوم الأربعاء غرة سبتمبر 1948 على الساعة 10 و45 دقيقة صباحًا، كان أثقل يوم في الأسبوع حسب الاعتقاد الشعبي في تونس، انطفأ المنصف في هدوء وصفاء، بشهادة صالح فرحات التي حضر تلك اللحظات الأخيرة، يروي بأن الموت كان سريعًا ومفاجئ ولم يسبقه احتضار بطيء ولا غيبوبة طويلة أو اضطرابات مؤلمة،[1] فقد تجول المنصف في اليوم السابق لموته لفترة طويلة في حديقة النزل وأدى صلواته بانتظام ومساءً تناول عشاءه، وكان نومه سيئًا في ليلة 31 أوت-1 سبتمبر، ولم يستطع في الصباح مغادرة فراشه، وهو الذي من عاداته أن يستيقظ مبكرًا للصلاة، كانت ملامحه متغيرة توحي بإحساس غريب بالموت القريب وأسرع الأقرباء باستدعاء الطبيب سيلميان، كانت الحالة لا تزال خطيرة، و بقي منصف واعيًا حتى آخر لحظة،[2] خاطب المحيطين به: "**يا جماعة إني أموت**"،[3] وسُمع يقول الشهادة بصوت واضح يؤكده المستيري استنادًا لشهادة أحمد بن صالح في قوله: "**إنه سمعه يكررها على الأقل 3 مرات قبل أن يصبح غير مسموع، ولا تبقى سوى حركة سبابته اليمنى، ولكن الدورة الدماغية كانت آنذاك قد انحسرت وارتخت عضلات الوجه مرفقة التجاعيد، معقدة إياه تعبيره الطبيعي، مضفية عليه قناعًا من الصفاء المدهش، كانت العينان المتحركتين في العادة وحتى الجاحظين، قد تجمدتا والنظر قد ثبت على أفق بعيد، بقيت للحظات أخرى بعض الحركات التنفسية التي كانت تهز الصدر وترعش زوايا الشفتين ثم بعض الاختلاجات الأخرى، وتوقف كل شيء، لقد مات المنصف باي**". [4]

خيم الحزن على الجميع، ثم ساد غضب مشروع لدى أفراد الأسرة إزاء ما سبق من مماطلات السلط الفرنسية حول موضوع عودة المنصف إلى تونس، وعرفت الساعات الأولى بعد الوفاة مشادات قوية بين الأسرة وممثلي السلط أثناء التفاوض والاستعدادات لتجهيز الميت والعودة به لأرض الوطن،[5] يصف بن صالح ذلك فيقول:" **من ناحية السلط الفرنسية لنقل ذلك بصراحة، كانت الأفكار دنيئة والحسابات سخيفة...كانت لها مشاغل أخرى، أو نوايا أخرى: فكان عليها ربح الوقت وتأجيل نقل الجثمان حتى تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأمن في تونس**".[6]

لقد تمثلت تلك الصعوبات في: مقرئ قرآن، غسال، نقل الجثمان في أقرب الآجال إلى تونس، كانوا قد طلبوا إلى قدور بن غبريط مدير جامع باريس أن يرسل أحد على عجل لتلاوة القرآن في حجرة الفقيد، فتأخر عن الإجابة ولحسن الحظ عثروا على مكتبي جزائري في بو تطوع لذلك، ولم يكلف بن غبريط نفسه عناء التنقل، والحضور ولم يأتي المقرئ الذي أرسله إلا بعد 48 ساعة من طلبه، واستطاع محمد شنيق الذي كان تحت وقع الصدمة المتواجد في باريس بعد أن استوعب

---

[1] – سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 99.

[2] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 321.

[3] – نهاية عرش، الجزيرة الوثائقية، المرجع السابق.

[4] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 321.

[5] – سالم المنصوري، المرجع السابق، ص 100.

[6] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 322.

الوضع بضرورة إكمال واجباته نحو المنصف الاتصال ببليفن وجياكوبي طالبًا منهما تدخلهما لدى روبير شومان حتى تحترم توصيات المنصف بعد موته.[1]

في اليوم الموالي وهو يوم الخميس الثاني من شهر سبتمبر، أخذت الحكومة الفرنسية قرارات بشأن نقل الجثمان بعد أخذ موافقة العائلة ومحيطه ومحمد شنيق، وسبق الاتفاق مفوضات انتهت إلى:

-طبقا لإرادته الأكيدة سيدفن المنصف في الجلاز بدلًا من تربة الباي،[2] وسيقع نقل الجثمان على متن سفينة حربية وهي الوسيلة الوحيدة للنقل الملائمة لجلالة الفقيد والتي بإمكانها أن تضفي على الميت الهيبة اللازمة، ويرافق التابوت على السفينة زوجته ومحمد شنيق والقائد السبسي، وقد اختيرت من أجل النقل النسافة المضادة "الصومال".

-رفضت العائلة التشريح ووضع الجثمان في تابوت مضاعف ثلاثا مع قطعة ميكا يرى منها الوجه.

- يعود رؤوف وعائلته إلى تونس على متن طائرة سيابل، نزلت بمطار العوينة قبل إرساء الصومال في تونس المتوقع ليوم 5 سبتمبر صباحًا.

في الواقع إن قرارات الحكومة الفرنسية كما يظهر بوضوح فيما بعد أوحت بها لكي لا نقول أملتها سلطات الحماية في تونس، وكانت تستجيب لعاملين:

-افساح أجل حده 48 ساعة لتهيئة جهاز أمني ثقيل بمناسبة الجنازة، والجميع يعلمون أن لدى الحكومة الفرنسية وسائل جوية قادرة على نقل التابوت والأسرة في نفس اليوم، أو على الأقل يوم 2 سبتمبر مع الهيبة المرادة.

- كان رؤوف وأولاده مصرين تمامًا على ضرورة نقل الجثمان في مرحلة أولى إلى محل إقامته بالمرسى وأن يسمح للناس بالمرور أمام التابوت، ولكن سلط الحماية ردت أن ذلك أمر غير ممكن ثم إن أخوي المنصف هاشمي وحسين وافقا على اجتناب مرحلة المرسى، طالبين ببساطة أن لا يحضر الجنازة الأمين وأولاده ووزرائه، فلم يبق إذا سوى اختلاق الذريعة التقنية لهبوط طائرة رؤوف وعائلته بالعوينة في حين كان موكب الجنازة ماضيًا نحو سيدي بلحسن وهذا ما وقع.[3]

وجاء رد فرنسا الرسمي على لسان وزير خارجيتها روبير شومان أين صرح للصحافة عن أسف الحكومة الفرنسية قائلًا:" **لقد علمت بمزيد من التأثر بالحداد الذي أصيبت به أسرة جلالة باي تونس، فاتصلت حالًا بسيدي الأمين باشا باي لإبلاغه تعازي الحارة وتعاطف حكومة الجمهورية مع شخصه وأقاربه وشعبه**"،[4] أما المقيم العام فقد قصد قصر قرطاج وقدم إلى الباي الأمين باسمه واسم الحكومة الفرنسية التعازي.[5]و كتبت النهضة: "**إن الأمين باي تلقى رسالة**

---

[1] – سعيد المستيري، الرجع السابق، ص ص 322. 323.

[2] – تربة الباي بالحاضرة، هي المقبرة الخاصة بأعضاء العائلة الحسينية المالكة لا فرق في ذلك مع أمير متوج وولي عهد أو كبير أو صغير، ولا بين الملكات وأميرات وزوجات، فجميعهم يدفنون بهذه المقبرة، وقد شملت أيضا الوزراء الفخام، وعندما تولى المنصف الحكم أحدث مقبرة خاصة جديدة وهيأ موضعًا بمقبرة الجلاز وكان الموقع بالقرب من ضريح الولي الصالح سيدي ابى الحسين الشاذلي، وكان قد أوصى الأمين ولي عهده في جنازة قمر زوجة أبيه أن يدفن فيها، وأعاد الوصاية على ابنه رؤوف في فترة مرضه بمنفاه في بو ونفذت وصيته. للمزيد ينظر: جريدة الوزير، العدد 702، 1948/9/9.

[3] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 324.

[4] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 159.

[5] – (أ، و، ت)، مقالات صحفية...، تقديم التعازي للأسرة الحسينية، 3 سبتمبر1948، المصدر السابق، رقم الوثيقة 87.

تعزية من رئيس الجمهورية الفرنسية الم فانسان أوريول عن طريق برقية وكذلك المقيم العام حمل إلى الأمين برقية تعزية من رئيس الحكومة الفرنسية الم روبير شومان".[1]

وأثنت الصحافة الفرنسية الصادرة بتونس على الباي الشهيد ثناءً جميلًا واعترفت كلها: لاديباش تونزيان، تونس المسائية، وتونس فرنسا، بأن الباي الفقيد كان مظلومًا وأشادت بسلوكه المستقيم وبقوة شخصيته وحبه الكبير لشعبه وهذا الاعتراف الذي أتى بعد فوات الأوان ليشيد بإخلاصه ووفاته، كان من الأفضل أن يعلن عنه أيام حياته فربما أتى أكله بقضائه على التردد الذي اعترى آنذاك الحكومة الفرنسية.[2]

2- صدى الوفاة

أ- في تونس

انتشر نعي المنصف في جميع أنحاء البلاد التونسية كالنار في الهشيم، لقد علم بخبر وفاة الباي الشهيد المتشبع بروح الإخلاص والفضل، فأثار ذلك الخبر اللوعة والأسى في نفوس كافة التونسيين،[3] قبل بلوغه رسميًا إلى رجال السلطة الفرنسية، ففي بنزرت هوتف للمقيم العام جان مونص يستفسرونه عن صحة الإشاعة وهو لم يعلم بالوفاة إلا منذ حين من باريس.[4] ويقول في هذا الشأن علي الشابي: "**روعت البلاد وزلزلت النفوس زلزالًا، وقد أقيمت له في سائر أنحاء البلاد مآتم لتأبينه**"،[5] وليس أدل على مدى الأسى الذي طغى على نفوس جماهير الشعب التونسي من كل أوساط المجتمع مما جاء في الجرائد الصادرة في تونس آنذاك، منها ما كتبته إحدى تلك الجرائد: "**كانت ليلة أمس ليلة ليلاء قضاها التونسيون في وجوم وحيرة ونواح وألم لم يصيبوا بمثله من قبل، إذ ما عاد خبر وفاة المغفور له سيدنا المنصف يذاع حتى سرى سريان البرق في كل دار...وكنت ترى الناس حيثما يممت وكيفما سرت يتساءلون أحقًا لقد مات المنصف؟ أحقًا لقد ذهب هذا الوالد إلى غير رجعة؟ أحق إننا لن نراه بعد الآن؟** [6]

أمّا النهضة فقد نشرت يوم 3 سبتمبر1948 نبأ الوفاة وعنونت في الواجهة: "تونس تمنى بأقدح رزء وأعظم مصاب بوفاة جلالة ملكها السابق المغفور له سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي بمدينة بو. الشعب التونسي يستقبل النبأ الجلل بدموع القلب ويعلن الحداد العام في كل مكان"، ومما جاء فيها: "**ما كاد ينتشر الخبر في أرجاء المدينة حتى عم الحزن سائر الطبقات، ولبست الأحياء الإسلامية أثواب الحداد وأغلقت الدكاكين والمغازات التجارية والصناعية أبوابها وما كنت ترى الناس إلا جماعات جماعات يعلو وجوهم الكدر والكئابة وهم يتذكرون مناقب الفقيد الراحل ويعددون صفاته النادرة ومزاياه التي أدخلت ذمة التاريخ وستبقى مرسومة في سجل الأيام إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وهو خير الوارثين**".[7]

---

[1] – جريدة النهضة، عدد 7511، 4 سبتمبر 1948.

[2] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 161.

[3] – محمد بوذينة، **تونس في القرن 20**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2002، ص 154.

[4] – المرجع نفسه، ص 158.

[5] – علي الشابي، **صدى ذكريات**، نقوش عربية، د م، د س، ص 40.

[6] – (أ، و، ت)، مقالات صحفية ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 87.

[7] – جريدة النهضة، العدد 7510، 3 سبتمبر 1948.

وكتبت جريدة الزهو[1] يوم السبت 4 سبتمبر 1948 تحت عنوان: إنا لله وإنا إليه راجعون لو كنت تفدى لافتدتك سراتنا بنفائس الآجال والأموال ما يلي:" **كانت الفجيعة أليمة والكارثة قاسية والخطب جسيمًا والرزء عظيمًا فانهالت الدموع وعم الحزن الربوع وهلعت القلوب، أبت المنية إلا أن تفجع شعبًا كانت أماله أن يرد الفقيد المبكي عليه إلى أمته كي تقر عينها...وداعًا للأمنية المرتقبة وأنا على فقدك يا مناط الآمال لمحزونون، عزى الله الأمة التونسية في مصابها الجلل بفقد منصفها، وانزل الفقيد العظيم مقام الشهداء الأبرار أمثاله ... وإنا لله وإنا إليه لراجعون**". [2]

كذلك وصفت جريدة جحجوح[3] الواقعة يوم 2 سبتمبر 1948 في مقال لها تحت عنوان: رزء جسيم ومصاب جلل حول الخبر بالقول: "**والأمة قاطبة حزنت لموت منصفها وزاد حزنها لموته بعيدًا عنها وعظم حزنها لوته في المنفى وكبر حزنها للتضحية التي قاساها ولم ينصف حتى مات ممن ظلمه فيحق لها أن تحزن وقد أقفلت البلاد وعم الحزن جميع الافراد**".[4]

وفي الذكرى الأربعين لوفاة المنصف كتبت جريدة الرقيب[5] في عددها الثالث يوم الثلاثاء 12 أكتوبر1948 **تحت عنوان: بماذا نقابل هذا العيد؟** حيث قالت:" **وهل لا نفتكر بأن هذا أول عيد يأتي حزينًا كئيبًا لوفاة ملك لما أخلص إليك وأراد انقاذك أخذه جبروت الاستعمار منك قمرًا ثم أرجعه إليك ميتًا؟**" وارفقت المقال بصورة مرسومة حملت تابوت المنصف وحوله رموز وطنية حملت عنوان: "نم هانئًا فنحن على العهد ثابتون".[6]

وحتى نقف بالقرب من ردود فعل التونسيين مباشرة بعد سماع نبأ الفاجعة، ارتأينا الاطلاع على الوثائق الأرشيفية التي كانت ترسل إلى الوزير الأكبر مصطفى الكعاك من قبل إدارة الأعمال، وفي مضمونها تؤكد على تلك المنزلة المرموقة التي يحتلها الفقيد في قلوب أبنائه كما سماهم، فأعلن يوم حداد وتوقفت الحركة التجارية، وهو ما أوضحته رسالة تحمل عدد 1007 بتاريخ 6 سبتمبر من عامل إدارة نابل، حيث عرفت المنطقة خلال يومي الخميس والجمعة عملية إغلاق لجميع المحلات التجارية والصناعية والتي أعيد فتحها يوم السبت، ليتم غلقها مرة أخرى يوم الأحد بمناسبة الجنازة، كما أعلمه

---

[1]- ظهرت سنة 1921 وهي من أهم الصحف الهزلية التونسية، كان لها تأثير بالغ في الجماهير الشعبية، أقبلت على مطالعتها بشغف ولهفة، صدرت السلسلة الأولى من 1921/1912 إلى نوفمبر 1942 مع فترة تعطيل من 1935-1936، وصدرت السلسلة 2 من 1946-1952، صاحبها الحاج عثمان الغربي 1870-1943 كرسها صاحبها من خلال اشعاره الفكاهية ومقالاته الإصلاحية لنشر الاخلاق الفاضلة ومقاومة البدع والضلالات، ومديرها محمد الغربي، تعد من الصحف الموالية لدستور القديم. للمزيد ينظر: حمادي الساحلي، تراجم وقضايا، المرجع السابق، ص ص 313.315.321.

[2] – جريدة الزهو، العدد 1021، 4سبتمبر 1948.

[3]- جريدة انتقادية سياسية تذب عن المظلوم، أصدرها بن عيسى بن شيخ أحمد بعد تعطيل جريدة جحا، وتم حجر العدد الأول المؤرخ في 20 أكتوبر 1910 قبل توزيعه، ثم تعطلت في 5 أكتوبر 1921، وكانت قد تعرضت إلى الحظر كغيرها من الصحف التونسية، دام 8 سنوات و3 أشهر إلى 1920، ثم عادت إلى الظهور سنة 1946 وعوضتها في 30 أوت 1949 جريدة شهاب جحجوح، وتعد من الصحف المحافظة أو الموالية للحزب الدستوري القديم. للمزيد ينظر: حمادي الساحلي، تراجم وقضايا، المرجع السابق، ص ص 312. 321.

[4] –جريدة جحجوح، العدد 604، 2 سبتمبر 1948.

[5]– جريدة فكاهية انتقادية، أصدرها علي المعاوي، أحد مناضلي الحزب الدستوري الجديد في 28 سبتمبر 1948، وقد اشتهرت سياستها المناصرة للحركة الوطنية المناهضة لوزارة الكعاك، صدر 38 عدد وظهر آخرها في 28 جوان 1949. للمزيد ينظر: حمادي الساحلي، تراجم وقضايا، المرجع السابق، ص 322.

[6] – جريدة الرقيب، العدد 3، 12 أكتوبر 1948.

بترحم أعضاء المجلس الخيري الإسرائيلي بنابل باسم الجالية اليهودية على الراحل،[1] كما قدم وفد آخر من هذه الجالية إلى عامل باجة مكتوب يعربون عن مشاركتهم للأمة التونسية الأسى في هذه المناسبة، وهو ما حملته رسالة عامل باجة يوم 4 سبتمبر تحت عدد 2184،[2] ونفس الأمر ينطبق على رسالة عامل المهدية عدد118 في الرابع من سبتمبر يعبر فيه عن وصول تلغراف رسمي من المراقبة المدنية بالمهدية يتضمن: **"اعتبار يوم الأحد 5 سبتمبر يوم حزن عام وجب غلق المخازن والمقاهي ومحلات اللهو طيلة اليوم، وتم إعلام السكان بواسطة اعلام كتابية علقت ثم بواسطة البريد وتم ذلك فعلًا، وفي يوم الأحد جمع غفير من الرجال والنساء والأطفال أقاموا صلاة الغائب".**[3] وأضاف في رسالة أخرى كتبت في نفس تاريخ الرسالة الأولى يقول: **"إن خبر وفاة المنصف وصل إلى سكان المهدية يوم الأربعاء على الساعة 8 والنصف مساءً، وما إن اسمع الخبر حتى أغلقت المقاهي والمطاعم وكافة المحلات على اختلاف أنواعها".**[4] نفس الأمر في ما يتعلق ببقية المناطق التونسية، كما وجهت إدارة الأعمال أيضا تقارير إلى المراقب المدني في كل ناحية مؤكدين على الهدوء وعدم اضطراب الوضع مما قد يسبب غياب الأمن، مثلما جاء في تقرير عامل أولاد عيار إلى المقيم المدني بمكثر بتاريخ 2 سبتمبر تحت عدد 1686: **"عندما وقع إعلان وفاة المنصف عمّ الأسى سكان القرية وأصبحت القرية صباح أمس مقفلة إلا بعض المقاهي فإنها فتحت أبوابها بعد الزوال...إن ليس هناك ما يلفت النظر لأن الهدوء شامل والسكينة عامة".**[5] **(الملحق رقم23)**

وفيما يخص ردود فعل الزعماء الوطنيين حول وفاة المنصف فاتضحت من خلال عديد التصريحات التي نقلتها الصحف التونسية وأثبتت مدى تأثرهم بفقدان شخصية وطنية تمثل رمز النضال التونسي، منها ما ورد في جريدة الحرية لسان الحزب الدستوري الجديد في 12 سبتمبر 1948 حيث يقول صالح بن يوسف: **"مات جلالة المنصف باي وشيع جثمانه الطاهر الشعب التونسي الوفي في مهرجان عظيم توده الروعة والأسى الحقيقي العميق".**[6] وكتب فرحات حشاد بلاغًا باسم الاتحاد العام التونسي للشغل يوضح أن الطبقة العاملة التونسية قد شاركت في الحزن القومي الذي حل بالشعب التونسي عندما اختطفت يد المنون روح الرجل الشعبي المحبوب محمد المنصف وأنه في هدوء تام أوقف العمال التونسيون عملهم بكامل مناطق الشغل وبجميع أطراف البلاد التونسية معبرين بذلك عن حزنهم الشديد ومما جاء في البلاغ: **"والاتحاد التونسي للشغل يدعو كامل الطبقة العاملة أن تكون يقظة وجديرة بالظروف التاريخية الجليلة التي نحياها فلا تتخلى عن هدوئها التام الذي لازمته، مظهرة شعورها بعظيم الخطب الذي نزل على البلاد ومحققة أنها مقتدرة على كبح جماح عواطفها حتى انتصار قضيتنا العادلة انتصارًا مبينًا محققًا. ومن جهة أخرى فالاتحاد التونسي للشغل**

---

[1]- (أ، و، ت)، السلسلة، الحافظة 1، الملف 1، الملف الفرعي 27، **برقيات تعازي ورسائل موجهة من القياد الى الوزير الأكبر تتعلق بمظاهر الحداد العام بالبلاد التونسية إثر وفاة المنصف باي وذلك بغلق المحلات التجارية والصناعية وبتنكيس الإعلام التونسية والفرنسية بالمباني الإدارية،** رقم الوثيقة 53.

[2] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 49.

[3] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 43.

[4] - المصدر نفسه، رقم الوثيقة 47.

[5] -المصدر نفسه، رقم الوثيقة 51.

[6]- جريدة الحرية، العدد 23، 12 سبتمبر 1948.

يدعو كافة الشغالين أن يشاركوا يوم الدفن يوم الحزن القومي في موكب متحلين بهدوئهم التام ونظامهم الشامل الذين أظهروهما حين أوقفوا العمل عندما وافتهم الأخبار بحلول هذا الحادث الجلل". [1]

وكتب الأستاذ شاذلي خزندار في رثاءه عادًا محاسن الفقيد:

ما الموت إلا حادث مستبشع — من في البرية من سهامه يسلم

ما كنت أدري أن يوم وداعنا — سيليه بعد ثلاثة ما يؤلم

ما كان ظني غير تهنئتي — وبها له ولشعبه أتقدم

هذا الذي في كل قلب ذكره — والذكر أبقى في الحياة وأدوم [2]

ونقلت جريدة الحرية مقالًا في رثاء المنصف بقلم بشيرة بن مراد رئيسة الاتحاد النسائي الإسلامي عنوانه: حرقة المرأة التونسية على مليكها الخاص وجاء فيه: "...**وأنت أيها الملك العزيز الراحل قد حفظت عهد الأمة وهي بدورها ستحفظ لك العهد وستدأب على السير في الطريق المستقيم الذي عبدته لها بتضحيتك التي لا تضاهيها تضحية مهتدية بهديك مستنيرة بثباتك وقوة عزمك فنضر الله وجهك وشكر صالح سعيك وجازى الظالمين بظلمهم وما للظالمين من أنصار.**" [3]

في اليوم الموعود لدفن محمد المنصف أي يوم الجنازة، بلغ الاتحاد في المشاعر تلك الذروة العليا،[4] فقد اصطف منذ الصباح الباكر ليوم الأحد 5 سبتمبر آلاف الشبان من الدستوريين والكشافة حاملين بأذرعهم العلم التونسي، ليتولوا حفظ الأمن وتنظيم الجماهير المتجمعة للمشاركة في استقبال موكب جنازة ملكهم المحبوب لدى مروره من ميناء تونس إلى مقبرة الجلاز، لقد كان عدد الجماهير المحتشدة على جانبي الشوارع والطرقات بالعاصمة يقدر ب 300 ألف نسمة، قدموا من جميع أنحاء البلاد، ليقفوا متراصين وراء السدود البشرية وحتى فوق السطوح والعمارات والأشجار، فهضبة سيدي بلحسن الشاذلي كانت تبدو سوداء من كثرة الناس الواقفين بها، وكانت المنظمات المختلفة والجمعيات الرياضية والجامعات الدستورية تأتي الواحدة تلو الأخرى لتأخذ مكانها المعين لها،[5] وتصف جريدة الحرية ذلك الاقبال الشعبي على جنازة المنصف فتقول: "**سيل جارف من جماهير الشعب الوفي يشيع ملكنا الراحل إلى مقره الأخير في موكب جبار رهيب**"،[6] أمّا جريدة الأسبوع فوصفت الحشد المتواجد على هضبة بلحسين بالقول: "**تونس الولهى الثكلى تحتشد بمقبرة الجلاز التي غدت كعرفات يوم الحج لتودع عزيزها الفاني بدموع القلب إلى ضريحه الشعبي...**".[7] **(الملحق رقم 24)**

---

[1] –جريدة النهضة، العدد 7511، 4 سبتمبر 1948.

[2] – الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 260.

[3] – جريدة الحرية، العدد 22، 5 سبتمبر 1948.

[4] – سعيد المستيري، المرجع السابق، ص 326.

[5] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 161.

[6] –جريدة الحرية، العدد 23، 12 سبتمبر 1948.

[7] – جريدة الأسبوع، العدد 137، 6 سبتمبر 1948.

وقررت سلطات الحماية عدم المشاركة في حفظ الأمن في ذلك اليوم المشهود تحسبًا لما قد يسفر عن كثرة الجماهير من حوادث ربما تؤول إلى التمرد، واكتفت بترك مهمة الإشراف على موكب الجنازة لمبادرات التونسيين وتحت مسؤوليتهم وحدهم لا غير. ويقول المناضل بشير بوعلي في هذا الشأن:" **بالمناسبة أذكر أن الترتيبات اتخذت بقرار السيد المنجي سليم بصفته مديرًا للحزب وتخابر في هذا الشأن مع السيد فرحات حشاد وكلف السيد النوري البودالي بصفته الحزبية أن يتولى إجراء الترتيبات اللازمة**".[1]

وحين وصلت السفينة التي تحمل الفقيد على الساعة التاسع والربع صباحًا، كان يقف على رصيف الميناء المقيم العام وسلطات الحماية، كذلك الشاذلي حيدر وإخوة المنصف، صادق الزمرلي، الأمراء، فاضل بن عاشور ومحمد شنيق وغيرهم، وبعد نصف ساعة اطلقت المدفعية ثلاث طلقات للإعلان عن انزال التابوت الذي كان مكسوًا بالعلم التونسي ومحاط بربطة سوداء وتم وضعه في شاحنة عسكرية.[2] وما إن خرج موكب الجنازة من باب الميناء حتى استحوذ الشعب على جثمان الفقيد وواصل طريقه ومن ورائه الجماهير الغفيرة كالأمواج المتلاطمة، تسير وهي تردد بانتظام وبصوت كدوي الرعد الله أكبر، وكان كل فرد من الآلاف المؤلفة يحاول بكل ما أوتي من قوة ليشاهد التابوت عن كثف أو ليلمسه على الأقل، وخوفًا من وقوع أي اضطراب حث عبد العزيز العروي المذيع الشهير بإذاعة تونس الجماهير من داخل سيارة مجهزة بمضخم للصوت على الهدوء والاعتدال، كما كان العديد من الزعماء والشخصيات الوطنية وفي مقدمتهم فرحات حشاد ومنجلي سليم ومحمود الماطري، الشيخ الفاضل بن عاشور يهدئون من روع العامة حتى يبلغ الموكب مقبرة الجلاز لتفادي حصول أي حادث، وكان في ذلك الحين رجال الشرطة والجيش في حالة استنفار بالأنهج المجاورة لمسلك الجنازة، وهم على أتم استعداد للتدخل في الحال.[3] (**الملحق رقم 25**)

وفي الحادي عشر ونصف صباحًا وصل الموكب إلى الزلاج بعد مسيرة بطيئة توقف أثناءها لمرات عديدة، ولدى مرور التابوت أمام المودعين لملكهم المحبوب، حصلت مشاهد تقطع القلوب من الحزن والأسى، إذ سقط العديد من الأشخاص مغشيًا عليهم، وكان لا يُسمع إلا العويل والنحيب، ولا ترى إلا الوجوه المندوبة والثياب المشقوقة والصدور عارية والخدوش دامية، ومن الجماهير من رمى نفسه أمام عجلات الشاحنة الحاملة للتابوت، وحاولت الجماهير رفع التابوت على كواهلها ولكن عدد من الشخصيات السياسية تدخلت لثنيها عن تنفيذ رغبتها لثقل وزن الرصاص المشمع به، ولما شاهدوا الأمير رؤوف يلتحق بالموكب اجهضوا بالبكاء والعويل، إن المنظر كان مؤثرًا في النفوس من هذا المصاب الجلل.[4]

ووضع التابوت تحت طلب زوار الفقيد بالمقبرة، وقبل مواراته التراب ب 20 ساعة حتى يتمكن كل المشيعين للجنازة من رؤية التابوت، وظلت أفواج من التونسيين تصل قادمين من كل حدب وصوب من الرجال والنساء، ومن كل أوساط الشعب، لتوديع المنصف الوداع الأخير وتقديم شواهد الإخلاص والعرفان وهو على أهبة الدخول إلى الدار الدائمة، وفي صباح الباكر اجتاحت الجماهير من جديد الهضاب المجاورة وتم الدفن في 9 صباحًا في جو غاية في البساطة.[5]

---

[1] – البشير بوعلي، المصدر السابق، ص 114.

[2] – عمار الخليفي، المرجع السابق، ص162.

[3] – المرجع نفسه، ص 163

[4] – المرجع نفسه، ص 163.

[5]– جريدة الوزير، العدد 702، 9 سبتمبر 1948.

سيبقى يوم 5 سبتمبر 1948 يومًا من أهم الأيام التي لن تنساها جمهرة جيل المنصفيين الذين أسعفهم الحظ بأن عاشوا خلال فترة حكم المنصف باي، حيث لم يسبق للبلاد التونسية أن شاهدت عبر تاريخها الطويل مثيلًا لهذا التجمع البشري الكبير الفريد من نوعه حيوية وشعبية، وسوف تبقى فترة حكم المنصف باي وجنازته الشعبية حدثًا تاريخيًا عظيمًا أثبت تعلق الشعب بالمنصف وبالحركة المنصفية ويقول المحامي الطاهر الأخضر يوم 8 سبتمبر 1948: "**ومن الآن فصاعدًا لا يحق لنا أن نشير إلى أن القضية المنصفية اكتست طابعًا شعبيًا، ولمن ينكرون ذلك إن كانوا موجودين فإننا نسوق لهم ما جرى هذه الأيام من حزن وألم وحداد لأنه يعتبر بمثابة الاستفتاء الشعبي**".[1]

ب- في العالم العربي

شكل خبر وفاة الباي السابق محمد المنصف مفاجأة ليس للتونسيين فقط بل كان للنعي صدى بالبلاد العربية أيضًا وتهاطلت برقيات عديدة على مدينة تونس أعرب فيها أصحابها عن تعازيهم الحارة، وكانت واردة من جميع انحاء العالم العربي نشير إلى أهمها:

من القاهرة: بادر مكتب المغرب العربي بالقاهرة إلى تنظيم موكب عام بضريح سعد حضره الممثل الشخصي للملك فاروق وجميع الشخصيات السياسية والدينية وكذلك سفراء البلدان العربية والإسلامية واضطلع بالحراسة الشرفية فريق من المتطوعين التونسيون بفلسطين قدموا من معسكر تدريب بأحواز القاهرة، وكانا الزعيمان بورقيبة وصالح بن يوسف يتلقيان التعازي وحولهما المناضلون التونسيون اللاجئون بمصر، وفي التاسعة مساءً ألقى بورقيبة كلمة تأبين الفقيد ثم نقلها عبر الأثير من إذاعة القاهرة، ومن الغد أقيمت صلاة الغائب ترحمًا على روح الفقيد وذلك إثر صلاة الجمعة بجامع الأزهر.[2]

كما أرسل أمين الحسني مفتي فلسطين الأكبر رئيس اللجنة العربية العليا بفلسطين برقية إلى الأمين باي جاء فيها: "**أتقدم إليكم أصالة عن نفسي ونيابة عن فلسطين إلى سموكم وإلى العائلة المالكة بالتعازي الحارة الصادقة بمناسبة النكبة التي منيتم بها بوفاة والدكم الجليل، إن مصابكم فيه لمصاب يشارككم فيه القطر التونسي والعالم الإسلامي**"، وكذا حسن البنا مرشد الاخوان المسلمين وجاء في برقيته: "**يتقدم كافة الإخوان المسلمين بمنظماتهم في كافة أنحاء العالم العربي وإلى العائلة الحسينية وإلى تونس والمغرب العربي بالتعازي الحارة بمناسبة وفاة المقدس المبرور سيدي محمد المنصف باي التي تعتبر نكبة عربية إسلامية** ".[3]

من الجزائر: أرسلت التعازي من المجلس المالي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلى الزعيم منجلي سليم، كما أرسلت أخرى إلى النواب التونسيين في لجنة تحرير المغرب العربي وأخرى إلى رؤوف ابن المنصف، كما أرسل النواب البلديون بوهران من حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ونواب البلديين من قسنطينة وأهلها إلى صالح بن يوسف.[4]وإلى

---

[1]- عمار الخليفي، المرجع السابق، ص 164.

[2] - المرجع نفسه، ص 160.

[3] - جريدة الأسبوع، العدد 127، 6 سبتمبر 1948.

[4] - الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص ص (422، 425).

جريدة الأسبوع أرسل الابراهيمي برقية تعزية باسم جمعية العلماء المسلمين،[1] كما نشرت الحركة الوطنية الجزائرية منشور وزع في الجزائر تحت عنوان:" **منشور من الحركة الوطنية**" ومما جاء فيه:" **لم نكد ننته من التفكير في تحرير جلالة المنصف باي رحمه الله على إثر التطورات السياسية والتفاوضيات الجارية في قضيته حتى فوجئنا بوفاته ولم يكد نبأ وفاته ينشر في جميع الأوساط الجزائرية حتى عم الخطب وعظم الكرب واندهشت النفوس وتصاعدت اللعنات على الاستعمار الذي كان السبب في إبعاد هذا العاهل العظيم الذي يقدره كل أبناء المغرب العربي على إخلاصه لشعبه وجهاده المرير في سبيل استقلال تونس...لذلك كانت وفاته من أعظم الكوارث التي حلت بشعوب المغرب العربي وفقدانه من أكبر الارزاء التي ألمت بهذا الشعب الأبي...**" وختم المنشور بعبارات تعازي المسلمين الجزائريين الحارة للشعب التونسي وجاء فيه:" **وأن الحركة الجزائرية لترفع تعازيات الشعب الحارة إلى الشعب التونسي الشقيق وتشاركه في هذا الرزء المؤلم الذي ألم به وتتمنى له استقلالًا تامًا وحرية مطلقة ".**[2]

وتجدر الإشارة إلى أن حركة الانتصار من أجل الحريات قد شاركت في تشييع جنازة المنصف تحت رئاسة أحمد مزغنة وبرفقة الأستاذان عبد الحكيم ابن الشيخ لحسين وحامد الخلفاوي، وهذا ما أوضحته جريدة النهضة بالقول "**وقد بلغ هذا الوفد تعازي الجزائر المكافحة أحسن تبليغ وتأسف من عدم حضور الزعيم الجزائري الأستاذ مصالي الحاج في هذا الموكب الرهيب لأنه مقيد بمثل القيود الجائرة التي طبقت على الفقيد نفسه وهو بهذه المناسبة يجدد تعازيه الحارة إلى الأمة التونسية جمعاء وإلى عائلة الفقيد ويرجو من المغرب العربي أن يجعل من هذا الحادث الجلل ومن تضحية الملك الفقيد رمزًا للكفاح حتى الوصول إلى الهدف النهائي ألا وهو التحرير**". [3]

تصف جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين حالة الجزائريين عند استقبال خبر وفاة المنصف بأن النبأ أحدث في أوساطهم مشاعر الألم والفجيعة لفقدان عزيز على التونسيين والمغاربة من جهة، ومشاعر السخط والغضب والاستياء إزاء المستعمر من جهة أخرى،[4] وهو ما حمل مقال الجريدة في عددها 49 سنة 1949 الذي حرره رئيس الجمعية الأستاذ البشير الإبراهيمي تحت عنوان دمعة على المنصف، ونُقل نصه في كتاب آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، أين اعتبر الباي السابق لتونس من عظماء الدنيا "**قد زادته الغربة جلًالا والنفي جمالًا**" وشبهه بنابليون بونابرت التي مات غريبًا في جزيرة القديسة هيلانة، واعتبر صاحب المقال الابراهيمي موت المنصف بفرنسا نكبة أخرى، فلو أنه توفي بتونس لكان في وطنه ولو مات في الجزائر لكان في وطنه أيضا، ويقول:" **لو مات المنصف بالأغواط لطافت الجزائر بجثمانه عدة أشواط ولذهبت فيه مذهب العرب في "ذات أنواط"، ولغسلته بالعبرات المسفوحة، وكفنته بألفاف القلوب،...ولو مات بتنس لتاهت فخرًا على الثغور، وباهت بيوم موته أيامها في غابرات العصور...ولو مات بأية**

---

[1]– أورد الأستاذ طالب الابراهيمي في مؤلفه الذي جمع فيه أثار والده البشر الابراهيمي نص برقية التعازي لهذا الأخير التي أرخت بتاريخ 4 سبتمبر 1948 باسمه وباسم جمعية العلماء المسلمين والأمة الجزائرية، وجهت إلى ابن الفقيد رؤوف وإخوته الثلاث يواسيهم في الفجيعة التي حلت بهم وبالأمة التونسية واصفًا الحادثة بالكارثة التي ألمت بالنفوس، ويزداد ألمها أكثر عندما يعلم المرء بظروف الظلم والغربة الذي اقترنت بالفاجعة. للمزيد ينظر: محمد البشير الابراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي 1940–1952**، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 242.

[2] – جريدة الأسبوع، العدد 127، 6 سبتمبر 1948.

[3]– جريدة النهضة، العدد 7544، 8 سبتمبر 1948.

[4]– أحمد الطويلي، **شخصيات تونسية**، الشركة التونسية للنشر وتنمية الرسم، تونس، 2004، ص 76.

بقعة من أرض الجزائر لكانت هي تونس نضرةً واخضرارا، ولأكتسبت الجزائر بجميع أقطارها شرف ممن مات ميتة الشرف فيها".[1] وينهي المقال بفقرة تعازيه لتونس ولأهلها في موت المنصف باي شهيد الوطنية ملمح إلى أنه سلك نهج الكرامة والتضحية وقدم درسًا ساميًا من الثبات والإباء والشمم وعلّم " **كيف تموت الأسود جوعًا وظمأً ولا تطعم الأذى ولا ترد القذى".**[2]

من المغرب: أرسلت العديد من رسائل وبرقيات التعزية منها: لأحمد بلفريج يوم 3 سبتمبر وعلال الفاسي، وأخرى من جلالة السلطان المغرب محمد بن يوسف إلى الأمين باي محملة بالتعازي إلى الأسرة الحسينية والشعب التونسي. كما أرسل العربي بن أحمد بن القاضي والحاج محمد بن الحاج علي بالنيابة تعازي الجالية المراكشية في تونس إلى الأسرة الحسينية وللشعب التونسي عامةً معلنين مشاركتهم ومشاركة شعبهم المراكشي بأسره في هذا المصاب بالجلل.[3]

من دمشق: أرسل جودة الهاشمي باسم جبهة الدفاع عن المغرب العربي بدمشق يوم 2 سبتمبر، وفي 3 سبتمبر أرسل صبحي أبو غنيمة باسم الحزب الوطني الأردني، كذا حزب البعث العربي.

من ليبيا: أرسل البشير السعداوي باسم الشعب الليبي إلى صالح بن يوسف، مصطفى حسن باي باسم الحزب الوطني واسم شباب برقة ورابطة الشباب، كلها رسائل تثبت حجم الفاجعة التي ألمت بالشعب العربي عند سماعه خبر فقدان باي ظلت حناجر الوطنين التونسيين تنادي بإعادته إلى عرش انتزع منه.[4]

لقد عرفت فترة 1943-1948 ما لم تعرفه فترة حكم المنصف باي القصيرة إذ وصلت إلى درجة أن تحقق تلاحم وانسجام وطني فريد من نوعه بينه وبين الحركة الوطنية التونسية، إذ عرفت هاته الأخيرة في سابقة لها تحول مسألة العرش التونسي إلى جزء مهم من القضية التونسية والنضال الوطني، فمنذ إعلان قرار الخلع والحركة الوطنية تتابع بانتباه شديد كل ما يخص مسألة الباي المخلوع خصوصًا أنها وقفت على مدى تمسك الشعب التونسي وحماسه المنقطع النظير من أجل دعم بايهم الشرعي، فتشكلت الحركة المنصفية واندمجت في نطاق نشاط الحركة الوطنية وأصبح المنصف باي رمزًا وطنيًا التفت حوله كل التشكيلات السياسية والثقافية، في تلك الظروف ونظرًا لعدم الحصول على نتائج عمليّة جراء النضال الداخلي للمطالبة بعودته من منفاه إلى عرش أجداده، انتقل النشاط والعمل المنصفي إلى الخارج وحمل الوطنيين مهمة تبليغ وترويج القضية المنصفية في مشرق الأرض ومغاربها، وهو ما كان له من الأثر الطيب بأن خرجت القضية المنصفية من نطاق تونسي إلى نطاق عربي بعد حصولها على دعم جميع الدول العربية المستقلة آنذاك وجامعتهم، ثم تطورت لتشمل الفرنسيين أنفسهم الذين كان لهم دفعًا قويًا لإعادة الاعتبار للمنصف باي، فشكلوا عامل ضغط على الحكومة الفرنسية، لكن شاء القدر ألا تكتمل تلك الجهود ويتحقق الهدف بعودته إلى تونس، إذ توفي في غرة سبتمبر 1948 لتختفي على إثره الحركة المنصفية باختفاء من كان سببًا في ظهورها، لكن علاقته بالحركة الوطنية لم تخمد إذ سيصبح وفاته عاملًا قويًا لشحذ الهمم لمواصلة النضال الوطني خدمة للقضية التونسية التي تنادي بالحصول على الاستقلال الوطني الذي تم في 20 مارس 1956.

---

[1] -محمد البشير الابراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي: عيون بصائر**، ج 3، جمع وتق: أحمد طالب الابراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 556.

[2] - المصدر نفسه، ص 557.

[3] - جريدة النهضة، العدد 7544، 8 سبتمبر 1948.

[4]- الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 425.

الخاتمة

يعتبر موضوع دراسة العلاقة بين الحركة الوطنية وشخصية الباي الحسيني محمد المنصف من أهم الدّراسات المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية والتي لم تتطرق معظم الأبحاث في هذه الجزئية سواء المتعلقة بدراسة شخصية المنصف باي أو الحركة الوطنية، فمن جهة فهاته العلاقة تكاد تكون غائبة في فترة حكم البايات الحسينيين في فترة الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، ومن جهة ثانية نوعية هاته الدراسة تكشف أهمية شخصية تاريخية من العرش الحسيني ودورها النضالي في الدفع بالقضية التونسية في سياق التحرر الوطني، ومنه استنادا لما تم دراسته في هاته الورقة البحثية أمكنني الوصول إلى العديد من النتائج لعل أبرزها مايلي:

أولاً: إن أوّل ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة هي تلك العوامل التي شكلت بداية العلاقة بين محمد المنصف والحركة الوطنية التونسية، فمحمد المنصف منذ أن بدأ يدرك معالم محيطه وجد الواقع يشير إلى خضوع تونس لدولة أجنبية في إطار عقد ثنائي يسمى الحماية، وفقدت على إثره السيّادة خارجيًا وأصبحت منقوصة منها داخليًا، ولاشك أن تربيته الدينية، دراسته بالمدرسة الصادقية، واحتكاكه بالمثقفين الذين سيلعبون دور في الدعوة الى الإصلاح، له وقع أيام حكم والده في بناء أرضية مساعدة للتواصل بينهم، إلى جانب أهمية المنصب الذي تولاه كمستشار لوالده محمد الناصر إذ مكنه من لعب دور الوسيط بين الباي ورموز الحركة الوطنية، مما كان له تأثير إيجابي في نوعية العلاقة التي جمعتهما خاصة مع شباب الحزب الحر الدستوري التونسي، فكان أميرًا وطنيًا داعمًا ومشجعًا للوطنيين الدستوريين مما سمح بوجود تقارب دستوري حسيني متناغم، وإن دل هذا على شيء فهو يدل على أهمية الدور الذي لعبه من أجل تحقيق الوحدة بين العرش والشعب، وقد كُلل هذا التعاطف والتضامن بانضمام محمد المنصف الى الحزب الدستوري التونسي في سابقة لم تحدث قبلها ولا بعدها مثيل، لأن الأمر متعلق خصوصا بتحزب أحد أفراد الأسرة الحسينية.

ثانيًا: إن القول بأن محمد المنصف باي كان بايًا مميزًا مقارنة ببقية بايات الأسرة الحسينية هو حقيقة أثبتها الباي فعليًا بنفسه منذ اعتلائه العرش الحسيني، نأخذ بالحسبان ظرفية الواقع أيام صعوده الى الحكم، التي لم تكن بالمعرقلة أو أن تسطر كأسباب تعلل ضعف سياسته، فقد حاول استغلالها لصالح أهدافه، عمل على القيام بجملة من الأعمال سطرت له الريادة في هذا المجال، فقد كان أوّل باي يلغي عادة سيئة هي بروتوكول معمول به من قبل جميع البايات، عادة أُرفقت كتحية في كل مناسبة، عادة رآها المنصف باي قلة شأن في معاملته لشعبه، وهي عادة تقبيل اليد، لأنه أراد أن يكون شبيه إن جاز القول بالموظف الذي يرعى شؤون شعبه لا يختلف عنهم شأنًا، وكسبًا للتأييد الشعبي رد جميل البيعة العامة التي حضي بها ووقف بنفسه على مدى شعبيته، فزار مختلف مناطق مدينة تونس وتجاوز الحدود التي وضعتها إدارة الحماية التي أجبرت البايات سابقا على عدم تجاوزها ولو كان ذلك بمظهر تنكري، ولولا تحول تونس الى جبهة حربية لكان قد زار مدينة القيروان، ليس هذا فقط ما سطره خلافا لأعمال البايات، بل كان أول باي أيضا يزور المحكمة الشرعية لأول مرة منذ تأسيسها من طرف جده محمد باشا قبل 86 عاما، دون أن ننسى تأسيسه لمكتب التظلمات كجهاز استقبال لشكاوي الأهالي في مختلف القضايا في محاولة منه للحث على معالجة عيوب مؤسسات الدولة الإداريّة، القضائيّة، الثقافيّة والتعليميّة وهو ما تجسد فعلًا. وانطلاقا من هاته المقدمات المنجزة التي حقق فيها الريّادة استحق لقب الباي السبَّاق.

ثالثًا: كان محمد منصف بحق بايًا شعبيًا شبيهً بالحاكم الذي اختاره شعبه وإن لم يكن ذلك كما هو معمول به في أنظمة الحكم الحديثة عن طريق صناديق الاقتراع، إلا أن حجم الترحاب والاستقبال الاستثنائي الذي لم يسبق لباي أن حظي به شكل استفتاءً حقيقيًا لصوت الشعب التونسي، تجسد هذا الاحترام والتقدير في الكثير من المحطات بداية بالاحتفالات التي تقام في كل زياراته، عدم الاعتراف بغيره كباي بعد عملية الخلع، في إشارة الى اعتباره الباي الشرعي وظل متمسكًا بأمل عودته إلى العرش، وبلغ ذروة مظاهره يوم وفاته، لن نجد صورة أفضل من تلك الصورة التي رسمت يوم جنازته وما حل بالبلاد من سحابة حزن أوقفت الحياة في تونس، توقفت الحركة التجارية، الثقافية، والتعليمية وأُعلن يوم 5 سبتمبر 1948 حدادًا وطنيًا وشهدت البلاد تجمعًا جماهيريًا كبيرًا في مشهد جنائزي مهيب اجتمع فيه جميع أصناف المجتمع التونسي في سابقة لم تحدث قبل تلك السنة، والذي قدر بحوالي 300 ألف نسمة.

رابعًا: تستند العلاقة التي تجمع الحامي بالمحمي على اتفاقية تعقد بين طرفين بين الدولة الفرنسية القوية الحامية وتونس الضعيفة المحمية وهي اتفاقية باردو (12 ماي 1881)، ورغم أن نص الاتفاقية يتضمن ما هو موجود قانونيًا في كل اتفاقية حماية تبرز طبيعة العلاقة بين الدولتين ووقتية التواجد الأجنبي مع الإبقاء على النظام السياسي والإدارة الداخلية، أمّا السيادة الخارجية ومسالة الأمن تديره فرنسا، لكن سياسة الأمر الواقع تجاوزت تلك الاتفاقية وعقدت بعد سنتين فقط اتفاقية أخرى تدعى اتفاقية المرسى تضمن بندها الأول حق الإقامة العامة الفرنسية في ادخال الإصلاحات في جميع المجالات التي تراها هي مناسبة، حيث منحت الاتفاقية إدارة الحماية سلطة اصدار المراسيم والقوانين من باب الإصلاح، كانت كلها تستنزف صلاحيات الباي وحكومته وأحدثت انقلابًا على مستوى السلطة، فكان المقيم العام الفرنسي صاحبها الحقيقي وإليه تعود الكلمة الأولى والأخيرة في البلاد، وكذلك المراقبين المدنيين المخولين بالإشراف على تنفيذ الأوامر لا على المراقبة، ولان المنصف باي يعي حقيقة الأمر جيدًا وحجم التجاوزات التي أضرت كثيرا بالبلد حكومةً وشعبًا، وأن الإصلاح واستعادة صلاحياته وصلاحيات حكومته التي أصبحت شكليّة والعودة الى ما تنص عليه معاهدة الحماية هو الكفيل بتحقيق الإصلاح الحقيقي، رفع مذكرة مطالب تتكون من 16 نقطة تعتبر بمثابة وثيقة المطالبة بإعادة صلاحيات جميع المؤسسات التالية: السياسيّة: بحصر مهمة المقيم العام والمراقب المدني في المراقبة، الثقافيّة: بإجبارية التعليم والاهتمام باللغة العربية والمؤسسات التعليمة، الماليّة: بمشاركة التونسيين في وضع ميزانية البلاد، قضائيّة: بالعودة الى الاختصاص الطبيعي للمحاكم الفرنسية، اجتماعيّة: بالمطالبة بالمساواة وعدم التمييز في التوظيف والأجر بين التونسي والأجنبي. فكان بايًا مصلحًا صاحب موقف مناهض لاستبداد النظام الاستعماري، ساعي لاستعادة هيبته بمعارضة الإدارة والحكم المباشر للإقامة العامة الفرنسية.

خامسًا: لقد كانت فترة حكم المنصف باي من أشد فترات حكم البايات اضطرابًا، فقد دامت فترة حكمه 11 شهرا، مضت 5 أشهر الأولى منها تحت انعكاس تطاير شظايا ح ع 2، والفترة الثانية التي دامت 6 أشهر كاملة من فترة حكمه القصيرة لم تعد تونس تحت تأثير الحرب فقط بل أصبحت تونس جبهة حربية منذ نزول القوات الجوية الألمانية شمال تونس وانسحاب القوة المحورية المتواجدة بليبيا إليها، ما استدعى قوة الحلفاء إلى محاصرتها في تونس ووضعها بين فكي كماشة، لذلك أصبحت المواقف في تونس مهمة جدًا لطرفي الصراع، أين حاولا استمالة الموقف التونسي بعديد الوسائل الدعائيّة، فانقسمت المواقف الوطنية واختلفت، كشعب عانى ويلات سياسة استعمارية فقد شاهد الوضع من زاوية لا يمكن أن يرى إلا من خلالها:

انهزام فرنسا ثاني قوة استعمارية أمام ألمانيا النازية المحررة لهم، أمّا القوى السياسية وعلى رأسها قادة الحزبين الدستورين، فقد انقسمت بين مؤيد ومعارض للوجود الألماني، رأس الحزبين الثعالبي وبورقيبة تماشا مع الطرح الأمريكي أملاً في حصول تونس على حقها في تقرير المصير الذي رفعته دول الحلفاء شعارًا في حربها، أمّا بقية الدستوريين منهم المحايد كما كان الشأن لعدد من الشعب الدستورية كالمنستير، ومنهم من أعلن تعاطفه ودعمه الواضح قولاً وفعلاً لألمانيا النازية كما فعل كل من حسين التركي ورشيد ادريس من الديوان السياسي والشاذلي خلادي من اللجنة التنفيذية، وهناك فئة تمثل الأغلبية نصنفها بالمتعاطفة مع الألمان غير مقرونة بالدعم. أمّا الباي محمد المنصف ولكي يمنع تحول تونس إلى ساحة لصراع أكبر وأقوى جيوش العالم رفض طلب الرئيس الأمريكي روزفلت بدعم قوة الحلفاء وتسهيل مأمورية تواجدهم بالبلاد، واتخذ موقفًا محايدًا حاول تبليغه الى جميع الأطراف المتصارعة، ورغم ان التبليغ لم يتم الا أنه ينم على حسن موقفه فلا هو اختار الجبهة المحورية رغم ضعف فرنسا ووعود إيطاليا المغرية بإلغاء الحماية الفرنسية وتوقيع اتفاقية تنص على توطيد العلاقة بين الطرفين وتحفظ لتونس حقوقها، ولا جبهة الحلفاء التي تتغنى بشعار الحرية وحق الشعوب الضعيفة بتقرير مصيرها الذي سبق وان تنكرت له بعد الحرب العالمية الأولى لما تعلق الأمر خاصة بالمستعمرات الفرنسية.

سادسًا: يعتبر محمد المنصف من أكثر البايات وطنية في فترة الحماية الفرنسية وإن جاز القول نظرًا لمواقفه وأعماله التي كانت بقدر مقامه، يمكن القول أنه الباي الوحيد الذي شجع الحركة الوطنية التونسية وعمل على تنشيطها في فترة حرجة عرفت غياب الزعامات الوطنية، أشرف بنفسه على فتح باب التفاوض من أجل اطلاق سراح الدستوريين المتواجدين في السجون الفرنسية، ولعب دور في تلك المبادرات التي قام بها الحبيب ثامر لاستعادة واستنهاض الحزب، فعاد الحزب المحظور مجددًا إلى الساحة السياسية قانونيًا واستأنف نشاطه بدعم من الباي محمد المنصف، وأظهر الحزب بنفسه طبيعة تلك العلاقة فراح يجعل منها أداة لاستقطاب الرأي العام التونسي، فلم تخلو الخطب من ذكر المنصف باي ولذلك لقيت صدى جماهيريًا طيبًا، حيث استعرضت جريدة افريقيا الفتاة لسان الحزب الدستوري الجديد في مختلف أعدادها محاسن مواقف المنصف باي وما يجمعه بالحزب الدستوري الجديد، هاته العلاقة التي كانت أكثر بروزا مقارنة بالحزب القديم نظرا لحالة النشاط التي عليها الديوان السياسي مقارنة باللجنة التنفيذية التي عاشت فترة ركود، ولأنه كان دستوريًا أيام حكم والده ولازال كذلك، عمل في أول اتصال له مع الطرفين على توحيد الصفوف ورغم أن ذلك لم يتم في إطار حزبي إلا انه سيحدث لاحقًا في إطار جبهة موحدة بفضل مجهودات الحركة المنصفية.

سابعًا: إثر انهزام فرنسا أمام ألمانيا النازية سنة 1940، تراجعت قوة فرنسا الاستعمارية في نظر مستعمراتها، ما مكن من القيام بمحاولات لاستعادة تونس هيبت مؤسساتها الحكومية، وأمام عزيمة المنصف باي لاسترداد هيبة البايات المنزوعة أمام إدارة الحماية، قام باتخاذ خطوة عمليّة سابقة في تاريخ تونس المحمية، وذلك بتشكيله لوزارة وطنية ليس هذا فقط بل دون العودة إلى الإقامة العامة، وان كان في ذلك شيء من خرق لاتفاقية المرسى وبندها الأول الذي ينص على أن الإصلاحات تتم بموافقة المقيم العام إلا أن ذلك يعد إجراءً مراد منه الوقوف ضد التجاوزات التي تشرف سلطة الحماية على تجسيدها بهدف تحقيق مصالح استعمارية، كانت وزارة محمد شنيق ثمرة جهود المنصف باي الذي أكد من خلالها أخذ هذه الوزارة مأمورية الدفاع عن مصالح التونسيين وتحقيق مطالبهم، فكان من نتائج تنصيبها إلغاء التفرقة بين الموظفين التونسيين والأجانب فيما يسمى بالثلث

الاستعماري، ألغى هاته المظلمة الذي كان قد سبق وأن طالب بإلغائها في وثيقة المطالب 16 التي رفعها إلى رئيس الحكومة الفرنسية بيتان، ولأن هذا الأخير تجاهل تلك المطالب المشروعة تجاوز المنصف بدوره النوايا الخفية للإدارة الحامية بإصدار قرار ينص على استفادة الموظفين التونسيين بالزيّادة التي يتمتع بها الفرنسيين والأجانب.

ثامنًا: لم يكن محمد المنصف بايًا شعبيًا وطنيًا فقط، وإنّما كان بايًا عادلاً بأتم معنى الكلمة متمسكًا بمصلحة شعبه دون تفرقة بين عناصره، فكان أشد تعاطفًا مع اليهود التونسيين في فترة هي الأشد ظلمًا في تاريخ يهود تونس والعالم، ففي وقت كانت تقام محارق اليهود وتصدر قوانين عنصرية لا سامية في حقهم شنتها النازية وتمكنت من اضطهادهم في مختلف مناطق العالم حتى تونس قبل وصول المنصف باي في فترة الباي أحمد الذي خضع للأوامر المباشرة لفرنسا الحامية وحكومتها الشرعية فيشي العميلة للوجود الألماني بالمتروبول، إلا أن الأمر كان مختلفًا في فترة المنصف باي، رفض كل تلك القرارات والإجراءات المناهضة ليهود تونس، حيث أكد أنه يعتبر اليهود أبنائه كغيرهم من التونسيين، عمل على حمايتهم رغم صعوبة الأمر وطمأنهم بذلك ورفض مشروع تجنيدهم للعمل ووضع شارة نجمة اليهود لتمييزهم عن بقية السكان.

تاسعًا: كان واضحًا أن مجريات ووقائع ما يحدث في تونس خارج إرادة السلطة التونسيّة، فرغم أن المنصف باي أبدى موقفه الحيادي تجاه المحور والحلفاء وظل متمسكًا بهذا الموقف رغم الضغوطات الممارسة عليه من قبل قوات المحور إلا أنه لم يتم أخذ ذلك بالحسبان، ومثل ذلك كان الشأن بخصوص مطلبه باعتبار العاصمة منطقة مفتوحة، وإن لم توافق قوات الحلفاء وهي في طريق النصر فقد قبلت القوات المتقهقرة للمحور كإجراء تكتيكي عسكري اعتبار بلدة حمام الأنف كمنطقة محايدة، وما زاد طين بلة أنه وبموافقة فرنسية قلد المنصف باي تحت ضغط قوات المحور ضباط ألمان وايطاليين أوسمة تشريفية في حادثة كانت توحي بشكل لا مجال لشك فيه بالنسبة لقوات الحلفاء انحيازه وتأييده للعدو، وكأنها القطرة التي أفاضت الكأس وحددت مصيره على العرش التونسي، إذ بمجرد دخول الحلفاء إلى تونس كان أول إجراء عقابي هو إزاحته عن العرش.

عاشرًا: إن الصراع السلطوي بين حكومة فيشي بقيادة المارشال بيتان وحكومة الجنرال ديغول التي أسسها في لندن قد جر إلى دخول تونس الدولة المحمية إلى هذا الصراع، فإلى جانب وجود إقامة عامة تابعة لحكومة بيتان أقيمت نيابة إقامة عامة موازية تابعة لحكومة المنفى بمدينة الكاف وحظيت باعتراف دول الحلفاء، ونظرًا لأن نهاية الحرب في الجبهة التونسية قد أفضت إلى أخذ حكومة المنفى لزمام الأمور فقد انجر عنها قرار الخلع الذي يتحمل مسؤوليته الكاملة الجنرال جيرو على خلفية تلك الحملة التي شنها المسؤولين في الكاف والمقيم العام السابق لتونس والمغرب وحاكم عام الجزائر بيروطون، وعومل بذلك المنصف كمجرم حرب ووقع تنفيذ القرار من قبل الجنرال جوان، وتم عزل المنصف باي من عرشه بدون حق في مظلمة وانتهاك صريح لبنود معاهدة الحماية التي تنص في بندها الثالث على –حماية الباي من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو اسرته–، ويمكن اعتبار التهمة التي وجهت اليه والمتعلقة بتعامله مع الأعداء وخرق معاهد المرسى بتشكيل وزارة وطنية دون الرجوع إلى الإقامة العامة مجرد ذر الرمال على العيون، فهي ليست السبب الحقيقي وإنّما ما تم استنتاجه سابقا بكونه بايًا وطنيًا شعبيًا مصلحًا عازم على فرض نفسه واسترجاع هيبته هي الأسباب الحقيقية خلف دواعي العزل تخوفا من ضياع المصالح الفرنسية في المنطقة وتراجع نفوذها

وسيطرتها، وشخصية مثل شخصية المنصف باي تعتبر عائق في طريق مواصلة السيطرة الفرنسية التي دامت مدة 62 سنة الى ذلك اليوم.

أحد عشر: إن التخوف الفرنسي من وطنية المنصف باي لم بنجر عنه عملية الخلع من منصب يعتبر حق موروث في حكم تونس، إذ لم يكتفي بذلك بل أدى به الى نفيه كعقوبة لجرم لا يسمى جرمًا قانونيًا وإنما مفتعلاً، وهو ما جعله يعيش أوضاع نفي قاسية خاصة في منفاه بمدينة الأغواط الواقعة جنوب الجزائر، وأُكره على توقيع وثيقة تنازله عن العرش يوم 6 جويلية 1943، بشروط لم تنفذ منها: إعادته إلى تونس مع تعهده باعتزال الوسط السياسي، والأكثر من ذلك تماطلت الإدارة الاستعمارية في نقله الى منفاه الجديد بمدينة تنس الساحلية وواصلت التضييق عليه، ولم يستقر في منفاه هذا طويلا، فبعد تحرير الأراضي الفرنسية نقل سنة 1945 إلى مدينة بو بفرنسا عاش فيها مرحلتين الأولى عرف فيها نوع من اللين في تعامل وتصرف المراقبة والسلطات الفرنسية معه، والثانية عرفت تضييقًا شديدًا ورُفض أن يتم التواصل بينه وبين أطراف أخرى دون دراية المسؤولين، وكان هروب الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي فاصلا بين المرحلتين. وبقي هناك الى غاية وفاته غرة سبتمبر سنة 1948.

اثنا عشر: رغم ظروف منصف باي التي صعبت عليه التواصل مع الوطنيين التونسيين إلا أن ذلك لم يمنعه من متابعة الشأن التونسي والعربي، فجمعته علاقة طيبة مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمان عزام، وسلطان المغرب محمد الخامس، وملك مصر "الملك فاروق"، وفي هذا رغبة واضحة لمواصلة النضال في سبيل القضية التونسية كتونسي وطني، وهو ما يتوافق مع النشاط الخارجي للدستوريين التونسيين في مرحلة أصبح النضال الداخلي غير مجدي حسب تفكير الزعامات الدستورية، كما يبرز ذلك ارتباطه الوثيق بعروبته ووحدة المغرب العربي والعالم العربي، وهو ما يؤكد عليها في رسائله التي وجهها، وليس في أي مناسبة، كانت إحداها بمناسبة الخطاب الملكي لمحمد الخامس وهو يلقي كلمة من طنجة سنة 1947 بحق المغرب في الاستقلال ووحدة المغرب العربي، كما أن تواصله مع عزام يعبر على تبنيه لمبادئ جامعة الدول العربية التي تدعو الى الاستقلال والوحدة الدول العربية في إطار عربي إسلامي.

ثلاثة عشر: إن أكبر مظاهر نصرة الشعب التونسي للباي المنفي كان بعدم اعترافهم بشرعية الباي محمد الأمين وذلك باعتراف المصادر التونسية المختلفة وسلط الحماية وبلسان المعني نفسه، وعبروا عن رفضهم له من خلال العديد من المظاهر منها: تعليق صور المنصف باي، إبداء عدم الرضى في كل ذكرى اعتلاء محمد الأمين للعرش، إحياء ذكرى عزل المنصف، إمضاء العرائض التي عرفت اقبالاً جماهيريًا كبيرًا ورفعها إلى الجهات المعنية، الإضرابات خاصة على مستوى الحركة التجارية، وعلى إثر ذلك تحول المنصف باي إلى الشخصية الأكثر أهمية ونالت اهتمام المجتمع، وهو ما أسفر عن ظهور حركة نسبت إلى اسمه ولا علاقة للمنصف بها من حيث نشاطها تدعى الحركة المنصفية التي لقيت إجماع سياسي وطني وشعبي كبير، وكان وجه من أوجه الترابط بين الباي المخلوع والحركة الوطنية على اعتبار انها عبارة عن نزعة وطنية اجتمع حولها مختلف الوطنيين من الأحزاب السياسية والحركات الثقافية وأفراد أحرار، فالتقى الحزبان الدستوريان المنفصلان منذ 1934 والتفت الحركة الزيتونية والوزراء السابقين من أجل التضامن مع بايهم الشرعي والمطالبة بإطلاق سراحه واعادته الى العرش التونسي.

أربعة عشر: لقد كان لنفي المنصف باي رغم قساوة ذلك آثار إيجابية على الساحة السياسية التونسية، أجبر سلط الحماية الفرنسية على إجراء متابعة مخابراتية سرية لكل تحركات الحركة المنصفية الصغيرة منها والكبيرة، ففي المرحلة الأولى من النضال الوطني للحركة الوطنية لإعادة المنصف باي الى منصبه طغى نشاط الحركة الزيتونية وأخذت على عاتقها زمام المبادرة وقيادة الحركة المنصفية في ظل حظر الحزب الدستور الجديد، وفي قالب مطالب نقابية كان اسم المنصف باي يهتف في كل تظاهرة واضراب، وانتشرت الكتابات الحائطية والمناشير في شكل من أشكال العمل السري، ولقيت دعمًا من قبل الدستوريين والنقابات الوطنية قيد التكوين، كما تشكلت لجنة تضم عناصر من كل تنظيم ضمت دستوريين من الديوان السياسي واللجنة التنفيذية، وشخصيات مستقلة تدعى لجنة الدفاع عن المنصف باي، وجهت رسائل إلى المسؤولين الفرنسيين على رأسهم الرئيس الفرنسي أوريول ووزير الخارجية جورج بيدو مذكرين إياهم بالقرار العسكري بعزل المنصف باي والذي اثبت الزمن خطأه.

خمسة عشر: دخلت الحركة الوطنية منذ سنة 1945 مرحلة حاسمة من نضالها، تجسد فيها الدور الكبير الذي لعبه المنصف كرمز توافقي استدعى الوفاق ولم الشمل والدفع بالقضية التونسية إلى أكثر مظاهر العمل وطنية وهي تشكل جبهة وحدوية في أرضية سياسية مثلت تكتل جميع التيارات السياسية والثقافية وإعلان بيان الجبهة الذي رفع لأول مرة مطلب الاستقلال الوطني مقترن بمطلب شعبي آخر هو إعادة الاعتبار للمنصف باي وإرجاعه للعرش التونسي كملك دستوري على البلاد، وأُعيد التأكيد على ذلك في مؤتمر وطني جامع ليلة القدر في رمضان سنة 1947 وسجل هذا في لائحة تعد من أهم الوثائق السياسية في تاريخ النضال الوطني التونسي، فكان سابقة في تاريخ الحركة الوطنية وسابقة أخرى على مستوى علاقة الحركة الوطنية بالحركة المنصفية، ففي إطار هاته الجبهة التي جمعت كل القوى الوطنية الدستورية والنقابيين من الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يسير في ركب الحركة المنصفية حتى الشيوعيون في فترة ما بعد 1946 لتُشكل أحسن ميدان سياسي لنشاط المنصفيين، وبدون شك لا مجال للمبالغة إن قلنا أن الحركة المنصفية أصبحت في مرحل من مراحل النضال الوطني مرادفة التسمية للحركة الوطنية 1945-1948، فكانت الحركة المنصفية صاحبة الفضل في تشكل الجبهة الوطنية التي جمعت تناقضات كان من الصعب سابقا أن تجتمع حول مطالب موحدة، فالشيء الذي كان غائبا طيلة فترة الحركة الوطنية التونسية والذي لم تستطع لم الشمل تلك الجهود الوطنية أصبح بعد نفي المنصف باي حاضرًا، فلولا المنصف باي لما كان بالإمكان تشكيل جبهة وحدوية وليس وهو حاكم ولكن كباي مخلوع منفي.

ستة عشر: لم يقتصر تناول وتسجيل قضية المنصف باي في جدول أعمال الحركة الوطنية على المستوى الداخلي فقط بل أخذ الوطنيون على عاتقهم تبليغها خارج تونس خاصة الدعاية لصالحها في منطقة المشرق العربي، فأصبحت مسألة العرش التونسي أولية من أولويات الدستوريين من الديوان السياسي واللجنة التنفيذية خاصة مبادرة كل من بورقيبة ومحي الدين القليبي وتحولت مسألة نفي المنصف باي والمطالبة برجوعه إلى العرش جزءًا من القضية التونسية إن لم نقل أنها قضية الشعب التونسي، وكان لهذا النشاط الخارجي أثرًا طيبًا بدعم كل من مكتب المغرب العربي وجامعة دول العربية لقضية العرش التونسي.

سبعة عشر: إن مشاركة الطلبة في الدفع بالقضية المنصفية للأمام لا يقل أهمية عن النشاط الداخلي والخارجي للدستوريين، فهم من البداية شكلوا درعًا للحركة الزيتونية التي تحمل خفية شعارات تنادي وتروج للمسالة المنصفية داخليا، أمّا

خارجيا فقد عبروا من المتروبول الفرنسي على تضامنهم مع بايهم الشرعي من خلال المطالبة بإعادة الاعتبار له متى أتاحت المناسبات ذلك بأساليب مختلفة: خطابات، تنظيم مظاهرات، تواصل مع الدستوريين بتونس والقاهرة، حتى انهم شاركوا في عمل تضامني مع الديوان السياسي في عملية تهريب المنصف باي من منفاه ببو إلى القاهرة، لكن شاءت الأقدار أن يفشل مشروع التهريب، إلا أن هذا يعبر بوضوح عن أهمية شخصية محمد المنصف في النضال الوطني التونسي وخدمة القضية التونسية التي جعلت من المنصف رمزًا وجزءًا لا يتجزأ منها.

ثمانية عشر: أمام عدم فعالية العمل الداخلي بطريقة مباشرة والمراد منه استرجاع المنصف لعرشه، وأمام ظهور شخصيات فرنسية اشتراكية متعاطفة مع المنصف باي أصبحت مسألة إخراج القضية المنصفية وبسطها أمام الحكومة الفرنسية أولوية المنصفيين خاصة اللجنة المنصفية التي شكلت من عناصر دستورية ومنصفية هم: محمود الماطري، صالح فرحات، عزيز جلولي، محمد بدرة إضافة إلى محمد شنيق، من خلال السعي لدى الأواسط البرلمانية: دوائر السلطة والصحافة الفرنسية من أجل الحصول على ورقة رابحة هي في نفس الوقت ورقة ضغط تمارسها على السلطات الفرنسية من أجل النظر في قضية محمد المنصف فهي تبقى صاحبة الفك والعقد، وقد كللت جهودهم بكسب وسطاء فرنسيين وتمكن شنيق من تشكيل وفد يجمع ممثلي أحزاب سياسية فرنسية ترأسها هنري لوي إضافة الى ممثلي الأحزاب التالية: الحزب الاشتراكي، الحزب الجمهوري من أجل الحرية، الحزب الراديكالي، واستطاع الحزب مباشرة المفاوضات مع الكاي دورساي منذ جوان 1948 مطالبين بإعادة النظر في وضعية المنصف، ورغم المماطلة الفرنسية التي كان سببها ارتباط المنصف بالاستقلال التونسي كما تنص عليه لائحة مؤتمر ليلة القدر، إلا أن الطرف الفرنسي أظهر إمكانية الوصول الى صيغة وسطية فحواها إعادة المنصف باي الى تونس وفق اعتبارات منها: عودته تكون على أساس رفع مظلمة، وموافقة الأمين باي دون إجباره، إلا أن ذلك لم يقع فلو أرادت فعلاً إعادته لفعلت ذلك قبل سنة 1948، وشاءت الأقدار أن تسبق المنية العدالة بوفاة الباي المخلوع في منفاه ببو غرة سبتمبر 1948 عن عمر يناهز 67 عاما تاركا خلفه صورة الباي الشهيد الشعبي والمحبوب الذي ناضل في سبيل شعبه أميرًا وحاكمًا ومنفيًا إلى غاية وصول أجله.

في الأخير يمكن القول أن الحركة الوطنية التونسية التي عاشت فترة تضييق أيام الحرب العالمية الثانية لم تتنكر لفضل بايها المبعد المتعاطف معها في فترة تعد من أصعب فترات حياته، فكافأته بجعل اسمه رمزا للكفاح الوطني واحتواء الحركة المنصفية التي اختفت من الوجود بوفاة محمد المنصف على اعتبار أن سبب تواجدها لم يعد موجودا، فاختفت الحركة التي ولدت مع نفي المنصف باي يوم وفاته، لكن رغم ذلك بقيت صورة المنصف رمزًا للنضال الذي تواصل بعد سنة 1948 مطالبا بحق تونس في تقرير مصيرها، فكانت هاته الفترة مرحلة مهمة في حصولها على الاستقلال يوم 20 مارس 1956.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1:

جدول يوضح السلالة الحسينية التي حكمت تونس مدة 252 سنة و10 أيام من 15 جويلية 1705 إلى25 جويلية 1957 [1]

رتبة	اسم الباي	تاريخ الولادة	ولاية العهد	مدة الحكم	سنه عند الاعتلاء	تاريخ الوفاة	نسبه
1	حسين بن علي	1969	1705/7/15-سبتمبر 1735	30عامًا	36	71 عامًا	مؤسس الأسرة
2	علي باشا	1689	1756/9/25-1735/9/7	21عامًا	46	67	ابن محمد اخ حسين
3	محمد باي	1710	1759/2/12-1756/9	3سنوات	46	49	ابن حسين
4	علي باشا	1712/11	1777/2/9-1759/2/12	18عامًا	47	70 في 1782/5	ابن حسين
5	حمودة باشا	1759/12/9	1814/9/16-1777/2/9	37 عامًا	18	55	ابن علي
6	عثمان باي	1763/5/27	1814/12/21-1814/9/16	3شهور	51	51	ابن علي
7	محمود باي	1757/7/10	1824/3/28-1814/12/21	10سنوات	57	67	ابن محمد الرشيد
8	حسين باي	1784/3/16	1835/5/20-1824/3/29	11عامًا	40	51	ابن محمود
9	مصطفى باي	اوت1786	1837/10/10-1835/5/20	عامان	49	51	اخ حسين بن محمود
10	احمد باي	1806/12/2	1855/5/30-1837/10/10	18عامًا	31	49	ابن مصطفى
11	امحمد باي	1811	1859/9/22-1855/5/30	4سنوات	44	48	ابن حسين بن محمود
12	الصادق باي	1814	1882/10/22-1859/9/22	23عامًا	45	68	ابن حسين
13	علي باي	1818/1/26	1902/6/11-1882/10/28	20عامًا	64	84	ابن حسين
14	الهادي باي	1855/6/24	1906/5/11-1902/6/11	4سنوات	47	51	ابن علي
15	ناصر باي	1855/7/14	1922/7/10-1906/5/11	16عامًا	51	61	ابن امحمد
16	الحبيب باي	1858	1929/2/11-1922/7/10	7سنوات	64	71	ابن مأمون
17	احمد باي	1862/4/13	1942/6/19-1929/2/11	13عامًا	67	80	ابن علي
18	منصف باي	1881/3/4	1943/5/14-1942/6/19	11 شهر	61	67 في 1948/9/1	ابن محمد الناصر
19	الأمين باي	1881/9/4	1957/7/25-1943/5/15 الغاء الملكية وإعلان الجمهورية	14عامًا	62	81 عاما في 1962/10/1	ابن محمد الحبيب

من إعداد الطالبة

[1] – صالح المزالي، المرجع السابق، ص ص (9- 13).

الملحق رقم 2:

بطاقة انخراط محمد المنصف إلى الحزب الحر الدستوري التونسي 1920–1922

1

[1]– الشاذلي خزندار، المصدر السابق، ص 373.

الملحق رقم3:

صورة رسمية للمنصف باي يوم توليه للعرش

1

[1] - al- Mokhtar bey , **le serial des bey de Tunis du trône et du haram husseinites 1705 1957** , Les presses de SIMAPACT, Tunis, 2018, p222

الملحق رقم4 :

رسالة باسم أهالي الوطن السوفي لتهنئة المنصف باي باعتلائه العرش

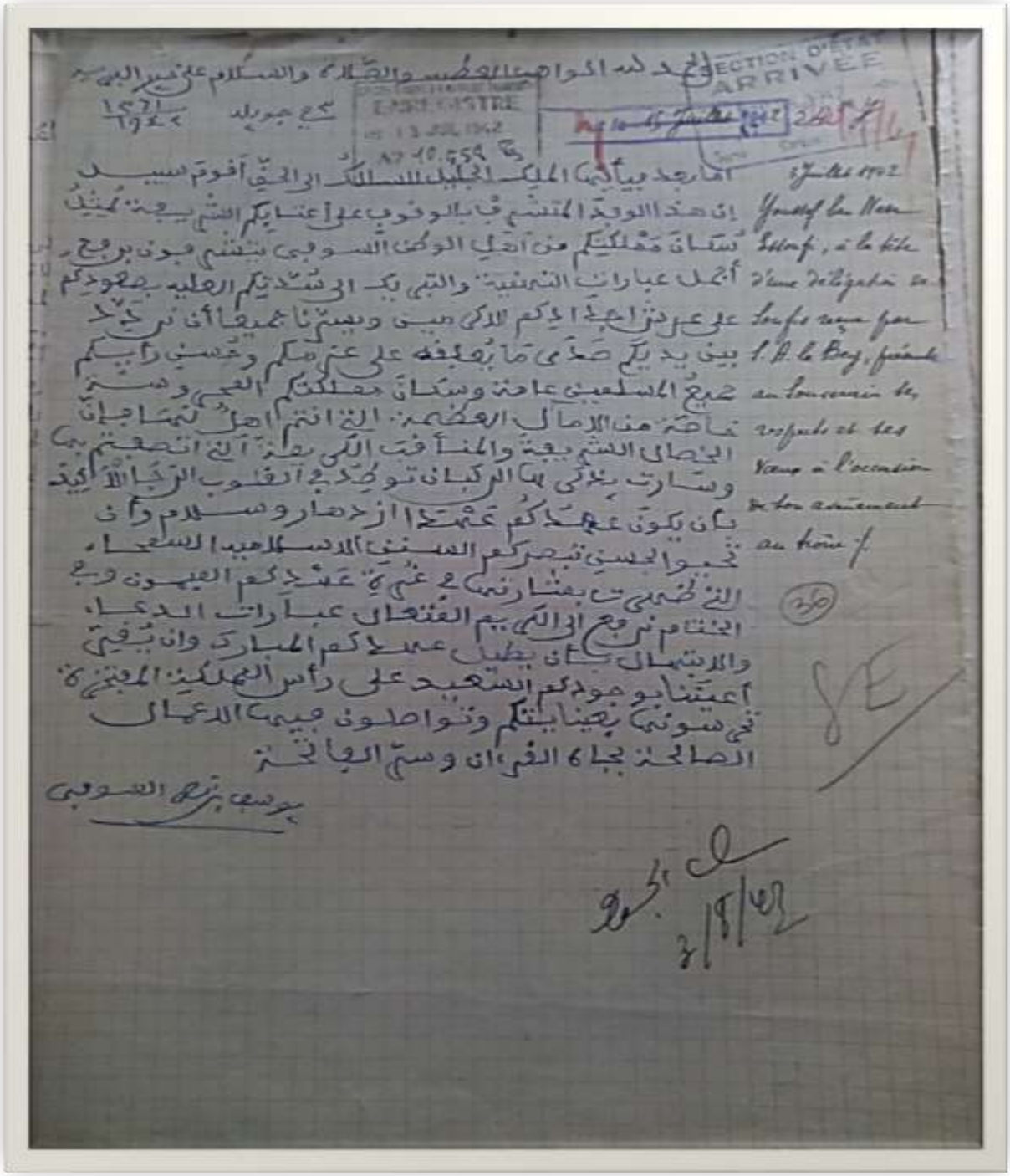

الحمد لله الواحد المعطي والصلاة والسلام على نبيه البرية

سيدي جربلة

SECTION D'ETAT ARRIVÉE

Youssef ben Nasr

Sfaxi, a la fête

d'une délégation de

Sfax vous rend pour

S. A. le Bey, fidèle

au souvenir de

respects et des

Vœux à l'occasion

de son avènement

au trône /.

أتشرف بأن أقدم لمقامكم الملكي الجليل للسلك الى الحق أفوم سيدي

إن هذا الوفد المتشرف بالوفود على أعتابكم الشريفة ليمثل

سكان مملكتكم من أهل الوطن السوفي يتقدمهم بوزج

أجمل عبارات التهنئة والتبريك الى سدتكم العلية بجلوسكم

على عرش أجدادكم الأكرمين ويسرنا جميعا أن نؤدي

بين يديكم صدى ما يخالجه على عرشكم وحسن رأيكم

جميع المسلمين عامة وسكان مملكتكم الغربي وسنة

خاصة من الآمال العظيمة التي انتم أهل لتحقيقها إن

المخاطر التي بقيت والمنافع التي بقيت آلت انتصفتم بها

وسارت بذكرى بها الركبان توطد في القلوب الرجاء الأكيد

بأن يكون عهدكم عهد ازدهار وسلام وأن

تجبروا بحسن تبصركم السنن الاسلامية السمحاء

التي تضمن بها سعادتها في ظل عهدكم الميمون وفي

الختام نرفع الى الكريم المتعال عبارات الدعاء

والابتهال بأن يطيل عمركم المبارك وان يوفق

أعقابنا بوجودكم السعيد على رأس المملكة المجيدة

في سنوات بهنائكم وتواصلون فيها الأعمال

الصالحة بجاه النبي الكريم وسلم الخاتمة

يوسف بن نصر السوفي

3/9/42

1

[1] - (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بتعزية المنصف ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 36.

الملحق رقم5:

رسالة طلب إعانة من الأساتذة المتطوعين بجامع الزيتونة إلى المنصف باي يوم 8 اوت1942

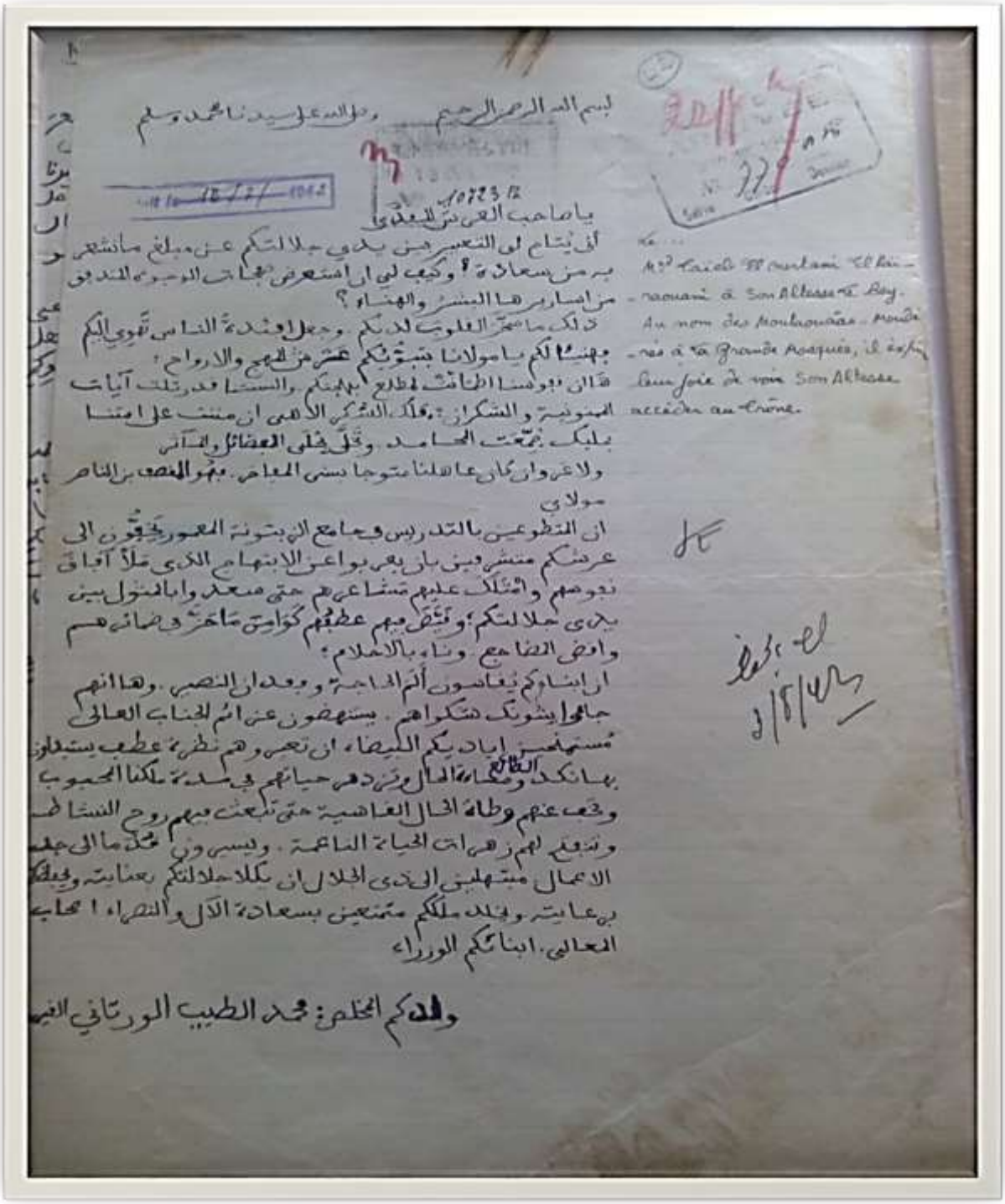

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

يا صاحب العرش المجيد

أنى يتاح لي التعبير بين يدي جلالتكم عن مبلغ ما تشعر به من سعادة؟ وكيف لي ان استعرض جهات الوجوه الندية من اسارير هذا البشر والهناء؟

تلك مشاعر القلوب لديكم. وجعل افئدة الناس تهوي اليكم بهتافها لكم يا مولانا بتبوئكم عرش الجد والاجداد.

فان نفوسنا الظامئة لمطالع ايمانكم والسنا قد رتلت آيات الميمونة و الشكران: فلك الشكر الاقمى ان منت على امتنا بليك بيعت الحامد. وحلى حلى الفضائل والمآثر

ولا غرو ان كان عاهلنا متوجا بسنى المفاخر. بهو المنصف بن الناصر مولاي

ان المتطوعين بالتدريس في جامع الزيتونة المعمور يتقدمون الى عرشكم منشرحين بما يغمر نواعش الابتهاج الذي ملأ آفاق نفوسهم و اشتمل عليهم شعاعه حتى صعد وابا فنزل بين يدي جلالتكم: وثيق فيهم عطفهم كوامن مآثره وضاء هم وامض الضاحي وناء بالاعلام:

ان ابناءكم يقاسون آلام الحاجة و بعدان النصب. وها انهم جاءوا يشكون شكواهم. يستهضون عزائم الجناب العالي مستنصرين اياديكم البيضاء ان تعس وهم نظرة عطف يستبلون بها نكد وعثاء الحال وتزدهر حياتهم في مدة ملكنا المحبوب وقعت عنهم وطأة الحال العاسية حتى تبعث فيهم روح النشاط وتتفتح لهم زهرات الحياة الباسمة. ويسر وني محكم ما الى جلد الاعمال منتهلين الى ذي الجلال ان يكلا جلالتكم بعنايته ويحفكم برعايته. ويخلد ملككم ممتعين بسعادة الآل والنصراء! اصحاب المعالي. ابناءكم الورراء

والدكم المخلص: محمد الطيب الورتاني الفيـ

1

[1] – (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بتعزية المنصف ...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 42.

الملحق رقم6:

شكاية إلى المنصف باي تتعلق بنزاع عقاري

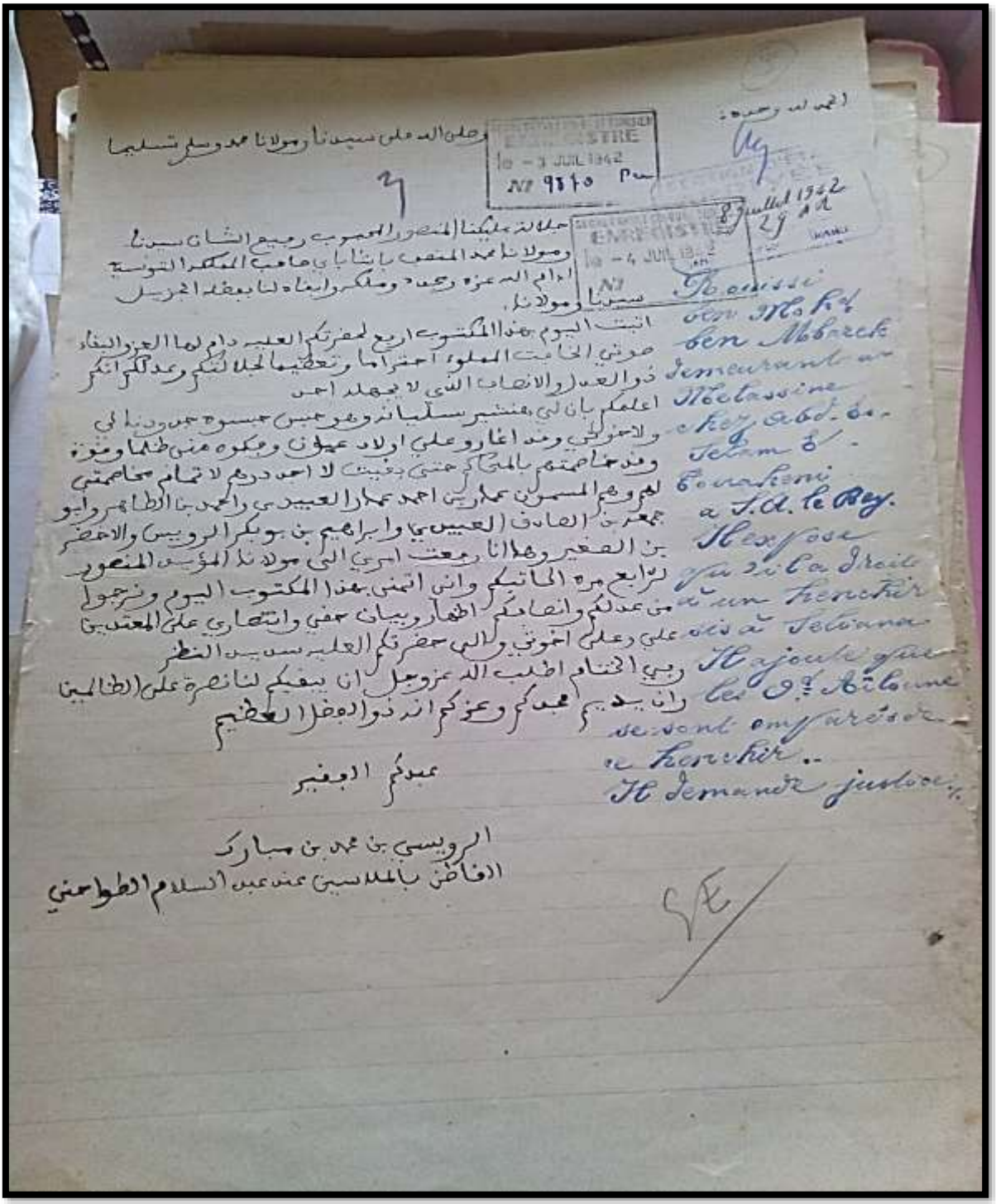

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم تسليما

حلالة مليكنا المنصور المحبوب وسيع الشان سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي حامي الملكة التونسية دام الله عزه ومجده وملكه وابقاه لنا بعقد الجريل سيدنا ومولانا.

انبت اليوم هذا المكتوب اربع لحضرتكم العلية دام لها العز والبقاء صوني الخامات الملوء احتراما وتعظيما لجلالتكم وعدلكم انكم ذو العدل والانصاف الذي لا يجهد احد

اعلمكم بان لي هنشير بسليانة وهو محبس جميع ورثتي لي ولاخوتي ومن اغار وعلي اولاد عمي ويكون مني ظلما وقوة وقد خاصمتهم بالمحاكم حتى بعيت لا احد درهم لاتمام محاصمتي لهم وهم المسمون بن عمار بن احمد عمار العبيدي واحمد بن الطاهر وابو جمعة بن الصادق العبيدي وابراهيم بن بوبكر الرويسي والاخضر بن الصغير وهانا رفعت امري الى مولانا المؤيد المنصور الرابع مره الماتيكم واني اتمنى بهذا المكتوب اليوم ونرجوا من عدلكم وانصافكم اظهار وبيان حقي وانتصاري على المعتدين علي وعلى اخوتي والى حضرتكم العلية سديد النظر

وبي الختام اطلب الله عزوجل ان يبقيكم لنا نصرة على الظالمين وان يديم مجدكم وعزكم انه ذو الفضل العظيم

عبدكم الفقير

الرويسي بن محمد بن مبارك
الفاظن بالملاسين عند عبد السلام الطواهني

1

[1] – (أ، و، ت)، مراسلات تتعلق بالنزاعات العقارية...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 3.

الملحق رقم7:

رسالة إلى المنصف باي تشتكي تظلم المعمرين في تونس

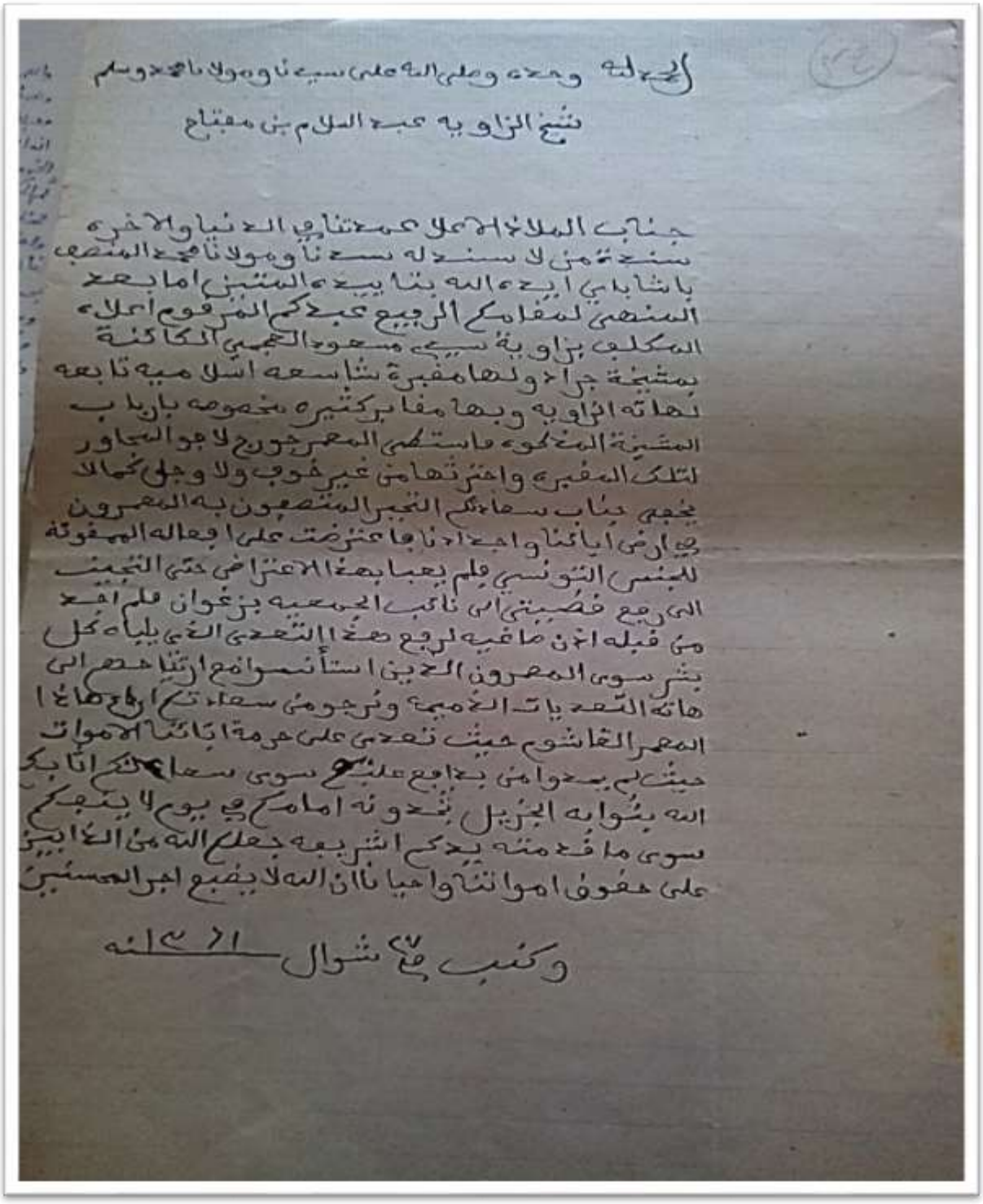

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

شيخ الزاوية عبد السلام بن مفتاح

جناب الملاذ الأعلى عمدتنا في الدنيا والآخرة سيدنا من لا سند له سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي أيده الله بنا يبدأ السنين أما بعد السنهي لمقامكم الرفيع عبدكم المرفوع أعلاه المكلف بزاوية سيدي مسعود الجعبي الكائنة بمشيخة جراد ولها مقبرة شاسعة اسلاميه تابعة لها تلك الزاوية وبها مقابر كثيرة مخصوصة بأرباب المشيخة المذكورة فاستظهر المعمر جورج لاجو المجاور لتلك المقبرة واغتصبها من غير وجوب ولا وجه حق فالا يخفى جناب سعادتكم التجبر المتصفون به المعمرون في أراضي آبائنا وأجدادنا فاعترضت على أفعاله المذمومة للجنس التونسي فلم يعبأ بهذا الاعتراض حتى التجئ الى رفع قضيتي الى نائب الجمعية بزغوان فلم أجد من قبله اذن شافيه لرفع هذا التعدي الذي يأباه كل بشر سوى المعمرون الذين استأنسوا مع ارتياحهم الى هاته التعديات الذميمة وترجو من سعادتكم ارفاع هاذا المعمر الغاشوم حيث تعدى على حرمة آبائنا الأموات حيث لم يعد وامن بقي علينا سوى سعادتكم أبا بكر الله بثوابه الجزيل نعدوه أمامكم في يوم لا ينفعكم سوى ما قدمتم يدكم اشرب به جعلكم الله من الذابين على حقوق أمواتنا وأحيانا فان الله لا يضيع اجر المحسنين

وكتب في شوال ـــــ ١٢ ـــــ سنه

1

[1] – (أ، و، ت)، مراسلات من الأهالي الى المنصف لرفع تظلم الاعيان ...، المصدر السابق، الوثيقة رقم 52.

الملحق رقم8:

نص معاهدة الحماية الفرنسية على تونس يوم 12ماي 1881

النص الاصلي لمعاهدة باردو

التي وقع عليها سمو الصادق باي المنعقدة في ١٢ ماي ١٨٨١

ان دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضهما ان يمنعا الى الابد حدوث قلائل كالتي حصلت اخيرا بحدود الدولتين وسواحل المملكة التونسية وان يستحكما علائق ودهما القديم وروابط حسن الجوار قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين .

وعليه فان فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد سمى نائبا مفوضا من طرفه جناب الجنرال بريار فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على الشروط الآتية :

الفصل الاول — ان معاهدة الصلح والودة والتجارة وجميع المعاهدات الاخرى المرجودة الان بين الجمهورية الفرنسية

وسمو باي تونس قد وقع أكدهما وتجديدها

الفصل الثاني — لاجل تسهيل القيام بالمسائل التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية الخلوها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بان تحتل الجنود الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لتطبق النظام والامن بالحدود والسواحل — وهذا الاحتلال يزول عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية وتعترفان بالعود بان الادارة المحلية اصبحت مقتدرة على المحافظة على دوام الراحة والامن العام .

الفصل الثالث — تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية بتعديل مساعدتها

المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن ان يتهدد ذاته او عائلته او يمس براحة مملكته .

الفصل الرابع — تتعهد دولة الجمهورية باجراء العمل بجميع المعاهدات المرجودة بين الدولة التونسية والدول الاوربية على احكامها .

الفصل الخامس — يتوسط دولة الجمهورية لدى سمو الباي وزير مقيم يعينه السمو على ان يكون هو الواسطة في علائق الدولة الفرنسية مع الادارات الفرنسية في كل الدوائر التي تهم الجانبين معا .

الفصل السادس — الوطنيون التونسيون والمتصلون بفرنسا بالعلاقات الاهلية يكونون بحماية المصالح التونسية ورعايا المملكة وفي مقابل ذلك يقر سمو الباي بان لا يجري اي عقد ذي صفة عمومية من دون احترام المراد بذلك والحصول على موافقتها .

الفصل السابع — تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية وسمو الباي المشار اليهما على الاتفاق على نظام مالي يعيد الى خزينة الدولة بصفة الدين العمومي والتكاليف التي يقتضي القيام بها في المملكة .

الفصل الثامن — تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية بالمحافظة على الحقوق الحاصلة بالحدود والسواحل .

الفصل التاسع — لاجل مستملكات الجمهورية الفرنسية بالبلاد الجزائرية فان دولة سمو الباي تتعهد بان تمنع كليا ادخال السلاح والذخائر الحربية على طريق جزيرة جربة وعلى سائر السواحل الاخرى بالمملكة التونسية .

الفصل العاشر — سيتاح عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية ويتم مبادلتها بعد ذلك لسمو باي تونس في اقرب وقت ممكن .

الامضاء : احمد الصادق باي

الامضاء : الجنرال بريار

المجاهد الاكبر

يضع الحجر الاساسي للديوان السياسي بمؤتمر قصر هلال الخالد فيرسم خطة جديدة للكفاح موفقة ناجحة ويفسد على الاستعمار براجعه بالنضال المستمر والتضحيات الجسيمة

معتمر فرناوي الى تونسي وقد عم حتى الملحقين الفرناويين من ايطاليين وفرناوي التجنس

الاستعمار الايطالي

ان فرنسا قد بدت ما اعادت الخفوق ... في هذا البلد الى اخذها اللاتينية ايطاليا فكانت تحت ظلال نفوذها مستعمرة جيارة ايدلها ايتوكند (التي حرمنا منها

1

للإيضاح أكثر، كان نص الوثيقة التي حملته الجريدة على النحو التالي:

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلائل كالتي حصلت أخيرًا بحدود الدولتين وسواحل المملكة التونسية وأن يستحكما علائق ودهما القديم وروابط حسن الجوار قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين.

وعليه فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد سمى نائبًا مفوضًا من طرفه جناب الجنرال بريار فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على الشروط التالية:

[1] – جريدة الحرية، العدد 5، 12 ماي 1948.

الفصل الأول – إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

الفصل الثاني – لأجل تسهيل القيام بالوسائل التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للفرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل الجنود الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لتحقيق النظام والأمن بالحدود والسواحل –وهذا الاحتلال يزول عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية وتعترفان باتحاد بأن الإدارة المحلية أصبحت مقتدرة على المحافظة على دوام الراحة والأمن العام.

الفصل الثالث –تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية بتخويل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث براحة مملكته.

الفصل الرابع –تتعهد دولة الجمهورية بإجراء العمل بجميع المعاهدات الموجودة بين الدولة التونسية والدول الأوربية على اختلافها.

الفصل الخامس – ينوب الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم مهمته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة في علائق الدولة الفرنسية مع الإدارات التونسية في كل النوازل التي تهم الجانبين معًا.

الفصل السادس – النواب السياسيون والقنصليون لفرنسا بالبلاد الأجنبية مكلفون بحماية المصالح التونسية ورعايا العمالة وفي مقابلة ذلك يلزم سمو الباي بأن لا يجري أي عقد ذي صبغة عمومية من دون إعلام الدولة بذلك والحصول على موافقتها.

الفصل السابع – تستبقي الدولة الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس لنفسهما حق الاتفاق على وضع أساس لترتيب مالي بالعملة من شأنه الوفاء بخدمة الدين العمومي والتكتل نحو دائني العمالة.

الفصل الثامن – تضرب غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل.

الفصل التاسع – لأجل ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالعمالة الجزائرية فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع كليًا إدخال السلاح والذخائر الحربية على طريق جزيرة جربة ومرسى وقابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

الفصل العاشر – سيقع عرض هذه المعاهدة على الدولة الجمهورية الفرنسية ويسلم سجلها بعد ذلك إلى سمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

الإمضاء: محمد صادق باي

الإمضاء: الجنرال بريار

الملحق رقم9:

مذكرة المطالب 16 التي رفعها المنصف باي إلى المارشال بيتان رئيس الحكومة الفرنسية

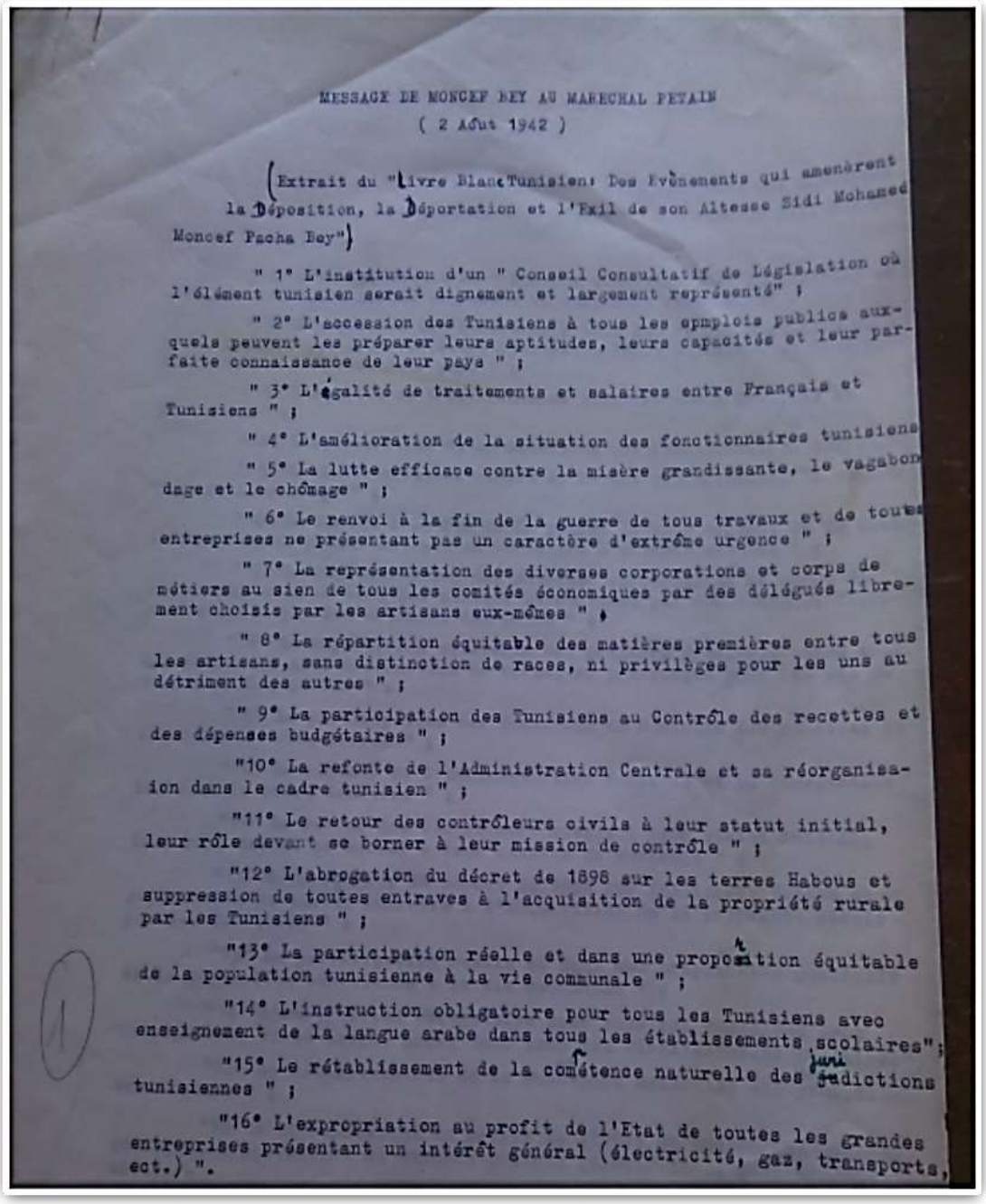

MESSAGE DE MONCEF BEY AU MARECHAL PETAIN
(2 Août 1942)

(Extrait du "Livre Blanc Tunisien: Des Evènements qui amenèrent la Déposition, la Déportation et l'Exil de son Altesse Sidi Mohamed Moncef Pacha Bey")

" 1° L'institution d'un " Conseil Consultatif de Législation où l'élément tunisien serait dignement et largement représenté" ;

" 2° L'accession des Tunisiens à tous les emplois publics auxquels peuvent les préparer leurs aptitudes, leurs capacités et leur parfaite connaissance de leur pays " ;

" 3° L'égalité de traitements et salaires entre Français et Tunisiens " ;

" 4° L'amélioration de la situation des fonctionnaires tunisiens

" 5° La lutte efficace contre la misère grandissante, le vagabondage et le chômage " ;

" 6° Le renvoi à la fin de la guerre de tous travaux et de toutes entreprises ne présentant pas un caractère d'extrême urgence " ;

" 7° La représentation des diverses corporations et corps de métiers au sien de tous les comités économiques par des délégués librement choisis par les artisans eux-mêmes " ;

" 8° La répartition équitable des matières premières entre tous les artisans, sans distinction de races, ni privilèges pour les uns au détriment des autres " ;

" 9° La participation des Tunisiens au Contrôle des recettes et des dépenses budgétaires " ;

"10° La refonte de l'Administration Centrale et sa réorganisation dans le cadre tunisien " ;

"11° Le retour des contrôleurs civils à leur statut initial, leur rôle devant se borner à leur mission de contrôle " ;

"12° L'abrogation du décret de 1898 sur les terres Habous et suppression de toutes entraves à l'acquisition de la propriété rurale par les Tunisiens " ;

"13° La participation réelle et dans une proportion équitable de la population tunisienne à la vie communale " ;

"14° L'instruction obligatoire pour tous les Tunisiens avec enseignement de la langue arabe dans tous les établissements scolaires";

"15° Le rétablissement de la compétence naturelle des juridictions tunisiennes " ;

"16° L'expropriation au profit de l'Etat de toutes les grandes entreprises présentant un intérêt général (électricité, gaz, transports, ect.) ".

1

[1] - (أ، و، ت)، رسالة المنصف باي الى المارشال بيتان...، المصدر السابق.

الملحق رقم10:

برقية كل من المقيم العام إلى وزارة الخارجية والمنصف باي إلى المارشال بيتان ورد هذا الأخير عليه حول حادثة 12 أكتوبر 1942.

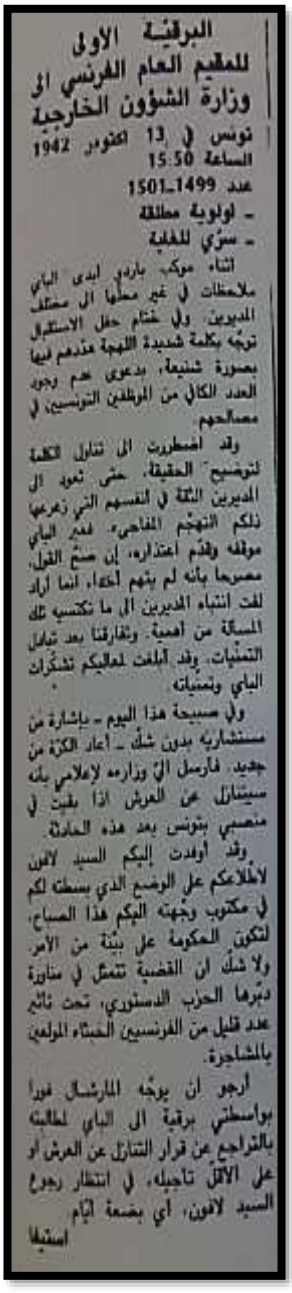

البرقية الأولى
للمقيم العام الفرنسي الى
وزارة الشؤون الخارجية

تونس في 13 اكتوبر 1942
الساعة 15.50
عدد 1499-1501
- اولوية مطلقة
- سرّي للغاية

اثناء موكب باردو ابدى الباي ملاحظات في غير محلها الى مختلف المديرين وفي ختام حفل الاستقبال توجّه بكلمة شديدة اللهجة مذمم فيها بصورة شنيعة، بدعوى عدم وجود العدد الكافي من الموظفين التونسيين في مصالحهم.

وقد اضطررت الى تناول الكلمة لتوضيح الحقيقة، حتى تعود الى المديرين الثقة في النفسهم التي زعزعها ذلكم التهجّم الفاجر. فغير الباي موقفه واقدم اعتذاره، إن صحّ القول، مصرحا بأنه لم يتهم أحدا، انما اراد لفت انتباه المديرين الى ما تكتسيه تلك المسألة من أهمية. وتفارقنا بعد تبادل التمنيات. وقد أبلغت لمعاليكم تشكّرات الباي وتمنياته.

وفي صبيحة هذا اليوم - باشارة من مستشاريه بدون شك - أعاد الكرّة من جديد. فأرسل الىّ وزارءه لإعلامي بأنه سيتنازل عن العرش اذا بقيت في منصبي بتونس بعد هذه الحادثة.

وقد أوفدت إليكم السيد لافون لاطلاعكم على الوضع الذي بسطته لكم في مكتوب وجّهته اليكم هذا الصباح، لتكون الحكومة على بيّنة من الأمر. ولا شكّ ان القضية تتمثّل في مناورة دبّرها الحزب الدستوري، تحت تأثير عدد قليل من الفرنسيين الحمقاء المولعين بالمشاجرة.

أرجو أن يوجّه المارشال فورا بواسطتي برقية الى الباي لمطالبته بالتراجع عن قرار التنازل عن العرش أو على الأقل تأجيله، في انتظار رجوع السيد لافون، أي بضعة أيام.

استيفا

1

3 - برقية المنصف باي

إدارة الداخلية
المرسى في 13 اكتوبر 1942
للقصر الملكي

الى المارشال بيتان
رئيس الدولة الفرنسية فيشي

لقد أعلمني الأميرال استيفا إهانة بالغة الخطورة، اثناء موكب العيد الصغير [عيد الفطر]. وإني اذ اتشرّف بإعلام فخامتكم بذلك، اعتبر أيّ تعاون معه في المستقبل قد اصبح مستحيلا.

تحيّاتي الخالصة
صاحب السموّ المنصف باي

4 - جواب المراشال بيتان
عدد 674-675
الى صاحب السموّ سيدي محمد المنصف باي صاحب المملكة التونسية
بامولاي،

لقد اطّلعت بكلّ أسف على البرقيّة التي وجّهها إليّ المقيم العام من طرف سموّكم.

إنه لا يخفى على سموّكم ما اكنّه من تقدير لشعوركم بما عليكم من واجبات وبما يحدوني من مشاعر المحبّة سواء تجاه شخصكم او تجاه مملكتكم.

لا يمكنني أبدا الاعتقاد بأن علاقاتنا الوديّة قد تبدو اقلّ متانة في هذه الظروف التي نمرّ بها. فلا اشكّ حينئذ في اننا نستطيع، في كنف عزيمتنا التوفيقية المشتركة، ان نظفر بالوسائل الكفيلة بتمكيننا من مواصلة التعاون المثمر بين بلدينا، والذي يستجيب من جهة اخرى الى ما اعربتم عنه لي من مشاعر الصداقة تجاه فرنسا.

وإنني انتهز هذه الفرصة لاقدّم الى سموّكم من جديد عبارات التقدير الفائق والودّ العميق.

فيليب بيتان
انتهى

2

[1] - الشاذلي خزندار: المصدر السابق، ص 452.
[2] - المصدر نفسه، ص 453.

الملحق رقم11:

رسالة استيفا إلى الوزير الأول محمد شنيق تثبت براءة المنصف من تهمة التعاون مع المحور في حادثة توسيمه للضباط الألمان والايطاليين

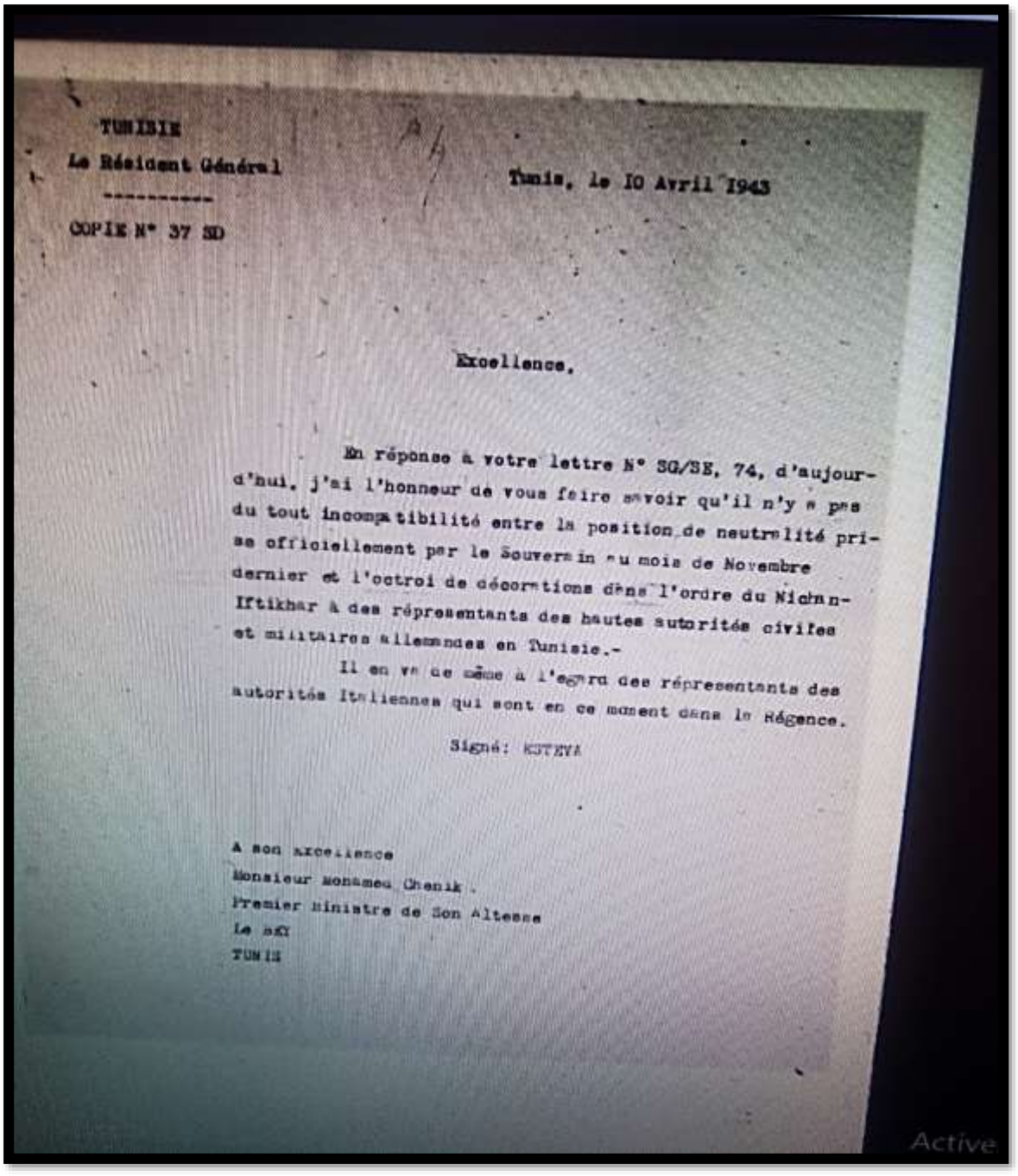

TUNISIE
Le Résident Général

COPIE N° 37 SD

Tunis, le 10 Avril 1943

Excellence,

En réponse à votre lettre N° SG/SE, 74, d'aujourd'hui, j'ai l'honneur de vous faire savoir qu'il n'y a pas du tout incompatibilité entre la position de neutralité prise officiellement par le Souverain au mois de Novembre dernier et l'octroi de décorations dans l'ordre du Nichan-Iftikhar à des représentants des hautes autorités civiles et militaires allemandes en Tunisie.-

Il en va de même à l'egard des répresentants des autorités Italiennes qui sont en ce moment dans la Régence.

Signé: ESTEVA

A son excellence
Monsieur Mohamed Chenik,
Premier Ministre de Son Altesse
Le Bey
TUNIS

Active

1

[1]- (أ، م، ت، ت، م)، رسالة استيفا الى الوزير الأول محمد شنيق بتاريخ 10 افريل 1943، المصدر السابق، و غ م.

الملحق رقم12:

بلاغ المقيم العام بعزل المنصف يوم 14 ماي 1943

بلاغ الحكومة

وفى صبيحة اليوم الذى أخذ فيه جلالة الملك نشرت الحكومة العسكرية بلاغاً رسمياً جاء فيه :

(ان الجنرال جيرو القائد المدنى والعسكرى بعد أن درس بروح النزاهة الحالة الناتجة من تحرير البلاد التونسية رأى فى الظروف الحالية أن وجود جلالة محمد المنصف جالساً على عرش البلاد أثناء احتلال البلاد التونسية من طرف قوات المحور من شأنه أن يضر بالأمن الداخلي والخارجي للبلاد التونسية التى تعهدت فرنسا الحكومة الحامية بضمانهما ولذلك قرر القائد المدنى والعسكرى خلع الملك محمد المنصف ونصب ولى العهد سمو سيدى الأمين باى خلفاً عنه حسب تقاليدالعائلة الحسينية) .

1

[1] – الشاذلي خزندار، مأساة عرش، المصدر السابق، ص ص 81.82.

الملحق رقم13:

وثيقة التنازل عن العرش وقعها محمد المنصف في منفاه بالأغواط يوم 6 جويلية 1943

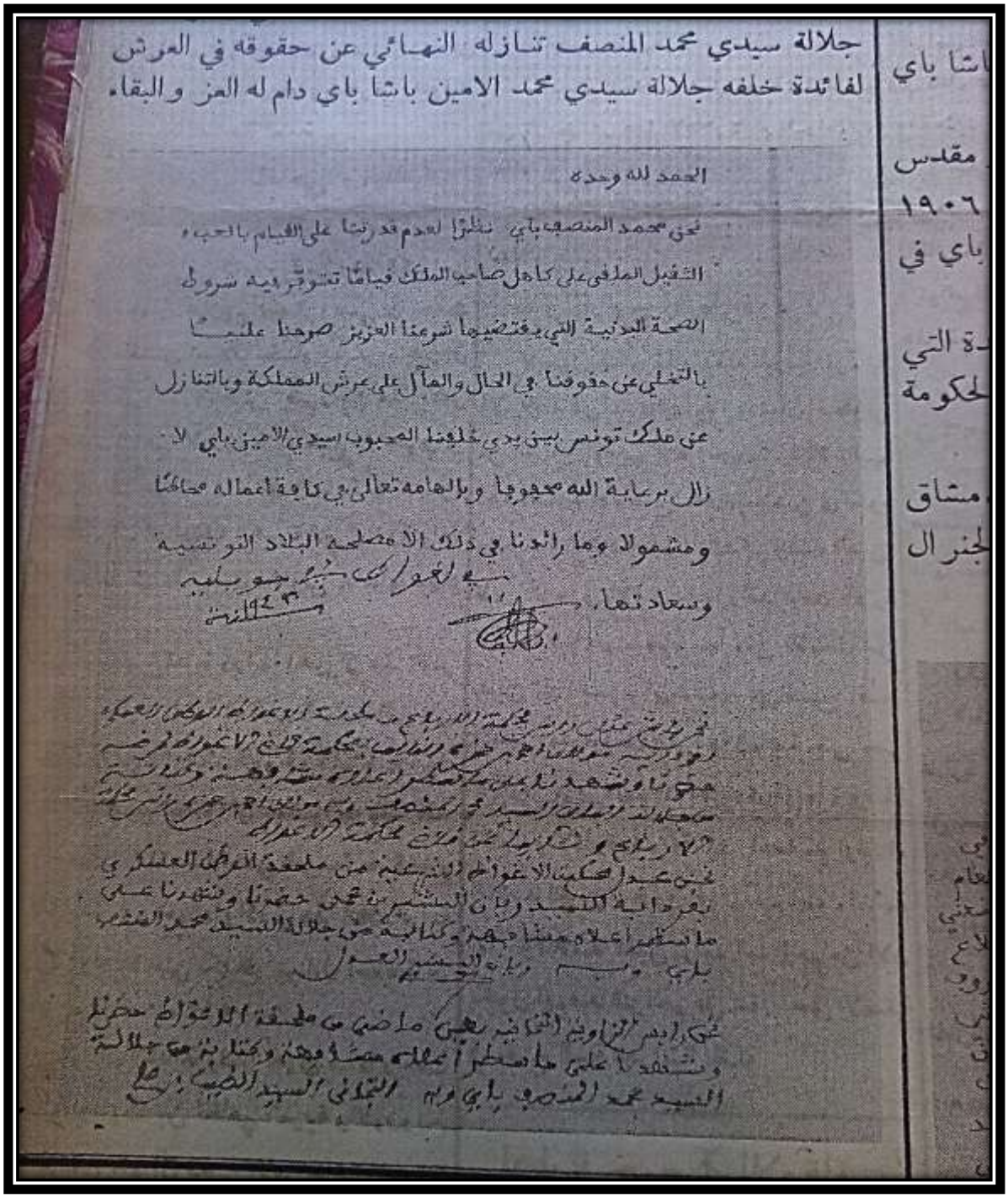

جلالة سيدي محمد المنصف تنازله النهائي عن حقوقه في العرش
لفائدة خلفه جلالة سيدي محمد الامين باشا باي دام له العز والبقاء

الحمد لله وحده

نحن محمد المنصف باي نظرا لعدم قدرتنا على القيام بالحياة
الثقيل الملقى على كاهل صاحب الملك فيما تقتضيه شروط
الصحة البدنية التي يقتضيها شرعنا العزيز صرحنا علنيا
بالتخلي عن حقوقنا في الحال والمآل على عرش المملكة وبالتنازل
عن ملك تونس بين يدي خليفتنا المحبوب سيدي الامين باي لا
زال برعاية الله محفوفا وبالهامه تعالى في كافة اعماله محالفا
ومشمولا وما رائدنا في ذلك الا مصلحة البلاد التونسية
وسعادتها.

في [illegible] سنة 1943

نحن [illegible] نشهد بان [illegible] من حقه [illegible]
[illegible] ما اسطره اعلاه منا فيه وكتابة من جلالة السيد محمد المنصف
باي [illegible]

نحن [illegible] نشهد بان [illegible] من حقه [illegible]
[illegible] ما اسطره اعلاه منا فيه وكتابة من جلالة
السيد محمد المنصف باي [illegible] السيد الطيب بن [illegible]

رسالة مرفقة لوثيقة التنازل عن العرش من الباي المنفي الى المقيم العام ماست

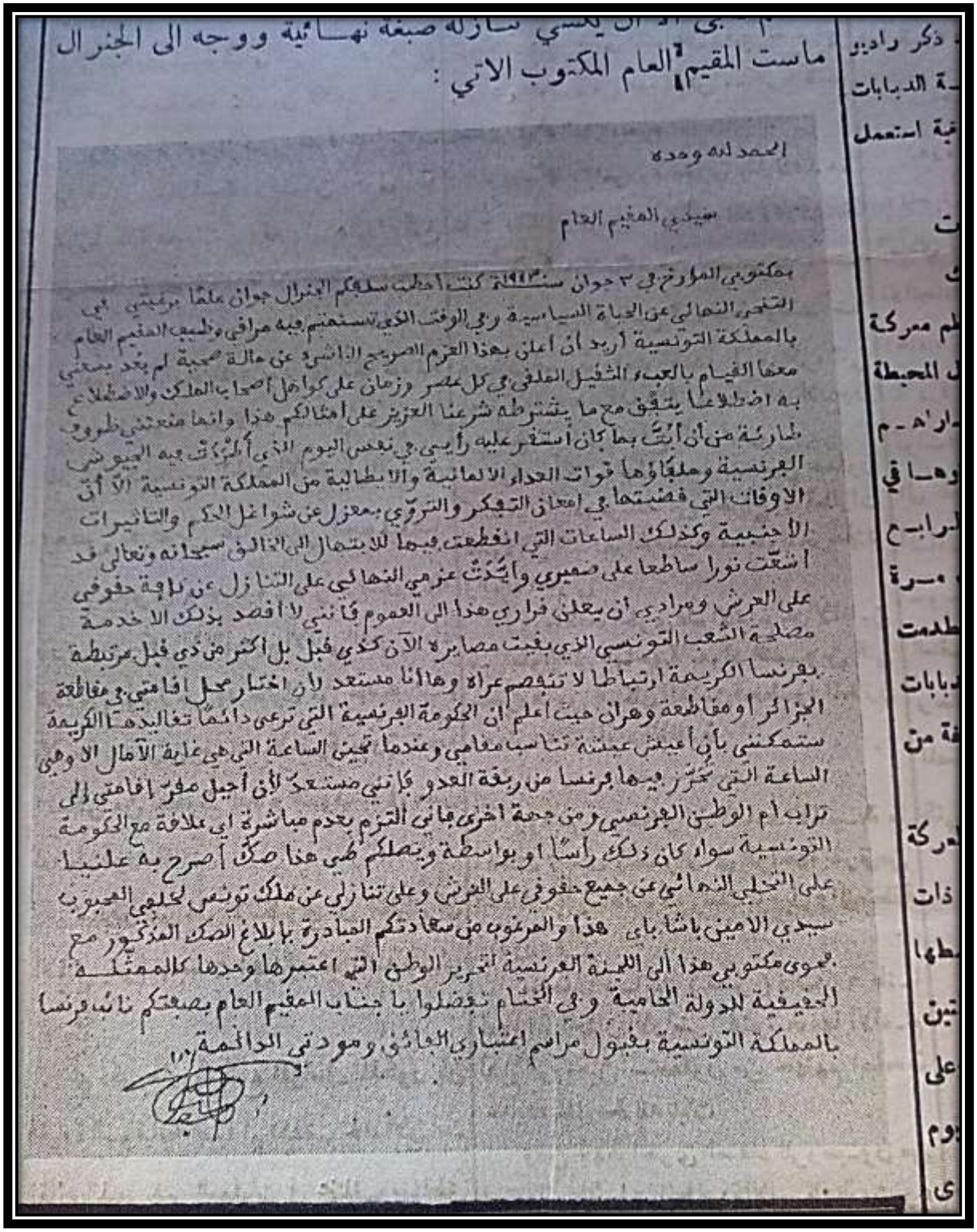

ماست المقيم العام المكتوب الاتي :

الحمد لله وحده

سيدي المقيم العام

بمكتوبي المؤرخ في ٣ جوان سنة ١٩٤٣ كنت أخطب سعادتكم الجنرال جوان علما برغبتي في التحرر النهائي عن الحياة السياسية وفي الوقت الذي تستعيد فيه هرافي وظيف المقيم العام بالمملكة التونسية أريد ان أعلن بهذا العزم الصريح الناشيء عن حالة صحية لم يعد يسعني معها القيام بالعبء الثقيل الملقى في كل عصر وزمان على كواهل أصحاب العلك والاضطلاع به اضطلاعا يتفق مع ما يشترطه شرعنا العزيز على أمثالكم هذا وانما منعتني ظروف طارئة من أن أبت بما كان أستقر عليه رأيي في نفس اليوم الذي أنزلت فيه الجيوش الفرنسية وحلفاؤها قوات العداء الالمانية والايطالية من المملكة التونسية الا أن الاوقات التي قضيتها في امعان التفكير والتروي بمعزل عن شواغل الحكم والتأثيرات الاجنبية وكذلك الساعات التي انقطعت فيها للابتهال الى الخالق سبحانه وتعالى قد أشعت نورا ساطعا على ضميري وأيدت عزمي النهائي على التنازل عن ناصية حقوقي على العرش ومرادي أن يعلن قراري هذا الى العموم فانني لا أقصد بذلك الا خدمة مصلحة الشعب التونسي الذي بقيت مصايره الآن كذي قبل بل اكثر من ذي قبل مرتبطة بفرنسا الكريمة ارتباطا لا تنفصم عراه وها أنا مستعد لان اختار محل اقامتي في مقاطعة الجزائر او مقاطعة وهران حيث اعلم ان الحكومة الفرنسية التي ترعى دائما تقاليدها الكريمة ستمكنني بأن أعيش عيشة تناسب مقامي وعندما تحين الساعة التي هي غاية الآمال الا وهي الساعة التي تحرر فيها فرنسا من ربقة العدو فانني مستعد لان أجيل مقر اقامتي الى تراب أم الوطن الفرنسي ومن جهة اخرى فاني التزم بعدم مباشرة اي علاقة مع الحكومة التونسية سواء كان ذلك رأسا او بواسطة ويتصلكم طي هذا صك أصرح به علنيا على التخلي النهائي عن جميع حقوقي على العرش وعلى تنازلي عن ملك تونس لحلفي المحبوب سيدي الامين باشا باي هذا والمرغوب من سعادتكم المبادرة بابلاغ الصك المذكور مع فحوى مكتوبي هذا الى اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن التي اعتبرها وحدها كالممثلة الحقيقية للدولة الحامية وفي الختام تفضلوا يا جناب المقيم العام بصفتكم نائب فرنسا بالمملكة التونسية بقبول مراسم اعتباري الفائق ومودتي الدائمة

1

[1] - جريدة الاخبار، العدد 47، 10 جويلية 1943.

الملحق رقم14:

رسالة محمد المنصف إلى محمد الخامس بمناسبة إلقائه لخطاب طنجة في 10 افريل 1947

من جلالة ملك تونس الى عظمة سلطان مراكش

وحدة آلام واتفاق أهداف

تلقى مكتب المغرب العربي صورة رسالة كان قد بعث بها جلالة محمد المنصف باي إلى جلالة ملك مراكش ، لمناسبة زيارة جلالته لطنجة . وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة أخينا محمد بن يوسف ملك مراكش المعظم .

« أما بعد فقد أزعجنا نبأ المأساة التي أحلها الطغيان العسكري بالدار البيضاء يوم هدرت الفوضى المسلحة ذلك الدم البريء الطاهر أشباعاً للجشع الاستعماري المقبوت وحنقا على أمتكم التي سما الوعي القومي فيها بشكل هدد مطامع المستعمرين . ولكن سرعان ما نقل البرق إلينا من موقفكم الخالد بمدينة طنجة ما انساناً المحنة على مرارتها ففضلنا اكبار النخوة العربية في عاهل مراكش الأغر على التألم لمحنة الفنا أمثالها ولا مناص من نزولها بكل أمة تنشد الحياة الكريمة .

ولهذا فقد أهابت بي لحمة الجنس ووحدة الآلام والآمال واتفاق الأهـــداف والوسائل إلى الاعراب عما تولاني من مزيد الغبطة بقيادتكم لحركة شعبكم القومية حتى يكون الدافع الاستقلالي الذي هان علينا الملك في سبيله شاملا في المغرب العربي المستقل الموحد .

على أننا نلجأ إلى ثقتنا بالله عز وجل واعتدادنا بإيمان شعبنا واخلاصه واعتزازنا بنصرة إخواننا في العروبة لتحقيق ماردتموه جلالتكم في آفاق طنجة مما عبر عن أماني الشعب المغربي العربي بأسره . . حقق الله أمانينا بمنه وكرمه والسلام عليكم ورحمة الله .

صدر بمنفاه بمدينة (بو) محمد المنصف

1

[1] – محي الدين القليبي، ماساة عرش...، المصدر السابق، ص 223.

الملحق رقم15:

رسالة الحبيب بورقيبة من القاهرة إلى محمد المنصف في منفاه ببو بتاريخ جويلية 1947.

من الاستاذ الحبيب بو رقيبه

الى سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي

الحبيب بورقيبة رئيس الحزب
الحر الدستوري التونسي
شارع ضريح سعد رقم ١٠
تليفون ٥٦٨٨٢ - القاهرة

اصطفا بهذه الرسالة النبيهة التي بعث بها المجاهد الكبير الاستاذ الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي الى جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي اثر التضحيات التي ارخصها فداء على جلالة الملك في منفاه والبكم نصها الكامل.

الحمد لله وحده - والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

القاهرة في ١٠ شعبان و ٤ يوليو سنة ١٣٦٦ - ١٩٤٧

الى مقام الوالد العزيز الملك المجاهد محمد المنصف باشا باي صاحب المملكة التونسية

اجاد الله ذخرا للوطن وامده بالنصر والتوفيق . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فقد اذاعت محطات العالم وصحف الشرق والغرب خبر المضايقات التي فرضتها على جلالتكم السلطات الفرنسية بدافع الانتقام بعد الصدمة الفاضحة التي هزتها بسبب لجوء الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي الى ساحة الفاروق المعظم وعزمه على مواصلة الكفاح السياسي الذي ظهر جليا في تصريحاته العديدة للصحافة العربية ووكالات الانباء الاجنبية مما اقض مضجع المستعمرين واقام الدليل القاطع على ان واحدا وعشرين سنة في المنفى لم تفت في عضديات ذلك البطل العظيم بل ما زادته الا ايمانا بضرورة الجهاد ويقينا ان النصر حليفنا طال الزمان او قصر

وقد اذهنا على العالم العربي موقف جلالتكم العظيم ازاء كل المضايقات والتهديدات التي قامت الحكومة الفرنسوية تتوخى من ورائها تحطيم قواكم الادبية مما الطق كل الالسن بالثناء على جلالتكم فقد رفعتم بذلك راس تونس عاطية بل رؤوس العرب في مشارق الارض ومغاربها .

ولا شك ان جلالتكم على علم من الطور الجديد الحاسم الذي دخلت فيه قضية الوطن التونسي خاصة والمغرب العربي عامة بعد التصريحات الخيرية التي افضى بها سعادة عبد الرحمن عزام باشا في امريكا اثر اتصالاته بالحكومة الامريكية وانا دائما متصل بسعادته لامداده بكل الارشادات التي يحتاج اليها في نضاله الموفق وعند وصوله الى مصر سوف احيطكم علما

اما حالة الشعب التونسي من الناحية السياسية فحدث عنها ولا حرج اذ قد اصبح كالبيان المرصوص يشد بعضه بعضا بفضل جهادكم الراشد وصمودكم في وجه الطغيان وهو فضل من الله تاسبحتم تونس الامة التونسية تهتدي به وحيي امامها سواء السبيل سبيل الكرامة والعزة والتجرد والشرف فكنت خير قدوة لقادة الحركة السياسية وعنصر وفاق ووئام

وبناء على ذلك فلا يسعني الا ان اهنئكم واهني معي واهني الشعب التونسي بهذا التوفيق الذي هو علامة النصر واكبر برهان على ان الله معنا والله اكبر

والراجح عندي ان قضية التونسية سوف لا يتاخر اكثر من عام او عام ونصف على اكثر تقدير اي في دورة العام المقبل لهيئة الامم المتحدة ويكون بحول الله حلا حاسما ينقذ تونسنا العزيزة من هوة المحق والفناء ويخلصها من الذل والهوان ويسموبها الى مقام الدول الحرة المستقلة في ظل ملكها الشرعي وعاهلها الاعظم وقائدها الاعلى جلالة محمد المنصف باشا باي المؤيد بالله

وفي الختام تفضلوا جلالتكم بقبول عاطر السلام المرقوم من كافة الاجلال من سمو الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي وهو الان مقيم بمستشفى المؤاساة بالاسكندرية بقصد الاستجمام وسوف تصلكم من طرفه طريفتا الخاصة صورة منه على سبيل الهدية تقديرا لجهادكم وتخليدا لما يكنه نحوكم من اكبار واعجاب .

ومن بدري لعل الله يفك اسركم بين عشية وضحاها كما فك اسر الامير عبد الكريم والله ذو فضل عظيم وقد قال في كتابه العزيز وهو اصدق القائلين « لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون » هذا ويصل جلالتكم طي هذا قصاصة من جريدة « المقطم » واخرى من جريدة « المصري » تجدون فيهما ما يسركم ان شاء الله .

كل الاخوان المجاهدين من ابنائكم البررة يرفعون الى مقامكم الرفيع اسمى عبرات التبجيل والاحترام مع ولائهم التام لجلالتكم ويدعون لكم بالصحة الكاملة وطول البقاء فان صحتكم الغالية هي عدتنا العظيمة وذخرنا الاكبر .

احترامات واشواقي الحارة الى حرمكم المصون ام التونسيين والى سمو البرنس سيدي محمد الرؤوف باي وصاحبة العصمة حرمه الطيف وفاطة اجياله اقرانه عينكم بهم والى حضرة المجاهد السيد الشاذلي قايد السبسي وكل من ضمه جمعكم الكريم وكل من يعمل لخير الوطن والسلام من ابنكم البار وخادمكم المطيع .

الامضاء الحبيب بورقيبة

1

[1] – جريدة زهرة، العدد 11484، 14-9-1947.

الملحق رقم 16:

رسالة المنصف باي إلى الشعب التونسي من منفاه ببو يوم 27 أفريل 1947

ثمن النسخة ٣ فرنك

الادارة
نهج القصبة رقم ١٨١ تونس
تليفون ٧٣-٩

الزهرة

الرسائل توجه باسم
المدير وصاحب الامتياز
محمد عبد الرحمن الصبادلي

جريدة يومية سياسية اخبارية

(١١٣٨١) يوم الخميس ٢٤ جمادى الثانية ١٣٦٦ الموافق ١٥ ماي ١٩٤٧ (عام ٦١)

نداء موجه من جلالة سيدنا ومولانا

محمد المنصف باشا باي الى الشعب التونسي

وجه جلالة سيدنا ومولانا محمد المنصف باشا باي النداء التالي الى كل من الاساتذين صالح ابن يوسف وصالح فرحات راجيا منهما نشره واذاعته على الامة ونحن نزولا عند هذه الرغبة المقدسة السامية ننشره فيما يلي :

ابنائي المخلصين

لا يكاد يمر يوم دون ان يطلع على البلاد بموقف منكم يعبر عن وفائكم تحوي بالعهد المتبادل بيننا والذي اكابد فخورا ما انا فيه من اجل القيام بنصيبي منه ولله المنة والفضل . وصبري اكثر من هذا الولاء لشخصي اقطاعكم للقضية التونسية المقدسة وتفانيكم في خدمتها متحدين متعاونين وراء زعمائكم الابرار الفائزين بثقتي وتاييدي ما دام الاستقلال رائدكم والتكافف وسيلتكم والاعتماد على النفس سلاحكم ويحمي الصدق هدفكم وخدمة الانسانية مبرر كفاحكم الشريف .

والله اسال ان يؤيد سعيكم وينير السبيل بين ايديكم ويتم نعمته عليكم بالنصر المؤمل القريب انه تعالى ولي الاعانة والتوفيق

حرر في بـو في تاريخ ٦ جمادى ١٣٦٦ ـ محمد المنصف باشا باي

1

[1] – جريدة الزهرة، العدد 11381، 15 ماي 1947.

الملحق رقم17:

تقرير فرنسي يبرز موقف تونسي من نفي المنصف باي

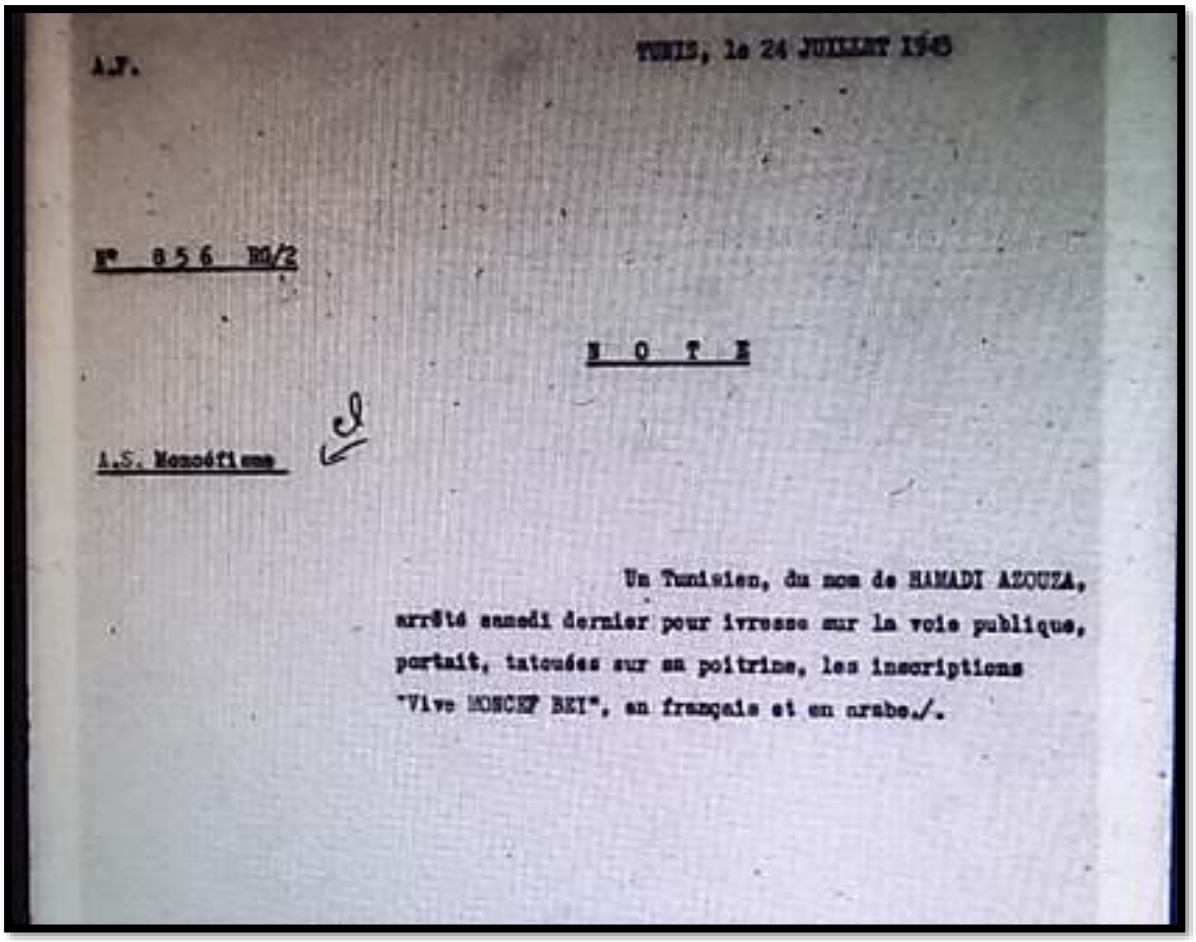

A.F. TUNIS, le 24 JUILLET 1943

N° 856 M/2

N O T E

A.S. Monoéfisme

Un Tunisien, du nom de HAMADI AZOUZA, arrêté samedi dernier pour ivresse sur la voie publique, portait, tatouées sur sa poitrine, les inscriptions "Vive MONCEF BEI", en français et en arabe./.

1

[1] – (أ، م، ت، ت، م)، المصدر السابق، مذكرة رقم 856، و غ م.

الملحق رقم18:

عريضة احتجاجية للمطالبة بعودة المنصف باي

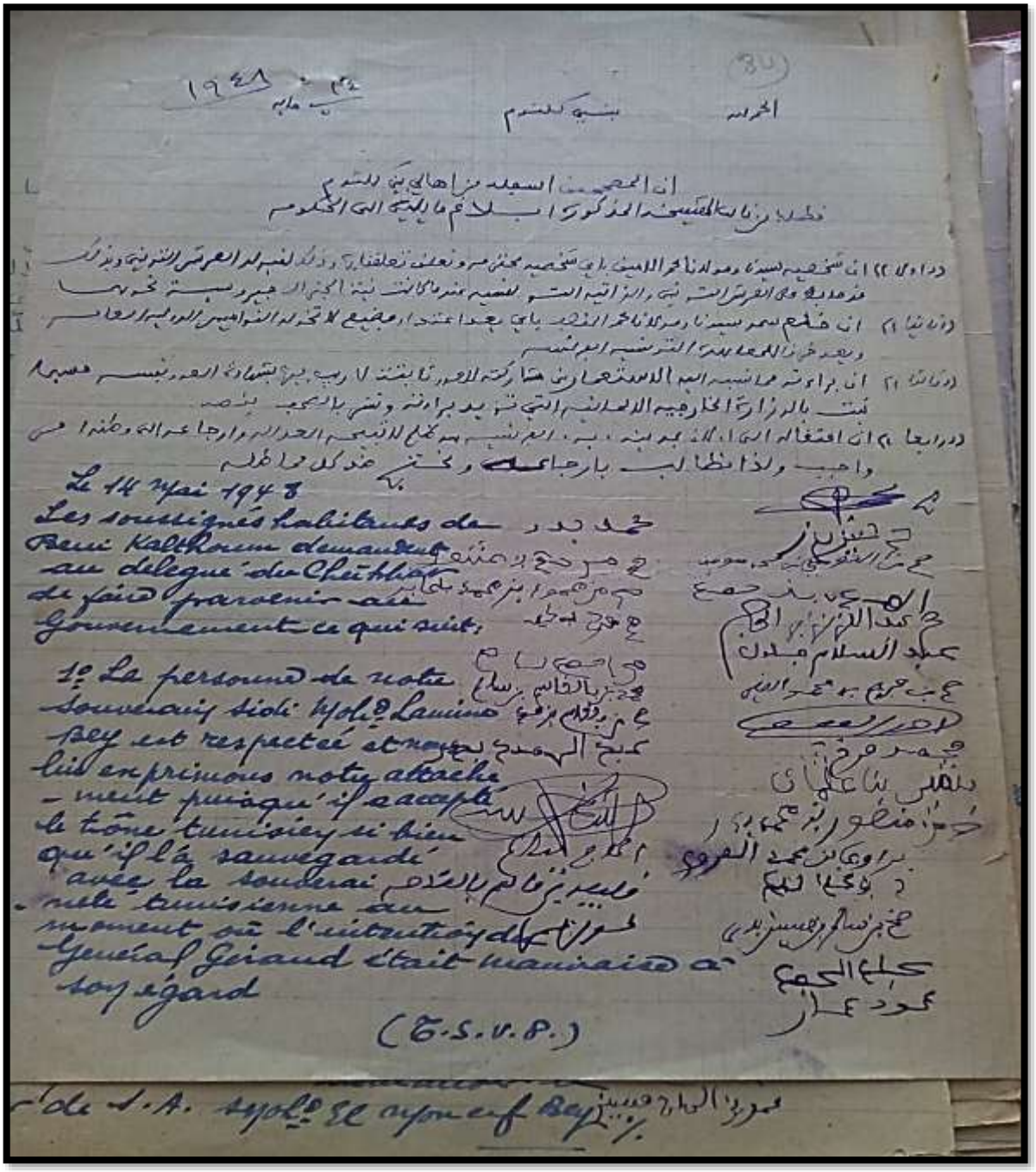

Le 14 Mai 1948

Les soussignés habitants de Beni Kalthoum demandent au délégué du Chéthiat de faire parvenir au Gouvernement ce qui suit:

1° La personne de notre souverain Sidi Hédi Lamine Bey est respectée et nous lui exprimons notre attachement puisqu'il accepte le trône tunisien si bien qu'il la sauvegarde avec la souveraineté tunisienne au moment où l'intervention du Général Géraud était inamicale à son égard

(C.S.V.P.)

1

[1] – (أ، و، ت)، – تقارير حول الحركة المنصفية...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 166.

الملحق رقم19:

منشورات وكتابات حائطية للحركة الزيتونية المنادية بعودة المنصف باي

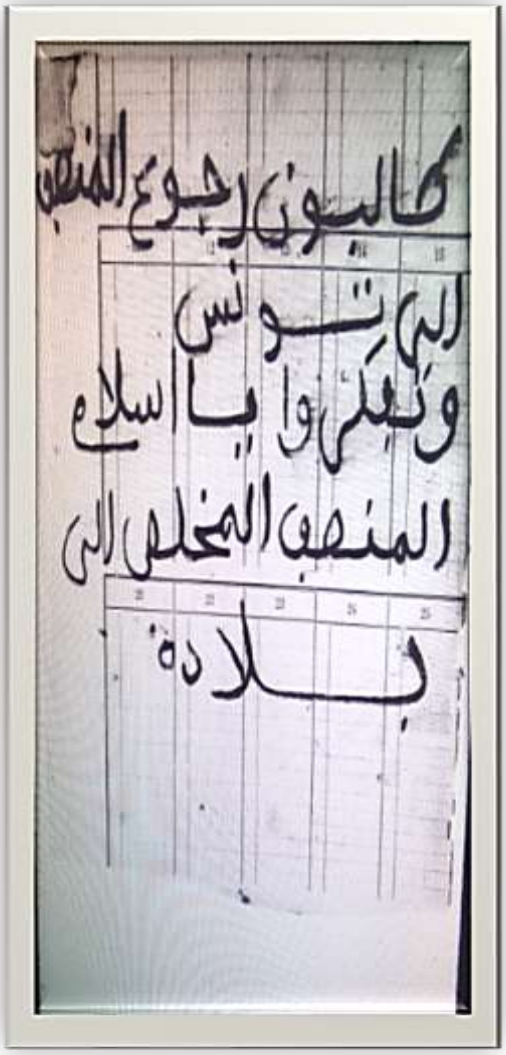

1

[1] -(أ، م، ت، ت، م) ، المصدر السابق، و غ م .

الملحق رقم20:

مذكرة فرنسية توضح اعتماد الحركة المنصفية في نضالها على نشر الاشاعات كالاتفاق بين الأمين باي والجنرال ديغول.

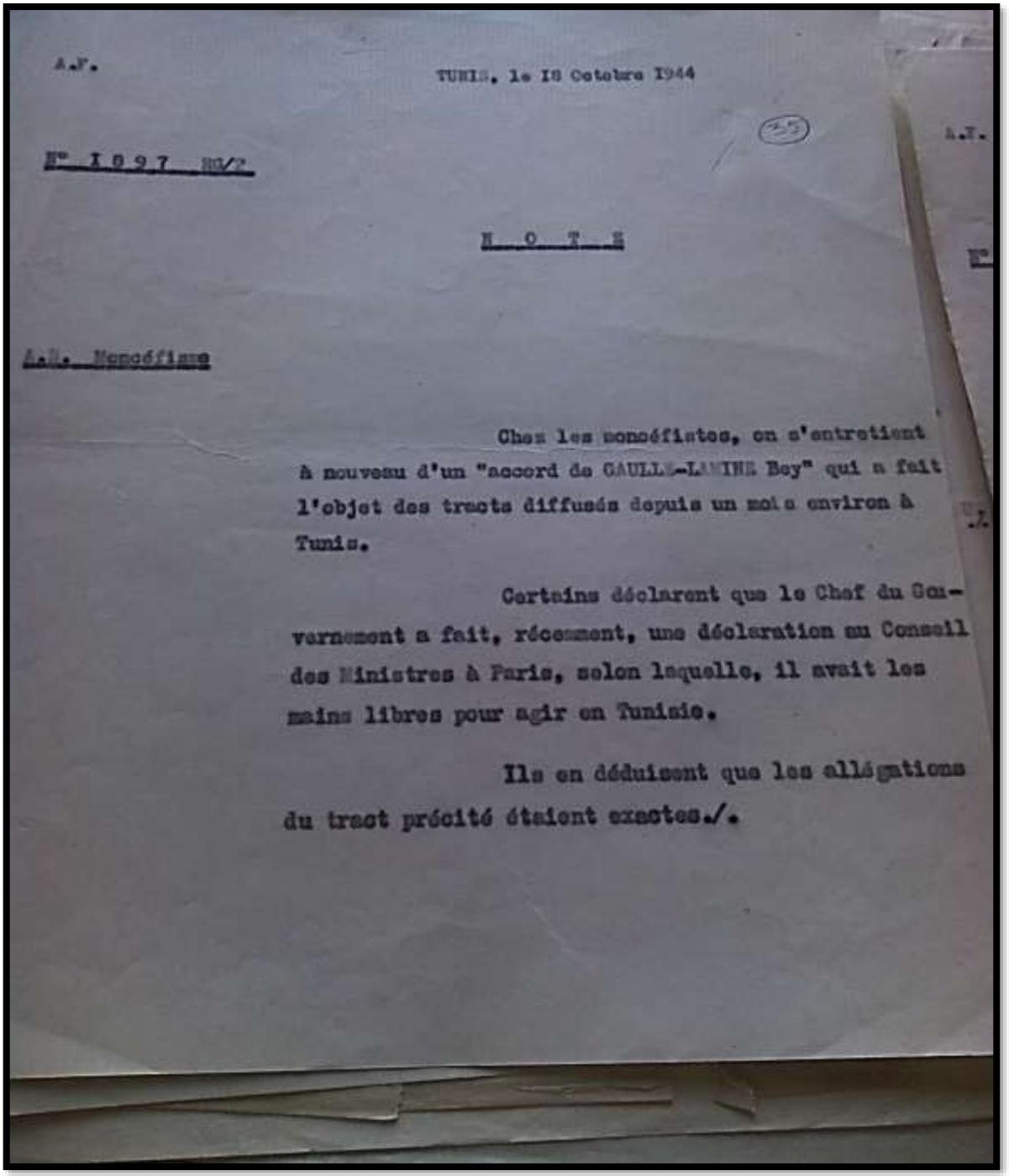

A.F.

TUNIS, le 18 Octobre 1944

(35)

A.F.

N° 1897 RG/2

N O T E

A/S. Monoéfisme

Chez les monoéfistes, on s'entretient à nouveau d'un "accord de GAULLE-LAMINE Bey" qui a fait l'objet des tracts diffusés depuis un mois environ à Tunis.

Certains déclarent que le Chef du Gouvernement a fait, récemment, une déclaration au Conseil des Ministres à Paris, selon laquelle, il avait les mains libres pour agir en Tunisie.

Ils en déduisent que les allégations du tract précité étaient exactes./.

1

[1] -(أ، و، ت)، تقارير حول الحركة المنصفية...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 35.

الملحق رقم21:

تقرير سري حول النشاط المنصفي بجامع زيتونة بتاريخ 12 جوان 1944 في ذكرى الأولى لاعتلاء المنصف باي للعرش التونسي.

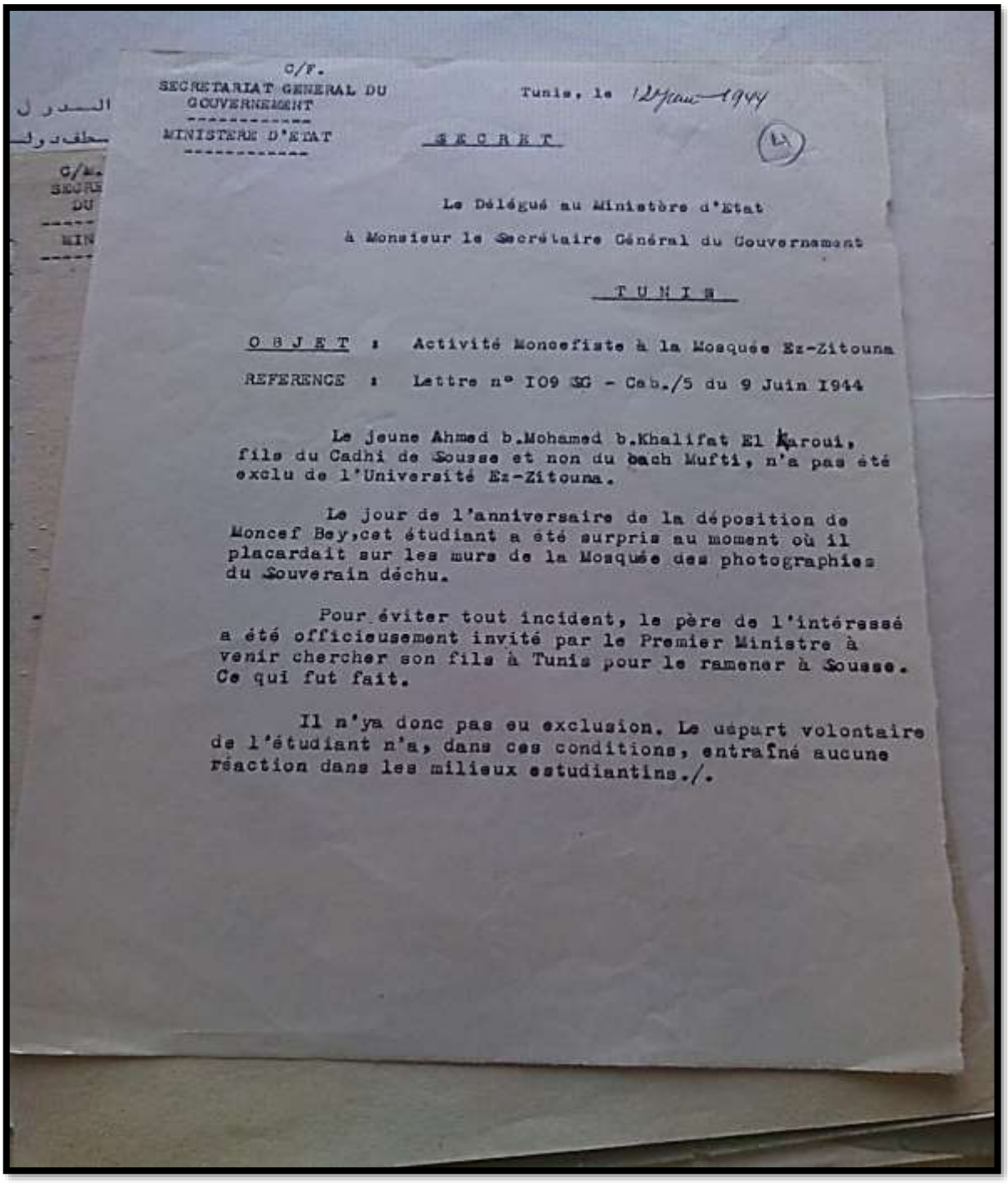

C/F.
SECRETARIAT GENERAL DU GOUVERNEMENT
MINISTERE D'ETAT

Tunis, le 12 Juin 1944

SECRET

Le Délégué au Ministère d'Etat
à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement
TUNIS

OBJET : Activité Moncefiste à la Mosquée Ez-Zitouna
REFERENCE : Lettre n° 109 SG - Cab./5 du 9 Juin 1944

Le jeune Ahmed b.Mohamed b.Khalifat El Karoui, fils du Cadhi de Sousse et non du Bach Mufti, n'a pas été exclu de l'Université Ez-Zitouna.

Le jour de l'anniversaire de la déposition de Moncef Bey,cet étudiant a été surpris au moment où il placardait sur les murs de la Mosquée des photographies du Souverain déchu.

Pour éviter tout incident, le père de l'intéressé a été officieusement invité par le Premier Ministre à venir chercher son fils à Tunis pour le ramener à Sousse. Ce qui fut fait.

Il n'y a donc pas eu exclusion. Le départ volontaire de l'étudiant n'a, dans ces conditions, entraîné aucune réaction dans les milieux estudiantins./.

1

[1] – –(أ، و، ت)، تقارير حول الحركة المنصفية...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 4.

الملحق رقم22:

مذكرة فرنسية توضح منشور للحركة المنصفية علق على باب سويقة وجدران مدينة تونس

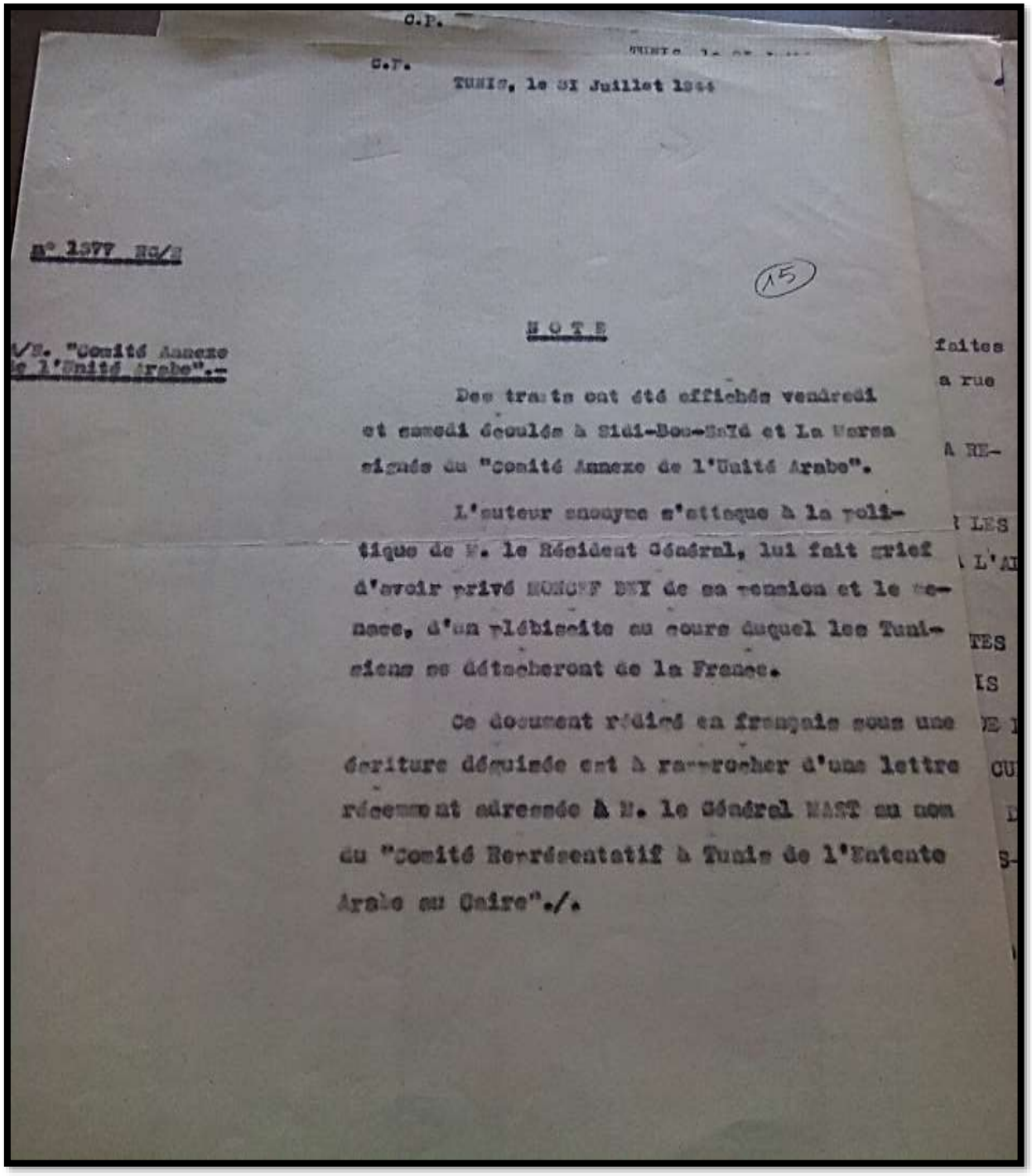

C.P.

C.T.

TUNIS, le 31 Juillet 1944

N° 1377 RG/2

(15)

N O T E

S/S. "Comité Annexe de l'Unité Arabe".-

faites

a rue

A RE-

LES

L'AI

TES

IS

CU

S-

Des tracts ont été affichés vendredi et samedi écoulés à Sidi-Bou-Saïd et La Marsa signés du "Comité Annexe de l'Unité Arabe".

L'auteur anonyme s'attaque à la politique de M. le Résident Général, lui fait grief d'avoir privé MONCEF BEY de sa pension et le menace, d'un plébiscite au cours duquel les Tunisiens se détacheront de la France.

Ce document rédigé en français sous une écriture déguisée est à rapprocher d'une lettre récemment adressée à M. le Général MAST au nom du "Comité Représentatif à Tunis de l'Entente Arabe au Caire"./.

1

[1] (أ، و، ت)، تقارير حول الحركة المنصفية...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 15.

الملحق رقم23:

رسالة من عامل إدارة أولاد عيار الى المراقب المدني بمكثر يطمئن عن حالة سكان القرية إثر تلقي خبر فاجعة وفاة المنصف باي

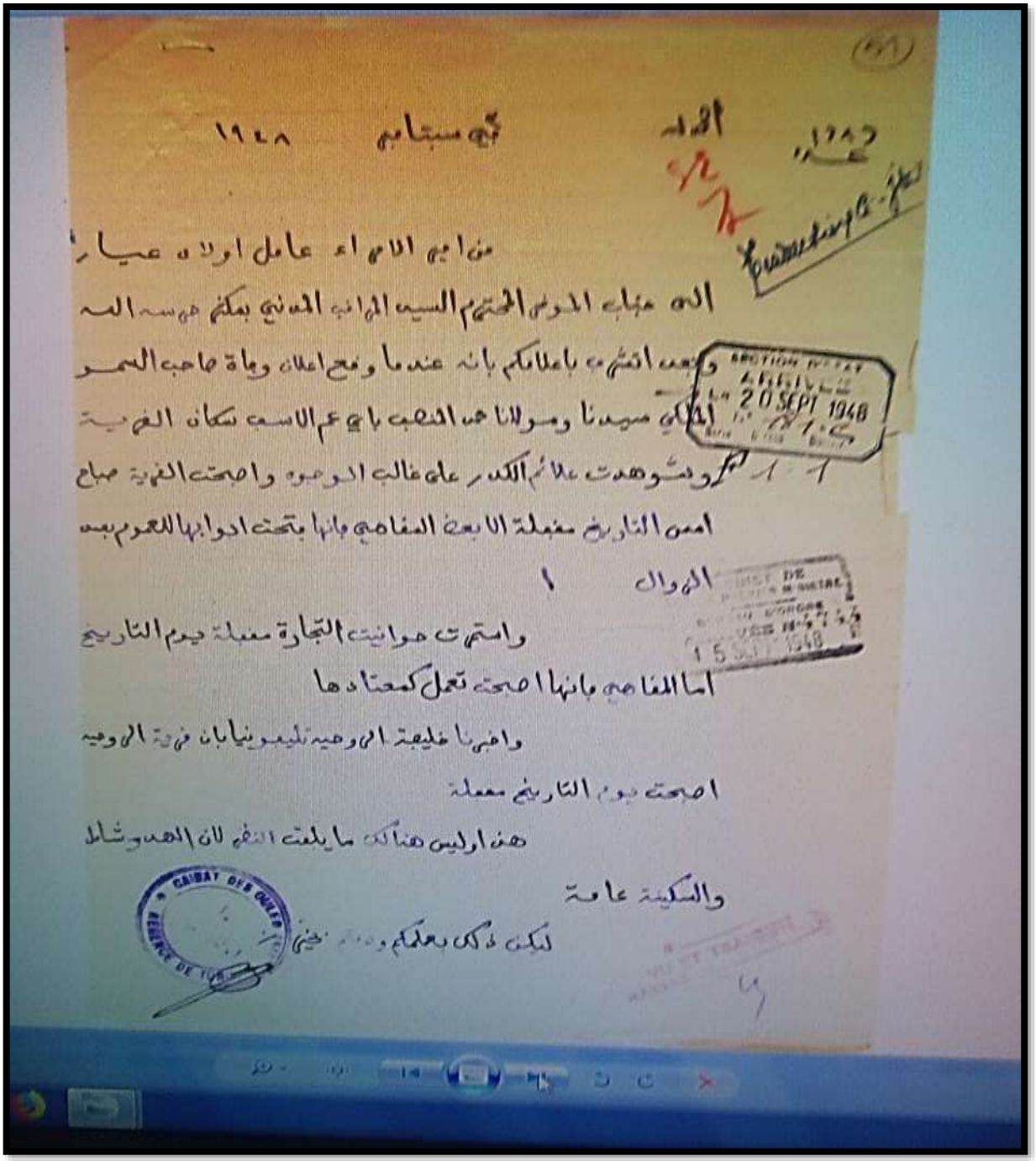

1

[1] - (أ، و، ت)، برقيات تعازي ورسائل موجهة من القياد الى الوزير الأكبر تتعلق بمظاهر الحداد العام...، المصدر السابق، رقم الوثيقة 51.

الملحق رقم24:

جريدة الأسبوع تصف استقبال الشعب التونسي للفقيد العائد من منفاه يوم 5 سبتمبر 1948

الأسبوع

تونس الولهى الثكلى تحتشد بمقبرة الجلاز التى غدت كعرفات يوم الحج لتودع عزيزها الفادى بدموع القلب الى ضريحه الشعبى

في انتظار اليوم الرهيب

وصول القمرة

في انتظار الامير الرؤوف

1

[1] - جريدة الأسبوع، العدد 127، 6 سبتمبر 1948.

الملحق رقم25:

صور من جنازة المنصف باي تبرز مدى التقدير الشعبي له

1

[1] – (أ، و، ت)، برقيات تعازي ورسائل موجهة من القياد الى الوزير الأكبر تتعلق بمظاهر الحداد العام بالبلاد التونسية إثر وفاة المنصف باي...، المصدر السابق، و غ م.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

1- المصادر الأرشيفية

أ/ وثائق الأرشيف الوطني التونسي

●السلسلة f *(باللغة العربية)

الحافظة	الملف	الملف الفرعي
4	25	مراسلات تتعلق بمصاريف وديون وأملاك المنصف باي وأوامر محلية تتعلق بتوسيمه نياشين مختلفة 1911-1942.
7	1	5: مراسلات تتعلق بتجاوزات العائلة الحسينية، كما تحتوي على وثائق عبارة عن رسائل طلب إعانة من المنصف وتهنئته.
1	1	20: مراسلات تتعلق بتعزية المنصف باي في أحمد باشا باي وتهنئة باعتلائه العرش الحسيني وبعيد الفطر
		21: مراسلات وشكاوي من الأهالي موجهة إلى المنصف باي تتعلق بالنزاعات العقارية 1942.
		22: مراسلات تتعلق بمطالب مساعدات مالية وسكنية موجهة من الأهالي إلى محمد المنصف باي 1942.
		23: مراسلات موجهة من الأهالي إلى المنصف باي تتعلق بمطالب إعفاء من الخدمة العسكرية والعفو عن المساجين وتخفيف أحكام قضائية 1942.
		25: مراسلات موجهة من الأهالي إلى المنصف باي تتعلق بشكاوي لرفع تظلم الأعيان وأعوان الإدارة المحلية والجهوية .
		27: برقيات تعازي ورسائل موجهة من القياد إلى الوزير الأكبر تتعلق بمظاهر الحداد العام بالبلاد التونسية إثر وفاة المنصف باي وذلك بغلق المحلات التجارية والصناعية وبتنكيس الأعلام التونسية والفرنسية بالمباني الإدارية، كما يحتوي الملف على 41 صورة تتعلق بوصول جثمان المنصف باي إلى ميناء حلق الوادي وتشييعه إلى مقبرة الجلاز 1948.
		29: مقالات صحفية وتونسية وأجنبية تتعلق بأخبار المنصف باي والأمير عبد الكريم الخطابي في منفاهما.

*(باللغة الفرنسية)

Cartons	Dossiers	
2	4	Revendications adressées par Moncef bey au Marechal petain pour une réforme politique et administrative générale
1	1	26: مذكرات وتقارير حول الحركة المنصفية: أخبار المنصف باي في منفاه وعرائض يطالب فيها الشعب التونسي برجوعه للبلاد .

●وثائق خاصة (وثائق ابى القاسم محمد كرو)

الحافظة	الملف	الوثيقة
3	9	مخطوط أصلي لكتاب ألفه علي الجندوبي عن الملك محمد المنصف باي 1942-1943.
		ع 8 ، 27108 ، عمر بن يوسف : حياة سيدي المنصف باي
		رسائل لطلب التوظيف من المنصف باي

ب/ وثائق معهد تاريخ تونس المعاصر

- **وثائق الإقامة العامة**

Bobines	Cartons	Dossiers
R 935	2817	Règne de Moncef bey

2- الشهادات الحية

أ- الشهادات الشفوية رصيد (م، ت، ت، م).

●شهادة الصادق بسباس، جهة صفاقس، 14جويلية 1992، رقم المسجلة 77، النشاط الدستوري، انتفاضة المساجين يوم 1942/11/14.

●شهادة الطيب بن بلقاسم، جهة قابس، 14 أفريل 1993، رقم المسجلة 8، النشاط الدستوري والحرب العالمية الثانية.

●شهادة الشاذلي ابن محمد الأمين باي، 28 ديسمبر 1992، رقم المسجلة 9، علاقة حزب الدستوري مع الأمين باي.

- شهادة عبد الحفيظ حداد، 24 أفريل 1999، رقم المسجلة 211، الحرب العالمية الثانية.

ب/ شهادات ضمن حصة تلفزيونية

- شهادات كل من أحمد بن صالح، حسين التريكي، سعيد بن محمد بن عمر بن المنصف باي، برنامج: نهاية عرش المنصف باي، اخراج جلال الدلالي وانتاج الجزيرة الوثائقية في 2014/7/27، http://trib.al/KC8xmbJ.
- شهادة فيصل ابن حفيد الأمين باي، أحمد المستيري، برنامج وثائقي: بايات تونس، انتاج قناة شاهد الوثائقية في 29-12-2019، http://Watch /v=mGITzQo6K? Feature=share& .
- شهادة سفيان بن مراد أحد أبناء أحفاد المنصف باي، برنامج ما لم يقل: المنصف...الباي الشعبي...! انتاج قناة الحوار التونسي في 30 مارس 2018، https://goo.gl/gxtCTu

3- الكتب

أ/ المذكرات الشخصية

1. بوعلي البشير، **ذكريات مناضل وطني**، تقديم: جلولي فارس، معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، دس.
2. الشابي علي، **صدى ذكريات**، نقوش عربية، د م، د س.
3. الغنوشي عبد الله، **ذكريات مناضل سياسي**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، د س.
4. فريخة محمود، **مناضل شاهد على عصره**، موزابيك، صفاقس-تونس، 1998.
5. الماطري محمود، **مذكرات مناضل**، دار الشروق، القاهرة-مصر، 2005.
6. المدني احمد توفيق، **حياة كفاح: مذكرات في الجزائر 1925-1954**، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
7. (____) ، **حياة كفاح : في تونس 1905-1925**، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
8. المستيري احمد، **شهادة للتاريخ: ذكريات ونضالات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير 1940-1990 وثورة 2010-2011**، دار الجنوب، تونس، 2011.
9. المنكبي الحبيب، **في ذاكرة مناضل**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، دس.
10. نويرة الحبيب، **ذكريات عصفت بي**، سراس للنشر، تونس، 1992م.

ب- التقارير

1. بورقيبة الحبيب، **بين تونس وفرنسا: كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر**، مطبعة تونس قرطاج، تونس، 1985.

2. (____)، **تقرير الذي بعث به الكاتب العام للحزب التونسي الى المقيم العام لفرنسا بتونس بعنوان المشكل التونسي**، بتاريخ 28 فيفري 1944.

3. جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية، **تونس: 67 عاما تحت الاحتلال الفرانساوي 1881-1948**، مكتب الدعاية والنشر للجبهة، القاهرة-تونس، د س.

4. جلولي فارس، **تونس والاستعمار: مذكرة عن الحالة السياسية بتونس قدمها لهيئة الأمم في دورة أكتوبر نوفمبر 1948 عن الشبيبة الدستورية**، مطبعة التابلي، تونس، د س.

5. مكتب الاستعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي، **تونس والحماية ومنظمة الأمم**، دار العالم العربي، القاهرة-مصر، 1338هـ/1920م.

ج- المؤلفات

*باللغة العربية

1. الابراهيمي محمد البشير، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي: عيون بصائر**، ج 3، جمع وتق: احمد طالب الابراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1997.

2. الابراهيمي محمد البشير، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي 1940-1952**، ج 2، جمع وتق: احمد طالب الابراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

3. بكوش الهادي، **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

4. بلحسن الجريري، **شاهد على اسهام جربة في الحركة الوطنية**، منشورات جريدة الجزيرة، تونس، 1998.

5. البهلوان علي، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي، د م، 2018.

6. بوراوي عبد العزيز، **نضالات نقابية زوابع وانفراجات 1943-1988**، تق وتح: عبد الجليل بن عباس ومحمد الزاوي، التسفير الفني، صفاقس -تونس، 2013.

7. بورقيبة الحبيب، **حياتي أرائي جهادي: سلسلة محاضرات ألقاها الرئيس الحبيب بورقيبة أما طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار حول تاريخ الحركة الوطنية**، ط 3، مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1984

8. ثامر الحبيب، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، د م، د س.

9. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، بيروت-لبنان، 1975.

10. الحركة الوطنية التونسية، وثائق 8، **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938–1943: خمس سنوات من المقاومة**، مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1983.

11. حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1373هـ/1953م.

12. حشاد فرحات، **المقالات 1938– 1947**: وثائق جمعها وقدمها وعلق عليها وترجم اجزائها الفرنسية الاسعد الواعر، مطبعة الثقافة للنشر والتوزيع، منستير– تونس، 2014

13. خزندار محمد الشاذلي، **ديوان محمد شاذلي خزندار: المنصفيات**، ج 3، شركة الطابعة للنشر والاشهار، حلق الوادي–تونس، 1991.

14. درمونه يونس، **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة، د م، د س.

15. الزمرلي الصادق، **تونس في عهد المنصف باي 1942–1943: بين الرجاء وخيبة الامل**، تع وتق: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1989.

16. عباس محمد الهاشمي، **بورقيبة ونويرة: ذكريات ومذكرات**، ج1+2، تق: الشاذلي القليبي، ميدياكوم للنشر، تونس، د س.

17. الفاسي علال، **الحركة الاستقلالية في المغرب العربي**، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء–المغرب، 2003.

18. القليبي محي الدين، **مأساة عرش: سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية يقدمها مكتب الاستعلامات للجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي للراي العام العالمي ليستنير بها في حكمه على مأساة عرش تونس وعدوان السياسة الاستعمارية الفرنسية عليه**، المطبعة العصرية، القاهرة–مصر، د س.

19. (...)، **محي الدين القليبي او جهاد ثلث قرن**: مجموعة وثائق انتقاها وأعدها عبد القادر القليبي، سراس للنشر، تونس، 2004.

20. محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1986.

21. المعاوي علي، **رجال صدقوا (ما عاهدوا الله عليه)**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2010.

***باللغة الفرنسية**

1. Roger Casemajor, **L'action national en Tunisie** ,sud édiction ,Tunis ,n d.
2. Sadek Zmerli, **espoirs et déceptions Tunisie 1942-1943**, maison tunisienne de l'Edition, Tunis, 1971.

4- المقالات المصدرية

* باللغة العربية

- الجرائد

اسم الجريدة	العدد (ع) والتاريخ	العدد(ع) والتاريخ	العدد(ع)والتاريخ
افريقيا الفتاة	ع 2، 2-1943/1/3	ع 3، 1943/1/5	ع4، 1943/1/6
	ع 4 سلسلة جديدة 1943/1/14	ع 8، 1943/1/19	ع12 ،1/12/ 1942
	ع21، 1943/2/3	ع33 ،1943/2/17	ع 34، 1943/2/18
	ع35، 1943/2/20	ع 36، 1943/2/21	ع37، 1943/2/22
	ع38، 1943/2/23	ع 39، 1943/2/24	ع 40، 25 /1943/2
	ع50، 1943/3/15	ع52، 1943/3/17	ع54، 1943/3/20
	ع 57، 1943/3/23	ع 58، 1943/3/24	ع 59، 1943/3/25
	ع 63، 1943/3/30	ع 64، 1943/3/31	ع 68، 1943/9/5
	ع 74، 1943/4/12	ع79، 1943/4/20	ع90، 1943/5/3
	ع 92، 1948/5/5		
النهضة	ع5931، 1942/5/9	ع 5958، 1942/7/24	ع5962،1942/7/31
	ع5967، 1942/8/7	ع5974،1942/8/14	ع5976، 1942/8/16
	ع5680،1942/8/21	ع5983،1942/8/25	ع5984، 1942/8/26
	ع5987، 1942/8/29	ع 5992، 1942/9/4	ع5996، 1942/9/12
	ع 6007، 1942/9/22	ع6023، 1942/10/10	ع6041، 1942/11/1
	ع 7510، 1948/9/3	ع 7511، 1948/9/4	ع 7544، 1948/9/8
الزهرة	ع 10209، 1942/7/24	ع 10278، 1942/10/15	ع11381، 1947/5/15
	ع 11400، 1947/6/6	ع11484، 1947/9/14	ع11495، 1947/9/27

//	ع11499، 1947/10/2	ع11508، 1947/10/12	ع 11547، 1947/12/9
الحرية	ع5 ،1948/5/12	ع 22 ،1948/9/5	ع 23، 1948 /9/12
	ع29 ، 1948/9/21		
الأسبوع	ع 59 ، 1947/5/12	ع105، 1948 /4/4	ع 111 ،1948 /5/16
	ع 114 ، 6 /1948/6	ع124، 1948/8/15	ع 127، 1948/9/6
الأخبار	ع 1، 14 ماي 1943	ع 2 ، 15 ماي 1943	ع 23، 9 جوان 1943
	ع47، 10 جويلية 1943		
البرهان	ع28، 1922/4/5	ع30، 1922/4/18	
اليوم	ع 1، 12 نوفمبر 1942	ع 3، 19 نوفمبر 1942	ع 4، 20 نوفمبر1942
لسان العرب	ع 18، 15 ماي 1947	ع 52، 28 /1947/9	ع 54، 30 /1947/9
الأهرام	ع2275، 6 أكتوبر 1946		
السمير	ع 136، 27جانفي 1946		
الوزير	ع 702، 9سبتمبر 1948		
البلاغ	العدد 7832، 3 جوان 1947		
السائح	ع 10، 20 جوان 1946.		
الزهو	ع 1021، 4سبتمبر 1948.		
جحجوح	ع 604، 2 سبتمبر 1948		
الرقيب	ع 3، 12 أكتوبر 1948		

- **المجلات**

1. محمد الحبيب شلبي، **موقف الحزب الدستوري التونسي من المحور والحلفاء 3 رسائل من الشيخ الأمين الحسيني الى عبد العزيز الثعالبي**، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 21-22، تونس، 1981.
2. يوسف الرويسي، **قضية المغرب العربي**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 35-36، تونس، 1984.

***باللغة الفرنسية**

- **الجرائد**

Journal	Numéro et date
Paris-midi	N :5091, 2/6/1942
la dépêche journal	N :27008, 20/6/1942

- **المجلات**

1. Rachid Driss ,**résistance de neo-destour contribution** ,Faculté des lettres et sciences humaines ,n 113-114 ,Tunis, 1980.

ثانيًا: المراجع

1- باللغة العربية

1. أبو رقية محمود، **ما بلغه التعليم بالبلاد التونسية من نمو وازدهار: سلسلة من المباحث نشرت تباعا بجريدة الزهرة 1941**، المطبعة التونسية، تونس، د س.
2. أحمد خالد، **فرحات حشاد: حياته ونضاله وفكره وكتاباته**، منشورات زخارف، تونس، 2007.
3. بالهادي عبد المجيد، **الوعي بالمسالة الاقتصادية في فخر النخبة التونسية 1860-1956**، مركز النشر الجامعي، د م، 2001.
4. باني المنصف، **الوزارة والوزراء في تونس خلال الحماية الفرنسية 1881-1956**، تق: احمد الجدي، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012.
5. بضيوف طارق، **المراقبة السياسية بالبلاد التونسية خلال الحقبة الاستعمارية: الجهاز السري نموذجا**، مجمع الأطرش، تونس، 2017.

6. البكوش سمير، **الواقع السياسي بتونس من خلال الجمعيات الثقافية**، دار سحر للنشر، تونس، 2010.
7. البكوش سناء، **رجال صنعوا التاريخ: المنصف باي الباي الشهيد**، مر: سمير البكوش، دار اليمامة للنشر والتوزيع، تونس، 2006.
8. بن فرج منصف، **ملحمة النضال التونسي: من خير الدين ... الى ...زين العابدين وفاء للزعماء والشهداء المقاومين**، تق: فؤاد المبزع، مطبعة فنزي، تونس، 2009.
9. البنزرتي هشام، **سوسة الجوهرة الخالدة: من الفتح الإسلامي الى الحرب العالمية الثانية**، منورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2013.
10. بوتار اندري، **بورقيبة**، تع: الشركة التونسية للتوزيع، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986
11. بوذينة محمد، **احداث العالم في القرن العشرين 1940-1949 م**، مطبعة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، تونس، د س.
12. (____)، **الأغاني والاحداث الوطنية**، معهد تاريخ الحركة الوطنية، تونس، د س.
13. (____)، **الحرب العالمية الثانية في تونس 8 نوفمبر 1942-13 ماي 1943**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 1997.
14. (____)، **تونس في القرن 20**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2002.
15. (____)، **سلسلة المشاهير: محمد الفاضل بن عاشور 1909-1970**، رقم 152، منشورات محمد بوذينة، الحمامات-تونس، 1996.
16. (____)، **سلسلة مشاهير: المنجلي سليم 1908-1969**، رقم 150، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، الحمامات-تونس، 1996.
17. (____)، **سلسلة مشاهير: محمد المنصف باي 1881-1948**، رقم 127، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، الحمامات-تونس، 1996.
18. (____)، **مشاهير تونسيين**، ط 3، منشورات محمد بوذينة، حمامات-تونس، 2001.
19. بوقرة عبد الجليل، **فصول من تاريخ اليسار التونسي: كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد؟ 1963-1981**، دار افاق برسبكتيف للنشر، تونس، 2012.
20. بولعراس الحبيب، **تاريخ تونس: اهم التواريخ والاحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، تر: الصادق بن مهني، سراس للنشر، تونس، 2015.
21. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992
22. التركي عروسية، **الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956**، مكتبة علاء الدين، صفاقس-تونس، 2011.
23. التميمي عبد الجليل، **كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية مع وثائق جديدة تنشر لأول مرة**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان-تونس، 1995.

24. التيمومي الهادي، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية 1861–1943**، ج 2، دار محمد علي الحامي، صفاقس–تونس، 1999.

25. (ـــــ)، **النشاط الصهيوني بتونس 1827–1948**، تق: محمود دروش، دار محمد علي للنشر، صفاقس–تونس، 1983.

26. (ـــــ)، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881–1956**، دار محمد علي الحامي، صفاقس–تونس، 2001.

27. جلال يحي، **العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية 2**، دار المعارف، المنيا–مصر، 1985.

28. الجليطي علي، نور الدين بن محمود: **علم من رواد الاعلام 1914–1990**، مطابع سنباكت، تونس، 2014

29. جوليان شارل اندري، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم واخرون، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

30. الحسين بن عيسى، **سجلات الزيتونيون مع الاستعمار ودعاة التغريب 1881 – 1981**، مجمع الأطرش، تونس، 2018،

31. الخرفي صالح، **عبد العزيز الثعالبي من اثاره واخباره في المشرق والمغرب: خمسون صورة ووثيقة تاريخية**، دار العرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1995م.

32. خليفة شاطر واخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

33. الخليفي عمار، **المنصف باي: الملك الشهيد**، تر: محمد الطاهر الزاوي، مدياكوم، بنزرت–تونس، 2006.

34. داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير**، الدار العربية للموسوعات، بيروت–لبنان، 2014.

35. الدسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

36. الدقي نور الدين وآخرون، **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، المطبعة الرسمية، تونس، 1997م.

37. الدقي نور الدين وعبد المجيد كريم والهادي جلاب، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881–1956م**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998.

38. الدقي نور الدين، **تونس من الايالة الى الجمهورية 1814–2014**، منشورات الجامعية، منوبة– تونس، د س.

39. الذوادي زهير، **الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي**، نقوش عربية، تونس، 2014.

40. ريدان جلول، **حسن حسني عبد الوهاب 1883–1968**، منشورات نيرفانا، تونس، د س.

41. الزيدي علي، **الزيتونيون: دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904–1945**، تقديم: عبد الجليل التميمي، دار نهى، صفاقس–تونس، 2007

42. (ـــــ)، **دراسات في تاريخ التعليم بالبلاد التونسية في الفترة المعاصرة**، منشورات منتدى الغرابي للدراسات والبدائل، صفاقس–تونس، 2014.

43. الساحلي حمادي، **الحركة الوطنية والاستقلالية في تونس 1881-1956م**، مر: محمد لطفي الشابي، تقديم: محمد العزيز الساحلي، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2016.

44. (ـــــ)، **تراجم وقضايا معاصرة**، جمع وترتيب: محمد العزيز الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

45. (ـــــ)، **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

46. الساحلي محمد العزيز، **حمادي الساحلي في اخر كتاباته، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث**، تونس، 2008.

47. السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011**، دار أقلام، القاهرة-مصر، 2011.

48. السروجي محمد محمود، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال**، المكتبة الوطنية، بنغازي-ليبيا، د س.

49. سعيدان عمر، **فرحات حشاد: زعيم الكفاح الوطني والاجتماعي والحركة النقابية الوطنية**، مطبعة سعيدان طباعة نشر، سوسة-تونس، 2017.

50. سلسلة افاق اسلامية، رقم 3، **الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومسيرة التحرير والتنوير**، وزارة الشؤون الدينية، تونس، 1992.

51. الشابي منصف، **صالح بن يوسف: حياة كفاح**، دار الاقواس، تونس، 1990.

52. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1926.

53. الشابي محمد اللطفي، **الحركة الوطنية التونسية والمسالة العمالية النقابية 1894-1956**، ج 2، 1925-1943، ط 2، مركز النشر الجامعي، منوبة-تونس، 2015.

54. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، تع: محمد شاوش ومحمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

55. شكري محمود نديم، **حرب افريقيا الشمالية 1940-1943**، ط6، دار البنراس للنشر والتوزيع، بغداد-العراق، 1954.

56. شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ اوربا: من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة-مصر، 2000.

57. الشيباني بنبلغيث، **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي بتونس 1914-1943**، مكتبة علاء الدين، مطبعة دار نهى، صفاقس-تونس، 2005.

58. صباغ عبد اللطيف، **تاريخ اوربا المعاصر**، د ن، د م، د س.

59. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956م**، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة-تونس، د س.

60. الطبابي حفيظ، **البناء الوطني وتحديات الاستقلال**، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2001.

61. (____)، **الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2005.

62. الطويلي أحمد، **شخصيات تونسية**، الشركة التونسية للنشر وتنمية الرسم، تونس، 2004.

63. (____)، **نواحي تونس الشمالية والجنوبية**، الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون الرسم، تونس، 2008

64. عادل بن يوسف، **النخبة العصرية التونسية طلبة الجامعات الفرنسية 1880–1956**، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والاشهار، سوسة، 2006.

65. عاطف عيد، **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الامس واليوم: تونس الجزائر**، edito Greps، بيروت–لبنان، 1998–1999.

66. عبد الفتاح عمر وقيس السعيد، **نصوص ووثائق سياسية تونسية**، مركز الدراسات والبحوث والنشر كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، 1987.

67. عبد الوهاب جمل، **حكام افريقيا وتونس: من الفتح الإسلامي الى العهد الجمهوري**، د ن، د م، 2017.

68. عبيد أحمد، **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، ابن نديم، الجزائر، 2010

69. العرفاوي خميس، **القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881–1956**، دار صامد للنشر والتوزيع، القيروان–تونس، 2005.

70. عزيز عبد الكريم، **نضال شعبي ابي: تونس 1881–1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.

71. عقير محمد الطاهر، **المنستير عبر مواقع التجذير والتحرير في النصف الأول من القرن 20**، المطابع السريعة المندمجة، المنستير–تونس، 1989.

72. عميرة علية صغير، **مواقع من الذاكرة الوطنية: تونس 1881–2014**، مركز النشر الجامعي والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، منوبة–تونس، 2018

73. العياشي مختار، **الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر 1883–1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

74. غربي محمد الازهر، **تونس رغم الاستعمار**، دار نقوش عربية، تونس، 2013.

75. غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 2015.

76. القزدغلي الحبيب، **تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919–1943**، تق: علي المحجوبي، منشورات كلية الآداب، منوبة–تونس، 1992.

77. قصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881–1956**، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

78. لبيب عبد الساتر، **احداث القرن العشرين منذ 1919**، ط5، دار المشرق ش م م، بيروت–لبنان، 1987.

79. لندلى فريزر، **الدعاية السياسية**، تر: عبد السلام شحاتة، مر: عثمان نوية، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، د س.

80. اللواتي حمادي، **أبناء جزيرة جربة في الحركة الوطنية 1881–1961**، ط2، المطبعة العصرية، تونس، د س.

81. مجموعة من الباحثين، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة: 1881–1964م**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، د س.

82. المحجوبي علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، م 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.

83. (ـــــ)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضر وحليمة قرقور، سراس للنشر، تونس، 1986.

84. (ـــــ)، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904–1934**، تع: عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 1999،

85. محمد حافظ إسماعيل واخرون، **الحرب العالمية الثانية في البحر الأبيض المتوسط 1940–1943**، ط 2، دار الكتاب العربي، د م، 1953.

86. المرزوقي محمد والمرزوقي علي، **معارك وابطال: ثورة المرازيق 1943**، دار بو سلامة، تونس، 1979.

87. المزالي محمد صالح، **الوراثة على العرش الحسيني ومدى احترام نظامها**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1969.

88. المستيري سعيد، **المنصف باي الملك الشهيد**، تر: هشام القروي، دار الاقواس للنشر، تونس، 1991.

89. مصباحي حسونة، **رحلة في زمن بورقيبة**، دار افاق برسبكتيف للنشر، تونس، 2011،

90. المطوي محمد العروسي، **السلطنة الحفصية: تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

91. معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، **الذاكرة الثقافية الوطنية 1881–1956**، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1997.

92. المكني عبد الواحد، **فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد**، تق: حسين العباسي، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس–تونس، 2012.

93. المنصر عدنان، **استراتيجية الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية**، تقديم: محمد الهادي شريف، ط 2، مطبعة التشفة الفني، تونس، 2005.

94. (ـــــ)، **الدر ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس 1924–1978 جدلية التجانس والصراع**، المغاربية للطباعة واشهار الكتب، تونس، 2010

95. المنصوري سالم، **احمد بن صالح وزمانه**، تق: شاذلي القليبي، منشورات نيرفانا، تونس، 2018.

96. المؤدب محمد علي، **الزعيم النقابي احمد تليلي: كفاح ومواقف في سبيل الحركة النقابية والتحررية بتونس وافريقيا**، مطبعة omega، د م، 1997.

97. مؤلف مجهول، **سلسلة معارك الحرب: معركة تونس وممر قصرين**، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

98. ميهوب علي آيت، **بنزرت والاستعمار: بحث في السياسة الاستعمارية والحركة الوطنية في جهة بنزرت 1924–1956**، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2014م.

99. النفاتي الطيب، **مجتمع الوطن القبلي زمن الاستعمار الفرنسي: دراسة في واقع فقراء الأرياف 1881–1956 الوضع الاقتصادي والاجتماعي**، منشورات نيرفانا، تونس، د س.

100. نور الدين بن محمود: **علم من رواد الاعلام 1914–1990**، مطابع سنباكت، تونس، 2014.

101. الورتاني محمد المقداد، **المفيد السنوي بتونس**، مطبعة الشمال الافريقي، تونس، 1936.

2– باللغة الفرنسية

1. al- Mokhtar bey ,**le serial des beys de Tunis du trône et du haram husseinites 1705 –1957** ,Les presses de SIMAPACT ,Tunis, 2018.
2. Juliette Bessis, **sur Moncef et moncefisme** : la Tunisie de 1942 à 1948.ln: Revue français d'histoire d'outre-mer, tome .70. N 260-261, 3 e et 4 e trimestres 1983, le Maghreb et la France de la fin de XIXe siècle au milieu de Xxe siècle (2 e partie).
3. Mohamed –el Aziz ben Achour, **la cour du bey de Tunis**, Espace Diwan, Tunis, 2003.
4. Rachid Kacem, **devoir de mémoire : journal d'un sadikien**, KA'éditions, Tunis, 2016.

ثالثًا: المجلات والدوريات

1– المجلات

1. بوجلال ليلى ونور الدين تنيو، **النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد: الوجه الاخر للكفاح التحرري**، قسم العلوم الاجتماعية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 20، 2013.

2. عبد الجليل التميمي، **محمد الصالح النيفر: أحد رواد الحركة الجمعياتية الملتزمة على ضوء شهادته الشخصية**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 125، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2007.

3. حلمي كهلان كاظم وحمادي سلمان حمادي، **موقف الحركة الوطنية التونسية اثناء الحرب العالمية الثانية 39–1945**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، عدد1، 2013.

4. الزيدي علي، **الشيخ محمد الفاضل بن عاشور والحركة الوطنية نضاله السياسي من 43-1953**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 107-108، تونس، 2002.

5. الساحلي حمادي، **تقرير الشيخ عبد العزيز الثعالبي حول خطاب تولية المنصف باي**، مجلة الروافد، العدد 3، 1997.

6. (ـــــ)، **رسالة من المرحوم محي الدين القليبي حول الوضع بتونس غداة الحرب العالمية 2**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 35-36، تونس، 1984.

7. (ـــــ)، **مساهمة المنصف في الحركة الوطنية 1922-1948**، مجلة الروافد، العدد 3، 1997.

8. السويدي ميثم عبد الخضر جبار، **الإدارة الفرنسية في تونس 1939-1955**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الدراسي في بابل، بابل-عراق، د س.

9. العايدي الفتحي، **الحضور العسكري لقوات الحلفاء والمحور في جهة القصرين بين تفاعل الأهالي وردود السلطات الاستعمارية 1942-1943**، مجلة الروافد، العدد 13، تونس، 2008.

10. عبيد خالد، **صدى مسالة المنصف باي في أواسط الوطنيين التونسيين بمصر**، مجلة الروافد، عدد 3، تونس، 1997.

11. عميرة علية الصغير، **العائلة الحسينية اثناء ازمة افريل 1922**، مجلة الروافد، العدد 3، 1997.

12. عزيز خيثر، **نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم: المخاض العسير**، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 1، عدد 3، سبتمبر 2019.

13. محمد صالح بن مصطفى، **حكم الأمين باي بين ثقل الإرث وجسامة المسؤولية**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 85-86، تونس، 1997.

14. (ـــــ)، **محمد شنيق رجل التحديات**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 99-100، تونس، 2000.

15. المنصر عدنان، **حول مسالة تعاطف فرنسا مع المحور اثناء الحرب العالمية الثانية**، مجلة الروافد، العدد 3، تونس، 1997.

2- الندوات والملتقيات

1. محمد مسعود إدريس، **المقاومة المسلحة بالجنوب الغربي للبلاد التونسية 52-1954: استنتاجات أولية من خلال بعض الاحصائيات**، أعمال ندوة الدولية 12 حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال 1881-1956 المنعقد أيام 6/7/8/ماي2004، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2004.

2. البشير بن عيسى، **الجندي التونسي في الحملة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية 1942-1943**، أعمال ندوة تاريخ الجيش التونسي من العهود القديمة الى عهد التحول 30-31 أكتوبر 1997، ط 2، إدارة العمل الاجتماعي والاعلام والثقافة، تونس، 1998.

3. العجيلي تليلي وآخرون، **القصرين ذاكرة وتاريخ**، أعمال الندوة العلمية من 5 الى 8 افريل 2007، المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، 2009.
4. العجيلي مروان وآخرون، **الاتحاد العام التونسي للشغل في مسار البناء الوطني 1946-2014**، أعمال الندوة الوطنية المنعقدة بالحمامات يومي 23-24 جانفي 2015، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2018
5. عميرة علية الصغير، **حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي**، أعمال الندوة الدولية 11 يومي 5 و6 ماي 2002، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2003.
6. العيادي توفيق، **اعادة بناء تونس إثر الحرب العالمية الثانية**، أعمال الندوة الدولية الخامسة حول البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950 من 26 الى 28 ماي 1989، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1991.
7. فيصل شريف، **محاضرة بعنوان: شخصية المنصف باي نشطها معهد تاريخ الحركة الوطنية**، بتاريخ 4 جوان 2008، رقم المسجلة 294.
8. القزدغلي الحبيب، **تطور سياسة الحزب الشيوعي خلال الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939-ماي 1943**، أعمال ندوة وطنية الرابعة في تاريخ الحركة الوطنية: تونس من 1939 الى 1945 عقد في 6،5و7 جوان 1987بسيدي بوزيد، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1989.
9. الكراي القسنطيني، **الثوابت والتجديد في الفكر الإصلاحي غداة خروج المحور من تونس ماي-ديسمبر 1943**، أعمال ندوة وطنية الرابعة في تاريخ الحركة الوطنية: تونس من 1939 الى 1945 عقد في 5 ،6و7 جوان 1987بسيدي بوزيد، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1989.

رابعًا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- الأطروحات والدراسات المعمقة في البحث

1. العلاقي عبد الكريم، **الأقلية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية الى سنة 1948**، شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1993.
2. ضيف الله طالب، **الحياة اليومية في البلاط الحسيني وأبرز تحولاتها من أحمد باي إلى المنصف باي 1837-1943**، اشراف: عبد الحميد الارشق والحبيب القزدغلي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة تونس، 2009.
3. موسم عبد الحفيظ، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

4. زايدي عز الدين، **نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال افريقيا**، رسالة انيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس-الجزائر، 2015.

5. قدادرة الشايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2- رسائل الماجستير

1. الغرياني أسعد، **سياسة المحور والحلفاء الدعائية تجاه البلاد التونسية نوفمبر 1938 الى حدود 1944**، رسالة لنيل شهادة الدراسات في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منوبة، تونس، 2005.

2. لطيفي عادل، **جهة القصرين اثناء الحرب العالمية الثانية**، دراسة لنيل شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، 9 افريل1938، جامعة تونس، 1992.

3. مناصرية يوسف، **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1986.

خامسًا: الموسوعات

1. أحمد أمين، **موسوعة احمد امين الإسلامية: زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، د س.

2. بشروش توفيق، **موسوعة مدينة تونس**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الرسمية، تونس، 1999.

3. البيطار فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1+2+3، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

4. تأليف جماعي، **الموسوعة التونسية**، ج 1، المجمع التونسي بيت الحكمة، قرطاج-تونس، 2013.

5. عمر أبو النصر، **موسوعة الحرب العالمي الثانية من 1939-1945**، م 1، ج5+ 16، دار النشر المتحدة للنشر والترجمة، بيروت-لبنان، د س.

فهرس الموضوعات

الإهداء

تقدير واعتراف

مقدمة البحث .....أ

الفصل التمهيدي:

محمد المنصف قبل توليه العرش التونسي 1881-1942

أولًا: مولد ونشأة محمد المنصف.....12-19

1-1: انتمائه للأسرة الحسينية.. 12

1-2: مولده.....14

1-3: نشأته.....16

ثانيًا: موقف محمد المنصف من الحركة الوطنية التونسية 1920-1922..... 20-30

2-1: تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي 20

2-2: انضمام محمد المنصف إلى الحزب.....22

2-3: أزمة أفريل 1922 وموقف الدستوريين والمنصف منها 25

ثالثًا: اعتزاله الحياة السياسية 31-36

الفصل الأوّل:

محمد المنصف بايًا على تونس 1942-1943

أولًا: ظروف تولية محمد المنصف للعرش 38-50

1- الظروف الدولية..... 38

2- الظروف المحلية..... 40

2-1: الأوضاع السياسية..... 40

أ- مظاهرة 9 أفريل 1938 ومصير الحزب الدستوري الجديد..... 40

ب- تأثير سقوط فرنسا على الوضع السياسي 45

ج- الحزب الشيوعي والعمل النقابي..... 47

2-2: الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.....49

ثانيًا: اعتلاء محمد المنصف للعرش.....51- 61

1: يوم تنصيبه على كرسي العرش 51

2: إلغاء عادة تقبيل اليد.....55
3: المبايعة العامة.....57
ثالثًا: الفترة الأولى من حكمه (جوان-نوفمبر 1942) 62-75
1- في الجانب الاجتماعي.....62
2- الجانب الثقافي.....64
3- الجانب الاقتصادي.....67
4- الجانب العسكري.....68
5- الجانب القضائي 68
رابعًا: العمل السياسي للمنصف باي 76-92
1- علاقته بالحركة الوطنية.....76
2- تقديم مذكرة المطالب 16 الإصلاحية.....82
3- علاقته بالمقيم العام استيفا.....89

الفصل الثاني:

المنصف باي وتحول تونس إلى جبهة حرب بين المحور والحلفاء

(8نوفمبر1942- 14ماي 1943)

أولًا: المواقف الوطنية من نزول المحور.....94-106
1- موقف الشعب التونسي 94
2- موقف الحزب الدستوري التونسي 97
3- موقف المنصف باي 103
ثانيًا: العمليات العسكرية في تونس 107-112
ثالثًا: تأثير الحملة على تونس 113-148
1- رد المنصف باي.....113
2- قمع اليهود..... 117
3- تشكل وزارة محمد شنيق وصمود المنصف باي امام الضغوطات المحورية..... 120
4- الوضع الاجتماعي والاقتصادي 132
رابعًا: خلع المنصف باي 137

الفصل الثالث:

المنصف باي في المنفى وتأثير نفيه على الحركة الوطنية 1943-1948

أولًا: نفي المنصف باي 150-162

1- الأغواط.....150

2- تنس..... 153

3- بو..... 155

ثانيًا: تشكل الحركة المنصفية.....163-176

1- موقف الشعب التونسي من النفي.. 164

2- موقف الدستوريين والمنصفيين..... 167

3- الحركة الزيتونية 171

ثالثًا: العمل المنصفي ضمن جبهة وطنية 1945-1948 177-191

1- تشكل الجبهة الوطنية.....177

2- تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل 1/6/ 1946 وانعقاد مؤتمر الاستقلال 23 أوت 1946.....180

3- الحركة المنصفية في عهد مونص 188

رابعًا: النشاط الخارجي للمنصفيين..... 192-204

1- في القاهرة.....192

2- في فرنسا.....195

خامسًا: وفاة المنصف باي وصداه.....205- 214

1- الوفاة 205

2- صدى الوفاة..... 207

الخاتمة 216-222

الملاحق..... 224-250

قائمة المصادر والمراجع 252-268

فهرس الموضوعات 270-273

الملخص

يعد موضوع محمد المنصف وعلاقته بالحركة الوطنية من أهم المواضيع التي تعالج جزء من تاريخ الحركة الوطنية التونسية في فترة 1942-1948، حيث لعب الأمير منصف منذ تواصله الأول مع العناصر الوطنية الدستورية دور مهم في دفع العرش الحسيني لتبني مطالب الحزب الحر الدستوري 1920-1922. هذا التأييد من الدستوري محمد المنصف تواصل في فترة حكمه (19 جوان 1942- 13 ماي 1943)، عمل خلالها على إتباع سياسة إصلاحية تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع ومواجهة سلطة أمر الواقع التي تعكف الإقامة العامة على تطبيقها. على إثر ذلك تم نفي الباي الشرعي والوطني في نقض صريح لمعاهدة باردو، وكان من نتائج ذلك الاجراء العقابي تشكل حركة منصفية ضمت أحزاب وطنية وتنظيمات ثقافية تطالب بإعادة الاعتبار للمنصف باي. واستطاعت توحيد الصفوف من أجل جبهة وطنية موحدة تناضل من أجل قضية العرش الذي تواصل نشاطها داخليا وخارجيا إلى غاية وفاة المنفي غرة سبتمبر 1948.

الكلمات المفتاحية:

المنصف باي، الحركة الوطنية، الحركة المنصفية، الحزب الدستوري القديم، الحزب الدستوري الجديد، الحرب العالمية الثانية، الإقامة العامة.

****

Résumé

Le sujet de Mouhamed al-Moncef et sa relation avec le mouvement national est conçue comme l'un de très importants sujets qui traitent une partie de l'histoire du mouvement national tunisien entre 1942 et 1948. Depuis son premier contact avec les éléments constitutionnels nationaux, le prince Moncef a joué un rôle très important dans l'impulsion du trône EL Husseini pour adopter les revendications du Parti constitutionnel libre (1920-1922). Ce soutien de la part du constitutionnel Mouhamed al-Moncef se poursuit dans la période de sa gouvernance (19 juin 1942 - 13 mai 1943). Durant cette période, il a suivi une politique de réforme qui vise à améliorer les conditions de la société et à la confrontation du pouvoir que la résidence publique met en place. Sur cela, le Bey légitime et national exilé après la réfutation explicite de la convention de Bardo. Cet acte punitif a provoqué la naissance du mouvement de moncefisme qui contient des partis nationaux et des organisations culturelles qui demandent la réhabilitation de EL Bey Moncef. Ils ont pu unir leurs rangs pour un front national uni pour la cause du trône qui se poursuit son activité intérieure et extérieure jusqu'à la mort de l'exil en début de septembre 1948.

Mots clés

Moncef bey, Le mouvement national, le mouvement de moncefisme, Le vieux parti constitutionnel, Le nouveau parti constitutionnel, La deuxième guerre mondiale, la Résidence publique.